

جامعة دالي ابراهيم - الجزائر -
كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

الاقتصاد الجزائري وإشكالية الإدماج الإقتصادي الإقليمي
في ظل البحث عن البدائل المتاحة
للفترة (1990-2007)

التخصص: تحليل إقتصادي

أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية

إعداد المترشح:

بن عزوز محمد

لجنة المناقشة

| | |
|--------------|----------------------|
| رئيسا | أ.د/ صخري عمر |
| مقررا ومشرفا | أ.د/ قدي عبد المجيد |
| عضوا | أ.د/ بدعيدة عبد الله |
| عضوا | أ. د/ شعباني إسماعيل |
| عضوا | د/ بخوش صبيحة |
| عضوا | د/ زروني مصطفى |

الإهداء

إلى والدي رحمه الله، وإلى أمي العزيزة التي
ما فتئت تدعو لي بالتوفيق والنجاح في أعمالي،
كما أهدي هذا العمل إلى كل من علّمني حرفاً،
وإلى الوطن "الجزائر" الذي أتشرف بالإنتماء إليه،
وإلى زوجتي الكريمة التي ساعدتني على إتمام هذا
العمل، وإلى أولادي، وإلى كل من مد لي يد
العون.

محمد

كلمة شكر

أتقدم بالشكر إلى الله عز وجل على ما يسرّ به لنا من
جهد و طاقة لاستكمال هذا العمل، وفتح لنا أبواب
المعرفة، وكرمنا بالعقل **وَالنَّعْمُ بِدُّوْاْ نِعْمَةِ اللّٰهِ لَا
تُحْصَوْنَ هَآءَا إِنَّ اللّٰهَ لَغَفُورٌ رَّحِيمٌ** "آ.18. سورة النحل.
ثم إلى الأستاذ الدكتور عبد المجيد قدي على قبوله
الإشراف على هذا العمل، وجهده في تقويمه بالتدقيق
والملاحظة والتوجيه العلمي، منهجا ومضمونا.
وإلى كل الأساتذة الذين قدّموا
يد المساعدة والعون، لإنجاز هذا العمل.

محمد

الفهرس

| الصفحة | |
|--------|--|
| 2 | الإهداء |
| 3 | كلمة شكر |
| 4 | الفهرس |
| 9 | قائمة الجداول |
| 11 | قائمة الأشكال |
| 12 | المقدمة |
| 22 | القسم الأول : الجوانب النظرية المفسرة للاندماج الاقتصادي الإقليمي..... |
| 23 | الفصل الأول : الاندماج الاقتصادي- طبيعته واتجاهاته |
| 23 | المبحث الأول : طبيعة الاندماج الاقتصادي..... |
| 24 | المطلب الأول : الاندماج الاقتصادي - مدلوله ومفهومه..... |
| 24 | الفرع الأول : مدلول الإندماج الإقتصادي.... |
| 24 | الفرع الثاني : مفهوم الإندماج الإقتصادي.... |
| 29 | المطلب الثاني : درجة وشروط الاندماج الاقتصادي..... |
| 29 | الفرع الأول : درجة الاندماج الاقتصادي..... |
| 33 | الفرع الثاني : شروط الاندماج الاقتصادي ... |
| 36 | المطلب الثالث : الدوافع والمبررات..... |
| 37 | الفرع الأول : الدوافع الاقتصادية..... |
| 38 | الفرع الثاني : المبررات |
| 40 | المبحث الثاني : أشكال واتجاهات الاندماج الاقتصادي..... |
| 40 | المطلب الأول : أشكال الاندماج الاقتصادي..... |
| 40 | الفرع الأول : الاندماج عبر السوق..... |
| 44 | الفرع الثاني : الاندماج عن طريق المؤسسات |
| 47 | المطلب الثاني : اتجاهات الإندماج الإقتصادي..... |
| 47 | الفرع الأول : الإندماج الإقتصادي واتفاقيات الاستثمار |
| 53 | الفرع الثاني : التجارة البينية والاندماج الاقتصادي |
| 60 | الفصل الثاني : نطاق نظرية الإندماج الإقتصادي..... |
| 60 | المبحث الأول : الفروض النظرية والتحليل النيوكلاسيكي للإندماج الإقتصادي ... |

| | |
|-----|---|
| 60 | المطلب الأول: فروض نظرية الإندماج الإقتصادي..... |
| 60 | الفرع الأول : المبادلات التجارية والتجارة الدولية..... |
| 69 | الفرع الثاني : مبدأ المزايا المقارنة –التخصص وعوامل الإنتاج |
| 71 | المطلب الثاني: التحليل النيوكلاسيكي والآراء المختلفة للإندماج الإقتصادي |
| 71 | الفرع الأول : التحليل النيوكلاسيكي للإندماج الإقتصادي..... |
| 73 | الفرع الثاني : آراء الأجيال المختلفة للإندماج الإقتصادي |
| 74 | المبحث الثاني: نظرية الإتحاد الجمركي والتحليل الديناميكي للإندماج الإقتصادي |
| 74 | المطلب الأول : نظرية الإتحاد الجمركي |
| 74 | الفرع الأول: آثار الإتحاد الجمركي..... |
| 76 | الفرع الثاني: آثار خلق التجارة وتحويل التجارة للإتحاد الجمركي |
| 81 | الفرع الثالث : أثر قيام منطقة التجارة الحرة..... |
| 82 | المطلب الثاني : التحليل الديناميكي للإندماج الإقتصادي..... |
| 83 | الفرع الأول : فعالية العناصر الديناميكية داخل منطقة الإندماج... |
| 87 | الفرع الثاني : الإندماج الإقتصادي واقتصاديات الحجم..... |
| 94 | القسم الثاني : الإقليمية الجديدة والمناهج البديلة للإندماج الإقتصادي بين الدول النامية |
| 96 | الفصل الأول : الإقليمية الجديدة، الأبعاد والإصلاحات الإقتصادية –الجدل الراهن..... |
| 96 | المبحث الأول : الإقليمية الجديدة طبيعتها، أشكالها واتجاهاتها..... |
| 96 | المطلب الأول : الإقليمية الجديدة –مفاهيمها وسماتها..... |
| 96 | الفرع الأول : مفهوم الإقليمية الجديدة..... |
| 100 | الفرع الثاني : مفهوم القيادة الإقليمية..... |
| 101 | الفرع الثالث : الإقليمية الجديدة والتكتلات الرائدة..... |
| 105 | الفرع الرابع : سماة الإقليمية الجديدة..... |
| 106 | المطلب الثاني : الأشكال والإتجاهات والهداف..... |
| 106 | الفرع الأول : أشكال الإقليمية الجديدة واتجاهاتها..... |
| 109 | الفرع الثاني : أهداف الإقليمية الجديدة..... |
| 110 | المطلب الثالث : طبيعة العلاقة بين الإقليمية وتعددية الأطراف..... |
| 111 | الفرع الأول : المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح نحو الإقليمية ... |
| 112 | الفرع الثاني: الإقليمية وتعددية الأطراف التوافق أم التضاد..... |
| 113 | المبحث الثاني : الأبعاد والإصلاحات الإقتصادية للإقليمية الجديدة |
| 113 | المطلب الأول : أبعاد الإندماج الإقتصادي الإقليمي |
| 114 | الفرع الأول : البعد التجاري |

| | |
|-----|---|
| 116 |الفرع الثاني : البعد الجغرافي |
| 116 |الفرع الثالث : تنسيق السياسات |
| 117 |الفرع الرابع : البعد السياسي |
| 118 |الفرع الخامس : البعد الإستراتيجي |
| | المطلب الثاني : الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الدعم والمساندة في ظل |
| 123 |الإقليمية الجديدة |
| 124 |الفرع الأول : الإصلاحات الهيكلية والتجارب المصاحبة لها |
| 129 |الفرع الثاني : سياسات الدعم والمساندة للإقليمية الجديدة |
| 135 |الفرع الثالث : رؤية الإقليمية الجديدة للأطر المؤسسية |
| |الفرع الرابع:تقليص دور الدولة والحد من القيود الحاكمة للنشاط |
| 136 |الإقتصادي |
| 142 | الفصل الثاني : المناهج البديلة للإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية |
| 142 | المبحث الأول : الدول النامية وإستراتيجية التنمية – الدروس المستفادة |
| 142 | المطلب الأول: الإتجاهات التقليدية والحديثة للتنمية في الفكر الإقتصادي |
| 142 |الفرع الأول : الإتجاهات التقليدية للتنمية |
| 150 |الفرع الثاني : الإتجاهات الحديثة للتنمية |
| | المطلب الثاني: استراتيجيات التنمية والسياسات المختارة لتحقيقها في |
| 154 |في البلدان النامية |
| 155 |الفرع الأول : إستراتيجية التنمية الإقتصادية - مفاهيم |
| 160 |الفرع الثاني : سياسات التنمية الإقتصادية |
| |الفرع الثالث: نتائج استراتيجيات التنمية في البلدان النامية خلال |
| 165 |النصف الثاني من القرن العشرين |
| |الفرع الرابع: نتائج جهود التنمية في الدول النامية خلال النصف |
| 170 |الثاني من القرن العشرين |
| | المبحث الثاني : الحاجة إلى بناء نظري جديد للإندماج الإقتصادي قائم على |
| 172 |التنمية بين البلدان النامية |
| 173 | المطلب الأول : نظرية النمو الإقتصادي الإقليمي |
| 173 |الفرع الأول : نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي |
| 174 |الفرع الثاني : نموذج المراحل |
| |الفرع الثالث : نموذج قطب النمو |
| 175 | المطلب الثاني: نظرية الإنذماج الإقتصادي الإنمائي – المعالم |

| | |
|-----|---|
| 176 |والمكونات المقترحة |
| 177 |الفرع الأول : العوائق، الإتجاهات، المعالم والمكونات |
| |الفرع الثاني: النموذج الأساسي المقترح للإندماج الإقتصادي |
| 185 |الإقليمي الإنمائي |
| 192 |القسم الثالث: الإقتصاد الجزائري والبدائل المتاحة للإندماج الإقتصادي الإقليمي |
| |خلال الفترة (1990 - 2007) |
| 193 | الفصل الأول: الإقتصاد الجزائري بين التأهيل والأداء للإندماج الإقتصادي |
| 195 | المبحث الأول: المرحلة الإنتقالية والتحويلات الإقتصادية-الإصلاحات الذاتية |
| 195 |خلال الفترة 1988 - 1993 |
| | المطلب الأول : الإقتصاد الجزائري وبداية التحول باتجاه إقتصاد السوق |
| 195 | المطلب الثاني: تدابير (ذاتية) باتجاه التحرير والإستقرار الإقتصادي |
| | المطلب الثالث: التدابير الإقتصادية والمالية ومؤشرات النمو خلال |
| 200 |الفترة 1988 - 1993 |
| |الفرع الأول: القطاعات الإقتصادية ومؤشرات النمو |
| 200 |الإقتصادي |
| 204 |الفرع الثاني: التجارة الخارجية |
| 205 |الفرع الثالث: القطاع المالي |
| 208 | المطلب الرابع : عوائق الإنتقال إلى إقتصاد السوق |
| | المبحث الثاني: الإطار المهيأ للإندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي بين |
| 211 |الفعالية والأداء خلال الفترة 94-2007 |
| | المطلب الأول : برامج الإصلاحات الإقتصادية المتفق على تنفيذها في |
| 211 |الجزائر |
| 211 |الفرع الأول : برنامج التثبيت |
| 212 |الفرع الثاني : برنامج التسهيل الموسع |
| 213 | المطلب الثاني: تقييم نتائج الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر |
| |الفرع الأول: معدلات النمو الإقتصادي والتضخم - |
| 213 |البطالة والتشغيل |
| 221 |الفرع الثاني: مؤشر السياسة المالية |
| 224 |الفرع الثالث: مؤشرات السياسة النقدية |
| 229 |الفرع الرابع: المديونية الخارجية |
| 231 |الفرع الخامس: المبادلات الخاصة بالتجارة الخارجية |

| | |
|-----|--|
| 236 | الفرع السادس: الإستثمار الأجنبي..... |
| 241 | الفرع الثامن: مؤشر السوق..... |
| 243 | الفصل الثاني: بدائل الإندماج الإقليمية والعالمية المتاحة للإقتصاد الجزائري..... |
| 243 | المبحث الأول: الإقليمية الأورو- متوسطة وتعددية الأطراف..... |
| 244 | المطلب الأول: الإقليمية الأورو- متوسطة..... |
| 244 | الفرع الأول: الإتحاد الأوروبي- النشأة والتوسع..... |
| 244 | الفرع الثاني: إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد |
| 248 | الأوروبي- الدوافع والأسباب..... |
| 259 | الفرع الثالث: أهمية الشراكة..... |
| 272 | الفرع الرابع: آثار إتفاق الشراكة الأورو- جزائري..... |
| 283 | الفرع الخامس: أهداف الشراكة بالنسبة للإتحاد الأوروبي |
| 285 | المطلب الثاني: تعددية الأطراف (المنظمة العالمية للتجارة)..... |
| 285 | الفرع الأول: المنظمة العالمية للتجارة وإجراءات الإنضمام |
| 285 | الفرع الثاني: مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة |
| 287 | العالمية..... |
| 287 | الفرع الثالث: السياسة الإقتصادية واتفاقيات منظمة |
| 292 | التجارة العالمية..... |
| 300 | المبحث الثاني: الإندماج مع البلدان النامية..... |
| 301 | المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى..... |
| 301 | الفرع الأول: النشأة والنموذج- الإتجاهات الكبرى..... |
| 301 | الفرع الثاني: قواعد وأسس منطقة التجارة الحرة العربية |
| 302 | الكبرى..... |
| 303 | الفرع الثالث: التجارة العربية البينية- التطور والأداء..... |
| 308 | الفرع الرابع: أهمية التجارة البينية..... |
| 308 | الفرع الخامس: مستقبل الإقتصاد الجزائري في منطقة |
| 309 | التجارة الحرة العربية الكبرى..... |
| 319 | المطلب الثاني: الإتحاد المغربي..... |
| 320 | الفرع الأول: مشروع الإتحاد المغربي- النشأة والإتجاه... |
| 322 | الفرع الثاني: البلدان المغربية- مميزاتا وثقلها الإقتصادي. |
| 325 | الفرع الثالث: الدوافع المصاحبة للإندماج المغربي..... |

| | |
|-----|---|
| 333 | الفرع الرابع: العوائق الاقتصادية للإتحاد المغربي..... |
| 335 | المطلب الثالث: النيباد نظرة جديدة للإقليمية في أفريقيا |
| 335 | الفرع الأول: تقديم المبادرة- النشأة والظروف..... |
| 336 | الفرع الثاني: مضمون المبادرة..... |
| | الفرع الثالث: الدول الأفريقية- المميزات الاقتصادية |
| 339 | والتحديات المستقبلية..... |
| | الفرع الرابع: التجارة الخارجية ودور الجزائر في تفعيل |
| 341 | فرص الاندماج الاقتصادي..... |
| 344 | الفرع الخامس : الإنتقادات الموجهة لمبادرة النيباد..... |
| 347 | الخاتمة..... |
| 359 | قائمة المراجع..... |
| 378 | الملاحق..... |

قائمة الجداول

| رقم الجدول | عنوان الجدول | الصفحة |
|------------|---|--------|
| 01 | درجة الاندماج للتكتلات الاقتصادية | 33 |
| 02 | أشكال الاندماج الاقتصادي المختلفة (المفاهيم، الأهداف، الوسائل والمؤشرات) | 45 |
| 03 | التدفق الداخلي للإستثمار الأجنبي المباشر السوق الجنوبية المشتركة خلال الفترة 89-91 | 49 |
| 04 | نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الإستثمارات الأجنبية المباشرة خلال الفترة 2002-99 | 50 |
| 05 | سبع قضايا أساسية عن دور وتأثير الإستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة | 52 |
| 06 | إتجاهات التجارة الدولية حسب تكتلات التجارة الإقليمية سنة 2000 | 54 |
| 07 | التجارة البينية لبعض التكتلات الاقتصادية كنسبة من صادرات التجمع خلال الفترة 2001-90 | 55 |
| 08 | تطور التجارة البينية لتجمع نافتا للفترة 2001-90 | 57 |
| 09 | نسبة التجارة البينية لرابطة جنوب شرق آسيا | 57 |
| 10 | المقارنة بين المنهج التقليدي للإندماج والإقليمية الجديدة | 58 |
| 11 | تطور التجارة الخارجية للسوق الجنوبية المشتركة للفترة 2005-2007 | 114 |
| 12 | إختيار الرفاهية الإستراتيجية للتبادل الحر أو للحماية | 120 |
| 13 | القواعد والإجراءات الحاكمة للنشاط الاقتصادي لعدد من الدول | 137 |
| 14 | مقارنة مستويات الشفافية والإفصاح والمركزية لعدد من الدول | 138 |
| 15 | سعر صرف الدولار/دينار خلال الفترة 88-91 | 199 |
| 16 | تطور معدلات نمو للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 94-90 | 201 |
| 17 | تطور معدلات نمو القطاع الصناعي في الفترة 96-91 | 201 |

| | | |
|-----|---|----|
| 203 | معدلات استعمال قدرات الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 96-90 | 18 |
| 208 | تركيبية المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 94-90 | 19 |
| 209 | تطور خدمات الديون الرئيسية والفوائد خلال الفترة 94-91 | 20 |
| 214 | تطور معدلات النمو الإقتصادي والتضخم ومستوى الناتج الداخلي الخام في الجزائر للفترة 2008-95 | 21 |
| 215 | تطور إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات الإقتصادية بأسعار السوق الجارية للسنوات 2004-95 | 22 |
| 218 | أسباب البطالة | 23 |
| 219 | نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام | 24 |
| 219 | معدل البطالة للفترة 2008-94 | 25 |
| 220 | توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الإقتصادي خلال الفترة (95، 2004-2000، 2007-2008) | 26 |
| 221 | الدخل والإنفاق العام وتطور العجز في الموازنة للفترة 2004-94 | 27 |
| 222 | تطور مؤشر الأسعار الإستهلاكية للفترة 2007-94 | 28 |
| 225 | تطور الكتلة النقدية وهيكلها خلال الفترة 2007-93 | 29 |
| 226 | تطور معدل الفائدة الإسمي والفعلي للفترة 2004-94 | 30 |
| 228 | تطور سعر الصرف الدينار مقابل الدولار للفترة 2007-95 | 31 |
| 228 | تطور إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة 2007-94 | 32 |
| 230 | تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 2007-94 | 33 |
| 233 | تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2007-94 | 34 |
| 238 | إعفاءات جبائية وشبه جبائية ومالية تتوزع بين فترة الإنجاز وفترة الإستغلال | 35 |
| 240 | عدد المؤسسات التي تم حلها حسب قطاعات النشاط الإقتصادي | 36 |
| 253 | القيمة المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج "ميدا" ضمن مسار الشراكة الأورو-متوسطي 2005 | 37 |
| 260 | تطور الصادرات الجزائرية خلال الفترة 2007-2000 | 38 |
| 262 | تطور الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات للفترة (2004-2000) | 39 |
| 263 | مساهمة الواردات والصادرات الصناعية خلال الفترة (2005-2000) | 40 |
| 265 | هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2004-2000) | 41 |
| 267 | المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة (2007-2000) | 42 |
| 269 | أهم الدول الأوروبية المصدرة للجزائر خلال الفترة (2007-1998) | 43 |
| 271 | أهم الدول الأوروبية المستوردة للسلع الجزائرية خلال الفترة (2007-1998) | 44 |
| 274 | مجموع التدخلات تبعا لحالات التعيين حتى 2005/10/31 | 45 |
| 276 | مؤشر التنافسية للجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (2000-1990) | 46 |
| 277 | ترتيب الجزائر حسب سهولة أداء الأعمال وجاهزية البنية الرقمية | 47 |
| 278 | ترتيب الدول على المستوى العالمي حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال | 48 |
| 279 | تطور الحصيلة الجمركية في الميزانية خلال الفترة 2007-2000 | 49 |
| 280 | المنتجات الواردة من الإتحاد الأوروبي في ظل إتفاق الشراكة للفترة 2008-2006 | 50 |
| 283 | التفكيك التعريفي في الجزائر | 51 |
| 305 | تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة العربية خلال الفترة 2007-2002 | 52 |

| | | |
|-----|--|----|
| 307 | أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2001-2002 ، 2003-2007) | 53 |
| 311 | حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة العربية خلال الفترة (1995-2008) | 54 |
| 313 | التجارة الخارجية والبينية مقارنة لدول عربية خلال الفترة (2000-2007) | 55 |
| 314 | هيكل اتجاه الصادرات ومصادر الواردات السلعية بين الجزائر ودول عربية مختارة خلال الفترة (2005-2007) | 56 |
| 315 | حجم التجارة الخارجية الجزائرية بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2005-2007) | 57 |
| 316 | تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996-2007) | 58 |
| 317 | ترتيب الدول حسب مؤشر الأعمال التنافسية لمجموعة من الدول العربية خلال الفترة (2005-2008) | 59 |
| 318 | حجم التدفقات الإستثمارية العربية البينية المتراكمة والمرخص لها خلال الفترة (1990-2008) | 60 |
| 323 | أهم الموارد الإقتصادية التي تتمتع بها الدول المغاربية | 61 |
| 328 | مقارنة نسب التجارة الخارجية للدول المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي | 62 |
| 328 | تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر باتجاه دول بلدان الإتحاد المغاربي خلال الفترة (1998-2007) | 63 |
| 329 | هيكل الصادرات ومصادر الواردات السلعية (البينية لدول بين الجزائر والدول المغاربية) | 64 |
| 330 | حجم التدفقات الإستثمارية المغاربية البينية المتراكمة المرخص بها خلال الفترة (1985-2008) | 65 |
| 331 | قاعدة بيانات أداء الأعمال لدول الإتحاد المغاربي للفترة 2007-2008 | 66 |
| 332 | القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإتحاد العربي (بالأسعار الجارية) لسنة 2007 | 67 |
| 342 | حجم المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والبلدان الأفريقية خلال الفترة (1995-2007) | 68 |
| 343 | تطور التجارة الخارجية الأفريقية 1993-1999 | 69 |
| 344 | تطور التبادل التجاري للتكتلات الإقتصادية الأفريقية | 70 |

قائمة الأشكال

| رقم الصفحة | عنوان الشكل | رقم الشكل |
|------------|---|-----------|
| 42 | أثر رفع الحواجز الجمركية | 01 |
| 66 | مقارنة التحرير التام مع الإكتفاء الذاتي والحماية الجزئية لسوق سلعة | 02 |
| 77 | آثار خلق التجارة في الإتحاد الجمركي | 03 |
| 78 | آثار تحويل التجارة في الإتحاد الجمركي | 04 |
| 89 | إقتصاديات الحجم | 05 |
| 128 | الأرقام القياسية للأسعار ودورة التضخم المقارن | 06 |
| 133 | نسبة التوظيفات التي قدمها برنامج "ميديا" في دعمه للشركاء المتوسطيين خلال الفترة الممتدة بين 1995-1998 | 07 |
| 140 | العلاقة بين تدخل الدولة والنمو الإقتصادي | 08 |
| 159 | التنظيم الهيكلي المقترح لإستراتيجية التنمية في أي بلد نامي | 09 |
| 182 | مصادر الاختلاف في معدل نمو الفرد بين دول شرق آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا | 10 |

المقدمة

المقدمة

إن المتتبع للتحويلات الاقتصادية في عالمنا اليوم يلاحظ أن ثمة تطورات إقتصادية وتكنولوجية يشهدها هذا العالم، تتسم بخصائص متميزة في مسألة تدويل الإنتاج والتبادل والعلاقات فيما بين الأسواق.

أحدثت هذه التحويلات تغييرات أساسية في الخارطة الاقتصادية العالمية مدفوعة في الدرجة الأولى بتحرير التجارة وأسواق رأسمال والتوسع في الأسواق التجارية جراء تعاضم حجم أنشطة الشركات المتعددة الجنسيات وإستراتيجيات التوزيع والتغيرات التكنولوجية، مما يعكس تطور الاندماج العالمي لأسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال. و عليه، فإن المعلومات والأموال والخدمات لم تعد حكرا على بلد معين مهما كان مستوى تقدمه، وإنما أصبحت تتحرك حول العالم بسرعة خيالية.

وإذا سلمنا جدلا أن هذه التحويلات تمثل محصلة التطور الموضوعي للاقتصاد العالمي الذي يصطلح عليه "بالعولمة"، فإن نتائج هذه المحصلة مازال يكتنفها بعض الغموض، مما جعل المنظرين يختلفون في تحديد اتجاهاتها ومعالمها، وكذا صعوبة تقدير أثارها الإقتصادية والسياسية، إلا أنهم يجمعون على أن العالم تقوده ثنائية العولمة والإقليمية، ويذهب البعض في تفسيره إلى أن الأولى نتاج محصلة الثانية.

ضف إلى ذلك أنها لا تعترف باقتصاديات الحجم الصغير أو الجزأ، وعليه فإن التطورات الاقتصادية وفي آخر فصل من القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين أصبحت تتشكل بتفاعل عاملين أساسيين هما :

- الإرتكاز على اقتصاد المعرفة كمحرك للنمو الإقتصادي.

- الإندماج الإقتصادي والذي تميزه العولمة من جهة والإقليمية من جهة ثانية.

إن عدم معرفة التقدير الفعلي للتحويلات الإقتصادية والتكاليف التي تفرضها المنافسة في نظام العولمة، وفي ظل القدرات المحدودة للدول بشكل منفرد تجعل هذه الأخيرة تتجه نحو الاندماج في كتلتات إقتصادية إقليمية لما تحققه هذه الأخيرة من مزايا تعجز الدولة الواحدة وبشكل منفرد عن تحقيقها.

إن أطروحة الإندماج الإقتصادي، والإنضمام إلى كتلتات إقتصادية إقليمية والسير وفق آلياتها، كلها معالم جعلت التيارات الفكرية (منها منظري العالم النامي) على خلاف مناهجها، الإتجاه نحو البحث في المعايير والشروط الموضوعية التي تفرضها العولمة.

في سياق هذا التحول أصبح الإندماج الإقتصادي يمثل الإتجاه الذي يمنح فرصا جديدة ومهمة، مثل التوسع في الأسواق التجارية وتنوع المنتجات وزيادة تدفقات رأس المال والإستفادة من التقدم التكنولوجي وتقليص الفجوة الإقتصادية. وعليه لجأت الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى ترجمة هذا الإندماج من خلال الدخول في كتلتات إقليمية وغير إقليمية، أو إقامة أشكال جديدة من الكتلتات، تسهل إبرام اتفاقات تجارية إقليمية وغيرها، بالإضافة إلى إنضمام العديد من دول العالم إلى منظمة التجارة العالمية.

وإذا افترنت آليات الإندماج الإقتصادي ضمن الكتلتات الإقتصادية بارادة التنمية ومواجهة مختلف التحديات، فإن الإصلاحات الاقتصادية وسياسات الإفتتاح التي يتبناها عدد كبير من دول نامية - ومنها الجزائر - عوامل

مساعدة على تحقيق الاندماج الإقتصادي والإستفادة من الفرص أمام بدائل الاندماج المتاحة، برفعها لمستويات الكفاءة الإنتاجية وتوفيرها للبنية المناسبة للإستثمارات الخارجية ونقل الخبرات.

إن الفرص الجديدة التي يمنحها الاندماج الإقتصادي ضمن التكتلات الإقتصادية مصحوبة بتحديات، فالاندماج يتطلب إتباع والحفاظ على أنظمة حرة للتجارة والاستثمار، فالمنافسة التجارية ستكون قوية، كما أن الاندماج العالمي للأسواق وما يصحبه من تدفقات لرأسمال يجعل إدارة الاقتصاد الكلي في الدول النامية – ومنها الجزائر – أمام واجبات أكبر، مما يضع أصحاب القرار أمام مزيد من الأنظمة والترتيبات الجديدة التي تؤكد الحاجة إلى الحفاظ على ثقة الأسواق المحلية والدولية.

إن المنافسة التي تفرضها العولمة بين الدول من جهة، وبين التكتلات الإقتصادية من جهة أخرى من خلال آليات الاندماج الإقتصادي، تجعل المستثمرين يسعون إلى اكتشاف الفرص على المستوى الدولي، ويفيّمون سياسات كل تكتل ليس فقط من الناحية المطلقة وإنما أيضا بالنسبة لبقية البلدان.

يعتبر نجاح آليات الاندماج الإقتصادي أحد المؤشرات الهامة للتميز بين ضعف وقوة التكتلات من خلال التقدم في انجازاتها وانسجام سياساتها الإقتصادية، فالتكتلات التي ينتظر لها أن تستفيد من الفرص الجديدة للعولمة، هي تلك التكتلات التي تحدث تحولات سريعة في سياساتها وهيكلها الإقتصادية لتشجيع الصادرات والاستثمار والمنافسة وتقليص الفجوات بينها، والتكتلات التي تتخلف عن اللّحاق بالركب تواجه خطر التهميش، وهي لن تفقد الفرص الجديدة للرّفع من مستوى النمو فحسب، بل تعرض نفسها لهروب مواردها المحلية.

وإذا كانت الشراكة الإقتصادية تمثل الاتجاه الجديد في بداية القرن الواحد والعشرين، باعتبارها آلية من آليات الاندماج الإقتصادي، تسمح لاقتصاديات البلدان النامية – ومنها الجزائر – ترقية أدائها الإقتصادي والإستفادة من المناخ الإستثماري الجديد، فإن البحث في آلياتها ومضامينها يمثل خيارا إستراتيجيا يجب على دولة مثل الجزائر تبنيه.

وإذا كانت الشراكة تسمح بترقية المزايا التنافسية للاقتصاد الجزائري، وتمكنه من استقطاب الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا والإستفادة منها وتفعيل التجارة البينية بين الدول، فإن تأهيل مستوى الموارد البشرية من جهة وتحسين مستوى الأداء الإقتصادي بما يتماشى والمقاييس العالمية من جهة أخرى، يمكنان الإقتصاد الجزائري تحقيق الاندماج الإقتصادي وتوفير فرص التنمية.

إذا كان الحوار بين الدول المغاربية بدأ مبكرا بشأن بناء اندماج مغاربي يرقى إلى مستوى تحقيق تنمية مستدامة ومواجهة مختلف التحديات، فإن الحوار بين ضفتي البحر المتوسط في إطار تصريح برشلونة، الذي صادقت عليه الندوة الأوروبية-متوسطية سنة 1995، جعل دول المنطقة تتطلع إلى التفعيل الموضوعي لمحاورة من أجل بناء شراكة يتبادل طرفاها الأخذ والعطاء دون إعطاء يد طليقة في توجيه النظم الإقتصادية لأي طرف من الأطراف.

كذلك أن الحوار الإفريقي والذي تعمل الجزائر على ترفيقه ترجمته قمة "لومي" المنعقدة بين 10 و12 جويلية 2000، والتي تم فيها إعلان تأسيس الإتحاد الإفريقي والذي وقعت عليه 27 دولة إفريقية، ولم يتوقف الحوار في

هذا المجال بل تم تثمينه بمبادرة الشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا، والتي جاءت تتويجا لتطلعات دول المنطقة من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي حيث جاء إعلان " أبوجا " سنة 2001 ترجمة لذلك.

الإتجاهات الجديدة للإقليمية جعلت الاقتصاد الجزائري يتطلع إلى تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي من خلال البدائل المتاحة في المنطقة، علما أن هذه الإتجاهات تفرض تحقيق جملة من المؤشرات منها، معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، وزيادة في معدلات الاستثمار المحلي والأجنبي، وكذلك زيادة في نمو الصادرات، مع مراعاة شروط الاستقرار الاقتصادي والسياسي. هذه المؤشرات يمكن تحقيقها، ولكن ضمن إستراتيجية إقتصادية تتسم بالصرامة في سياسة الإنفاق الحكومي والتحكم في النمو واستثمار نتائجه بالشكل الذي يسمح تنمية قدرات الاقتصاد الجزائري.

ضمن هذا المسعى تبذل الجزائر المزيد من الجهد للبحث عن أرضية مشتركة مع التجمعات الإقليمية الموجودة في المنطقة من أجل تحقيق الاندماج الاقتصادي الإقليمي، والإستفادة من المكاسب التي يطرحها، والتي يمكن أن تساعد على تقليص الفجوة بين دول المنطقة، ضف إلى ذلك المتطلبات الباهظة التي تفرضها المنافسة الدولية، والضغوطات الممارسة على الدول والقدرات المحدودة للدول منفردة.

الإشكالية : إن الإشكالية التي يمكن طرحها تتضمن ما يلي :

إذا كانت الدعوة للاندماج الاقتصادي ضمن التكتلات الاقتصادية الإقليمية مقترنة بما توفره هذه الأخيرة من مكاسب ومزايا تعجز الدولة منفردة عن تحقيقه، فإن التباين في آليات وشروط الإنضمام إلى هذه التكتلات تطرح نفسها كبدائل. وعليه، ماهي بدائل الاندماج الاقتصادي المتاحة أمام الاقتصاد الجزائري ؟

تقودنا هذه الإشكالية إلى طرح جملة من الأسئلة الفرعية المرتبطة بها:

- 1- ماهي دوافع ومبررات واتجاهات الاندماج الاقتصادي الإقليمي ؟
- 2- هل هناك نظرية للاندماج الاقتصادي الإقليمي؟ ماهي أبعادها واتجاهاتها ؟
- 3- كيف تنتظر أطروحات الإقليمية الجديدة إلى المناهج البديلة للاندماج الاقتصادي ؟
- 4- في ظل التباين في منظومة الأداء الاقتصادي بين التكتلات الاقتصادية، ما هو البديل المتاح للاقتصاد الجزائري الذي يسمح باستدامة التنمية ؟
- 5- ماهي المفارقة بين انضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية والانضمام لأحد التكتلات الاقتصادية الإقليمية ؟
- 6- ماهي أفاق الاقتصاد الجزائري ضمن عملية الاندماج الاقتصادي ؟

الفرضيات :

لقد اعتمدنا في بحثنا هذا على مجموعة من الفرضيات يمكن طرحها على النحو التالي:

- يعتبر زيادة حجم التجارة وتدفق الإستثمارات ومزايا إقتصاديات الحجم عوامل تدفع باتجاه إقامة تجمعات إقتصادية.

- يدل التزايد المطرد للتكتلات الاقتصادية الإقليمية في ظل عولمة متزايدة على صعوبة توفير شروط التنمية بشكل إنفرادي.

- لم تعد ميزة المقارنة ومدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج المحدد الرئيسي للتخصص، وإنما أصبح

إقتصاد التنوع يتغلب على إقتصاد التخصص.

- الإقليمية الجديدة تطرح مزايا وتفضيلات تجارية، وفي نفس الوقت، وفي ظل سياسات التخصص

وتقسيم العمل تجعل البلدان الأعضاء الأقل نموا عبارة عن سوق لتصريف منتجات الدول الصناعية.

- يؤدي الاندماج الاقتصادي (الإنمائي) بين الدول النامية إلى تقليص الآثار الاقتصادية السلبية للعولمة.

- يعتبر ضعف الأداء الاقتصادي، وانعدام الشفافية في تسيير إدارة الحكم، وغياب التنسيق من أهم أسباب

فشل الاندماج الاقتصادي في البلدان النامية.

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى (تأكيد صحة أو خطأ فرضيات البحث)، من خلال تحليل الواقع الإقتصادي للجزائر خلال فترة الدراسة، مع التركيز على المتغيرات التي أحدثتها الإقتصاد الجزائري، ضمن المتطلبات التي تفرضها العولمة (سياسات الإصلاح الإقتصادي، قرارات منظمة التجارة العالمية،....)، كما سنحاول تقديم تصور لبعض السياسات الإقليمية التي من شأنها تدعيم مسعى الإندماج الإقليمي الذي يحقق للجزائر أفضل إندماج، وعليه فإن الأهداف الأساسية التي نريد إبرازها في هذا البحث هي:

1- التعرف عن الاتجاهات والآثار التي أحدثتها تجارب الاندماج الاقتصادي ضمن التحولات الاقتصادية التي تفرضها العولمة.

2- إبراز مؤهلات وقدرات الإقتصاد الجزائري، وإمكانية تفعيلها للدخول في شراكة مميزة وعادلة تمكنه من ترقية مستوى الأداء الاقتصادي والاستفادة من نقل التكنولوجيا.

3- البحث في مستوى فعالية الأداء الحكومي ومؤشرات تنافسية الدول المحفزة للإندماج الإقتصادي.

4- البحث فيما إذا كانت هناك فرص اقتصادية غير مستغلة يمكن بعثها واقتراح وسائل وآليات تمكن الإقتصاد الجزائري تحقيق الاندماج الاقتصادي.

المبررات:

- التزايد المطرد للتجمعات والتكتلات الاقتصادية والتجارية والترتيبات الإقليمية الجديدة التي يكرسها النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

- تزايد دور المؤسسات الاقتصادية العالمية وشركات متعددة الجنسيات في إدارة النظام الاقتصادي العالمي، وكذا الأثر الذي تحدثه.

- قناعتنا بأن تجد الجزائر وفق " أطروحة الاندماج الاقتصادي الإقليمي " صيغة تساعدنا على تحقيق النمو الذي يدفع باتجاه التنمية، وكذا استغلال الموارد المتاحة والنفوذ إلى مصادر المعلومات واكتساب المعرفة والعمل على تقليص الفجوات الاقتصادية.

ضمن هذا التصور فضلت البحث في هذا الموضوع محاولا تقديم رؤية جديدة للاندمج الاقتصادي الإقليمي، أخذا بعين الاعتبار التحولات الاقتصادية الراهنة على المستويين الإقليمي والدولي، وكذلك التكلفة التي تنتظر الجزائر والتي يجب أن تعمل على تقليل آثارها وانعكاساتها.

أهمية الدراسة : إن معالم هذا البحث تتجلى في كونه يتجه إلى:

- المساهمة في تقديم دراسة تمكن الأطر المؤسسية والاقتصادية ومختلف الفعاليات ومراكز البحث العلمي من أجل إثراء الآراء حول أهم المؤشرات الاقتصادية التي تحكم عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي، والاستفادة من العناصر الإيجابية التي كانت سببا في نجاح التجارب القائمة، تساعد الاقتصاد الجزائري من الاندماج في الاقتصاد العالمي تدريجيا.

- التعرف على البدائل الجديدة والآثار التي تحدثها في عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

- مقترح الاندماج الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، جدير بالاهتمام في ظل الحوار بين بلدان الجنوب، وعلية فإن المحاولة التي نقدمها في هذا البحث سوف تساعد كل من يهتم بهذا الموضوع إضافة عناصر جديدة تمكن الباحثين تقديم دراسات في هذا الجانب.

حدود الدراسة : إن مجال الدراسات الاقتصادية المتعلقة بالاندماج الاقتصادي الإقليمي واسع، إذ تتحكم فيه عدة عوامل ومؤشرات، منها الاقتصادية والسياسية، إن على المستوى الكلي أو على المستوى الجزئي. وقد يشكل هذا صعوبة في ترتيب أهمها خصوصا إذا كانت الدراسة تتناول موضوع بدائل الاندماج الاقتصادي الإقليمي المتاحة لإقتصاد بلد نامي (كالجزائر). إن التحليل المقارن بين الإقتصاديات المعنية بالدراسة، يتطلب حصر كل العوامل المساعدة والمؤدية إلى إقامة اندماج إقتصادي يحقق شروط النمو، وعليه فإن حصر الدراسة وتحديد مدتها تفرضه الضرورة العلمية والمنهجية، حيث تمكنا من خلال البيانات التي تم جمعها حصر مدة الدراسة في الفترة الممتدة بين 1990-2007، إذ تم تقسيمها إلى مرحلتين، الأولى وتعني مرحلة تدابير الإصلاحات الذاتية وتمتد من 1990 إلى غاية 1993، أما الثانية، وتخص تطبيق برامج الإصلاحات الاقتصادية (1994-1998) وبرنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2007)، وتبدأ من 1994 إلى غاية 2007.

الدراسات السابقة : أذكر أنه قد سبقني في البحث والدراسة ضمن هذا الموضوع مجموعة من الباحثين تناولت موضوع التكامل الإقتصادي، والإقليمية، والاندماج، برويات مختلفة، هذه الدراسات يمكن عرض ملخصاتها كما يلي:

1- الدراسة التي قدمها **عادل أحمد موسى إبراهيم** والخاصة بـ " الاتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف"، حاولت معالجة الأثر الذي تحدثه التكتلات الاقتصادية والتخوف من أن يؤدي التوجه نحوى الإقليمية إلى الإهتمام المتزايد بالتوجه الداخلي وزيادة العلاقات التمييزية وزيادة الإجراءات الحمائية لدول التكتل مما يعيق سلسلة الجهود نحوى إنشاء نظام تجاري متعدد الأطراف، وفي هذا السياق تناول الباحث دراسته بالإضافة عرض نظرية التكامل الإقتصادي من خلال نموذج "فاينر" و"ميد"، التفاعل بين الإقليمية والنظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، وانعكاسات التزايد المطرد للتكتلات الاقتصادية على النظام التجاري متعدد الأطراف، مبرزا وضع دولة نامية (مثل مصر) من خلال مجموع الإتفاقيات التجارية التي وقّعها هذه الأخيرة في إطار الإتفاقيات الإقليمية مع الإتحاد الأوروبي، وتجمع " الناقتا" في إطار

شمال- جنوب، والإتفاقيات الإقليمية التي وقعتها مع بلدان " الكوميسا" في إطار جنوب- جنوب، من جهة، والإتفاقيات التجارية المبرمة في إطار تعددية الأطراف من جهة أخرى.

2- الدراسة التي قدمها **فوضيل رابح**، والخاصة بـ" التكامل الإقتصادي الأورو- مغاربي بين العولمة والإقليمية". تناولت الدراسة بإسهاب موضوع التكامل الإقتصادي والمتغيرات التي تحكمه في عصر العولمة، وكذا المكاسب التي يطرحها، والمقرونة ببعض الشروط، منها الإستقرار الإقتصادي والسياسي، وقد تناول الباحث بشيء من التحليل نظرية الإتحاد الجمركي في بعدها الديناميكي وكذا اقتصاديات الحجم، بالإضافة إلى أشكال وأبعاد التكامل الإقتصادي، حيث حاول الباحث إيجاد مقاربة للتكامل الإقتصادي المغاربي، مع التطرق إلى التكامل الإقتصادي للجيل الثاني، وكذا العلاقة بين هذا النوع من التكامل و تعددية الأطراف، علاقة البلدان المغاربية مع الإتحاد الأوروبي تمثل جوهر الدراسة، حيث حاول الباحث الإستفادة من الدروس المستخلصة من التجربة الأوروبية واستثمار بعض نتائجها في دراسة أفاق التكامل الإقتصادي المغاربي على المستويين، جنوب- جنوب، وشمال- جنوب، وعليه فإن الدراسة تدفع باتجاه استثمار العناصر الديناميكية التي يفرزها المستوى الأول والمستوى الثاني من العلاقات التي تسمح برفع قدرات الأجهزة الإنتاجية لهذه البلدان.

3- الدراسة التي قدمها **خالد عبد الوهاب البنداري**، والخاصة بـ"تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر"، تناولت الدراسة الأثر الذي تضيفه الإقليمية في زيادة تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، وعليه استثمر الباحث العناصر الكامنة وراء الإتجاه نحو الإقليمية، منها التمتع بوفورات النطاق (توسيع حجم السوق)، والتي تنقسم إلى الوفورات الداخلية، الممثلة في الإدارة والإشراف على المشروع، الأساليب الفنية (البحث والتطوير)، أما الوفورات الخارجية، الممثلة في الموارد البشرية، المعلومات، المشروع الصناعي ومستلزمات الإنتاج، كما تناولت الدراسة أهمية التبادل الدولي وطرق تحسينه، وكذا أهمية الصناعات الإقليمية المساهمة في رفع مستوى تدفقات الإستثمار الأجنبي، والتنافسية.

منهج البحث :

تعتمد الدراسة بصفة أساسية على منهج الاستقراء الذي يستخدم أسلوب الملاحظة، والتحليل، والمقارنة، والمقاربات لتحديد الواقع المستهدف للمتغيرات الحاكمة للإندماج الإقتصادي الإقليمي، وكذا العلاقات الإرتباطية بين هذه الأخيرة، معتمدين في ذلك على تجارب الدول، حيث تم إتباع خطوات أساسية تمثلت في :

عرض وتحليل الإشكالية، الكشف عنها عن طريق الفروض، اختبار الفروض والتوصل إلى نتائج، حيث تم تقديم الإندماج الإقتصادي عبر طروحاته التقليدية والحديثة المختلفة، كما تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في كشف آثار الإندماج الإقتصادي، ومحاولة عرض مقترح نموذج الإندماج الإقتصادي الإنمائي الممكن إقامته بين البلدان النامية، ومن خلال عرض البدائل المتاحة المناسبة للإقتصاد الجزائري، اعتمدنا على المعطيات الإحصائية لتحليل البيانات والظواهر من أجل استخلاص النتائج.

أدوات الدراسة : وتشمل ما يلي :

- كتب، مقالات مجلات علمية، رسائل وأطروحات جامعية، مقابلات.
- التقارير السنوية التي تصدرها الهيئات الإقليمية والدولية، منها :
 - ° تقارير البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية.
 - ° المفوضية الأوروبية، الجامعة العربية، الإتحاد الأفريقي، الإتحاد المغربي
- الأوراق الخاصة بمراكز الدراسات، منها :
 - ° المركز المصري للدراسات الاقتصادية، منتدى التنمية في شمال أفريقيا (المملكة المغربية)، مؤسسة الأهرام الاقتصادي.
- الوثائق الخاصة بالدواوين والمؤسسات الوطنية:
 - ° الديوان الوطني للإحصاء، المركز الوطني للإعلام الآلي و الإحصائيات (CNIS)، الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة (CACI)، والشركة الجزائرية للأسواق والمعارض (SAFEX)، والديوان الوطني لتنمية التجارة الخارجية والتصدير والمعروف سابقا بـ (ALJEX, PROMEX)، الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات (CAGEX).
- الزيارات التي تدخل في إطار التربصات العلمية قصيرة المدى التي قمت بها إلى جامعات القاهرة ومكاتبها الجامعية، هذا فضلا عن الزيارات الخاصة، منها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، مؤسسة الأهرام الاقتصادي، جامعة دمشق، وجامعة حلب، ومكتبة الأسد، مركز المفوضية الأوروبية بالجزائر، ومجلس الشورى المغربي بالجزائر، وسفارة ماليزيا.

صعوبات الدراسة : يمكن حصرها في النواحي التالية :

- إن صعوبة الدراسة تكمن في أن موضوع هذا البحث واسع ومتشعب، تتداخل فيه مواضيع عديدة بين ما هو إقليمي وما هو عالمي، وبين ما هو إقتصادي وما هو سياسي، وما هو إجتماعي وما هو ثقافي.....إلخ.
- تكمن الصعوبة أيضا في توفير الإحصائيات الدقيقة، والتي من خلالها بناء نموذج يترجم فعلا النتائج التي تم إختبارها والحكم عليها خصوصا إذا تعلق الأمر ببعض الإقتصاديات الإفريقية، وتعدد مصادر المعلومات في الدولة الواحدة.

خطة البحث

لمعالجة هذا الموضوع تم اعتماد ثلاثة أقسام، تضمنت مفاهيم توصيفية وتحليلية تتعلق بالإندماج الإقتصادي الإقليمي والمتغيرات التي تحكمه، وبالنظر إلى تجارب الإندماج الإقتصادي في ظل متغيرات العولمة، تبحث الدراسة التطبيقية عن موقع للجزائر أمام بدائل الإندماج المتاحة.

لقد تضمن القسم الأول فصلين، الأول منه، تناول في **جزءه الأول** المفاهيم الأساسية للإندماج الإقتصادي في سياق تطور النظرية الإقتصادية، وكذلك الدرجة أو المرحلة التي يصلها الإندماج الإقتصادي من التشكل، كما تناول هذا الجزء شروط الإندماج الإقتصادي، ومبررات إقامة هذا الأخير. أما **الجزء الثاني** فقد تناول الأشكال

التي يكون عليها الإدماج الإقتصادي، وكذا اتجاهات هذا الأخير، من خلال اتفاقيات الإستثمار الثنائية والمتعددة، وحجم التجارة البيئية وأنصبة التجمعات الإقتصادية منها.

أما الفصل الثاني فقد تناول في جزءه الأول الفروض النظرية والتحليل النيوكلاسيكي للإندماج الإقتصادي في سياق نظرية التجارة الدولية، وذلك في إطار اتساع نطاق الإنتاج والدعوات الخاصة بفتح الحدود الخارجية أمام تدفق السلع، وكذا الجدل القائم بين الحماية والتحرير وما يترتب عنهما من آثار على النشاط الإقتصادي. أما في **جزءه الثاني**، فقد تم تناول العناصر الديناميكية الفاعلة في عملية الإدماج الإقتصادي، والتي تؤدي إلى تخفيض المعوقات التجارية وزيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البيئية، وزيادة فرص الإستثمار وزيادة التوظيف، وخلق مناخ أكثر ملائمة للنمو الإقتصادي، كما تم تناول دور إقتصاديات النطاق في زيادة الإنتاج، والإستفادة من الوفورات الداخلية والخارجية للإنتاج، واتساع حجم المشروع.

القسم الثاني من هذا البحث تضمن فصلين، **الفصل الأول** منه تناول في **جزءه الأول** مفهوم الإقليمية والقيادة الإقليمية، كما تناول علاقة الإقليمية الجديدة بالتكتلات الإقتصادية في زمن العولمة، وكذلك سمات الإقليمية الجديدة، كما تم تناول أشكالها فيما يتعلق بعمليات التوسع (الرأسي والأفقي) التي تمارسها، واتجاهاتها التجارية والصناعية، بالإضافة إلى علاقتها بتعددية الأطراف. أما في **جزءه الثاني** فقد تم تناول أبعاد الإقليمية الجديدة، وكذا الإصلاحات الإقتصادية التي تمت في مناطق التكتلات الإقتصادية الكبرى، بالإضافة إلى سياسات الدعم والمساندة التي تتيحها الإقليمية الجديدة.

أما الفصل الثاني، فقد تناول في **جزءه الأول** الدول النامية واستراتيجية التنمية، حيث تم تناول الإتجاهات التقليدية للتنمية في الفكر الإقتصادي، وإسهامات مختلف المدارس الفكرية، كما تم تناول إستراتيجية التنمية ونتائجها وأسباب فشلها في البلدان النامية، بالإضافة إلى السياسات الإقتصادية المصاحبة لها. أما في **الجزء الثاني**، فقد تناول ضرورة الحاجة إلى بناء نظري جديد للإندماج الإقتصادي قائم على التنمية بين البلدان النامية، وبعد عرض عوائق الإدماج الإقتصادي بين البلدان النامية، تم اقتراح نموذج للإندماج الإقتصادي قائم على النمو الذي يدفع باتجاه التنمية في البلدان النامية.

القسم الثالث من هذا البحث، والذي تضمن هو الآخر فصلين، **الفصل الأول** منه تناول في **جزءه الأول** تحول الإقتصاد الجزائري باتجاه إقتصاد السوق، والتدابير الذاتية التي باشرتها الجزائر، وكذا عوائق الانتقال إلى إقتصاد السوق، أما في **جزءه الثاني**، فقد تم تناول التدابير والبرامج الإقتصادية التي تمت بمعية المؤسسات المالية الدولية، وتقييم فعاليتها من خلال المؤشرات الإقتصادية.

أما الفصل الثاني، فقد تناول في **جزءه الأول** بدائل الإدماج المتاحة للإقتصاد الجزائري، من خلال الإقليمية الأورو-متوسطة المترجمة لإتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، من حيث الدوافع والأسباب، وكذا الآثار التي يتركها، كما تم تناول مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، والمفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف، ومعوقات الإنضمام، أما في **جزءه الثاني** فقد تم تناول مستقبل الجزائر في كل من منطقة التجارة الحرة العربية، والإتحاد المغاربي، ومبادرة النيباد، من خلال إنفتاح الجزائر على أسواق هذه الأخيرة عبر مجالي التجارة والإستثمار.

القسم الأول

القسم الأول : الجوانب النظرية المفسرة للاندماج الاقتصادي الإقليمي

مدخل :

يلاحظ متتبعو المشهد الاقتصادي العالمي إن ثمة تطورات اقتصادية وتكنولوجية يشهدها الإقتصاد العالمي ويترجمها التوسع الكبير في نسبة الصادرات العالمية خلال النصف الثاني من القرن العشرين، إذ تضاعف نصيبها من الناتج العالمي من 10% إلى 20% تقريبا، ضف إلى ذلك التطور الملحوظ في تجارة الخدمات والتي زاد نصيبها في التجارة العالمية من 15% إلى 22% تقريبا¹.

تعكس هذه البيانات تطور إندماج أسواق السلع والخدمات ورؤوس الأموال، كما تأتي هذه التطورات في ظل اكتمال أركان² النظام الاقتصادي العالمي الجديد، والذي أحدث تغييرات جوهرية في خارطة الاقتصادية العالمية والإقليمية، من خلال تحرير التجارة وأسواق رأسمال وتدويل إنتاج الشركات وإستراتيجية التوزيع والتغيرات التكنولوجية التي أدت إلى تدليل العقبات أمام تدفق تجارة السلع والخدمات وتحركات رأسمال عبر الحدود الدولية. كما أحدثت هذه التطورات نقلة نوعية على مستوى العالم النامي من خلال ارتفاع نصيب التجارة الخارجية في إجمالي الناتج المحلي للدول النامية من حوالي 33% في منتصف الثمانينيات إلى ما يقارب 43% من النصف الأول من التسعينيات وقد يفوق 50% مع بداية القرن الواحد والعشرين مما جعل المتتبعين لهذا التغيير ومنهم صندوق النقد الدولي يؤكدون على أن فعالية سياسات الإصلاح الاقتصادي المقترح من قبل هذا الأخير، ساهمت بقدر كاف في توجه الدول النامية نحو الخارج، وهو الاعتقاد الذي بقي سائدا إلى أيامنا هذه، على الرغم من وجود بعض التعثرات جرّاء تطبيق هذه السياسة.

كما صاحب اندماج الدول في التجارة الدولية اندماجها كذلك في التمويل الدولي³ خلال الفترة 1990-1995، وهو ما يفسر زيادة تدفق رأسمال الخاص إلى الدول النامية أربع مرات تقريبا.

لقد خطا الاندماج الاقتصادي خطوات كبيرة من خلال ما تشهده الساحة الاقتصادية، سواء تعلق الأمر بانضمام الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة، أو بروز العديد من التكتلات بين مختلف دول العالم، إلا أن هذا الاندماج لا يخلو من بعض العقبات يجب البحث في آلياتها، اختلف حولها المفكرون.

وإذا سلمنا جدلا أن الدول النامية أصبحت أكثر اندمجا في الاقتصاد العالمي في مجال التجارة من خلال التكتلات الإقليمية، فإن مستوى وسرعة الاندماج يختلفان كثيرا بين الدول، وهو ما يترجمه التباين في النمو والأداء الإقتصادي بين دول شرق آسيا وإفريقيا.

في هذا القسم سنتطرق إلى الجوانب النظرية المفسرة للاندماج الاقتصادي مبرزين طبيعة الاندماج الاقتصادي من خلال المفاهيم والأهداف، وشروط ودرجات الاندماج، والدوافع والمبررات، وكذلك اتجاهاته، كما نتطرق إلى نطاق نظرية الاندماج الاقتصادي ومختلف الرؤى التي تحدها، بالإضافة إلى الجوانب الديناميكية التي تحركها.

¹ - احمد منيسي عبد الحميد، الاندماج الاقتصادي العالمي حتمية وتحدي ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الثالث عشر لاتحاد الاقتصاديين العرب ايام 27-30 مارس، سنة 2000 بالمغرب، ص ص، 1-2.

² - صندوق النقد الدولي- البنك الدولي- المنظمة العالمية للتجارة.

³ - احمد منيسي عبد الحميد، المرجع السابق، ص 3.

الفصل الأول: الاندماج الاقتصادي - طبيعته واتجاهاته

تمهيد:

يشير لفظ التكتل أو الإندماج في السياق العام إلى قيام مجموعة من المفردات بالتجمع في كيان واحد، المقصود هنا هو أن المفردات المعنية هي دولا مستقلة تسعى إلى إقامة علاقات وثيقة فيما بينها كما لو كانت كيان واحد، ويترجم هذه العلاقة عادة دولا ضمن إقليم معين يصطلح عليه بـ " الإندماج الإقليمي " تسعى الدول إلى تشكيل هذا النموذج من أجل استثمار نواتجه الممثلة في تحسين أداء الإقتصادات المشاركة، ورفع كفاءة تخصيص الموارد المتاحة لهذه الدول، والإستفادة من شروط التنافسية، وتعظيم الرفاهية على جميع الدول، هذا الإتجاه يفسر أن موضوع الإندماج الإقليمي يشمل بالأساس الجانب الإقتصادي.

وإذا كانت معالم الإندماج الإقليمي ضمن هذا الإتجاه تتحدد في مجال العلاقات بين الدول المبنية على حركة التدفقات الإقتصادية وفي مقدمتها التبادل التجاري، فإن هذه التدفقات لا تتوقف على التبادل التجاري فحسب، وإنما تمتد لتشمل حركة الأموال وعناصر الإنتاج، والتي أصبحت جميعها تفسر طبيعة وشكل الإندماج الإقتصادي المراد تحقيقه.

من هذا المنطلق، فإن البحث في طبيعة الإندماج الإقتصادي، واتجاهاته وأشكاله، يمكننا التعرف على السياسات الإقتصادية التي تترجم فعالية حركة التدفقات الإقتصادية المحددة لمسار العلاقات بين الدول في إطار الكيانات الإقليمية المتنامية.

المبحث الأول: طبيعة الاندماج الاقتصادي

إن مصطلح الإندماج الإقتصادي ليس حديث النشأة، وإنما تعود بدايته إلى نهاية الأربعينيات وبداية الخمسينيات من القرن العشرين، عندما حققت جماعة الحديد والصلب بعض النجاحات جرّاء تأسيس إتحاد لها، وقد كان لهذا التجمع الأثر الإيجابي في بروز نظرية الإتحاد الجمركي على يد " جاكوب فاينر"، بالإضافة إلى التطورات الفكرية اللاحقة لها، والتي ساهمت في تأسيس نظرية للإندماج الإقتصادي.

إن التطورات الإقتصادية العالمية والتطورات الفكرية المصاحبة لها ورغم تداولها مصطلح الاندماج الاقتصادي عبر صورته المختلفة في العالم، والدعوات المرفوعة بشأنه من قبل زعماء الدول الصناعية ومنظري الفكر الاندماجي على اختلاف مناهجهم، من أجل دفع الدول إلى الاندماج في كتلتا اقتصادية إقليمية أو منظمات عالمية، جراء النجاحات التي حققتها بعض التجارب وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي، فإن صعوبة تحديد هذا المصطلح تعود إلى اختلاف المدارس الفكرية من جهة، والتطورات التي أحدثها النظام الاقتصادي العالمي الجديد من جهة أخرى.

المطلب الأول: الاندماج الاقتصادي -مدلوله ومفهومه:

الفرع الأول : مدلول الإندماج الاقتصادي :

في البداية أشير إلى أن هناك اختلاف بين العديد من المفكرين حول ترجمة عبارة *Intégration Economie*، والتي تعني في المدلول اللغوي ب(الاندماج الاقتصادي) وهو ما ذهب إليه " أحمد الغندور"¹ في كتابه الاندماج الاقتصادي العربي، بينما تعبر أغلب المراجع المترجمة لهذا المدلول "بالتكامل"، والذي يعني في اللغة الفرنسية بعبارة "*complémentarité*" أو التتام، وحثتها في ذلك أن مصطلح الاندماج الاقتصادي يستخدم للدلالة على ظاهرة الاندماج بين مشروعين أو أكثر، إلا أنها في الجانب الآخر تستخدم مصطلح "التكامل" لشيوعه وليس لمدلوله، وهو ما تؤكد هذه المراجع المترجمة لهذا المصطلح²، وعليه فإننا نعتبر مصطلح "الاندماج الاقتصادي" *Economic Intégration* هو الأقرب إلى اللغة المشار إليه بالانجليزية أو الفرنسية *Intégration Economique*.

أما إذا نظرنا إلى المفاهيم المقدمة بشأن مدلول الاندماج الاقتصادي فإننا نلاحظ عدم وجود اتفاق بين الاقتصاديين، ويعود هذا الاختلاف بشكل عام إلى التباين في وجهات النظر من جهة، وإلى درجة ونوعية الأشكال التي يكون عليها هذا المقترح بين الدول المختلفة محل الدراسة، ضف إلى ذلك التطورات الجديدة التي أفرزها نظام العولمة.

الفرع الثاني : مفهوم الإندماج الاقتصادي :

ينظر " Van Meerhaeghe" إلى الإندماج الاقتصادي على أنه " اتفاق بين مجموعة من الدول على تحرير حركة السلع، ورؤوس الأموال بالإضافة إلى خلق عملة موحدة وميزانية موحدة للدول الأعضاء" كما يرى " أن تحقيق الوحدة الاقتصادية مرهون بتحقيق الوحدة السياسية، حيث تكون الحوافز السياسية أقوى من الحوافز الاقتصادية"³.

- أمّا المفكر الاقتصادي الهولندي " تينبرجن Tinbergen " يختزل مفهوم الاندماج الاقتصادي في تحرير التجارة بين مجموعة من الدول، باعتبارها وسيلة لتحقيق عامل تساوي عناصر الإنتاج في ظل مجموعة من الشروط يؤكد على تحقيقها وهي⁴ : سيادة المنافسة الكاملة، وغياب عنصر نفقات النقل، وتشابه أنماط الطلب العالمي.

- أما F. Pirroux عرف الاندماج الاقتصادي على أنه " ذلك الفعل الذي تتجمع عناصره من أجل تشكيل الكل، أو هو الفعل الذي ينمي الانسجام للتشكيل الموجود من قبل"⁵.

¹ - احمد الغندور الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية سنة 1970، ص8.

² - عمر محمد عثمان صقر، الآثار الاقتصادية لتوسع الجماعة الاقتصادية نحو الجنوب على أداء الاقتصاد المصري، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة 1978، ص ص 2- 3.

³ -Van Meerhaeghe ,M.A, « International Economics »,Longman Group Limited,(1972), p. 109.

⁴ - سامي عفيف حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الرابعة 2003، ص 29.

⁵ - رابح فوضيل، التكامل الاقتصادي الأورو- مغاربي بين العولمة والإقليمية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2004، جامعة الجزائر، ص 19.

-أما بالنسبة لـ (Fritz. Machlup) (1977) يرى أن " فكرة الاندماج الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص الممكنة التي يتيحها التقسيم الكفاء للعمل"¹، ويضيف " أنه في نطاق أية منطقة مندمجة يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية² البحتة وبصفة أكثر تحديدا بدون تمييز أو تحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلع "³.

التباين في وجهات النظر حول شكل ومضمون الإندماج الاقتصادي، جعلت الإقتصاديين، منهم من يرى الإندماج على أنه حالة وعملية، وآخرون يرونه كعملية، والبعض الآخر يرونه كوسيلة.

الإندماج الاقتصادي كحالة وعملية :

عرّف " B. Balassa (1960) " الإندماج الاقتصادي بأنه " عملية إلغاء تام للحوجز الجمركية بين وحدات اقتصادية قومية مختلفة " ⁴، علما أن هذا التعريف يثير نقطتين في غاية الأهمية، كون أنه :

- يجب النظر إلى الإندماج الاقتصادي على انه عملية (processus) بمعنى أنه يتضمن الإجراءات الرامية لإلغاء أو إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول ذات قوميات مختلفة.
- كما يجب النظر إلى الإندماج الاقتصادي على أنه حالة (state of affaire) بحيث يشير إلى اختفاء كافة صور التفرقة بين الاقتصاديات القومية.
- أما الإقتصادي "Holzman" أن الإندماج الإقتصادي هو الحالة التي تصبح فيها أسعار السلع وعناصر الإنتاج متساوية في دولتين "⁵.

الإندماج الاقتصادي كعملية :

في هذا الصدد يرى "J.Pinder" أن الإندماج عملية في اتجاه الإتحاد الإقتصادي بغرض إزالة التمييز بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى الدول الأعضاء في التكتل بالإضافة إلى إنشاء وتطبيق سياسات مشتركة⁶.

- أما"جونار ميردال"Gonard Myrdal"فيرى أن الإندماج الاقتصادي يمثل"العملية الاقتصادية والاجتماعية التي بموجبها تزال جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة، وتؤدي إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج"⁷، وعليه فهو ينصح الدول النامية بفتح أسواقها وإزالة الحواجز والقيود على صادرات هذه الأخيرة،

¹ -Fritz Machlup, a history of thought on Economic intégration ed : économie intégration London , 1977, p 12.

² - يقصد بالكفاءة الاقتصادية الهدف الذي يسعى إليه أي منتج في صناعة وتحديد حجم الإنتاج الذي يحقق له أقصى ربح ممكن وهو ما يطلق عليه " الحجم الأمثل للإنتاج " في النظرية الاقتصادية، وهذا الأخير يختلف عن قضية الوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، إذا قد يتحقق هذا الأخير دون أن يتحقق معه أقصى ربح ممكن وعليه تعرف قضية الحجم الأمثل للإنتاج في النظرية الاقتصادية بقضية الكفاءة الاقتصادية. لمزيد من المعلومات أنظر سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق، ص 31.

³ - جون وليا مسون وآخرون، التكامل النقدي العربي، المبررات، المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية ط3 سنة 1986 ص 41.

⁴ - Balassa (1973) , « The Theory of économie intégration » george allen and Unwin , London p 1.

⁵ - F.Holzman, « International Trade Under Communisme », New York,1976,p 59.

⁶ -J. Pinder, « Problems of European Intégration »,edit .G. Denton, London 1969 ,P P : 143-145.

⁷ -Gornard Myrdal , International Economy Problems and prospect, Aharper international student reportint, Harpper and raw weather Hill, p : 11.

ويعطى لها الحق في حماية صناعاتها التقليدية مع وجوب التنسيق والتجانس في السياسات الاقتصادية فيما بينها لتحقيق الاندماج الإقتصادي.

الاندماج الإقتصادي كوسيلة:

يرى (p.Robson) "أن الاندماج الإقتصادي وسيلة للحصول على أعلى كفاءة من استخدام الموارد، وأن الاندماج العام يعني حرية تحرك السلع وعناصر الإنتاج واختفاء كافة صور التمييز"¹.

أما (M.Jovanovic) "يرى أن الاندماج الإقتصادي وسيلة من وسائل زيادة الرفاهية"².

- أما الاقتصادي " أحمد الغندور " فقد تناول هذا الموضوع في كتابه الصادر سنة 1970، حيث عرف الاندماج الاقتصادي على أنه "عمل إرادي من قبل دولتين أو أكثر يقوم على إزالة كافة الحواجز والقيود على المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها، كما أنه يتضمن تنسيق السياسات الاقتصادية وإيجاد نوع من تقسيم العمل بين الدول الأعضاء، بهدف زيادة الإنتاجية عامة مع وجود فرص متكافئة لكل دولة عضو"³.

إذا كانت الإسهامات التي قدمها رجال الفكر الاقتصادي من خلال هذه التعاريف، تبرز أهمية الاندماج الاقتصادي في حد ذاته - باعتباره وسيلة وليس هدفا - بحثا عن شروط التنمية ضمن مجموعة اقتصادية موحدة، فإن انتشار ظاهرة الاندماج الاقتصادي في مناطق متعددة من العالم - باعتباره حلا وسطا⁴ - لم تمكن رجال الفكر الاقتصادي الارتقاء إلى مستوى الوصول إلى صيغة موحدة تلقى قبولا عاما لدى المهتمين في الفكر الاندماجي، ويعود هذا التعقيد إلى التباين في الطروحات النظرية التي تترجم الأشكال والآليات والأهداف التي تتوخاها عملية الاندماج الاقتصادي من جهة، وما تقدمه الصيغ الموجودة على أرض الواقع في شتى أشكالها من جهة أخرى. وعليه، فإن المحاولة التي نقدمها في هذه الدراسة تتجه نحو البحث عن مجموعة العناصر التي تمكن من تأسيس وبناء اندماج اقتصادي بين مجموعة الدول المنتمية إلى إقليم جغرافي محدد أو أقاليم مختلفة.

إن المساهمات التي قدمها رواد الفكر الإقتصادي من منطلق هذه التعاريف، وإن كانت تختصر الاندماج الإقتصادي في إرادة الكيانات القائمة من أجل السعي إلى إزالة المعوقات على المعاملات التجارية وحرية إنتقال عوامل الإنتاج، فإن السؤال الذي يمكن طرحه " هل أن الاندماج الإقتصادي يساهم فقط في زيادة التجارة ويزيل بعض الحواجز ويحقق مكاسب تجارية بين الكيانات المندمجة اقتصاديا طبقا لما تطرحه هذه التعاريف؟

إن الإجابة على هذا السؤال، وإن كنا سوف نتطرق لحيثياته في الجزء النظري من خلال آراء رواد الفكر الاندماجي، إلا أن بعضهم⁵ يؤكد أنه من المحتمل أن يؤدي تخفيض المعوقات التجارية بين دولتين أو أكثر إلى زيادة التجارة بينها، وهو ما ترجمته بعض الحالات من اتفاقيات الاندماج الإقليمي عبر دراسة تم تقديمها من

¹ - Peter Robson, « the Economics of International Intégration », George Allen and Unwin, London, 1987, P, 1.

² - M. Jovanovic, « Internationale Economic Intégration Limits and Perespects » New York, 1998, P 8.

³ - أحمد الغندور، الإندماج الإقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة 1970، ص ص 2 - 4.

⁴ - أنظر أحمد الغندور، المرجع السابق ص 8، حيث يعتبر ظاهرة الإندماج الإقتصادي حلا وسطا بين إعادة تنظيم الاقتصاد الدولي على أساس مبدأ حرية التجارة وتفتت العالم إلى وحدات اقتصادية صغيرة تعجز الوسائل المتاحة لكل منها عن الوصول بها على مستوى المرغوب فيه من الرفاهية الإقتصادية.

⁵ - موريس شيف، ووال آلن وننز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز المعلومات قراءة الشرق الأوسط. 2002. ص 32.

قبل باحثين في البنك الدولي تتعلق بإحصائيات الاستيراد في تسع اتفاقيات¹ للتجارة الحرة بين الدول النامية والتي دخلت مرحلة العمل. قبل (سنة واحدة قبل التطبيق) وبعد (خمس سنوات بعد التطبيق)²، حيث أفرزت هذه الدراسة أنه في سبع من هذه الاتفاقيات زاد حجم التبادل التجاري داخل الكتلة التجارية وكان على نطاق واسع في بعضها، وقد كانت الاستثناءات في سوقين فقط (السوق الكاريبي المشترك ومجلس التعاون الخليجي)، حيث كان من أكثر التكتلات بطنًا في تطبيق تخفيض الرسوم الداخلية، وإجمالًا فقد زادت حصة التبادل التجاري الداخلي بمعدل النصف تقريبًا، وعليه فإن النتائج تبدو مبشرة للغاية، حيث أن الأداء القوي للتجارة الدولية يعتبر الآن وبصفة عامة من أهم العوامل الحاسمة في الرفاهية الاقتصادية.

إذا كان "تينبرجن" راهن على تحرير التجارة باعتبارها وسيلة لتحقيق تساوي عناصر الإنتاج بين الدول المندمجة في ظل غياب الآليات التي تحقق هذا المكسب، فان B.Balassa والذي تطرق إلى الإجراءات الرامية إلى إزالة المعوقات التجارية، أكد أنها تؤدي تدريجيا إلى اختفاء الصور التفرقية بين الدول المندمجة اقتصاديا.

و إذا كان تخفيض المعوقات التجارية يؤدي إلى زيادة التجارة فان المنطقة المندمجة اقتصاديا بالنسبة لـ Fritz Muchlup يتم فيها التبادل على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية، وهي المساهمة التي تحسب لصالح هذا المفكر وعليه، فان التعاريف السابقة، وإن كانت قد حاولت تقديم رؤية في سياق تاريخي تبعا للتطورات التي سادت في فترة الخمسينات والستينات من القرن العشرين، فان هذه الأخيرة تختلف تماما عن الظروف التي أفرزتها الفترات التي سادت قبل التسعينات من القرن العشرين، من حيث الحجم، ومستوى التنمية، وهيكلة السوق، ومستوى الحماية³، صف إلى ذلك أن الإجراءات التي تناولت إزالة المعوقات بين الوحدات الاقتصادية، لم ترق إلى مستوى تحديد الآليات التي تجعلها ذات فعالية، وعليه فان الفترة التي سادت بعد التسعينات من القرن العشرين أكدت أن نجاح أي ترتيب يتعلق بالاندماج الاقتصادي بين الدول، يجب أن يرتبط بالضرورة بتوافر مجموعتين من الشروط، الأولى وتتعلق بالدوافع الاقتصادية، والثانية تتعلق بالشروط السياسية، ومنه فان أي تحليل اقتصادي للاندماج يغفل العناصر السياسية والمؤسسية يصبح محدود القيمة.

من هذا المنطلق فان الحوافز الاقتصادية واختبارها ضمن هذه الشروط تمكنا من إبراز مستوى كفاءة الإنتاج، وكلفة تحويل التجارة، وكذا حجم الاستثمارات المتدفقة اتجاه الكيانات الاقتصادية المندمجة من جهة، وبين الدول المندمجة في كيان واحد من جهة أخرى.

انطلاقا مما سبق يمكن تقديم **التعريف التالي**:

الاندماج الاقتصادي هو توافق جماعي نحو التكتل والتعاون بين كيانين أو أكثر وذلك لإحداث شكل من أشكال التوحد، يتجاوز الشكل والنمط الراهن، ليخلق كيانا جديدا أكثر قدرة وفعالية على تحقيق الأهداف التي يصعب أو يستحيل تحقيقها قبل إتمام عملية الاندماج.

¹ - السوق الجنوبية المشتركة - اتفاق أنديان الأول - السوق المشتركة لوسط أمريكا - اتفاق أنديان الثاني - السوق الكاريبي المشترك التجمع الاقتصادي لغرب إفريقيا - الاتحاد الاقتصادي النقدي لإفريقيا - منطقة التجارة الحرة لدول جنوب إفريقيا - مجلس التعاون الخليجي.

² - موريس شيف وال، ألن ومنتزر، المرجع السابق ص 33.

³ - أحمد جلال وآخرون، الاندماج الاقتصادي العربي بين الأمل والواقع، المركز المصري للدراسات الاقتصادية القاهرة 2000.

و بالتالي فان الاندماج يعتبر عملية انتقال من وضع تنافسي وتفاوضي معين إلى وضع تنافسي وتفاوضي أفضل وأقوى، وكما يقال فان الاندماج الاقتصادي " عملية وحالة "، فهو عملية يتم من خلالها اجتماع إرادة الكيانات المندمجة، ويترتب عليها قيام درجة من درجات التحالف الاقتصادي، وهو حالة لأنه يؤدي إلى الوصول إلى كيان جديد له شخصية معنوية ومكانة اقتصادية، وأداء أفضل، ويقدم الاندماج الاقتصادي حولا لمشاكل قائمة أو متوقعة، ويكون ضروريا لعملية النمو والتعاون والمشاركة ومهما لضرورات المنافسة والاستمرار في ظل عالم الكيانات الكبيرة¹.

الملاحظ أن هذا التعريف يترجم اتجاه الاندماج الاقتصادي من خلال صورته وأشكاله التي سوف نتطرق لها، ولهذا فإن التحرك نحو تعميق سبل التعاون من أجل التكتل والاندماج، تفرضه التغيرات الاقتصادية الراهنة وتأثيراتها على العلاقات الاقتصادية الدولية، التي أصبحت أكثر وضوحا باتجاه ترقية هذا التحرك في ظل مجتمع تسوده حرية التجارة، والشفافية، وتدفع الاستثمار الأجنبي نحو داخل الدول وخارجها.

- مفهوم التعاون الاقتصادي: ²coopération économique

يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية، وإجراء التنسيق بين الدول في مجالات التنمية المختلفة والاستثمار في المشروعات المشتركة، بمعنى أن الهدف في التعاون الاقتصادي هو مجرد التخفيف (لا غير) ³ من اثر العقبات والمشكلات القائمة في العلاقات الاقتصادية الدولية وتسهيل عمليات التبادل الدولي، علما أن الاتفاقات الثنائية تدخل في هذا الإطار.

- مفهوم التكتل الاقتصادي:

تشير لفظة " التكتل " إلى دمج أجزاء في كل واحد⁴، وعليه فان عملية التكتل وفق هذا الشكل المميز تعبر عن التنسيق للترتيبات التي تدفع باتجاه إزالة العوائق الاقتصادية والسياسية بين الدول وتحقق بذلك الاندماج الاقتصادي، بمعنى الإسراع في إزالة القيود المتبقية على التجارة والاستثمار، وعليه فان معظم التحركات الإقليمية الحديثة ركزت على مجالات جديدة، مثل تحرير الاستثمار، والعلاقة بين التجارة البينية وسياسات المنافسة وأسواق العمل، وعدد من القضايا الاقتصادية والنقدية والسياسية.

إن الاهتمام بالتكتل ترجمه الفكر الاندماجي على نطاق واسع، بحيث أصبح يمثل إحدى المفاهيم الاقتصادية الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر، وعليه أصبحت التكتلات الاقتصادية الإقليمية تهيمن بدرجة كبيرة على التجارة، حيث تستحوذ صادرات الدول الصناعية الرئيسية الأعضاء في منطقة التجارة والتعاون OECD على 66% من إجمالي صادرات العالم في سنة 1996⁵.

انطلاق مما سبق يمكن حصر أهداف الاندماج الاقتصادي فيما يلي ⁶:

¹ - www. Islamonline. net , le 13/03/2007.

²- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة " مجموعة الشبل العربية - الطبعة الأولى 2003 ص 177.

³- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص 33.

⁴- أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي ط 1، 2002 ص 42.

⁵- فؤاد أبو ستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة الدار المصرية اللبنانية ص ص، 131 - 135.

⁶- يوسف عبد الحميد المرشدة، التجارة العالمية والاقتصادات العربية (واقع وتحديات) دراسات مجلة فصلية تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، ليبيا العدد 1373، 2005 ص 133.

- تحرير الأسواق واتساعها أمام الدول الأعضاء في التكتل إضافة إلى تقسيم العمل بالمنتج، مما يؤدي إلى رفع الكفاءة الإنتاجية، وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة الدولية.
- زيادة معدل التجارة البينية بين دول الأعضاء مما يساهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي في هذه الدول.
- زيادة نمو معدل التبادل التجاري الدولي من خلال زيادة القدرة الإنتاجية والكفاءة الصناعية ومن ثم تحرير دول الأعضاء من التهميش الاقتصادي الخارجي.

المطلب الثاني : درجة وشروط الاندماج الاقتصادي

الفرع الأول : درجة الاندماج الاقتصادي:

إن المناقشات التي أثيرت حول مفهوم الاندماج الاقتصادي، جعلت المهتمين بهذا الفكر يتناولون الشكل والدرجة التي سوف يأخذها الاندماج الاقتصادي، وعليه فإن الطروحات النظرية للنيوكلاسيك ترى أن " إندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجياً " ¹.

هذا التحليل تبناه B. Balassa عند عرضه لنظرية الاندماج الاقتصادي²، حيث يرى أنه يجب أن نفرق بين درجات الاندماج التالية ³ : اتفاقية التفضيل الجزئي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية، الاتحاد الاقتصادي (التنسيق الاقتصادي التام)، وقد فضل آخرون إضافة الاندماج النقدي، باعتباره درجة مميزة من درجات الاندماج الاقتصادي الإقليمي، وهو ما أظهرته تجربة الوحدة النقدية الأوروبية في بداية التسعينات من هذا القرن.

و فيما يلي يمكننا عرض أهم درجات الاندماج الاقتصادي:

1 - التفضيل الجزئي:

ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتخذها دول معينة من القيود المعرقله لانسياب السلع فيما بينها، كأن تتفق دول منطقة معينة على إلغاء نظام الحصص الذي تخضع له المبادلات التجارية فيما بينها مع إبقاء الرسوم الجمركية (منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي)، أو أن تعطي بعضها بعضاً امتيازات جمركية متبادلة (النظام التفضيلي بين دول الكومنولث البريطاني الذي أنشئ عام 1936 بين بريطاني ومستعمراتها السابقة)⁴.

إن منطقة التفضيل الجزئي باعتبارها أدنى درجات الاندماج الاقتصادي، فهي بهذا الشكل تمثل آلية تعزز أوامر التعاون التجاري، حيث تمنح أعضاء المنطقة حرية اختيار تطبيق النظام التعريفي الجمركي على المنتجات الصادرة في بقية البلدان الغير أعضاء. وفي هذا الاتجاه يمكننا تسجيل الملاحظات التالية⁵:

- إن الهدف من هذه المعاملات هو تنشيط التبادل التجاري الإقليمي بين دولتين أو أكثر، وعليه فإن الصورة التي تمثلها هذه الدرجة هي تخفيض العقوبات الجمركية وغير الجمركية، دون أن تمتد إلى إلغائها كلية، لهذا سميا بالتفضيل الجزئي.

¹ - فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق، ص 9.

² - بلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ترجمة راشد البراوي، دار النهضة العربية، ط1، 1964، ص 10.

³ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق ذكره، ص 38.

⁴ - أحمد الغندور، الإندماج الاقتصادي العربي، مرجع سابق ذكره، ص 9.

⁵ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سابق ذكره، ص 39.

- كون هذه الدرجة تعد من أبسط درجات الاندماج الإقتصادي، ذلك أن التفضيل الجمركي المقصود ينصب أساسا على الجانب السلعي للتجارة الإقليمية بين الدول الأعضاء في منطقة التفضيل الجزئي، ولا يمتد إلى الجانب النقدي للتجارة الإقليمية بين هذه الدول.

- الدول الأعضاء في هذه المنطقة تحتفظ بحق صيانة وتحديد نمط سياستها القطرية في المجالات الجمركية وغير الجمركية بمفردها دون الدخول في ترتيبات مشتركة مع باقي الدول الأعضاء على وجه الخصوص.

2 - منطقة التجارة الحرة :

مقتضى هذه الدرجة من درجات الاندماج الاقتصادي، هو أن تلتزم كل دولة من الدول المشتركة في المنطقة بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية المفروضة على السلع المستوردة من بقية الدول المشتركة، على أن يحتفظ كل من هذه الدول بتعريفاته الجمركية إزاء الدول غير الأعضاء في المنطقة¹، وعليه فإن مناطق التجارة الحرة تعرف بأنها اتحاد جمركي ناقص بمعنى أنها تشبه الاتحاد الجمركي من حيث كونها تعمل على إلغاء الرسوم والحواجز الجمركية الداخلية بين دول الأعضاء، وتختلف عنه في كون الدول الأعضاء غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية، صف إلى ذلك أن المنطقة لا تتضمن ترتيبات خاصة بشأن تنسيق وتوحيد انتقال الأشخاص أو رؤوس الأموال² أو سياسات أخرى³.

و تعد مناطق التجارة الحرة أكثر صور الاندماج الإقتصادي الإقليمي شيوعا، حيث تمثل نحو 70% من مجموع إتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها⁴، إذ تحتفظ الدول الأعضاء بكامل سيادتها داخل حدودها الإقليمية، سوى ما تلتزم به الدول الأعضاء من تطبيق تعريفات جمركية على تبادل المنتجات فيما بينها فقط. ومثال على ذلك منطقة التجارة الحرة لدول مجلس التعاون الخليجي، ومنطقة التجارة الحرة المسماة ب (NAFTA) بين أمريكا وكندا والمكسيك التي دخلت حيز التنفيذ سنة 1994.

3 - الاتحاد الجمركي:

يمثل درجة أعلى مقارنة بمنطقة التجارة الحرة، حيث يتضمن- فضلا عن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية بين الدول الأعضاء- التزام هذه الدول بتعريفات جمركية موحدة تفرض على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، وتحل هذه التعريفات الموحدة محل التعريفات الوطنية المتعددة السابقة، علما أن الاتحاد الجمركي يساعد على اتساع حجم السوق بالنسبة لبضائع دول الاتحاد، وكذا تقييم العمل بين دول الأعضاء، بحيث تستفيد كل دولة من المميزات التفضيلية التي تتمتع بها في إنتاج السلع والخدمات⁵.

الشيء الملاحظ على إنشاء منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي ميزة التحرير التجاري، وهو ما تترجمه اتفاقات التجارة التفضيلية بين العديد من الدول، والاتحاد الأوروبي خير دليل على ذلك بغرض الاندماج

¹ - أحمد الغندور، نفس المرجع السابق ص 9.

² - حسن علي خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية. مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية، ط1، 1984، ص 12.

³ - المقصود هنا السياسات المالية والنقدية والاجتماعية وغيرها.

⁴ - هناء خير الدين، ورقة بحثية بعنوان " إتفاقيات التجارة الإقليمية"، يقدمها المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة، ماي 2007.

⁵ - فؤاد أبو سنيت، نفس المرجع السابق، ص 12.

الإقليمي على الرغم من الصعوبات التي تتميز بها هذه الاتفاقات خصوصا ما يتعلق بالجوانب الحمائية ولا يتسع المقام هنا للتفصيل أكثر.

و كثيرا ما يعتبر الاتحاد الجمركي مؤشرا، باعتبار أن الأعضاء لها النية في رسم سياسة اندماج بدل تعاون، ومن الأمثلة البارزة للاتحادات الجمركية نذكر، الاتحاد الجمركي الذي قام بين لكسمبورغ وبلجيكا سنة 1922 مع انضمام هولندا إلى هذا الاتحاد سنة 1947 ودخل حيز التنفيذ سنة 1948¹.

من هذا المنطلق فإن أهم قضايا الاندماج التي تواجه خطط بعض الدول هي الاختيار بين المنطقة الحرة أو الاتحاد الجمركي، فمن بين 162 اتفاقية اندماج إقليمي مسجلة في الـ GATT و OMC حتى أوت 1998 توجد 142 اتفاقية منطقة تجارة حرة، التي تفرض أي رسوم جمركية داخلية، ولكن لا يوجد بينها تنسيق في الرسوم الخارجية، وهناك 19 اتحاد جمركي لها رسوم خارجية متساوية وتجارة داخلية حرة²، علما أنه في غالب الأحيان تكون الاتحادات الجمركية أكثر كفاءة من اتفاقيات الاندماج الإقليمي وتسمح بالاندماج بين الأسواق بدرجة أكبر، ولكنها تحتاج أيضا إلى تنظيم أكثر ووضع قيود أوثق على سياسات وسيادة الدول الأعضاء.

في الواقع لا توجد إحصاءات دقيقة بشأن عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية على مستوى العالم، والسبب في ذلك هو عدم إخطار منظمة التجارة العالمية بجميع الإتفاقيات إلا أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم إخطار المنظمة بها وفقا للمادة 24 من إتفاقيات " الجات" وصل إلى 230 اتفاقية في نهاية 2004، أي أربعة أضعاف ما كان عليه سنة 1990، ووفقا لتقارير منظمة التجارة العالمية لعام 2006، تم إخطار هذه الأخيرة بتوقيع 250 إتفاقية تجارة إقليمية، علما أن المنظمة قدرت أن عدد الإتفاقيات التجارية التي دخلت حيز التنفيذ سيتضاعف ليصل إلى 300 إتفاقية تجارة إقليمية³.

إن التفاوت بين بيانات البنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية يعود إلى ثلاثة أسباب رئيسية وهي: عدم إلتزام الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بإخطار المنظمة بالإتفاقيات الجديدة، توسيع الإتحاد الأوروبي ساهم في خفض عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية، بالإضافة إلى تعدد أساليب إحصاء عدد الإتفاقيات التجارية. كلها عوامل ساهمت في توسيع هذا التفاوت.

4 - السوق المشتركة:

في ظل السوق المشتركة لا تختفي العوائق المقيدة لانتقال السلع بين الدول الأعضاء فحسب، وإنما تختفي أيضا الحواجز المقيدة لحركة عناصر الإنتاج (رأسمال-العمل). بمعنى إزالة كافة العقبات التي تعوق انتقال وتحرك هذه العناصر وتجعلها تعمل بحرية تامة. وعليه تبدأ في هذه الدرجة الترتيبات الخاصة بتنسيق السياسات الاقتصادية التي تعمل على تقوية الاتجاه نحو الإلتزام والتحكم بدرجة أكثر في مستوى الكيان الاقتصادي الكلي للدول الأعضاء في منطقة الاندماج، علما أنه في هذه الدرجة يتم مضاعفة الاستثمار وزيادة

¹ - François Gauthier, « relation économique internationales », 2^{ème} édition, université Laval saintefoy Canada. 1992 p190

² - موريس شيف وال، ألن وننز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز المعلومات قراءة الشرق الأوسط. 2002. ص ص 78، 79.

³ - هنا خير الدين، " إتفاقيات التجارة الإقليمية" وثائق المركز المصري للدراسات الإقتصادية، ماي 2007، ص3.

كفاءة استخدام عناصر الإنتاج ومعدلات نمو الإنتاج في ظل تنسيق السياسات المالية بما فيها الضريبية والنقدية والإنتاجية وغيرها¹.

إن السوق المشتركة بهذه الإجراءات يجعلها تشمل على شقين رئيسيين هما :²

الشق الأول: ويتعلق بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء، حيث يتكفل الاتحاد الجمركي بالوفاء بمتطلبات الشق الأول من خلال إزالة القيود المفروضة على التجارة السلعية البينية، مع فرض تعريف جمركية موحدة من قبل العالم الخارجي.

الشق الثاني: فيختص بالبحث عن الوسائل المختلفة بإقرار مبدأ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل + رأسمال المادي + رأسمال البشري + التكنولوجيا) بين الدول الأعضاء، ويؤدي ذلك إلى إعادة توزيع عناصر الإنتاج بين تلك الدول الأعضاء بما يكفل إمكانية زيادة إنتاجيتها، حيث تكون هذه الدول سوقاً واحدة تنتقل فيها العمالة دون قيود، كما يصبح بإمكان رؤوس الأموال العمل في نطاق واسع.

5 – الاتحاد الاقتصادي:

إذا نظرنا إلى الأشكال السابقة للاندماج الاقتصادي وجدنا أن كلا منها يتميز بإزالة قدر معين من العوائق التي تقف في وجه نمو العلاقات الاقتصادية بين دول منطقة جغرافية معينة، وعليه فإن تدخل الدول في الاقتصاد بالقدر الكافي يمثل أمر ضروري لضمان الحد الأدنى في التنسيق تمليه هذه الدرجة من خلال تسهيل استقرار معدلات الصرف، والتضخم، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وعليه فإن هذه المرحلة حسب Balassa تتفق مع السوق المشتركة ولكنها مدعمة بالتنسيق والانسجام في مختلف السياسات³.

هذه الدرجة تتفق أيضاً مع مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي (UEME)، فهي تتطلب التخلي الفعلي عن السيادة الوطنية، وعليه يستطيع الاتحاد الاقتصادي بفضل السياسة الاقتصادية والنقدية تجاوز صعوبات التأقلم مع الوضع الجديد على مستوى الاقتصاد الكلي الإقليمي Macro-économique Régionale، ويسمح بترقية التماسك والتقارب بين البلدان الأعضاء.

كما أن هذه الدرجة تستلزم أيضاً تسيير ميزاني (Budgétaire) وكتلة نقدية، العملة الموحدة تمثل حالة مثلى من الاندماج، ولكن صعوبة التحقيق، وإذا كانت هناك مصالح خاصة بدولة ما مهددة من قبل المجموعة المندمجة، فلا تتردد هذه الدولة في كبح قواعد الاندماج، وعليه فإن الروح الانضباطية للاندماج الاقتصادي، يصبح مشكوك فيها أمام الأنانية الوطنية، ومن أجل تفادي مثل هذه الحالة وضمان احترام الترتيبات والأحكام الواردة في اتفاقية الاندماج أنشأ نظام متعدد الأطراف للمراقبة⁴.

¹ عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" مجموعة النيل العربية ط1، سنة 2003، ص 28.

² سامي عفيفي حاتم، المرجع السابق ص ص، 48 - 49.

³ السياسة الاقتصادية، والمالية النقدية والاجتماعية.

⁴ رابح فوضيل، التكامل الاقتصادي الأورو- مغاربي بين العولمة والإقليمية، مرجع سابق ذكره، ص ص، 43 - 44.

تتميز هذه الدرجة بكونها أعقد مرحلة في بناء المنطقة الإقليمية للاندماج الاقتصادي، ذلك أن الأمر يتعلق بتوحيد السياسات الاقتصادية بحيث يتبع الأعضاء سياسة اقتصادية موحدة (النقدية، الجبائية، والتجارية والاجتماعية وغيرها). وتستدعي إقامة سلطة فوق وطنية لسريان مفعولها.

بحيث تخضع المنطقة المندمجة إقليمياً لكل القرارات التي تصدرها السلطة فوق وطنية وعليه فإن هذه الدرجة تمثل الاندماج الاقتصادي الأمثل والمحكم من قبل السياسة الاقتصادية الموحدة التي تمزج الاندماج الاقتصادي بالاندماج السياسي¹ ونجد في هذا الاتجاه الوحدة الاقتصادية بين جمهورية ألمانيا الفدرالية (RFA) والجمهورية الديمقراطية الألمانية (RDA) سنة 1990. والجدول رقم (1) يبين درجات الاندماج الاقتصادي ومستويات الاندماج.

جدول رقم (1) : درجات الاندماج للتكتلات الاقتصادية

| منهج التجارة الحرة فيما بين الأعضاء | التعريف الجمركية الموحدة | حرية تنقل عناصر الإنتاج | سياسة نقدية ومالية موحدة |
|---|--------------------------|--|--------------------------|
| ترتيبات التجارة التفضيلية | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد |
| إنتقائية على بعض السلع أو تطبق تعريف أقل من تلك التي تسري على الدول غير الأعضاء | لا يوجد | لا يوجد | لا يوجد |
| مناطق التجارة الحرة | يوجد | لا يوجد | لا يوجد |
| الاتحادات الجمركية | يوجد | لا يوجد | لا يوجد |
| الأسواق المشتركة | يوجد | يوجد وأحياناً توجد سياسة تجارية مشتركة | لا يوجد |
| الاتحادات النقدية والإقتصادية | يوجد | يوجد | لا يوجد |

Source : Marie Annick Barthe, « Economie de l'union européenne ». Manuel, Edition. economica, 2000, p : 38
- هناك خير الدين، إتفاقيات التجارة الإقليمية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، ماي 2007.

الفرع الثاني : شروط الاندماج الاقتصادي:

يؤكد رواد الفكر الاندماجي وعلى رأسهم (Viner 1950)²، أن هناك مكاسب اقتصادية تدفع بالدول نحو بناء ترتيبات إقليمية، بحيث تمكنها من إقامة اندماج اقتصادي، ويتفق مع هذا الطرح (B.Balassa) عندما يؤسس لهذه الترتيبات مراحل محددة، وتجدر الإشارة هنا، أن هذه المكاسب- بنوعها-³ لا تتحقق بصورة تلقائية أو فورية، فثمة شروط معينة ينبغي أن تتوافر لضمان استفادة الدول من الترتيبات الإقليمية، وهو ما يخلق لديها الدوافع للاندماج، وعليه فإن احتمال تزايد الاستفادة من مكاسب الاندماج تتطلب شروط معينة، بعضهم⁴

¹ - Marie Annick Barthe, Economie de l'union européenne. Manuel Edition, Economica, 2000, p 38.

² - Viner Jacob, The customs union, new York, carnegie endowment for international peace. 1950

³ - المقصود هنا المكاسب الستاتيكية والمكاسب الدينامكية التي سوف يتم التطرق لها في نطاق نظرية الاندماج الاقتصادي من الفصل الثاني،

⁴ - Yadwiga forrowez, économie international l'heur des grandes transformation beau chemin, canada.1998 p 267

أعطائها صفة الإيجاب والإلزامية، والبعض الآخر حددها في عدد محدود من الشروط¹ وعلى العموم أكدت تجارب الاندماج أن هناك شروطا كانت سببا في نجاح التجربة الاندماجية نذكر أهمها فيما يلي :

1 - بنية أساسية ملائمة:

بمعنى أن المجال الإقليمي الخاص بالتكتل، لا يتيح، في الواقع إمكانية انتقال وفورات الحجم، والوفورات الخارجية والتقدم الاقتصادي، إلا إذا توفرت شبكة نقل ومواصلات واتصالات ملائمة، ذلك أن عدم توافر وسائل كافية من هذه الأخيرة في دول الأعضاء من شأنه إضعاف أهمية الاندماج الاقتصادي، وعليه يصبح من المتعذر توسيع حركة التبادل التجاري بين منطقة وأخرى داخل نطاق التكتل الإقليمي، كما يتعذر أيضا تنمية اقتصاديات المناطق المختلفة بصورة مشتركة، ولا سيما فيما يختص بنواحي اندماج عمليات الاستثمار والمشاريع الإنتاجية واستغلال الموارد الإقليمية بصورة موحدة. إذ تحققت هذه الخاصية في بعض الأقاليم وكانت عامل مهم في نجاح الاندماج الاقتصادي (الاتحاد الأوروبي مثلا)²، إلا أنها كانت عامل إعاقة في البعض الآخر من الأقاليم، وخاصة التكتلات الإفريقية، ذلك لأن التجارة الخارجية في هذه الدول، على وجه التحديد موجهة نحو البلدان الصناعية وليست موجهة إلى زيادة التعاون التجاري على المستوى الإقليمي، إضافة إلى ارتفاع كلفة النقل والشحن للبضائع وهو ما ذهبت إليه تقارير التنمية الصادرة عن الأمم المتحدة.

2- التقارب الجغرافي :

التقارب الجغرافي يساهم في زيادة عدد الدول المشاركة في التكتل، ويؤدي بدوره إلى وجود أسواق أوسع وفرص أكبر للتجارة³، ويحقق الاندماج الفعال⁴، فهو عامل مساهم في تخفيض تكاليف النقل ومشجعا على إقامة التجارة البينية، فالجغرافيا والمسافات القصيرة والحدود المشتركة توحى بوجود أن تكون تكلفة النقل والمعاملات منخفضة وبما يسمح لحجم كبير من التجارة بين البلدان، طبقا لنموذج الجاذبية⁵، علما أن التقارب الجغرافي لعب دورا مهما في تنشيط التجارة البينية الإقليمية بين دول المجموعتين الأوروبية وتجمع "النافتا"، ولكن قد تقل أهمية هذا العامل في حالة ارتفاع قيود التعريفية الجمركية، وافتقار الدول إلى البنية الأساسية وإلى وسائل النقل المختلفة، والتي تؤدي جميعها إلى ارتفاع تكاليف التبادل التجاري فيما بين هذه الدول، كما تعمل على تآكل المزايا النسبية المقترنة بالجوار⁶.

3 - التخصص في المشاريع الإنتاجية إقليميا :

يؤدي التخصص إلى زيادة المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء على أساس إقليمي، كما يساهم في انتقال عناصر الإنتاج بين هذه الدول، إذ يمكن القول أن نجاح الاندماج الاقتصادي في تأدية رسالته يعتمد بالدرجة الأولى على مدى تباين التخصص الإنتاجي في الدول الأعضاء بوجه عام، ذلك إن هذا التباين كما رأينا يمكن

¹- أحمد جلال وبرنارد هوكممان، الاندماج الاقتصادي العربي. ص 21.

²- كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الإسكندرية 1984، ص 38.

³- Lawrence, « Régional partenaires in global markets », 1997, pp : 13-14.

⁴- Yawdiga forrowez, op-cit, p : 267.

⁵- تفرض نماذج الجاذبية أن تدفقات التجارة الثنائية ترتبط برابط عكسي بالمسافة (الذي يزيد كلفة النقل والمعاملات) بموجب المعادلة $T_{ij} = A Y_i Y_j / D_{ij}$ ، حيث T_{ij} يمثل الصادرات من البلد i إلى j ، وتمثل Y_i, Y_j دخلهما الوطنيين و D_{ij} تمثل المسافة بينهما، أما A فتتمثل عامل ثابت، وغالبا ما يتم إضافة عوامل أخرى مثل الثوابت والمتغيرات الأخرى.

⁶- أحمد جلال، برنارد هوكممان، نفس المرجع السابق ص 23.

هذه الدول من الحصول على الميزة الكبرى التي يحققها الاندماج الاقتصادي عادة، وهي ميزة توسيع حجم السوق أمام منتجات الدول المندمجة، علما انه في الوقت الذي يتشابه فيه التخصص الإنتاجي في هذه الدول تفقد مثل هذه الميزة قيمتها إلى حد كبير، وبالتالي يفقد الاندماج الاقتصادي أثره كتنظيم لتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الأعضاء.¹

4 - توافق السياسات الاقتصادية :

يدفع مستوى التنسيق بين السياسات الاقتصادية الدول الراغبة في الاندماج إلى زيادة المبادلات داخل المنطقة، وعلى وجه التحديد بين السياسات الجمركية والتجارية والنقدية والضريبية، علما أن هذا التنسيق لا يتطلب بالضرورة توحيد السياسات السالفة الذكر.

وإذا تم التنسيق في سياسات الاستثمار أيضا، فإن المنطقة المندمجة تؤمن تنمية اقتصادية إقليمية متوازنة وتمكن الأطراف التوثيق بين المصالح الوطنية والمصالح الإقليمية، الشيء الذي يؤدي - بالضرورة - إلى إعداد سياسة إقليمية تمكنها من خلق تنمية متجانسة لمختلف أجزاء الدول المندمجة، ويجب أن تهدف السياسة الإقليمية للاستثمار إلى تحقيق توزيع عادل لمزايا الإنتاج، وينبغي أن يتبع العدد الكبير للمشاريع المقامة أو المراد إقامتها إمكانية تسهيل مهمة الشركاء الصعبة في توزيع النشاطات الصناعية بشكل توازني عبر المنطقة.²

إن توفق السياسات الاقتصادية وفق هذا الطرح، وإن كنا قد أبرزنا أهميتها (هناك من يؤكد على إلزاميتها) في نجاح الاندماج الاقتصادي، إلا أن تحقيقها يتطلب تواجد هياكل متماثلة لصناعة القرار في طرفي أو أطراف الاندماج المتعددة، والتوصل إلى حالة من القبول المشترك لتحقيق التوافق والتجانس (غير المطلق)، وعليه فإن وضع أجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية³ ومقتضيات الظروف المرتبطة بها، يمثل عامل مهم في نجاح الاندماج الاقتصادي.

قد يذهب البعض إلى التأكيد على التماثل ليس في الهياكل الصانعة للقرار فحسب، وإنما يقترن التماثل مع تفاوت في الكفاءات الإنتاجية، إذ يجعل الاندماج يسمح بقدر من خلق التجارة، ترتفع جدواه إذا تفاوتت اختلافات الكفاءة بين الدول.⁴

5 - وجود مجموعات مؤيدة ومنظمة للاندماج :

الهدف الرئيسي لهذه المجموعات هو خلق مشاريع للاندماج، وترقية الاندماج الأمثل، وتحويله إلى مشروع سياسي، لهذا يجب أن تجمع العوامل المشتركة القابلة للاندماج (les acteurs-pre-Integration) من أجل

¹ - كامل بكري، نفس المرجع السابق ص 35.

² - عبد الحميد براهيم، أبعاد الاندماج الاقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1983 ص 295.

³ - إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الاقتصادي بين الدول المتطورة، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر ص 43.

⁴ - محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية "التحديات وضرورات التحقيق" مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت 2005 ص 92.

إقامة مؤسسات مشتركة، لان غياب التحالف بين القوى القابلة للاندماج بإمكانه عرقلة الاندماج الاقتصادي¹. من هذا المنطلق، فان الرؤية لمشروع الاندماج الاقتصادي لا تختزل في الجوانب الاقتصادية فحسب وإنما هناك أثر بارز للجوانب السياسية، وعلى سبيل المثال المكاسب الاقتصادية من الاندماج قد تجعل اتفاق التجارة التفضيلي مرغوب من الناحية السياسية، إذا ما كانت المنافع ستعود على المجموعات المؤيدة له، وبالتالي للجهة التي صنعت قراره، هنا تعمل الشروط (الحوافز) الاقتصادية والسياسية معا في نفس الاتجاه، والعكس إذا ما كانت منافع الاندماج ستؤول إلى المجموعات المعارضة له، فانه يصبح غير مرغوب من الناحية السياسية وفي هذه الحالة من المحتمل لاً² يُؤتى مثل هذا الإتفاق ثماره².

بعض المراقبين لهم قلق شديد اتجاه التكتلات الإقليمية الناشئة، والتي سوف تفرض إجراءات حمائية معينة وقد تكون دقيقة، ففي كل من المجموعة الأوروبية والناقتا على سبيل المثال تتعاون الشركات للترويج لقوانين معينة لتحديد منافذ الأسواق في وجه المنافسين الإقليميين الجدد، وبالطبع تشترط هذه القوانين أن يحتوي المنتج الداخل من اقتصاد مجموعة ما على مدخلات في إقليم لكي يتاح له دخول أسواق للمجموعات الأخرى(الناقتا،مثلا تشترط بين كندا وأمريكا أن تحتوي القيمة المضافة مكونات إقليمية بنسبة 50% لكي يكون المنتج مؤهلا لدخول أسواق الإقليم).

يؤكد (لورانس1993)³ أن القلق بشأن توجيهات الحماية الإقليمية مبالغ فيه، فقد تجاوزت التكتلات الجديدة خلافا لما سبقها من تكتلات تحرير التجارة لكي تشمل تحرير الاستثمار، وهذا بدوره يتطلب تحرير مواصفات الإنتاج حتى لا ترتفع تكلفة الناتج المندمج إقليميا، لان الدافع هنا هو توسعه المنافذ إلى الأسواق العالمية وتدفق رأسمال العالمي، فليس من الضروري أن يرتبط الاندماج الإقليمي مع زيادة الحواجز الخارجية. فمجموعة المواصفات المعروفة تجعل من السهل على كل من يرغب، وليس من هم بداخل هذه التكتلات فقط، وعليه نجد أنه عندما اتجهت المكسيك إلى مفاوضات الناقتا، كانت في الوقت نفسه تقدم عروضاً تجاه المحيط الهادي وأمريكا الجنوبية والوسطى، وتتفاوض مع فنزويلا وشيلي بخصوص إقامة منطقة تجارة حرة⁴.

المطلب الثالث : الدوافع والمبررات :

المتغيرات الاقتصادية التي تدفع باتجاه الاندماج الاقتصادي عديدة، نذكر منها وفورات الحجم، الإستفادة من نقل التكنولوجيا، واستقطاب أكبر قدر ممكن من التدفقات الرأسمالية، ورسم معالم التجارة البينية،..... إلخ من المتغيرات، والتي يمكن أن تساهم في تنوع الصادرات، والتخصيص الأمثل للموارد.

¹ - قويدر آمال، التكتلات الاقتصادية الدولية في ظل العولمة (مذكرة ماجستير) كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة 2001 ص 62

² - أحمد جلال، حوافز الاندماج الاقتصادي في الشرق الأوسط " المركز المصري للدراسات الاقتصادية سلسلة أوراق عمل " قدمت في واشنطن 1996 ص 11.

³ - مستشار في البنك الدولي.

⁴ - تقرير البنك الدولي، معجزة شرق آسيا (دراسات مترجمة) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية سنة 2000 ص 480-481.

الفرع الأول : الدوافع الاقتصادية :

من الطبيعي أن الوفرة والتنوع في الموارد الطبيعية تدفعنا إلى التوقع بوجود دوافع اقتصادية قوية للاندماج الاقتصادي بين الدول في إقليم ما، إلا أن هذه الدوافع تتحكم فيها مؤشرات، من بينها مثلا مؤشر مدى التوافق بين هياكل الصادرات والواردات¹ الذي يعبر عن ضعف أو قوة درجة الاندماج بين الدول وبمراجعة نظريات الاندماج الاقتصادي في هذا الشأن يلاحظ أنه في البداية عندما كانت الدول تتبع إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وما يفترن بها من حماية شديدة ودور بارز للدولة في تخصيص الموارد، ركزت نظرية الاتحاد الجمركي وفقا لـ (فاينير 1950) على أثار إلغاء التعريفات الجمركية على تنشيط التجارة الذي يؤدي إلى تحويل جوهري في التجارة ولكن مع قدر ضئيل من خلق التجارة²، وعليه فإن الرغبة في الاندماج الإقليمي - وفق هذه الصيغة - إنما تعتمد على الأثر الصافي لخلق التجارة وتحويل التجارة³.

انطلاقا مما سبق يمكن حصر دوافع الاندماج الاقتصادي في العناصر التالية:

1 - اتساع حجم السوق :⁴

يؤدي الاندماج الاقتصادي إلى القضاء على مشكلة ضيق الأسواق، وبالتالي إمكانية إقامة صناعات لم تكن موجودة قبل الاتحاد، حجم الطلب كثير، مما يبرر إقامة صناعات ذات حجم وكفاية اقتصادية، فإلغاء الرسوم والحوافز الجمركية بين الدول الأعضاء يمكن هذه الأخيرة تصريف منتجاتها في أسواق الدول الأعضاء في التكتل، وعليه فإن اتساع حجم السوق يترتب عليه عدة نتائج منها :

- فرصة أكبر للمشروعات الإنتاجية لزيادة الإنتاج وتشغيل طاقات إنتاجية معطلة

- تحقيق وفورات الحجم الكبير في الإنتاج.

- زيادة التخصص وتقسيم العمل بين الدول الأعضاء في الاندماج.

2- الحاجة إلى محور ارتكاز للإصلاح :⁵

إن اتفاقيات التجارة التفضيلية مع الاقتصاديات الكبرى (مثل الإتحاد الأوروبي والنافتا) يمكن أن توفر ضمانا ضد الجوع في سياسات الإصلاح (فرانسوا 1996)، وبالتالي فهي تمثل هامشا لاكتساب ثقة المستثمرين.

3- تحسين شروط التبادل التجاري :

إن تحسين شروط التبادل التجاري بين الدولة والعالم الخارجي تكون أكثر مراعاة لمصلحة الدولة كلما قويت اقتصاديا وزادت أهميتها في المجال الدولي، ذلك أنها في هذه الحالة تتميز بميزة المساومة الاحتكارية التي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها وبين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة.

¹ - مؤشر يقيس مدى التوافق بين هياكل الصادرات والواردات بين كل دولة من دول الأعضاء وبقيّة دول الأعضاء تتراوح قيمة المؤشر بين (0 و 100) وتبلغ قيمة المؤشر صفر حينما تكون السلع التي تصدرها دولة ما هي تلك السلع التي تستوردها دولة أخرى وتبلغ القيمة 100 حينما تتوافق حصص صادرات وواردات الدولة المختلفة بشكل تام. فكلما ارتفعت قيمة المؤشر ازدادت قيمة نجاح الاندماج الإقليمي والعكس يؤدي إلى ضعف ومحدودية الاندماج.

² - أحمد جلال، حوافز الاندماج الاقتصادي في الشرق الأوسط - سلسلة أوراق عمل - المركز المصري للدراسات الاقتصادية 1996 ص 6.

³ - أحمد جلال وبرنارد هوكممان، الاندماج الاقتصادي العربي، المرجع السابق ص 20.

⁴ - أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي 2002 ص 60.

⁵ - أحمد جلال، حوافز الاندماج الاقتصادي في الشرق الأوسط، المرجع السابق ص 7.

* الأثر الصافي لخلق التجارة وتحويل التجارة سوف يتم معالجته في الفصل الثاني من هذا القسم.

في هذه الحالة يعطى للدولة المندمجة ككل، قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي أكبر بكثير مما كانت عليه منفردة قبل الاندماج، وعليه فان هذه القوة تمكنها من إملاء شروطها ومطالبها على الدول الأجنبية بما يحقق مصلحتها الخاصة¹.

4- دوافع الرفاهية الاقتصادية :

في الواقع أن النظرية الاقتصادية لا تبين بشكل قطعي ما إذا كانت ترتيبات التجارة الإقليمية تدفع باتجاه تحسين الرفاهية - مثل قاعدة معاملة الدولي بالرعاية- سواء بالنسبة لأعضائها أو للعالم قاطبة، وعليه فان زيادة الاهتمام بالآثار الديناميكية وما ينتج عنها من مكاسب في مجال تدفق الاستثمارات وتحسين الإنتاجية وانخفاض كلفة المعاملات الاقتصادية، واعتماد اقتصاديات أكثر انفتاحا كلها عناصر تساهم في التمكن من مستوى الرفاه الاقتصادي.

5- زيادة معدل النمو :

لقد بينت الوقائع الاقتصادية أن العناصر الديناميكية في المجال الاقتصادي تزداد فاعليتها في ظل الاندماج الاقتصادي بشكل أكبر، والنتيجة زيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول الأعضاء في التكتل.

إن اتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على السلع المنتجة في ظل هذه الفعالية سيؤدي - حتما- إلى زيادة الحافز الاستثماري، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأسمال في مختلف البلدان المندمجة ويتم عندها توظيف الأموال في وسائل إنتاج هذه السلع، هذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج، وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع، بحيث يشمل مختلف الصناعات والمناطق.

وإذا ما تم إباحة حرية التنقل والتوطن والإقامة لرؤوس الأموال داخل دول التكتل، فمن المتوقع أن يسفر الإندماج الاقتصادي عن تسهيل عمليات تكوين (تراكم) رأسمال، وزيادة معدل النمو الاقتصادي في الدول المندمجة².

الفرع الثاني : المبررات :

تختلف مبررات الاندماج الاقتصادي لدى الدول النامية عنه لدى الدول الصناعية، وقد يعود الاختلاف إلى الطبيعة التي تميز اقتصاديات هذه الدول، والأهداف المتوخاة من عملية الاندماج الاقتصادي، علما أن هذه الأهداف والمبررات لا تخلو من بعض الجوانب السياسية، وعليه يمكن حصرها إجمالاً فيما يلي³ :

¹- بلغنو سامية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وآثارها على المنظمة العالمية للتجارة، ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2000-2001 ص 82.

²- أكرم عبد الرحيم، نفس المرجع السابق، ص 61، 62.

³- لمزيد من المعلومات أنظر :

- محمد عبد العزيز عجمية، الاقتصاد الدولي، دار الجامعة المصرية 1978 ص 183.

- أحمد بديع بليح، السوق الأوروبية المشتركة، الطبعة الثانية دار المعارف الإسكندرية ص 23.

- فؤاد أبو ستيت، المرجع السابق ص 25.

1- العناصر المولدة للتنمية الاقتصادية لا يمكن التحكم فيها بشكل مستقل (دول منفردة)، وإنما ضمن إطار اقتصادي موحد يعبر عن اندماج الدول اقتصادياً، ويمكن الدول الأعضاء استغلال كل الإمكانيات الاقتصادية المختلفة (اتساع السوق. وفرة عنصر العمل. رأسمال...).

2- التمكن من مزايا الإنتاج الكبير بعد اتساع حجم السوق، يساعد على توجيه الاستثمارات بشكل يسمح للدول الأعضاء من خلق النمو، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأسمال والعمل داخل دول الأعضاء.

3- الاندماج الاقتصادي يمكن الدول الأعضاء من التنوع في الإنتاج والتخصص، ويمثل حماية مانعة لاقتصاديات الدول الأعضاء من بعض (التجربة المكسيكية دليل على ذلك) الانتكاسات والتقلبات والسياسات الأجنبية.

4- الاستفادة من اليد العاملة الماهرة بصورة أفضل، وكل العوامل التي تسمح بنقل التكنولوجيا والمعارف العلمية، وعليه يجب أن يؤدي الاندماج الاقتصادي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني والوظيفي.

وإذا كان مبرر الاندماج الاقتصادي يعتبر عامل موضوعي، فإن فرص نجاحه تتطلب توافر عدة معايير تجعل الاندماج الاقتصادي أمراً مرغوباً فيه اقتصادياً، ويتفق مع هذا الطرح العديد من المفكرين (منهم، فاينر و بلاسا وغيرهم)، حيث تشمل هذه المعايير العناصر التالية:

* تشجيع درجة المنافسة واستغلال كل إمكانيات الدول الأعضاء.

* رفع مستوى التجارة البينية بين الدول الأعضاء بالنسبة لتجارتهم مع العالم.

* الاستفادة من مزايا اقتصاديات النطاق والتي ترجع إلى الاختلاف في أنماط السلع واختلاف الأسواق بالنسبة للسلع المنتجة وخاصة في قطاع الصناعة.

* ضرورة الاستمرار في تخفيض الرسوم الجمركية.

من هذا المنطلق، فإن مبرر الدول الصناعية اتجاه الاندماج الاقتصادي، هو الاستفادة من عوائد الكفاءة¹ الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية، علماً أن الهياكل الصناعية لهذه الدول تتسم بالاستقرار، وعليه تغيير هذه الهياكل استجابة للاندماج، سوف يكون له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي للدول.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفعالية والديناميكية التي يفرزها التكتل (كما هو الحال في الدول الصناعية)، كما أن عوائد الكفاءة لدى الدول النامية أقل حجماً لأن هياكلها الصناعية صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد، وينطبق هذا على عوائد التدفقات التجارية².

كما أن هناك مبررات أخرى تتجه نحو الجمع بين أهداف الدول النامية والدول الصناعية في إقامة التكتل الصناعي تتمكن الدول المشكلة له من استغلال فرص النجاح نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين الدول الأعضاء، ولا يؤثر قيام الاندماج فيما بينها إلى تغيير في نمط توزيع الموارد، ذلك أنه في هذه الحالة تكون طبيعة الاندماج

¹ - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، جانفي 2000 ص 54.

² - أسامة المجذوب، نفس المرجع السابق ص 53.

تكاملية (complémentarité) وليست اندماجية (intégration)¹، بمعنى أن الدول الصناعية تعتمد على استيراد المواد الخام من الدول النامية، وتعتمد هذه الأخيرة على الدول الصناعية في سد حاجتها من السلع المصنعة.

إن هذه المبررات وإن كان البعض² يؤكد على أن الأهداف التي تسعى الدول النامية لتحقيقها في الاندماج ليست أهداف ديناميكية بقدر ما هي أهداف هيكلية تشمل على تنمية صناعات جديدة من خلال التنسيق، وهو ما تسمح به اقتصاديات الحجم الكبير نظرا لاتساع السوق وتنوع الإمكانيات.

أعتقد أن الأهداف التي تمكن الدول المندمجة من بعث صناعات جديدة تركز بالأساس على زيادة فرص الاستثمار وزيادة التوظيف واستغلال المهارات واستخدام المعايير الفنية، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية والمعبّر عنها بالجوانب الديناميكية التي تهدف إلى خلق التنمية وليس تحويل التنمية³، لذا فإن الجوانب الهيكلية في ظل هذا المسعى (إقامة صناعات جديدة)، يجب أن تكون مقرونة بالجوانب الديناميكية التي تتطلبها اقتصاديات الدول النامية، وإلا سيكون مصيرها الفشل (كما حصل في بعض البلدان النامية).

المبحث الثاني : أشكال واتجاهات الاندماج الاقتصادي.

المطلب الأول : أشكال الاندماج الاقتصادي:

مهما تكن الأشكال والصور التي يمكن أن يكون عليها الاندماج الاقتصادي (حمائية، أو إحلال محل الواردات، أو تنسيق سياسات، الخ)، وكذا الدوافع والحوافز المتعددة (الاقتصادية، السياسية، الاجتماعية) التي تدفع الدول باتجاه إقامتها، ضف إلى ذلك المميزات التي تتركها، فإن الحكم عليها يكتنفه نوع من الغموض خصوصا من ناحية أثارها المختلفة على الرفاهية بالنسبة للأطراف المعنية (الأطراف المكونة للاندماج).

من هذا المنطلق فإن اختبار هذه الدوافع والحوافز عمليا، وعلى أساس كل حالة على حده، يستدعي استخدام نماذج معقّدة (نموذج الجاذبية)⁴ لتفسير الظواهر المختلفة ومن ثم الحكم على نجا عنها.

وعليه، فلا بد من تواجد صورّ معينة تستطيع الدول من خلالها تنفيذ الاندماج فيما بينها على أن تأخذ هذه الأشكال في الاعتبار الصديغة الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية للدول التي تريد إقامة اندماج اقتصادي، ومن هذه الأشكال يمكن ملاحظة ما يلي :

الفرع الأول : الاندماج عبر السوق : Intégration par Marché

يقوم هذا الأسلوب على السوق، وحتى يتسنى لنا فهم بعد هذه المقاربة علينا العودة إلى أساسيات النظرية النيوكلاسيكية، وخير دليل على ذلك الإطار الذي تم به الاتحاد الجمركي.

¹ - محمد كمال السيد صابر، تأثير قيام السوق الأوروبية الموحدة على مستقبل ارتباطاته مع مجموعة دول الاتفاقيات "دراسة تطبيقية على مصر"، جامعة قناة السويس، كلية التجارة (أطروحة دكتوراه) سنة 1995.

² - فؤاد أبو سنيت، نفس المرجع السابق، ص

³ - سوف يتم التطرق لها في الفصل الثاني من هذا البحث.

⁴ - نموذج الجاذبية، هو من بين النماذج القياسية التي تم استعمالها في الحقل الإقتصادي وبالخصوص في تفسير الظواهر المتعلقة بفعالية الاندماج بين دولتين أو مجموعتين باعتماد على مؤشر التجارة البينية ومؤشر الاستثمار و..... الخ. تم استخدام هذا النموذج من قبل الإقتصادي Hans Linne Mann سنة 1966، لزيادة من المعلومات أنظر، رانيا منيسي، هل التبادل التجاري بين الدول العربية أكثر أم أقل مما يمكن. تحليل التجارة العربية البينية بواسطة الجاذبية، مركز دراسات الوحدة العربية ص 203.

إن الشيء الذي نعرفه عن المدرسة النيوكلاسيكية أنها لم تتحدث عن "la nation" أو "l'états" كمتعامل اقتصادي أو وحدة اقتصادية، وإنما تحدثت عن الأعوان الاقتصاديون والمقصود المؤسسات الإنتاجية والأشخاص، وعليه فإننا نتفق مع "F. Pirroux" عندما يؤكد أن استقلال الأمم (البلدان) لا يمثل موضوعا في الفكر الاقتصادي عند النيوكلاسيك¹

« L'indépendance de la nation n'est aucunement un objet de pensée économique »
و ينطبق هذا الأمر أيضا على الأعوان الاقتصاديين المقيمين في أوطانهم والذين تتحدث عن كميات منتجة وأسعار مواكبة prix correspondants في نظام تبادل حر، حيث أن تحقيق التوازن العام تمليه قوانين السوق. إن النتائج المباشرة لهذا التصور تعني أن توزيع المهام الاقتصادية "الإنتاج" يتم وفق ما هو موجود من عوامل الإنتاج والمهارات ضمن أطر السوق.
هذه النظرية تبتعد في تحليلها الاقتصادي عامل السياسة الاقتصادية التي تكون نتيجة لعناصر خارج السوق، إلا أن "Jean. weiller"² يرى أنه من غير المنطقي الاعتماد على قوى السوق وحدها دون التنسيق، أي لا بد من وجود آليات تعمل على إحداث تنمية متوازنة بين الدول الأعضاء.

في حين أن النظرية اللبرالية تستند على ميكانيزمات السوق فقط بالنسبة لتنفيذ الاندماج الاقتصادي الإقليمي.³
يظهر هذا الاهتمام جليا في طرح "Billa.B" الذي يؤكد " أن الاندماج هو التخلي عن محددات حريات الوحدات الاقتصادية المنتمية لدول مختلفة"، علما أنه يرى هذه المحددات هي عوائق يجب إزالتها، وبما أن المبدأ يأخذ باتجاه الاندماج عبر السوق، فإن تطبيقه يخص فقط الأعوان الاقتصاديين ذوي الفعالية والقادرين على الفعل الاندماجي. لكن كيف يمكن الحصول على هذه الفعالية؟
إن الإجابة على هذا السؤال تتجه بنا إلى البحث في اختيار الوسائل الممكنة، بمعنى البحث في الشروط القادرة على تحقيق هذه الفعالية.

إن الحل هنا يعزى إلى التقسيم الطبيعي للأنشطة التي تعمل وفق عوامل الإنتاج، وهكذا تكون نظرية التكاليف النسبية هي المفسر للفعالية، وعليه فإن العملية تتطلب تدعيم التخصصات ولكن تبقى هياكل الإنتاج دون تغيير.
إن فكرة التخصص لا فكرة قطب النمو (Pol de croissance) التي تعتمد على شيوع الصناعات في الاقتصاد الوطني، وعليه فإنه بهذا المعنى الاندماج الاقتصادي يحقق الجذب الفاعل، هذه الفكرة عند F. Pirroux تتميز بالأثرين التاليين:⁴

- أثر الحجم l'effet de dimension

يكمن هذا الأثر في إمكانية اتساع حجم السوق بمعنى رفع مستوى الطلب، وتحسين فعالية عوامل الإنتاج، وإن كانت اقتصاديات الحجم تحث الدول على التخصص والتبادل، إلا أن هذه العملية ليست بالضرورة تؤدي إلى

¹ - Pirroux . F. « Indépendance de l'économie national et interdépendance des nations », edit aubier Montaigne. Paris 1969

² - Un. Unctad. 1972 main problèmes of Trade. Expansion and économie intégration.

³ - Balassa. B, Theory of économie intégration, ed, Allen and unwin. Londres 1961. P : 17.

⁴ - Guechi. Djamel-eddine, « l'union du Maghreb arabe ». Edit. Casbah, 2001. P : 17

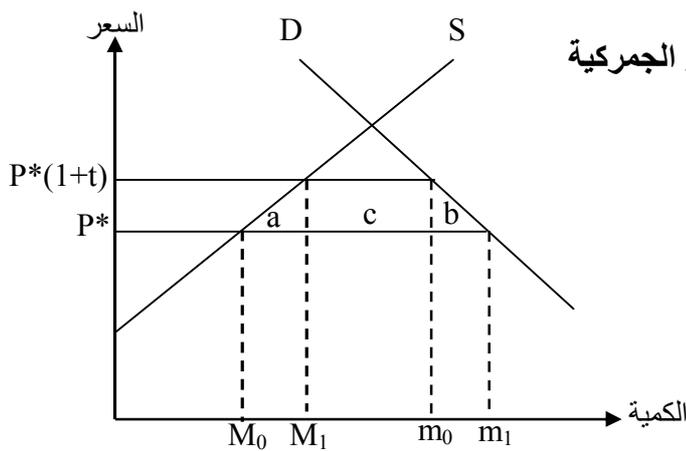
اندماج الدول عبر الأسواق وينطبق هذا الأمر على الشركات الدولية التي تبحث عن حجم أكبر للأسواق لتصريف منتجاتها.

- أثر الابتكار l'effet d'innovation

و يقصد به الأثر الذي يتم من خلاله قياس الفاعلية التي تمكن الحصول على أكبر قدر من الإنتاج بعد إدخال التكنولوجيا الجديدة.

إن الحل الليبرالي للإندماج الإقتصادي والقائم على مسعى السوق لم يسلم من النقد، إذ يقرر " Jean.weiller " "أن تطبيق هذا الحل على الحياة الإقتصادية اليوم يبدو منافيا لروح العصر، بل ويؤكد أنه لمن الخطأ الجسيم الاعتقاد أن القرار بإنشاء إتحاد إقليمي يعيد من جديد ظروف الحرية الإقتصادية (التي كانت سائدة قبل عام 1914) وبالتالي يقضي بضربة واحدة على جميع ما يقال عن السياسات الموجهة"¹، وعليه فهو يرفض اليد الطليقة لقوى السوق ويؤكد على أن تحقيق التنمية المتوازنة يجب أن تقترن بتنسيق للسياسات، فهو بهذا الإتجاه يتفق مع " Bye.Mourice " الذي يؤكد "أن هذا الأخير (ويقصد Jean.weiller) جعل نظريته على الإندماج الإقتصادي في نطاق الحل التوجيهي أقل تطرفا من دعاة الليبرالية، ويستطرد ويقول أنه على الرغم من أنه لا يُعدّ من دعاة التخطيط المركزي للإقتصاديات الوطنية، إلا أنه يوصي بالمزيد من تدخل الدولة في الشؤون الإقتصادية في مختلف المجالات"²، فحين أن "Mourice Allais" يؤكد من جانبه أنه "من الناحية العملية يبدو جليا أن قاعدة السوق الحرة هي القاعدة الوحيدة التي تلقى القبول المتبادل من أجل تحقيق التعاون الإقتصادي الوثيق بين المجتمعات الديمقراطية"³، لكن " viner " يطرح الأمر في إطار توازن جزئي *équilibre partiel* عبر تحليله السكوني والمتعلق بخلق التجارة وتحويل التجارة، والأثر الذي يحدثه كلا منهما على المنتج والمستهلك، في ظل إتحاد جمركي.

إن نظرية الرفاه الاقتصادي التي عبر عنها من خلال الإتحاد الجمركي، مكنته من تحديد مستوى ربح وخسارة الرفاه - الشكل التالي يوضح ذلك :



الشكل رقم (1) يبين أثر رفع الحواجز الجمركية

¹ - Jean Weiller, « les objectives économiques d'une coopération durable », économie Appliquée décembre 1953, P579.

² - Jean Weiller, « Social Aspects of European Economic Cooperation » Internationale Labour Review, Septembre 1957.P,255.

³ - Mourice Allais, Fndements théoriques perspectives et condition d'un marcher comment Effectives, Revue d'économie politique p,101.

لتوضيح أثر إزالة الحواجز الجمركية نفترض أن منحني الطلب على سلعة H هو D، وأن منحني العرض لهذه السلعة هو S، قبل إزالة الحواجز الجمركية تكون الكمية (Q) المستوردة من هذه السلعة مقيمة بسعر السوق الدولية مضافا إليه الرسم الجمركي (t) أي $P*(1+t)$ ، عند هذا السعر البلد يستهلك الكمية (m) وينتج الكمية (M). عند إلغاء الرسوم الجمركية، يصبح السعر على مستوى السوق الوطنية عند P^* ، إذ يحدث هذا الأخير على زيادة الإستهلاك عند مستوى (m1)، وإلى تخفيض الإنتاج عند مستوى (M0)، تبعا لهذه الحالة المستهلكون يربحون المساحة (a+b)، إذ تمثل (a) الربح المرتبط بأحسن فعالية إنتاجية، بينما تمثل (b) الربح المتأتي من التخصيص الأمثل لنفقات الإستهلاك. لكن بالنسبة للدولة، الحصيلة الجمركية (C) تلغى بسبب رفع الحواجز الجمركية، تعويض الحصيلة تتوقف على زيادة حجم الإتحاد الجمركي في حجم الإنتاج الكلي وإمكانيات الرفاه الإقتصادي، وعليه فإن تنمية المبادلات التجارية قد لا تكون كافية لتحقيق هذا الرفاه.

إن هذا النموذج حسب Hugon، فقد حاليا الكثير من ملاءمته، ذلك أن مسألة تدفقات المبادلات التجارية أضحت اليوم مسألة ثانوية مقارنة مع مسألة تدفقات رؤوس الأموال، علما أن اتفاقيات التبادل الحر من بين أولوياتها تشجيع جذب رؤوس الأموال عن طريق سياسات ذات مصداقية¹.

في الحقيقة أن درجات الاندماج الاقتصادي التي جاء بها Billa. Bassa تتفق تماما مع هذا التصور، الذي يعني الإندماج عبر السوق والذي يؤكد التوجه الليبرالي.

ما يؤخذ على هذا التوجه عدم أخذه في الحسبان التطور الهيكلي للدول الأعضاء (اقتصاديات الدول الأعضاء)، وعليه فإن الخصوم يقولون أن هذه السياسات يميزها التحليل السكوني Statique، ولا تأخذ بعين الاعتبار الفروقات في البنى الاقتصادية للدول كما هو الحال بالنسبة للبلدان النامية. أو كما يقول "Myrdal.G" ديناميكية الوجهة الليبرالية تتمثل في تأكيد الفروقات ذات الصفة الدورية والمتركمة²، وعليه فإن التحليل الليبرالي لا يعطي إلا الشيء القليل في الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

ينطلق أصحاب هذا الاتجاه من أن فكرة التكاليف الخاصة les coûts privés التي يتحدث عنها النيوكلاسيك ليست المفسر الوحيد للاندماج الاقتصادي بين الدول الأعضاء، ضمن إطار الإتحاد الجمركي، وعليه فانه يجب الأخذ بعين الاعتبار التكاليف الاجتماعية les coût social أيضا، بمعنى إعطاء دور للتدخل الحكومي في إدارة عملية الاندماج، وهو ما يدفع باتجاه التوافق بين سياسات الدول الأعضاء في التكتل، هذا التوافق يترجم من خلال جوانب قانونية (مجال التشريع) وأخرى إدارية.

¹ - Philip Hugon, Les économies en développement au regard des théories de la régionalisation – in problèmes économique, n° 278. P 18.

² - Myrdal.G, théorie économique et pays sous- développés, présence africaine. Paris 1959 p. 23.

هذا الاتجاه يترجمه Mourice. Bye عندما يقول ¹ " الاندماج ليس عملية تجميعية، بل عملية تستهدف خلق نظام جديد في فضاء (معطى) معين تساهم فيه كل عناصره. "

« L'intégrer, n'est pas additionner, mais plutôt accroître dans un espace donné la comptabilité des plans d'un ensemble de centres de décisions appelés à former un seul système économique »

أما « R.Erbes » يرى أن مختلف عمليات الاندماج يجب أن تكون في ذات الحين مترابطة ومتكاملة وتهدف إلى ²:

- إيجاد وتحسين ظروف علاقات التبادل للمنتجات وعوامل الإنتاج والمعلومات بين المتعاملين والتي تهدف أن تكون منهم مجموعة جديدة.

- إيجاد مشاريع اقتصادية بصفة تدريجية تجعل من هذه العناصر تشكل une convergence نحو الأمثلية. يهدف هذا الاتجاه إلى تحقيق التنسيق والتجانس بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية لتنظيم أداء الاقتصاد الكلي في دول المجموعة ولا يعني إطلاق الحرية لقوى السوق تعمل وحدها، كما تجدر الإشارة هنا إلى أن إطلاق حرية انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتنسيق بين هذه السياسات لا يعني بالضرورة توحيدها، وإنما يعني المساعدة على خلق ظروف متشابهة بين دول المجموعة دون تمييز، ومن ثم فإن السياسات المالية والنقدية هي الكفيلة بإحداث فرص التكافؤ ³.

إن فاعلية هذا الاتجاه تتوقف على مدى التشابه بين الهياكل الاقتصادية للدول الأعضاء، وعليه فإن إزالة كافة القيود على حرية إنتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج والتوافق في السياسات الاقتصادية، يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي إلى إنجاح التجربة الاندماجية، وأحسن مثال على ذلك تجربة السوق المشتركة المؤسسة على اتحاد جمركي.

الفرع الثاني : الاندماج عن طريق المؤسسات (المشروعات) :

يقوم هذا الشكل على أساس التنسيق القطاعي، بمعنى عبر مشروعات اقتصادية محددة بعينها، هذا الشكل يهدف إلى محاولة التنسيق المتشابهة بهدف إدخالها كمشروعات، وعليه فإن (Mead 1964) يشير بان التنسيق على مستوى الاقتصاد الجزئي (micro-eco) يعتبر أفضل الأشكال المتاحة أمام البلدان النامية كوسيلة لتوسيع نطاق التعاون فيما بين البلدان، ويعتبر الاندماج على مستوى القطاعي أفضل السبل لتحقيق مرحلة الاندماج الاقتصادي في البلدان النامية – على وجه التحديد-، نظرا لان معظم هذه البلدان تعاني من إختلالات هيكلية وخاصة في القطاعات الإنتاجية والتي تعتبر السبب الرئيسي وراء انخفاض مستوى التجارة البينية بين البلدان النامية⁴.

¹ - Bye. Mourice. et les autres, « relations économiques internationales »,edit, Dalloz Paris 1987. p. 13

² - Erbes. R. « L'intégration économique internationale » PUF. Paris 1966. p11.

³ - محمد كمال السيد صابر، تأثير قيام السوق الأوروبية الموحدة على مستقبل ارتباطاتها مع مجموعة دول الاتفاقيات، دراسة تطبيقية على مصر، جامعة قناة السويس كلية التجارة رسالة دكتوراه (غير منشورة) 1995.

⁴ - أبو ستيت، المرجع السابق ص 23.

يرى " B.Balassa " في هذا الجانب إن عدم وجود تنسيق في السياسات المالية والنقدية وغيرها يحتمل أن يثير صعابا في ظل أسلوب الاندماج بالقطاعات، إذ يمكن أن تؤدي الاختلافات في السياسات الاقتصادية إلى حركات ضالة للسلع وعوامل الإنتاج. مثال ذلك أنه إذا اتبعت سياسة تضخيمه في بلد وانكماشه في بلد آخر فسوف تحدث مغالاة في ضبط القطاع المندمج (أو القطاعات المندمجة)، ذلك أن الحواجز التجارية تقيد عمليات الضبط والتعديل في الصناعات الأخرى، وعليه فأية قرارات مشتركة تتخذ بصدد القطاع الذي تحقق اندماجه سوف تؤثر في جميع الفروع الأخرى للاقتصاديات المشتركة¹.

و ينبغي أيضا أن نذكر هنا اعتراضا غير اقتصادي وذا أهمية بالغة. فأسلوب الاندماج بالقطاعات لا بد وان يولد صراعا بين مصالح المنتجين والمستهلكين في البلاد بصفقتها الفردية.

ففي البلاد التي ترتفع فيها نفقات الإنتاج نسبيا مثلا، يرحب المستهلكون بالاندماج لما له من اثر في خفض الإثمان، بينما يعترض عليه المنتجون ذو التكاليف العالية. توحى التجربة بان لمصالح المنتجين تأثير اكبر على سياسة اتخاذ القرارات الحكومية، وفي هذه الحالة يكون هذا التأثير مقيد على الإنتاج إذا اتبع أسلوب القطاعات. هذه الاعتراضات النظرية توحى أيضا بعدم تحقيق الاندماج في قطاع بعد آخر، غير أن هذه النتيجة لا تعني أن الاندماج في قطاع واحد قد لا يكون مفيدا إذا حالت العقبات السياسية دون الاندماج في جميع المجالات. و مثال على ذلك أن الجماعة الأوروبية للفحم والصلب عند إنشائها لم تكن لديها فكرة السوق المشتركة حاضرة ولكن حكومات البلدان المشتركة كانت على استعداد لتقبل قدر محدود من الإندماج.

آليات الاندماج كما تم طرحها يمكن اعتبارها ملخص للمقاربات المذكورة أعلاه ومعظمها تأخذ الصبغة العامة، وعليه فان مختلف النظريات التي حاولت تقديم هذا الإشكال يمكن تصنيفها في خانة السوق والتنمية التوافقية أو القطاعية، وآخرون يميزون بين نوعية هذا الإشكال وبين ستاتيكية وديناميكية وكلية وجزئية.

بعض الطروحات النظرية أتمدت أسلوب العينة أو المشاهدات التي تم اختيارها من واقع اقتصاديات الدول الصناعية بالرغم من أن فكرة الاندماج استبقت من واقع البلدان السائرة في طريق النمو.

بعض الرؤى ترى أن الاندماج الإقليمي يشكل مصدرا للفاعلية على مستوى اقتصاديات السلم (الحجم) بخلاف ما تمليه عملية التخصص عبر التجارة، هذا الطرح اهتدى إليه "النيوكلاسيك" في أن اقتصاديات الحجم الثابتة غير واقعية، نفس الشيء بالنسبة لفرضيات المنافسة التامة².

¹ - بيلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادي ترجمة الدكتور راشد البراوي، ط1، سنة 1964. ص ص، 28-29.

² Ghechi Djamel, op-cit, p 21.

الجدول رقم (2) يظهر أشكال الاندماج الاقتصادي المختلفة:
(مفاهيم، الأهداف، الوسائل والمؤشرات)

| الاندماج عبر السوق | الاندماج عبر التنمية التوافقية (أو عبر (الدول والحكومات) | الاندماج عن طريق المشروعات والمعاملين |
|--|--|---|
| النظريات | | |
| نظرة فردية والتوازن موكل للسوق | - نظرة توجيهية للتنمية تحدها الدولة. - الابتعاد عن السوق العالمي. | - متعاملون عديد ون لهم أهداف مختلفة. - تنسيقات عديدة. - تباين في المصالح. - يمكن أن يقع التعاون أو الصراع. |
| الأهداف | | |
| - رفاه المستهلكين - وجود النشاطات - اقتصاديات الحجم - حرية تنقل السلع وعوامل الإنتاج - احترام أفضلية المقارنة | - وجود هيئة فوق الأمم أو تجمع الدول - برمجة الإنتاج المخطط على المدى الطويل. - إعادة توزيع الأكثر عدالة. | - تعديل الإقليمية. - وجود مناطق للتشاور والتفاهم والاستقرار. - السيطرة على المتغيرات الإقليمية |
| الوسائل | | |
| - اتحاد جمركي - اتحاد نقدي - إطار قانوني لمراقبة العمل الاقتصادي. - تقليص العقبات الإدارية. | - مؤسسات وأدوات جهوية. - استثمار عمومية وبنية تحتية مواتية. - آليات لإعادة التوزيع. - سياسات مشتركة. - تخطيط على مستوى الجهات المكونة للإقليم. - صناعات إقليمية محل الواردات | - سياسات تشجيعية للإقليم. - ديناميكية كبيرة تمكن تداخل الإقليم. - اتفاقات دولية لتحسين أداء الأفراد. - نشاطات إقليمية - آليات مثبتة |
| المؤشرات | | |
| - تداول العوامل. - تخفيض تكاليف الإنتاج عبر التنافس واقتصاديات الحجم - الدخل الفردي يزداد كلما وقع التوسع للسوق - التناقضات التجارية. | - توجيه السياسات الاقتصادية - مشاريع مشتركة. - قدرة التفاوض الدولية للمؤسسات الإقليمية. - درجة الحماية الرسومية وغير الرسومية. - اقتصاديات الحجم بالنسبة للأعمال الاقتصادية الإقليمية. | - العلاقات التجارية وغير التجارية عبر الإقليم - الأهمية الكبرى للبنية التحتية الموصلة للإقليم. - تنسيق الأعمال على المستوى الإقليمي. |

Source : Ghechi Djamel eddine, op-cit pp28-29.

و مهما كانت الانتقادات الموجهة للصور والأشكال التي تم ملاحظتها، فإن الواقع العملي للاندماج الاقتصادي قد يأخذ اتجاهين :

- **الاتجاه الأول:** مهما كان الآليات التي يمكن اعتمادها (آليات السوق أو التنسيق عبر السياسات الاقتصادية المتماثلة أو عبر المشاريع)، فإن الإطار الذي يحكم هذه الآليات لا يتعدى درجات الاندماج الاقتصادي التي سبق التعرف عليها، واعتقد أن تجربة الاتحاد الأوروبي التي أوصلت هذا الأخير إلى درجة الاتحاد الاقتصادي، لا يمكن إعادة تشكيل ما يشابهها على الأقل في الظرف الحالي.

- **الاتجاه الثاني :** ويؤكد الواقع العملي أيضا من خلال التجارب حيث أن التشكيلات التي تم إقامتها (خلفا للاتحاد الأوروبي) بينت محدودية الاندماج الاقتصادي من جهة، وقصورها على درجة معينة وهي منطقة التجارة الحرة فقط، ويؤكد بعضهم¹ (منهم عبد المطلب عبد المجيد) أن هذا يمثل اتجاها براغماتيا يتسم بالواقعية وعدم التجانس بين الدول الأعضاء، حيث يسمح بأن يضم دول غير متجانسة اقتصاديا وأعتقد أن التكتل الاقتصادي لأمريكا الشمالية " NAFTA " يترجم هذا الاتجاه، كما أعتقد أن المتغيرات الاقتصادية والسياسية التي يفرزها نظام العولمة من جهة وتموقع نظام الأقطاب من جهة أخرى، كان فاعلا في البحث عن

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالثة" مجموعة النيل العربية 2003. ص 31

الآثار الديناميكية التي يمنحها الإدماج الإقتصادي أكثر من البحث في المكونات المرحلة اللاحقة بعد منطقة التجارة الحرة.

المطلب الثاني : اتجاهات الإدماج الإقتصادي :

إذا كان حجم التجار العالمية واتجاهاتها تتحكم فيه سرعة نفاذ الشركات العالمية إلى الأسواق نتيجة لإزالة عوائق اقتصادية وتجارية جراء الانفتاح الإقتصادي والسياسي وما أنجرّ عنهما من رفع للقيود أمام الاستثمار بوجه عام والاستثمار الأجنبي بوجه خاص، فإن اتجاه العديد من الدول والأقاليم إلى التكتل والإندماج الإقتصادي، هل يمكن دول المجموعة المندمجة من تفعيل حوافز الاستثمار واستقطاب الاستثمار الأجنبي ومضامينه¹، وهل يساهم الاندماج الإقتصادي في زيادة نسبة التجارة البينية بين دول المجموعة؟، علما أن التجارة والاستثمار الأجنبي تميزهما علاقة وثيقة ومتبادلة، كون اتساع التجارة بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا مهّدت الطريق لتدفق الاستثمارات خارج أوروبا.²

إن الإجابة على هذه الأسئلة تتطلب التعرف أولا على اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف، كما يجب البحث في علاقة الإدماج الإقتصادي بالاستثمار الأجنبي هذا من جهة، والحوافز المرتبطة به من جهة أخرى. وأيضا نتعرف على أهمية التجارة البينية في عملية الإدماج الإقتصادي، وكذلك توزيع التجارة العالمية ووزن المبادلات التجارية في ظل الإدماج الإقتصادي.

الفرع الأول : الإدماج الإقتصادي واتفاقيات الاستثمار :

إنّ النظر إلى الإدماج الإقتصادي الإقليمي باعتباره وسيلة فعالة لتحقيق جهود التنمية، اقترن بالدور الفعال الذي يمنح للاستثمار ويمكن الحكومات من الوصول إلى اقتصاد متوازن،³ وعليه كانت النظريات السائدة عن إحلال الواردات تدفع بالحكومات كي تخطط لصناعاتها جيدا، وتتأكد من أن جهود التخريب الناتجة عن المنافسة لن تمنع من الوصول إلى إقتصاد متوازن.

و لما كانت أسواق دولة واحدة لا تستطيع دعم الصناعات الكبيرة نتيجة لصغر حجم أسواقها، فإن مواجهة الطلب الإقليمي لن يتم إلاّ من خلال عملية الإدماج الإقتصادي عبر مشروع واحد أو عدة مشاريع إقليمية كبيرة تترجم عبر اتفاقيات ثنائية، أو متعددة الأطراف، حيث كانت الفكرة السائدة أن الاتفاقية ستخفض من ثمن الحصول على المنتج، ويمكن كل عضو في المجموعة التخصص في صناعات محددة، تجعل الدول الأعضاء في التكتل تجنب تكرار الصناعات في أكثر من دولة أو عدم الاستفادة من كامل طاقتها. تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فهي تتضمن المعرفة بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا.

بناء على ما سبق، هل تدعم الاتفاقيات الثنائية ومتعددة الأطراف هذا التوجه؟

¹ - لا تنحصر مزايا الاستثمار الأجنبي في توفير رأسمال، ولكنها تذهب إلى ما هو أبعد من ذلك، فهي تتضمن المعرفة بآخر ما وصلت إليه التكنولوجيا.

² - هيل عجمي جميل، الاستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دول الإمارات العربية المتحدة ط1. 1999 ص 12.

³ - والمقصود النظريات المدعمة للتخطيط والتي كانت سائدة في عدد من الدول (الدول الاشتراكية والنامية) إلى غاية سنوات الثمانينيات.

1 - اتفاقيات الاستثمار الثنائية ومتعددة الأطراف :

1 - 1 - اتفاقيات الاستثمار الثنائية :

أن اتفاقيات الاستثمار الثنائية التي أشارت إليها منظمة التجارة العالمية سنة 1996 أصبحت جزءا مهما من تدفق الإستثمار العالمي، حيث أكدت أنه يوجد أكثر من 2000 إتفاقية إستثمار ثنائي تربط بين الدول عبر جميع القارات وعلى جميع مستويات التنمية، يعتبر غالبا من إتفاقية اندماج إقليمي أكثر شمولا. إن الشيء الملفت للانتباه أن هذه الإتفاقيات على الرغم من كونها نماذج يمكن أن تقتدى بها إتفاقيات الاستثمار الإقليمية، إلا أن الغموض الذي يكتنفها هو سعي الأطراف إلى إزالة العوائق المرتبطة بالاستثمار بدل اتخاذ خطوات إيجابية لدعمه، وهي الحساسية التي ما زالت تميز إتفاقيات الاستثمار الثنائي في بعض المناطق (منها دول المغرب العربي) مما جعلها ضحلة وتؤدي إلى إندماج سلبي في مجال الاستثمار.

1 - 2 - إتفاقيات الإستثمار متعددة الأطراف:

تميزت هذه الإتفاقيات بنوع من الحرية في مجال الاستثمار من خلال حركة الرساميل وما يرتبط بها، ضف إلى ذلك المعاملة العادلة التي تجعل غير المقيمين الذين سمح لهم بإقامة شركة في دول مضيفة بأن يعاملوا معاملة الشركات المحلية، ومن بين تلك الإتفاقيات الناجحة إتفاقية منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية علما أن عدد من الدول النامية وافقت على التوقيع على البنود المتعلقة بإتفاقيات الاستثمار المتعدد الأطراف، وقد حاولت منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية تحرير الاستثمار أكثر وإعداد إجراءات ملزمة لفض النزاعات في هذا النوع من الإتفاقيات إلا أن المبادرات فشلت لعدم التزام الأطراف بذلك.¹

2 - الاندماج الإقتصادي والاستثمار الأجنبي المباشر :

توضح قراءة في التجربة التاريخية للاستثمار الأجنبي المباشر أنه اتجه في البداية إلى الدول لكي يصل المواد ثم انتقل - بعد ذلك - ليستفيد من استراتيجيات الإحلال محل الواردات، عن طريق البيع في الأسواق الداخلية تحت مظلة الحماية المرتفعة، وحاليا، تلجأ كثير من الشركات متعددة الجنسيات والحكومات للاستثمار الأجنبي لخدمة الأسواق الخارجية يمكن أن يعزز عملية الإندماج الإقتصادي إذا ما اتبعت الدول سياسات مناسبة لتشجيع الصادرات، ولكن يحدث العكس في ظل الحماية المرتفعة، الشيء الذي يؤدي إلى تثبيط الإندماج الإقتصادي بين الدول.²

يجب القول أيضا أن هناك عوامل أخرى لها دور بارز في زيادة احتمالات الاندماج الإقتصادي، منها الخصوصية، والتحرير المالي والقانوني، حيث كلما كانت فعالية الإصلاحات المرتبطة بالاستثمار الأجنبي لها قوة في المنطقة المندمجة، كلما أدى ذلك إلى جذب أكبر للاستثمار الأجنبي

¹ - موريس تشيف، ول، ألن نترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراءة الشرق الأوسط القاهرة سنة 2003، ص ص 104، 106.

² - أحمد جلال، حوافز الإندماج الإقتصادي نفس المرجع السابق، ص ص 14، 15.

2 - 1 - حوافز الاستثمار الأجنبي المباشر:

هناك دوافع قوية تجعل الاستثمار الأجنبي يساهم في تعزيز عملية الاندماج الاقتصادي الإقليمي، منها رفع المبيعات المحلية وضمان الدخول إلى السوق.

وفي دراسة مسحية أجرتها وزارة التجارة والصناعة اليابانية حول حوافز استثمار الصناعة اليابانية المباشرة في آسيا وأمريكا الشمالية وأوروبا (سنة 1996) اعتبرت 70% من الإجابات أن المبيعات المحلية هي العامل الأساسي، وأن عامل النمو يعتبر محرك أساسي نحو الأسواق التي يتحقق فيها ذلك، وعليه استطاع الاستثمار الأجنبي أن يتجه إلى عدة مناطق منها منطقة آسيا والسوق الجنوبية المشتركة وهو ما يترجمه الجدول رقم (3)، علما أن حصة آسيا من هذا التدفق بدأت تتزايد مع زيادة تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الصين، لتحرير التدريجي لأسواق رأسمال في الهند وشرق آسيا.

جدول رقم (3) : التدفق الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر السوق الجنوبية المشتركة 1991-1998

الوحدة: مليون دولار أمريكي

| الدول | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 |
|-----------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|
| الأرجنتين | 2439 | 4384 | 2863 | 3432 | 5279 | 6513 | 8094 | 6150 |
| البرازيل | 1103 | 2061 | 1292 | 3072 | 4859 | 11200 | 19652 | 31913 |
| باراجواي | 84 | 137 | 111 | 180 | 184 | 246 | 270 | 256 |
| الأورجواي | - | 1 | 102 | 155 | 157 | 137 | 126 | 164 |

المصدر: البنك الدولي مؤشرات التنمية العالمية.

وهناك مجموعة أخرى من الدوافع التي تحفز الاستثمار الأجنبي المباشر، وهي الاستفادة من المميزات التي تمنحها التكتلات للمنتجات المحلية (مثل العمالة)، وإنشاء منصات للتصدير، وعلى الرغم من أن المكسيك قد استخدمت طويلا كمنصة لصادرات الولايات المتحدة، إلا أنه بعد عام 1994 أظهرت اتفاقية NAFTA آثارها على الاستثمار الأجنبي المباشر من دول خارج الاتفاقية في المكسيك، وأصبح الاستثمار الأجنبي وسيلة لضمان الوصول إلى سوق شركاء المكسيك، وعليه تمكنت اليابان من توجيه جزء من استثماراتها المباشرة في كندا والولايات المتحدة إلى المكسيك لتخدم بذلك السوق القارئ لاتفاقية التجارة الحرة لأمريكا الشمالية¹.

وتشير الأرقام للفترة 1994-2007، أن المتراكم من الإستثمار الأجنبي المباشر بلغ في المكسيك 210,4 مليار دولار أمريكي، وأن المتوسط السنوي منه هو 16,2 مليار دولار أمريكي، مع العلم أن 56% من الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الولايات المتحدة الأمريكية مصدرها المكسيك².

2 - 2 - الدلائل والآثار :

لقد أكدت الدلائل أن الاستثمار الأجنبي يتجه صوب مناطق التبادل الحر والاتحادات الجمركية، إذا كان أحد أعضائها مستورد لرؤوس الأموال، هذا الاتجاه ترجمته المجموعة الأوروبية عندما توصلت اللجنة الأوروبية سنة 1996 إلى كون أن الاستثمار في دول الاتحاد الأوروبي قد نما بسرعة عن الاستثمار في دول خارج الاتحاد

¹ - موريس تشيف، مرجع سابق ذكره، ص 120.

² - www.ceni.org .Le 17/09 /2009.

الأوروبي، وهو ما جعل ألمانيا وبريطانيا تقوم بتحويل استثماراتها من الولايات المتحدة إلى الاتحاد الأوروبي عند البدء ببرنامج السوق الموحدة بداية من أواخر الثمانينيات¹. و بناءا عليه كان لأثر وجود السوق الموحدة في سنة 1992 عامل مهم في قرارات شركات اليابان وكوريا الجنوبية والتايوان لبدء العمل مع الاتحاد الأوروبي، حيث وجدت اللجنة الأوروبية في عام 1998 أن نصيب الاتحاد الأوروبي من الاستثمار الأجنبي المباشر قد ازداد من 28% إلى 33% خلال الفترة 1982-1993². من هذا المنطلق يمكن القول أن الاندماجات الاقتصادية الإقليمية لعبت دورا بارزا في تدويل الاقتصاد، وذلك باستحواذها على النصيب الأكبر من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموزعة عبر العالم، الجدول رقم (4) يبين نصيب كل تكتل من حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

الجدول رقم (4) : نصيب التكتلات الاقتصادية الإقليمية من الاستثمارات

الأجنبية المباشرة خلال الفترة 99- 2002 الوحدة: مليار دولار

| الاتحاد الأوروبي UE | جماعة التعاون الاقتصادي الآسيوية APEC | | اتفاقية التجارة الحرة الشمالية NAFTA | | رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN | | الدول العربية | | | |
|------------------------|--|----------|---|----------|------------------------------|----------|---------------|-----|-----|------|
| | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | | | |
| 476 | 44,1 | 445 | 41,2 | 321 | 29,8 | 60 | 5,6 | 2,3 | 0,3 | 1999 |
| 684 | 49,1 | 554 | 39,8 | 396 | 28,5 | 94 | 6,7 | 8,2 | 0,2 | 2000 |
| 390 | 44,3 | 303 | 36,7 | 198 | 24,7 | 45 | 5,5 | 7,6 | 0,8 | 2001 |
| 774 | 57,5 | 171 | 26,2 | 64 | 9,9 | 30 | 4,6 | 5,4 | 0,7 | 2002 |

Source : Unctad, world investisment. Report 2003

إن القراءة في أنصبة الاستثمار الأجنبي المباشر حسب كل تكتل تبين أن حصة الاتحاد الأوروبي تعادل 57,5 % وهي أعلى نسبة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى خلال سنة 2002، وتعتبر هذه النسبة على الثقة التي تتميز بها السوق الأوروبية، في حين يلاحظ تدهورا في حجم الاستثمارات الأجنبية لبقية التجمعات الاقتصادية الأخرى بين سنتي 99 و 2002 .

و على الرغم من وجود حوافز اقتصادية (أهمها انفتاح على قوانين الاستثمار، وما يرتبط من تسهيلات)، إلا أن الاستقرار الاقتصادي، والمالي، والسياسي وما يرتبط بهم من هزات، تشكل عوامل يحثها منها الرأسمال الأجنبي، هذه العوامل تميز أسواق آسيا وأمريكا الشمالية، وكذلك الدول العربية.

إن الحوافز والدلائل التي أشرنا إليها تعتبر حجج يرتكز عليها المؤيدين للاستثمار الأجنبي والفعالية التي يمنحها الاندماج الاقتصادي، عندما يفتح المجال لهذا الأخير، وعليه فإن الديناميكية التي تبعث في الاندماج الاقتصادي ترتكز بالأساس على الاستثمار والفرص التي يمنحها والتنافسية باعتبارها عنصر مهم.

¹ - فوضيل رايح، مرجع سابق ذكره، ص 76.

² - موريس تشيف، مرجع سابق ذكره، ص 119.

هذا الاتجاه يمثل حجج المؤيدين فيما يتعلق بفعالية الاستثمار الأجنبي في سد العديد من الفجوات منها¹.
- فجوة الادخار - الاستثمار، والتي تستدعي التحليل الخاص لنموذج هارود - دومار الذي يفترض وجود علاقة
طردية بين معدل ادخار الدولة (s) ومعدل الناتج (g) وفق المعادلة التالية :

$$g = s / k$$

حيث (k) يشير إلى معامل رأسمال / الناتج في الدول أو الإقليم محل الاعتبار، فإذا كان معدل نمو الناتج الوطني
المرغوب في تحقيقه هو 7% سنويا، ومعدل رأسمال/الناتج مقداره 3، عندئذ يكون معدل الادخار السنوي
المطلوب هو 21% (لأن: $s = gk$)، فإذا كان معدل الادخار المحلي الذي يمكن تعبئته يعادل 16% فقط من الناتج
المحلي الإجمالي، يكون لدينا فجوة ادخار مقدارها 5%.

وإذا تم سد هذه الفجوة بمصادر مالية أجنبية (خاصة أو عامة) فإن الدولة سوف تكون قادرة بصورة أفضل على
تحقيق مستويات النمو المرجوة، وعليه فإن المساهمة المطلوبة من الاستثمار الأجنبي هي دوره في سد فجوة
الموارد بين الاستثمار المطلوب والمجدد والادخار الذي يمكن تعبئة محليا.

أما الفجوة الثانية وهي فجوة النقد الأجنبي أو تسمى أحيانا بفجوة التجارة، وتتمثل في ملء الفجوة بين كميات النقد
الأجنبي المطلوب، وبين الكمية المحصلة من صافي الصادرات مضافا إليه المساعدات الخارجية العامة.

الفجوة الثالثة، بين إيرادات ضرائب الحكومة المستهدفة والضرائب العامة المحصلة.

الفجوة الرابعة وتتمثل في فجوة الإدارة والتكنولوجيا، والقدرات التنظيمية، بمعنى فجوة الأداء والمعرفة بشكل
عام التي يمكن ملؤها جزئيا أو كليا من قبل الرأسمال الأجنبي

إذا كانت حجج المؤيدين لها ما يبررها، فإن هناك دلائل مكنت المعارضين من تقديم بعض الحجج يمكن رصدها
على النحو التالي².

- بالرغم من مساهمة الرأسمال الأجنبي في الإيرادات العامة للدول الأعضاء في التكتل في شكل ضرائب
على أرباح هذه الرساميل، هناك اعتقاد أن هذه المساهمة أقل مما يمكن أن تكون عليه بسبب الامتيازات
الضريبية أهمها المعاملة الضريبية التفضيلية، والتي تعتبر أهم صيغ الحوافز الضريبية وأكثر شيوعا
وانتشارا³، علما أن هذه الامتيازات تنتهج أسلوب أسعار التحويل، ومبالغ إهلاك رأسمال المفرطة،
والإعانات العامة المستترة والحماية الجمركية التي تقدمها حكومات أعضاء التكتل.
- التكنولوجيا والاتصالات، والأفكار، والمهارات الإدارية، والقدرات التنظيمية التي يتيحها الاستثمار
الأجنبي للدول الأعضاء، يمكن أن تكون ذات أثر محدود على تطوير المصادر المحلية لهذه المهارات
النادرة، ويمكن أن تؤدي إلى كبح نمو القدرات الداخلية.
- قد تؤثر عقود الإنتاج الحصرية مع حكومات دول أعضاء التكتل المضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر في
إعانة توسيع الشركات الداخلية التي يمكن أن تمددها بالمنتجات الوسيطة، مما يجعل الشركات الأجنبية
تستورد هذه المنتجات من الفروع التابعة لها بالخارج.

¹ - ميشيل، تودارو، التنمية الاقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية 2006، ص ص، 664-665.

² - ميشل، تودار، التنمية الاقتصادية، نفس المرجع السابق، ص ص، 699، 670.

³ - دريد محمود السمراني، الاستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 سنة 2006، ص 180.

وإذا كانت الدراسات التطبيقية تعتبر الفيصل القاطع لهذه الحجج فان هناك دراسة¹ كمية ل 11 دولة نامية خارج حوض الباسيفيك، أكدت أن الاستثمارات المباشرة قللت من الاستثمارات المحلية، والادخار المحلي، من خلال الاستحواذ على بعض المشروعات العامة، ومزاومة المستثمرين المحليين، ضف إلى ذلك العجز الكبير في الحسابات الجارية، ومعدلات النمو الاقتصادي المنخفض، وعليه فان التقييم الحقيقي يتطلب مجموعة من دراسات حالة، وتبقى قضايا الارتكاز ومصادر النزاع تعبر عن أهم التساؤلات مازال يكتنفها بعض الغموض يقدمها الجدول أدناه :

جدول رقم (5) سبع قضايا سياسية عن دور وتأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول المضيفة

| القضية الارتكازية | مصادر النزاع |
|--|--|
| 1- التحركات الدولية لرؤوس الأموال (تدفقات الدخل وموازن المدفوعات). | أ- هل تأتي بالكثير من رأس المال (المدخرات) ؟ ب- هل تؤدي إلى تحسين موازين المدفوعات ؟ ت- هل تقوم بتحويل مزيد من مكاسبها وفوائدها ؟ ث- هل تطبق أسعار التحويل وتخفي تدفقات رأسمال للخارج ؟ |
| 2- إزاحة الإنتاج الداخلي | أ- هل تقوم بالشراء من الخارج بعيدا عن الصناعات الموجودة المنافسة للواردات ؟ ب- هل تسعى إلى استغلال مزاياهم التنافسية لأبعاد المنافسين المحليين عن أنشطة الأعمال ؟ |
| 3- نطاق نقل التكنولوجيا | أ- هل تحتفظ بكل أنشطة البحث والتطوير R&D في البلد الأم(الأصل) ب- هل تعمل على ممارسة القوة الاحتكارية للحفاظ على تكنولوجياتها ؟ |
| 4- نقل التكنولوجي المناسبة | أ- هل تعمل فقط على نقل التكنولوجيا كثيفة رأس المال ؟ ب- هل تسعى إلى تعديل التكنولوجيا لتتوافق مع العنصر الوفير محليا أو تركها بدون تغيير ؟ |
| 5- أنماط الاستهلاك | أ- هل تسعى إلى تشجيع أنماط الاستهلاك غير الملائمة من خلال الإعلان وتكنولوجيا التسويق الحديثة أي التسويق الموجه أو الاستهلاك الموجه بالإعلان ؟ ب- هل تعمل على زيادة استهلاك منتجاتها على حساب المنتجات الأخرى التي قد تكون أكثر أهمية منها ؟ |
| 6-الهيكل الاجتماعي والطبقات | أ- هل تسعى إلى تشجيع إنشاء مجموعات محلية ذات دخول مرتفعة موالية لها، وتوظيف (أو إزاحة) أفضل العناصر التنظيمية المحلية ؟ ب- هل تسعى إلى خلق غريبة عن المجتمع وخلق أنماط حياة وطرق معيشة غريبة على العادات والأنماط والمعتقدات المحلية ؟ |
| 7-توزيع الدخل والتنمية الثنائية | أ- هل تسهم في زيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ؟ ب- هل تضخم التحيز للمناطق الحضرية وتوسعة الفجوة بين الريف والحضر ؟ |

المصدر : ميشل ب. تودارو، التنمية الاقتصادية نفس المرجع السابق، ص 670.

¹ - ميشل، ب تودار، التنمية الإقتصادية، نفس المرجع ص 671.

الفرع الثاني : التجارة البينية والاندماج الاقتصادي:

إن العناصر التي نريد إبرازها في هذه النقطة هي البحث، فيما إذا كان الاندماج الاقتصادي يمنح فرص للدول الأعضاء في المجال التجاري أم لا؟ و بما أن الحكم على فعالية الاندماج الاقتصادي تأخذ في الحسبان مستويات عدة (اقتصادية، سياسية) وبالأخص مستوى تطور التجارة البينية وكذا معدل نموها، فإن مناقشة هذه الفرص تمكنا التعرف على أهمية التجارة البينية واتجاهاتها والوزن الذي تمثله في الاقتصاديات التي تدفع باتجاه الاندماج الاقتصادي.

إن تخفيض الرسوم الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول المندمجة والحفاظ عليها بدون تغيير تجاه الغير، وتعميق المنافسة، كلها عوامل أدت إلى تحويل عناصر الإنتاج مثل العمل ورأس المال إلى الاستخدام الأمثل، وإلى تخفيض تكاليف إنتاج السلع¹.

ضمن هذه الرؤية ساد اعتقاد أن الاندماج الاقتصادي يقدم مزايا في المجال التجاري يمكن حصرها فيما يلي:

- تزايد معدلات التجارة البينية سوف يحفز عناصر الكفاءة في اقتصاديات الدول المندمجة ويوجهها نحو استغلال المزايا النسبية المتاحة وتحويلها إلى مزايا تنافسية.
- اتساع حجم السوق للدول الأعضاء في التكتل أمام صادرات الدول الأعضاء، بفعل سياسات التحرير، وتدبير تنمية التجارة يؤدي إلى تمكين التجارة من القيام بدورها كمحرك للنمو الاقتصادي، وحفز الصناعات التحويلية وتحقيق اقتصاديات الحجم الكبير وتوليد الوفورات التي تزيد عن القدرات التنافسية لمنتجات الدول الأعضاء.

- النمو المتوقع في التجارة البينية ينشط القطاعات الاقتصادية الأخرى ضمن المجموعة المندمجة.

إن مقارنة الرفاهية الاقتصادية التي تبناها الفكر النيوكلاسيكي في مجال الاندماج الاقتصادي، شملت بالأساس الجوانب المتعلقة بخلق التجارة وتحويل التجارة، وهي بمثابة آثار اقتصادية يمنحها الاندماج الاقتصادي كما يؤكددها (viner1950) حيث ترافقهما من جهة تحويل المبادلات التجارية السابقة مع الدول غير الأعضاء في التكتل وتزداد درجة هذا التحول، إذا صاحب هذا الاندماج سياسات تجارية خارجية قوية، وعلى هذا الأساس يقاس أثر التكتلات الإقليمية بوزن المبادلات التجارية بين أعضاء المنطقة المندمجة².

إن المبادلات التجارية (صادرات وواردات) داخل الأقاليم تحسنت، ويرجعها البعض³ إلى مساهمة ظاهرة الاندماج الاقتصادي في تنامي التجارة البينية في عدة جهات من العالم، وبالأخص في منطقة أوروبا حيث تعاضمت بعد إعلان الاتحاد الأوروبي في سنة 1993، وكذلك في منطقة آسيا الشرقية عندما تولدت لدى

¹ - أحمد منبسي عبد الحميد، الإندماج في الاقتصاد العالمي حتمية وتحدي، مرجع سابق ذكره، مارس 2000، ص 27.

² - BOYER. R et autre, mondialisation au-de la des my thes Algérie, casbah1997. p 141.

³ - مدني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الاقتصادية -ماجستير- كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسير، جامعة الجزائر 2005-2006، ص 123.

الجماعة فكرة إنشاء تجمع اقتصادي (الآسيان ASEAN) والباسيفيك بعد إعلان منطقة APEC، مع العلم أن أعلى نسبة في المبادلات التجارية تقدمها منطقة الأورو. وإذا أخذنا متغيرات آخر فاعلة في الاندماج الاقتصادي مثل وجود حدود مشتركة مع الدول الأعضاء الرئيسيين ودرجة غياب القيود على حرية التجارة، بالإضافة إلى العلاقة بين المسافة التي تعتبر مؤشرا لتكاليف النقل مع التجارة كونها سالبة، كما أن ارتفاع حجم الاقتصاد الوطني يعزز إمكانية استغلال وفورات الحجم. هذه النتائج تعبر عن جوانب ديناميكية بإمكانها أن تساهم في رفع مستوى تطور التجارة البينية بين الدول وتفعيل عملية الاندماج الاقتصادي، بشرط أن تكون مدعومة بإدارة الأطراف الفاعلة في الاندماج الاقتصادي وأقصد هنا العناصر السياسية والمؤسسية.

1- التوزيع الجغرافي للتجارة الدولية حسب التكتلات التجارية الإقليمية :

لقد تميز الانفتاح والتحرير في مجال التجارة، اتجاه العديد من الأقاليم إلى الاندماج الاقتصادي عبر آليات أهمها التطور الحاصل في الاتفاقيات التجارية التي سمحت بإزالة العوائق التجارية مما ساهم بشكل مميز في ارتفاع نسبة المبادلات التجارية حيث فاقت نسبة الصادرات البينية داخل منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك نسبة 72,6 %، والاتحاد الأوروبي بـ 61,8 %، والنافتا بـ 56 %، علما أن إتفاقيات التجارة الإقليمية المبلغة لمنظمة التجارة العالمية « OMC » والسارية المفعول قبل سنة 2000 تم إحصاء 60% وقعت بين بلدان أوروبية فيما بينها، فيما تمثل الاتفاقيات الموقعة بين البلدان النامية 15% من مجموع الاتفاقيات¹، والجدول أدناه يوضح اتجاهات التجارة الدولية.

الجدول رقم (6) اتجاهات التجارة الدولية حسب التكتلات التجارية الإقليمية سنة 2000

الوحدة: مليار دولار

| الواردات البينية | | الصادرات البينية | | الاتفاقيات التجارية الإقليمية |
|------------------|------|------------------|------|---|
| القيمة | % | القيمة | % | التكتلات |
| 2362 | 59,1 | 2251 | 61,8 | الاتحاد الأوروبي UE |
| 1672 | 40,3 | 1224 | 56 | منطقة التجارة الحرة لشمال أمريكا NAFTA |
| 367 | 24,5 | 427 | 23,7 | رابطة جنوب شرق آسيا ASEAN |
| 2127 | 68,1 | 2931 | 72,6 | منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والباسيفيك |
| 149 | 09,5 | 117 | 11,5 | منطقة التبادل الحر لدول أوروبا الوسطى ALEEC |
| 89 | 20,1 | 85 | 20,9 | السوق المشتركة للجنوب MERCOSUR |
| 40 | 13,9 | 58 | 8,8 | السوق المشتركة أودان AUDIN |

Source : OMC, 2001

2- أنصبة التكتلات التجارية الإقليمية في التجارة البينية وتطورها :

إن التطور الحاصل في البنى الاقتصادية للعديد من البلدان تعبر عنه المناطق التي تضم تكتلات اقتصادية فاعلة، ويذكر أن تطور التجارة الإقليمية البينية تحدث في المناطق التي تكون اقتصادياتها مندمجة وتتميز بالتمائل

¹ - omc. www. wto. org 2006.

والتباين، بالإضافة إلى العامل الجغرافي. وعليه فإن عمليات الاندماج الاقتصادي تتضاعف في كل مناطق العالم تترجمها مشاريع المناطق الحرة والاتحادات الجمركية ومختلف أشكال الاتفاقيات التجارية الإقليمية القائمة والتي تدعم التبادل التجاري الإقليمي وتنقله في التنسيق بين الدول إلى التنسيق بين الكتل، وهي الحالة التي يعبر عنها مشروع المناطق الأمريكية للتبادل الحر التي انطلقت مفاوضاتها عام 2001، والتي استطاعت أن تجمع بين 34 دولة تمثل الأمريكيتين حجم التجارة المتداول في هذه المنطقة يصل إلى البلايين من الدولارات.

فمثلا الصادرات الإقليمية البينية كنسبة من إجمالي الصادرات في هذه المناطق انتقل بين سنة 1998-90 من 41,4% إلى 51% في NAFTA ومن 9% إلى 25% في السوق المشتركة للجنوب «MERCOSUR» في نفس الفترة¹ والشيء المميز للتجارة البينية أن التفضيل يكون لدولة الجوار بغض النظر عن نصيب الدولة في الصادرات العالمية، ويلاحظ هذا الأمر في اتفاقية "NAFTA" ومنطقة جنوب شرق آسيا مثلا كندا تستورد 3,5 مثل نصيب مجموعة الولايات المتحدة وكندا من الصادرات العالمية، والولايات المتحدة تستورد من كندا 5,4 مثل نصيب المجموعة نفسها من الصادرات العالمية، المكسيك كذلك تستورد 3,2 مثل نصيب شريكها في "NAFTA" من الصادرات العالمية، هذا الأمر ينطبق أيضا على دول جنوب شرق آسيا واليابان أين يأتي تفضيل التجارة البينية بينها على أساس التقارب الجغرافي والاندماج الصناعي والتبادل التكنولوجي والتصديرية². ويلاحظ من جهة أخرى أن جميع الدول المتقدمة تستورد احتياجاتها من دول أخرى متقدمة تنتج سلعا متقدمة ولو كانت تنتجها بنفسها، والجدول الموالي يبين نصيب التكتلات الاقتصادية من التجارة البينية

الجدول رقم (7) التجارة البينية لبعض التكتلات الاقتصادية كنسبة من الصادرات التجمع خلال الفترة 1990-2002

| البيان | 1990 | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| نصيب الاتحاد الأوروبي EU 15 في الصادرات العالمية | 34.12 | 10.48 | 36.04 | 37.53 | 38.12 |
| التجارة البينية الاتحاد الأوروبي EU 15 كنسبة من صادراته | 65.90 | 62.4 | 62.1 | 61.3 | 61 |
| نصيب الاتحاد الأوروبي- Euro 12 Zone في الصادرات العالمية | 35.13 | 33.32 | 29.44 | 31.05 | 31.67 |
| التجارة البينية في الاتحاد الأوروبي- Euro Zone 12 كنسبة من صادراته | 55.1 | 52.1 | 50.8 | 50.2 | 49.8 |
| نصيب الاتحاد الأوروبي-25 في الصادرات العالمية | 44.19 | 42.09 | 37.93 | 39.72 | 40.55 |
| التجارة البينية الاتحاد الأوروبي-25 كنسبة من صادراته | 67.1 | 66.1 | 67.2 | 66.6 | 66.6 |
| نصيب النافتا NAFTA في الصادرات العالمية | 16.05 | 16.6 | 19.05 | 18.63 | 17.26 |
| التجارة البينية النافتا NAFTA كنسبة من | 41.4 | 46.2 | 55.72 | 5.55 | 56 |

¹ - سميحة فوزي، الأسباب السياسية والاقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي، ورقة قدمت في مؤتمر "الاندماج الاقتصادي العربي بين الطموح والواقع" نظمه المركز المصري للدراسات الاقتصادية أبريل 2002 ص 9.

² - محمد محمود الإمام، نفس المرجع السابق ص 165.

| صادراتها | 4،12 | 6،23 | 6،65 | 6،25 | 6،31 |
|--|-------|-------|-------|-------|-------|
| نصيب الآسيان ASIAN في الصادرات العالمية | 4،12 | 6،23 | 6،65 | 6،25 | 6،31 |
| التجارة البينية الآسيان ASIAN كنسبة من صادراتها | 19 | 24،6 | 23 | 22،4 | 22،7 |
| نصيب الأبيك APEC في الصادرات العالمية | 38،04 | 45،57 | 48،44 | 46،59 | 45،86 |
| التجاري البينية الأبيك APEC كنسبة من صادراتها | 68،4 | 71،8 | 73،1 | 72،6 | 73،5 |
| نصيب الدول العربية في الصادرات العالمية | 4،05 | 2،90 | 4،06 | 4،26 | 3،64 |
| نصيب الدول العربية في الصادرات العالمية بدون بترول | 1،62 | 1،15 | 1،62 | 1،70 | 1،45 |
| التجارة البينية كنسبة من صادراتها | غ.م | غ.م | 6،46 | 7،47 | 8،86 |

المصدر : محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية التحديات وضروريات التحقيق، مركز دراسات الوحدة العربية، 2005 ص 201

الملاحظ أن التجارة البينية لكل كتكتل اقتصادي من خلال هذا الجدول كنسبة من صادراته تبين الآتي¹ :

* التجارة البينية لدول الاتحاد الأوروبي بلغت 61% كنسبة من صادراته التي تبلغ عالميا 38،2% في العام نفسه، إما في سنة 2003 وصلت نسبة التجارة البينية 66،1% وهي أعلى نسبة مسجلة مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى، يبرز هذا التوسع مجموعة من الفرص تجعل بعض الدول (في منطقة المتوسطية مثلا) تدخل في مفاوضات مرطونية من أجل الانضمام إلى هذا التكتل والاستفادة من الفرص المتاحة.²

* التجارة البينية لدول "النافتا" (NAFTA) : 56% كنسبة من صادراتها العالمية التي تبلغ 17،3%.

* التجارة البينية لدول "الأبيك" (APEC) : 73،5% كنسبة من صادراتها العالمية التي تبلغ 45،9%.

* التجارة البينية لدول "الآسيان" (ASEAN) : 22،8% كنسبة من صادراتها العالمية التي تبلغ 6%.

* الدول العربية تمثل التجارة البينية 10،4% كنسبة من صادراتها التي تبلغ 3،6% إما بدون بترول فهي 1،45% ، وبقسمة التجارة البينية لكل كتكتل اقتصادي على نصيب التكتل نفسه في الصادرات العالمية لمعرفة نسبة التفضيل في التجارة البينية بين دول التكتل يتضح أن :

- الاتحاد الأوروبي يفضل التجارة فيما بين دوله ب 1،6 مثل نصيبه في الصادرات العالمية.
 - دول النافتا تفضل التجارة فيما بينها ب 3،2 مثل نصيبها في الصادرات العالمية.
 - دول الآسيان تفضل التجارة فيما بينها ب 3،8 مثل نصيبها في الصادرات العالمية.
 - دول الأبيك تفضل التجارة فيما بينها ب 1،6 مثل نصيبها في الصادرات العالمية.
- وإذا كانت تجربة الاتحاد الأوروبي لديها ما يميزها بالمقارنة مع تجارب أخرى فيما يتعلق بمساهمة التجارة البينية، فإن تجربة النافتا والآسيان لا تقل أهمية عن هذا المنحى، حيث تعكس نسب التجارة بين دول مجموعة NAFTA ارتفاع درجة الاعتماد المتبادل ويلاحظ أن نسبة الواردات ارتفعت بمعدلات أسرع حتى منتصف

¹ محمد محمود الإمام، نفس المرجع السابق، ص 166، 167.

² سمير عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ط1. مطبعة الإشعاع الفنية. القاهرة سنة 2001 ص 168.

التسعينات، ثم استقرت حول 40% بينما شهدت الصادرات ميلا لتزايد سرعة النمو خلال الفترة التالية، ويعود هذا إلى ثقل وزن تجارة الولايات المتحدة التي فاق نمو صادراتها نمو وارداتها بحوالي 40%، وكان النمو أقل بالنسبة لكندا، أما المكسيك فرغم النمو السريع في صادراتها فان وارداتها نمت بسرعة أكبر، فتزايدت أهميتها بالنسبة إلى الناتج المحلي وبوجه عام زاد اعتماد الدول الثلاثة على التجارة الخارجية، وهكذا تزايد اعتماد الدولة (المكسيك) الأقل نموا على الاستيراد بالمقارنة بشريكاتها (كندا والولايات المتحدة)، إلا أن نمو تجارة الولايات المتحدة مع شريكيتها فاق نمو التجارة مع أطراف أخرى في السنوات الثلاثة السابقة على قيام الناقتا. و خلال أربع سنوات تضاعفت التجارة بين الولايات المتحدة والمكسيك إلى 170 مليار دولار، وارتفع نصيبها إلى 80% من تجارة المكسيك، بينما أصبحت المكسيك أكبر سوق للصادرات الأمريكية، علما أن عجز تجارة الولايات المتحدة مع المكسيك في سنة 93 والبالغ 1,6 مليار دولار أمريكي تحول إلى فائض 31 مليار دولار في سنة 2002¹.

ومن العناصر الأساسية في إستراتيجية المكسيك فتح أسواقها أمام التجارة الخارجية والتنوع في الإتفاقيات التجارية الحرة، إذ وقعت منذ عام 1992 إلى غاية 2007 إتفاقيات تجارية مع 32 بلد، وهي مفاوضات تمهيدية مع (06) ستة دول أخرى².

إن البيانات الواردة أعلاه والخاصة بتكتل (الناقتا) يترجمها الجدول التالي :

الجدول رقم (8) تطور التجارة البينية لتجمع الناقتا للفترة 2001-90

| | | % | | | | | | | | |
|----------|--|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| | | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1994 | 1992 | 1990 |
| الصادرات | | 55,5 | 55,7 | 54,6 | 51,7 | 49,1 | 47,6 | 47,1 | 44,7 | 41,7 |
| الواردات | | 5,39 | 39,8 | 40,3 | 40,2 | 39,8 | 39,2 | 37,5 | 35,9 | 34,4 |

المصدر : محمد محمود الإمام وآخرون، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المرجع السابق، ص 351

أما بالنسبة للتجارة البينية لرابطة جنوب شرق آسيا فقد حققت قفزة نوعية، ولكن التحسن لوحظ في بداية التسعينات. عندما بدأت الرابطة تعطي اهتماما كبير لتحرير التجارة خصوصا الدول الأكثر انفتاحا. ذلك أن صادرات ماليزيا وسنغافورة ارتفع نصيبهما في 24% إلى 32%، ومن 35% إلى 43% على التوالي نتيجة لسياسة التوسع في التصدير لهاتين الدولتين بين منتصف السبعينات ومنتصف الثمانينات وقد تحسنت هذه النسبة في فترة التسعينات من القرن العشرين رغم التراجع الطفيف، علما أن الرابطة شهدت ارتفاعا في صادراتها إلى الدول النامية الأخرى من 32% في نهاية الستينيات إلى 39% في سنة 1990، وهو ما يعني تراجع نسبيا في صادراتها إلى الدول الصناعية وتطورها محليا. و الجدول التالي يوضح ذلك :

¹ - محمد محمود الإمام وآخرون، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المرجع السابق، ص 351.

² - www.ceni.org. Le 17/09/2009.

الجدول رقم (9) يبين نسبة التجارة البينية لرابطة جنوب شرق آسيا
(%)

| 2001 - 99 | 98 - 96 | 95 - 91 | 90 - 86 | 85 - 82 | |
|-----------|---------|---------|---------|---------|----------|
| 21,2 | 21,2 | 21,5 | 18,8 | 18,5 | الصادرات |
| 21,4 | 19 | 17,9 | 17,2 | 15,8 | الواردات |

المصدر : محمد محمود الإمام وآخرون، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المرجع السابق، ص 294.

تطور التجارة في منطقة السوق الجنوبية المشتركة تعبر عنه كل من البرازيل ولأوروغواي، من خلال سوقهما الواسعة، ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (تقديرات 2006 تحدده بـ 5713 دولار أمريكي للبرازيل، و5825 دولار أمريكي للأوروغواي)، إذ تبين المؤشرات الواردة في الجدول أدناه (رقم 10)، أن دعم الحوافز وتحسين جودة المنتجات وتعزيز المنافسة في مجال التصدير وخفض الرسوم الجمركية (تخفيض الرسوم الجمركية في البرازيل مسدّت 5000 نوع من أنواع السلع) في منطقة السوق الجنوبية المشتركة، سمح بتطور التجارة الخارجية تدريجياً¹.

الجدول رقم (10) تطور التجارة الخارجية للسوق الجنوبية المشتركة
للفترة 2005-2007
(مليون دولار)

| الميزان التجاري | | الصادرات | | الواردات | | |
|-----------------|----------|------------|----------|------------|----------|------|
| الأوروغواي | البرازيل | الأوروغواي | البرازيل | الأوروغواي | البرازيل | |
| 375 + | 44.764 + | 3.486 | 118.309 | 3.101 | 73.545 | 2005 |
| 390 + | 46.074 + | 4.383 | 137.470 | 3.993 | 91.396 | 2006 |
| 874 + | 40.039 + | 4.612 | 160.649 | 5.486 | 120.610 | 2007 |

Source : www.bim.hk. Le 17/09/2009.

لقد بينت تجارب الاندماج انتعاش التجارة البينية بين دول أعضاء التكتل، إلا أن الملفت للانتباه أن مكاسب التجارة البينية في بعض التكتلات الاقتصادية، لم تدفع باتجاه التجانس بالقدر الذي يمنح فرص متساوية للأطراف، وهي الصورة المجسدة في تجمع "النافتا"، ضف إلى ذلك أن الشروط التي تمارسها بعض التكتلات الاقتصادية في علاقتها مع الدول خارج تجمعاتها الاقتصادية في مجال التجارة، لا يمكن هذه الأخيرة من تجميع قواها الإقليمية في حالة تفاوض، وهو ما ينطبق على الدول العربية والمغربية في علاقتها مع الاتحاد الأوروبي، ذلك أن اتفاقات التبادل التجاري تتم بين الجماعة الأوروبية والدول العربية أو المغربية فرادى. وإذا كانت صادرات دول جنوب شرقي المتوسط اتجاه أوروبا في مجموعها تمثل 48% حسب تقرير المفوضية الأوروبية لعام 1998 (بما فيها تركيا وإسرائيل حيث تمثل 86%، 85% على التوالي) هي منتوجات صناعية (الصناعة النسيجية والغذائية)²، فإن صادرات معظم الدول العربية أغلبها نفطي.

¹ - www.bim.hk. Le 17/09/2009.

² - محمد مصطفى كمال وآخرون، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية 2001، ص 235.

وإذا كانت صادرات الاتحاد الأوروبي تنتمي باتجاه منطقة المغرب العربي، ذلك أن الدول المغاربية تنزود بنسبة 51% إلى 56% من السوق الأوروبية، بينما يتجه إليها من دول مجموعة المغرب العربي سوى 2، 2% من مجموع مشتريات الاتحاد الأوروبي¹، علما أن المبادلات التجارية بين المجموعة المغاربية لا تتجاوز 4% كحد أقصى، في حين التجارة البينية بين الدول العربية حسبما ورد في تقرير التنمية حول العالم لا تتعدى 3%، وهو ما يؤكد ضعف اندماج اقتصاديات الدول العربية فيما بينها².

خلاصة الفصل :

- المساهمات التي قدمها رواد الفكر الإقتصادي بشأن الإندماج الإقتصادي، وإن اختلفت في الشكل إلا أنها شملت عناصر مشتركة، تمثلت في إزالة معوقات المعاملات التجارية، وحرية إنتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات الإقتصادية بين البلدان المعنية، وكذا البحث عن الفرص المتكافئة، هذا الإتجاه شكّل جدلا حول الصيغة التي يمكن أن يأخذها الإندماج الإقتصادي، والأهداف التي يمكن أن تحققها هذه العناصر مجتمعة.
- هناك مفارقة بين مفهوم التعاون ومفهوم الإندماج، في مجموعة من النقاط، منها الإلزامية، الشروط، مجالات النشاط، العامل الزمني، الأهداف الإستراتيجية المراد تحقيقها، البعد الجغرافي، البعد السياسي، البعد الإقتصادي.
- حرية التجارة والإستثمار الأجنبي المباشر تعبر عن اتجاهات الإندماج الإقتصادي، مع العلم أن اتفاقيات التبادل الحر لا تكون لها أيّة معنى إن لم تُضف إلى جذب قدر ممكن من تدفق لرؤوس الأموال، هذه النتيجة تؤكدها آثار الحجم وأثار التوطن، باعتبارها الفاعل الأساسي في عملية الإندماج.
- الملاحظ أن مساهمات " أدام سميث" في حرية التجارة، والمزايا المقارنة لـ" دافيد ريكاردو"، ونموذج "HOS" قد كان لها أثر على نظرية الإندماج الإقتصادي، هذه الآثار يمكن ملاحظتها في أفكار "فانير" و" ميد" اللذان أسّسا نظرية الإتحاد الجمركي، واستنتجا " أثر المستهلك وأثر المنتج" وكذلك "بلا بلاسا" الذي حدّد مسار الإندماج الإقتصادي، من خلال أسلوب التدرج في عملية الإندماج الإقتصادي.
- نظرية الإندماج الإقتصادي ومن خلال التجارب، مكّنت " بلاسا" من وضع مخطط (درجات) للإندماج الإقتصادي تم حصره في المراحل التالية: منطقة التجارة التفضيلية، منطقة التجارة الحرة، الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الإتحاد النقدي والإقتصادي.
- الإندماج الإقتصادي الذي تدعمه نظرية السوق لقي اعتراضات قوية، من منطلق أنه من غير الممكن الإعتماد على قوى السوق وحدها دون التنسيق، أي لا بد من وجود آليات لإحداث تنمية متوازن، وعليه فإن هذه الإعتراضات ترفض اليد الطليقة لقوى السوق، أما الإندماج عبر المشروعات فهو الآخر يحتاج إلى وجود تنسيق في السياسة المالية والنقدية، لأن اختلاف سياسة الدول في هذا المجال قد يؤدي إلى حركات ضالة للسلع وعوامل الإنتاج على حد تعبير "بلاسا"، أو قد يولد هذا صراع بين مصالح المنتجين والمستهلكين، لكن هذه الإعتراضات قد تكون ليس لها معنى إذا زالت العقبات السياسية، وتم الإتفاق على قدر محدود من الإندماج.

¹- صندوق النقد العربي، أثر اليورو على اقتصاديات الدول العربية، جويليه 2000، ص 158.

²- تقرير التنمية العربية 2005.

الفصل الثاني: نطاق نظرية الاندماج الاقتصادي

الإنتفاح التجاري الذي اهتمت به نظرية الإندماج الإقتصادي الإقليمي انصب حول المفاهيم والسياسات التي تسهم في تشجيع المبادلات التجارية التي تؤدي إلى فتح الحدود أمام تدفق السلع، وعليه فإن التحرير التجاري الذي فرضته النظرية الكلاسيكية وأنصارها تترجمه نظرية التجارة الدولية فيما يتعلق بالمزايا المقارنة (المطلقة والنسبية) التي تمنحها التجارة الدولية للأطراف. وإذا كان لهذا الإتجاه مبرراته، فإن تأمين الإقتصاد الوطني أمام رفع الرسوم الجمركية يفرض قدر من الحماية.

نظرية الميزة النسبية التي أبرزت معدل التبادل الدولي، كانت منطلقا لشرح مختلف النماذج التي ترى في مبرر التجارة عامل أساسي في تكوين الإندماج الإقتصادي، وعليه فإن المحاولات التي أبرزتها نظرية الإندماج الإقتصادي تتفق مع مبدأ حرية التبادل ومع الإتحاد الجمركي، وهي المساهمة التي أدت إلى تأسيس نظرية الإتحاد الجمركي التي استهوت العديد من المفكرين.

ضمن هذا التصور، تطرح نظرية الإندماج الإقتصادي جملة من النقاط تتعلق بـ :

- أثر التحرير والحماية على المبادلات التجارية،
- مزايا المقارنة وكذا التخصص، ونسب عوامل الإنتاج،
- أثر الإتحاد الجمركي ومنطقة التجارة الحرة على الرفاه الإقتصادي،
- أثر العوامل الديناميكية في عملية الإندماج الإقتصادي،
- الإندماج الإقتصادي وعلاقته باقتصاديات الحجم.

المبحث الأول : الفروض النظرية والتحليل النيوكلاسيكي للاندماج الاقتصادي

قبل الدخول في عرض نظرية الاندماج الاقتصادي لدى الكلاسيك النيوكلاسيك، أعتقد أنه يمكن أن نتناول مجموعة المفاهيم ذات الصلة بهذا التحليل، وبالأخص تلك التي لها علاقة بنظرية التجارة الدولية.

المطلب الأول : فروض نظرية الاندماج الاقتصادي

الفرع الأول : المبادلات التجارية والتجارة الدولية :

لقد اهتم الكتاب الاقتصاديون بالتطورات التي تحدثها التجارة الدولية، خصوصا فيما يتعلق بحرية تنقل عوامل الإنتاج وحركة النقود وما يترتب عنهما، وإذا كان التطور الصناعي وما يصاحبه من اتساع في نطاق الإنتاج، زاد من حجم الدعوة إلى فتح الحدود الخارجية أمام تدفق السلع إلى أسواق إضافية أخرى مع فرض قدر من الحماية لتأمين الاقتصاد المحلي من المنافسة الخارجية، فإن اهتمام الاقتصاديون بدراسة ما يترتب عن التحرير والحماية من آثار على النشاط الاقتصادي، يمثل حلقة أساسية لدى العديد من المدارس الاقتصادية وبالأخص الكلاسيك و النيوكلاسيك، وهو ما جعل مفكري الاندماج الاقتصادي يميل البعض منهم إلى التحرير والبعض الآخر إلى الحماية.

وإذا كان أنصار الحماية مبررهم حماية الصناعات الناشئة وحماية بلدان حديثة الاستقلال أو تلك التي خرجت من أزماتها، فإن التحرير على المستوى الخارجي (العالمي) الذي يتماشى مع الميل على

المستوى الداخلي كما يؤكد أصحابه، مبررهم أنه يزيد ما يحصل عليه كل طرف من الأطراف من مكاسب بالقدر نفسه من الموارد، وهو الاتجاه الذي يكرسه الكلاسيك و النيوكلاسيك كمبرر لقيام التجارة الدولية، وتدعمه المؤسسات الدولية اليوم وعلى رأسها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمنظمة العالمية للتجارة.

و إذا كانت نظرية الاندماج الاقتصادي لدى الكلاسيك و النيوكلاسيك هي جزء من نظرية التجارة الدولية وتعتمد في أغلب الأحيان على فروضها، فذلك لان التجارة الدولية ضمن هذا الإطار تمكن من :

* تحقيق اتساع في حجم المبادلات التجارية ،

* تسمح بمقارنة السلع المنتجة محليا والمنتجة خارج الحدود،

* التعرف على أنظمة الحماية وأنظمة التحرير المطبقة في الدول.

1- أنصار الحماية وأنصار التحرير:

1-1- أنصار الحماية وحججهم:

يمثل هذا الاتجاه مجموعة من الرواد منهم "kindeLberger" و "J.M.Keynes" وأصحاب النظرية الجديدة (la nouvelle théorie du Protectionnismes)، ويتزعمهم (Friedrich List¹) حيث كتب هذا الأخير حول الحماية يقول "إن مصلحة ألمانيا تقتضي قيامها بإنتاج كافة السلع حتى وإن كانت أقل جودة أو أعلى نفقة من المنتجات الأجنبية، فإذا كانت المنافسة الحرة من قبل الدول الأجنبية تحول بين ألمانيا والنجاح فإن على ألمانيا أن تعيد هذه المنافسة"².

إن هذا الموقف لم يمنع (List) من تشجيعه للتبادل التجاري بين المقاطعات الألمانية، وهو ما مكن ألمانيا من إنشاء منطقة تجارية حرة، وعليه فان مصطلح الحماية المقصود في السياسات التجارية يعني الحالة التي تستخدم فيها الدولة سلطتها العامة للتأثير بطريقة أو بأخرى على اتجاه المبادلات الدولية أو على حجمها أو على الطريقة التي تسوى بها المبادلات أو على هذه العناصر مجتمعة³.

إن مفهوم الحماية قد تختلف طرائقه وكذا الصيغ التي يمكن أن يأخذها بين أصحاب هذا الاتجاه، من حيث توسعه ليشمل مجموعة من العناصر كما هو لدى "kindeLberger"، إلا أنهم يجمعون على أن حماية الصناعات الناشئة هو الاتجاه الأفضل الذي يجب أن تتبعه الدول ولو بصفة مؤقتة كما يؤكد (List)، والحجة التي يدافع عليها أصحاب هذا الاتجاه هي أولا حماية هذه الصناعات من خطر المنافسة الأجنبية⁴، ولأن الدولة التي تملك صناعات ناشئة تكون عاجزة عن مواجهة المنافسة الأجنبية في مراحلها الأولى، وذلك لعدم وجود خبرة طويلة

¹ - فريدريك ليست (1789-1846)، اقتصادي ألماني من مناصري التبادل التجاري تعرض للسجن بسبب أفكاره، هاجر إلى سويسرا، إنجلترا، فرنسا، ثم إلى الولايات المتحدة والتي اشتغل فيها صحفيا حيث اكتشف أن هناك غياب كلي لصناعة محلية، وان الصناعات الأجنبية هي السائدة، هذه الأوضاع جعلته يكرس أفكاره اتجاه حماية الصناعات المحلية.

² - احمد جمال الدين موسى، العلاقات الاقتصادية الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديد، القاهرة 1999 ص 212، ط 1.

³ - عادل أحمد حشيش، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة ص 172 - 191.

⁴ - عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في اقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعة المصرية، الإسكندرية 1981، ص 120.

وعمالة مدربة و وفورات داخلية قليلة، ضف إلى ذلك أن هناك مجموعة من الأسباب تستدعي حماية الصناعات الناشئة منها¹:

- إن هذه الصناعات لن تتمكن من التوسع إلى الدرجة التي تمكنها من الاستفادة من الوفورات الداخلية طالما أن سوقها الداخلي تغطيه سلع أجنبية ذات جودة عالية وأسعار اقل.
- إن عدم تمكن هذه الصناعات من التوسع والتطور في مهد حياتها، لن يمكنها من إقامة مراكز البحث والتطوير، وتحرم من الوفورات الخارجية.
- إن عمال هذه الصناعات الناشئة يحتجون إلى سنوات عديدة من التدريب والخبرة، حتى يمكنهم اكتساب مهارات فنية تصارع مهارات عمال الصناعات الأجنبية المنافسة.

في هذا الاتجاه صدر كتاب للاقتصادي الألماني (Friedrich List) عام 1841 بعنوان "النظام الوطني للاقتصاد السياسي"² يتضمن جملة من الأفكار حول الحماية، وبالأخص حماية الصناعات الناشئة نوجزها فيما يلي:

- إن الحماية عند (List) ينبغي أن تكون مؤقتة ومتناقصة، فهي تكون بالقدر اللازم فقط وتبقى لفترة محدودة لنمو الصناعات الناشئة، ويجب أن تتناقص تدريجيا إلى أن تلغى عند وصول الصناعات المحلية إلى مرحلة النضج والاكتمال، فالدولة التي لديها صناعات ناشئة ينبغي أن تحميها حيث سماها (List) بـ (Protection éducatrice) حتى تصبح هذه الصناعات في درجة المنافسة الدولية وتمثل هذه الحماية في الرسوم على الواردات حتى تتساوى الأسعار الأجنبية بالأسعار المحلية.

- يرى (List) أيضا أن تفوق الصناعات الأجنبية على الصناعات المحلية راجع إلى دخول هذه الأخيرة مجال التصنيع متأخرة، ولأن الصناعات الأجنبية استفادت من الخبرة والجودة في التموين والإنتاج باستخدامها لأساليب متقدمة وراقية هو الشيء الذي مكّنها من خلال تجربتها الطويلة الاستفادة من تخفيض تكاليف الإنتاج، وتسويق منتجاتها في مناطق جغرافية واسعة، وعليه فإن تدخل الدولة لفرض رسوم جمركية سوف يؤدي حتما إلى ارتفاع أسعار الصناعات الأجنبية في الأسواق المحلية.

إن التدخل المشار إليه لا يمكن أن يكون مبالغ فيه حسب (List)، وإنما يجب أن تقترب الأسعار بين المنتج المحلي والأجنبي، للاستفادة من فرص المنافسة التي تؤدي إلى تقوية وجودة المنتج المحلي ومن ثم الاهتمام بمعايير المنافسة الممثلة في النوعية والجودة، كما يجب ألا تؤدي الحماية الشديدة إلى نفور المستهلكين جراء فرض الرسوم الجمركية.

لقد تطرق "kindelberger" أيضا إلى حماية الصناعات الناشئة حيث أكد أنها تحتاج إلى رعاية خاصة من طرف الدولة، وذلك عن طريق فرض رسوم جمركية على السلع الأجنبية المنافسة للصناعات المحلية³.

إن هذه الرؤية تتفق مع ما جاء به (List)، إلا أنها تختلف معه في توسع مفهوم الحماية كون أن (List) يضع شرط الحماية المؤقتة والمتناقصة وكذلك المدة الكافية لنمو الصناعات المحلية، بينما الحماية

¹- الصادق بوشناق، الآثار المحتملة للإنضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية- حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2007/2006، ص، 67.

²-Bye. Maurice, Relation économique, tendance actuelle, 2edition, paris 1971 ; p311.

³- جودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي، دار النهضة القاهرة 1992 ص63.

لدى "kindelberger" ليس المهم التكلفة وإنما الطريقة التي تمكن المنتج المحلي من مواجهة الحالات الطارئة وخصوصا في الأزمات الاقتصادية.

أما " J.M.Keynes " يرى بإمكان الدولة أن تتحرر من الضغوطات التجارية الدولية عن طريق فرضها للرسوم الجمركية، الشيء الذي يمكنها من إقامة سياسة وطنية مستقلة تكون قادرة على استيعاب مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام التام¹.

أما أصحاب النظرية الجديدة للحماية² والتي يتزعمها كل من (James Bander) و(Barbar spencer1983) ترى أن الحماية تتوقف على الدعم الذي تقدمه الدولة للتقليل من تكاليف الإنتاج عن طريق البحث والتطوير (R.D) التي تمكن الصناعات المحلية الناشئة من مجابهة الصناعات الأجنبية حسب شروط الجودة والنوعية،... إلخ من الشروط. إن الحجج التي يركز عليها أنصار الحماية على وجه العموم بعضها اقتصادي والبعض الآخر غير اقتصادي، يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:³

أ- الحجج غير الاقتصادية وتتمثل في :

* الاعتبار السياسي والأمني : بمعنى أن الصناعة المراد حمايتها تؤمن قدرة الدولة الدفاعية، وفي نفس الوقت تكون قادرة على مواجهة الصناعات الأجنبية.

* الاعتبار الاجتماعي : ويعني حماية الفئات التي يتوقف عليها الاستقرار السياسي والاجتماعي للدولة، لحماية النشاط الزراعي أو مصالح فئات المزارعين ضد منافسة الحاصلات الأجنبية.

ب- الحجج الاقتصادية ويمكن إيجاز أهميتها فيما يلي:

* حماية الصناعات الناشئة : يرجع الدفاع عن الصناعات الناشئة للاقتصادي الألماني (LIST)، الذي أكد أن الصناعات المحلية في مراحلها الأولى تكون مرتفعة، مما وجب حمايتها وفق قيود تجارية كي تتمتع الدولة بمزايا التصنيع، وعندما تصبح قادرة على مواجهة المنافسة يتم إزالة الحماية.

* معالجة البطالة : تخلق الحماية أنواع جديدة من الصناعات التي تستخدم المزيد من العمالة، جراء زيادة فرض الاستثمار المربح في داخل الدولة.

* جذب الاستثمار الأجنبي : قد يستخدم إجراء الحماية قصد تشجيع صناعة وطنية يعتمد قيامها على رأس المال الأجنبي الذي يحمل معه أساليب فنية تساهم في رفع كفاءة الإنتاج، وتجنبه أعباء الرسوم الجمركية، إلا أن تقييم هذه السياسة يتوقف على الضوابط⁴ التي تديرها وتوجهها من قبل البلدان المضيفة للاستثمار الأجنبي، خصوصا فيما يتعلق بتسرب جانب هام من الفائض الاقتصادي الناتج عن تلك الاستثمارات في شكل فوائد للقروض أو جزء من الأرباح.

¹ - الصادق بوشنافة، المرجع السابق، ص65.

² - Michel Rainelli, la nouvelle théorie du commerce international, Ed ; la découverte, paris 1997, pp86, 90.

³ - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر، 1998 ص ص 292، 295.

⁴ - يمكن ان تساعد على النهوض بمستوى الدخل الوطني وتنمية بعض فروع الانتاج الجديدة أو قد تكون نتائجها سلبية جراء تحويل الفوائض الاقتصادية. للمزيد من المعلومات أنظر: R.Bare ;Economie politique.op cit.pp 773-781

إن الانتقادات التي وجهت لأصحاب الحماية هي أن سياسات الحماية ليست مطلقة ولا يمكن تطبيقها على أرض الواقع دون فتح المجال للتحرير، خصوصا إذا تم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي أو الاستفادة من العمالة الرخيصة عند إغرائها ونقل كفاءتها خارج الحدود، أما الانتقادات التي وجهت لأصحاب حجة الصناعات الناشئة، هي صعوبة اختيار أهمها والتي تكون قادرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، وكذا نوع الصناعات الواجب حمايتها والمدة التي تحتاجها للحماية، وما هي التكلفة التي تتحملها الدولة، وما هي الصعوبات التي واجهتها البلدان النامية عند أخذها بإستراتيجية التصنيع كمنطلق للتنمية، دون الاعتماد على فكرة التجمعات الاقتصادية التي تسمح بتشكيل اندماج اقتصادي فاعل يواجه الصناعات الأجنبية المنافسة، ويعتبر خيارا اقتصاديا.

1-2-1- أنصار التحرير وحججهم :

لقد اهتم أصحاب هذا الاتجاه بتحرير التجارة، وقد كان رواد المدرسة الكلاسيكية أول المدافعين عنها، حيث جاءت أفكارهم كرد فعل لمذهب التجاريين حاملين شعار الحرية الاقتصادية، ومن ثم إقرار حرية التجارة الخارجية. ولقد كانت إسهامات الجيل الأول من هذه المدرسة (Adams smihs, Jean Stewart milles, David Ricardo) واضحة المعالم في هذا المجال، حيث يعتبر Adams smihs رائد الفكر الاقتصادي الحر وواضع أصوله تبين هذا في كتابه الشهير "ثروة الأمم" الذي يتضمن شعار "دعه يعمل أتركه يمر" والذي يرى فيه أنه لا مجال لتدخل الدولة في التجارة الخارجية، وقد تم إثراء وتدعيم هذا الاتجاه ببروز جيل ثاني (Marshall, Mead, Leontief, ... etc.) من هذه المدرسة ساهم في إظهار أهمية وشروط التبادل الدولي.

وتعتبر الفترة 1842-1873 فترة رواج وتدعيم لمذهب الحرية الاقتصادية، وقد أيدت السياسات الاقتصادية في تلك المرحلة مبدأ حرية التبادل التجاري سواء في الداخل أو في الخارج، حيث اعتنق الكثيرون هذا المذهب بترك النشاط الاقتصادي يديره طبقا لما تمليه عليهم مصالحهم الشخصية¹، وعليه أصطلح على حرية التجارة بالوضع الذي لا تتدخل فيه الدولة في العلاقات التجارية الدولية، وهو يعني التطبيق الدولي للمذهب الاقتصادي الحر²، علما أن هذا الاتجاه ساهم بشكل كبير (من منطلق تحرير التجارة) في استغلال الدول النامية في مجال التصنيع لصالح الدول المتقدمة خصوصا " إنجلترا وفرنسا " وذلك قبل قيام الحرب العالمية الأولى، وما أن حدث الكساد الذي أنتاب العالم الرأسمالي بعد أزمة 1929 تغيرت المواقف بشأن تحرير التجارة، ولكن لم يتم إلغاؤها، بل تم اعتماد قواعد (رسوم جمركية) لتنظيم هذه التجارة، أين أصبح الجو مناسبا لوضع مجموعة من القواعد تكون أساسا لتحرير أكبر ولتنمية أسرع لحركة التجارة الدولية مع تعاون أوثق بين الدول في هذا المجال³، ترجمته الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتي وقعت عليها مجموعة من الدول.

¹ - زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص285.

² - محمد لبيب شفير، العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية-القااهرة 1961، ص279.

³ - زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص288.

و خلافاً لأنصار الحماية، فإن أنصار التحرير يؤكدون على أن تحقيق الرفاهية الاقتصادية مرهون بالحرية التجارية التي تمكن أطراف التبادل زيادة دخولها، ويعتمدون في ذلك على حجج اقتصادية دامغة تعتمد على مايلي¹ :

أ- منافع التخصص الدولي وتقسيم العمل:

يربط أنصار التحرير التخصص وتقسيم العمل بنطاق السوق الذي يتم فيه التبادل، بمعنى اتساع نطاق المبادلات التجارية شرط لازم لاتساع مدى التخصص الدولي وتقسيم العمل، حيث تتمكن كل دولة بإنتاج تلك السلع التي تتيح لها فيها اعتبارات الموطن (LOCATION) المتمثلة في موقعها ومناخها ومزاياها الأخرى الطبيعية أو المصطنعة، مزايا مناسبة أو تبادلها مع منتجات دول أخرى²، وهو ما يؤدي إلى زيادة الحجم الكلي للسلع المنتجة في العالم

ب- منافع المنافسة :

تسمح حرية التجارة بتوفير مناخ للمنافسة والذي يعود بالفائدة على المنتجين والمستهلكين جراء ارتفاع مستوى الإنتاجية من جهة وخفض الإثمان من جهة أخرى.

فعلى مستوى المنتجين : حرية التجارة تؤدي إلى تنافس المنتجين في استخدام وسائل إنتاج أكثر تطوراً سعياً وراء تحقيق أكبر عائد في الناتج وخفض في التكاليف.

أما على مستوى المستهلكين : فإن المنافسة تؤدي إلى انتقاء شرط الاحتكارات، علماً أن حرية التجارة تفتح مجالاً أوسع لاتساع السوق جراء التوسع في حجم المشاريع مما يؤدي بالى انخفاض في الإثمان لصالح المستهلكين نتيجة الاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير.

إن الانتقادات التي وجهت لأصحاب حرية التجارة كون أن منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي التي تتركز عليها ليست ثابتة بل تتحكم فيها عوامل تجعل من شرط تحقيق الرفاهية الاقتصادية داخل اقتصاد ما غير قارة، ذلك أن الإخلال بمبدأ التخصص في الإنتاج مثلاً يؤدي إلى الابتعاد عن نمط التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية، وبالتالي ينخفض الدخل الوطني الحقيقي داخل أي دولة، وترتفع نفقة إنتاج السلع عموماً مما يؤدي برفاهية المستهلك للتناقص، هذا الإخلال تترجمه العلاقات التجارية الدولية من خلال شروط التبادل وما أنجر عنها جراء تراجع الطلب على الخامات الطبيعية، والموارد الأولية والتي تخصصت فيها البلدان النامية، وعلى العموم فإذا كانت حرية التجارة هي أفضل السياسات التي تتبع من وجهة نظر المجتمع الدولي كله، فلا شك أن التجارة المفيدة تعود بنفع أكبر على الدولة الممارسة لها وعلى حساب بقية الدول.

ولهذا فمن الأهمية أن نفرق عند الحديث عن حرية التجارة والحماية بين المجتمع الدولي كله وبين الدولة الواحدة، وهو ما يفسر لنا وقوف الدول الصناعية مع حرية التجارة الخارجية، ووقوف الدول النامية دائماً مع فرض القيود عليها، كون الأولى تتمتع باحتكار موروث عند المنبع في مرحلة الإنتاج تريد أن تستغله، أما الثانية فتفتقر إلى هذا الاحتكار الموروث لذا فهي تضطر إلى مجابهته عبر العديد من القيود.

¹ - زينب حسين عوض الله، المرجع السابق، ص291

² - محمد محمود الإمام، منطقة التجارة الحرة العربية، المرجع السابق

2- اثر تحرير التجارة واثر الحماية:

تمهيدا لمناقشة الترتيبات الخاصة بالاندماج الاقتصادي- التجاري على وجه التحديد- وما يترتب عنها من آثار في ظل التحرير والحماية بين الشركاء المشكلة له والعالم الخارجي، فإن التحرير أو الحماية عندما تقوم بهما دولة معينة بشكل منفرد نتائجه تختلف حتما عنه في ظل كتل تجاري يضم مجموعة دول، وهي النقطة التي أردنا إثرائها، باعتبار أن هناك من يدافع عن هذه السياسة ويعتبر شيوعها يؤدي إلى نتائج جد إيجابية.

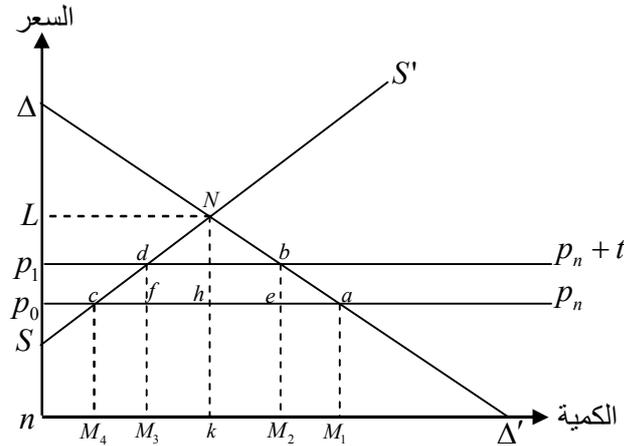
2-1- اثر تحرير التجارة لدولة ما¹:

تحرير المبادلات التجارية يعني التخلص التدريجي من الرسوم الجمركية وإزالة كافة العوائق التي تعيق حركة السلع عبر الحدود، وعليه فإن التحرير الذي تقوم به دولة بشكل منفرد ترى فيه أطراف² أنه سياسة حكيمة، وجب تشجيعها اعتقادا منهم بأن شيوع هذا التحرير سوف يصل بالعالم إلى تحرير متعدد الأطراف، ويحقق بذلك استخدام أكفأ للموارد الاقتصادية ويلبي حاجات الأفراد.

وبافتراض أن التحرير المنفرد يحقق ذلك، نفترض أنه إذا كان اقتصاد دولة معينة في حالة اكتفاء ذاتي، فإن جملة استهلاكها من سلعة معينة يوفرها الإنتاج المحلي.

فإذا كان منحنى الطلب للسلعة (x) هو DD ومنحنى العرض هو SS، حيث Q هي الكمية و P هي السعر، فإن نقطة التوازن تتحدد عند التقاء منحنى العرض SS ومنحنى الطلب DD في النقطة N، بإنتاج واستهلاك الكمية nk بالسعر nk، وبقيمة تساوي nLNk الشكل رقم (2) أدناه يوضح ذلك.

الشكل رقم (2) مقارنة التحرير التام مع الاكتفاء الذاتي والحماية الجزئية لسوق سلعة



المصدر: محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة، مرجع سابق ذكره، ص ص 64 - 68.

إنطلاقاً من الشكل أعلاه نلاحظ أن المستهلكين مستعدين لدفع قيمة المساحة تحت منحنى الطلب حتى نقطة التوازن nDNk، فإنهم يحققون فائضاً يساوي المثلث LDN يطلق عليه بفائض المستهلك، بالمثل فإن المنتجين

¹-محمد محمود الإمام و آخرون، منطقة التجارة الحرة، المرجع السابق، ص ص 64-68
²- المنظمة العالمية للتجارة، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي.

على استعداد لقبول قيم واقعة تحت منحني العرض $nSnk$ ، يعني أنهم يحققون فائضا يطلق عليه بفائض المنتج يساوي المثلث الواقع فوقه، أي SLN .

فإذا تقرر تحرير التجارة، فإن منحني عرض السلعة من العالم الخارجي يتوقف على حجم الاقتصاد المحلي، وإذا كان حجم هذا الاقتصاد لا يؤثر في تحديد السعر العالمي P_0 ، فإن منحني العرض العالمي يكون أفقيا، يمثله الخط الأفقي P_0P_n أي كانت الكمية المستوردة من الخارج، ويتطلب تحقيق الإكتفاء الذاتي فرض تعريفه مانعة قدرها $L-P_0$ أو أكثر.

وبمأن الإنتاج المحلي يكون أرخص من الواردات حتى النقطة c ، فإن تلبية الطلب بهذا الإنتاج ينخفض إلى M_4 ، وما تجاوز ذلك يكون من الأرخص استيراده من الخارج، فيصبح منحني العرض الكلي هو الخط المنكسر ScP_n ويقطع منحني الطلب DD في النقطة a ، وعليه يرتفع الطلب الكلي إلى M_1 ما يعني إستيراد المقدار M_4M_1 مقابل نقد أجنبي يبلغ M_4caM_1 ، وعندئذ يقتصر فائض المنتج على المثلث SP_0c منخفضا عنه في الإكتفاء الذاتي بالمساحة P_0Lnc .

أما فائض المستهلك فيصبح P_0Da بزيادة المساحة P_0LNa ، وتزيد هذه الزيادة عن الفاقد في فائض المنتج بالمثلث cNa ، الذي يمثل صافي ما حققه المجتمع من تحرير التجارة بدلا من التمسك بالإكتفاء الذاتي. من هذا المنطلق يعتبر أصحاب هذه النظرة¹ أن تحرير التجارة يعمل على زيادة رفاية المجتمع بزيادة حجم الإستهلاك وانخفاض سعره وذلك بإحداث زيادة صافية في فائض المستهلك.

إن هذه الزيادة الصافية (الكسب الصافي) يمكن تقسيمها إلى قسمين، الأول منها ويمثله المثلث cNh أهتم به (viner 1950) ويمثل وفرا في الحصول على جانب من الإستهلاك بحلول واردات محل إنتاج محلي سمي "بالأثر الإنتاجي"، أما القسم الثاني أهتم به $maed$ وآخرون ويمثله المثلث hNa ويمثل توسعا في الإستهلاك عما كان متاحا في ظل الإكتفاء الذاتي، ويسمى "بالأثر الإستهلاكي".

إن تحرير التجارة إنطلاقا من الأثرين الإنتاجي والإستهلاكي اللذان يعبران على ما يسمى "بخلق التجارة" يعتبر أثرا حميدا عند أصحاب هذه النظرة، وهو ما يعني حلول منتج خارجي أكثر كفاءة محل منتج محلي أقل كفاءة. إن هذه النظرة والتي يدافع عنها أصحابها تفتح فرص تصدير أمام المنتجين الخارجيين الأكفأ وهو ما يعني توسعا في إنتاج الدول القادرة على التصدير، والتي ترفع راية تحرير التجارة، وتساندها في ذلك المؤسسات الدولية المنحازة لها وعلى رأسها المنظمة العالمية للتجارة (OMC).

وإذا كانت الدولة التي تقوم بالتحرير موقفها مختلف عن هذه النظرة، فإن أثاره سوف تترتب على تعطيل للموارد التي كانت تخصص للإنتاج المحلي، وبالتالي فإذا لم تتمكن الدولة من توظيف هذه الموارد في إنتاج منتجات أخرى يتوافر عليها طلب محلي أو أجنبي من أجل تعويض عما فقدته الدولة جراء إحلال منتج خارجي محل منتج محلي أقل كفاءة، فإن تحرير التجارة بهذا الشكل سوف يكون له أثار وخيمة، بحيث سوف يؤدي إلى زيادة

1- قيمة المثلث CNa يعتبره (Jacob viner) كسبا صافيا داخل الاقتصاد الوطني وهو ما يعبر عنه "بخلق التجارة" لمزيد من المعلومات أنظر

في الاستيراد وهو ما يؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، يمثل عبء على الدولة، مما ينجر عنه رفع في معدلات البطالة لعناصر الإنتاج.

وإذا كان أثر خفض الإنفاق كبير في عائدات عناصر الإنتاج فإن إنخفاض الدخل المحلي سوف يؤثر سلبا في حجم الإنفاق الإستهلاكي، وكذلك خفض معدل الإدخار، والحد من الإستثمار ومن ثم النمو.

وعليه فإن التحرير المتبادل في ظل اندماج إقتصادي يكون أفضل من التحرير المنفرد للتجارة، شريطة أن تكون الدولة قادرة على توظيف الموارد المتاحة لها لتعويض الخسارة من جهة، ولها القدرة على الدخول إلى عالم التنافسية من جهة أخرى.

2-2 - أثر الحماية (التقييد المحدود للتجارة):

إن تقييد محدود للتجارة يعني حماية جزئية تفرضها الدولة جراء فرض تعريف جمركية (t) على السلعة (x)، وعليه فإن سعر السلعة (x) المستوردة يصبح في السوق المحلية يعبر عنه ب (pn+t) وهو ما يسمح ببيع الإنتاج المحلي بمقدار (M4M3) كان يستوردها في ظل تحرير التجارة، ويتراجع الطلب الكلي إلى (nM2) الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض آخر للواردات بمقدار (M2M1)، وعليه تصبح الواردات من العالم (M3M2)، ويترتب على هذا إعادة توزيع الإيرادات والأعباء، حيث تصبح زيادة الإنتاج المحلي زيادة فائض المنتج بالمساحة (P0P1dc)، بينما ينكمش إستهلاك المستهلكين، وينخفض فائض المستهلك بمقدار (p0p1ba)، كما تحصل الحكومة على إيرادات جمركية بمقدار (fdbe)، وينخفض النقد الأجنبي الموجه للإستيراد بالمقدار (M2EaM0+M4CFM3).

هذا يعني أن أكبر خسارة في التحويلات الداخلية تحدث في فائض المستهلك تقابلها زيادة جزئية في فائض المنتج وفي الإيرادات الحكومية، التي يفترض توجيهها لمصلحة المستهلكين، أما المثلثين (cdf) و (eba) يعتبران خسارة صافية لا ينتفع منها أي طرف في الإقتصاد المحلي وهو بالتالي نقص في كفاءة الإقتصاد الوطني نتيجة التدخل في حرية التجارة.

من هذا المنطلق فإن الآثار السلبية تزداد كلما أرتفعت درجة الحماية، فحالة الإكتفاء الذاتي تماثل حالة فرض رسم جمركي مانع، يؤدي في الوقت نفسه إلى إختفاء الإيرادات الجمركية.

إن هذه الدراسة تقتصر على سلعة واحدة مما يعني نحن أمام تحليل توازن جزئي، وعليه فإن الإنتقال إلى دراسة التوازن الكلي تطرح جوانب تؤثر في أسواق السلع وفي أسواق عناصر الإنتاج تفتح الباب أمام فروض عديدة. علما أن غالبية العناصر المؤثرة هي ذات طبيعة ديناميكية، ومنه فإن الدعوة لتقييد حرية التجارة قد تكون أفضل في ظل اندماج إقتصادي متجانس في كفاءة إنتاجه عنه في ظل اندماج إقتصادي غير متجانس

الفرع الثاني : مبدأ المزايا المقارنة – التخصص وعوامل الإنتاج

1 – مبدأ المزايا المقارنة :

أعتقد أن المساهمة النظرية المرتبطة بمفهوم التجارة الدولية شكلت جدل حاد على مستوى المرجعية الفكرية خصوصا إذا أخذنا مزايا المقارنة بين الصادرات والواردات كمنطلقات أساسية في الحكم على فعالية الاندماج الاقتصادي.

و إذا كان تطور التجارة الدولية لا يمكن فهمه إلا من خلال المقارنة بين قيمة الصادرات والواردات ضمن مجموعة دول وصلت إلى درجة معينة من درجات الاندماج من جهة، وتطور التجار الخارجية بين هذه المجموعة والعالم الخارجي من جهة أخرى، فإن قياس هذا التطور يعود بنا إلى مبدأ المزايا المقارنة (ريكاردو 1817)، التي قال عنها (SAMUEL SON) إنها تمثل جوهر التجارة الخارجية، بمعنى أن كل دولة يمكنها أن تستفيد من مبدأ حرية التجارة في تعاملها مع دولة أخرى، حتى ولو لم يكن لديها ميزة مطلقة، بل يكفي أن يكون لديها ميزة نسبية¹.

الملاحظ أن نظرية الميزة النسبية والتطورات اللاحقة لها فتحت آفاق واسعة عندما تمكن (1848) (J.S.MILL)² من إبراز معدل التبادل الدولي الذي يحدده الطلب المتبادل من جانب كل دولة على منتجات الدولة الأخرى، وعليه فإن معدل التبادل الذي يحقق التوازن في التجارة الدولية هو الذي يجعل قيمة صادرات وواردات كل دولة متساوية، على أن البلد لا يصدر إلا إذا كان في حاجة إلى الاستيراد. وإذا كانت مزايا المقارنة من خلال نتائج فروضها قد فسرت المزايا المطلقة أو النسبية على حد تعبير أصحاب هذه المدرسة، ومن ثم إبراز التخصص وتقسيم العمل، فإن المكاسب التي تحققت التجارة الدولية - على الرغم من عدم توضيح مقدار الكسب لكل دولة - تدفع الدول إلى البحث على التنوع في السلع والتي لا يمكن أن تنتجها دولة واحدة (من حيث النوع أو الكم) بمفردها، مما جعل التزام الدول بالتجارة الدولية محرك أساسي في العلاقات الدولية وتطوراتها.

2 – التخصص ونسب عناصر الإنتاج :

إن التطورات التي أحدثتها نموذج (HOS) (OHLIN1933, HECRSHER1919, SAMUELLSOM) في هذا الجانب لا تقل أهمية بمكان عندما تطرق هذا النموذج إلى التخصص المناسب لعوامل الإنتاج، ذلك أن الاختلاف في الأسعار النسبية لعناصر الإنتاج التي ركز عليها (H.O) تؤدي بدورها إلى إختلاف الأسعار النسبية للسلع بين البلدان المختلفة، ومن ثم قيام التجارة الدولية، ومنه فالبلاد الغنية بأحد عناصر الإنتاج (عمل،

¹ - فوضيل رابح، التكامل الاقتصادي الأورو- مغاربي بين الإقليمية والعالمية (أطروحة دكتوراه دولة) كلية العوم الاقتصاد وعلوم التسير، 2004، ص 24.

² - اعتمد MILL على التبادل التجاري مكونا إضافة للنموذج الريكاردي عندما أحدث فكرة معدل التبادل الذي يقع بين السعرين النسبيين في الدولتين، ويحدد هذا المعدل نتيجة التقابل بين الطلب المتبادل، إذ يتحقق التوازن عند النقطة التي تساوي فيها الصادرات لكل دولة مع وارداتها. لمزيد من المعلومات أنظر :

John Stuart Mill, principles of political economy (London : J.W. Parker, 1848), book n°3 ,PP. 17.18

رأسمال، الأرض) ستكون لها ميزة نسبية في إنتاج سلع مكثفة به، وعليه فإن التجارة الدولية ستقوم على أساس هذا الاختلاف بين البلدان المختلفة ولهذا سميت هذه النظرية بنظرية نسب عناصر الإنتاج¹.

إن مبرر قيام التجارة الدولية بين الدول كما يراه (H.O) ينطلق من أن كل دولة تتخصص في إنتاج وتصدير السلع التي تتوفر لديها عواملها الأولية للإنتاج، فالتبادل الدولي عند (OHLIN) هو تبادل عامل إنتاج وفير مقابل عامل إنتاج نادر²، بالإضافة إلى تناوله اتجاه أسعار عوامل الإنتاج إلى التوازن وهو ما شد انتباه (P.A.SAMUELSON) عندما أكد أنه يمكن حدوث توازن لكن وفق شروط إضافية تم حصرها فيما يلي³:

○ تؤدي التجارة الخارجية إلى التعادل المطلق والنسبي لأسعار عناصر الإنتاج طالما أن أطراف

التبادل الدولي لم تصل إلى بعد مرحلة التخصص الكامل لإنتاج أي من السلعتين (س، ع)

○ إذا كانت الفروق ضئيلة بين نسب توافر عناصر الإنتاج، فإن التبادل الحر للسلع والخدمات

يقوم بدور البديل الكامل لحركة انتقال عناصر الإنتاج بين الدول.

وإذا كانت صحة نظرية (HECRSCHER.OHLIN) تتوقف على ما توصلت إليه من تساوي أسعار عناصر الإنتاج في الدول أطراف التعامل على صحة الفروض، فإن النتائج تؤكد أنها لا تتحقق تماما إذا ما تدخلت عوامل تدعو إلى اختلاف تكاليف الإنتاج عند التوازن، منها تكاليف النقل، وتباين التكنولوجيا، وغياب المنافسة الكاملة، وغيرها، ضف إلى ذلك أنه من غير الواقعي افتراض تجانس وحدات عناصر الإنتاج في كل مكان⁴. وتأكيد على عدم صحة الافتراضات، يترجمها الاختبار الذي أجراه (w.w.leontief 1953) والذي يمثل نتيجة معاكسة تماما عندما قام بتحليل جدول مدخلات ومخرجات الولايات المتحدة لعام 1946 حيث تبين أنها صدّرت سلعا يستخدم إنتاجها 13,199 دولار للمشتغل / سنة، بينما استوردت سلعا تستخدم 18,184 دولار للمشتغل / سنة رغم أنها تتمتع بوفرة نسبية في رأسمال، وقد أطلق على هذه النتيجة بمتناقضة «paradoxe» ليونتيف⁵.

يرى «krugman» أيضا أن اختلاف هبات عناصر الإنتاج يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام والمنتجات الزراعية⁶، إلا أنه لا يكون له الوزن نفسه في تفسير التجارة بالنسبة للسلع الصناعية المعقدة، إذ تشير المشاهدات إلى حدوث تبادل أصناف متميزة من السلعة نفسها حتى ولو تفاوتت الهبات، وعليه أكدت بعض الدراسات أن نمو التجارة بين بلدان الاتحاد الأوروبي لم يتحقق فحسب نتيجة لارتفاع مستوى الاندماج بين

¹ - الصادق بو شنافة : الآثار المحتملة لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية - حالة مجمع صيدال - (أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية) - كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006/2007 ص.10

² -JEAN. LOUIS. MUSCCHIELLI : Principes d'économies Internationale ed. Economica. paris 1985p :112

³ - سامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية- حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه دولة) فرع النقود المالية كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير 2006 /200

⁴ - سامي عفيف حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، الكتاب الأول الدار المصرية اللبنانية القاهرة 1993 ص.150.

⁵ - محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة الحرة العربية مركز دراسات الوحدة العربية ط 1 سنة 2005 ص:55، 54.

⁶ - Paul R. Krugman « increasing monopolistic competition and international trade » journal of international économie n°4 November 1979 pp 469-479.

أعضاء الاتحاد والناجم بدوره عن تباين درجة توافر عناصر الإنتاج، بل أن هناك عاملين آخرين قد لعبا دورا مهما في نجاح تجربة الاندماج الإقليمي بين الدول الأوروبية وهما المنافسة غير الكاملة وتماييز المنتجات¹. لقد لقيت هذه الرؤية تأييدا من خلال المشاهدات العملية تفسيرات متعددة، دفعت بـ Bila Balassa² إلى إجراء دراسة تطبيقية لعينة تتكون عن 17 دولة متقدمة و20 دولة نامية، لاختبار التجارة داخل الصناعة واستند إلى فكرة أن ارتفاع مستوى الدخل يدفع الدول إلى أنواع متميزة في السلع نفسها.

المطلب الثاني : التحليل النيوكلاسيكي والآراء المختلفة للاندماج الإقتصادي الفرع الأول : التحليل النيوكلاسيكي للاندماج الاقتصادي:

يشهد العالم ومنذ فترة زمنية اتجاه العديد من الدول النامية والمتقدمة إلى الدخول في تكتلات إقليمية وغير إقليمية، والدخول في الاتفاقيات التجارية الإقليمية بالإضافة إلى انضمام العديد من الدول إلى المنظمة العالمية للتجارة.

إن هذه التحولات تعود بنا إلى زمن ما بعد الحرب العالمية الثانية، وتزامنا مع تكوين المجموعة الأوروبية أين بدأ النقاش حول العديد من المفاهيم، والتي كانت شديدة الارتباط بالتنمية في ظل تباين الأفكار والمواقف. إن النقاش الذي دار حول الواقع الاقتصادي آنذاك، والذي مهد الطريق لتكوين المجموعة الأوروبية فتح مجالاً واسعاً للتيارات الفكرية وبالخصوص رواد المدرسة النيوكلاسيكية، محاولين البرهنة على صحة الفروض التي أنطلق منها سابقهم والمتمثلة في أن التجارة الحرة تعظم الرفاهية الاقتصادية الكلية.

إنطلاقاً من هذا الواقع، اعتبر الفكر الاندماجي في الدراسات الاقتصادية كفرع مستقل بذاته، حيث شكل الإطار النظري لنظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي التي تختص بدراسة وتحليل القضايا التالية³:

- الآثار الاقتصادية ستاتيكية والديناميكية للمراحل التي يمر بها الاندماج الاقتصادي.
- المشكلات المنبثقة عن اختفاء السيادة الوطنية لنمط السياسات الماكرو-اقتصادية الدول الأعضاء، وبالخصوص تلك المتعلقة بالسياسات النقدية والمالية، وسياسة التجارة الخارجية وسياسة الاستثمار، والصرف الأجنبي.

- دراسة إمكانية تنسيق السياسات الماكرو-اقتصادية الدول الأعضاء عبر فترات زمنية انتقالية. هذه القضايا، التمعن فيها يقودنا إلى أن نظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي تحتكم إلى:
- فروض نظرية التجارة الدولية، بمعنى صياغة النماذج الكلاسيكية لنظرية التجارة الدولية.
- دراسة وتحليل القضايا بإزالة العقبات التي تقف في وجه حركة السلع والخدمات، وعناصر الإنتاج وكذا آثارها لاقتصادية المختلفة.

¹ - سميحة فوزي، الاندماج الاقتصادي العربي، الأسباب السياسية والاقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الاندماج الاقتصادي العربي، المركز المصري للدراسات الاقتصادية - القاهرة - ترجمة جمال إمام. 2004 ص. 22

² - محمد محمود الإمام، نفس المرجع السابق ص. 61

³ - سامي حاتم عفيفي، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، المرجع السابق ص 56

1 - الاتحاد الجمركي :

لقد استهوت درجة "الاتحاد الجمركي" العديد من المنظرين المهتمين بالجوانب التحليلية المختلفة لنظرية الاندماج الاقتصادي الإقليمي، باعتبارها نقطة تحول في العملية الاندماجية لما تتميز به من مظاهر البساطة والوضوح وبمأن هذه الدرجة تجمع بين تجارة حرة وتعريف جمركية موحدة، فان الغاية منها هي تحقيق الرفاهية الكلية للدول الأعضاء في المنطقة المندمجة، وعليه فان دراسة وتحليل هذه الدرجة وإبراز أثارها الاقتصادية على شكل نظرية حيث سميت "بنظرية الاتحاد الجمركي"، جعلت رواد المدرسة النيوكلاسيكية يعممون نتائجها على باقي درجات الاندماج الاقتصادي الإقليمي.

إن تحفظ البعض على هذا التعميم جعلهم يفرقون بين أثر قيام منطقة التجارة الحرة وأثر الاتحاد الجمركي على سوق الدول المنظمة للمنطقة المندمجة¹، وهو ما مكنهم من تفضيل الاختيار الأول عن الاختيار الثاني. إذا كانت نظرية الاندماج الاقتصادي تتفق مع مبدأ حرية التبادل ومع الاتحاد الجمركي، فان هذا التصور وفقا للنموذج الأساسي لنظرية الاتحاد الجمركي يمثل خطوة تقود الاقتصاد العالمي تدريجيا نحو مناخ عالمي تحكمه قواعد وأصول الوضع الأمثل لحرية التجارة الدولية².

هذه الرؤية أثارت جدلا حول الرفاهية الاقتصادية العالمية من قبل بعض الاقتصاديين، خصوصا إذا كان الأمر هو النظام التفضيلي الذي يخلق في نفس الوقت التمييز إزاء بقية العالم، علما أن نظرية الاتحاد الجمركي تفرق بين نوعين من التمييز³ La discrimination

• النوع الأول يتعلق بالتمييز السلعي وهو التمييز الجمركي المتعلق باختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على السلع المختلفة.

• النوع الثاني يشير إلى التمييز الجغرافي وهو التمييز الذي ينصب على اختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على نفس السلعة حسب البلد القادمة منها.

من هذا المنطلق يصبح هذا النظام (التفضيلي) هو التخلي عن الرفاهية الكلية التي لا تتحقق إلا بحرية التجارة، وعليه فان تحديث نظرية الاتحاد الجمركي جاءت لدراسة وتحليل أثار التغييرات في التمييز الجغرافي لعقبات التجارة الدولية كما يراها (1960 R.G.Lipsey) الذي أبرز نظرية الإختيار الثاني (The theory of second best solution)

2 - نظرية الإختيار الثاني :

ترتبط نظرية الإختيار الثاني بمجموعة من الرواد منهم (1955 Mead) وعلى وجه الخصوص (1960 R.G.Lipsy) الذي طبق هذه النظرية على الاتحاد الجمركي، هذه النظرية حسب روادها ترى أن نظرية الاتحاد الجمركي لا تتعامل مع أوضاع اقتصادية تحقق شروط الوضع الأمثل لـ «pareto»، سواء تعلق الأمر قبل قيام الاتحاد الجمركي أو بعد قيامه⁴.

¹ - Peter- robson (1968) – Economic integrtrion in AFrica

² - سامي حاتم عفيفي، التكتلات الإقليمية بين التنظير والواقع المرجع السابق ص

³ - سامي حاتم عفيفي، نفس المرجع السابق ص 61

⁴ - R.G.Lipsey the theory of customs unions

إذ أن الاتحاد الجمركي يعتبر إختيار ثاني مقارنة بالاختيار الأول (منطقة التجارة الحرة)¹ ، وفي خطوة أخرى ترى هذه النظرية أن قيام الاتحاد الجمركي لا يعدو بالضرورة أكفاً الأوضاع المؤدية إلى تحقيق المبدأ الكلاسيكي الخاص بحرية التجارة الدولية، ولكن لا يمكن إهمال أثاره على الرفاهية الاقتصادية بعد إنشائه .

الفرع الثاني : آراء الأجيال المختلفة للاندماج الاقتصادي :

لقد تأثر الفكر الاقتصادي المتعلق بنظرية الاندماج الاقتصادي بالتحويلات الاقتصادية في الجوانب التنظيرية، وبالأخص الجوانب المرتبطة بنظرية الاتحاد الجمركي منذ نشأتها (1950 Viner) إلى يومنا هذا، وقد كان لتكوين المجموعة الأوروبية وما تلاها من تحولات، في أقاليم عديدة من العالم أثر بالغ على المستوى النظري حيث تنوعت النماذج الاقتصادية المستخدمة في دراسة وتحليل مختلف صيغ الاندماج الاقتصادي وكذا أثارها على الدول الأعضاء في المنطقة الاندماجية.

و في هذا الاتجاه انصب الاهتمام على الأشكال التي يكون عليها الاندماج الاقتصادي، وقد أخذت نظرية الاتحاد الجمركي النقاش الأوفر باعتبارها تمثل نقلة نوعية في العمل الاندماجي عبرت عن نجاحه المجموعة الأوروبية نسبياً، وعليه فان نظرية الاتحاد الجمركي من خلال نتائج منظرها أنجبت جيلين من الاقتصاديين الدوليين هما² :

الجيل الأول :

تمثل أعمال الجيل الأول إلى جانب مؤسس نظرية الاتحاد الجمركي (1950 J.Viner) عدد آخر من المفكرين الاقتصاديين المهتمين بفرع الاندماج الاقتصادي الإقليمي نذكر منهم (1955 J.E.Mead)، (1957 R.G.Lipsy)، (1956 J.Bhagwati)، (1969 J.R.Melvin)، حيث انصب اهتمام هؤلاء المفكرين على إبراز الآثار الأساسية لقيام الاتحاد الجمركي على اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة المندمجة. إن المبدأ الأساسي الذي شد انتباه هذا الجيل وحاول إبرازه في مختلف تحاليله هو أن تكوين الاتحادات الجمركية يؤدي إلى زيادة أو نقص الرفاهية الاقتصادية على كل من المنتج والمستهلك في اقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة المندمجة أو في اقتصاديات الدول الغير أعضاء، ولهذا فان هذا الجيل الرعيل من الاقتصاديين الدوليين تميزت كتاباته وأعماله بتعابير خاصة تم حصرها في " النظرية الأساسية للاتحادات الجمركية " وهي التعابير التي استقر حولها الرأي العام في الفكر الاقتصادي الدولي.

الجيل الثاني :

إن هذا الجيل من الاقتصاديين الدوليين والمهتمين بشؤون الفكر الاندماجي الإقليمي، وعلى رأسهم (1963 C.A.Cooper, B.F.Massel)، (1965 H.G.Johnson)، انصب اهتمامهم حول جملة من النقاط لم يتمكن أصحاب الرعيل الأول من إثرائها وهي :

لماذا تقبل الدول تخفيض أو إزالة الرسوم الجمركية على تجارتها مع الدول الأعضاء وتستغني في نفس الوقت عن الاستيراد من مصادر أكثر كفاءة من الدول غير الأعضاء في الاتحاد ؟

¹ - فوضيل رابح، نفس المرجع السابق، ص 26

² - سامي حاتم عفيفي، نفس المرجع السابق ص 64

إن التخصيص الأكفأ للموارد الاقتصادية حسب رأي الجيل الثاني لا يعد سببا في تكوين الاتحاد الجمركي، بل أن جوهر الاختلاف بين الجيل الأول والثاني هو أن الأول أسس في البداية خطأ فكريا جوهره حرية التجارة الخارجية والتي يدافع عنها أنصار النيوليبرالية اليوم وتدافع عنها المنظمة العالمية للتجارة من خلال سياسة تحرير متعدد الأطراف.

أما أصحاب الجيل الثاني فيرون السبب الجوهرى في توفير الحماية للمصادر الإنتاجية الأقل كفاءة، وعليه فإن أصحاب الجيل الثاني هو وجود نظرية اقتصادية للحماية وفي هذا الإطار يمكن إجراء مقارنة بين سياسة جمركية-غير تفضيلية من ناحية، والاتحاد الجمركي كسياسة بديلة معتمد على آلية حمائية من ناحية أخرى أحسن من اعتمادها على آلية ليبرالية، وهو ما تم اعتماده كخط فكري وتنظيري من قبل الجيل الثاني من منطلق حماية عناصر الإنتاج التي تمكننا من خلق التنمية، وهي النقطة التي سوف يتم إثراؤها في القسم الثاني من هذا البحث.

المبحث الثاني : نظرية الاتحاد الجمركي والتحليل الديناميكي للإندماج الإقتصادي

المطلب الأول: نظرية الاتحاد الجمركي

تمثل نظرية الاتحاد الجمركي أساس نظرية الاندماج الإقتصادي في التحليل النيوكلاسيكي، ولقد كان أول من تناول موضوع الاتحاد الجمركي بالبحث والتحليل هو "Jacob viner" في كتابه الذي صدر عام 1950¹، حيث أصبح تحليله يعرف باسم قانون "فاينر" للاتحادات الجمركية أو ما يصطلح عليه "بالنظرية الأساسية للاتحاد الجمركي"، وهو بهذا لا يختلف عن سابقه من الكلاسيك أو النيوكلاسيك فيما يتعلق بالقوانين الاقتصادية التي تلتزم الدولة باحترامها وعدم التدخل في الحياة الاقتصادية، علما أن موضوع الاتحاد الجمركي تناوله العديد من المفكرين والباحثين منهم "J.E.Maed,M.Bye,R.G.Lipsey,Melvin,Baghwati".

و إذا كانت حرية التجارة وفقا للتقليديين (الكلاسيك) تؤدي إلى الحصول من الموارد الاقتصادية المحدودة للعالم على أكبر ناتج ممكن والى الوصول بمستوى إشباع المستهلكين إلى أعلى مستوى ممكن، فإن الاتحاد الجمركي وإن كان يعتبر تطبيقا جزئيا لمبدأ حرية التجارة، فإن بحث تأثير قيام اتحاد جمركي على الرفاهية الاقتصادية يمثل الجدل الأساسي الذي أثارته النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي²، وعليه فإن البحث في مضامين هذه النظرية وأثارها تمكننا التعرف على الاتجاهات الفكرية الجديدة التي تتغذى من هذه النظرية وتؤسس للفكر الاندماجي الذي تدعوا إليه أطراف مختلفة.

الفرع الأول : آثار الاتحاد الجمركي :

إن نظرية الاتحاد الجمركي التي حاول " viner " ترجمة أثارها على الرفاه الإقتصادي تستمد جذورها من نظرية التجارة الدولية التي عبر عنها نموذج (Hos) وتخضع لفروضها³، علما أن " viner " قدم فروض إضافية حيث⁴:

¹ - Fritz. Machlup, A History of thought on Economic Intégration, Macmillan ; London New York, 1977 P 51.

² -Rom,M,Custons Union and third Countries in GATT,Kyklos,1964 P ; 247.

³-أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، لروس في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة1993، ص38.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق، ص73.

- أفترض في جانب الطلب عدم وجود إمكانيات للإحلال، بمعنى أن جميع المرونات السعرية للطلب مساوية للصف، أي عديمة المرونة.
- أفترض أيضا في جانب العرض خضوع الإنتاج لظروف النفقة الثابتة، بمعنى أن جميع مروونات العرض مساوية لما لانهاية.

إن النموذج الذي يقدمه "viner" للاتحاد الجمركي يرفض اعتبار هذا الأخير كخطوة أولية على طريق تحرير التجارة العالمية كما يؤكد الليبراليون، وإنما يقرّ أنه من الصعب الإجابة فيما إذا كان الاتحاد الجمركي يؤدي إلى تحرير التجارة العالمية أم لا؟¹

إن التحليل الذي أعتمده "viner" للإجابة على هذا الانشغال هو النموذج الريكاردي للمقارنة، ومنه صاغ فكرة الاتحاد الجمركي كحل وسط بين مبدأ الحماية ومبدأ التحرير التي أصبحت تعرف "بالتحليل الستاتيكي" للاتحاد الجمركي.

في هذا السياق أنصبت اهتمامات "viner" حول أثر قيام الاتحاد الجمركي على توزيع الموارد الاقتصادية، بمعنى هل يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى نقل إنتاج السلعة من مركز أقل كفاءة إلى مركز أكثر كفاءة؟ أو يؤدي إلى نقل إنتاج السلعة من مركز أكثر كفاءة إلى مركز أقل كفاءة في إنتاجها؟¹

في هذا الخصوص يفرق "viner" بين قوتين متناقضتين ناتجتين عن قيام الاتحاد الجمركي²، تتعلق الأولى بما يولده الاتحاد الجمركي من قوة خلق التجارة، وهي قوة نابعة من إزالة القيود على التجارة البينية في المنطقة المندمجة، وبالتالي حفز المنتجين المحليين في الدول الأعضاء على تصريف منتجاتهم داخل المنطقة المندمجة. أما الثانية وهي القوة التي يولدها الاتحاد الجمركي، وتعرف بقوة تحويل التجارة وهي القوة الناشئة عن تزايد الحماية الممنوحة للمنتجين المحليين من خلال توحيد التعريفات الجمركية في مواجهة المنتجين من غير الدول الأعضاء.

إن تفصيلا أكثر في الأثرين الإنشائي والتحويلي لتكوين اتحاد جمركي يقودنا إلى القول أن قيام هذا الأخير يؤدي إلى التوسع في إنتاج بعض السلع التي كانت الدول تقوم بإنتاجها من قبل وتستوردها الآن في منطقة الاتحاد الجمركي، نتيجة إزالة القيود الجمركية على السلع في المنطقة، هذه الحالة تدلنا على أنه قد حدثت عملية انتقال للإنتاج من مصادر إنتاجية أقل كفاءة إلى مصادر إنتاجية أكثر كفاءة، وهو ما يشير إلى القوة الإنشائية للاتحاد الجمركي (خلق التجارة)، ومن جهة أخرى يؤدي قيام اتحاد جمركي إلى إنتاج بعض المنتجات كانت تستورد من دول أصبحت الآن خارج المنطقة المندمجة، هذه السلع توصف بأن تكلفتها عالية عند إنتاجها داخل المنطقة أكثر مما كانت عليه قبل قيام الاتحاد الجمركي، وعليه يكون هذا الأخير قد ساهم في انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية داخل المنطقة المندمجة، وهو ما يفسر الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي.

إن ترجيح الميزان حول نتيجة الأثرين (خلق وتحويل التجارة) هو الذي يحدد ايجابية أو سلبية إقامة الاتحاد الجمركي، ولغرض تقييم الاتحاد، فإن "viner" لا يعطي أهمية لتزايد محصلة الأثرين، ويرى في هذا الصدد

¹ - أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي، نفس المرجع السابق، ص31.

² - سامي عفيفي حاتم، نفس المرجع السابق، ص74.

أن هناك عدة عوامل يمكن لها أن تؤثر على تحديد هذه المحصلة المشار إليها آنفاً، إلا أن بعض الاعتبارات، مثل وفرة أو ندرة عوامل الإنتاج تساهم في تحديد حجم المبادلات بين البلدان الأعضاء فيما بينها وبقيّة العالم، ضف إلى ذلك تقارب أذواق المستهلكين التي تتعلق بتنوع هيكل الواردات والصادرات للاتحاد ومستوى انفتاح اقتصاديات الدول الأعضاء.¹

الفرع الثاني : آثار خلق التجارة وتحويل التجارة للاتحاد الجمركي

في الجزء الأول من هذا الفصل وعند تعرضنا للمبادلات التجارية أثرنا قضية التحرير والحماية، وقد كان ذلك تمهيدا لمناقشة هذين الأثرين في ظل الاتحاد الجمركي، حيث تم التوصل نظريا إلى تحديد أثر كل من المنتج والمستهلك، وتم اعتبار أن خلق التجارة يمثل أثر ايجابي باعتباره يساهم في نقل إنتاج السلع من المراكز الأكثر كفاءة إلى المراكز الأقل كفاءة، إلا أن النتائج المتوصل إليها بينت أن هذه الآثار قد تكون ايجابية على الدول المصنعة والتي تملك فرص تصدير منتجاتها ذات الميزة التنافسية، بينما يتعذر ذلك على معظم الدول النامية والتي لا تملك هذه الفرص، وعليه فإن النتائج في المدى القصير قد تكون سلبية إلا في ظل شروط محددة قد يكون التبادل المتكافئ أحد عناصرها.

إن تحليل هذه الآثار² في ظل اتحاد جمركي لا يمكن أن تخرج عن الإطار الذي حددته النظرية الأساسية للاتحاد الجمركي والفروض التي تعتمدها، والتي تركز أساسا على الآثار الاقتصادية التي بينها الاتحاد الجمركي والمؤدية إلى خلق وتحويل التجارة على الرفاه الاقتصادي طبقا لما جاء به (Viner, Lipsey, Gehrels) والإسهامات الإضافية التي تقدم بها (Harry.G, Johnson 1956) وعليه فإن فرضيات النموذج المعتمد في التحليل للاتحاد الجمركي هي :³

- منافسة كاملة – نفقات ثابتة.
 - انعدام تكاليف النقل.
 - ثمن السوق العالمية لأية سلعة تكون مساوية لتكلفة إنتاجها في أقل بلد نفقة.
 - تشغيل كامل للموارد.
 - تقنيات الإنتاج معطاة.
 - التعريف الجمركية هي الحواجز الوحيدة المعتمدة.
- و حسب هذه الفرضيات الاتحاد الجمركي هو منطقة تبادل حر مع وجود تعريف خارجي موحدة⁴.

1 – آثار خلق التجارة :

نفترض ثلاث بلدان هي (Z, Y, X)، السلعة K، الأسعار هي Px, Py, Pz علما أن Pz يمثل السعر العالمي. الشكل البياني رقم (3) يوضح ذلك:

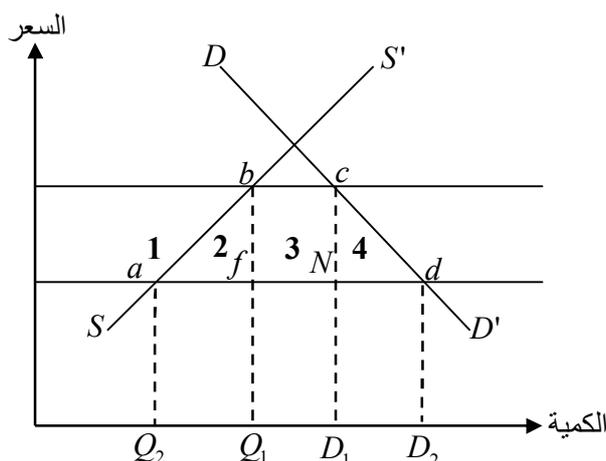
¹ - فوضيل رابح، المرجع السابق، ص30.

² - آثار التحرير والحماية من جهة، و آثار خلق وتحويل التجارة من جهة ثانية.

³ - راشد البراوي، نظرية التكامل الاقتصادي، المرجع السابق، ص37.

⁴ - فوضيل رابح، التكامل الأورو مغاربي، المرجع السابق، ص29.

الشكل رقم (3) يبين آثار خلق التجارة



الشكل البياني يوضح أن الدولة (X) تستهلك المسافة (ND1) قبل قيام الاتحاد الجمركي، وأن هذه المسافة يتم تغطيتها من خلال إنتاج محلي (fQ1)، في حين يتم استيراد المسافة (Q1D1) من الدولة (Y)، المساحة رقم (3) تعبر عن المداخل الجبائية للدولة (X).

نفترض أن X و Y أقاما اتحادا جمركيا وإلغاء التعريف الجمركية (t) التي تفرضها الدولة (X) على تجارتها مع الدولة (Y) فإننا يمكن استخلاص النقاط التالية :

1 - استهلاك الدولة (X) من السلعة (H) سوف يزداد ليصبح مساويا للمسافة (nD2)، في حين الإنتاج المحلي يتراجع ليصبح مساويا للمسافة (nQ2).

2 - زيادة واردات الدولة (X) من السلعة (H) لتصبح المسافة مساوية إلى (Q2D2)، معناه أن المستهلكين في الدولة (X) ونتيجة لإزالة الرسوم الجمركية على وارداتها من الدولة (Y) بمقدار المساحة (1، 2، 3، 4)، وهو ما يعبر عنه بالمكسب الكلي.

هذه النتائج يمكن تفسيرها على النحو التالي :

- المساحة (1) في الشكل : تمثل فائض المنتج الذي كان يغطيه المنتجون المحليون قبل قيام الاتحاد الجمركي، وبالتالي إزالة الرسوم الجمركية التي كانت تفرضها الدولة (X) على صادرات الدولة (Y).
- المساحة رقم (3) في الشكل والتي كانت تمثل إيرادات جمركية بالنسبة للدولة (X) قبل تكوين الاتحاد الجمركي أصبحت تمثل خسارة لأنه لم يعد يتم تحصيلها من الدولة (Y).
- المثلثين (2 + 4) يعبران عن المكسب الصافي للدولة (X) جراء قيام الاتحاد الجمركي، ذلك أن المثلث رقم (2) يمثل وفرا في التكلفة الحقيقية للإنتاج المحلي الذي تم إحلاله بزيادة واردات الدولة (X) ويعبر عن الأثر الإنتاجي جراء تكوين الاتحاد الجمركي الذي اكتشفه (viner)، ويعرف بأثر خلق التجارة.

أما المثلث (4) يعتبر عائدا صافيا للمستهلكين وزيادة في الاستهلاك يعبر عنه بالأثر الاستهلاكي الذي تمكن « Meade » من إبرازه وأغفله viner في بناء النموذج الأساسي للاتحاد الجمركي.

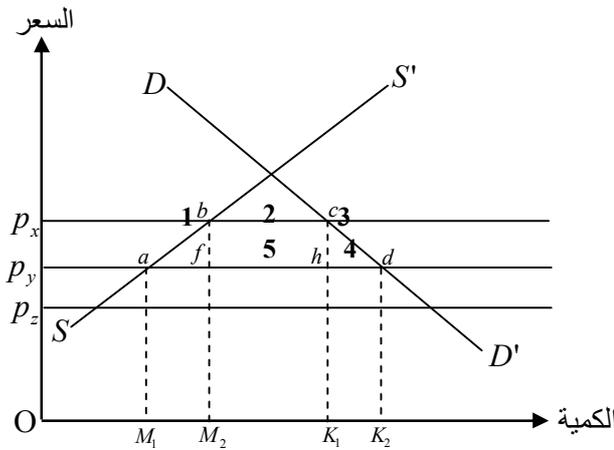
إن هذه الزيادة الصافية في الاستهلاك والإنتاج والتي تحققت بعد تكوين الاتحاد الجمركي ساهمت في زيادة حجم التجارة البينية بين الدولة (X) والدولة (Y).

إن المساهمة التي أضافها « Meade » جراء تعيين الأثر الاستهلاكي سمحت لـ H.Johnson أن يجمع الأثرين تحت اسم " الأثر الكلي أو المكسب الكلي من خلق التجارة " نتيجة تكوين اتحاد جمركي¹.

2 – آثار تحويل التجارة للاتحاد الجمركي :

لقد ركز J.Viner على الشق الثاني من آثار الاتحاد الجمركي ألا وهو الأثر التحويلي للاتحاد الجمركي، وبافتراض أن العالم يتكون من ثلاثة دول وهي Z,Y,X، وأن (H) هي السلعة التي يتم استيرادها من بقية العالم وهو المصدر الذي يتولى إنتاج السلعة (H) بتكلفة نسبية أقل (أي بكفاءة عالية) وليكن (Z). وإذا كانت الدولة (X) تستورد السلعة (H) من الدولة (Z) قبل قيام الاتحاد الجمركي، فإن قيام هذا الأخير بين الدولتين (X) و (Y) سوف يؤدي إلى إزالة الرسوم الجمركية بين الدولتين، مع الاحتفاظ بتعريفه خارجية موحدة في مواجهة الدولة (Z)، وعليه يتم إحلال منتج الدولة (Y) الأكثر تكلفة بدلا من إنتاج الدولة (Z) الأقل تكلفة محل منتج الدولة (X) نتيجة زيادة طلب المستهلكين جراء إزالة الرسوم الجمركية. الشكل البياني (4) يوضح ذلك :

الشكل رقم (4) يبين آثار تحويل التجارة



D'D و S'S يمثلان الطلب والعرض المحلي للدولة (X)، المسافة (OP_Z) تمثل تكلفة الإنتاج في الدولة (Z) وهي أقل من تكلفة الإنتاج في الدولة (Y) والمعبر عنها بالمسافة (OP_Y). قبل قيام الاتحاد الجمركي تستهلك الدولة (X) الكمية (OK₁) من السلعة (H)، هذا الاستهلاك يمكن توزيعه كما يلي : (OM₂) يتم تغطيتها من مصادر الإنتاج المحلي بينما المسافة (M₂K₁) تعبر عن حجم واردات الدولة (X) من الدولة (Z). المساحة (2) و(5) تمثل إيرادات الدولة (X) جراء فرض الرسوم الجمركية.

¹ -H.G.Johnson, Money, Trade and Economic Growth, op.cit pp.46,74.

الدولتان (X) و(Y)قررتا إقامة اتحاد جمركي فيما بينهما، حيث يتم إزالة القيود الجمركية التي كانت تفرضها الدولة (X) على الدولة (Y)، واتخاذ تعريف جمركية موحدة اتجاه العالم الخارجي (ولتكن الدولة Z)، النتائج بعد هذا الإجراء سوف تكون كالتالي :

- زيادة استهلاك الدولة (X) من السلعة (H) معبرا عنه بالمسافة (Ok2)، مع تراجع الإنتاج المحلي للدولة (X) عند المسافة (OM1).

- زيادة فائض المستهلك في الدولة (X) بمقدار المساحة (PxPydc)، وانخفاض في فائض المنتج بمقدار (PxPyab).

- الإيراد الجمركي للدولة (X) والممثل في المساحتين (2) و(5) أصبح يمثل خسارة حيث لم يعد يتم تحصيله.

وإذا تم طرح (المساحة (2) + المساحة (PxPyab) الخسارة في فائض المنتج) من المساحة الكلية (PxPydc) المكسب في فائض المنتج) سوف تحصل على مساحة المثلثين (1) و(3)، والمعبر عنهما بفائض المنتج وفائض المستهلك على التوالي.

- في حالة مقارنة الجزء الثاني من الخسارة المتبقية من الإيراد الجمركي والمعبر عنها بالمساحة (5) مع مساحة المثلثين (1) و(3) فإن النتائج ستكون على النحو التالي :

* إذا كان مجموع مساحتي المثلثين (1) و(3) < أكبر من المساحة (5) فإنه يمكن القول أن الاتحاد الجمركي ساهم في وجود مكسب اجتماعي صافي (رفاه اقتصادي صافي).

* إذا كان مجموع مساحتي المثلثين (1) و(3) > أصغر من المساحة (5)، معناه أن الاتحاد الجمركي ساهم في وجود خسارة اجتماعية صافية.

النتيجة أن المساحة (5) تعبر عن الخسارة الصافية الناتجة عن تحويل الواردات من المسافة (M2k1) إلى المسافة (M1k2)، هذا يعني انتقال السلعة من المراكز ذات التكلفة أقل في الدولة (Z) إلى المراكز ذات التكلفة الأعلى في الدولة (Y) وعليه فالمساحة (5) تعبر عن تحويل التجارة.

إن هذا المنهج التحليلي الذي وضع نظرية الاتحاد الجمركي على شكل قانون، يتعرض لبعض الإنتقادات بنفس الطريقة التي تعرض لها نموذج « HOS »، والسبب يعود للفروض التي يقوم عليها هذا القانون كونها لا تتسجم مع الوقائع الاقتصادية التي يعيشها عالم اليوم، كما أن نمط هذا التحليل يدلنا على وجود الظاهرة وإنما لا يقودنا إلى البحث في أسباب وجودها، وعليه فإن الدراسة والتحليل الخاص بالأثر الإنشائي والأثر التحويلي اللذان خصهما B.Balassa في كتاباته تناولت التفرقة بين الأثر الإيجابي والأثر السلبي للإندماج¹، العبرة إذن في تقدير الأثر الصافي للإتحاد على الكفاءة في توزيع الموارد، والذي يمكننا البحث فيما إذا كان الأثر الإيجابي للتجارة المنشئة (خلق التجارة) على الكفاءة في توزيع الموارد الاقتصادية يفوق أو لا يفوق الأثر السلبي للتجارة المحولة (تحويل التجارة) على الكفاءة في توزيع هذه الموارد²، يقترح في هذا السياق (Mead) طريقة لحساب

¹ -B.Balassa, the theory of economic Integration, 1960.

² - أحمد الغندور، الإندماج الإقتصادي العربي، نفس المرجع السابق، ص34.

الأثرين، وهي أن تضرب حجم التجارة البينية في الفرق بين نفقة إنتاج السلع في المركز الأكثر كفاءة ونفقة إنتاجها في المركز الأقل كفاءة لحساب الأثر الإيجابي، وأن تضرب حجم التجارة المحولة في الفرق بين نفقة إنتاجها في المركزين لحساب الأثر السلبي.

في الحقيقة أنه من الصعب مسبقاً تحديد الأثر الصافي للإتحاد الجمركي عموماً على الإنتاج¹، ذلك لأن هذا التحديد يتوقف على طبيعة الإنتاج والتجارة الخارجية للبلاد الأعضاء في الإتحاد وتختلف هذه الطبيعة من مجموعة بلدان إلى مجموعة أخرى.

كذلك الباحث الفرنسي (Marie. A. Barthe)² أشار إلى أن نظرية الإتحاد الجمركي أثارت بشأنها إنتقادات عديدة منها على وجه الخصوص أن:

- التحليل المقدم يترجم حالة ستاتيكية تبتعد عن التحليل الديناميكي بشأن طبيعة المبادلات التجارية، ذلك أن السوق تتسع في الإتحاد الجمركي، ضف إلى ذلك أن المنافسة واقتصاديات الحجم تساهم في تخفيض التكاليف والأسعار، المداخل الجديدة هي أيضاً تعطي ديناميكية أكبر على المستوى العالمي.
- غياب البعد الجغرافي في التحليل، ذلك أن البلدان المتقاربة جغرافياً تستفيد تجارتها الخارجية بغض النظر عن وجودها في وحدة جمركية أم لا.
- أثر الإتحاد الجمركي في إيجاد أو إلغاء التبادل يعوض بظاهرة العولمة التي هي أشمل وأوسع من الظاهرة الجمركية التي تضم مجموعة من البلدان.

رأي آخر مخالف يتزعمه "H.G.Johnson 1965" لنظرية "viner" والتي تقوم على مقارنة التكلفة والمنافع من الإندماج الإقتصادي حيث يرى أنها تروق للبعض، إلا أنها لا تخلو من بعض الإنتقادات، من أهمها أن معيار التكلفة والمنفعة ليس هو أهم العوامل التي تؤدي بالدول للإندماج لتكوين إتحاد إقليمي معين، وعليه فإنه لا بد من توافر الحوافز المشتركة للدول يحددها في التصنيع، وتشجيع الإستثمارات، وتشجيع المنافسة³، ولم يتوقف "Johnson" عند هذا الحد بل تناولت مساهماته بطرح منهج جديد في الفكر الإندماجي خصوصاً ما يتعلق بظاهرة الإتحادات الجمركية وتأثيراتها على الدخل الحقيقي، وعليه فإن اهتماماته أنصبت حول موضوعات محددة بعينها يقف على رأسها⁴ :

- مدى إمكانية زيادة الدخل الحقيقي عن طريق تخفيض الرسوم الجمركية في ظل إمكانيات إنتاجية معطاة.
 - أثر التغيرات التي تصيب هيكل التعريفات الجمركية على الدخل الوطني.
- لقد أهتم "Johnson" بالإتحاد الجمركي ولكن بطريقة خاصة تخرج عن الإطار الذي ألفناه عند "viner"، حيث أعتبر الإتحاد الجمركي ما هو إلا وسيلة عملية لتطبيق سياسة حمائية، الهدف منها إبراز قدرات الإقتصادات الوطنية المشكلة له، والقادرة على إنتاج مجموعة معينة من السلع الوطنية في قطاعات متنوعة أحسن من إستيرادها من الخارج، الرأي هنا يتجه إلى دعم الصناعات الوطنية مما يعني إتباع سياسة حمائية،

¹ - J.viner, the customs union assue New York,1950.

² - Marie-A. Barthe ,Economie de l union Européenne,op cit p 40.

³ - فؤاد أبو ستيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، المرجع السابق، ص 68.

⁴ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، المرجع السابق، ص ص 92-98.

حتى ولو كانت هذه الصناعات غير قادرة على المنافسة في الأسواق العالمية، وتعود الأسباب هنا إلى حماية العمالة في هذه القطاعات من البطالة.

إن تحقيق هذه الرؤية بالنسبة لـ "Johnson" تتوقف على رسم سياسة تأخذ في الحسبان مجموعة الأهداف الغير الاقتصادية يحددها في :

- الإحساس بالانتماء الوطني (الإقليمي والجغرافي وإيديولوجي..... إلخ).

- قاعدة للتحكيم السياسي وإرادة واعية.

في هذا الإطار الجديد للإتحاد الجمركي ينظر "Johnson" إلى ظاهرة تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، باعتبارها إحدى السياسات الحمائية ولها فاعلية في تقوية روح المنافسة داخل الأسواق المكونة للإتحاد، وتساهم في إستقرار الدول الأعضاء.

إن هذه الرؤية حتى وإن كانت تتفق مع دعاة أنصار حماية الصناعات المحلية من حيث الشكل، إلا أن مضمونها يختلف في النموذج الذي يمكن إقامته حيث تمارس فيه هذه الحماية، وعليه فإن هذه المساهمة يمكن أن تكون مسعى لتحقيق الإندماج في الدول النامية عبر إتحدات جمركية تسعى لتحقيق أهداف تريد الوصول إليها، ولكن يجب ألا ينصب الإهتمام على الآثار الستاتيكية بل على الآثار الديناميكية.

الفرع الثالث : أثر قيام منطقة التجارة الحرة :

لقد تميزت نظرية الإختيار الثاني (الإتحاد الجمركي) بإثراء فكري واسع من قبل العديد من الباحثين النيوكلاسيك، خصوصا ما يتعلق بآثار الإتحاد الجمركي على الرفاه الإقتصادي، نتائج المقارنة بين الأثر الإنشائي(خلق التجارة) والأثر التحويلي (تحويل التجارة)، التي أكد "viner" أنها من أكثر المفاهيم تعقيدا. ورغم هذا الإهتمام النظري، إلا أن الواقع يبرز اتجاه العديد من البلدان إلى إنشاء مناطق تجارية حرة أكثر منها إتحدات جمركية، على الرغم من النجاحات التي ميزت هذه الأخيرة.

هذه المفارقة جعلت الباحث الإنجليزي " Peter Robson " - من أكثر المدافعين عن منطقة التجارة الحرة - يفرق بين أثر قيام منطقة حرة وأثر الإتحاد الجمركي على سوق الدول المشكلة له، وذلك إنطلاقا من افتراضات أشار إليها في كتابه الصادر سنة 1996 تحت عنوان "إقتصاديات الإندماج الدولي"، هذه الافتراضات هي¹ :

- فرض وجود دولتان تنتجان ذات المنتج؛

- يفترض تشابه دالة الطلب في كلا الدولتين؛

- دالة العرض أكثر مرونة في الدولة الأولى عنها في الدولة الثانية؛

- ظروف الإنتاج في الدولة الأولى أفضل منها في الدولة الثانية؛

تفترض الدولة الأولى تعريف جمركية تقل فئتها عن الفئة المطبقة في الدولة الثانية قبل قيام منطقة حرة.

يقارن " Robson " النتائج التي توصل إليها في حالة إقامة منطقة التجارة الحرة مع ذات النتائج التي يمكن أن تحقق حالة الإتحاد الجمركي وما يستلزمه من توحيد التعريف الجمركية مع إزالة القيود بين دول الإتحاد،

¹ - Peter Robson , Economic of International Integration, 4th editon , 1996.p 28

وبفرض أن التعريف الموحدة (المشتركة) تتوسط التعريف في الدولة الأولى والتعريف في الدولة الثانية، فإن النتائج تؤكد أن هناك أثر إنشائي في الدولتين، غير أن هذا الأثر يكون أقل مما كان عليه عند إقامة منطقة التجارة الحرة، وفي ظل الفروض التي قدمها " Robson " للمقارنة فإن فائض المستهلك في الدولة الأولى (حالة اتحاد جمركي) يكون أكثر انخفاضاً مما هو الحال عند قيام منطقة التجارة الحرة، علماً أن منتج هذه الدولة يكونون أفضل حال، وأن الإيرادات الجمركية في الدولة الأولى تكون أعلى في حالة قيام منطقة التجارة الحرة عنها في حالة إقامة اتحاد جمركي.

إن النتائج التي توصل إليها " Robson " أغفلت بعض الجوانب الأساسية نذكر منها :

- إغفاله فكرة شهادة المنشأ كأساس لانسحاب السلع فيما بين الدول التي تطبق إتفاقيات تجارة تفضيلية أو إقامة مناطق حرة ولم تصل بعد لمرحلة تطبيق اتحاد جمركي، ويبرز هذا الأمر إذا كان مستهلكي الدولة الثانية يرغبون في الحصول على السلعة بمستوى سعر مكافئ السائد في الدولة الأولى، وقامت هذه الأخيرة باستيراد هذه السلعة من الخارج ومعاملتها بالتعريف المنخفضة، فإن هذه العملية سوف يترتب عنها زيادة في فائض المستهلك للدولة الثانية، وزيادة في إيرادات الحكومية للدولة الأولى جراء الإستيراد من الخارج، إلا أن " Robson " يبرر ذلك بكون أنه لا يوجد ما يدعو لأن تتساوى الصادرات البينية مع كل إحتياجات الدولة الطرف، إذ أن الأمر يتوقف على مرونة عرض الشريك ولكن النتائج الأساسية لا تتأثر، حيث يطلق على هذه الحالة إنكسار غير مباشر لمسار التجارة، بمعنى أن العالم يصدر إلى دولة في التجمع المندمج عن طريق شريك لها أقل رسومه الجمركية¹.
- الجانب الثاني الذي أغفله " Robson " هو أنه عندما فرض أن كلا الدولتان تنتجان نفس المنتج لم يحدد أي الدولتان تنتجان بأقل تكلفة، وما هو المنتج الذي يفتقر إلى أقل كفاية أهو في الدولة الأولى أو الثانية، وإذا أفترضنا أن المنطقة الحرة لا تضم أقل منتجين تكلفة سوف يخلق تجارة جديدة بينهما ناتجة عن إستغلال الفوارق في التكلفة، وهي الجوانب التي أغفلها " Robson "، وإذا أفترضنا أيضاً أن الدولتان لهما نفس الكفاءة في ذات المنتج وفي ظل حرية التجارة لن ينتج أي من البلدين السلعة، وإنما سوف يتم إستيرادها من البلد الذي ينتجها بأقل تكلفة².

المطلب الثاني : التحليل الديناميكي للإندماج الإقتصادي

لقد تحدثنا عندما كان الإقتصاد ستاتيكي عن خلق التبادل وتغيير المسار، إلا أن مناصري الإندماج يذكرون أن معطيات عديدة ليست ستاتيكية، ذلك أن إزالة القيود الجمركية مع مرور الوقت تترك آثاراً يختصرها البعض³ في العوامل المؤدية إلى قيام التكتل الإقتصادي سواء تعلق الأمر بالعوامل الخاصة بمؤشرات الأداء، أو المتعلقة بالهياكل الإقتصادية، علماً أن هذه العوامل لها أثر إيجابي مع مرور الوقت، حيث تؤدي إلى تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتخفيض درجة الإحتكار وتؤدي إلى توسيع نطاق السوق، وزيادة فرص الإستثمار وزيادة التوظيف، والتمتع بوفورات الإنتاج الكبير، وزيادة معدلات التبادل الدولي والتجارة البينية بين

¹ - Peter Robson , op cit ,p30

² - راشد البراوي، المرجع السابق، ص 38.

³ - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، الواقع والمستقبل، مجموعة النيل العربية، القاهرة، ص34.

الدول الأعضاء، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية الاقتصادية وزيادة نصيب التكتل من التجارة العالمية، وكذلك في زيادة مستوى الرفاه الاقتصادي، علما أن هذه الآثار المميزة للتحليل الديناميكي تجعل هذا الأخير يقوم على افتراض أن عناصر الإنتاج وخاصة العمل ورأسمال يتميزان بصفة التغير والفاعلية والكفاءة، وعليه يمكن أن نميز بين مجموعتين من الآثار الديناميكية :

- الأولى وهي الآثار الناتجة عن فاعلية العناصر الديناميكية (المنافسة، جذب الإستثمارات، كسر إحتكار المطلق، تحسين شروط التبادل) داخل المنطقة المندمجة على الكفاءة الاقتصادية بين المؤسسات الإنتاجية.
- الثانية وهي الآثار الناتجة عن إتساع نطاق الأسواق والتي تعرف " باقتصاديات الحجم أو إقتصاديات النطاق"

الفرع الأول : فاعلية العناصر الديناميكية داخل منطقة الإدماج :

1- زيادة حجم المنافسة :

يشير هذا الأثر إلى أن زيادة الأسواق يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة داخل نطاق دول الإتحاد الأمر الذي يؤدي الى تغير هياكل الإنتاجية جراء المنافسة، فعلى سبيل المثال يتم إنتهاء واحتكار القوى لبعض المنتجات وسرعان ما تحول هذه الأخيرة إلى إحتكار قلة في السوق، ويصبح الأمر أكثر إيجابية كلما زاد الوعي المتبادل بالنسبة للمراكز الإنتاجية في السوق، الأمر الذي يؤدي إلى إنخفاض إحتكار القلة حيث يسود الإدماج في السوق في ظل حقيقة هي أن كل مشروع لا بدا أن يتنافس من أجل الحصول على نسبة معينة من المبيعات ومن ثم تصبح المنافسة أكثر تحفيزا¹.

البعض يرى² أن تحرير التجارة البينية يؤدي إلى تخفيف حدة الإحتكار داخل كل دولة عضوة في المنطقة المندمجة، واكتساب المنتجين ذوي الكفاءة والقدرة على التصدير إلى أسواق أعضاء آخرين نتيجة إتساع السوق، ويدفع هذه المؤسسات الكبيرة إلى إنفاق المزيد على البحث والتطوير والتوصل إلى تكنولوجيا ترفع الجودة وتخفض الكلفة من جهة أخرى، كما يدفع المنتجين الأقل كفاءة الذين كانوا يستسلمون إلى الحماية الجمركية إلى رفع كفاءة إنتاجهم والعمل على تطوير إنتاجهم، وإلا خرجوا نهائيا من الإنتاج، بهذه الكيفية يفسر أصحاب هذه النظرة أن إقتصاد كل من دول الأعضاء يصبح أكثر ديناميكية.

أستاذ إدارة الأعمال الأمريكي³ « Michael. Porter » يطرح صيغة أخرى للمنافسة تعتمد على الإستراتيجية ترسمها المؤسسة، بحيث تكفل نجاحها وقد حددها في بعض الأسس نذكر منها :

- إمكانية دخول مؤسسات أخرى سوق المنافسة.
- قوة مزاحمة هذه المؤسسات لبعضها البعض.
- احتمال وجود بدائل لبعض المنتجات.

و في ظل تصاعد الدعوة إلى دفع القدرة التصديرية للدول إلى أقصاها، قام بإسقاط هذا المنهج على مستوى الإقتصاد الكلي لإظهار العوامل التي تكسب مؤسسة إقتصاد بعينه مزايا تنافسية التعامل في أسواق عالمية، حيث

¹- فؤاد أبو سنتيت، المرجع السابق ص. 66.

²- محمد محمود الإمام، منطقة التجارة الحرة العربية، المرجع السابق ص 89.

³- محمد محمود الإمام، المرجع السابق ص ص 62-63.

توصل إلى أنه رغم التوسع المستمر في التجارة على المستوى العالمي، فإن عوامل المواطن لها دور في توفير القدرة التنافسية، ذلك أن كل دولة تتمتع بعدد من الخصائص والهياكل التي تجعلها في وضع أفضل بالنسبة إلى إنتاج منتجات معينة، وفي هذا الصدد حدد « Michael. porter » مواصفات البيئة المواتية للتنافسية والتي تتمثل في :

- وفرة وجود عناصر الإنتاج.

- ديناميكية الطلب المحلي وحجمه.

- وجود موردين ومؤسسات مساعدة مرتفعة التنافسية الدولية.

- مناخ الأعمال السائد في الدولة ومدى سيادة المنافسة.

أما « Billa Balassa »¹ فقد حاول إبراز الآثار الناجمة عن إتساع وزيادة حدة المنافسة داخل الإتحاد الجمركي، كون أن المنافسة في رأيه ليست عبارة عن وجود عدد كبير من المؤسسات الإنتاجية العاملة فعلا داخل الأسواق محل الدراسة، وإنما تشير الى القدرة والرغبة المتوافرة لدى هذه المؤسسات عند اقتحامها لهذه الأسواق، حيث قد تختار المؤسسة شكل المنافسة (سعرية أو غير سعرية)، ولكن عمليات البحث والتطوير قد تساهم بشكل أساسي في رفع مستوى جودة هذه المؤسسات، مما جعل " فاينر" يقول " التنافسية شرط والاندماجية ميزة في تكوين الإتحادات الجمركية " ² من هنا تبرز أهمية إتساع نطاق المنافسة، وهو ما يمكن المؤسسة من البحث عن إيجاد منتجات جديدة لم تكن موجودة من قبل أو إنتاج منتجات بأقل تكلفة.

أما فيما يتعلق بأثر زيادة المنافسة على الكفاءة الإقتصادية للدول الأعضاء في منطقة الإندماج بعد تكوين إتحاد جمركي، يفرق " J. Williamson " بين أثرين على إزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية داخل الإتحاد الجمركي، الأول ويتعلق بأثر الدخل، والثاني يتعلق بأثر الإحلال.

بالنسبة لأثر الدخل يؤكد " وليامسون " أن إزالة الرسوم الجمركية على التجارة البينية، من شأنه دفع الصناعات المحلية لمنافسة الواردات، كما يتم في نفس الوقت رفع القوة التصديرية لهذه الصناعات، عندها يطرح أثر الدخل المتولد في الصناعات المحلية المنافسة للواردات من أثر الدخل المتولد في الصناعات التصديرية، الفرق بينهما يعبر عن أثر صافي قد يكون موجبا وقد يكون سالبا.

أما أثر الإحلال فيترجم شدة المنافسة بين الصناعات المحلية والصناعات الأجنبية داخل الأسواق المحلية في الدول الأعضاء في الإتحاد من جهة، والأسواق الأجنبية خارج نطاق الإتحاد من جهة ثانية، وهنا يفرق بين الأثرين، أثر الإحلال الأول وهو موجب يعبر عن قدرة إحلال الصناعات المحلية الأكثر كفاءة محل الصناعات الأجنبية، أما أثر الإحلال الثاني وهو سالب يعبر عن ضعف الكفاءة الفنية التي لم تمكن الصناعات المحلية من تخفيض النفقات إلى مستوى أدنى.³

وترجمة لذلك فإن الواضح في النظرية الإقتصادية أن إرتفاع مرونة الإحلال بين سلعتين دليل على التنافس بينهما، وتطبيقا لذلك من الممكن القول بأن إقتصاديات مجموعة من الدول ذات طبيعة متنافسة إذا كانت تنتج

¹ -B. Balassa, the theory of economic, intergration, op, cit, p.164.

² - راشد البراوي، المرجع السابق، ص 43.

³ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، المرجع السابق، ص 120.

المجموعة نفسها من السلع أي إذا تشابهت في هيكل الإنتاج، وعلى العكس من ذلك تكون إقتصاديات مجموعة من الدول متكاملة "complémentarité" إذا كانت المجموعة من السلع التي ينتجها البعض منها، تغاير المجموعة من السلع التي ينتجها البعض الآخر.

وترتيباً على ذلك يقال أن البلدان الصناعية متنافسة فيما بينها ومتكاملة مع البلدان المنتجة للمواد الأولية¹. من هذا المنطلق ومن أجل تبديد الرأي المخالف لهذه العلاقة يؤكد "viner" أن الإتحاد بين بلدان متنافسة أكثر فائدة بين بلدان متكاملة².

2- جذب الإستثمارات :

يساهم الإندماج الإقتصادي في اتساع حجم السوق، كما يساهم أيضاً في زيادة إنتاج السلع والخدمات، ويمنح فرص إستثمارية أمام المستثمرين المحليين، كما قد يتجه إلى تشجيع الإستثمارات في الدول الأقل نمواً حتى تتمكن الدول الأعضاء من تحقيق التوازن في الإستثمارات فيما بينها، ومن ثم إرتفاع معدل النمو الإقتصادي للبلدان المندمجة، ولا يقف أثر الإندماج الإقتصادي عند حد زيادة حجم الإستثمارات المحلية، بل يتجه ليشمل الإستثمارات الأجنبية داخل المنطقة المندمجة.

من المعروف أن معدل النمو لا يرتبط بحجم الإستثمارات فحسب، وإنما يرتبط أيضاً بطبيعة فروع الإنتاج التي يتجه إليها الإستثمار، وعليه فإن فروع الإنتاج تدعم نموها بما يسمح به من نشر المعرفة الفنية وتحسين وسائل الإنتاج، فالإندماج بتجميعه إمكانيات وأسواق بلاد منطقة معينة يدفع بالإستثمار إلى فروع لم يكن من الممكن أن يتجه إليها قبل ذلك³، فهو بذلك يسمح بزيادة المدخرات المحلية والطلب المحلي مع إرتفاع الدخل المحلي نتيجة الإندماج، وتماشياً مع هذا المنطق تلجأ الإقليمية الجديدة التي تدعو إليها الدول المتقدمة على إنشاء مناطق تجارة حرة مع دول نامية بحجة أن هذا يزيد من فرص هذه الأخيرة من تدفق إستثمارات خارجية مباشرة ومن التصدير، والمبادرات التي تطلقها كل من المجموعة الأوروبية اتجاه المنطقة المتوسطية، وما تقوم به النافتا اتجاه الأمريكيتين خير دليل على ذلك.

3- كسر الاحتكارات المطلقة:

لاشك أن تضاؤل المراكز الاحتكارية وأشباه الاحتكارية يؤدي إلى إتساع نطاق الاستخدام الكفء للموارد الإقتصادية، وبالتالي إنتشار تحسين طرق الإنتاج، هذا الإتجاه يمكن أن يتحقق إذا زاد عدد دول الأعضاء في الإتحاد بالشكل الذي يسمح بانكسار قوة الاحتكارات المطلقة داخل منطقة الإندماج، التي كانت تسيطر على سوق هذا الإقليم قبل قيام الإتحاد، ذلك أن إتساع إحتكار القلة يؤدي إلى التقليل من فرص التنسيق بين المؤسسات الإنتاجية والتسويقية على مصادر الإنتاج ومنافذ التسويق، ولكن هذا لا يعني الوقوف أمام المنافسة، كون أن هذه الأخيرة تعبر عن الصورة التنظيمية لأسواق الإنتاج والاستهلاك داخل المنطقة المندمجة.

¹ - أحمد الغندور، المرجع السابق، ص36.

² - لقد كان الرأي الشائع بين الإقتصاديين إلى وقت قريب هو أن الإتحاد الجمركي بين البلاد المتنافسة أقل فائدة من الإتحاد بين البلاد المتكاملة، تأسيساً على أن الإختلاف في النفقة بين لبلاد المتكاملة يكون عادة أكبر من الإختلاف في النفقة بين البلاد المتنافسة، ومن ثم فإن قيام الإتحاد بين المجموعة الثانية من البلاد يؤدي إلى توفير أكبر في نفقات إنتاج السلع المختلفة. لمزيد من المعلومات أنظر الإندماج الإقتصادي لأحمد الغندور، المرجع السابق، ص37.

³ - أحمد الغندور، المرجع السابق، ص12.

4- إستقطاب العناصر المحفزة للإنتاج :

إن عدم تمكن الدول ومناطق الاندماج من تفعيل نشاطها الإقتصادي، فذلك يفسر أنها غير قادرة على إستقطاب العناصر المحفزة للإنتاج، مما يعني تراجع خاصة إذا تعلق الأمر بالأنشطة الأقل كفاءة، والسبب قد يعود الى تمكن مناطق أخرى من ممارسة جذب قدر ممكن من عناصر الإنتاج بما فيها المعرفة، باعتبار أن هذه الأخيرة أصبحت متغيرة في معادلة النمو.

من هذا المنطلق حرصت بعض التجمعات الإقليمية (الإتحاد الأوروبي) على تنفيذ سياسات إقليمية تمكنها معالجة حالات الاستقطاب هذه، وهو ما عجزت عليه تجمعات إقليمية أخرى (بلدان الإتحاد المغربي أو تجمع الكوميسا مثلا) حتى مطالبتها بالتعويض عن الأضرار التي لحقت بها من جراء الاستحواذ، مما أدى إلى استنزاف العديد من المناطق من العالم خصوصا البلدان النامية، علما أن هذا الأمر دافعت عنه دول عدم الانحياز عندما كانت تفكر كمجموعة إقتصادية موحدة في فترة السبعينيات بالنسبة للمواد الأولية.

5- تحسين شروط التبادل :

ما يلاحظ هو أن عملية الاندماج الإقتصادي تؤدي إلى تحسين مركز الدولة العضو في التكتل في قدرتها على المساومة، وبالتالي يمكنها إستيراد السلع الأجنبية بأسعار أقل كنتيجة لكبر حجم الكميات المستوردة، وتصدير السلع الوطنية بأسعار أعلى مما لو كانت عضو تواجه الأسواق العالمية على أفراد، ويؤدي هذا إلى تحسين في معدل التبادل الدولي للدول الأعضاء، ويبدو تأثير الاندماج الإقتصادي في هذا الإطار في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في إنتاج بعض السلع الهامة وبالتالي تتحكم الدول الأعضاء من إملاء شروطها ومطالبها على دول الغير عندما تبيع لها المنتجات، وتتمكن من جعل شروط التبادل أكثر مراعاة لمصالحها كما تتضح تلك الأهمية في زيادة قدرة تلك الدول على التحكم في شراء العديد من السلع مع العالم الخارجي بشروط أكثر مراعاة لمصلحة أعضاءها لأنها تعتبر سوق واسعة مما يتيح لتلك الدول القدرة على بيع منتجاتها بأحسن الشروط والأسعار¹.

6- إقتصاد المعرفة :

لم تعير المدرسة النيوكلاسيكية وخصوصا مؤسسي نظرية الإتحاد الجمركي أي إهتمام إلى العامل التكنولوجي باعتباره عنصر فاعل في عملية الاندماج الإقتصادي، بل اعتبروه عامل خارجي، علما أن هذا العامل يمثل العنصر الفاعل في معادلة الإقتصاد الحديث.

الواقع العملي يؤكد أن هذه المدرسة عجزت عن تفسير معدلات النمو المرتفعة والمتواصلة في مجتمعات تفتقر إلى كثير من عناصر الإنتاج التقليدية من عمل ورأسمال وغيرهما، وهو ما أدى إلى ظهور ما يعرف الآن بنظريات النمو الجديدة، حيث تنظر هذه النظريات إلى التقدم التكنولوجي بإعتباره مكونا داخليا يتوقف على الرصيد المعرفي للمجتمع².

وعليه فإن الانتقال من الإقتصاد التقليدي إلى إقتصاد المعرفة ليس مجرد نقلة نوعية بل هو شبه انقلاب كامل طال جميع عناصر المنظومة الإقتصادية، فهناك العديد من الفروق الجوهرية بينهما تصل - في كثير من

¹- مقدم اعبيرات، التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات منظمة التجارة العالمية (أطروحة دكتوراه دولة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2002، ص27.

²- نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة القمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، دار عالم المعرفة - الكويت- سنة 2005 العدد 318.

الأحيان- إلى حد التضاد، فبينما يتسم الإقتصاد التقليدي بكونه كثيف الموارد المادية، كثيف رأسمال المادي، يتميز الإقتصاد الجديد بكونه كثيف المعرفة، كثيف رأسمال البشري .
من هذا المنطلق أصبحت المعرفة قوة دافعة ومحركا أوليا للإقتصاد الحديث، فهي أهم وسائل زيادة الإنتاجية، ومصدر محتوى الرسائل المتبادلة عبر شبكات المعلومات، والمقوم الرئيسي للبرمجيات التي تعالج هذا المحتوى، وهناك من الشواهد على مدى الأهمية الإقتصادية لمورد المعرفة، خصوصا فيما تولده هذه الأخيرة من فرص العمل¹.

إن هذه الشواهد الإقتصادية والتي فرضت نفسها على أرض الواقع تبين أنه لا مكان لاقتصاد بدون معرفة، علما أن هذا المورد يستفيد منه الأفراد، والمؤسسات، والدول، والعالم بأكمله، وتزداد أهميته في حالة الإندماج الإقتصادي باعتبار أن هذا الأخير يمثل مساحة لنقل المعلومات وتبادل الخبرات بتكاليف أقل، ويفتح فرص كبيرة للعمل ومختلف التطورات الإقتصادية، فالدول المندمجة يزداد ثقل العمالة الذهنية فيها باعتبارها صنعة إقتصاد المعرفة، أما المؤسسات تتمثل شواهدا في ضخامة العائد الإستثماري خصوصا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك زيادة مساهمة عائد قطاع المعلومات في الناتج المحلي الإجمالي، وتجربة التجمعات الإقتصادية الأوروبية والأسبوية خير دليل على ذلك في هذا المجال، علما أن نمو الإنفاق العالمي على (ت-م-ص) وفقا لتقرير التنمية الإنسانية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنتقل من 2,2 تريليون دولار في عام 1999 إلى 3 تريليون دولار عام 2003².

الفرع الثاني : الإندماج الإقتصادي وإقتصاديات الحجم :

لقد تحدثنا عن جملة من العناصر الدينامكية (المنافسة، إستقطاب الإستثمارات، واحتكار القلة،.....الخ) كونها عناصره فاعلة عندما يتحقق الإندماج الإقتصادي بين مجموعة من البلدان وخصوصا في حالة إقامة إتحاد جمركي، إلا أن هذا الإختيار تزداد فاعليته عندما يتسع حجم إقتصاد الإتحاد، وهو ما جعل هذه الفاعلية ترتبط باقتصاديات الحجم أو ما يصطلح عليها " باقتصاديات النطاق " (économies de demension).

1- إقتصاديات الحجم – المفهوم والمحددات :

و تعني زيادة درجة التخصص ومن ثم زيادة الإنتاج نتيجة انخفاض التكاليف والإستفادة من الوفورات الإقتصادية المحققة من قبل المؤسسة (الشركة) ، لذا أصبحت تعرف إقتصاديات الحجم على أنها إقتصاديات داخلية للمؤسسة³، يمكن أن تكون نتائجها المحققة ناتجة عن تحسين القدرات الإنتاجية، وقد يكون طابعها تقني، وعليه فإن الإستفادة من الموارد الناجمة عن الإنتاج الكبير لا تتناسب والأسواق الصغيرة، ولهذا فإن زيادة الإنتاج تتطلب أسواقا كبيرة الأمر الذي يؤدي إلى زيادة أبحاث السوق وتطوير الوحدات الإنتاجية⁴.

¹ - الأهمية الإقتصادية للإنترنت ولدت في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها ما يزيد عن ثلاثة ملايين فرصة عمل، لمزيد من المعلومات أنظر، نبيل علي ونادية حجازي، المرجع السابق، 319.

² - تقرير التنمية لبشرية لسنة 2003 الصادر عن الامم المتحدة.

³ - فوضيل رابح، المرجع السابق، ص 35.

⁴ - فؤاد أبوسيتيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة، المرجع السابق، ص 65.

اقتصاديات الحجم إذن وفقا لهذا التحليل مرتبطة بأتساع حجم الأسواق، غير أن اقتصاديات الدول لا تملك نفس الإمكانيات وهو ما يجعلها تتمايز في السلع نتيجة لتباين عناصر الإنتاج، هذا يؤدي إلى تخصص كل دولة في إنتاج معين حسب ما هو متاح لديها من موارد وإمكانيات تكنولوجية.

في هذا السياق يؤكد البعض¹ أن **فتح الحدود** - بين مجموعة دول مندمجة اقتصاديا على شكل إتحاد جمركي - يساعد على إتساع حجم السوق أمام كل مؤسسة(شركة) موجودة في دول الإتحاد، أي على كل الأصناف المتميزة، بدخول مستهلكين من الدول الأخرى مفضلين أصناف على ما كانوا يستهلكونه من إنتاجها، ويتيح هذا فرصة لوفورات الحجم فتتخفف تكاليف الإنتاج لجميع السلع، ونتيجة ما يحدثه إتساع السوق من زيادة في حجم الطلب ترتفع نقطة التوازن إلى مستوى أعلى من الإنتاج نظرا لإنخفاض سعر السلعة مقوما بمعدل الأجر وهو ما يعني إرتفاع الأجر الحقيقي، وقد تستفيد المؤسسة(الشركة) مما يسمى الوفورات الدينامكية للحجم، من خلال ما يؤدي إليه توسع الإنتاج من إكتساب القدرة على الإقتان والتعلم من خلال العمل المقابلة لدعوى الصناعات الناشئة، ومن ثم إنخفاض التكاليف وازدياد القدرة على التصدير.

من المؤكد أن إرتفاع حجم الإقتصاد الإقليمي يعزز إمكانية إستغلال وفورات الحجم، لكن تحقيق هذه إمكانية يكون أكثر فاعلية عندما تكون هناك **حدود مشتركة بين الشركاء**، مع وجود درجة عالية من الإفتتاح، واتفاق يؤدي إلى الإزالة التدريجية للقيود على حرية التجارة، هذه العناصر يعتبرها " بلا بلاسا" متغيرات مستقلة إلا أن لها تأثير على المؤسسة خصوصا في الجوانب المتعلقة بانخفاض التكاليف.

إن التحاليل المرتبطة باقتصاديات الحجم تحث الدول على التخصص والتبادل فيما بينهم حتى في ظل غياب الفروقات بينهم في الموارد والمعرفة الفنية، العبرة إذن في وفورات الإنتاج الكبير والتي تتميز بالوفورات الداخلية والوفورات الخارجية.

2- الوفورات الداخلية والخارجية :²

1-2- الوفورات الداخلية :

وتنشأ عن كبر حجم الإنتاج الناتجة عن كبر حجم المشروع والتخصص في الإنتاج تبعا للميزة النسبية والتنافسية، وما يترتب عن ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له والمرتبطة بمستوى مهارة العمال وإرتفاع إنتاجيتهم، بالإضافة الى إستخدام الآلات التي تتميز بكفاءتها العالية وانخفاض كلفة الوحدة المنتجة.

في سياق هذا النوع من الوفورات، يؤكد " M.Anick BARTHE"³ أن السوق الموحدة تعطي عدة آثار دينامكية على العرض وعلى تكاليف الإنتاج، ويتحقق هذا باتساع السوق، جراء إتساع حجم المؤسسات الإنتاجية وهو ما يفسر كبر حجم المؤسسات الإنتاجية الأمريكية.

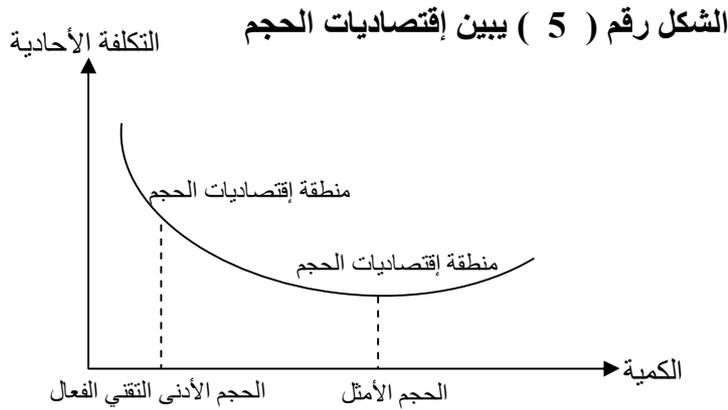
يذكر " CECHINI " أن مضاعفة مؤسسة (أو الحجم مضروبا 2x) يعطي تحسنا في الإنتاجية بين 20% و30%، هذا التحسن مصدره عدة عوامل نذكر منها :

¹ - محمد محمود الإمام، منطقة التجارة الحرة العربية، نفس المرجع السابق، ص 60.

² - خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر"رسالة ماجستير، جامعة حلوان2000.

³ -Marie Anic Barthe , OP cit , pp 74-75

- أن تقنيات الإنتاج تجعل التكلفة الأحادية "coût unitaire" تنخفض بسبب زيادة الكميات المنتجة (الشكل أدناه بين ذلك)، علما أنه يتم إستخدام نفس الوسائل الثقيلة لإنتاج كميات أكثر.
- هذه النتائج ظهرت في القطاعات الثقيلة (الكيمياء، السيارات، أجهزة النقل،.....)، مع العلم أنها أقل أهمية في الصناعات الغذائية والنسيج و....، أما في قطاع الخدمات إقتصاديات الحجم دوما أقل.
- العامل التنظيمي يلعب دورا كبيرا في ظهور إقتصاديات الحجم، وخصوص إذا تعلق الأمر بالمؤسسات ذات العديد من الوحدات، حيث بإمكانها أن تتجمع مع مؤسسات أخرى قصد توحيد الجهود فيما يتعلق بالدعاية، والتسويق، خدمات ما بعد البيع.... الخ.



Source : M. A. Barthe, économie de l'Union Européenne. Op. Cit. PP. 74 – 75.

2-2- الوفورات الخارجية :

وتعني البيئة الإقتصادية التي يعمل فيها المشروع حيث يجب أن يعمل الكل (الدول المندمجة) على تحسينها، فالتوسع الإقتصادي الناتج عن إندماج أسواق مجموعة من الدول سوف يؤدي إلى دعم الوفورات الخارجية، كتخفيض مستلزمات إنتاج عالية الجودة، والتوسع في عرض الأيدي العاملة المدربة، وخفض كفاءة المعاملات بما في ذلك أنشطة الوساطة والمعلومات، وتحسين الجدوى لمشروعات النقل والإتصالات بين الدول المندمجة، كل هذه العناصر تساهم في رفع مستوى كفاءة المشروع والتوسع في أنشطته، وخفض التكاليف جراء المنافسة التي تمكن المشروع من توجيه إنتاجه للإستهلاك المحلي وللتصدير البيئي، هذا يساهم في زيادة رفاة المستهلكين.

يؤكد " M.Anick BARTHE " في هذا الإتجاه أن أثر الإقتصاد الكلي في الأسواق الكبرى يتم تحديده عبر نموذج "Hermès" الذي أوجدته اللجنة الأوروبية، ونموذج "Interlink" لمنظمة التعاون الإقتصادي (OCDE)، في هذين النموذجين ليست هناك إضطرابات نقدية وليس هناك تغيير في الميزانية العمومية، حيث في هذه الظروف إلغاء الحواجز الغير جمركية تمكن من تخفيض التكاليف الإنتاجية وهكذا تنخفض الأسعار، وهو ما

يؤدي إلى ارتفاع الدخول الحقيقية، في حين تصبح المؤسسات أكثر تنافسية على الصعيد الخارجي ويؤثر ذلك إيجاباً على الميزان الخارجي¹.

3- إقتصاديات الحجم والنماذج المختلفة :

3-1- نموذج " S.B. Linder " الأسواق والاختراعات :

يركز " Linder " في هذا المجال على الأسواق الواسعة، ويؤكد أنه فيما يتعلق بالسلع الصناعية²، والتي تكون الجزء الأكبر من التجارة، تكون نماذج الطلب هي المسؤولة عن حجم التجارة، وبالتالي فإن عرض هذه السلع في السوق يرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم السوق، ولهذا فإن العامل الأساسي في إنتاج السلعة ليس نفقة إنتاجها ولكن السوق الذي يتم تداولها فيه، فوجود أسواق واسعة من أهم سمات المراحل الأولى لنمو المنتج.

إن هذا التحليل يدعم نظرية دورة حياة المنتج التي جاء بها " R.Vernon " والتي تم تحديدها في ثلاث مراحل (مرحلة البدء في إنتاج المنتج الجديد، مرحلة نضج المنتج، مرحلة الوصول إلى المنتج المعياري) حتى يكون المنتج منافساً لمختلف المنتجات المطروحة في السوق.

إن ربط الأسواق بالاختراعات بالنسبة لـ " Linder " ينم على فكرة أن هذه الأخيرة تظهر إستجابة لحاجة الأسواق المحلية، فإن المستهلكين في الدول الأخرى ذات المستوى المتماثل من التطور الإقتصادي الذين لديهم نفس الحاجات سرعان ما يكتشفون المنتج الجديد، ومن هنا تنشأ الصادرات مع اكتشاف أسواق مماثلة في الخارج³، هذا الاكتشاف يساهم في اندماج الأسواق مما يدفع بالدول التي تتشابه في هياكل أسواقها وإحتياجاتها إلى تكوين إتحادات إقتصادية على شكل كتل يسمح بإزالة بعض القيود التجارية ويفسح المجال لتنقل حركة الرساميل والعمالة فيما بين الدول، مما يساهم في إنخفاض كلفة العمالة وزيادة الطلب على السلع الإستهلاكية ذات المستوى التكنولوجي المرتفع.

إن هذه الرؤية تبرز مدى أهمية إقتصاديات الحجم التي تعتمد في تحليلها على حجم التجارة ومن ثم حجم الأسواق، وعليه ما دام يتوفر للدول المندمجة سوق كبيرة للإستيراد السلع فإنه يتوفر لديها أيضاً الظروف الملائمة لإنتاج أنواع متعددة من السلع المستوردة فهي بذلك سوق تنافسية تساهم في خلق التجارة على حد تعبير " J. Viner " ومتماثلة ومتشابهة غير متجانسة في هياكلها على حد تعبير " Linder "، ومن هنا لا وجه للغرابة إذا وجدنا أن نسبة كبيرة من التجارة الدولية تتم بين الدول المتقدمة⁴، وهو ما تترجمه أسواق التكتلات الإقتصادية على أرض الواقع في الوقت الراهن (الإتحاد الأوروبي، كتل الناقتا، وتجمعات جنوب شرق آسيا... الخ).

¹ - Marie Anic Barthe , OP cit , pp 75-77

² مجدي محمود شهاب، الإقتصاد الدولي، دارالمعرفة الجامعية، الإسكندرية، ص 85.

³ زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي، المرجع السابق، ص 70-71.

⁴ وهو يرى أن من الخطأ افتراض قيام التجارة الدولية بين دول متجانسة، فالدقة العلمية تحتم على الباحث أن يفرق أساساً بين نوعين من الدول. فهناك من ناحية دول ذات جهاز إنتاجي مرن قادرة على إعادة تخصيص الموارد إستجابة لأي تغير في هيكل الأثمان وفرص التبادل، وهناك من ناحية أخرى دول ذات هيكل إنتاجي يتسم بعدم المرونة وبالتالي عدم القدرة على إعادة تخصيص عناصر الإنتاج. الأمر الذي يأتي بآثار مختلفة على كل من النوعين من البلاد و هكذا فالتبادل الدولي لن يترتب عليه نفع لكل الأطراف ولن يؤدي إلى اتجاه أثمان عناصر الإنتاج إلى التساوي.

3-2- نموذج "Paul. R. Krugman" ووفورات الحجم :

يركز "Krugman"¹ في هذا السياق على إقتصاديات الحجم وما تمنحه من وفورات داخلية كانت أو خارجية، وكذلك زيادة درجة التخصص وانخفاض تكاليف العمل، ذلك أن فتح باب التجارة بين بلدين أو أكثر يدفع إلى زيادة أكثر نسبيا من توسع الصناعة يمكن المنتجين من الاستفادة من وفورات خارجية مثل سهولة الحصول على العمالة المؤهلة وإلى تخصص إحدى الدولتين في سلعة ودولة أخرى في سلعة ثانية، غير أن تحديد أي السلعتين يكون من نصيب إحدى الدولتين يتوقف على الوضع الذي تأخذه نسبة التبادل بين السلعتين عند فتح الحدود التجارية بينهما، وهكذا يمكن أن تستفيد كل من الدولتين في إحدى السلعتين حتى ولو تشابهت ظروف الإنتاج وأحوال الطلب، وهو ما جعل "Krugman" يؤكد أن هبات عناصر الإنتاج يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام، إلا أنه لا يمكن ذلك في السلع الصناعية المعقدة، وفي هذا الشأن أكد "R.E.Falvey"² أن التمايز في السلع هو نتيجة لتباين هبات عناصر الإنتاج، وعليه فإن فتح الحدود بين دولتين أو أكثر يساهم في إتساع حجم السوق أمام كل مؤسسة محلية، هذه الرؤية تؤكد أن فاعلية العناصر المكونة لإقتصاديات الحجم والتي تساهم في وجود السوق الكبيرة يمكن أن تلقى سبيلها في حالة بناء إندماج إقتصادي على شكل إتحاد جمركي بين مجموعة من الدول يسمح بإزالة العوائق التجارية بينها ويمكن منتجين جدد من دخول هذه السوق ويمنح فرص للتخصص وزيادة الإنتاج.

4- مزايا إقتصاديات الحجم في الإتحاد الجمركي:

لقد سبقت الإشارة إلى أن مزايا إقتصاديات الناجمة عن إقتصاديات النطاق بإعتبارها مكسب ديناميكي، والتي يولدها إنشاء الإتحاد الجمركي وغيره من درجات سلم الإندماج الإقتصادي، تتلخص في أنها تؤدي إلى زيادة درجة التخصص وإلى زيادة الإنتاج نتيجة إنخفاض التكاليف وتؤدي أيضا إلى تخفيض إحتكار الإنتاج الناجمة عن إتساع حجم السوق، وعليه فإن هيكل المبادلات التجارية مدار بهذه المزايا أكثر من المزايا المقارنة للدول، إلى درجة أن قسم كبير من المبادلات التجارية بين الدول النامية، تتم في نفس المنتجات على الرغم من تماثل هذه الدول في تكنولوجياتها، هذا يثبت أن مزايا إقتصاديات الحجم (النطاق) يمكن أن تكون من المنافع المهمة المتأتية من الإتحاد الجمركي على المدى الطويل³.

في هذا الإتجاه وفي ظل التطور الإقتصادي الحالي أضحت المنافسة القاعدة الأساسية التي ترتكز على قسم هام من السوق، فالشركة العالمية "Mattel"⁴ والتي تنتج لعبة الأطفال الدمية (باربي) تمتلك ميزة تنافسية مرتبطة بإقتصاديات الحجم على مستوى عالمي، هذا يعود إلى الابتكارات الجديدة والتنوع المستمر، ينطبق هذا الأمر أيضا على شركات عالمية عديدة منها (IBM، NIKE، FORD،..... إلخ).

¹ - Paul R. Krugman, Increasing Returns, Monopolistic Competition and International Trade, Journal of International Economics, no.4, 1979 p 469.

² - Rodney E. Falvey, Commercial Policy and Intra - Industry Trade, Journal of International Economics, no4, 1981 p :495

³ - فوضيل رايح، نفس المرجع السابق، ص 36.

⁴ - مادتها الأولية يتم الحصول عليها من اليابان والتايوان، تجمع في اندونيسيا والملايو والفلبين والصين والقوالب يتم الحصول عليها من الولايات المتحدة الأمريكية. تباع في العالم بمعدل دمتين في الثانية وهو يساوي حوالي 1,4 مليار دولار أمريكي لمبيعات سنة 1995 لمزيد من المعلومات أنظر : عمرو محي الدين، العولمة والتغيرات الجوهرية في بنية الإقتصاد العالمي، ملفات البنك الصناعي الكويت، العدد 71 سنة 2002. ص ص 18.19.

من هذا المنطلق لم تعد الميزة المقارنة (النسبية) لريكاردو، ووفرة وندرة عوامل الإنتاج بين الدول (نموذج H.O.S) وحدها المحدد للتخصص وتقسيم العمل، علما أن التخصص في حد ذاته لم يعد يمثل الصورة التي كان عليها، بل أصبح إقتصاد التنوع يتغلب على إقتصاد التخصص¹، وفي ظل تفكك هيكل الإنتاج الصناعي العالمي وتحليل التخصص الناتج عن زيادة اندماج وتكامل الأسواق العالمية، والتي أدت إلى دمج بعض أنشطة التصنيع والخدمات التي تتم في الخارج مع بعض الأنشطة التي تتم في الداخل، أدى ببعض الشركات إلى نقل بعض مراحل العملية الإنتاجية إلى الخارج، وقد ذهب بعضهم² إلى اعتبار أن مفهوم الميزة النسبية أو حتى وفورات الحجم أو غير ذلك من المفاهيم الجديدة (الليبرالية الجديدة) أصبحت تعجز عن تفسير التوسع الحاصل في التجارة العالمية بمعدلات تفوق معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي، وقد أدى هذا العجز إلى اعتماد أطروحة جديدة لعل أهمها ما يمكن تسميته **بالتخصص الرأسي** الذي يختلف عن **التخصص الأفقي**³ الذي تستند إليه نظرية التجارة الدولية، هذا يعني أن مؤشرات جديدة أثارها متغير العولمة يجب أخذها بعين الاعتبار في إقتصاديات الحجم.

الخلاصة :

لقد تأثرت نظرية الإندماج الإقتصادي بنظرية التجارة الدولية وفروضها، خصوصا فيما يتعلق بحرية تنقل عوامل الإنتاج وما يترتب عنها، وعليه فإن فتح الحدود أمام تدفق السلع والرساميل يمثل دعوة صريحة تبناها أنصار التحرير، إلا أن فرض قدر من الحماية لتأمين الإقتصاد الوطني من المنافسة الخارجية يمثل بعدا إقتصاديا تبناه أنصار الحماية.

نظرية الإندماج الإقتصادي تبحث في العناصر التي تؤدي إلى تحقيق الرفاهية الإقتصادية، إلا أن تحقيق هذه الأخيرة مرهون بالحرية التجارية التي تمكن أطراف التبادل زيادة دخولها، لكن منافع التخصص وتقسيم العمل الدولي التي تعتمد عليها ليست ثابتة بل تتحكم فيها عوامل تجعل شرط تحقيق الرفاهية الإقتصادية غير قارّة.

مبدأ المزايا المقارنة أخذت حيزا في الفكر الإندماجي، خصوصا إذا أخذنا مزايا المقارنة بين الصادرات والواردات كمنطلق أساسي للحكم على فعالية الإندماج الإقتصادي، وعليه فإن مبرر قيام التجارة الدولية لدى أصحاب هذا الإتجاه ينطلق من فكرة أن تخصص كل دولة في إنتاج وتصدير السلع التي تتوفر لديها عواملها الأولية للإنتاج، لكن اختلاف هبات الإنتاج يمكن أن يفسر التجارة في المواد الخام والمنتجات الزراعية فقط إلا أنه لا يكون له بالوزن نفسه في تفسير التجارة في السلع الصناعية المعقدة.

نظرية الإندماج الإقتصادي التي تنفق مع مبدأ حرية التبادل ومع الإتحاد الجمركي أثارت جدلا حول الرفاهية الإقتصادية خصوصا بالجوانب المتعلقة بالنظام التفضيلي الذي يفرق بين التمييز الجمركي المتعلق باختلاف الرسوم الجمركية المطبقة على السلع المختلفة، والتمييز الجغرافي الذي ينصب على اختلاف معدلات الرسوم الجمركية المطبقة على منشأ نفس السلعة.

¹ - فوضيل رابح، نفس المرجع السابق، ص 37.

² - ويعني التوسع في التجارة في الأجزاء والمدخلان والمستلزمات، حيث يتم إستيراد أجزاء أو مدخلات من الخارج ليتم استخدامها في إنتاج سلعة يجري تصديرها إلى الخارج وذلك خلافا للتخصص الأفقي الذي كانت تستند إليه نظرية التجارة الدولية في تفسير التوسع في حجم التبادل الدولي. أنظر : عمرو محي الدين، المرجع السابق، 6.

³ - تستند إليه نظرية التجارة الدولية في تفسير التوسع في حجم التبادل الدولي، حيث تخصص كل دولة في إنتاج سلعة بالكامل.

نظرية الإتحاد الجمركي أنجبت جيلين من الإقتصاديين الدوليين، الأول وبتزعمه مؤسس هذه النظرية " جاكوب فاينر 1950"، حيث حاول هذا الجيل إبراز أثر تكوين اتحاد جمركي على رفاهية كل من المنتج والمستهلك، وبناء على فروض هذه النظرية تم اعتبار أن خلق التجارة يمثل أثر إيجابي يساهم في نقل إنتاج السلع من المراكز الأكثر كفاءة إلى المراكز الأقل كفاءة، بينما يمثل العكس أثرا سلبيا يعبر عنه بتحويل التجارة. تكوين منطقة للتجارة الحرة أخذت حيزا في النقاش، حيث حاول أنصار هذا الإتجاه (منهم P.Robson) مقارنة النتائج المتوصل إليها عند إقامة منطقة التجارة الحرة مع ذات النتائج التي تحقق حالة الإتحاد الجمركي، وقد توصلوا إلى أن إيرادات الدولة تكون أعلى في حالة قيام منطقة التجارة الحرة عنها في حالة قيام اتحاد جمركي. مناصري الإندماج الإقتصادي يرون أن هناك عوامل " ديناميكية" تسهم في تخفيض معوقات التجارة بين الدول الأعضاء، وتمكن من توسيع نطاق السوق، وزيادة معدل التبادل الدولي والتجارة البينية، واستغلال وفورات الإنتاج الكبير، هذه العوامل تشمل، المنافسة والتنافسية، وجذب الإستثمارات، كسر الإحتكارات المطلقة، تحسين شروط التبادل، نقل التكنولوجيا، علما أن هذه العوامل تفرض أن تتميز عناصر الإنتاج، خاصة العمال ورأسمال بصفة التغير والفاعلية والكفاءة.

القسم الثاني

القسم الثاني : الإقليمية الجديدة والمناهج البديلة للإندماج الإقتصادي بين الدول النامية

تتنوع الأسباب التي تدعو الدول للإنضمام إلى إتفاقيات التجارة الإقليمية، وقد تتجاوز هذه الدعوات الأسباب الإقتصادية، إذ تشمل هذه الأخيرة زيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق، والتمتع باقتصاديات الحجم واستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر، ونقل التكنولوجيا، وتعزيز إصلاحات السياسة الداخلية، وإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين، إلا أن دوافع الإنضمام لإتفاقيات التجارة الإقليمية لا تقتصر على أسباب إقتصادية فحسب، وإنما تتم صياغة هذه الأخيرة في أغلب الأحيان لتحقيق أهداف سياسية أو أمنية أو إستراتيجية.

ضمن هذا التصور جاءت أطروحة الإقليمية الجديدة لتعزز موقفها الإستراتيجي في ظل رؤية متفتحة تجمع بين أنظمتها، إقتصاديات متباينة ساهمت إلى حد ما في تطوير المفاهيم المرتبطة بالإندماج الإقتصادي الإقليمي، هذا الإتجاه دعمته إتفاقية "الجات" من خلال المادة 24 التي ساهمت في بروز العديد من أنظمة التكتل الإقتصادي الإقليمي، والتي لا تتعارض إتفاقياتها ومبادئ "الجات"، حيث عبرت عن هذا الإتجاه العديد من التجارب الإقليمية الحديثة في العالم (منها، تجربة الإتحاد الأوروبي، وتجارب الدول الآسيوية، وتجارب الدول الأمريكية) وإذا كانت الإقليمية الجديدة تسعى إلى تحقيق أهداف متعددة في عدة مجالات: مثل الإستثمار، والمنافسة، والمعايير الفنية، والشروط المتعلقة بالبيئة، إلا أن مضمون إتفاقياتها التجارية ينطوي على اعتبارات سياسية، تترجمه اتجاهات السياسة الإقتصادية "النيوليبرالية"، وفي المقابل برزت اتجاهات فكرية جديدة في التنمية الإقليمية تدعوا بلدان الجنوب إلى التكتل الإقتصادي يحقق النمو ويدفع بهذا الأخير إلى تحقيق شروط التنمية، عبر نماذج إقتصادية تؤسس للفكر الإنمائي الإقليمي تتطلع الدول النامية إلى تحقيقه.

من هذا المنطلق، سيتم تقسيم هذا القسم إلى فصلين، يتناول الأول الإقليمية الجديدة بكل أبعادها ورؤاها المختلفة، بينما يتناول الفصل الثاني المناهج البديلة للإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، حيث سنتناول هذين الفصلين بشيء من التفصيل.

الفصل الأول : الإقليمية الجديدة، الأبعاد والإصلاحات الاقتصادية – الجدل الراهن-

لقد تم طرح مفهوم الإقليمية الجديدة في سياق التحولات الاقتصادية التي أعقبت مرحلة ما قبل التسعينيات من القرن العشرين وما بعدها، وقد تميز هذا الطرح بعملية الجمع بين الإقليمية من جهة والعولمة من جهة أخرى، مما جعل الكثير من الأدبيات الاقتصادية والسياسية تصف هذا الشكل بالإقليمية المتفتحة. وإذا كانت الإتجاهات الفكرية الجديدة المميز لهذا الشكل، تختلف عن النظرية التقليدية المتعارف عليها ضمن أبجديات الفكر الاقتصادي التي تناولت الاندماج الاقتصادي، والتي جاء بها Jacob viner و B. Balassa وما بعدهما، فإنها تستند في محتواها على اتجاهات الليبرالية الجديدة التي تدعم السياسات الاقتصادية للدول الصناعية الكبرى.

من هذا المنطلق فإن الأسئلة التي نسعى للإجابة عليها تتمحور في الآتي:

- ماهي الإقليمية الجديدة؟ وما هي الأسس التي تركز عليها؟

- ماهي أشكالها؟ ومبرراتها؟ وأهدافها؟ وأبعادها؟

- هل هناك علاقة بينها وتعددية الأطراف؟

- ما هي علاقتها بالإصلاحات الاقتصادية والسياسات المطلوب تنفيذها؟

المبحث الأول : الإقليمية الجديدة - طبيعتها، أشكالها واتجاهاتها

هناك مفاهيم عديدة تحاول أن تترجم الإقليمية الجديدة، علما أن هذه المفاهيم لا تستند إلى أي نظرية اقتصادية بديلة للاندماج، وإنما تتبع أسلوبا برجماتيا ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعى إلى تحقيقها الدول الصناعية الكبرى، حيث يصور الأمر على أنه أفضل أسلوب من أجل التنمية مع بلد أو مجموعة بلدان أقل نموا.

المطلب الأول : الإقليمية الجديدة – مفاهيمها وسماتها

الفرع الأول : مفهوم الإقليمية الجديدة :

إن المفاهيم المقدمة بشأن الإقليمية الجديدة، والتي حاول أنصارها تقديمها خصوصا منطري صندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سنوات التسعينيات من القرن العشرين، لا تتفق حول صيغة موحدة وإنما تقدم مجموعة من النماذج تختلف من إقليم إلى آخر تهيمن على اتجاهاتها الليبرالية الجديدة. هذه المفاهيم بعضها ترجمته دراسة أشرف عليها البنك الدولي تضمنت تعاريف مختلفة تناولت مصطلح الإقليمية الجديدة، فمثلا نجد "موريس شيف، وول-ألن ووترز" قدما مصطلح الإقليمية المفتوح كترجمة للإقليمية الجديدة، حيث قاما بتعريفها بأنها "تتميز بالانفتاح الأكبر الذي يجعل إتفاقيات الاندماج الإقليمي أكثر اعتدالا، كما أنها تهدف إلى تحقيق المنفعة للأعضاء المشكلة لها"¹، إلا أنهما يؤكدان صراحة قولهما أننا لا نستطيع ضمان أنها لا تضر بباقي العالم.

¹ - موريس شيف، وول-ألن ووترز، المرجع السابق، ص 242.

وفي سياق هذا المنهج قدم "برجيستن 1997"¹ تعاريف عديدة بشأن الإقليمية الجديدة وسماها أيضا "بالمفتوحة"² عندما كتب عن التعاون الإقتصادي "الباسيفيكي الآسيوي" ، وهي المجموعة التي صيغ من أجلها هذا اللفظ، حيث قدم تعاريف تميزها أشكال أو صيغ مختلفة نذكر منها :

المدخل المفتوح : ويعني أن أي دولة تستطيع التمسك بقواعد إتفاقية الإندماج الإقليمي الإنضمام إلى تلك الإتفاقية ، إلا أنه يستطرد ويقول أن لإتفاقيات الإندماج الإقليمي مجالات إقليمية محددة ويكون الدخول السهل للدول التي تسمح مجالاتها بذلك ، ويقدم الإتحاد الأوروبي على أنه إقليم مفتوح ضمن هذا المجال ، علما أن أصحاب مصطلح الإقليمية المفتوحة يرون أن هناك ضرورة توافر عدة شروط منها³:

- أن تكون العضوية مفتوحة، بمعنى أنه يحق لأي دولة غير عضو ترغب في العضوية أن تنضم إلى التكتل بشرط أن يتوافر فيها شروط العضوية.
- شرط عدم المنع وهي تعني أن إتفاقية التجارة الإقليمية تسمح وبشكل تلقائي لأي دولة عضو بالتكتل بتحرير تجارتها لتمتد مكاسب التكتل الإقليمي إلى الدول غير الأعضاء.
- التحرير الإنتقائي والمكاسب المفتوحة وهي التي تستطيع فيها الدول الأعضاء القيام بتحرير تجارتها وفقا لمبدأ الدولة الأكثر رعاية بالنسبة للقطاعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية بالنسبة لباقي دول العالم، ولذلك فهي لا تحتاج إلى إتفاقية تجارة تفضيلية في مواجهة الدول غير الأعضاء بالنسبة لتلك القطاعات.

الإقليمية ذات الأفضلية غير الإشرافية : يصطلح عليها أيضا ب" التعددية المنظمة " كان هذا هو تعريف مؤيدي التعاون " الباسيفيكي الآسيوي" الأوائل، حيث يرون هذا الإختلاف وسيلة لتشجيع الدول على التحرر، ولكن لا يجب أن يكون هذا الأخير مرهون بالمبادلات التجارية كما هو جاري في الولايات المتحدة حيث المبادلات جزء أساسي من التحرير.

الإقليمية ذات الأفضلية الإشرافية:

يرتكز هذا المفهوم على حجم وتحرير التعاون الإقتصادي وكذا الإمتيازات التجارية التي يقدمها الإقليم، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة والتي يهدف هذا النوع من الإقليمية إلى تحقيقها تتميز بالأفضلية الإشرافية التي تطرح تمييز تجاري مغري تستوجب أخذ الأمر برمته أو تركه على الإطلاق، وهذا يعني أن الإنضمام إلى هذه المنطقة بقدر ما هو مغري بالامتيازات بقدر ما هو مرهون بشروط ، حيث يؤكد أصحاب هذا الطرح أنه لا يختلف في عروضه عن الإتحاد الأوروبي.

¹ - برجيستن (1997)، باحث في الشؤون الإقتصادية الإقليمية لدى البنك الدولي، أهتم بشؤون التعاون لمجموعة دول حوض الباسيفيكي الآسيوي، حيث خلس إلى أن أهداف هذه المجموعة هو التحريرالعالمي الذي يحقق التحرير الداخلي والذي يتوافق وأسلوب منظمة التجارة العالمية.

² يقصد بها الأقاليم الأكثرا نفتاحا على باقي العالم، علما أن صفة الإفتتاح تأخذ صورتين، الأولى تنفي عن المجموعة المندمجة الإقتصار على أعضاء بعينهم، وهو ما تميزت به التجربة الأوروبية منذ بدايتها، الثانية وعلى الرغم من تمسك مجموعة أعضائها بحدود إقليمها، إلا أنها حرصت على إقامة علاقات وثيقة مع أطراف من خارج إقليمها، وهو ما تميزت به أيضا تجربة الآسيان.

³ - عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، رسالة دكتوراه (غير منشورة) قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية جامعة حلوان - القاهرة - 2006، ص 38.

يمثل مفهوم الأفضلية الإشرافية والمقدم بهذا المعنى أسلوب تهديد أستعملته مجموعة حوض الباسيفيكي الأسيوية كوسيلة للحصول على صفقات عالمية مثل إتفاقية تكنولوجيا المعلومات والتي أصدرها التعاون الباسيفيكي سنة 1996.

أما مفهوم الإقليمية الجديدة لدى كل من الإقتصادي الأمريكي " بول هيرست و غراهام تومسون " كما يؤكد " أسامة عبد الرحمان " تنصبّ في مفهوم القيادة والمركز، حيث يؤكدان أن الإندماج الإقليمي هو مسألة حتمية وبالتالي يجب على الدول الإتجاه نحوها من أجل تحقيق الرفاه الإقتصادي، وعليه فإن منظومة التكتلات الإقليمية تصب في الغالب في المراكز وفي الإطار الإقليمي، وتبدو إقليمية الشمال السير الناقل للعولمة وتؤثر فيها تأثيرا كبيرا¹.

وفي صورة منتقدا لها يرى " سمير أمين " أن الإقليمية الجديدة والتي تحتكم أطرافها إلى دول المركز، هي صورة لإعادة إنتاج التخلف والتبعية الإقتصادية، ولا يمكن أن تحقق التنمية مما سوف يؤدي إلى إتساع الهوة بين دول الشمال والجنوب، وعليه يؤكد أن إقامة سوق داخلية متكاملة في إطار المساحات الأكبر في دول الجنوب هي ضرورة لإنجاز تلك التنمية المنشودة ولا بديلة عنها².

يقول " محمد السعيد إدريس " عن الإقليمية الجديدة أنها تلك الموجة الحديثة من العلاقات وتنظيمات الإندماج الإقتصادي والتجاري الإقليمي التي أخذت في التبلور ابتداء من منتصف الثمانينيات في شكل تجمعات وتكتلات تجارية إقتصادية إقليمية كبرى، علما أن مصطلح الإقليمية الجديدة يستخدم للتمييز بين المضمون الإقتصادي التجاري للعلاقات والتفاعلات التي تحدث داخل التكتلات أو التجمعات الإقليمية، وبين المضمون السياسي والإستراتيجي الذي يحكم تفاعلات النظم الإقليمية بمفهومها التقليدي والحديث، ونمط العلاقات التي يدار بها النظام العالمي بعد إنتهاء الحرب الباردة³.

ويؤكد " خالد حنفي علي " في جانب آخر " أن الإقليمية هي حالة وسيطة بين المحلية Localisation التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق إهتماماتها، سواء السياسية أو الإقتصادية، والعولمة Globalisation التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية، وتسهيل نقل الرأسمالية سياسيا واقتصاديا وثقافيا عبر العالم كله ". وبخصوص الحالة الوسيطة يستطرد ويقول " تنصرف إلى التفاعلات الإقليمية، سواء على المستوى القارئ أو على مستوى الأقاليم الفرعية، وتهدف إلى دعم التكامل والإندماج في مختلف المجالات

¹ - أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف والتنمية، المرجع السابق، ص 88.

² - عبد العليم طه، إشكالية التكامل الإقتصادي العربي، دراسة قدمت لدى معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1993، القاهرة ص24.

³ - محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 1999، العدد 138، ص34.

⁴ - خالد حنفي علي مقال تحت عنوان: الإقليمية الجديدة في إفريقيا..ومواجهة العولمة، مجلة السياسة الدولية، العدد 144/أفريل 2001.

بالدرجة التي تقلل من التبعية للعالم الخارجي دون الإنعزال عنه، وتتسم هذه التفاعلات الإقليمية بأنها إختيارية كما تتضمن تنازلا عن جزء من سلطة الدولة لقيادة عليا تمثل الجماعة وتتصرف باسمها"¹. إن المفاهيم المقدمة أعلاه وإن كان معظمها يتفق مع المنهج الجديد للإقليمية - رغم مضامينها المختلفة، وانفتاحها على العالم - عوض المنهج التقليدي الذي يعتمد نظام المراحل ، إلا أنها تختلف في التصورات التي يجب أن تكون عليها، مما جعل الطابع النظري الفكري لمفهوم الإقليمية الجديدة يغلب عليه الإتجاه السياسي رغم مضامينه الإقتصادية، فالضغوطات الممارسة على العديد من البلدان الأعضاء في تجارب الإندماج الإقتصادي، لغرض تطبيق برامج الإصلاحات الإقتصادية ومتابعة القواعد العامة المفروضة من قبل المنظمة العالمية للتجارة² بخصوص تحرير التجارة، أصبحت تمثل إتجاه إستراتيجي لدى الدول الصناعية الكبرى تفرضه على العديد من البلدان النامية من أجل إعادة النظر في ترتيباتها الإقليمية وفقا للقواعد الجديدة التي يفرضها الإندماج الإقليمي، وعليه فإن التعريف الذي يمكن أن نتفق معه هو أن " الإقليمية الجديدة هي الجمع بين عناصر متباينة " بمعنى أنه يتم فيها الجمع بين دول متقدمة ودول نامية، بحيث يتمكن أطرافها من بناء تجمع تجاري يؤدي إلى تكوين منطقة للتجارة الحرة، تزال فيها الرسوم الجمركية خلال فترة تحددها الإتفاقيات المبرمة بين الدول الأعضاء، كما تحدد فيها أشكال معينة أو آليات لحماية الأطراف المتضررة جراء عملية الإندماج، ويميزها عنصر القيادة الذي يعهد للدول التي يكون فيها مستوى الرفاهية والنمو متقدما، بإعتبارها دول مساهمة ومساندة للإصلاحات الإقتصادية المطلوب تنفيذها في البلدان النامية " .

إن القراءة التي يمكن أن نستنتجها من هذه التعاريف هي أن عبارة الكفاءة الإقتصادية والتماثل في مستويات التنمية، وغيرهما من المفاهيم الأساسية للإندماج الإقتصادي التي تم التعرف عليها في نظرية الإندماج التقليدية منذ بدايات "viner" و" B.Balasa" وغيرهم، وقبل قيام منظمة التجارة العالمية ، لم تعد من بين أطروحات الإقليمية الجديدة، ذلك أن هذا الطرح الجديد والذي يتميز بمفهوم " دولة مركز أو قائد " core state ، يقدم الدول المتقدمة على أنها دولة "قائدة" تعمل كسند لإصلاح السياسات بالنسبة للدول الأقل تقدما، وهو ما يفسر الحوار الذي تدعو له دول الشمال بإعتبارها "قائدة" تجاه دول الجنوب، والذي يترجم الازدواجية في التعامل بين إنتقال رؤوس الأموال والسلع من الشمال إلى الجنوب، والحد من هجرة الأيدي العاملة الغير مؤهلة من الجنوب إلى الشمال.

من هذا المنطلق يصبح تحديد مفهوم القيادة الإقليمية ومضامينها، واتجاهاتها، ومبررات قيامها، والأهداف المراد تحقيقها أمرا ضروريا.

¹- خالد حنفي علي، باحث في الشؤون الأفريقية، لمزيد من التفصيل أنظر الموقع التالي <http://www.islamline.net> Arabic pot

²- رابح فوضيل، المرجع السابق، ص 67.

الفرع الثاني : مفهوم القيادة الإقليمية : يؤكد " جون هيدسون " « HUDSON 1999 ¹ » أن هناك بعض الأقاليم تفتقر إلى وجود إجماع حول من يتولى دور القيادة فيها، حيث يقول أن لهذا العامل دورا لا يمكن إغفاله في عدم نجاح بعض التجارب منها "منطقة التجارة الحرة لأمريكا اللاتينية، وكذلك في العالم العربي عندما تراجع دور مصر في أعقاب توقيع معاهدة السلام مع إسرائيل في نهاية السبعينيات من القرن العشرين ².

و يربط « HUDSON » هذا الدور بالوضع الاقتصادي الذي يتميز به البلد القائد ، كون أن انخفاض مستوى التنمية للبلد القائد يحول دون قيام البلد المعني بدور القائد الإقليمي.

تبين هذه النظرة أن وجود دولة قائمة تتمتع بمستوى رفاهية ونمو اقتصادي مرتفع، كان من أسباب النجاح في بعض المناطق والأقاليم ، وقد كانت تجربتي "الاتحاد الأوروبي و تجمع الناقتا" دليلا على ذلك، حيث لعبت كل من ألمانيا وفرنسا هذا الدور في الاتحاد الأوروبي ، و الولايات المتحدة في « NAFTA » ³.

وعليه، فإن انتهاج سياسة الدولة القائمة للإقليم ينطوي على قدر أقل من التكاليف الاقتصادية والسياسية، ويساعد على التخفيف من حدة التوتر الذي يرتبط بمسألة توزيع المكاسب ، كما له تأثير واضح في تيسير مسار عملية الاندماج إلى حد كبير ، وفي نفس الوقت هي مبرر يعبر عن الإتجاهات الحقيقية لمضمون الإقليمية الجديدة ، والدول الفاعلة فيها.

أفرزت هذه السياسة آليات خاصة بتعويض وحماية الأطراف المتضررة جراء الاندماج الإقليمي، وتمكن الأطراف اقتسام المنافع والتكاليف، وتوزع مكاسب الاندماج داخل كل دولة على حدة.

إن وجود آليات لتعويض المتضررين يمثل أحد عناصر النجاح ضمن هذه الرؤية التي تميز الإقليمية الجديدة، فعلى المستوى الأوروبي حددت في نوعان تم استخدامهما لهذا الغرض هما ⁴:

* النوع الأول : أستخدم تعويض المتضررين داخل الدول، ومن الأمثلة على ذلك السياسة الزراعية التي استخدمت لتعويض القطاع الزراعي، حيث كان من المتوقع أن يتعرض هذا القطاع إلى خسائر نتيجة للاندماج، وقد ساهمت كل من ألمانيا وبريطانيا وهولندا في تقديم التعويضات، وكانت الدول المستفيدة من التعويضات هي فرنسا، إيطاليا، إيرلندا.

* النوع الثاني : أستخدم هذا النوع من الآليات الدول أو الأقاليم التي تضررت من عملية الإندماج، حيث أنشئت مؤسسات لهذا الغرض منها بنك الإستثمار الأوروبي، الصندوق الإجتماعي الأوروبي، اللذان أستخدمتا لمساعدة الدول الأقل نمواً، بالإضافة إلى الدول التي تعرضت صناعاتها للتدهور وترتفع بها معدلات بطالة ، ومن بين الدول نجد البرتغال، أسبانيا، اليونان،... الخ.

¹ - إقتصادي إسكندنافي له إهتمام بالأفكار الجديدة للإقليمية واتجاهاتها، صدر له كتاب في العلاقات الإقتصادية الدولية تم ترجمته من قبل دار المريخ السعودية، الرياض سنة 1998.

²-Hudson ,Michael " Introduction :Arab Intégration An overview" 1999 ; the middle East dilemma, center for contemporary Arab Studies Georgetown Universty.p 67.

³ - أحمد جلال وبنار هوكمان، الإندماج الإقتصادي العربي، المرجع السابق، ص 31.

⁴ - Shafik ,Nemat (1994) , Lerning from. Does : Lessons on Régional Intégration for The middle East : Prospects and challenges,held at. Cairo University ,1994.p:44.

- أما بالنسبة لإقليم " النافتا " لم يحدد آليات لتعويض الخسائر المحتملة للدول المتضررة، وإنما أوجد صيغة أخرى تم اعتمادها من قبل الدول الأعضاء، حيث منحت " النافتا " للمكسيك بدل تعويضات مالية، فترة أطول للتكيف من خلال تحديد برنامج مرحلي لتحرير التجارة، مثلا التزمت الولايات المتحدة بإلغاء التعريفات الجمركية على كثير من المنتجات بصورة فورية، بينما منحت المكسيك الحق في إلغاء مثل هذه القيود على مدى خمس سنوات.

- أما بالنسبة لإقليم " الآسيان " والذي يجمع عدد كبير من الإقتصاديات الآسيوية ذات الأداء المرتفع، ورغم التوجه الخارجي الذي يميزها إلا أن آليات الحماية فيها أكبر والشواهد المرتبطة بهذه الأخيرة تؤكد التباين في مؤشر التوجه الخارجي الذي يرتب مجموعة الأقاليم ومستوى التدخل في إقتصادياتها ¹.

هذا التوجه تؤكد الزيادة في نسبة التبادل التجاري بين دول الآسيان، التي بلغت حوالي 96,7 مليار دولار أمريكي، أي بزيادة تصل إلى حوالي 217,3% عام 2003، وعلى صعيد تقديرات الصادرات والواردات البيئية لعام 2003، فقد بلغ حجم الصادرات البيئية 95,3 مليار دولار أمريكي، أما الواردات البيئية فقد بلغت 73,6 مليار دولار أمريكي، أي بنسبة نمو تقدر بـ 229,5% و 195,6% على الترتيب، حيث تأتي سنغافورة في الترتيب الأول بـ 71,7 مليار دولار أمريكي، تليها ماليزيا بـ 40,3 مليار دولار أمريكي، ثم تايلندا بمقدار 25,6 مليار دولار أمريكي، ثم إندونيسيا بـ 17,7 مليار دولار أمريكي ².

وإذا كانت التعاريف السابقة تقدم الإقليمية الجديدة برؤيات مختلفة تبعا لإستراتيجية كل إقليم، فإن جوهر هذه الإستراتيجيات لا يتعدى حدود منطقة التجارة الحرة أو إنشاء مناطق حرة، وهو ما تترجمه اتجاهات الإقليمية لدى الإتحاد الأوروبي ومجموعة دول " النافتا " اللتان فرضتا هذا الإتجاه تبعا للتحويلات الإقتصادية السريعة التي تفرضها العولمة، والتي تتميز بسرعة حركة الرساميل والسلع وتحويل التكنولوجيا ضمن مجالات مختلفة تحكمها التنافسية الشديدة بين مجموعات الأقاليم، وعليه فإن المحاولة التي نريد إضافتها في هذا الإتجاه تتضمن إبراز الأبعاد الأساسية والخلفيات الإقتصادية التي يركز عليها هذا النوع من الإقليمية، وكذا البحث في مضامينها لدى كل من الإتحاد الأوروبي ومجموعة دول " النافتا " على وجه التحديد باعتبارهما تجربتين متميزتين، تعكسان اتجاهات هذا المفهوم الجديد، بالإضافة إلى التجربة الآسيوية.

الفرع الثالث : الإقليمية الجديدة والتكتلات الرائدة : توجد عناصر مشتركة تحكم التوجه الجديد للإقليمية وهي المركز والأطراف، نمو مرتفع، التوجه نحو الخارج، تحرير التجارة المنفرد والمتعدد الأطراف،... الخ، إلا أنه في المقابل توجد تمايزات تنفرد بها أقطاب الإقليمية الجديدة منها من يريد تطوير أشكال التعاون من منطقة تجارة حرة إلى سوق مشتركة، بحيث يعتمد فيه أسلوب الأفضلية الإشتراطية، وهناك من يريد إزالة بعض العوائق التجارية وتحرير أكثر للتجارة المتعددة الأطراف، وهناك من يريد الإستفادة من الإثنين. هذه الصيغ تترجمها تجمعات إقتصادية رائدة تعمل على إنجاحها في عالم يتميز بشدة التنافسية بين أقطابه.

¹ - معجزة شرق آسيا، النمو الإقتصادي والسياسات العامة، المرجع السابق، ص 395.

² - عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، أطروحة دكتوراه، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، 2006، ص 359.

1- الإقليمية الجديدة بروية الإتحاد الأوروبي :

يعتمد الإتحاد الأوروبي في مضمونه للإقليمية الجديدة على صيغة المشاركة، والتي تعني تكثيف إقامة تعاون بين مجموعة البلدان المجاورة والمحيطة قصد المساندة والمساعدة من أجل بناء تجمع تجاري إقليمي يساهم في تحقيق النمو والأمن والإستقرار في المنطقة بمفهومها الواسع.

إن صيغة الشراكة "partenariat" التي يؤسسها الإتحاد الأوروبي مع عدة أطراف ويدفع بها إلى خارج حدوده- نتيجة لإستنفاد مهماتها داخليا- تترجمها الترتيبات الإقليمية الجديدة التي تتخذ شكل مناطق حرة مع عدد من الدول لا يراد لها أن تتمتع بالعضوية الكاملة في الإتحاد، وإنما يجب أن تسعى إلى تحقيق جملة من الشروط يتفاوض حولها الإتحاد مع هذه الدول بشكل منفرد، وهي بذلك لا تختلف عن صيغة الإقليمية ذات الأفضلية الإشرافية، وعليه فبالإضافة إلى الإستقرار السياسي والاقتصادي الواجب توفرهما في الدولة التي ترغب الإندماج في الإتحاد الأوروبي يفترض على الدول التي ترغب في ذلك أن تحقق الآتي:¹

- تحقيق معدل نمو يزيد عن 7% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- رفع معدل الإستثمار إلى 35% من الناتج الداخلي الإجمالي.
- زيادة معدل نمو الناتج الإجمالي الصناعي إلى أكثر من 10% في السنة.
- زيادة معدل نمو الصادرات من الصناعات الزراعية.
- رفع معدل الإستثمار الأجنبي المباشر إلى 10% من الناتج الداخلي الإجمالي أو إلى 30% من الإستثمار المحلي.
- زيادة معدلات الإِدخار لتصل إلى 25% من الناتج المحلي الإجمالي.

من الناحية الموضوعية يلاحظ أن هناك صعوبة في الوصول إلى تحقيق هذه النتائج في المديين القصير والمتوسط خصوصا بالنسبة لبلدان الضفة الجنوبية من البحر الأبيض المتوسط إنطلاقا من الإمكانيات المتاحة لها، حتى ولو في ظل المساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لهذه الأخيرة ، و لا يعود السبب فقط إلى الفجوة في مستويات التنمية بين الضفتين، وإنما إلى ضعف الأداء الذي تتميز به المؤسسات السياسية والإقتصادية في هذه البلدان، والذي يتطلب إحداث نقلة نوعية من خلال ترشيد مستوى الموارد البشرية قصد تكيفها مع متطلبات المرحلة، وعليه فإن الآراء التي جاءت بها الإقليمية الجديدة تتضمن مشروع إقتصادي وسياسي في نفس الوقت قصد ترقية المستويين ، على الرغم من التطور الحاصل في بنية التجارة البينية بين بلدان الإتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط.

إن صيغة المشاركة التي يطرحها الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية والتي تترجم الإقليمية الإشرافية لا يمكن التنكر للمنافع التي قد يحصل عليها الأطراف (إن تمكنوا من إستغلالها بصورة أمثلية)، والتي يمكن تعظيمها خصوصا بالنسبة لبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط نذكر منها على سبيل المثال² :

¹- عبد الأمير السعد، الإقتصاد العالمي، قضايا راهنة، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007 ص 141.

²- عبد الأمير السعد، الإقتصاد العالمي، قضايا راهنة، المرجع السابق ص 142.

- فتح الأسواق الأوروبية أمام صادرات دول جنوب الضفة التوسطية والعربية على وجه العموم.
- الحصول على قروض ومساعدات.
- الاستفادة من التعاون في المجال العلمي والتقني.
- تخفيف القيود المفروضة على الصادرات الزراعية.

2- الإقليمية الجديدة بروية النافتا :

يستند هذا المفهوم إلى التركيز على إقامة مناطق تجارة حرة تعمل على تعميق الاندماج الإقليمي وتعزيز عمليات التحرير متعدد الأطراف التي تحرص عليها مجموعة الدول الصناعية الكبرى والمؤسسات الدولية¹، كما يستند هذا المفهوم إلى الجمع بين دول عالية النمو ودول أقل نمواً، وهي ميزة أصبحت تتجه إليها أغلب التجمعات الإقليمية في الوقت الراهن، علماً أن هذه الصيغة تتميز بأن كل طرف فيها يدرك هذا التباين ويرضى " بالاندماج التباعدي " إن صح التعبير بديلاً عن الاندماج التقاربي الذي يقود إلى وحدة².

هذه الصيغة على الرغم من أنها تتميز بالانفتاح، إلا أنها تستعمل أسلوب التهديد ليس بالشكل الحاصل في تجمع الباسيفيكي من أجل الحصول على التكنولوجيا فحسب، وإنما لدفع الدول نحو تحرير أكبر للتجارة، وهو ما سعت إليه الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه الأمريكيتين، ترجمته المبادرة الأمريكية التي تضم أغلب دول الأمريكيتين، حيث أتفقت 34 دولة لاتينية مع الولايات المتحدة وكندا سنة 1994 على إنشاء منطقة للتجارة الحرة بحلول عام 2005، وقد عملت أمريكا في ظل التصور الجديد للإقليمية على إستغلال المحيط الباسيفيكي لكي تقيم تكتلاً مع آسيا التي تضم النمر الأسيوية الست واليابان، ضف إلى ذلك الدعوة إلى توسيع تكتل "الآبيك" الذي يضم 17 دولة موزعة على ثلاثة إقتصاديات في العالم وهي الولايات المتحدة الأمريكية، واليابان، والصين، المزمع تشكيله سنة 2020³، علماً أن إتجاهات الإقليمية في هذه المنطقة وإن كانت قد حققت بعض المكاسب على مستوى فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وقدرته على النفاذ إلى العديد من الأسواق نتيجة للإصلاحات المنفذة من قبل العديد من الدول، فإن شدة المنافسة في هذه الأسواق جعلها تبحث عن ترتيبات جديدة في مناطق عديدة من العالم

3- الإقليمية الجديدة بروية التجمعات الأسيوية:

لقد تبنت التجمعات الأسيوية طروحات الإقليمية الجديدة وترجمتها على أرض الواقع، رغم تباين إقتصادياتها، وبالأخص تجمع "الآسيان" الذي تأثر بالأزمات المالية التي ضربت هذا الإقليم في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، وكذا الضغوطات الممارسة من قوى خارجية، إلا أن النقلة الجديدة التي أحدثتها دول الآسيان على مستوى الهياكل الإنتاجية والتوسعات التي تم إحداثها أعطتها دفعا قويا، نتيجة العمل المشترك ودعم الروابط البنينة، وعليه فإن إختيار دول جنوب شرق آسيا - من خلال تكتلاتها الإقتصادية - سياسة إحلال محل

¹ - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية، المرجع السابق، ص 611.

² - بحوث إقتصادية عربية، مجلة علمية فصلية تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الإقتصادية، العدد السابع سنة 1997، القاهرة، ص: 9.

³ - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، جانفي 2000، ص 49.

الواردات في الفترة القصيرة ، وإنتقالها إلى التصنيع من أجل التصدير ، وإن أنطوى ذلك على إستيراد مستلزمات الإنتاج والمعدات الرأسمالية والمعرفة الفنية¹، يمثل نقلة نوعية في إستغلال واستثمار هذه السياسة. إن المنهج المتبع وإن كانت تميزه بعض التفضيلات التي تتبادلها دول الإقليم مع تفاهم على رسوم جمركية خارجية مشتركة منخفضة ليس القصد منها إقامة إتحاد جمركي ، وإنما تفاهم يساهم في توسيع التبادل البيني بين دول الإقليم والذي تم وضعه في الإطار العالمي وهو ليس بديلا عنه.

من هذا المنطلق أعتبر العديد من الباحثين (منهم محمد محمود الإمام) أن الإجراءات المتبعة من دول هذا الإقليم هي إختيار صائبا يعبر عن الإقليمية المنفتحة، وقد مكن هذا الإختيار دول المنطقة السعي إلى تحرير التدفقات الخارجية للرأسمال وترشيده ، وإحداث تعديلات في هيكلها الإنتاجية بحيث تسمح لها بإنتاج سلع تتبادلها داخل المنطقة وخارجها ، وهي إجراءات تفرضها دول الإقليم على نفسها قبل فتح حدودها ، وهو ما يعني أن إتجاهات الإقليمية الجديدة في هذا الإقليم تختلف عن النموذج الأوروبي ونموذج تجمع " النافتا" ، وحتى التجمعات الإقتصادية التي مازالت في طور التكوين خصوصا فيما يتعلق بالقيادة وقضية المركز والمحيط (مركز العجلة وأذرعها)، وإنما يتفق الجميع حول فكرة إقامة منطقة للتجارة الحرة، ضف إلى ذلك أن الإتجاهات الجديدة التي برزت في جنوب شرق آسيا نحوى تكثيف العمل المشترك من أجل دعم النمو والذي أصبح يعرف "بمثلث النمو" هو ترجمة للإقليمية الجديدة.

وعليه فإن تجمعات جنوب شرق آسيا تعتمد على الروابط التجارية ولكنها تنشأ في الأساس بدوافع تفرضها العلاقات الصناعية والتكنولوجية ولا تشترط أن تربط بين الدول كما هو الحال بالنسبة للتكتلات التجارية، ولكنها يمكن أن تربط بين مناطق داخل دولة واحدة أو مناطق تجمع بين عضويتها أكثر من دولة، لا يشترط فيها أن تكون متقاربة جغرافيا بقدر ما تكون مندمجة صناعيا.

تسمى هذه التجمعات الإقتصادية بـ " الإقليمية الفرعية subrégional"، ويطلق عليها أيضا إسم "الدولة الإقليم"، ويوجد هذا النوع بصفة أساسية في مناطق جنوب شرق آسيا وبعض المناطق الأوروبية (أوروبا الشرقية) وهو إحدى نتائج التدويل الإقتصادي والثورة التكنولوجية وتقسيم العمل أكثر من كونه نتيجة لأنماط معينة من السياسات الحمائية التجارية².

ومهما تكن التسميات، فإن عملية إعادة هيكلة النظام الإقتصادي العالمي بما يتوافق والتغيرات العالمية الجديدة هي أبرز سمات مفهوم الإقليمية الجديدة، والتي تكون فيها التجمعات الإقتصادية الإقليمية تمثل حلقة ربط بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى، وبالتالي فإن الإقليمية الجديدة تختلف عن مفهوم الإقليمية الذي شاع في الستينات بغلبة الطابع الإقتصادي³.

¹ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، المرجع السابق، ص 323.

² محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، المرجع السابق، ص 40.

³ أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001، ص 17.

الفرع الرابع : سمات الإقليمية الجديدة:

إن التوجهات الحديثة للإقليمية الجديدة جعلها تتميز بالتنوع والتوسع والاختلاف يمكن ترجمتها في السمات الآتية¹ :

- أ- أصبحت ترتيبات الاندماج الإقتصادي أكثر تعقيدا وتشابكا سواء من هياكلها أو نطاقها الجغرافي.
- ب- تعكس التكتلات الإقليمية الجديدة الأفكار الاقتصادية الليبرالية وإقتصاد السوق، كما زاد الإعتدال المتبادل للإقتصاد العالمي بعد الحرب الباردة كنتيجة للإنتشار السريع للتكنولوجيا وتحرير التجارة في أغلب الدول، حيث قام العديد من الدول النامية مفردة بتحرير التجارة كعنصر من عناصر إصلاح سياسات الإقتصاد الكلي، ذلك أن مثل هذه الإصلاحات - يفترض أنها - تعتبر محاولة لزيادة الإنتاجية وفي نفس الوقت إعداد لمواجهة المنافسة الدولية.
- ج- أصبحت التكتلات الإقليمية عملية متعددة الأوجه، ومتعددة القطاعات وتغطي نطاقا كبيرا من الأهداف الإقتصادية والسياسية التي يمكن وصفها بأنها أهداف إستراتيجية وليست تجارية فقط.
- ت- تأخذ التكتلات الإقليمية الجديدة من إستراتيجية التوجه الخارجي منهاجا لها، وتعتمد على النظرة الخارجية والبيئية للتكتل كمصدر للنمو، كما أنها تمثل لبعض الدول الخطوة الأولى لإمكانية الإستفادة من عملية العولمة.
- ث- تمثل الإقليمية محاولات للإستفادة من مكاسب خلق التجارة، وإقتصاديات الحجم، ومكاسب زيادة الكفاءة، وتنسيق السياسات التي تبرزها التكتلات الإقليمية الجديدة.
- ج- تركز الترتيبات الجديدة للإندماج الإقتصادي على مجالات جديدة مثل الإستثمار، وسوق العمل، وسياسات المنافسة، والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي.
- ح- الإستثمار الأجنبي بالنسبة للتكتلات الإقليمية الجديدة يمثل أهمية قصوى، بحيث يعتبر محركا أصيلا في تحرير التجارة وتحقيق المنافسة العالمية في هذه الأخيرة.
- خ- تتسم معظم الترتيبات الإقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية أعضاء في عدة تكتلات إقليمية في نفس الوقت ويرجع السبب إلى :
 - ضمان النفاذ إلى مختلف الأسواق الإقليمية، خاصة تلك التي تضع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الأعضاء بها.
 - تنويع التجارة وروابط الإستثمار لتخفيض الإعتدال على الشركاء الرئيسيين في التكتل.
 - تعد طريقة لوضع الإقليمية في نفس خط التعددية (الإطار متعدد الأطراف).

¹ - عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص ص 39 - 40.

المطلب الثاني : الأشكال و الاتجاهات ، الأهداف :

الفرع الأول : أشكال الإقليمية الجديدة و اتجاهاتها:

1- أشكال الإقليمية الجديدة :

لا تلغي الإقليمية الجديد الإدماج عبر السوق، أو عبر المشاريع القطاعية، أو عبر المؤسسات أو غيرها من الأشكال، وإنما تعمل على إيجاد صيغ تحقق الإدماج المرن (Intégration Flexible)، الذي ينشئ نوعاً من المقاصة بين التوسع الرأسي والتوسع الأفقي للإدماج والتشابك بين التكتلات الاقتصادية عبر مداخل مختلفة، وهو ما جعل بعض الآراء (منهم ناصر السعيد) ¹ تتادي به باعتباره من بين المناهج الحديثة للإدماج. إن الإدماج المرن والذي يعبر عن الأشكال التوسعية التي تتبناها الإقليمية الجديدة، تترجمه السياسات الاقتصادية والمشاريع المرتبطة بها، والتي تقوم بها التكتلات الاقتصادية (الإتحاد الأوروبي وتجمع النافتا) في مناطق مختلفة من العالم.

أ- التوسع الرأسي : المقصود هنا هو تعميق الإدماج الاقتصادي والذي يستهدف قيام وحدة اقتصادية وسياسية في النهاية، والمنطق هو أن تختار الدولة تجمعا واحدا يتم من خلاله إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية والحواجز المعيقة لتجار السلع عبر الحدود، مثل الإجراءات الجمركية المقيدة للتجارة.

تمتاز هذه الترتيبات أساساً بطبيعتها التجارية السلعية، والتي تهدف إلى الإلغاء الكلي لهذه الحواجز بواسطة آليات شفافة، حتى ولو كان هناك نوع من الاختلاف بينها، مع العلم أن الاختلاف أو التباين يمس أساساً المرحلة الانتقالية لبعض الأصناف من السلع التي يتباين بشأنها التحرير ².

يرى أنصار الإقليمية الجديدة أن الأدوات المعتمدة من قبل أصحاب النظرية التقليدية لتحرير التجارة البينية- والتي تنتقل من درجة إلى درجة أعمق منها- بأنها صيغة ضحلة "Intégration Shallow"، ومن ثم يصفون ما يصاحبها من أدوات أخرى لا ترقى إلى وحدة اقتصادية، ووجه التضليل في هذا الإصطلاح هو أن المقصود ليس المضي نحوى مراحل أعلى من الإدماج، بل هو إلزام البلدان الأقل نمواً بسلوكيات معينة تفرضها إملاءات القيادة الإقليمية، باعتبارها مساهمة ومساندة ومالكة للإمكانات التي أتاحتها لها المؤسسات الدولية (البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، والمنظمة العالمية للتجارة).

وإذا كانت الإقليمية الجديدة لا تستهدف إقامة وحدة سياسية، فإن إتفاقياتها تتضمن عدد من الشروط السياسية (الشروط التي يفرضها الإتحاد الأوروبي) التي تعطي حق إيقاف ما تتعهد به من تفضيلات لشريكاتها الأقل تقدماً، بدعوى عدم مراعاتها لحقوق الإنسان ومتطلبات قيام نظم ديمقراطية تتميز بشيء من الشفافية وذلك وفقاً للمفهوم السائد في البلدان المتقدمة ³.

¹ - ناصر السعيد ، وزير الاقتصاد والتجارة الأسبق، باحث في السياسات الاقتصادية الإقليمية (العربية على وجه التحديد) .

² - سعود البريكان وآخرون، التكامل الاقتصادي العربي (تحديات والأفاق) الندوة الرابعة لصندوق النقد العربي، أبو ظبي أيام 23/24 فيفري 2005، ص 28-31.

³ - محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومغزاها للتكامل العربي، مرجع سابق ذكره، ص 611.

ب- التوسع الأفقي :

يجمع هذا الشكل عدد أكبر من الدول، وهو ما يعني تعدد العضوية في التجمعات أو التكتلات الاقتصادية، إذن المقصود هنا هو إختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم، بحيث تصل إلى تعدد الإختيارات ويطلق على النوع ب " الإقليمية الجمعية"، حيث ترى بعض الدول أن هذا التعدد يعبر عن الإنفتاح ويساهم في جذب أكبر كمية للإستثمار الأجنبي، علما أن هذا الشكل لا يقوم على إزالة بعض الحواجز التجارية فحسب، وإنما يعتمد صيغة تنسيق السياسات التجارية التي لها تأثير على الإنتاج والتجارة، وكذلك السياسات ذات الصلة بالإقتصاد الكلي، بمعنى الجوانب المتعلقة بالسياسات الضريبية والنقدية وسياسات سعر الصرف، وكذلك البيئة التي تحقق هذه السياسات، من خلال مؤسسات قادرة على إدارة وتسهيل عمليات الإندماج الإقتصادي (مثل البنوك الإستثمارية، صناديق التنمية المشتركة، آليات متعلقة بفض المنازعات،.... الخ).

يطلق على هذا الشكل أيضا الإندماج العميق¹ "Deep Intégration"، كون الدول تبحث فيه عن المنافع، وعليه تسعى الكثير من الدول الأعضاء في تكتلات إقليمية إلى الإرتباط بإتفاقيات مع عدة أطراف، ثنائية أو متعددة، وقد تعتبر " تشيلي " مثلا على ذلك، حيث تتبع سياسات إقتصادية متحررة وتشارك في 12 إتفاقية، منها اتفاق التبادل الحر مع الإتحاد الأوروبي سنة 2000، ومع المكسيك سنة 2002، ومع الولايات المتحدة سنة 2002، وسنغافورة سنة 2003²، وتتفاوض مع دول أخرى في العديد من المناطق منها المغرب العربي لإمضاء نفس العقد.

إن هذا الشكل يتميز بالتوسع المستمر حيث تقدم فيه بعض المزايا حتى للدول الأعضاء الذين يحققون أقل نموا، وهو ما جعل تجمع "النافتا" يحرز على نجاحات دفعت بالكثير من الدول (ومنهم دول نصف الكرة الغربية) إلى طلب الدخول فيها. إن الصيغة المطروحة في بعض الأقاليم، وإن كانت تشبه صيغة الإقليمية الجديدة، إلا أنها تختلف تماما عن هذه الأخيرة في الشكل والمضمون، خصوصا فيما يتعلق بالقيادة الإقليمية والتباعد في مستويات النمو، ذلك أن الإقليمية الجديدة تحرص على بقاء الفروق التنموية بين أعضائها مع تجنب ما يترتب على وجود هذه الفروق من آثار إجتماعية³ مهما كان عدد الأعضاء.

مهما كان الشكل الذي تطرحه الإقليمية الجديدة، فإن الإندماج الإقليمي عبر المدخل التجاري، والذي يقوم على إجراءات تتعلق بالسياسات التجارية هو المنهج الذي يجد فيه المؤيدون للمدخل التجاري أفضل السبل للتحرير الشامل للتجارة الدولية، بشرط ألا يصبح بديلا للحماية⁴.

ينطبق هذا التوجه على الدول التي تتميز إقتصادياتها بالإستقرار والثبات، والقادرة على تحقيق النمو وهناك إمكانية للتخصص، ويكون قطاعها الإنتاجي قادر على الإندماج.

¹ - يذهب إلى أبعد من مجرد إزالة الحواجز الرسمية أمام التجارة ليشمل وسائل مختلفة لتقليص العبء الدولي المترتب على التباين بين التنظيمات الوطنية، مثل قيام بلد بقبول شهادة مقدمة من دولة أخرى تفيد عن توفر مستوى مرض على صعيد استيفاء معايير الأداء والصحة والسلامة وغيرها، وعليه فإن الإندماج العميق يستوجب تغيير القواعد التنظيمية والممارسات الحكومية نتيجة الإتفاقيات الثنائية أو الدولية لكي يتم توحيدها أو جعلها أكثر تجانسا، لمزيد من المعلومات أنظر: سعود البريكان وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص 31.

² - رابح فوضيل، التكامل الإقتصادي الأورو-مغربي بين العولمة والإقليمية، مرجع سابق ذكره، ص 62.

³ - محمد محمود الإمام، مرجع سابق ذكره، ص 612.

⁴ - عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، مرجع سابق ذكره، ص 21.

هذه الخاصية يمكن ملاحظتها في إقتصاديات بلدان جنوب شرق آسيا حيث تسعى إلى إيجاد منافذ لها إلى الأسواق العالمية، وهو ما يعبر عنه بالمنهج التصديري.

من ناحية أخرى هناك دول عديدة (البلدان النامية – منها الجزائر-) لا ينطبق عليها هذا الإتجاه لأن مجال تخصصها محدود قد يشمل سلعة واحدة، ضف إلى ذلك أن قطاعها الإنتاجي ضعيف لا يتسم بالاندماج، وعليه فإن وجود مرحلة أولية للتنمية لبناء الهياكل الإنتاجية عملية ضرورية تساعد على تحقيق الإندماج الإقليمي وإيجاد منافذ إلى الأسواق العالمية.

2- إتجاهات الإقليمية الجديدة :

تميزت تجارب الإندماج الإقليمي بالمنافسة غير الكاملة و تمايز المنتجات، وهي من بين أسباب نجاح التجربة الأوروبية، لكن التحولات الإقتصادية العالمية وتأثيراتها من جهة ، وتفكك هيكل الإنتاج الصناعي العالمي من جهة أخرى أكدته المقاربة التي قدمها (p.krugman)، والتي تبين مفهوم الأسواق المجزأة ، حيث تفسر مبادلة المنتجات المتشابهة بين البلدان الصناعية¹.

هذا التحول وإن كان قد بدأ مبكرا في بعض الأقاليم دون الأخرى، فإن البلدان التي تملك نفس المزايا وتنتج نفس المنتج لم تعد معيارا للاختلاف بين هذه الأخيرة ، وإنما تكاليف الإنتاج ، والتنوعية ، والجودة هي التي أصبحت تحدد أنواق المستهلكين².

ساهمت الآثار الديناميكية التي تميزت به الإتفاقيات التجارية الإقليمية والتي أدت إلى تخفيض معوقات التجارة وتخفيض درجة الإحتكار وزيادة فرص الإستثمار، مع فتح أسواق البلدان الصناعية أمام البلدان النامية في زيادة نصيب التجارة البيئية في الإقليم الواحد أو بين مختلف الأقاليم.

إن هذه الرؤية تترجم إتجاهات الإقليمية الجديدة، والتي أصبحت تتميز بمظهرين³ :

الأول : ويعبر عن الشكل التجاري الإقليمي القائم على فرضية تيسير العلاقات التجارية بين الدول الأعضاء بدرجات تميزها العلاقات التجارية مع الدول الغير الأعضاء.

الثاني : قائم على أساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل.

هذا يعني أن إتجاهات الإقليمية الجديدة سمحت ببروز أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل يختلف تماما عن النمط التقليدي الذي ساد الثورة الصناعية الأولى، حيث يمكن حصر هذه الإتجاهات في نموذجين هما :

- النموذج التجاري :

وتميزه مستويات معينة تعمل في مجملها على إرساء مناطق للتبادل الحر وإزالة العوائق التجارية بصفة تدريجية ، وتذهب إلى حد حرية إنتقال العمالة ورأسمال والسلع والخدمات.

¹ -Bensidoun.I,et Chevallier.A, " Economie mondiale" édition la découverte ,Paris 2003,p 69.

² - فضيل رابح، مرجع سابق ذكره، ص 65.

³ - محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مرجع سابق ذكره، ص 39.

تترجم هذا النموذج إتفاقية الإمتيازات غير المتماثلة (إتفاقيات بيرمها الإتحاد الأوروبي) التي تتأسس بين دول الشمال ودول الجنوب، والتي تقوم على تنازلات أحادية للإمتيازات لصالح بعض الدول المصدرة دون أن تحصل الدول المستوردة على نفس الإمتيازات، علما أن هذه الإتفاقيات تقوم على المعاملة بالمثل فيما يخص تخفيض الرسوم الجمركية، فهي ترمي إلى تقليص أو إلغاء هذه الأخيرة داخل المنطقة، مع إحتفاظ كل دولة بتعريفاتها الجمركية اتجاه دول خارج الإتفاقية، فهي لا تشمل تنسيق السياسات التجارية ومن أمثلتها إتفاقية الناقتا وإتفاقية التبادل الحر بين الإتحاد الأوروبي وبلدان المتوسط¹.

- النموذج الصناعي :

لا تعبر الإقليمية الجديدة وفق الأنماط الجديدة للتخصص وتقسيم العمل أهمية للتقارب الجغرافي، وإنما تتجه نحو تشكيل كتل صناعي يتميز بظهور نوع آخر من تقسيم العمل بين دول مختلفة لإنتاج نفس السلعة، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة - Intra - Industry -، وفي ظل تفكك هيكل الإنتاج العالمي أصبح إنتاج سلعة واحدة يتجزأ بين عدد من الدول، بل بين المقاطعات أو الولايات، وهو ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحدة - Intra-Firm -، علما أن هذا النوع من التخصص أصبح يقوم أحيانا بين دول صناعية وأخرى نامية²، وتعتبر منطقة جنوب شرق آسيا صورة لهذا النموذج، الذي أدى إلى خلق كيانات صناعية تربطها مصالح مباشرة أثبتت أن التبادل المحدد للنمو مرتبط بطبيعة التخصص القطاعي، ويتدعم هذا النموذج أيضا في بلدان شرق أوروبا التي أعلنت إنضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، وذلك للإستفادة من التجربة الألمانية في مجال التصنيع.

الفرع الثاني : أهداف الإقليمية الجديدة :

تطرح صيغة الإندماج الإقليمي وفق الرؤية الجديدة جملة من الأهداف نذكر منها³:

- تحسين إستخدام الموارد وتخصيصها تخصيصا أمثلا.
 - تحسين توزيع الدخل بين الأقاليم.
 - تحسين ميزان المدفوعات للأقاليم، وتخفيض الضغوط التضخمية وذلك بتخفيض حجم الفروقات الإقليمية والطلب للعمل.
 - تحقيق الإستقرار الإجتماعي والسياسي وتقليص الفوارق الإقتصادية بين الأقاليم.
- و بالإضافة إلى ذلك، هناك أهداف أخرى يمكن تلخيصها فيما يلي⁴:
- ضمان التزام البلدان النامية بتنفيذ ومتابعة الإتفاقات التجارية والإقتصادية.

¹ - شيخ فتيحة، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر سنة 2006، ص 65.

² - محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مرجع سابق ذكره، ص 40.

³ - محمد حامد عبد الله، الإقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، السعودية 1998 ص 46.

⁴ - فوضيل رابح، مرجع سابق ذكره، ص 64.

- العمل على فرض رؤية سياسة البلدان الصناعية على الدول النامية، مثل تطبيق نظام ديمقراطي كشرط ملازم ومتزامن مع التحرير الإقتصادي، كما حددت أهداف الاندماج الإقليمي بصفة واسعة عن طريق البحث عن الأمن، وخلق الأسواق الكبيرة.
- التركيز على المبادلات التقنية، والمبادلات المختلفة لعوامل الإنتاج لغرض ترقية مستوى الاندماج
- في آلية الاندماج من غير الممكن تفادي أثر السيطرة الذي يصدر وينجم عن التوزيع الغير متوازن لثمرة الاندماج.
- الإلحاح في المنطقة على الخصوصية والهوية هو شرط لا غنى عنه، وهذا حتى تكون المنطقة الإقليمية أكثر أفقية (HORIZONTAL)، ومن أجل هذا يجب ترقية تعددية الأطراف على المستوى الإقليمي، وفي داخل كل دولة.
- و في آسيا ساهمت الدولة في تهيئة البنية التحتية للتنمية، وخاصة الاستثمار الفعال للشركات المتعددة الجنسيات المحلية التي رقت تنمية السوق الإقليمية لهذه المناطق.
- الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير حيث يتسع حجم السوق، ويشجع هذا على توجيه الإستثمارات توجيهها إقتصاديا، وإعادة تكوين الحركة الحرة للسلع ورأسمال وإزالة العوائق التجارية¹.

المطلب الثالث : طبيعة العلاقة بين الإقليمية وتعددية الأطراف :

تعمل الصيغتان (الإقليمية وتعددية الأطراف) باتجاه واحد وهو التبادل الحر، أي من أجل إزالة العوائق التجارية، في هذا الصدد أمام الدول الإختيار بين صيغة الإقليمية (إزالة الحواجز الجمركية بين البلدان الراغبة في الاندماج إقليميا) أو صيغة تعددية الأطراف (إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية لكل البلدان عبر مفاوضات مفتوحة بين منظمة التجارة العالمية والأطراف المعنية) أو الصيغتين معا.

في هذا الإتجاه تم طرح سؤالاً جوهرى حول أي الصيغتين أفضل، إلا أن الإجابة على هذا السؤال لازالت متباينة إلى يومنا هذا، والنتيجة تعود إلى تعقد الصيغتان من جهة، والى النتائج التي أفرزتها هذه الأخيرة على أرض الواقع جراء قرار إنضمام الدول إلى أحدهما من جهة ثانية، علما أن المناقشة لم تتمحور حول مسألة إختيار صيغة الإقليمية أو تعددية الأطراف، وإنما أتجهت حول مسألة فيما إذا كانت الإتفاقيات الإقليمية تشكل تهديدا أو خطر على نظام تعددية الأطراف لتحرير المبادلات.

الفرضية السائدة، هي أن الإقليمية وتعددية الأطراف هما وسائل وضعت من أجل الوصول إلى هدف محدد وهو التحرير التجاري الشامل.

لقد جعلت هذه الرؤية الباحثين يتفقون على أن الإقليمية تمثل حالة وسيطة بين المحلية (الإقليم) التي تدفع بالأفراد والجماعات والمؤسسات لتضييق نطاق إهتماماتها، سواء السياسية أو الإقتصادية بحماية صناعاتها، وبين تعددية الأطراف (العالمية) التي تستهدف تحطيم الحدود الجغرافية والجمركية².

¹- توات عثمان، التكامل التجاري والإقليمي، مرجع سابق ذكره، ص 6.

²- خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا- مجلة السياسة الدولية- العدد 144 أبريل 2001، ص 185.

إن هذه الحالة الوسيطة تهدف إلى تدعيم الاندماج في مجالات متعددة (اقتصادية، السياسية، الأمنية، الخ)، والتي تقلل التبعية للعالم الخارجي دون الإنعزال عنه.

الفرع الأول : المنظمة العالمية للتجارة والانفتاح نحو الإقليمية :

حدثت تطورات فيما يتعلق بفعالية التبادل الحر من الـ GATT إلى OMC ، وقد كان لجولة الأورغواي وإعلان مراكش 1994 دور بارز في دفع عملية تحرير التجارة الدولية بما يساهم وتقوية الإطار متعدد الأطراف، المفترض من وجهة نظر البعض أن يؤدي ذلك إلى الانتقاص من جاذبية الإطار الإقليمي، إلا أنه على العكس من ذلك، فقد زادت التكتلات الاقتصادية بشكل كبير، ولكن لا توجد إحصاءات دقيقة بشأن عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمية على مستوى العالم، والسبب في ذلك هو عدم إخطار منظمة التجارة العالمية بجميع الإتفاقيات، إلا أن بيانات البنك الدولي تشير إلى أن عدد الإتفاقيات التجارية الإقليمية التي تم إخطار المنظمة التجارة العالمية بها وفقا للمادة 24 من إتفاقية "الجات"، وصل إلى 230 إتفاقية في نهاية 2004، أي أربعة أضعاف ما كان عليه في عام 1990.

ووفقا لتقارير منظمة التجارة العالمية لعام 2006¹، تم إخطار المنظمة بتوقيع 250 إتفاقية تجارة إقليمية، من بينها 130 إتفاقية تم إخطار المنظمة بها بعد شهر جانفي عام 1995 (تاريخ إنشاء منظمة التجارة العالمية)، وطبقا لتقديرات منظمة التجارة العالمية، قد يصل إجمالي عدد إتفاقيات التجارة الإقليمية التي دخلت حيز التنفيذ إلى 300 إتفاقية في نهاية 2006، وذلك عندما يتم إبرام جميع إتفاقيات التجارة الإقليمية التي تم إخطار المنظمة بالتخطيط لها أو تلك التي مازالت في طور المفاوضات، ويعود هذا التفاوت بين بيانات البنك الدولي و منظمة التجارة العالمية إلى ثلاثة أسباب رئيسية : عدم إلزام الدول أعضاء منظمة التجارة العالمية بإخطار المنظمة بالإتفاقيات الجديدة؛ تعدد أساليب إحصاء عدد الإتفاقيات؛ تنتمي كل دولة في العالم إلى عضوية ستة إتفاقيات تجارة إقليمية، علما أنه في سنة 1995 وصل عدد أنظمة التكتل الإقتصادي من مختلف صورها إلى أكثر من 45 تكتل، تشمل 75% من دول العالم، وحوالي 80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية، هذا التوسع في الحجم والعدد يتميز بدرجة عالية من التنافس، من حيث تحقيق شروط النمو ومستوى التبادل التجاري الذي يحدد أهميتها².

الملفت للإنتباه أيضا هو أن أحكام المادة 24 من "الجات" تتوافق والشروط التي يمكن بموجبها للأطراف المتعاقدة الإنضمام إلى- أو تشكيل - إتحادات جمركية، طالما أن هذه الأخيرة(إتحادات جمركية) لا تشكل خرقا لمبدأ عدم التمييز (Non Discrimination) الذي يحكم الـ OMC، من هذا المنطلق يتضح لنا أن المادة 24 تسمح بإتفاقيات لتشكيل الإتحادات الجمركية ومناطق للتجارة الحرة، كما تتضمن هذه الإتفاقيات إمكانية تعزيز الاندماج الإقتصادي، فهي خطوة نحو تحقيق التبادل الحر الدولي، ومظهرا دالا على العولمة فهي تتشابه مع

¹ - هناء خير الدين، إتفاقيات التجارة الإقليمية، ورقة مقدمة ضمن قضايا إقتصادية لبرنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التشريع والرقابة في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، 2007، ص 3.

² - مجلة أفاق أفريقية، التجمعات الإقليمية خطوات على طريق الوحدة، المجلد الثاني، العدد 07، القاهرة سنة 2001، ص 66.

هذه الأخيرة ولا يمكن فهم واحدة في غياب الأخرى¹، هذه الحقيقة يترجمها رئيس منظمة التجارة العالمية والذي أكد سنة 1996 " إن الإنجازات الإقليمية هي خطوة أولية لتشجيع الدول على الاندماج والدخول في الاقتصاد العالمي"².

تبين هذه الرؤية أن الإقليمية هي تكتلات إقتصادية تبدأ بالترج في إزالة الصعوبات والعوائق التجارية وتفتح مجالاً أوسع للمبادلات التجارية، تبدأ في إقليم بين مجموعة بلدان، ثم بين مناطق أخرى مجاورة في مرحلة تالية، قد تكون بين مناطق إقليمية (متجانسة) لدول متقدمة، أو أقاليم (غير متجانسة) تمثل دول متقدمة وأخرى نامية (وهي الصيغة التي يترجمها تجمع النافتا) إلى أن تصل إلى مرحلة حيث تصبح الدول فيها أطرافاً في نظام تجاري يؤدي إلى تعدد الأطراف³.

الفرع الثاني: الإقليمية وتعددية الأطراف التوافق أم التضاد:

يفترض إختيار طريق التدرج في معالجة الصعوبات المتعلقة بالعوائق التجارية والتي تمارسه الإقليمية أنه لا يتعارض وتعددية الأطراف، إذا كان الغرض منه الوصول إلى تحقيق التبادل الحر.

أثارت طبيعة الإلتزامات والمزايا المتداخلة بين الطرفين عدة تساؤلات حول التوافق والتضاد بين الإقليمية وما يسفر عنها من سياسات تجارية وحمائية ضد غير الأعضاء في التكتل، وبين تعددية الأطراف القائمة على إزالة العوائق التجارية وطرائق تعميم التنازلات.

لقد تعددت الآراء حول طبيعة العلاقة بين الإقليمية وتعددية الأطراف، يمكن تقديمها كما يلي:⁴

الرأي الأول: ويؤكد أن التكتلات الإقليمية من خلال فرض سياسات حمائية تجاه الأعضاء خارج التكتل، وتبادل المزايا والأفضليات بين أعضائه ستؤدي في النهاية إلى إضعاف النظام التجاري متعدد الأطراف.

الرأي الثاني: يؤكد أنه لا يوجد تعارض بين سياسات التكتلات الإقليمية وتعددية الأطراف ما دام كل منهما يحاول ألا يصطدم بالآخر، التكتلات الإقتصادية تبني سياستها التجارية وفقاً للمصالح المشتركة للدول الأعضاء في التكتل دون مراعاة الدول غير الأعضاء، فهي تعمل على تحرير تجارتها الخارجية لتبادل منتجات بعضها البعض فيما بينها دون إرتباط ذلك بالتخفيض الجمركي على الواردات أو حتى بإزالة الجمارك، فهي تهدف من خلال هذه السياسة إلى تحقيق خلق التجارة بين دول الأعضاء، وتحقيق فوائد لكافة الدول طالما أن التبادل السلعي والخدمي يحقق أفضل إستخدام للموارد الإقتصادية من حيث الإنتاج بجودة عالمية وبتكلفة منخفضة عن تكلفة إستيراد نفس المنتوجات أو الخدمات من دول أخرى غير تلك الأعضاء في التكتل، أما إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس إستبدال سلعة أو خدمة ذات جودة أعلى، وتكلفة أقل وتستورد من خارج الدول الأعضاء سلع وخدمات منتجة في دول

¹ - حمدي عبد الرحمان حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 257، أوت 2000، ص 19.

² - أكرم عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص 171.

³ - Jean-Louis Mucchielli et CELIMENE.F, Mondialisation et Régionalisation un défi pour l'Europe, edit , economica,1993, p 13.

⁴ - أكرم عبد الرحيم، مرجع سابق ذكره، ص 170.

التكتل ولكنها أقل جودة أو أعلى تكلفة منها ، ففي هذه الحالة يحدث التصادم بين الإقليمية وتعددية الأطراف، وتكون الآثار السلبية أكبر على المدى الطويل.

إن التداخل بين الصيغتين فيما يتعلق بالمزايا والالتزامات، تدفع بالإقليمية نحو مواجهة الطرق المتعددة لتحسين مصداقيتها أكثر من الإتفاقيات المتعددة الأطراف وخاصة العلاقة مع منظمة التجارة العالمية، وهناك عدة أسباب تجبرها على ذلك وهي¹:

أولا : حفاظا على علاقتها مع منظمة التجارة العالمية، عملت الكثير من الدول على تكييف رسومها بما يتماشى ومبادئ المنظمة، بالإضافة إلى آليات التحكم مما يفتح المجال أمام الإستثمار الأجنبي والمحلي.

ثانيا : تسمح إتفاقيات الإندماج الإقليمي للدول بتجاوزات في أمور يصعب مناقشتها أمام أطراف عديدة، بما في ذلك تعميق الإندماج ، والتماثل في قواعد الإستثمار.

ثالثا: تختلف القواعد التي تدير منظمة التجارة العالمية عن تلك التي تدير الإتفاقيات الإقليمية، خصوصا فيما يتعلق بالآثار التي قد تحدثه دولة ما، ذلك أن كثيرا من الدول تتأثر بأفعال دولة ما من خلال منظمة التجارة العالمية أكثر مما لو كان ذلك من خلال إتفاقيات الإندماج الإقليمي ، والتي تضم أعضاء أقل، فهذه الأخيرة تخفي جزء كبير من الخسارة الناتجة عن التجاوزات (وخاصة في إتفاقية الإندماج الإقليمي بين دولتين)، كون أن لديها مجال أضيق للتصرف بحرية عند توقيع العقوبات (أي أنها تترك الآخرين يتصرفون) والعائد يكون مباشرا مما يجعل الإتفاقية ذات مصداقية عامة.

الملاحظ أن منظمة التجارة العالمية أثبتت أنها قادرة على فرض الإجراءات التي تجعل القوى التجارية الكبرى تتجمع، فهي إذن أقل عرضة للضغوط السياسية الداخلية بالمقارنة مع إتفاقيات الإندماج الإقليمي ، كون هذه الأخيرة شديدة الحساسية، إلا أن إتفاقيات الإندماج الإقليمي الجيدة هي التي تقوم بجهود من أجل المصداقية ، وعليه فإن دخول دولة نامية في إتفاقية إندماج إقليمي بين الشمال والجنوب ، سوف يكسبها الدخول إلى منظمة التجارة العالمية، وهو ما يترجمه إتفاق التجارة الإقليمي لدولة المكسيك مع "النافتا" من جهة ، و منظمة التجارة العالمية من جهة ثانية.

المبحث الثاني : الأبعاد والإصلاحات الإقتصادية للإقليمية الجديدة

المطلب الأول : أبعاد الإندماج الإقتصادي الإقليمي :

لا يمكن حصر الإندماج الإقتصادي الذي ترقى إليه الإقليمية الجديدة في بعض الإصلاحات التجارية (التعريف الجمركية) أو الحد من بعض الآثار التي تنجر عن هذه الأخيرة، وإنما هناك أبعاد تبحث الإقليمية الجديدة في إستغلالها، منها البعد التجاري، والبعد الجغرافي، والبعد السياسي، وتنسيق السياسات، والبعد الإستراتيجي ، كلها عناصر تعمل إما في جزء من إقليم أو في إقليم يضم عدة تجمعات إقتصادية.

¹ -الضغوطات التي تمارسها OMC والتكتلات الإقليمية الكبرى على الدول النامية في ظل الإتفاقيات التجارية، من أجل تحرير أكثر يضع مصداقية التكتل أمام ميزان الربح والخسارة، وهو ما ميز إتساع فترة الحوار بين البلدان الراغبة في الإنضمام إلى إحدى الصيغتين، لمزيد من المعلومات أنظر: موريس شيف، ووال. ألن ونترز، مرجع سابق ذكره، ص 113.

الفرع الأول : البعد التجاري : La Dimension Commerciale

يمثل إتساع حجم المبادلات التجارية هدفا أساسيا تعتمد الإقليمية الجديدة في بناء التجمعات الإقتصادية، إلا أن حجم هذه المبادلات مرتبط أساسا بالإنتاج، والاستهلاك، واقتصاديات الحجم، هذا يعني أن المبادلات التجارية تبعا لهذه الصيغة تتطلب شيئا من الحرية وشيئا من الحماية، وهي الآليات المتبعة من قبل الإقليمية الجديدة، إلا أن تحقيق هذا البعد يتطلب مزيدا من الإفتتاح من قبل البلدان السائرة في طريق النمو أو البلدان الأقل نموا.

تشير نظرية التجارة الدولية في هذا المجال إلى أن آثار الإفتتاح في المدى الطويل على النمو تتعلق بالتخصص القطاعي للإقتصاديات¹، وتطرح إتفاقيات التبادل الحر مهما كان شكلها مشكلة كلفة الحويلة الجبائية التي تترك آثارها على البلدان الأقل نموا، باعتبارها مصدرا أساسيا لحكومات هذه الأخيرة، وعنصر سيادتها أيضا، كما تطرح الإقليمية الجديدة آليات² داخلية لحماية الدول الأعضاء والمتضررين، وهو ما تترجمه آليات وصيغ الحماية المتبعة في بعض التكتلات الإقتصادية منها الإتحاد الأوروبي وتجمع النافتا.

ترتكز عملية تحرير التجارة الخارجية بين الدول بالأساس على آليات الحماية وتعويض الأضرار، وعليه فإن غياب الآليات التي تعالج توزيع مكاسب الإندماج داخل كل دولة على حدة يمثل إعاقة للجهود الهادفة لتحقيق إندماج إقتصادي وهو ما يفسر إنهيار منطقة التجارة الحرة لأمريكا وتحالف الأديان نتيجة للخلافات التي وقعت بشأن تقاسم منافع وتكاليف الإندماج³. مع العلم أن إتفاقيات التبادل الحر في ظل الحماية الشديدة تؤدي إلى الإكتفاء الذاتي والتخصص بين منتجين غير أكفأ نسبيا ومن ثم تؤدي إلى تحويل التجارة⁴، وعليه فإن الآليات المطبقة في إطار الإقليمية الجديدة ليست شديدة فهي أكثر إفتاحا، والجدول أدناه يوضح المقارنة بين شكل الإقليمية التقليدي والجديد.

الجدول رقم (11) المقارنة بين المنهج التقليدي للإندماج و الإقليمية الجديدة

| الخصائص | الإقليمية التقليدية | الإقليمية الجديدة |
|------------------|--|--|
| البعد الجغرافي | تضم بلدان مجاورة | إقليم أو أكثر متجاورين |
| لقيادة الإقليمية | التجانس وتقارب المستويات الإقتصادية، وتدخل حكومي | القيادة للبلدان الأكثر نموا، مع وجود تباين، والقيادة للقطاع لخاص |
| البعد التجاري | التركيز على السلع الصناعية بهدف الإحلال محل الواردات | السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير للإندماج في للإقتصاد العالمي |
| تنسيق السياسات | يكون تدريجيا مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية | إعطاء وزن كبير للشركات متعددة الجنسيات وللأعضاء الأكثر تقدما |

¹- فوضيل رابح، المرجع السابق، ص 72.

²- راجع في هذا الصدد ما كتبه الباحث (Shafik, Nemat 1994) في مركز المصري للدراسات الإقتصادية حول أنواع الحماية وكيفية تعويض الأضرار الناجمة عن عملية الإندماج الإقليمي.

³- أحمد جلال وآخرون، الإندماج الإقتصادي العربي بين الأمل والواقع، المرجع السابق، ص 31.

⁴- أحمد جلال، حوافز الإندماج الإقتصادي في الشرق الأوسط، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الإقتصادية

(E.C.E.S)، ص 6

| | | |
|--------------------------|---|--|
| مبدأ المعاملة بالمثل | معاملة تفضيلية للبلدان الأقل نموا | قواعد متساوية (مدد مختلفة للتكيف) |
| تحرير التجارة | ترتيبات تفضيلية بدءا من منطقة التجارة الحرة إلى اتحاد إقتصادي | منطقة حرة تنفاوت فيها التي تستكمل فيها البلدان المختلفة مقوماتها |
| البعد السياسي | تحقيق الأمن والسلام تفاديا للنزعات والحروب | دعم الإستقرار السياسي |
| البعد الإجتماعي والثقافي | تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي | تنوع الخصوصيات |
| البعد الإستراتيجي | قيود على حركة الإستثمار مع وجود حواجز حدودية | إنفتاح تجاري باستخدام العناصر الديناميكية وإندماج أكثر عمقا |
| عناصر الإنتاج/ رأسمال | تحرير تدريجي مع توفير شروط الإندماج النقدي | إنتقال الرأسمال من البلدان الأكثر نموا إلى الأقل نموا |
| عناصر الإنتاج/ العمل | يؤجل إلى غاية مرحلة الإتحاد الجمركي | غير متاح بالنسبة للأعضاء الأقل نموا |
| المرحلة النهائية | وحدة إقتصادية على أمل أن تقود إلى وحدة سياسية | مرحلة واحدة مقنصرة على التحرير التجاري ورؤوس الأموال |

المصدر : - أحمد جلال، حوافز الإندماج الإقتصادي في الشرق الأوسط، المرجع السابق، ص 7.
- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة، المرجع السابق، ص 17.

الملفت للإنتباه هو أن إتفاقيات التبادل الحر التي تترجمها الإقليمية الجديدة بين الدول تتسم برغبتها الشديدة في المشاركة في السوق العالمية، كونها تتميز بأنها أكثر إنفتاحا وكذا الإهتمام بالآثار الديناميكية بدلا من التركيز على المكاسب ذات الطبيعة الستاتيكية، ومن المحتمل أن تتحقق المكاسب الديناميكية نتيجة تحسن الإنتاجية، وانخفاض كلفة المعاملات الإقتصادية، ويمكن أن تعوض تلك المكاسب الديناميكية الخسارة الستاتيكية.

قد تطرح هذه المكاسب جملة من علامات الإستفهام خصوصا فيما يتعلق بالآثار التي يمكن أن تتركها إتفاقيات التبادل الحر بين دول المركز (البلدان الغنية) ودول المحيط (البلدان النامية) في التكتل الإقليمي، والتي قد تجعل مختلف النشاطات والمشروعات تتمركز بين دول الشمال ذات المستوى الإقتصادي المتطور بدلا من دول الأطراف (البلدان النامية)، بالإضافة إلى مزايا المقارنة والتي تكون مختلفة عن المستوى العالمي، وهو ما يفسر حالة البلدان النامية.

تفتح إتفاقيات التبادل الحر التي تترجمها الإقليمية الجديدة مجالا للبلدان الأقل نموا من الدخول لأسواق البلدان عالية النمو، وكذا الإستفادة من الأسعار المنخفضة للسلع خصوصا التجهيزية منها، كما أنها تستفيد أيضا من انخفاض تكلفة المعاملات الإقتصادية بإتباع نظم أكثر كفاءة، فيما يتعلق مثلا بتنسيق الإجراءات، والمعايير، واستخراج الشهادات.

ويلاحظ أنه عندما تكون الدول في مرحلة تحول بعيدا عن إستراتيجية الإحلال محل الواردات، وفي إقتصاديات أكثر إنفتاحا، فإن إتفاقيات الإقليمية الجديدة مع الإقتصاديات الكبرى (كما هو الحال في تجمع النافتا مثلا) يمكن أن تعمل كمرتكز رئيسي يزيد من الثقة في الإصلاحات المصاحبة لها¹.

¹ - أحمد جلال، المرجع السابق، ص 6.

في هذا السياق يطرح مشكل التخصص والذي قد يفسر آثار الاندماج، حيث تتخصص البلدان النامية في مشروعات صناعية أو غير صناعية، لكن عوائدها ثابتة نسبياً، مما يجعلها غير قادرة على المنافسة في ظل سوق تتميز بدرجة عالية من الانفتاح، وعليه فإن مزايا المقارنة الداخلية بين أعضاء التكتل الإقليمي من جهة ومزايا المقارنة الخارجية إزاء بقية العالم من جهة أخرى ينتج عنها آثار قد تؤدي إلى التقارب أو التباعد¹، علماً أن مزايا المقارنة التي تعتمد على اتفاقية الاندماج الإقليمي تركز خصوصاً على اليد العاملة المؤهلة، وكثافة رأس المال، يلاحظ أن نسبة هذين العنصرين في البلدان الأقل نمواً منخفضة عن المعدل العالمي، إلا أن حيازة بعض البلدان النامية للموارد ولعوامل الإنتاج قد يؤدي إلى التقارب وهو ما تترجمه الإقليمية الجديدة على أرض الواقع فيما يتعلق بالاندماج الإقليمي، ذلك أن إنفتاح دول الشمال على بعضها البعض يفسر حالة التقارب، كما أن إنفتاح هذه الأخيرة على دول الجنوب يفسر أيضاً حالة التقارب، ينطبق هذا على البلدان التي تكون مزاياها المقارنة غير مختلفة عن المعدل العالمي أو القريبة منه، كما ينطبق أيضاً على البلدان التي لها قدرة على تحقيق النمو، وتتميز بتمائل في منتجاتها.

الفرع الثاني : البعد الجغرافي : La Dimension Géographique

على الرغم من أن الإقليمية الجديدة لم تجعل البعد الجغرافي (الإقليمي) كعنصر إرتكاز قوي ضمن عملية التقارب أو التباعد ، إلا أن هذا العنصر لا يمكن إهماله، كون أن الجوار بين بلدين (أو بين أقاليم) يخفض من تكاليف النقل ومن ثم يشجع على التجارة ، ذلك أن فاعلية الاندماج الإقليمي الذي تنظر إليه الإقليمية الجديدة ضمن هذا البعد يفترض أن يحقق مكاسب جراء حرية إنتقال رأس المال والعمل، ويساهم في نقل التكنولوجيا حيث تنعكس هذه الأخيرة على وسائل النقل ووسائل الإتصالات وتؤدي إلى تطورها، وعليه فإن الأثر الذي تحدثه التكتلات الإقليمية في هذا الإطار هو الإستفادة من إقتصاديات الحجم التي تسمح للأقاليم بإقامة صناعات متطورة في ظل إنفتاحها على الإستثمار الأجنبي، وتصريف منتجاتها في سوق كبيرة تتميز بمنتجات متنوعة ومختلفة.

الفرع الثالث : تنسيق السياسات :

يشير الإطار المؤسسي الإقليمي إلى مجموعة القواعد والسياسات التي تنتهجها الإقليمية الجديدة والتي تدفع باتجاه التنسيق بين دول أعضاء التكتل، خصوصاً السلطة السياسية والإقتصادية اللتان تمثل المسؤولية الرئيسية لهما في متابعة وضمان تطبيق الإلتزامات المدرجة ضمن نطاق الاندماج ، فالتنسيق يعتبر مسألة إستراتيجية يجب إعتماؤها للتقليل من الأخطار والنزاعات التي يمكن أن تحصل بين أعضاء التكتل، ويمكن هذا الأخير من التفاوض كطرف واحد في القضايا المصيرية (تجربة الإتحاد الأوروبي مع OMC).

ثمة إتفاق بشأن تكاليف الاندماج كونها غالباً ما تؤدي إلى بعض التكاليف الإنتقالية المرتبطة بعملية التكيف مع الوضع الجديد ، وقد تكون هذه الأخيرة مرتفعة الأمر الذي يسفر عنه ضغوطات إجتماعية ، ومن أمثلة تكاليف التكيف نجد " إنخفاض الإيرادات الجمركية، إتساع فجوة ميزان المدفوعات ، والأضرار بصناعات إحلال الواردات ، وإرتفاع معدلات البطالة "، وعلى الرغم من أن المنافع قد تفوق التكاليف قصيرة ومتوسطة الأجل-

¹- فوضيل رابح، المرجع السابق، ص 73.

في ظل مؤسسات فعالة -، إلا أن الساسة ينظرون إلى هذا الأجل باعتباره أطول بكثير مما يودون تقبله، ويصدق هذا الوضع على كافة التجارب الإقليمية¹.

الأقاليم التي تفتقر إلى مؤسسات فعالة لا يمكنها متابعة القواعد وتنفيذ القوانين والسياسات اللازمة لتحقيق الاندماج الإقليمي حتى ولو كانت قائمة (الجامعة العربية والمؤسسات التابعة لها)، والسبب لا يعود إلى إفتقارها للآليات المطلوبة فحسب، وإنما لفعالية هذه الأخيرة (الآليات) في صنع السياسات الجماعية والتي تمكنها من حل الإشكالات على المستوى الإقليمي، وإذا نظرنا إلى تجربة الإتحاد الأوروبي نجد أن الدول الأعضاء نجحت في إنشاء مؤسسات فوق وطنية، مثل المجلس الأوروبي (السلطة التنفيذية) والبرلمان الأوروبي (السلطة التشريعية) ومحكمة العدل الأوروبية (السلطة القضائية) ، وهي مؤسسات لعبت دورا رئيسيا في نجاح الإتحاد الأوروبي.

من هذا المنطلق تحاول الإقليمية الجديدة تبني إستراتيجية الحوار الذي يمكنها من بناء فضاءات إقتصادية وسياسية قائمة على مشروع متكامل سياسيا، إقتصاديا، ثقافيا، أمنيا، وهو ما تترجمه العلاقات الدولية بين الشمال والجنوب (الفضاء الأورو-متوسطي).

الفرع الرابع : البعد السياسي : La Dimension Politique

لقد تم التأكيد على أن تنسيق السياسات يقلل من النزاعات والأخطار بين الدول الأعضاء في التكتل حيث تجعل هذه الأخيرة أكثر إستقرارا، وعليه فإن المكاسب الإقتصادية التي يحققها الإندماج الإقليمي قد تجعل من الإتفاقيات التجارية مرغوبة من الناحية السياسية إذا ما كانت منافعها أكبر.

الإندماج الإقتصادي الذي تترجمه الإقليمية وما يتضمنه من حوافز في الطرف الراهن هو في طبيعته حالة وعملية إرادية بحتة لا يمكن تجسيده ميدانيا إلا بإتفاق الأطراف المعنية، وعليه فإن قرار أي دولة بالإنضمام إلى مجموعة إقتصادية هو قرار سياسي، وبمأن الأمر يتعلق بالمنافع فمن المتوقع أن تكون المكاسب الإقتصادية المقترنة بالإندماج محدودة، الأمر الذي قد يفسر جزئيا عدم حماس بعض الدول الدخول في إتفاقيات للإندماج (حالة الدول العربية)، علما أن ردود الأفعال في هذا المجال تختلف من دولة إلى أخرى، حيث وقعت الدول الأوروبية في بداية الثمانينيات على قانون أوروبا الموحدة كرد فعل على بطء النمو الإقتصادي، وقد أتجهت كندا والمكسيك إلى الولايات المتحدة حينما كانتا تعانيان مصاعب إقتصادية².

يساهم الإندماج الإقليمي في ترقية العلاقات البينية بين الدول الأعضاء، من هذا المنطلق تطرح الإقليمية الجديدة مفهوم الشراكة كتصور جديد للعلاقات الإقتصادية بين دول الشمال ودول الجنوب، حيث يسمح لهذه الأخيرة الدخول إلى أسواق الدول المتقدمة وتصريف منتجاتها، كما تقتضي الإقليمية ضمن هذا التصور تنمية شراكة علمية وتقنية وانتقال التكنولوجيا، ويترجم هذا الإتجاه الحوار الذي يقوده الإتحاد الأوروبي ، وتجمع "النافتا" بقيادة الولايات المتحدة الإمبركية في المنطقة المتوسطية ، قصد الإستفادة من عملية الجمع بين كثافة العمل

¹ - أحمد جلال وآخرون، الإندماج الإقتصادي العربي بين الأمل والواقع، المرجع السابق، ص 28 - 30.

² - سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج الإقتصادي العربي، المرجع السابق، ص

العربية والمعرفة التكنولوجية الإسرائيلية، وعليه فإن الإقليمية الجديدة في هذه المنطقة تدعم المبادرة الإسرائيلية الممثلة في إنشاء أكثر من 260 مشروع تبلغ كلفته 25 مليار دولار، منها على سبيل المثال إستيراد الغاز الطبيعي من قطر، وإنشاء أكبر مصفاة لتكرير البترول في صحراء النقب وإعادة تصنيعه وتصديره إلى الأسواق الأوروبية، ومشروع المياه، والبريد والبرق والهاتف، والسكك الحديدية وإنشاء 40 مشروعا سياحيا ومشروعات للتسويق، علما أن كل هذه المشروعات تمول برؤوس أموال عربية¹، في هذا الإطار وحسب " Philippe. hugon " تنسيق السياسات الإقتصادية تقلل من الأخطار وتعطي مصداقية نابعة من ذوبان التفضيلات التي تسمح باختيار أحسن للمؤسسات ومثال على ذلك نموذج " Bundesbank " لأوروبا. هذا يعني أن التعاون العمودي أو إتفاقيات التجارة الحرة بين الشمال والجنوب تقلل من تصادم المصالح الوطنية، لكن السؤال الجوهرى يدور حول مصداقية السياسات الإقتصادية، بالنسبة للبلدان "الضعيفة" سياساتها قليلة المصداقية اتجاه العالم الخارجى، التعاون إذن يكون صعبا في حالة عدم التأكد من الجانبين، البلد الضعيف غالبا ما يكون من مصلحته حماية سمعته علما أن النقاش يدور اليوم حول " إقليمية فدرالية " التي تؤدي إلى إقليمية تعاونية هذه الأخيرة تراعى فيها حسابات المصالح المتعارضة بين الدول².

الفرع الخامس : البعد الإستراتيجى³: La Dimension Stratégique

تؤسس الإقليمية الجديدة ضمن هذا البعد لإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول المتقدمة والدول النامية (تعتمد أحيانا على روابط تاريخية – الإتحاد الأوروبى والدول المتوسطية -)، ولكن برؤية ذات بعد إستراتيجى تأخذ في الحسبان ما يلي:

- الإستفادة من السوق الواسعة وهي بذلك تدعم فكرة إقتصاديات الحجم،
 - تقادي الآثار التي أتخذت شكل تحويل التجارة الناجمة عما تفرضه الدول المتقدمة من رسوم وحصص على منتجات تصدرها الدول الأقل نموا،
 - تمكين الدول الأقل نموا الإستفادة من المنافع الديناميكية التي تترتب عن الإستثمار الأجنبى ونقل التكنولوجيا،
 - تخفيف الضغوطات الناجمة عن الهجرة المشروعة والغير المشروعة بين الأقاليم المجاورة.
- تعتمد التحولات الإقتصادية السريعة التي يفرزها الإقتصاد العالمى الجديد التوسع الصناعى الذى تديره وتتحكم فيه الشركات العالمية ضمن إستراتيجية محكمة وإقليمية جزئية ونظرية الألعاب. هذه الأخيرة تعتمد على

¹ - زكى حوش، دور الإتحاد الأوروبى في دعم التنمية في الوطن العربى، رؤية عربية للشراكة، مجلة أفاق إقتصادية متخصصة يصدرها مركز البحوث والتوثيق بدولة الإمارات العربية المتحدة المجلد 21 العدد 82، سنة 2000، ص 52.

² - Philippe. hugon , Economie Politique internationale et Mondialisation,ed economica, 1997,p 71.

³ - أستخدم المصطلح سنة 1902 من قبل " فالنتين شيروى " مراسل التايمز البريطانية، علما أن المصطلح هو نتاج للفكر الإستراتيجى البريطانى عندما أسس " وانستون تشرشل " وزير المستعمرات سنة 1928 إستراتيجية للإنتداب البريطانى تخص العراق،شرقى الأردن،فلسطين،لمزيد من الملومات أنظر: زكى حوش، المرجع السابق، ص 51.

الإستراتيجيات المحتملة¹ وتثبت أنه من الممكن تكوين كيانات إقتصادية أو أقاليم جزئية دون أن ينجم عنها أضرار تلحق بالبلدان غير الأعضاء في هذه الكيانات، وعليه فإن صنع القرارات وفق هذه النظرية مرتبط أساسا بالفكر الإستراتيجي الذي أصبح لغة الإقليمية في الوقت الحالي (إستراتيجية الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية وشرق أوروبا، والشرق الأوسط،..الخ).

نظرية الألعاب " La théorie des Jeux " ضمن هذه الرؤية يمكن أن تحقق التبادل الحر الشامل عبر سلسلة من الإتفاقيات التجارية الإقليمية المتشابكة والداعمة للإندماج الإقليمي، لكن شريطة أن توضع في إطار إستراتيجي يبحث كل طرف من الأطراف على تعظيم نسبة أرباحه والتقليل من الآثار التي يمكن أن تنجم من جراء عملية الإندماج، لأن القاعدة التي تعتمدها هذه النظرية هي " اختر إستراتيجيتك المعبرة والممثلة لمصالحك بصورة حسنة، مفترضا أن خصمك يقوم بتحليلها، ويكون رد فعله الأفضل المعبر والممثل لمصالحه "، بمعنى أنه يجب عليك أن تفكر حسب أهداف وردود أفعال خصمك وتأخذ قراراتك وفق سير أهدافه وردود أفعاله².

وبالاعتماد على مبادئ نظرية الألعاب، فيما يتعلق بالتعاون التنافسي أو ما يصطلح عليه بـ " Jeux-Coopératif³ " في إستراتيجية التجارة البينية التي تركز على إزالة الحواجز الجمركية أمام المبادلات التجارية، فإن أطراف الإتفاقيات التجارية ضمن هذا المسعى تأمل أن تحقق أكبر منفعة ممكنة، وبناءا عليه تتخلى تدريجيا عن مبدأ الحماية التجارية، علما أن هذه الأخيرة تشكل إحدى عوائق الإندماج الإقتصادي، ذلك أن الواقع أثبت أن الأطراف تبحث عن مصالحها الإقتصادية والسياسية، مما يجعلها تختار الحماية التجارية، لكن هذا الإختيار لا يؤهلها للإندماج خصوصا عندما تكون أمام حالة إختيار مبدأ التبادل الحر.

وبتطبيق هذه الإستراتيجية في محاولة يفترض فيها أن هناك تعاونا بين بلدين فقط، حيث يكون أمام الأطراف إما إختيار الحماية أو إختيار التبادل الحر، فإن صعوبة الإختيار هنا تكمن في المكاسب المحتملة التي يأمل أن يحصل عليها كل طرف من الأطراف، من هذا المنطلق حاول العديد من الباحثين تفسير أساسيات هذه الإستراتيجية عبر مثال مأزق السجين " Dilemme du Prisonnier " منهم الباحث الإقتصادي " Guillonchon. Bernard " الذي حاول ترجمة هذه الإستراتيجية إنطلاقا من هذا المثال الشهير والمدون في الجدول أدناه.

¹ - سوزان. لي، أجديات علم الإقتصاد، مركز الكتب الأردني، 1988 ص 98.

² - فوضيل رابح، مرجع سابق ذكره، ص 70.

³ - LASKAR. D , Accords Régionaux : Une approche en terme de jeux coopératifs , Revue économique N° 03 , p 797 ,
Année 1996.

جدول رقم (12) إختيار الرفاهية الإستراتيجية للتبادل الحر أو للحماية

| إختيار البالد " ب " | | التبادل الحر | إختيار البالد " أ " |
|---------------------|--------------|--------------|---------------------|
| الحماية | التبادل الحر | | |
| أ = 3 | أ = 10 | التبادل الحر | إختيار البالد " أ " |
| ب = 12 | ب = 10 | الحماية | |
| أ = 5 | أ = 12 | | |
| ب = 5 | ب = 3 | | |

Source : B.GUILLOCHON&A.KAWECKI Economie internationale ed.DUNOD 2006 ,op cite.P123.

من الجدول أعلاه يمكن ملاحظة الإختيارات التالية :

الإختيار الأول ويفترض فيه إختيار " ب " للتبادل الحر، فإن رفاهية " أ " تكون كبيرا عند حالة الحماية مقارنة بالتبادل الحر أي أن 10 أقل من 12.

الإختيار الثاني ويفترض فيه إختيار "ب" للحماية، فإن رفاهية "أ" تكون كبيرا عند حالة الحماية أيضا مقارنة بالتبادل الحر أي 3 أقل من 5.

في كل الحالات سوف يختار " أ " الحماية، وعليه فإن منطق التعاون يفرض على "ب" إختيارها أيضا، إلا أن هذا الإختيار يمثل في الجدول أعلاه أسوأ وضعية ل" أ " ول "ب" حيث الرفاهية الإجمالية تساوي 10، بينما أحسن وضعية ل" أ " و"ب" هي حالة التبادل الحر حيث تساوي فيها الرفاهية الإجمالية 20¹.

إستراتيجية الرفاهية تؤكد من خلال هذا الجدول أن " أ " و"ب" سوف يختاران حالة التبادل الحر، لكن الواقع يقدم نتائج عكسية تؤكد أن " أ " و"ب" لهما ميل باتجاه الحماية رغم ما تتضمنه من بعض المساوي، فمثلا الدول المتقدمة وعلى رأسها تجمع "النافتا" بقيادة أمريكا، والإتحاد الأوروبي تزيد معدلات الحماية الفعالة فيها بشكل كبير أمام السلع الصينية، خصوصا في سلع الغزل والنسيج، والملبوسات والأقمشة والمنتجات الخشبية، والجلد والسلع المطاطية².

قد يكون هذا الإختيار كبيرا لدى البلدان النامية باعتبار أن جهازها الإنتاجي في معظمها هش، والصناعات فيها ما زالت ناشئة وغير قادرة على المنافسة، ويحدد " ميشيل تودارو " الحجج النموذجية في أربعة مكونات رئيسية هي³:

1- إن المصدر الرئيسي لعوائد الحكومة في معظم الدول النامية هو الرسوم والضرائب على التجارة باعتبارها سهلة التحصيل.

2- تمثل القيود على الواردات إستجابة واضحة لمشاكل الديون وميزان المدفوعات المزمنا وذلك لأنها تسهم في تخفيض الواردات ومن ثم تقليل الديون وتخفيض العجز في الميزان التجاري.

¹ - B.GUILLOCHON&A.KAWECKI Economie internationale ed.DUNOD 2006 ,op cite. P 123.

²- ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، المرجع السابق، ص 579.

³ - لقد تم مناقشة المعدل الفعلي والمعدل الإسمي للحماية، حيث تبين أن المعدل الفعلي في الإتحاد الأوروبي لبعض السلع يفوق المعدل الإسمي ب 10 أضعاف، وفي الولايات المتحدة الأمريكية أكثر من حوالي الضعف، لمزيد من المعلومات أنظر : ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، المرجع السابق، ص 580.

3- تعد الحماية ضد الواردات واحدة من أنسب الوسائل لرعاية وتقوية إقتصاديات الحجم، والوفورات الخارجية الموجبة والتغلب على حالة التبعية الإقتصادية السائدة في أغلب البلدان النامية.

4- تستطيع البلدان النامية عن طريق إتباع سياسات تقييد الواردات، إكتساب قدر أكبر من التحكم في مقدراتها الإقتصادية على الرغم من تشجيع مصالح الأعمال الأجنبية كي يستثمروا في صناعات إحلال الواردات المحلية، هذا يولد أرباحا مرتفعة يحتمل أن تساهم في رفع المدخرات في المستقبل.

تبدو الحجج والتبريرات مقنعة وأن بعض السياسات الحمائية¹ قد ثبت أنها مفيدة إلى حد كبير في بعض الدول النامية - كما فعلته بعض إقتصاديات آسيا إتباع سياسة إحلال محل الواردات مرحليا حماية لصناعاتها الناشئة - إلا أن الكثير منهم قد فشلوا في إحداث وتحقيق نتائجهم المرغوب فيها.

وعموما يمكن أن تلعب الحماية دورا كبيرا في التنمية إن وظفت بشكل إنتقائي وبحكمة، وليس بشكل غير مميز ودون الرجوع إلى كل من عواقب المدى البعيد والقصير.

لكن الإقليمية الجديدة ضمن رؤيتها وآليات الحماية المعتمدة فيها، هل تستطيع أن تساهم في إنفتاح تجاري فعال وفرض منطق التبادل الحر؟

تقودنا الإجابة على هذا السؤال إلى البحث في الآثار الديناميكية التي يثيرها الإندماج الإقتصادي الإقليمي والمرتبطة أساسا بإنفتاح أسواق الدول ("أ" و"ب") على العالم الخارجي وإستجابتها للتوسع والتغيرات التي يمكن أن تحدثها في هيكل وإدارة مؤسساتها، والتي تسمح من خلال المنافسة على جذب أكبر للإستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا، منها على وجه الخصوص تكنولوجيا المعلومات والإتصالات وكذلك الإختيارات المرتبطة بإستراتيجيات التصنيع.

لا تكون علاقات الترابط بين الإقتصادات هيكلية فقط أو نابعة من عوامل خارجية، بل هي أيضا نتيجة لسياسات إقتصادية، يمكن أخذ هذه السياسات على أنها تنافس إستراتيجي وآثار خارجية للسياسات المتبعة " Jeux Stratégique avec externalités des politiques"، في النماذج التي تفترض وجود دولتين، إستراتيجية عدم التعاون تنتهي إلى توازنات من نوع (Nash) غير (أمثلية باريتو)، أما السياسات التعاونية تفترض إتفاقيات ضاغطة أو تكاليف باهظة، وعليه فإن النماذج التي تعتمد على أكثر من دولتين نتائجها أكثر تعارضا contrastés وهي متباعدة والتحالفات فيها تحدد موقع كل من القائد والتابع².

في هذا السياق واعتمادا على رؤية الإقليمية الجديدة والإختيارات الإستراتيجية المرتبطة بالحماية والتبادل الحر، هل يعد إتفاق الشراكة المبرم بين الإتحاد الأوروبي وبلدان جنوب البحر الأبيض المتوسط (منها الجزائر) إتفاقا إستراتيجيا بالنسبة لهذه الأخيرة حسب إختبار نظرية الألعاب؟ سوف نحاول الإجابة على هذا السؤال في القسم الثالث من هذا البحث.

أثبتت الإستثمارات الأجنبية المباشرة في ظل إتفاقيات التعاون التجاري هيكلتها للمبادلات الإقليمية خصوصا على مستوى فروع العديد من الشركات الأجنبية، إما على شكل مبادلات لسلع أو خدمات متكاملة (التتام

¹- قامت دول "الأسيان" بوضع قيود غير تعريفية على وارداتها الصناعية لحماية صناعاتها الوطنية الأساسية، كما قامت بحظر استيراد العديد من السلع المناظرة للسلع المنتجة محليا، لمزيد من المعلومات، أنظر: عادل أحمد موسى إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 356.

² - Philippe. hugon , Economie Politique internationale et Mondialisation , ed economica, 1997, P : 73.

(complémentarité) المنتشرة داخل الإقليم، كما أن كثير من النماذج والتجارب أثبتت أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة تمثل عامل للنمو على مستوى مناطق التبادل الحر¹، باعتبار أن البلد العضو في المجموعة الإقليمية هو مستورد للرأسمال الأجنبي.

تترجم منطقة " الآسيان " فاعلية السياسة الماكرو- إقتصادية تجاه الرأسمال الأجنبي الذي أعتبرته بعض الدول الأعضاء² بمثابة عجلة النمو الرئيسية لصادراتها حيث مكنها من تنويع قائمة صادراتها³. العناصر الديناميكية وارتفاع مستوى الأداء الإقتصادي والشفافية التي ميزت إقتصاديات الدول الآسيوية أدت إلى تفعيل الإندماج الإقليمي في هذه المنطقة دعمته مجموعة إتفاقات التجارة الحرة فيما بين الدول، حيث أرتفعت التجارة الداخلية كنسبة من إجمالي تجارة المنطقة إلى أكثر من 50% عام 2004 وفي السنوات الخمسة الماضية وحدها نمت بنسبة 15% في المتوسط مما يزيد كثيرا على متوسط معدل النمو الذي يبلغ 5% فيما بين بلدان "النافتا" و9% بين بلدان الإتحاد الأوروبي⁴.

من هذا المنطلق يؤكد مناصرو الإقليمية الجديدة أن الإستثمارات الأجنبية لها دور إيجابي في الإندماج الإقليمي، خصوصا في المناطق التي تضم بلدانا عالية النمو وبلدان أقل نموا، يتعزز هذا الإتجاه بصورة أكبر عندما تتوفر لدى هذه المناطق أو الأقاليم على عناصر الإنتاج أو بعض المزايا النسبية والتي تكون مبررا على الأقل لتعزيز حرية التجارة فيها، لكن المشكلة لا تتوقف على هذه المزايا أو هذه العناصر فحسب وإنما بعوامل أخرى تكون دافعا لخلق المزايا التنافسية يمكن إختصارها في العلم والتكنولوجيا والفجوة الرقمية التي أصبحت مجالا حيويا للمقارنة حيث ساهمت هذه الأخيرة ب 15% في النمو الإقتصادي عام 1998 في فرنسا مقابل نسبة 9,3% عام 1997، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد أرتفعت إلى أكثر من النصف بين سنتي 1995 و1999، أي من 243مليار دولار إلى 510 مليار دولار⁵، هذا يؤكد أن تقدم هذه البلدان لم يكن نتيجة للنمو في رأسمال المادي فحسب، وإنما أيضا نتيجة الإستثمار في رأسمال البشري⁶، وعليه فإن إنتاج الثروة وتحقيق القيمة المضافة اليوم لا تتحدد بوفرة الموارد الطبيعية، والموقع الجغرافي رغم أهميتهما، وإنما بالعلم والتكنولوجيا باعتبارهما عناصر ديناميكية، دفعت هذه العناصر بالعديد من البلدان الآسيوية- منها الهند- إلى إحداث تغييرات في بنيته التعليمية، وعليه فإن تخصيص نسبة تزيد عن 1% من الناتج الداخلي الخام في كل من "الهند وأندونيسيا" في مجال البحث والتكنولوجيا، سوف يساهم في رفع نوعية ومستوى النمو، واستقطاب أكبر قدر ممكن من

¹- فوضيل رايح، المرجع السابق، ص 76.

²- على الرغم من أن البترول الخام يعتبر العمود الأساسي للصادرات الماليزية إلا أن إنفتاح أسواقها على الإستثمار الأجنبي كان أكثر أهمية ساهم في تنمية النمو جعل ماليزيا تنجح في تنويع أسواق صادراتها على إقليم "الآسيان" وعلى مستوى العالم، حيث تشكل دول "الآسيان" 29% من صادراتها، وتصدر 16% للإتحاد الأوروبي، وتتلقى الولايات المتحدة الأمريكية 15% من إجمالي الصادرات الماليزية، لمزيد من المعلومات أنظر سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، قضايا معاصرة في التجارة الدولية، الكتاب الثالث الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2005، ص 364.

³- سامي عفيفي حاتم، الإتجاهات الحديثة في الإقتصاد الدولي والتجارة الدولية، المرجع السابق، 364.

⁴- ريموند ليم، كيف يمهّد صعود الصين والهند الطريق لنكامل آسيا، التمويل والتنمية، المجلد 43 العدد 2، سنة 2006 ص 28.

⁵- أوكيل محمد السعيد، العلاقة بين تكنولوجيا المعلومات والتطور الإقتصادي في البلدان النامية والعربية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، العدد 8، سنة 2003.

⁶- ميشيل تودا رو، التنمية الإقتصادية، المرجع السابق، ص 383.

الإستثمار الأجنبي، علما أن هذه النسبة تتجاوز ما تخصصه كل من "سوريا والأردن والمغرب " كنسبة 0,5% من " PIB"، أما الدول المتقدمة مثل بلدان الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، واليابان تخصص نسبة تزيد عن 2%، و 2,8%، و 2,8% على التوالي¹.

المطلب الثاني : الإصلاحات الإقتصادية وسياسات الدعم والمساندة في ظل الإقليمية الجديدة

يعتبر التكيف مع آليات الإندماج الإقتصادي التي تفرضها الإقليمية الجديدة أمرا موضوعيا تمليه بيئة ومناخ الأعمال الذي تحركه هذه الأخيرة على أرض الواقع وتعمل على إرساء قواعده ، وعليه فإن إستثمار الإمكانيات التي تتيحها هذه الإقليمية من قبل بلدان الجنوب يمثل إختبار إستراتيجي يجب على هذه البلدان إستغلاله بشكل إنتقائي ومحكم.

محاولات التكيف المعلنة من قبل الإقليمية الجديدة مرتبطة أساسا بسياسة المساندة والمساهمة التي وضع إطارا لها يجمع بين الحرية الإقتصادية والحرية السياسية، فالبلدان التي تبدي نية الإنضمام لهذه الإقليمية مطالبة بإحداث تصحيحات هيكلية وأخرى مؤسسية (تنظيمية) توضع في إطار إتفاق مبدئي تحرره الأطراف المعنية (القيادة الإقليمية والبلدان التي أعلنت نيتها للإندماج في التكتل الإقليمي) يتضمن سلسلة من اللقاءات والجولات تقوم القيادة الإقليمية بصفة مباشرة وغير مباشرة متابعة ومراقبة تنفيذ البرامج التي قدمت بشأنها المساعدات المادية والمالية، بحيث يسمح للبلدان النامية والتي أمضت الإتفاق المبدئي إعلان إنضمامها بعد الإنتهاء من تنفيذ إجراءات بنود الإتفاق، علما أن المؤسسات المالية كان لها دور بارز في هذا المجال، وخصوصا فيما يتعلق بتصحيح السياسات الإقتصادية (تجربة الإتحاد الأوروبي في منطقة الشرق- أوسطية وشمال إفريقيا).

الإصلاحات الهيكلية والإقتصادية إذن تجري في ظل التحولات الإقتصادية العالمية تسند أدوارها للمؤسسات الدولية من أجل تقديم العلاج لمختلف الدول التي أبرمت إتفاقا بهذا الشأن، بينما يسند الدور الإقليمي للقيادات الإقليمية الجديدة لتفعيل الأجزاء المتبقية منها ، فهي إذن سياسات غير متعارضة بل متكاملة.

هذا التحليل يقودنا إلى طرح السؤالين التاليين وهما :

- هل مكنت سياسات التصحيح الهيكلي من قدرة بلدان التحول الإقتصادي على تأهيلها للإندماج الإقتصادي ؟

- هل تمكن برامج الدعم الإقتصادي والمالي والسياسات المرافقة لها والتي تقدمها قيادات الإقليمية الجديدة للبلدان النامية في إطار الشراكة ، تأهيل إقتصاديات هذه البلدان للإندماج الإقتصادي ؟

إن الإجابة على هذين السؤالين، قد تم حصرها في محاولة أولى للتعرف على سياسات التكيف التي باشرها صندوق النقد والبنك الدوليين من جهة، وثانيا للتعرف على سياسات برامج الدعم التي تباشرها القيادات الإقليمية للتكتلات الإقتصادية الكبرى، والتي سبق ذكرها آنفا.

¹ - بن عزوز محمد، الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية والشراكة الأجنبية، ورقة مقدمة ضمن الملتقى العلمي الدولي حول "الإصلاحات الإقتصادية في ظل العولمة المنظم من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، أيام 11-12 جوان 2005، ص: 26.

الفرع الأول : الإصلاحات الهيكلية والتجارب المصاحبة لها :

تشكل الإصلاحات الهيكلية جزءا هاما من التحديات التي تواجهها السياسات المتبعة في البلدان التي تعيش تحولات اقتصادية، وخصوصا تلك الدول التي صادقت على إتفاقيات بشأن الإندماج الإقتصادي الإقليمي، والتي قطعت أشواطاً من أجل تنفيذ السياسات التصحيحية التي باشرتها بمعية صندوق النقد والبنك الدوليين ، ذلك أن مواطن الضعف الهيكلية تمثل في كثير من الحالات سببا أساسيا في إختلالات للإقتصاد الكلي ومن ثم تعطيل النمو، وعليه فإن ضعف تحصيل الإيرادات لا يعكس فقط ضعف الإدارة الضريبية وقصور تنفيذ القوانين الضريبية، بل يعكس أيضا إفتقارا إلى التقدم في مجال إعادة هيكلة الجهاز الحكومي وسوء إدارة النفقات ، وهي النتيجة التي يؤكدها دائما خبراء المؤسسات الدولية في تقاريرهم الخاصة بعملية تقييم نتائج سياسات الإصلاحات.

ومن أجل تأكيد هذه النتائج، فإن المعاينة التي قدمها خبراء من صندوق النقد الدولي بشأن 11 دولة من بلدان أوروبا الشرقية قبل إعلان بعضها الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، بينت أن السبب الرئيسي وراء تأخر النمو هو بطء حركة الإصلاحات الهيكلية الموجهة نحو نظام السوق¹.

يفهم من هذا أن خبراء صندوق النقد الدولي يريدون التأكيد على أن بطء الإصلاحات لا تتوقف عند مستويات تحقيق النمو فحسب، وإنما عند مستوى أداء الجهاز الحكومي لهذه البلدان التي يطلب منها إيجاد بيئة مشجعة لتطور القطاع الخاص وتقوية النظم والرقابة المصرفية وإصلاح المؤسسات والحد من القوى الاحتكارية، وإجراء إصلاحات قانونية ومؤسسية تمكن من ممارسة حقوق الملكية وتنفيذ العقود وتحسين النظم الضريبية ، بالإضافة إلى ثقة المستثمرين.

وإذا كان المؤيدون لسياسات التثبيت والإستقرار التي يباشرها صندوق النقد الدولي مع البلدان النامية، يؤكدون على أن خطة الإصلاح الإقتصادي ترمي بشكل عام إلى تحقيق التوازنات الإقتصادية، وأن مكونات هذه الخطة تؤثر بشكل أساسي على النمو والقدرة التنافسية ، فإن المشكل الذي تواجهه الدول المطبقة لهذه الخطة (البرامج) هو²:

- كون أن هذه المكونات لا تعطي وحدها تفسيراً كافياً لقدرة دولة ما على المنافسة وعلى رفع مستوى المعيشة بها، لأن كل عامل من تلك العوامل يحتوي على جزء من الحقيقة فقط.

- كل إصلاحات يجب أن تكون مشخصة حسب البيئة الملائمة لها، وعليه فإن الوصفة المقدمة لبلد ما لا يمكن تعميمها على باقي الدول الأخرى.

الملاحظ أن الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها بعض البلدان النامية مع المؤسسات المالية الدولية قد أسفرت على بعض النتائج، اختلفت القراءات بشأن فعاليتها، وعليه فإن عرض بعض التجارب الإقليمية سوف يقدم لنا

¹ - أفاق الإقتصاد العالمي، دراسة أعدها خبراء صندوق النقد الدولي خلال سنة 1998، واشنطن، ص 22.

² - بن عزوز محمد الإقتصاد الجزائري بين الإصلاحات الإقتصادية والشراكة الأجنبية" مرجع سابق ذكره.

رؤية عن تفاعل المتغيرات التي تحكم الإصلاحات في هذه المناطق، باعتبارها مفاتيح باتجاه تأسيس الإقليمية، وعليه يمكن تقديمها على النحو التالي¹:

1- تجربة الإصلاح في منطقة آسيا :

لقد باشرت البلدان الآسيوية تجارب في الإصلاح الاقتصادي منذ مطلع الثمانينيات ساهمت هذه الأخيرة في رفع وتيرة نمو بعض القطاعات خصوصا الصناعية منها ، و قد كانت تجربة " سنغافورة" من التجارب الرائدة في هذه المنطقة حيث مكنت إقتصادها التحول من إقتصاد متخلف يعاني من فائض في العمالة إلى إقتصاد صناعي متقدم خلال فترة وجيزة وذلك من خلال إقامة العديد من الصناعات كثيفة العمل والموجهة نحو التصدير، حيث ساهم نصيب الصناعة المحلية في توليد الناتج المحلي إلى ما يقارب 26 % عام 1989²، علما أن هذا القطاع حقق مستوى مرتفعا من التشغيل، حيث استطاع أن يوفر أزيد من 40% من فرص العمل الجديدة يمثل العنصر النسوي منها حوالي 36% من إجمالي المشتغلين في القطاع الصناعي، وقد أدت هذه النتائج إلى تراجع معدل البطالة إلى مستويات دنيا ، حيث لم تتجاوز نسبته 2 % من إجمالي قوة العمل في بداية التسعينيات³ ، علما أن بداية هذه الفترة تميزت بازدهار الإقتصاديات الآسيوية نتيجة للأداء الإقتصادي المتميز أدى إلى إرتفاع معدلات النمو الإقتصادي خلال الفترة الممتدة ما بين 90-95، حيث ازداد متوسط الناتج السنوي بمعدل 8% في " أندونيسيا" وما يقارب 9% في " ماليزيا" و9% في " تايلندا" ، و لكن مع حلول منتصف عام 1995 تحول المناخ الخارجي في اتجاه أقل مواءمة أدى عام 1997 إلى تباطؤ صادرات الدول الآسيوية في الأسواق العالمية، أحدثت هذه الأخيرة تغييرات في قيم العملات الآسيوية المرتبطة بالدولار الذي اتجه نحو الإرتفاع، وهو ما جعل السلطات الآسيوية تقوم بفرض رقابة على الصرف الأجنبي أثر بشكل مباشر على المستثمرين بسبب رفع أسعار الفائدة، أفرزت نتائج سلبية على الإقتصاديات الآسيوية، عرفت فيما بعد بالأزمة الآسيوية.

تم تدعيم تدابير الإصلاح الإقتصادي التي تم إجراؤها في هذه المنطقة عبر برامج من قبل هيئات دولية، منها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وبنك التنمية الآسيوي وبقية المجتمع الدولي، إستفادت منها كل من "تايلندا" بمقدار 4 مليار دولار كمساعدة ذلك في سنة 1997، وقد تمت الموافقة على مبلغ المساعدة المقرر "لأند ونسيا" في نفس السنة بمقدار 10 مليار دولار.

إن تدابير الإصلاحات التي تمت في هذه المنطقة عبر الأزمنة المختلفة وعبر مختلف الأزمات وجهت لها إنتقادات⁴(خاصة الفترة 95 – 98) ليست متعلقة بإخفاقات الأداء الإقتصادي للأجهزة فحسب، وإنما وجهت لتدابير المساعدة المطروحة من جانب المؤسسات الدولية وعلى رأسها صندوق النقد الدولي، منها ما هو متعلق بالمنهجية المتبعة إزاء السياسات المالية العامة التي تم وصفها بالجمود وعدم أخذ بعين الإعتبار حجم تفاوت هذه

¹ - عدلي أحمد حسن، برنامج الإصلاح الإقتصادي وهيكل سوق العمل في مصر، ماجستير في فلسفة للإقتصاد، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة 2006 ص 97.

² - البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم سنة 1991 ص 125.

³ - عدلي أحمد حسن، برنامج الإصلاح الإقتصادي وهيكل سوق العمل في مصر، المرجع السابق ص 99.

⁴ - لمزيد من المعلومات أنظر نديم الحق، الأزمة الآسيوية، سلسلة أوراق عمل يصدرها المركز المصري للدراسات الإقتصادية القاهرة 1998 ص 3، ص 3-

السياسة من دولة للأخرى، بالإضافة إلى التوجهات الخاصة برفع الأسعار أكثر من اللازم وعدم ترتيب الأولويات، منها على سبيل المثال استعادة الثقة في العملة المحلية والانتقاد الأخر المتعلق بالتدابير الخاصة بإغلاق البنوك والخطأ الفادح الخاص بالسماح للبنوك المفلسة بأن تبقى مفتوحة.

إنطلاقاً مما سبق، وعلى الرغم من وجود بعض مواطن النجاح في بعض القطاعات جراء عملية الإصلاح، إلا أن عملية الاندماج الإقليمي في هذه المنطقة أعادت النظر في كثير من البرامج وفق إستراتيجية مكنت البلدان الأعضاء عبر رؤية محلية سمحت بتحسين مؤشرات الأداء والحد من السلبيات، وهي الفكرة التي رافع من أجلها رئيس ماليزيا الأسبق " محمد مهاتير " ضد السياسات التي كانت السبب في إحداث الأزمة الآسيوية.

2- تجربة الإصلاح في منطقة أمريكا اللاتينية:

لقد تعرضت هذه المنطقة إلى أزمات شديدة أدت بالقائمين على المؤسسات وقادة الرأي في " أمريكا اللاتينية " في أوائل التسعينيات، أن هناك حاجة ماسة إلى تحرير التجارة وخصخصة المشروعات المملوكة للدولة وإلى ضرورة تحقيق التوازن في الموازنات الحكومية، وقد وجهت أنظار القائمين على بنوك الإستثمار ووزراء المالية إلى كل من " الشيلي والمكسيك "، باعتبارهما نموذجين للنظام الجديد وكذلك الطموحات التي تميز البلدين في الوصول إلى نهضة إقتصادية من خلال عملية الاندماج الإقتصادي، إلا أن أزمة المكسيك التي وقعت سنة 1994 وضعت حدا لهذا الإفراط في التفاؤل، حيث طرحت تساؤلات عدة تتعلق بفاعلية إقتصاد السوق ودور التدفقات الرأسمالية في الأسواق الصاعدة.

و إذا كانت الإصلاحات الإقتصادية في المكسيك في السنوات الأخيرة من القرن العشرين، ميزها بعض النجاح جراء الإنضباط المالي والإصلاح الضريبي والتحرير المالي، وتحرير التجارة والإستثمار الأجنبي بالخصوصة، فإن كل هذه الإصلاحات تم الحد من فاعليتها الإدارة السيئة للإقتصاد الكلي والتي ساهمت في إحداث مغالاة في سعر الصرف وإلى انخفاض في المدخرات المحلية، وعليه فإن برنامج التثبيت الذي باشرته " المكسيك " عام 1989 لم يتحقق منه ما كان متوقعا، علما أن المشاكل التي أدت إلى الكارثة في المكسيك كانت موضع تحقيق دقيق قبل أزمة ميزان المدفوعات سنة 1994 ولعل المغالاة الحقيقية في تقييم عملة " المكسيك " (البيزو) والعجز الضخم في الحساب الجاري وهبوط المدخرات الخاصة كانت كلها أمور لا يمكن الاستمرار عليها، وعليه فإن تصحيح المغالاة في تقييم العملة أدى دائما إلى جعل عملية الإصلاح قاسية جدا، وقد أثرت هذه الأزمة على إقتصاديات أخرى في المنطقة، منها الإقتصاد " البرازيلي " والذي كانت وتيرة الإصلاح الهيكلي تسير فيه وفق خطة ساهمت من خلال برنامج التثبيت إلى إنخفاض في التضخم في السنة المالية 93-94 إلى أقل من 25% سنة 94-95، وعليه فإن الإصلاحات الإقتصادية التي ميزت إقتصاديات هذه المنطقة تعثرت بفعل جمود هذه الأخيرة من جهة، وضعف أداء الجهاز الحكومي من جهة أخرى، هذه الصعوبة رغم الإجراءات الشديدة أدت إلى رفع معدلات البطالة في بعض البلدان إلى 20% من القوى العاملة حدث هذا في " الأرجنتين " عام 1995¹.

¹ - إيلانا كروندوسو، أزمة المكسيك : دروس مستفادة للإصلاح الإقتصادي، ترجمة سمير كريم، المركز المصري للدراسات الإقتصادية القاهرة عام 1996 ص ص 3-8.

إن برامج الإصلاح التي تمت في المناطق المذكورة أعلاه بمعونة المؤسسات الدولية (البنك وصندوق النقد الدوليين)، وإن كانت قد مست جوانب تتعلق بعلاج الإختلالات الإقتصادية الموجودة في بعض بلدان النامية (بما فيها بلدان جنوب البحر المتوسط والشرق الأوسط)، كتحقيق معدلات نمو، وتقليص التضخم والحصول على القروض والمساعدات المشروطة، فإن أثارها على المستوى الإجتماعي دفعت ثمنه فئات الشغل جراء السياسات القاسية التي ميزت برامج الإصلاح الإقتصادي في جل مراحلها، ذلك أن تطبيق برامج الإصلاح إقترنت بارتفاع معدلات البطالة في إقتصاديات البلدان المعنية والتي أدت على المستوى الإقتصادي في ظل هذه النتائج إلى عدم قدرة هذه البلدان على الإندماج الإقتصادي الإقليمي، وهو ما استدعى إلى وضع برامج إصلاحية أخرى يجري تنظيمها في إطار تصور إقليمي بين قيادات التكتلات الإقليمية من جهة، والبلدان النامية من جهة أخرى، هذه البرامج تترجمها إتفاقات الشراكة بين الإتحاد الأوروبي وبلدان الجنوب المتوسطي، وكذلك إتفاقات "النافتا" مع بلدان الأمريكيتين، وهي النتيجة التي ساهمت في حل أزمة "المكسيك" عندما تدخلت الولايات المتحدة الأمريكية لإنقاذ هذا البلد، وذلك بضخ كمية كبيرة من الأموال في إقتصاد هذا الأخير. إنطلاقاً مما سبق يتضح لنا أن تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي ترتب عنها آثار سلبية على سوق العمل في العديد من البلدان ليس في المدى القصير فحسب، وإنما لفترة زمنية طويلة نسبياً أبرزت مجموعة من الظواهر والتي أثرت على الأداء الإقتصادي أهمها¹:

- تهميش نسبة متزايدة من قوة العمل، فمع تقلص فرص العمل في القطاعات الرسمية تزداد أعداد المنظمين للقطاعات الغير الرسمية، وهو ما يعني حرمان هذه الفئات من كثير من حقوقها القانونية.
 - تراجع مؤشرات التنمية البشرية لقوة العمل في الدول محل الدراسة وخاصة للفئات الفقيرة أو تلك التي تضررت بسبب تطبيق برامج الإصلاح الإقتصادي، حيث يؤدي انخفاض دخول هذه الفئات إلى تراجع طلبها على السلع الأساسية والخدمات وفي مقدمتها السلع الغذائية والخدمات الصحية والتعليم.
 - تطبيق معظم برامج الإصلاح ترتب عنها آثار توزيعية غير متماثلة بالنسبة للفئات المختلفة للسكان، ففي الوقت الذي تتضرر فيه الأوضاع النسبية لقوة العمل في مجموعها من خلال تخفيض نصيبها من الدخل الوطني، فإنها تتيح لفئات أخرى فرصة تحقيق مكاسب غير مبررة، وهو ما يعني اتساع حدة التفاوت بين الدخل، مما قد ينعكس على الإستقرار الإقتصادي والإجتماعي.
- يترجم هذه النتائج قانون الحركة الذي يحكم تفاعلات عملية الإصلاح الإقتصادي والذي يوجهنا في الأساس إلى إعادة قراءة مقولة "مكافحة التضخم"² التي تحتل الصدارة في قائمة أولويات الإصلاح الإقتصادي في محاولة للوعي بدورة التضخم المقارن بكل تناقضاته.

هذه الدورة التي يجب أن تحدد الزمن الذي يجعل المجتمع مهيباً للنمو المطرد أو أن يفقد فيها توازناته الإقتصادية وتمزقه الإجتماعي، هذه الدورة يمكننا (كما يقول رفعت لقوشة) من طرح المقاربة التالية

¹- ليلي أحمد الخواجة، أسواق عمل الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة العدد 431 جانفي 1993 ص ص، 127-128.

²- معظم مواصفات العلاج الإقتصادي التي نصح بها صندوق النقد الدولي كانت تتضمن مكافحة التضخم.

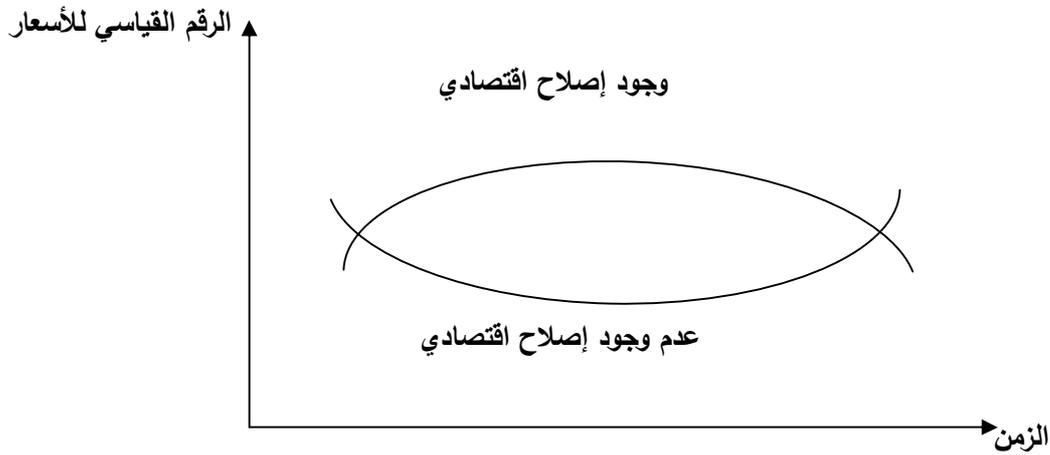
بناء على الافتراض التالي¹ :

1 - برامج الإصلاح الاقتصادي تفرض أن تكون الأسعار محررة وفقا لقوى السوق وتزامنا مع إلغاء مخصصات دعم المستهلكين مما يؤدي إلى رفع الرقم القياسي لمستوى الأسعار.

2 - في خطوة تالية، تبدأ معدلات التضخم في الإنخفاض من خلال التوظيف المحكم للأدوات النقدية والمالية.

تمكننا هذه المقاربة من كشف الأرقام القياسية للأسعار أثناء قيام الدولة بسياسة الإصلاح الاقتصادي، أين تظل هذه الأخيرة أكبر مقارنة بافتراض عدم إلتزام الدولة بسياسة الإصلاح الاقتصادي ، وأن هذا التفوق النسبي يظل حاضرا لفترة زمنية معينة وبعدها يأخذ الإتجاه مسارا معاكسا هذه الفترة التي يمكن وصفها بدورة "التضخم المقارن" يمكن التعبير عنها بالبيان التالي :

الشكل رقم (06) يعبر عن الأرقام القياسية للأسعار ودورة التضخم المقارن



المصدر : رفعت لقوشة ، الإصلاح الاقتصادي والشراكة الإجتماعية، الجذور والتصورات، مركز الخليج للدراسات الاقتصادية، العدد 29 ، لندن سنة 1999، ص 10.

هذه الدورة هي الفاعل الوظيفي في قانون الحركة، فهي التي تفسر كل الجوانب الإجتماعية المحتملة والآثار السلبية التي تتركها، ذلك أن الفرق بين مستويات الأسعار المقارنة يمثل كلفة إجتماعية تدفع ثمنه الطبقة الوسطى من مدخراتها النقدية للحفاظ على مستواها المعيشي، مع ملاحظة الإنخفاض الظاهري في معدلات التضخم الذي يصاحبه إنخفاض مواكب في سعر الفائدة بما يؤثر سلبا على تدفقات الدخل في صورة فوائد على ودائعها البنكية، كما تدفع ثمنه أيضا فئات الأجر كون الارتفاع المقارن في مستوى الأسعار يمس مباشرة السلع الرئيسية في سلة إستهلاك هذه الفئات.

¹ رفعت لقوشة، الإصلاح الاقتصادي والشراكة الإجتماعية، الجذور والتصورات، مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية العدد 29، 1999 ص10.

و في جانب آخر من نفس الفترة، الفرق المقارن في مستويات الأسعار سوف يلحق كبند إضافي في قائمة أرباح رأس المال وسوف يصب بالتالي كتدفقات نقدية إلى خزانة الشرائح العليا للمجتمع ليخلق شروط مواتية لمزيد من تركيز الثروة لدى فئة قليلة من المجتمع¹.

و بالإضافة إلى كل هذا فإن سياسات الإصلاح ساهمت بشكل كبير في تفكيك الإطار المؤسس لسوق العمل بإحلال العمالة المؤقت بديلا للعمالة الدائمة وتخفيض كلفة التأمينات الإجتماعية ثم تقليص مخصصات إعانة البطالة وتشديد شروط الإستفادة منها، وبتفكيك الإطار المؤسس لسوق العمل لا يعود الأجر محددًا لمستوى الإنتاج ولكن مستوى الإنتاج في ظل سياسات الإصلاح يحدده الحجم المرن للمشروع وهو بدوره يحدد احتياجاته من العمل، علما أن الحجم المرن للمشروع هو الحجم القادر على الإستجابة لمواءمات السوق ولمواجهة التكنولوجيا²، وعليه فإن المشكلة التي تواجهها البلدان النامية (منهم الجزائر) بعد تنفيذها لسياسات الإصلاح تتمثل في ضعف حجم الإستثمارات، والسبب أن المستثمرين لا يراهنون كثيرا على التوسعات الرأسمالية لأنهم محكومون بتوقعات المنافسة في ظل التطور التكنولوجي، حيث تبقى إحتتمالات ألا يقين قائمة، الشيء الذي يجعل الطلب في سوق العمل مرهون بعدد المشروعات الجديدة من جهة، والفجوة الزمنية للتطور التكنولوجي من جهة أخرى، تلكم هي الآثار التي تتركها سياسات الإصلاح في إقتصاديات البلدان النامية، ليس على المستوى الإقتصادي فحسب وإنما على المستوى الإجتماعي أيضا، وهو ما جعل معظم البلدان النامية تحتاج إلى سياسات دعم أخرى كي تتمكن من الإندماج الإقتصادي الإقليمي، وهي الرؤية التي جاءت بها الإقليمية الجديدة.

الفرع الثاني : سياسات الدعم والمساندة للإقليمية الجديدة:

1- تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي :

ترتكز السياسات التي تمارسها الإقليمية الجديدة مع بلدان التحول الإقتصادي على الدعم والمساندة باعتبارها الإطار العام لتوجهاتها (الإقليمية الجديدة) الإقتصادية والسياسية، حيث تعمل على ترسيخه في أي مبادرة، وعليه فإن نجاح أي إستراتيجية للتنمية كما يروج لها، مرهون باستقرار الإقتصاد الكلي الذي يتطلب وسائل خارجية لتحقيقه تتمثل في سياسات الدعم المالي والمساندة للبرامج الإقتصادية والسياسية المقترحة من قبل القيادة الإقليمية، هذه الأخيرة تأخذ أشكال مختلفة منها المنفتحة (الآسيان)، وغير المشروطة (النافتا)، والمشروطة (الإتحاد الأوروبي).

وإذا كان استقرار الإقتصاد الكلي يتطلب المزيد من التحديد وفق هذا الإتجاه، فإن التحليل أنصب على نوعين من الاستقرار، الأول ويشمل الإستقرار الداخلي والذي يهتم بمشكلتي التضخم والبطالة، والثاني يشمل، الإستقرار الخارجي ويهتم باستقرار سعر الصرف وتكيف ميزان المدفوعات³.

¹ - رفعت لقوشة، المرجع السابق، ص 10.

² - لمزيد من المعلومات وتوضيحا أكثر لهذه المقاربة أنظر : رفعت لقوشة، المرجع السابق. ص 12.

³ - عادل أحمد موسى إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 47.

من هذا المنطلق، تستطيع إسهامات إتفاقات الإندماج الإقتصادي الإقليمي، من خلال البلدان النامية أن تحصل على المساندة للسياسات الإقتصادية الكلية، علما أنه من الطبيعي أن تفعل تلك الدول بذلك في غياب أي ترتيبات إقليمية.

الملاحظ أن إتفاقات الإندماج الإقتصادي الإقليمي بإمكانها أن تساعد في تشجيع إستقرار الإقتصاد الكلي عبر عدة طرق، فمثلا الدافع الرئيسي للإتحاد النقدي في أوروبا كان ينبع من الحاجة إلى الترويج للسوق الواحد، وذلك من خلال إلغاء أو إبطال إحتمال المنافسة على تخفيض العملة، وكذلك العمل على إزالة كافة القيود الحدودية (الجمركية وغير الجمركية).

إتفاقية " النافتا " قد تم صياغتها دون أن يكون هناك أي وضع لموضوع التعاون في سعر الصرف، ولكن من وجهة نظر الولايات المتحدة فإن عملة المكسيك " البيزو " خلقت مشاكل ليس بسبب تتابع الأزمات الإقتصادية فقط في هذا البلد، وإنما بسبب التدهور الشديد في العملة والذي أدى إلى تحول فائض الولايات المتحدة إلى عجز في الميزان التجاري بينها وبين المكسيك في وقت قصير.

ومن أجل تأمين الإستقرار الإقتصادي الكلي للشركاء في التكتل عملت مجموعة " النافتا " بقيادة الولايات المتحدة على تبادل المعلومات والتعاون من أجل الدفاع عن إستقرار السياسات المالية والنقدية ومواجهة حالات عدم الإستقرار¹، وعليه قامت الولايات المتحدة بتقديم 20 مليار دولار من صندوق تثبيت أسعار الصرف (أكبر مما قدمه صندوق النقد الدولي 17,8 مليار دولار لدعم عملية الإصلاح في المكسيك)، حيث أدى برنامج الإنقاذ السريع إلى دفع الأسواق المالية بعيدا عن الأزمة².

في نفس السياق تقوم التجمعات الآسيوية بتأمين إستقرار إقتصادها الكلي عبر آليات تمكنها من وضع نظام للمعايير الخاصة برصد المعلومات عن أسواقها المالية والتزامات البنوك المركزية المرتبطة بها، خصوصا بعد الأزمات التي ضربت المنطقة الآسيوية نتيجة للسياسات التصحيحية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي والتي وجهت لها عدة إنتقادات (المذكورة أعلاه).

يفهم من هذا أن سياسات الدعم والمساندة التي تشترطها التجمعات الآسيوية، وخصوصا " الآسيان " تتمثل في رفع مستوى الأداء والتحكم في أدوات السياسة المالية والنقدية واستقرارهما، واستخدام الضغط الشديد لمواجهة سياسات عدم الإستقرار، فعلى سبيل المثال، كان ترويض معدل التضخم شرطا لحصول فيتنام " على عضوية تكتل " الآسيان " وتم ذلك من خلال الضغط الشديد في اتجاه تقييد على السياسة المالية تحت السيطرة³. وإذا كانت نتائج الإستقرار الإقتصادي الكلي تختلف من حيث إستراتيجية النمو فيما بين هذه الدول، فقد كانت هناك سمات مشتركة يمكن ملاحظتها :

¹ - عادل أحمد موسى إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 47.

² - إليانا كردوسو، ترجمة سمير كريم، أزمة المكسيك : دروس مستفادة للإصلاح الإقتصادي، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، مارس 1996، ص 3.

³ - عادل أحمد موسى إبراهيم، نفس المرجع السابق، ص 47.

- قامت هذه الدول على مدى فترة الأداء الإقتصادي القوي بالإبقاء على سياسات مالية ونقدية تقييدية، استهدفت تحقيق معدلات تضخم منخفضة مما يوفر إطارا مواتيا للمدخرات والإستثمارات الخاصة التي ظلت مرتفعة.

- أن درجة الإنفتاح تفاوتت من دولة إلى أخرى - حيث مثلت " سنغافورة ، وهون كونج " أكثر الإقتصاديات إنفتاحا إزاء كل من التجارة والإستثمار ، بينما أبقّت " كوريا وماليزيا " على القيود المفروضة على الإستثمار الأجنبي المباشر ، بما في ذلك قيود القطاع المصرفي - إلا أن جميع هذه الإقتصاديات بصفة عامة كانت أكثر إنفتاحا بشكل واضح مقارنة بغيرها من الدول النامية.

وقد كانت هناك سياسات محددة لتنشيط الصادرات (مثل مناطق التصنيع بغرض التصدير ، وفترات الإعفاء الضريبي ، والدعم المباشر للصادرات) تدار بواسطة جهاز حكومي يتصف بالكفاءة وبارتفاع مستوى التدريب ، كل هذا كان يتم دون أن ينال من الإستقرار الإقتصادي على المستوى الكلي ، أو دون أن يصاحبه إحداث إختلالات سعرية ، ضف إلى ذلك قامت تلك الدول - بشكل منسق- بتخصيص حصص مرتفعة من إنفاقها على التعليم بمراحله ، مقارنة بالدول النامية الأخرى ذات نفس مستوى الدخل¹.

2- برامج الدعم الإقتصادية التي تمنحها الإقليمية الجديدة

ترتكز سياسات دعم البرامج الإقتصادية التي تتيحها الإقليمية الجديدة على إتفاقيات تبرم مع البلدان النامية في إطار شراكة تمنح من خلالها مساعدات مالية للدول النامية كي تتمكن من تحسين أدائها الإقتصادي وتصحيح سياستها الإقتصادية الكلية.

تدخل هذه البرامج في إطار ترتيبات لا تقتصر على سياسات تجارية فحسب وإنما تمتد لتشمل مفهوم المساعدة على تحقيق النمو بالمفهوم الشامل، كما تعتبر مدخلا لتوسع الإقليمية، وهو ما تقوم به التكتلات الإقتصادية الإقليمية وعلى رأسها الإتحاد الأوروبي في شرق أوروبا والبحر الأبيض المتوسط.

- المزايا الممنوحة من الإتحاد الأوروبي :

تمثل إتفاقيات الارتباط هرم التفضيلات التجارية للإتحاد الأوروبي في التعامل مع الدول النامية حيث قام الإتحاد الأوروبي بسلسلة من الإتفاقيات التفضيلية التنموية مع العديد من الدول بدءا من إتفاقية لومي 1975 مع دول إفريقية ودول الكاريبي والباسيفيك التي ضمت 46 دولة حيث شملت هذه الإتفاقية على أكبر برنامج مساعدات فردية على مستوى العالم وقد تم تجديد هذه الإتفاقية في عام 1989 حيث زاد عدد الدول المستفيدة من برامج الدعم والمساندة من 46 إلى 70 دولة علما أن هذه الإتفاقية لا تسهم فقط في خلق إطار تنظيمي للتعاون الإقتصادي بين الإتحاد الأوروبي وهذه الدول (دول إتفاقية لومي) ولكنها أيضا تنظم مجموعة الأدوات اللازمة للإستراتيجيات التنموية على النحو التالي²:

- فتح أسواق الإتحاد الأوروبي أمام صادرات دول إتفاقية لومي، علما أن حوالي 99% من الصادرات السلعية لهذه الدول معفاة من الجمارك عند دخولها للأسواق الإتحاد الأوروبي.

¹- نديم الحق، الأزمة الآسيوية، سلسلة أوراق عمل يصدرها المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة 1998، ص 16.

² - سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية في إطار العولمة، مطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية 2001 ص 168-180.

- يرتب الإتفاق مساعدات مالية لهذه الدول وقد بلغ حجم المساعدات المقدمة لهذه الدول خلال الفترة 90 إلى 95 حوالي 12 مليار وحدة نقدية أوروبية يتكون 90% من هذه المساعدات من المنح والإعانات بينما 10% الباقية تمثل الإئتمان الممنوح لهذه الدول من خلال بنك الإستثمار الأوروبي.

وعلى الرغم من المزايا الممنوحة لصادرات دول إتفاقية لومي إلا أنها لم تحقق نجاحا يذكر رغم وجود تفضيلات في هذا الجانب، حيث انخفضت مساهمة صادرات هذه الدول من إجمالي واردة الإتحاد الأوروبي من الدول النامية من 16% عام 1980 إلى 9% عام 1993 ويعود السبب إلى هيكل صادرات هذه الدول الذي يتركز بشكل كبير على المنتجات الزراعية والتي تكون عرضة للتقلبات سواء في الإنتاج أو في أسعارها العالمية ضف إلى ذلك المنافسة الشديدة من دول أخرى في العالم.

مكنت إتفاقيات التعاون التي أبرمها الإتحاد الأوروبي مع العديد من دول الجنوب من وضع ترتيبات إقليمية جديدة تدخل في إطار التعاون والشراكة، وقد كان توحيد سياسات دول الأعضاء داخل الإتحاد تجاه الدول المتوسطية، يمثل عاملا إستراتيجيا هدفه الرئيسي مواجهة مشكلة الأمن الخارجي والإستقرار داخل منطقة البحر الأبيض المتوسط وهو ما يترجمه إتفاق "برشلونة"، بالإضافة إلى مشكلة سياسة التنمية الموجهة في إفريقية، والتي تلعب دول جنوب المتوسط دورا رئيسيا فيها.

وفر هذا النوع من الإتفاقيات في مجالات التجارة والصناعة وقطاع التمويل عبر العديد من الإتفاقيات، إعفاء من القيود الجمركية ومن القيود الكمية لبعض المنتجات الزراعية وبعض المنتجات شبه المصنعة وبعض السلع المصنعة والموقعة مع دول جنوب المتوسط، تمت بموجب إتفاق إطار كرسته إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية في برشلونة عام 1995 والتي تستهدف في الأساس إلى¹:

- إنشاء أكبر منطقة للتجارة الحرة تضم حوالي 40 دولة أوروبية ووسطية تنتهي في عام 2010-2015.

- تعزيز الروابط السياسية الإقتصادية والأمنية والاجتماعية داخل المنطقة المتوسطية.

- إنشاء آليات مؤسسية لإجراء حوارات إقتصادية وسياسية.

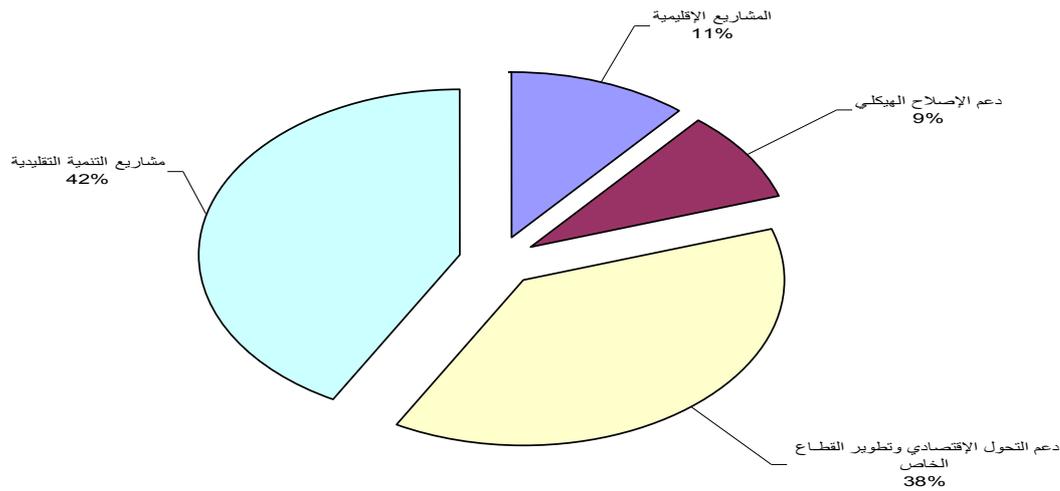
- تقديم معونات على الدول المتوسطية وفقا لتطور أدائها.

و بناء على هذه الإتفاقية الإطارية باشر الإتحاد الأوروبي سلسلة من اللقاءات مع بلدان المتوسط قصد تمكين هذه الأخيرة من برامج دعم إقتصادية وهيكلية مست بالأساس تكيف المؤسسات الإقتصادية والنهوض ببعض المنشآت القاعدية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة، وأداء الجهاز الحكومي حيث وزعت برامج الدعم على عدة قطاعات خصوصا تلك التي تعيش إختلالا ماليا عبر فترات زمنية مختلفة، وعليه تم تقدير المساعدات المالية التي منحها الإتحاد الأوروبي لدول المتوسط ب 4، 7 مليار وحدة نقدية أوروبية خلال الفترة 1995-1999، بالإضافة إلى قروض بنك الإستثمار الأوروبي التي تم اقتراحها في قمة "كان" من قبل اللجنة الأوروبية والمقدرة ب 16، 5 مليار وحدة نقدية، تتجه هذه المساعدات إلى ترقية القطاعات الإقتصادية التي تعيش إختلالا والنهوض بها، مع الأخذ بعين الإعتبار إحتياجات وظروف كل دولة على

¹ - عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص. ص 321، 322.

حده، علما أن هدف الإطار العام المرتبط بهذه المساعدات إنشاء منطقة أورو- متوسطة تركز على حرية التجارة والمشاركة في أكبر عدد من المجالات¹. إن البرامج الاقتصادية التي تم وضعها من قبل الإتحاد الأوروبي تهدف على تقديم المساعدات المالية والفنية للمنطقة، حيث قامت بتأسيس برنامج "ميدا"، الذي يهدف إلى المساعدة على إيجاد فرص عمل، وتحسين الخدمات الاجتماعية وتقليص الفوارق بين سكان المناطق الريفية والمدن، وإلى حماية البيئة في البلدان المشاركة. علما أن نسبة المدفوعات التي تم تقديمها للفترة 95- 99 بلغت 26% من قيمة الإلتزامات ، أي ما يعادل 790 مليون يورو. أما قيمة المساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي للمنطقة العربية (الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية)، عبر برنامج "ميدا"(1)² منذ بداية تنفيذه عام 1996 حتى عام 1999 بلغت 645 مليون يورو وظفت في مشاريع دعم الإصلاح الهيكلي، والتحول الإقتصادي، وتطوير القطاع الخاص، وكذا المشاريع الإقليمية، الشكل رقم (07) يوضح ذلك.

الشكل رقم (07) يمثل نسبة التوظيفات التي قدمها برنامج "ميدا" في دعمه للشركاء المتوسطيين خلال الفترة الممتدة بين 1995 و 1998



المصدر: علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 2005، ص 223.

¹ - أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2001، ص، ص 64- 68.

² - يعتبر برنامج "ميدا" مقابلا لبرنامج "PHARE" الذي يوضع لصالح بلدان وسط و شرق أوروبا، حيث برنامج "ميدا" يشكل الإدارة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو- متوسطة، و يهدف إلى تقديم المساندة المالية و التقنية للإصلاح الهياكل الاجتماعية و الاقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية. وقد قام الإتحاد الأوروبي بتمويل عدد من المشاريع في البلدان العربية و الإفريقية المشاركة في الشراكة الأورو- متوسطة عبر هذا البرنامج مثل برامج التعديل البنوية و تطوير التنمية الريفية في المغرب (بقيمة 9 ملايين يورو)، برنامج دعم إصلاح التربية في تونس (بقيمة 40 مليون يورو). لمزيد من المعلومات أنظر علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة مركز الدراسات العربية ، ص:222.

و في عام 2000 استمرت دول الإتحاد الأوروبي في تفعيل سياساتها الإقتصادية و ذلك من خلال زيادة قيمة المساعدات المالية المخصصة لهان حيث قامت بتخصيص مبلغ 5,35 مليار يورو عبر برنامج آخر اصطلح عليه ب برنامج ميذا (2) خاص للفترة الممتدة بين عامي 2000 و 2006 يركز أساسا على تحديث إقتصاديات البلدان المشاركة و زيادة مستوى التعاون الإقليمي في ما بينها بالإضافة إلى الأداء الإقتصادي والاحتفاظ بالتوازن الإجتماعي لدول المنطقة.¹

- برامج الدعم التي تتيحها إتفاقية " النافتا "

لقد تميزت الإتفاقيات التي تتيحها " النافتا " على تفضيلات ذات ميزة عالية سمحت للدول المنخرطة فيها بالاستفادة من برامج لدعم سياساتها الإقتصادية، بالإضافة إلى جملة من الإعفاءات على صادراتها منها²:

- إلغاء أو تخفيض التعريفات الجمركية حيث تجدر الإشارة هنا إلى أن حوالي 50% من الصادرات الأمريكية للمكسيك و70% من صادرات المكسيك إلى السوق الأمريكي أصبحت محررة تماما من التعريفات والحصص بمجرد أن دخلت الإتفاقية حيز التنفيذ.

- إزالة القيود المفروضة على الإستثمار.

- تحرير التجارة والخدمات.

- حماية حقوق الملكية الفكرية.

- إتفاق على أحكام عديدة لتعزيز تدفق التجارة، منها لجنة لحل المنازعات ومنع الإغراق.

إنطلاقا من الإمتيازات الممنوحة في هذا التجمع، فانه لم يمض وقت كاف لتقدير الآثار الفعلية لهذا التكتل على التبادل التجاري البيئي، ذلك أن التطور الذي مر به هذا التبادل منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ في عام 1994 يشير إلى أن كندا والمكسيك تمكنتا من زيادة صادراتهما إلى الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضاعفت حصة المكسيك من واردات السوق الأمريكية من 6,9% عام 93 إلى 11,6% عام 2002 كما تم خلق ما يقارب 2,3 مليون وظيفة في كندا بزيادة قدرها 17,5% من مستويات التوظيف عند إقامة النافتا في سنة 1994.³

- برامج الدعم التي تتيحها التجمعات الآسيوية :

إن النتائج التي حققتها منطقة التجارة الحرة لدول أعضاء التجمعات الآسيوية، خصوصا "الآسيان " فيما يتعلق بدعم البرامج المنصوص عليها في إتفاقيات التعاون الإقليمي، أثبتت جدارة الترتيبات التجارية الإقليمية بين الدول الأعضاء، مما أكسبها وضع خط دفاع إقتصادي ضد التقلبات والظروف الغير الملائمة للتجارة والإستثمار(الأزمة المالية سنة 1998).

إن مفهوم الدعم لدى التجمعات الآسيوية لا يتوقف على مساعدات مالية تقدمها هذه الأخيرة للبلدان المشاركة كما هو الحال في منطقتي أمريكا وأوروبا، وإنما يقتضي منح فترات زمنية تقوم من خلالها الدول التي تعاني مشاكل

¹ - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة مركز الدراسات العربية، ص ص 222 - 225.

² - عادل أحمد موسى إبراهيم، مرجع سابق ذكره، ص 328.

³ - عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص 332.

اقتصادية من إزالة العوائق تساعدها في ذلك قيادات هذه التجمعات عبر مجموعة من الاقتراحات تركز أساسا على تحسين الأداء، باعتبار أن أسلوب بناء الإقليمية في هذه المنطقة يعتمد على المشاريع المشتركة لتدعيم السوق الإقليمية من جهة، والاتفاقيات الإنتاجية من جهة أخرى، حيث مكنت هذه الآلية منطقة الآسيان من تحقيق بعض النتائج ، حيث سجلت التجارة نموا كبيرا بلغ 791,8 مليار دولار أمريكي في عام 2003 لتصبح رابع مجموعة تجارية بعد الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي واليابان، تأتي في المرتبة الأولى "سنغافورة" من ناحية مساهمة الدول الأعضاء بنسبة 35% تشكل نسبة الصادرات منها 32,5% من إجمالي صادرات المنطقة، وفي المرتبة الثانية " ماليزيا " بنسبة 22,8%، علما أن دعم التعاون قائم على تحقيق اندماج أمتن يعمل على تضيق الفجوة بين مستويات التنمية للدول الأعضاء والتأكيد على إرساء نظام تجاري عادل ومنتفح يتضمن تحقيق الآتي¹:

- تحقيق الإستقرار الإقتصادي الكلي والمالي بالتشاور الوثيق حول السياسات الإقتصادية الكلية والمالية.
- إتباع إستراتيجية تضمن تسريع تحرير التجارة في الخدمات، وإقامة منطقة الآسيان للإستثمار بحلول عام 2010، وتعزيز دور قطاع الأعمال الخاص كمحرك للتنمية.

الفرع الثالث : رؤية الإقليمية الجديدة للأطر المؤسسية :

تنطوي إتفاقيات المشاركة التي أبرمتها البلدان النامية مع القيادات الإقليمية الجديدة بخصوص عملية الإندماج الإقتصادي، على ضرورة إحداث تغييرات جوهرية في درجة الإفتتاح الإقتصادي أمام المنافسة القادمة من الدول الأعضاء، وعليه فإن التحول الإقتصادي المطلوب في ظل بيئة إقتصادية جديدة يتطلب أداء مؤسساتي فعال يمكن حكومات هذه البلدان من إدارة وظائفها الأساسية بكفاءة جيدة.

ضمن هذا الإطار تطرح الإقليمية الجديدة مشاريعها وتطلب من حكومات البلدان النامية ترشيد أدائها السياسي والاقتصادي عبر سلسلة من الإصلاحات، ليس على المستوى الإقتصادي فحسب وإنما على المستوى المؤسساتي، باعتبار أن نتائج الأداء الحكومي مرهون بالشفافية من جهة، الديمقراطية من جهة أخرى، والتي يصطلح عليها اليوم بالحكم الراشد، ذلك أن المطلوب من الحكومات في ظل هذا الإتجاه أن تلعب دورها وفق ما تمليه البيئة الإقتصادية الجديدة ، وأن تؤدي وظائفها الأساسية بكفاءة، وأن تقلص دورها بشدة في الأنشطة الثانوية².

إن الدراسات التي يقدمها البنك الدولي والمتعلقة بمؤشرات الأداء في العديد من البلدان أشار إليها تقرير³ سنة 2004 (البنك الدولي)، والذي حدد مجالها بـ - 2,5 و + 2,5 ، فالمجال من - 2,5 إلى 0 يدل على ضعف الأداء، والمجال من 0 إلى + 2,5 يدل على صحة الأداء، وعليه فإن إجراءات تطبيق المشاريع المتفق عليها في إطار الشراكة مثلا، يراعى فيها مستوى الأداء الحكومي، ومستوى الشفافية المطلوبة، والإطار الزمني المحدد لتنفيذها ، علما أن هذه المؤشرات التجميعية للبنك الدولي غطت مئات المتغيرات في 209 بلدان لفترة

¹ - عادل أحمد موسى إبراهيم، المرجع السابق، ص، ص 355 - 359.

² - فينو تترزي، التحول الإقتصادي والدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية، جويليه 1999 العدد 2، ص 20.

³ - تقرير البنك الدولي لسنة 2004.

2004/1996 عن 37 مصدر مستقل للبيانات من 31 منظمة ، حيث تم من خلالها وضع معايير معينة تحدد مكونات إدارة الحكم واتجاهاتها¹.

من هذا المنطلق فإن المعايير الدولية المعتمدة في هذا الشأن، والتي تتفق حولها البلدان الصناعية الكبرى، والمؤسسات الدولية، أصبحت تعتمد كترتيب من خلالها الدول في درجات معينة، يمكن الحكم على نوعية إدارتها.

وإذا كانت قيادات الإقليمية الجديدة، لا تختلف حول المعايير الدولية المعتمدة في هذا الجانب، فإن الأسلوب المتبع من قبل الإتحاد الأوروبي في المنطقة الجنوبية من المتوسط قد يختلف عن أسلوب تجمع "النافتا" في مناطق أخرى من العالم، باعتبار أن الأول، وعلى الرغم من أن مشروعه (برشلونة) يتسم بمنهج كلي ويركز على الجانب الإقتصادي، إلا أنه يطرح بجدية برامج عمل وأهداف وغايات أمنية وسياسية وثقافية واجتماعية²، ذات صلة بإدارة الحكم والأداء والشفافية، تعتمد الإدارة الإقليمية للإتحاد الأوروبي في مفاوضاتها مع بلدان حوض المتوسط لدفع هذه الأخيرة على التعامل معها، مع العلم أن عمق المفاوضات سياسي وأمني أكثر منه إقتصادي. أما تجمع "النافتا" منهجه يعتمد على عوامل أخرى تدفع بالدول نحو التركيز على العوامل العسكرية والسياسية على حساب العوامل الإقتصادية والاجتماعية والثقافية، تلكم هي الأساليب العملية التي تباشرها القيادات الإقليمية الجديدة في المناطق المشار إليها أعلاه ومناطق أخرى من العالم فيما يتعلق بفاعلية الأطر المؤسسية.

الفرع الرابع : تقليص دور الدولة والحد من القيود الحاكمة للنشاط الإقتصادي:

تمثل مراجعة الأطر المؤسسية للبلدان النامية بما يتلاءم والرؤية الإقليمية الجديدة لإدارة الحكم تحديا تواجهه هذه البلدان في إطار إصلاح منظومتها الإدارية، والتي تدفع بهذه الأخيرة إلى تقليص دور الدولة في الحياة الإقتصادية من خلال صياغة القواعد والإجراءات³ المفردة، مقارنة بالدول التي حققت أفضل ممارسة⁴ من

¹ - نوفل قاسم علي الشهوان، مقومات الحكم الراشد في إستدامة التنمية العربية، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول "الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة"، من تنظيم الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين أيام 10/09 ديسمبر 2006، ص 4.

² - آر. كيه. رامزاني، دراسات عالمية حول الشراكة الأوروبية - المتوسطية : إطار برشلونة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22، ص، ص 21-22.

³ - القواعد والإجراءات المتعددة، منها ما هو إقتصادي كتلك الإجراءات والقواعد المتعلقة ببدء النشاط أو التصفية، ومنها ما هو إجتماعي كتلك المتعلقة بالأمن والصحة والتعليم والبيئة، ومنها ما هو قانوني كتلك المتعلقة بالمنظومة التشريعية ومستوى الشفافية التي تميزها.

⁴ - يقصد بالدول ذات أفضل ممارسة تلك الدول التي نجحت في صياغة قواعد وإجراءات تحقق المهمة المرتقبة منها، دون أن تترتب عليها أعباء إضافية أو غير ضرورية، لمزيد من المعلومات أنظر تقرير البنك الدولي لسنة 2004

جهة، والحد من القيود الحاكمة للنشاط الإقتصادي من جهة أخرى، علما أن تقليص هذا الدور يحتكم إلى عدة عوامل، يمكن حصرها فيما يلي¹ :

1- تفاوت تدخل الدولة من خلال الإجراءات والقواعد المنظمة للنشاط الإقتصادي :

تعتبر مقاييس مؤشر (تدخل الدولة) عن احتمالات اعتماد سياسة تدخلية في الأسواق كالتسعيرة إلى جانب الرقابة غير الوافية على المصارف، وكذلك الأعباء الناجمة عن الضبط المفرط في أسس وشروط التجارة الخارجية، وتأسيس مشروعاتها التجارية وعناصر أخرى، تؤدي هذه العوامل مجملها إلى تكريس السلبات الإدارية على عملية التنمية في المجتمع، وتتقاطع مع أي توجهات للإصلاحات الإدارية الإقتصادية المطلوبة للانفتاح على الإقتصاد العالمي وبتنافس نوعي في الإنتاج وفي الأداء بحسب درجة مركزية الحكم، علما أن مؤشرات البنك الدولي الوارد في تقرير 2004 والمتعلقة بأداء بعض البلدان مثلا (الجزائر- 0،83، مصر- 0،20)، جاءت لتؤكد وتدعم توجهات الإقليمية الجديدة في الجوانب المتعلقة بنوعية التنظيم والضبط المطلوبة من البلدان النامية²، وفق مجموعة من الإجراءات والقواعد الحاكمة للنشاط الإقتصادي.

إن التفاوت في تطبيق الإجراءات والقواعد يظهر بصورة واضحة من خلال المقارنة بين الدول ذات الدخل المتوسط والدول ذات الممارسة الأفضل، وتزداد وضوحا عند مقارنة مستوى تدخل الدولة الأقل ممارسة في النشاط الإقتصادي، والجدول التالي يوضح ذلك.

جدول رقم (13) القواعد والإجراءات الحاكمة للنشاط الإقتصادي لعدد من الدول

| متوسطات | عدد إجراءات بدء النشاط | مؤشر مدى تدخل المحاكم في التصفية (ج) | عدد إجراءات تسجيل حقوق الملكية | إجراءات إنفاذ العقود | مؤشر التعقد في سوق العمل (د) |
|------------------------------|------------------------|--|--------------------------------|----------------------|--------------------------------|
| الدول ذات الدخل المنظر (أ) | 9 | 52 | 6 | 33 | 45 |
| دول ذات أقل ممارسة (و) | 13 | 67 | 7 | 55 | 53 |
| الدول ذات أفضل ممارسة (ب) | 5 | 14 | 3 | 20 | 23 |

المصدر: البنك الدولي سنة 2005. (نقلا عن منى الجرف، المرجع السابق، ص 4.)

- أ- ويشمل البلدان التالية: الأردن، ماليزيا، بولندا، رومانيا، تونس، المكسيك.
 ب- ويشمل البلدان التالية: أستراليا، الدنمارك، فنلندا، نيوزيلندا، سنغافورة، بريطانيا.
 ج- مؤشر مدى تدخل المحاكم في التصفية، وهو مؤشر مركب يعكس مدى تدخل المحاكم في عمليات التصفية، إرتفاع قيمته يعكس قوة تدخل المحاكم وتعقد الإجراءات، وهو ما يشمل المزيد من الوقت والتكلفة وانخفاض كفاءة الأداء.
 د- مؤشر التعقد في سوق العمل، وهو مؤشر يعكس مدى المرونة في سوق العمل، من خلال إمكانية التعيين والفصل والنقل، وتتراوح قيمته بين صفر و100، وكلما ارتفعت قيمته دل ذلك على مدى تعقد الإجراءات الحاكمة لسوق العمل.
 و- عينة مختارة (مصر) أمضت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، المطلوب منها تحسين أداءها ونوعية تنظيمها وجدت للمقارنة بين (أ) و (ب).

¹ - منى الجرف، البدائل المؤسسية لإعادة التوازن بين دور الدولة والأسواق في مصر، ورقة عمل صادرة عن المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة، أوت 2005، ص 3.

² - نوفل قاسم علي الشهبان، المرجع السابق، ص 10.

إن النتائج التي يمكن إستخلاصها من هذا الجدول هي أن الدول ذات الأقل ممارسة يتطلب فيها 13 إجراء لبدء نشاط إقتصادي، بينما في الدول ذات الدخل المماثل يتطلب في المتوسط 9 إجراءات فقط ، و5 إجراءات في الدول الأفضل ممارسة، بل ويحتاج في "أسترالية" إلى إجراءين فقط، أحدهما لخصر النشاط وآخر للتسجيل في مصلحة الضرائب، أما إذا أتقلنا إلى مدى تدخل الحكم في إجراءات التصفية والخروج من السوق، نلاحظ أن قيمة هذا المؤشر تعادل 67 في الدول ذات الأقل ممارسة، في حين أنها لا تتعدى 52 في الدول ذات الدخل المماثل و14 في الدول ذات الأفضل ممارسة.

لا يعكس هذا التشخيص إتساع نطاق تدخل الدول الأقل ممارسة فحسب، وإنما يؤكد حجم الإجراءات وتزايدها على تعقد العمليات ونقص الشفافية ، ضف إلى ذلك إرتفاع مركزية إتخاذ القرار والنقص الفادح في إستعمال النظم الحديثة لنظام المعلومات الذي يوفر المعلومات الدقيقة للمنشآت عن التغييرات في سياسات الحكومة والإجراءات الواجب إتخاذها، وهو ما يبينه الجدول التالي.

الجدول رقم (14) مقارنة مستويات الشفافية والإفصاح والمركزية لعدد من الدول

| متوسطات | مؤشر الشفافية (أ) | مؤشر الإفصاح (ب) | مؤشر المركزية (ج) |
|-------------------------|---------------------|--------------------|---------------------|
| الدول ذات الدخل المناظر | 4 | 4 | 3 |
| دول ذات أقل ممارسة | 4 ، 3 | 2 | 3 |
| الدول ذات أفضل ممارسة | 5 | 5 | 4 |

المصدر : البنك الدولي سنة 2005، (نقلا عن " منى الجرف " المرجع السابق ، ص 5 .)

أ- ويعكس مدى إعلام المنشآت بالتغييرات في سياسات الحكومة والإجراءات المتبعة، تتراوح قيمته بين 1-7، حيث أن 1 يعكس عدم الشفافية تماما، و7 تعكس الشفافية والوضوح.
ب- ويعكس مدى الإفصاح عن البيانات والمعلومات، وتتراوح قيمته بين 0 و7، علما أن إرتفاع قيمته دليل على إرتفاع مستوى الإفصاح والعكس صحيح.
ج- وتتراوح قيمة هذا المؤشر بين 1 و7، علما أن أدنى قيمة له تعكس مركزية القرار على المستوى الوطني.

يمكن أن نستنتج من الجدول أعلاه بعض الملاحظات فيما يتعلق بمستوى الشفافية مثلا، ذلك أن زيادة تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي من خلال فرض المزيد من الإجراءات والقواعد يؤدي إلى تدني مستوى الشفافية والإفصاح لدى الدولة مما يجعل المنشآت الصغيرة الحجم مثلا تتحمل أعباء وغالبا لا تتوفر لديها القدرة والوسيلة للوصول إلى المعلومات شأن الشركات الأخرى وهو ما يخلق نوعا من التحيز اتجاه بعض الشركات دون الأخرى، وقد جاء تدخل الدولة مصحوبا بمركزية واضحة في إتخاذ القرارات وعدم الشفافية، مؤشر الإفصاح لدى الدول الأضعف ممارسة هو 2 ، بينما يمثل الضعف لدى الدول ذات الدخل المماثل وتزداد حدة هذا المؤشر عند المقارنة مع الدول ذات الأفضل ممارسة، هذا يعني أن المنشآت في بيئة الدول ذات الدخل المماثل أكثر تعرفا على الإجراءات والقواعد التي تقدمها حكومات هذه الدول وهو ما يعني أن مستوى الشفافية مرتفع ويتأكد هذا عند المقارنة في الدول ذات الأفضل ممارسة أين يتساوى مؤشر الشفافية مع مؤشر الإفصاح، وهذا يؤكد أيضا على الجانب النوعي الذي تتميز به القواعد والإجراءات، الأمر الذي يختلف تماما لدى الدول الأضعف ممارسة وهو ما يترتب عليه إرتفاع التكلفة التي يتحملها الإقتصاد نتيجة تدخل الدولة.

2- التكلفة الإقتصادية المصاحبة لاتساع نطاق تدخل الدولة :

تسمى بالتكلفة الإقتصادية "المفرطة" وهي تلك الأعباء التي تتحملها الدولة جراء تطبيقها للإجراءات والقواعد بشكل يؤدي إلى ظهور علاقة عكسية بين زيادة تدخل الدولة من جهة، ومدى كفاءة أداء المؤسسات العامة من جهة أخرى، ذلك أن زيادة اتساع نطاق تدخل الدولة وما تفرزه البيئة الإقتصادية من خلال ارتفاع نصيب القطاع الغير رسمي، سوف يلحق الضرر بالمؤسسات العامة جراء انتشار سلوكيات تجعل من أداء هذه الأخيرة متدنية، وهي تكلفة لا تنعكس فقط على انخفاض كفاءة أداء المؤسسات العامة فحسب، وإنما تؤدي أيضا إلى تراجع مستوى النشاط الإقتصادي.

لقد قدرت هذه التكلفة في الولايات المتحدة الأمريكية بنحو 542 مليار دولار سنة 1991، يتحملها الإقتصاد الأمريكي سنويا ، وقد ارتفعت في سنة 2000 (بأسعار سنة 1991) إلى 660 مليار دولار، كما تتراوح هذه التكلفة بين 7 و19% من الناتج المحلي الإجمالي في عدد من دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، علما أن البلدان النامية مازالت تفتقر إلى مثل هذه التقديرات التي تمكنها من مراجعة نطاق تدخلها في الحياة الإقتصادية¹، علما أن مؤشرات الإنفاق العام الباهظة تؤكد أنها كبيرة، وهو ما جعل المؤسسات الدولية تحذر هذه البلدان من عملية الإفراط والتوسع فيها.

2 - 1 - انخفاض كفاءة المؤسسات العامة :

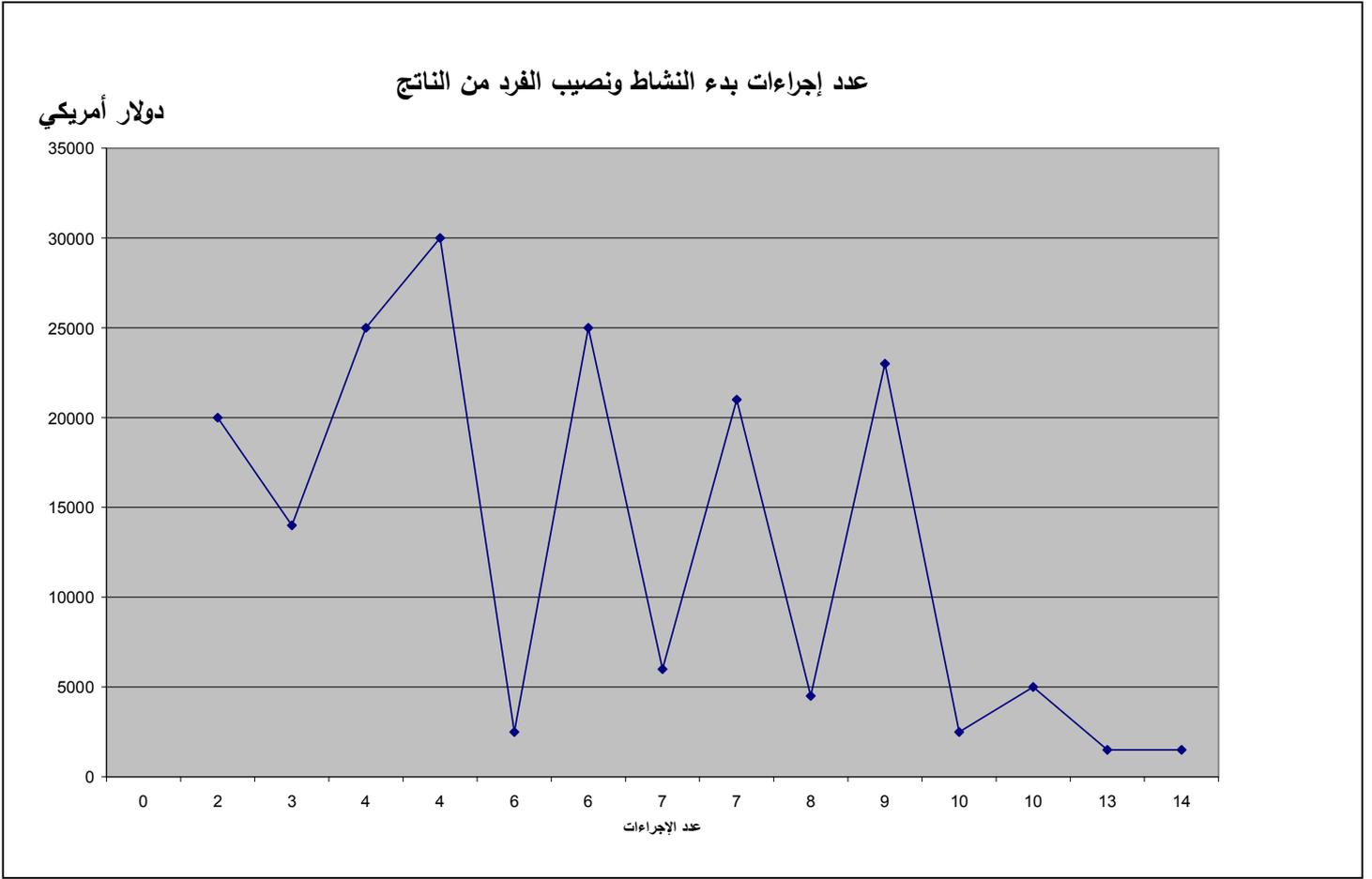
إن تعدد الإجراءات بالشكل المفرط يمثل إحدى المعوقات الأساسية للنشاط الإقتصادي، وعليه فإن البلدان التي تتميز أطرها المؤسسية بزيادة عدد التدخلات سوف تؤثر هذه الأخيرة على أداء مؤسساتها العامة وهو ما يترتب عنه ارتفاع التكلفة الزمنية والمادية المصاحبة لها، حيث نجد العديد من المنشآت الصغيرة ومتناهية الصغر تتحمل أعباء مقارنة بغيرها من المنشآت لتعدد الإجراءات، وقد يكون السبب التحيز ضد هذه المنشآت بدل مساندتها، نتيجته انخفاض كفاءة المؤسسات وهو ما يؤثر سلبا على النشاط الإقتصادي بصفة عامة.

2 - 2 - تراجع مستوى النشاط الإقتصادي :

يقاس مستوى النشاط الإقتصادي بنوعية القواعد والإجراءات التي تديره، حيث من خلالها يتم الحكم على نوعية التنظيم والظبط (مستوى أداء تدخل الدولة)، وعليه تعتبر القواعد والإجراءات المحددات الرئيسية المفسرة لأداء الإقتصاد الكلي، ذلك أن ارتفاع مستوى المعيشة جراء تطبيق برامج إصلاح السياسات الإقتصادية الكلية مثلا مرهون بتطوير دور الدولة الرقابي، والذي يتضمن في جانب منه تراجع تدخل الدولة وتقليص دورها في بعض المجالات، وبناء عليه بات إصلاح السياسات الإقتصادية الكلية شرط ضروري للنمو الإقتصادي، إلا أنه غير كاف لتحقيق ذلك، والشكل التالي يوضح العلاقة بين زيادة تدخل الدولة وتراجع مستويات النمو في أغلب الدول محل المقارنة معبرا عنها بنصيب الفرد من الناتج الإجمالي.

¹ - منى الجرف، مرجع سابق ذكره، ص 10.

الشكل رقم (08) : العلاقة بين تدخل الدولة والنمو الإقتصادي



المصدر: منى الجرف، مرجع سابق (مختصر من تقرير صادر عن البنك الدولي لسنة 2004)، ص 7.

من الشكل أعلاه نلاحظ أثر تدخل الدولة على النمو الإقتصادي وذلك من خلال تعدد الإجراءات وزيادة تدخل الدولة من جهة ، و انخفاض مستويات النمو من جهة أخرى، وقد يرتبط هذا بعدة أسباب منها تراجع البحث والتطوير والابتكار أو تراجع الإنتاجية الكلية لعوامل الإنتاج.

لا يمكن إرجاع السبب كلية إلى تدخل الدولة ، وإنما أيضا إلى طبيعة ونوعية القواعد والإجراءات المتخذة ، فمثلا قد تكون العوامل المرتبطة بالاستثمار (القوانين، الإجراءات المتعلقة ببدء المشروع، نوعية الإستثمار المرغوب فيه.. إلخ) من بين أسباب تراجع النمو، وتؤكد الباحثة الإقتصادية " منى الجرف " (في دراسة مقدمة بهذا الشأن) أن تفاوت مستويات النمو بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض دول منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية (إيطاليا، فرنسا، ألمانيا..) يرجع إلى انخفاض معدلات الإستثمار كمحرك للنمو وتزايد نطاق تدخل الدول في الحياة الإقتصادية.

إن التحاليل المقدمة هنا يجب ألا يفهم منها إلغاء دور الدولة وانسحابها تماما من الحياة الإقتصادية ، وإلغاء كافة القيود والإجراءات، على الرغم من وجود بعض المبالغة لدى المؤسسات الدولية (البنك الدولي وصندوق النقد الدولي)، والقيادات الإقليمية فيما يتعلق بالتوجيهات والإرشادات الواجب إتباعها بالشكل الذي ينسجم والمعايير

الدولية، إلا أن أهمية تقليص دور الدولة وإعادة تصميم دورها الرقابي¹ لتفادي الآثار السلبية المصاحبة لاتساع نطاقها، يمثل اتجاه صحي يجب التعامل معه من أجل تحسين مستوى أداء إدارة الحكم في جميع المستويات.

خلاصة الفصل :

- إن صيغة الإقليمية الجديدة لا تستند إلى نظرية اقتصادية بديلة للإندماج الإقتصادي، وإنما هي رؤية جديدة تدفع باتجاه التجديد والتنوع في الفكر النيوكلاسيكي، تتبع أسلوبا برجماتيا، ساندته أبحاث أجريت لتحقيق مجموعة من الأهداف تسعى الدول الصناعية الكبرى لتحقيقها، فهي أسلوب يجمع بين مستويات مختلفة من النمو والتنمية، إذ يتميز طرحها بوجود " دولة المركز أو القائد"، يقدم الدول الصناعية على أنها دولة " قائد"، تعمل كسند لإصلاح السياسات الإقتصادية للدول الأقل تقدما، وعليه فإن الإندماج الإقتصادي حسب هذه الصيغة لا يلغي الأشكال المختلفة للإندماج الإقتصادي (عبر السوق، أو عبر المشاريع، أو عبر المؤسسات)، وإنما الإقليمية الجديدة تعمل على إيجاد صيغ تحقق الإندماج المرن الذي يجمع بين التوسعية والتعميق، وفق آليات تجارية (إرساء مناطق للتبادل الحر)، وأخرى صناعية (أنماط جديدة للتخصص وتقسيم العمل).

- الملاحظ أيضا أن الإقليمية الجديدة لا تتركز رؤيتها على الاعتبارات الإقتصادية فحسب (من زيادة معدلات النفاذ إلى الأسواق والتمتع باقتصاديات الحجم واجتذاب الإستثمار الأجنبي ونقل التكنولوجيا..)، وإنما تعمل على تعزيز إصلاح السياسات الداخلية للبلدان التي تريد الإنضمام لها، وكذلك زيادة القوة التفاوضية مع الدول غير الأعضاء، كما تعمل على تحقيق أهداف سياسية وأمنية و إستراتيجية، وهي في هذا الإطار تلجأ إلى إقامة إتفاقيات تجارية إقليمية، لا تختلف عن تلك التي تديرها المنظمة العالمية للتجارة إلا في الشكل وهو ما تترجمه المادة 24 من " الجات"، ذلك أن إتفاقيات الإقليمية الجديدة تتميز. أولا، بالسرعة في إبرامها. ثانيا، يمكن أن تُدخل مجالات جديدة، ثالثا، قد ينطوي عليها اعتبارات سياسية وامتيازات حصرية تفضيلية، ومساعدات تنموية، بالإضافة إلى غيرها من المزايا غير التجارية.

- سياسات الدعم والمساندة التي تترجمها الإقليمية الجديدة، تطرح مزايا و تفضيلات تجارية، لكن في نفس الوقت، وفي ظل سياسات التخصص وتقسيم العمل، سوف تجعل البلدان النامية المنضوية تحت هذه الصيغة عبارة عن سوق تجارية لتصريف منتجات الدول الصناعية الممثلة في دولة " القائد".

¹ - وجدت عدة نماذج، منها الصالحة للتطبيق في المدى الطويل والذي يتميز بوجود عدد من الوحدات الرقابية القطاعية المستقلة، طبق هذا النموذج في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا، وآخر يتميز بوجود وحدة رقابية واحدة لكل القطاعات، طبق هذا في كل من نيوزيلندا، وأستراليا، وآخر مركزي طبق في فرنسا واليابان، وألمانيا، ومنها ما هو قصير المدى ويتميز هذا بوجود لجنة عليا مؤقتة لمراجعة الدور الرقابي للدولة، طبق هذا في كل من كوريا، المكسيك، التشيك في أواخر التسعينيات، لمزيد من المراجعة أنظر، منى الجرف، المرجع السابق ص، ص 14-16.

الفصل الثاني: المناهج البديلة للإندماج الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية :

تناول التحليل الاقتصادي الذي تم تقديمه في هذا البحث، موضوع الإندماج الاقتصادي الإقليمي بين الدول المتقدمة في ظل فلسفة اقتصاد السوق، حيث تم التركيز على المكاسب التي حققها الإندماج الاقتصادي جراء تكوين إتحاد جمركي باعتباره دالة في درجة التخصص والتوسع التجاري في المنطقة الإقليمية المندمجة، كما تناول هذا التحليل أطروحات الليبرالية الجديدة التي تجمع بين بلدان نامية وأخرى متقدمة، أين تم التركيز على بعض الحوافز الديناميكية المتباينة التي تمنحها الإقليمية الجديدة للبلدان النامية، وبين الاتجاه الأول (نظرية الإتحاد الجمركي) والاتجاه الثاني (الإقليمية الجديدة)، تطرح مسألة الإندماج الاقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية نفسها كبديل للمناهج المطروحة ضمن رؤية جديدة ذات صلة بالتنمية.

ضمن هذا السياق فإن الأسئلة التي نود طرحها في هذا البحث تتجه إلى رصد النقاط التالية :

- ما هي طبيعة إستراتيجية التنمية والسياسات التنموية المتبعة في البلدان النامية ؟
- ما هي أسباب فشل جهود التنمية في هذه البلدان ؟
- هل يمثل الإندماج الاقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية البديل الأفضل للإندماج التنموي ؟

المبحث الأول : الدول النامية وإستراتيجية التنمية – الدروس المستفادة :

يتطلب البحث في مضامين المناهج الجديدة للإندماج الاقتصادي الإقليمي التي تراعي إمكانات وظروف البلدان النامية، والبيئة الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، ومختلف العناصر المرتبطة بها، إعادة قراءة بعض المفاهيم الخاصة بالإندماج الاقتصادي، وكذا الجوانب الهيكلية والبنوية التي تبين الهوة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية، وعليه فإن الإندماج الاقتصادي الإنمائي الذي نطرحه كبديل للمناهج السالفة الذكر، يملئ علينا تشخيص إستراتيجيات وسياسات التنمية التي تبنتها البلدان النامية والسياسات التنموية، وكذا قصور جهود التنمية والنتائج التي وصلت إليها.

المطلب الأول : الإتجاهات التقليدية والحديثة للتنمية في الفكر الاقتصادي

الفرع الأول : الإتجاهات التقليدية للتنمية:

لقد انصب اهتمام الفكر الاقتصادي بصفة أساسية على الموارد الاقتصادية المتوفرة، وتخصيصها بما يصل بالتكاليف إلى أقل مستوى لها عبر الزمن¹. لم يحظى موضوع التنمية باهتمام كبير من المفكرين الاقتصاديين إلا في القرن السابع عشر مع ظهور كتاب " ثروة الأمم لأدم سميث"، من هذا المنطلق فإن محاولة البحث في مفهوم التنمية عبر تطور الفكر الاقتصادي تحتم علينا العودة إلى أهم المدارس الفكرية التي تناولت الموضوع.

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الاقتصادية، المرجع السابق، ص 39.

1- المدرسة التجارية : لقد اعتقد التجاريون (1450- 1750)¹ أن أساس الثروة يتمثل في الموارد المتوفرة، والتي تتجسد في المعادن النفيسة²، وعليه انصب اهتمامهم على التداول الذي يمكن الدولة من خلق فائض في الإنتاج، من خلال ترسيخ قوة نفوذ الدولة في الأنشطة الاقتصادية والقوة العاملة باعتبارها المصدر الأساسي لنمو الإنتاج، هذا الإتجاه وإن كان يتميز ببراء فكري، إلا أنه لم يرصد لنا مفهوما للتنمية يمكن الإستدلال به.

2- الفكر التنموي لدى الطبيعيون تم اختزاله في الكيفية التي يتم من خلالها زيادة الدخل الوطني في بلد متخلف (مثل فرنسا)، وعليه فإن إشكالية التنمية عندهم تمحورت حول فكرتين³:

° الناتج الصافي الذي يمثل الثروة ومنبع الرفاهية الاقتصادية.

° يمكن أن تتحقق التنمية عبر دورة الإنتاج التي يتم من خلالها إعادة إنتاج الفائض.

إنطلاقا من هذه الرؤية أسس الطبيعيون وعلى رأسهم فرانسوا كيناي⁴ (1694-1774) نظرتهم للتنمية الاقتصادية، والتي يستلزم تحقيقها إحلال الزراعة على نطاق كبير محل الزراعة الصغيرة، بما يمكن من إستغلال أكبر مساحة زراعية ممكنة لتحقيق أكبر ناتج صافي⁵، وعليه فإن الثروة التي يتحدث عنها الطبيعيون تكمن في التوسع في المساحات الزراعية، باعتبار الزراعة⁶ تمثل النشاط الاقتصادي الخلاق.

كشف الجدول الاقتصادي الذي عرضه "كيناي" بعض القوانين الاقتصادية الموضوعية، حيث قدم صورة صحيحة عن العلاقة بين الإنتاج والتبادل، وأكد أن الإنتاج (الزراعي) هو مصدر الثروة، إلا أن حصر الناتج الصافي في المجال الزراعي فقط، وإهمال الجانب الصناعي جعل مفهوم التنمية عند "كيناي" يتميز بالقصور، الشيء الذي جعل حجم الناتج الإجتماعي السنوي الذي أظهره في جدولته الاقتصادية غير صحيح.

¹ - يطلق عليهم أيضا بالمركنتيليون، ساد فكرهم قرابة ثلاثة قرون، أنصب اهتمامهم على المعدن النفيس باعتباره مصدر الثروة (ميسلدن 1623 Messelden)، وقد ذهب بعضهم (توماس مان 1664) إلى قياس ثروة الأمة إنطلاقا مما يملكه الأفراد من الثروة، وهناك زخم فكري له صلة بالفائض في الإنتاج، وكذا تدخل الدولة في إدارة الحياة الاقتصادية، كان لرواد هذه المدرسة ثراء وإنتاج فكري.

² - محمد دويدار، مبادئ للإقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 1981. ص 144-146.

³ - رابح حمدي باشا، أزمة التنمية والتخطيط في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، موسم 2006/2007، ص 5.

⁴ - طبيب وجراح ملك فرنسا لويس الخامس عشر، أهتم فكره بالعقلانية والإستدلال، وكذا الآثار الفكرية الفلسفية، رسم أول لوحة اقتصادية سنة 1758 مكنته من حصر النشاط الاقتصادي والمحاولة المبدئية لنظرية التوازن الاقتصادي (نظرية والراس Walras)، كما تعتبر أيضا مسودة لنظرية التيارات (المدخلات والمخرجات المسماة بجدول صاحبها ليوننتيف)، علما أن ماركس Marx وصف لوحة كيني بأنها فكرة عبقرية إلى درجة عالية، لمزيد من المعلومات أنظر: عارف دليلة، الإقتصاد السياسي، الكتاب الغلاف الذي يشير إلى دار النشر والطبعة والسنة غير موجود، ص، ص 132-137.

⁵ - سعيد النجار، تاريخ الفكر الاقتصادي، من التجاربيين إلى نهاية التقليديين، دار النهضة العربية، بيروت، 1973، ص 64،

⁶ - الصورة التي كانت في ذهن الطبيعيين هي صورة الحبة التي تسفر عن سبع سنابل في كل سنبله مائة حبة، لمزيد من المعلومات أنظر سعيد النجار، ص 59.

3- مساهمات المدرسة التقليدية حول التنمية كانت متميزة عن غيرها من المدارس الإقتصادية، بأطروحاتها وبمواضيعها المتنوعة، وقد يعود الفضل إلى روادها وعلى رأسهم " آدم سميث " باعتباره أول من طرح موضوع التنمية في كتابه " ثروة الأمم " سنة 1776 ، حيث تناول عملية التنمية الإقتصادية في قارات العالم النامي الثلاث وهي إفريقيا، وآسيا ، وأمريكا اللاتينية¹.

لقد مثلت النظرية الكلاسيكية نموذجا توسعيا وتنمويا ، حيث انصب فيه مجهود مريديها على اكتشاف أسباب النمو في المدى الطويل والكيفية التي تتم بها عملية النمو ذاتها. وقد وجدوا قوى النمو متمثلة في زيادة السكان والتكنولوجيا في تفاعلها مع التراكم الرأسمالي الذي يلعب دورا حيويا فيها، وبهذا المعنى يمكن اعتبار هذه النظرية في جوهرها ديناميكية².

تعود زيادة الثروة عند "سميث" إلى الدور الهام الذي يقوم به رأسمال ، وعليه فإن الربط بين هذا الأخير وتقسيم العمل يتوقف على سعة السوق من ناحية، وعلى كمية رأسمال من ناحية أخرى، ولكن إذا كان لرأسمال هذه الأهمية، فإن قدرة المجتمع على التراكم الرأسمالي مرهونة بما يدخره الأفراد ، باعتبار أن الادخار هو منبع التراكم، فالثروة تتوقف على مدى تقسيم العمل ، وهذا يتوقف على كمية رأسمال الموجودة في المجتمع³، من هذا المنطلق يرى "سميث" أن تقسيم العمل، وتراكم رأسمال، وحجم السوق عناصر تشكل في مجموعها أساسيات لمفهوم النمو⁴.

التنمية الإقتصادية عند "سميث" وفق هذه الرؤية هي ليست تراكم رأسمال الذي ينتج عن فائض الإنتاج فحسب ، وإنما إستعماله في إستثمارات جديدة في ظل سوق تسمح بذلك ، سوف يجعل من تقسيم العمل والتخصص يأخذان مكانتهما ، مما ينتج عنه تزايد في الدخل، فضلا عن تزايد في الادخار والإستثمار، من هذا المنطلق يشجع "سميث" التجارة الخارجية ويعتبرها مصدرا يساهم في رفع مستوى نمو الدخل.

إن الإهتمام الذي أولاه "سميث" للعمل الإنساني باعتباره المبدع للثروة وأساس الحياة الإقتصادية لم يرق إلى مستوى أبعاد التنمية التي تركز في مضامينها على الإنسان، وإنما أهتم بنمو الدخل الذي يمكن فئة من المجتمع من الثراء وهي طبقة المنتجين، رغم تأكيدات على أن تعميق تقسيم العمل وارتفاع إنتاجيته يعودان بالنفع على جميع الناس⁵، تلكم هي بعض النتائج المتناقضة عند "سميث".

¹ - ميشيل تودارو، التنمية الإقتصادية، مرجع سابق، ص 38.

² - باسل البستاني، الفكر الإقتصادي من التناقض إلى النضوج، دار الطليعة بيروت ط 1، 1985 ص 29.

³ - سعيد النجار، تاريخ الفكر الإقتصادي- من التجاريين إلى نهاية التقليديين- المرجع السابق، ص 125.

⁴ - محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهومها، نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 1996، الإسكندرية، ص 52.

⁵ - عارف دلييلة، الإقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 180.

4- المدرسة الماركسية لا يمكن فصلها عن المدرسة التقليدية من حيث إهتمامها بالعناصر المؤسسة للنمو، ولكن أدوات التحليل الإقتصادي التي أستعملتها لتفسير الظواهر الإقتصادية تختلف تماما عن سابقتها، وعليه فالتفسير المادي للتاريخ¹، والجدلية² (الديالكتيكية) التاريخية هي الإطار العام للتحليل الماركسي.

لا يخرج النمو الإقتصادي في النظرية الماركسية عن هذا الإطار، حيث نرى أن النظام الإقتصادي هو أساس النظم الإجتماعية التي مرت بها البشرية، والتي تميزها خصائص تختلف عن بعضها البعض تعكس مراحل التطور الإقتصادي للمجتمعات. مكن هذا التطور التاريخي "ماركس" من تركيز معظم دراسته على النظام الرأسمالي الذي يرى أنه يتضمن مجموعة من التناقضات تحول دون تحقيق تنمية ناجحة، بل تجعل عملية التنمية ذاتها غير ممكنة³، وهو ما جعل نظرية في تطور الرأسمالي عند ماركس تقوم على تحليل إنتقادي لعملية الإنتاج والتراكم، باعتبار أن هذا الأخير يفسر التناقض بين النمو الإقتصادي للرأسمالية وبين مخاطره الإجتماعية⁴، ولقد كانت إسهامات "ماركس" في نظرية القيمة والقيمة الزائدة فاعلة في إظهار التناقض من خلال تقسيم رأسمال إلى ثابت (جميع مستلزمات الإنتاج المادية) ومتغير (قيمة قوة العمل - الأجور)، حيث أصبح هذا التقسيم أساس نظرية التركيب العضوي لرأسمال - النسبة بين رأس المال الثابت ورأس المال المتغير - التي تحتل مكانة هامة في تحليل أسلوب الإنتاج الرأسمالي، حيث تم كشف جملة من القوانين التي تعكس الإرتباط الكمي بين أهم الظواهر الإقتصادية وبين مستوى تطور قوى الإنتاج، والتي تفسر التناقض بين الطابع الإجتماعي للإنتاج والطابع الخاص للملكية⁵.

لقد أراد "ماركس" وأسلافه من منطلق تناقضات الإقتصاد الرأسمالي تفسير الظواهر الإجتماعية التي أفرزها هذا الأخير، والتي أدت إلى الصراع الطبقي، وعليه فإن الثروة التي تنتجها قوة العمل المأجور (وحدها مصدر القيمة الزائدة) في ظل هذا النظام لا تسمح بتجديد ما يناسب قوة العمل بل تسمح بتجديد ما يناسب هياكل الإنتاج (وسائل الإنتاج).

من هذا المنطلق لا تتوقف مشكلة التنمية عند "الماركسيين" على قدرة الإقتصاد على توليد الناتج، ولكن تتوقف على توزيعه بين أفراد المجتمع.

¹ - التفسير المادي للتاريخ ويعني عند أصحابه في تحليل الظواهر الإقتصادية والإجتماعية، أن القوى المحركة للتاريخ تأخذ الترابط الآتي :

- التاريخ هو من صنع البشر - الفعل الذي يصنع التاريخ يتحدد بإرادتهم - هذه الإرادة هي تعبير عن أفكارهم - هذه الأفكار هي إنعكاس للظروف الإجتماعية التي يعيشونها - الظروف الإجتماعية هي التي تحدد الطبقات وتحدد صراعها - الطبقات هي نفسها محددة بالظروف الإقتصادية.

² - الديالكتيك يعني الحركة والتغير، أي لاشيء يبقى كما هو، ولا شيء يظل على ما هو، وبالتالي عندما يدور الكلام على تبني وجهة نظر الديالكتيكية، هذا يعني تبني وجهة نظر الحركة والتغير لمزيد من التفصيل أنظر كتاب مبادئ أولية في الفلسفة ترجمة "فهمية شرف الدين" دار الفارابي بيروت، 1985، ص 130.

³ - حمدي باشا، المرجع السابق، ص 10.

⁴ - عارف دليلة، الإقتصاد السياسي، المرجع السابق، 432.

⁵ - عارف دليلة، الإقتصاد السياسي، المرجع السابق، ص 429.

وإذا كان هذا التحليل مكن "ماركس" الوصول إلى تنبؤات بانهييار النظام الرأسمالي، فإن التاريخ أثبت عدم تحقق هذا التنبؤ، وعليه تبين أن البناء النظري الذي أعتمده "ماركس" في تفسير النمو تضمن نقائص¹، بل حتى نظرية التنمية - وعلى الرغم من تركيز "ماركس" على الجانب الاجتماعي والإنساني من منطلق دفاعه على الطبقة العاملة - لم يجد لها إيساقا في الفكر الماركسي في تلك الحقبة التاريخية، رغم الثورة الفكرية والموجات التي تركتها، ولكن يجب الإشارة إلى أن الموجات الفكرية التي تلت تلك الحقبة، أفرزت رؤية جديدة في الفكر الماركسي تزعمه رائد الثورة البلشفية "لنين" من خلال كتاباته حول البلدان المتحررة ودور الدولة في هذه البلدان من خلال مساهمتها في تكوين أنماط معينة من الإنتاج لتطوير نمط معين من القوى المنتجة وعلاقات الإنتاج، بحيث لا تبدأ عملية التغيير الجذري لعلاقات الإنتاج التقليدية من "الأسفل"، أي بفعل القوى المنتجة، وإنما تبدأ من "الأعلى" أي بتأثير البناء الفوقي، وهذا يمكن تحقيقه في ظل تطور لا رأسمالي² كما يؤكد أصحاب هذا الإتجاه، وهي الرؤية الجديدة التي تبنتها البلدان النامية التي تحررت من قبضة الإستعمار (منهم الجزائر، مصر، كوبا،.... الخ)، في سنوات الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين حيث وجدت منظرين لها، منهم "بول باران، وبول سوزي، وسمير أمين، كريستيان بالوا"³..... الخ "الذين حاولوا معالجة ظواهر إقتصادية عديدة وعلى رأسها التخلف والتنمية.

يؤكد المنظرون الماركسيون الجدد وعلى رأسهم "بول باران، وسمير أمين" أنه لا يوجد أي أمل للتنمية في البلدان "المتخلفة" في ظل الإطار الراهن للنظام الإقتصادي العالمي، ذلك أنه في ظل الهيمنة الرأسمالية، الفائض المحقق (فائض القيمة) في إقتصاديات هذه البلدان (المحيط) لا يوجه لأغراض التنمية بل يحول كله أو جزء منه إلى البلدان الأم (المركز)، مع العلم أن هذا يتوقف على رشد ووطنية الفئات المستفيدة في هذه البلدان "المتخلفة"⁴.

¹ محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، المرجع السابق، ص ص 70-71.

² أندرييف، التطور اللأ رأسمالي - الاشتراكية والبلدان النامية - دار التقدم موسكو، 1977، ص 133.

³ لمزيد من فهم نظرية التطور الإقتصادي في بلدان النامية: أنظر كريستيان بالوا، الإقتصاد الرأسمالي العالمي، ترجمة عادل عبد المهدي، دار ابن خلدون، 1978 ص 214.

⁴ Samir. Amin ,L'accumulation à l'échelle mondial, tome 1,edit Anthropos, paris, 1970,p : 103

5- لقد ركزت المدرسة التقليدية الجديدة¹ أو ما يطلق على روادها بالنيوكلاسيك، على موقع الفرد، حيث ساهم هذا الإتجاه في تحويل الإهتمام من نظرية القيمة في العمل إلى الإهتمام بالتبادل، وهي النقطة التي مكنت رواد المدرسة النيوكلاسيكية من إقامة نظرية للأسعار النسبية باستناد إلى مفهوم "المنفعة" حيث أخذ التعبير عن التحليل في هذا المجال يتم بصيغة أفراد يلتقون في السوق².

أهتم النيوكلاسيك ضمن هذا التصور في دراستهم على العلاقات المتشابكة والمتداخلة بين الوحدات الصغيرة التي تسعى إلى التوسع الداخلي والخارجي للمشروع، بحيث يساهم (التوسع) في وجود وفورات خارجية وداخلية تشمل أساسا الزيادة أو الإنخفاض التي تحدث في الإنتاجية، وعليه فإن كل نمو في مشروع مهما كان حجمه، يتمخض عن سلسلة من ردود الأفعال والتي تؤثر بدورها على العديد من المشروعات والصناعات، وقد يتحقق ذلك في حدوث نمو إضافي هام في للإقتصاد الوطني³.

أهتم النموذج النيوكلاسيكي بالعنصر التكنولوجي كأساس للنمو الإقتصادي، وهو لا يختلف كثيرا عن الكتاب الكلاسيك، إذ يعتمد النمو عندهم على عدة متغيرات مثل عرض عنصر العمل، ورأس المال، وعليه فإن إهتمام "النيوكلاسيك" بمرونة الطلب (مرونة الطلب على الأرصدة الإستثمارية) والتقدم التكنولوجي للقضاء على أية ضغوط قد تحدثها ندرة الموارد الطبيعية كما يؤكد مخطط⁴ الفريد مارشال، يمثل ثورة في الفكر النيوكلاسيكي الذي صيغت رؤيته عبر نموذج "روبرت سولو (R. Solow)"

الذي تم نشره سنة 1956 تحت عنوان "مساهمة في نظرية النمو الإقتصادي"، والذي أصبح منطلقا لفهم معضلة النمو في كثير من الإقتصاديات الصناعية المتقدمة⁵.

لقد أتضح عند إختبار هذا النموذج، أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يتأثر طرديا بنصيب الفرد من رأس المال، ونصيب الفرد من العمالة، ونصيب السكان الذين أتموا التعليم العالي، ودرجة الإنفتاح، كما تم إختبار تأثير دور الحكومة (معبرا عنه بنصيب الفرد من الإستهلاك الحكومي) والتشوهات الضريبية (معبرا

¹ تعرف أيضا بالمدرسة الحدية تميزت كتابات روادها ببعض التباينات، إلا أنه كانت لهم جميعا سمات معنية ومشاركة أثارت ثورة في الفكر الإقتصادي إبان الثورة الصناعية في أوروبا، وقد ظهرت هذه المدرسة في ثلاث جامعات كبرى وذلك في سنة 1871 عن طريق ثلاث أساتذة وهم ستانلي جيفنز (1835-1882) بكامبردج بإنجلترا - كتابه "نظرية في الإقتصاد السياسي"، كارل منجر (1840-1921) في النمسا، وبعدهما بثلاث سنوات ظهر في لوزان بسويسرا كتاب لليون فالراس (1834-1910) بعنوان (Eléments D'Economie Politique Pure)، علما أن هناك آخرون قدموا مساهمات لا يتسع المجال لذكرهم، إلا أن الرائد الذي ترك بصماته في التحليل النيوكلاسيكي وسيطر على تدريس للإقتصاد في العالم الناطق بالإنجليزية هو "الفريد مارشال" (1842-1924) والذي استطاع أن يجمع بين ما جاء به الكلاسيك و النيوكلاسيك لمزيد من معلومات أنظر جون روبنسون وآخرون ترجمة فاضل عباس مهدي، مقدمة في علم الإقتصاد الحديث الطبعة الأولى، دار الطليعة بيروت 1974 ص 63.

² جون روبنسون وآخرون، المرجع السابق، ص 65.

³ حمدي باشا، المرجع السابق، ص 12.

⁴ جوان روبنسون وآخرون، المرجع السابق، ص 70.

⁵ - Abdelkader Sid Ahmed, Croissance et développement, Théorie et Politique, Tom 1, 2ème edit, O.P.U, 1981, p-p : 279-285.

عنها بضرائب العمل وضرائب رأسمال كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي) على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وتوصلوا إلى أن رأس المال البشري فسر نسبة 45% من نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، بينما رأس المال والعمل غير المدرب فسرا 32% و13% على الترتيب، والباقي والذي يمثل 10% من النمو تعود إلى كفاءة البنية الأساسية الحكومية¹. من هنا تبرز أهمية رأس المال البشري والاستثمار فيه، والذي أعطاه " Solow " قدرا من الإهتمام.

تمثل المنافسة الحرة لدى " النيوكلاسيك " السياسة الأكثر كفاءة في دعم عملية التنمية، وعليه فإن سوء تخصيص الموارد وانعدام الحوافز الإقتصادية وتدني مستوى الأداء الإقتصادي، هي من نتائج التدخل الحكومي الواسع، تتحقق التنمية في رأيهم من خلال التركيز على إقتصاد السوق وترك آلياته تقوم بعملية تخصيص الموارد وتحديد الأسعار في سوق المنافسة²، ودافع هذا الإتجاه عن الرواد الجدد للمدرسة النيوكلاسيكية في سنوات الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، مثل "ج. فاينير، بلا بلاسا،... الخ " .

6- أحدثت "النظرية الكينزية"³ نقلة نوعية في الفكر الليبرالي من خلال مساهمتها في إنقاذ المجتمع الرأسمالي من الإنهيار، حيث وصف " شومبيتر " كينز بطبيب الإسعاف للرأسمالية المريضة بمرض قاتل⁴، ذلك أن التحليل الكينزي أعتمد منذ البداية منهج الإقتصاد الكلي من أجل الوصول إلى تحقيق النمو الإقتصادي، وفي هذا السياق عارض منهج الإقتصاد الجزئي الذي يطابق بين مصلحة المستثمر الفرد ومصالح الإقتصاد الرأسمالي بشكل عام، ويؤدي توفير الشروط المواتية لزيادة أرباح كل رأسمالي على أفراد إلى تحسين شروط النظام الرأسمالي بكليته، هذا التطابق كما يؤكد "كينز" ليس حتميا ولكنه ممكن، ومن المحتم أن ينشأ التعارض والتناقض بين تطور كل منهما، ومن أجل الحفاظ على الشروط التي تسمح لكل مشروع زيادة أرباحه، يجب صياغة سياسة إقتصادية عامة للدولة⁵.

تعتبر الدولة إذن عند " كينز " عاملا إقتصادي لا يمكن التغاضي عنه، إذ بإمكانها الإستثمار حيث يقل الحافز والتفؤل لدى الأفراد، كما تحصل على دخل وتقوم بالإنفاق وتمارس الإدخار والإستثمار⁶، وعليه رسمت

¹ جمال محمود عطية عبيد، تأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم للإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، سنة 2002، ص 125.

² حمدي باشا، المرجع السابق، ص 13.

³ نسبة إلى رائدها "جون ماينر كينز" (1883-1946) الذي ولد في كمبردج (في نفس العام الذي توفي فيه كارل ماركس)، فهو إقتصادي إنجليزي درس في جامعة كمبردج نشرت له عدة مؤلفات، منها " مقدمة في الإصلاح النقدي عام 1923 والذي أنتقد فيه سياسة تشرشل"، وكتابه الشهير " النظرية العامة في العمالة والفائدة والنقد عام 1936" الذي أحدث ثورة في الدراسات الإقتصادية، لمزيد من المعلومات أنظر: عارف دليلة، الإقتصاد السياسي، نفس المرجع السابق، ص 567-569.

⁴ عارف دليلة، مرجع سابق ذكره، ص 573.

⁵ عارف دليلة، المرجع السابق، ص 573-574.

⁶ حمدي باشا، المرجع السابق، ص 14.

"النظرية الكينزية" الطريق لتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وتوجيه النشاط الاقتصادي، علما أن هذه النظرية جاءت لتعالج أزمة النظام الرأسمالي ومنها مشكلة الطلب والبطالة.

في هذا الاتجاه يربط " كينز " كمية الإنتاج والإستخدام (كمية العمل) في زمن ما بالتوقعات التي يقوم بها المستثمرون للطلب على إنتاجهم من قبل المستهلكين، حيث يصل إلى نتيجة مفادها أن الإنتاج والإستخدام لا يرتبطان بحجم الإستثمار الذي يقرره المستثمرون فحسب، وإنما بمقدار إنفاق المستهلكين أي بمقدار " الطلب الحقيقي " (الدخل العام) المنتظر الذي يأمل المستثمرون الحصول عليه نتيجة إقدام المستهلكين على إنفاق دخلهم، وذلك من خلال تشغيل الطاقة الإنتاجية المتاحة بأعلى درجة.

النمو الإقتصادي عند "كينز" هو عدم الإحجام عن الإستهلاك، أي زيادة هذا الأخير، وعليه فإن الدخل الوطني بالنسبة إليه ليس ذلك الرصيد الذي يخضع للتقسيم إلى تراكم وإستهلاك، وإنما هو مقدار متغير يتوقف على إجتذاب موارد حرة إلى الإنتاج، و أن العائق الرئيسي في وجه إجتذاب هذه الموارد، هي قوة العمل غير المشتغلة، وكذا الطلب الناقص، ومن هنا جاء الإستنتاج بأن الطلب النقدي الإضافي المتحقق يؤدي إلى إرتفاع الحجم العام للدخل الوطني وإلى عمالة أكبر¹.

ضمن هذا التصور تصبح الإذخارات تمثل خسارة في القدرة الشرائية وعقبة في وجه إجتذاب موارد جديدة إلى الإنتاج، علما أن " كينز " لم ينف أهمية الإذخارات كمصدر لتمويل الإستثمارات، ولكنه اعتبر الدور الحاسم في بعث النمو إلى أهمية النشاط الإستثماري، الذي يتحدد بدوره بعدد من العوامل، يولي "كينز" الأهمية الكبرى لها، منها الفعالية الحدية لرأسمال التي لا يمكن أن تنخفض دون مستوى سعر الفائدة، للإضافة إلى الدور الذي تلعبه التوقعات في سياسة الإستثمار، ذلك أن التغييرات المتوقعة يمكن أن تمارس أثرا حاسما على الرغبة في الإستثمار².

7- أثار "الكينزيون الجدد" أثاروا عناصر جديدة في الفكر الإقتصادي، خصوصا في المسائل المتعلقة بالنمو والتوزيع عند: ريكاردو وماركس وكالينسكي، وقد عمل رواد هذه المدرسة - منهم "كالدور N.Kaldor"، و"جون روبنسون J.Robinson"، و"لويغي باسينيتي L.Passinetti"، على تطوير هذه المسائل، مما مكنهم من إنجاز نماذج للنمو تأخذ الإستثمار والإدخار والعمالة كعناصر أساسية.

عرفت هذه النماذج بـ "نماذج النمو الداخلي" (أو من الداخل)، والتي ينتمي بعض روادها للفكر الكلاسيكي الجديد (منهم لوكاس Lucas) وآخرون للفكر النيوكينزي (منهم رومر Romer)، إلا أن التحولات التي آثراها "هارود Harrod" في التحليل الكينزي بدءا من سنة 1939 هي محاولته تحديد الشروط التي يتحقق ضمنها

¹ - ز.ف. سوكولينسكي، نظريات التراكم في الإقتصاد السياسي البر جوازي، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة - بيروت، ط1، عام 1980 ص 31..

² - ز.ف. سوكولينسكي، نظريات التراكم في الإقتصاد السياسي البر جوازي، المرجع السابق، ص 31.

النمو المتوازن¹، وقد واصل هذا المجهود بعده "دومار Domar بدءا من سنة 1946 " إذ لاحظ أن شروط التوازن في نموذج " كينز" لا يمكن أن تطبق بفعالية (إلا في المدى القصير)، كون أن " كينز" أعتبر متغيرات حركية أنها معطاة – مع أن أهميتها في التحليل لا يستهان بها - ويتعلق الأمر بحجم السكان، والتطور التقني، وعادات الإستهلاك، وهيكل السوق، ومخزون رأسمال،... الخ، وعليه فإن " الحركية " التي ميزت التحليل "النيوكينزي" بعد "كينز" هي التحرر من التحليل السكوني، للتوازن إلى نظام ديناميكي ، ثم صياغة هذا التوازن في إطار نموذج تنموي²

إن الحركية التي ميزت نماذج التنمية في التحليل النيوكينزي عبرت عنها "نظرية المراحل الخطية " والتي ترجمها نموذج كل من " هارود – دومار " ، و نموذج "الت. و. روستو Walt.W.Rostow" عند عرضه لكتابه "مراحل النمو الإقتصادي " في سنة 1956³.

الفرع الثاني : الإتجاهات الحديثة للتنمية :

إذا نظرنا إلى المقاييس الإقتصادية الحديثة في التنمية، وعلى الرغم من أنها لم تهمل مستوى نمو متوسط دخل الفرد الحقيقي، أو حصته من الناتج، أو هيكل توزيع الدخل الحقيقي بين الأفراد، فإن التنمية وفق هذا الاتجاه ومنذ مطلع تسعينيات القرن العشرين أصبحت تأخذ في الحسبان مؤشرات أخرى لا تنطوي على الجانب الإقتصادي فحسب، وإنما تهتم أيضا بالجانب الثقافي والسياسي والأخلاقي والإجتماعي مثل درجة محو الأمية، والتعليم والصحة، والفقر، والبيئة إلى آخره من المؤشرات والتي يمكن قياسها باستعمال متغير واحد أو عدة متغيرات مختلفة.

يفهم من هذا الاتجاه أن النمو المحقق في البلدان المتقدمة، وإن كان ضروريا، لا يكون كافيا في البلدان النامية، باعتبار أن التنمية في هذه الأخيرة تعني تغييرا جذريا في أوضاع ومجالات مختلفة.

في الغالب عندما نتحدث عن النمو الإقتصادي فإن التركيز منصب أساسا على عنصرين هما : السكان والموارد المتاحة، ذلك أن النمو الإقتصادي يفترض زيادة متناسبة في هاذين العنصرين تكون فيها دوما الزيادة النسبية في الموارد المتاحة أكبر من الزيادة في السكان، لكن هذا الأمر قد يجعلنا نقع في وضعيات تستدعي كل واحدة تسمية خاصة إذ أنها تتعلق بنفس العنصرين ولكن التعريف لا ينطبق.

فمثلا قد نكون أمام⁴:

- نمو في الموارد المتاحة (أي الناتج الإجمالي) وثبات في عدد السكان.
- نمو في الناتج بوتيرة أقل من تزايد عدد السكان.
- زيادة في عدد السكان وثبات في الناتج.

¹ - Dominique Guellec ; Pierre Ralle : Les nouvelles théories de la croissance, édit la découverte ,Paris1997, P

² - زروني مصطفى، النمو الإقتصادي واستراتيجية التنمية، حالة إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1999-2000، ص 56.

³ - G. Grellet, Structures et stratégies du développement économique , 1 edit, PUF, 1986, pp 150- 151

⁴ - زروني مصطفى، مرجع سابق ذكره، ص 3.

هذه الحالات وفي غياب تدخل الدولة تدل على أن الزيادة المحدثة في أحد العنصرين (زيادة السكان أو الناتج) عفوية، وهو ما يعني أن معدلات النمو تبعا لذلك عفوية أيضا وغير محددة وفي الغالب تكون ضعيفة. أما عندما نتحدث عن التنمية فإننا نقصد ذلك الانتقال الفعلي من هيكل إقتصادي ذي إنتاجية منخفضة بالنسبة للفرد إلى هيكل إقتصادي يسمح بأعلى زيادة للإنتاجية في حدود الموارد المتاحة، بإحداث تغيرات جذرية في البنى الفوقية والتحتية يتجانس فيها الجانب الإقتصادي مع الجانب الإجتماعي، بالإضافة إلى توزيع عناصر الإنتاج بين القطاعات المختلفة.

من هذا المنطلق فإن التنمية وفق هذه النظرة تتضمن التحديث والذي يشير إلى إضعاف دور العادات والتقاليد غير العلمية في إتخاذ القرارات وزيادة دور المعرفة العلمية، كما تتضمن التنمية الحديثة مزيدا من الحرية السياسية والديمقراطية والشفافية، واللامركزية ومشاركة الجميع في تحقيق التنمية¹ المستدامة. لقد تم إستثمار هذا الإتجاه بشكل أساسي في نهاية الخمسينيات والستينيات والسبعينيات من القرن العشرين، حيث تزامن مع حصول العديد من البلدان النامية على إستقلالها السياسي، وعليه فإن العبور باتجاه الإستقلال الإقتصادي حسب ما أشارت إليه الأدبيات الإقتصادية في تلك الحقبة، لا يمكن أن يتم إلا من خلال إرساء قواعد للوصول إلى تنمية حقيقية، وعليه فإن المفاهيم الحديثة للتنمية اتجهت في بداية الأمر نحو التركيز على الزيادة في السلع المادية وعلى توزيع الزيادة الحاصلة في الدخل على مختلف الأنشطة الإقتصادية من جهة وعلى فئات الدخل من جهة أخرى.

ضمن هذه الرؤية ظهرت مجموعة من المفاهيم أبرزها :

تعريف-1- " بول باران² تمثل التنمية الزيادة على مر الزمن في إنتاج السلع المادية بالنسبة للفرد " .

تعريف-2- " F.Perroux³ التنمية " تشمل وتدعم النمو الإقتصادي، فهي عبارة عن توليفة من التغيرات الذهنية والإجتماعية لأمة ما، تجعل منها قادرة على النمو والإئناء المنتظم لمنتجاتها الإجمالي الحقيقي بشكل دائم". بهذا المعنى الإئناء الإقتصادي عند Perroux مرتبط بتغيرات هيكلية وذهنية.

لقد أفرز التطور الموضوعي للواقع الإقتصادي العالمي منذ بداية الثمانينيات من القرن العشرين إلى غاية القرن الواحد والعشرين – بالإضافة إلى أهمية الإدخار المحلي والإستثمار المحلي والأجنبي - عناصر ومتغيرات أخرى، تم أخذها في معادلة التنمية، تتعلق أساسا بتطوير نوعية حياة الإنسان، والمحافظة على البيئة وعدم الإضرار بها، فهي السبيل إلى الجمع بينها وبين تنمية الموارد، علما أن التنمية المنشودة تمكن الإنسان من إشباع حاجاته ليس في الحاضر فحسب وإنما في المستقبل أيضا، بالإضافة إلى مده إمكانات يحقق من خلالها

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003/2002، القاهرة، ص، 17.

² - بول باران، الإقتصاد للتنمية، ترجمة "أحمد بلبع"، بيروت، دار الحقيقة 1971، ص50.

³-F.Perroux ,L'économie du X X siècle,P.U.F,Paris,1964,P 155.

طموحاته نحوى حياة أفضل، وهو ما يعبر عنه اليوم بالتنمية المستدامة¹.

لقد ركزت الإتجاهات الحديثة للتنمية على الإنسان، وأصبح مدخل التنمية البشرية هو المفسر النوعي والفعال الذي يمكن الأفراد من صنع التنمية والاستفادة منها، حيث أولت الأمم المتحدة اهتماما خاصا بالتنمية البشرية منذ سنة 1990 عندما أصدرت تقريرها الأول للتنمية البشرية، والذي تضمن **التعريف التالي**، التنمية البشرية هي " عملية توسيع القدرات البشرية و الإنتفاع بها²، يفهم من هذا التعريف أن التنمية البشرية تركز على فكرتين أساسيتين³ :

الأولى وتعني تكوين القدرات من خلال الإستثمار في التعليم والصحة والتغذية والتدريب، **والثانية** تعني الإستفادة الكاملة من هذه القدرات فيما ينفع الإنسان، أي إستخدام القدرات البشرية في زيادة الإنتاج، والمشاركة في الحياة السياسية والإجتماعية والثقافية، وعليه فإن الإنسان هو محور عملية التنمية، فهو وسيلتها وهدفها. أما تقرير التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لعام 1991 يؤكد " أن التنمية البشرية تتطلب نموا اقتصاديا، إذ أنه بدون هذا النمو لن يكون من الممكن تحقيق النقلة المرغوبة في تحسين الأحوال البشرية"⁴.

لا يقتصر هذا التعريف على ربط مفهوم التنمية البشرية بالنمو الإقتصادي، وإنما يؤكد على تحسين نوعية الحياة المادية و وضع مؤشرات كمية لقياسها، أما تقرير التنمية البشرية لسنتي 1992 و1993 تم التركيز فيهما على مبدأ المشاركة واعتبار الحرية السياسية عنصرا أساسيا في التنمية البشرية، وفي هذا الإطار أكد "أسامة عبد الرحمان" أن مجرد تحقيق نمو إقتصادي أو تحسين في الأحوال المعيشية لا يعني بالضرورة تحقيق التنمية، ذلك أن التنمية ليست مجرد نقلة واحدة و لكنها عملية مستمرة متصاعدة تمكن جميع الأفراد من توسيع نطاق قدراتهم إلى أقصى حد ممكن، و توظيفها بما يكفل تحقيق محصلة يجني من ثمارها الجيل الحاضر كما تجني من ثمارها الأجيال القادمة، وعليه يرى أن مفهوم التنمية البشرية التي تضمنتها التقارير التي جاء بها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، وعلى الرغم من تناولها مسألة تحسين الجوانب المعيشية للإنسان⁵، إلا أنها تفتقر إلى عنصر الشمولية، ضف إلى ذلك أنها تعتمد على مجموعة من المتغيرات (الإقتصادية والإجتماعية والسياسية والثقافية) الكمية في تفسير التنمية، وهو ما لا يتوافق ومحتوى المفهوم الحقيقي للتنمية البشرية.

1- التنمية المستدامة هي السعي الدائم والمستمر لتطوير نوعية الحياة الإنسانية، مع الأخذ بعين الإعتبار قدرات النظام البيئي وعدم إلحاق الأضرار به، فهي تتطلب إشباع حاجات الجميع، بحيث تحقق طموحاتهم نحو حياة أفضل، والتنمية المستدامة ليست وضعا ثابتا من التناسق، بل إنها مسار تغييري ينسق بين حاجات المستقبل وحاجات الحاضر في مجال إستغلال الموارد واتجاه الإستثمارات، والتغيرات المؤسسية، إلى آخره من العناصر المختلفة، لمزيد من التفصيل أنظر: حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 28.

² - وارد في تقرير التنمية البشرية لعام 1995، ص 11.

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ذكره، 49.

⁴ - أسامة عبد الرحمان، تنمية التخلف وإدارة التنمية، مرجع سابق ذكره، ص 15.

⁵ - أسامة عبد الرحمان، نفس المرجع السابق، ص 16.

وترجمة لما سبق فإن مفهوم التنمية الذي **نتفق معه** هو ذلك المفهوم الذي جاء به " عبد القادر محمد عبد القادر عطية"¹ حيث تمكن من بناء توليفة بين مدخل التنمية البشرية، ومدخل الرفاهية الذي ينظر للأفراد كمنتفعين من التنمية، إذ يؤكد هذا الأخير أن مدخل التنمية البشرية يختلف تماما عن غيره من مداخل التنمية والنمو في تفسير الظاهرة التنموية، والحكم على فعاليتها، ذلك أن مدخل **الدخل** مثلا ينظر للنمو الإقتصادي على أنه حدوث زيادة في متوسط الدخل الحقيقي (تغير كمي)، وبهذا يهمل كيفية توزيع هذه الزيادة في الدخل بين فئات المجتمع، كما يهمل فكرة تحسين نوعية الحياة البشرية (تغير كفي)، أما مدخل تنمية الموارد البشرية، ينظر للإنسان كعنصر من عناصر الإنتاج، فهو يقيم الإستثمار في رأس المال البشري ممثلا في الصحة، والتعليم، والتغذية بدلالة الدخل الإضافي الذي يولده هذا الإستثمار، ومن ثم يحكم على جدواه من خلال مقارنة معدل عائد الإستثمار البشري مع معدل تكلفة رأس المال، غير أن مدخل التنمية البشرية يحكم على جدوى برامج الإستثمار من خلال تأثيرها على مقدرة الناس على القراءة والتعليم، وعلى مستوى التغذية لديهم ومستواهم الصحي، حتى وإن كان معدل العائد النقدي الصافي منها قليلا، هذا يعني أن مدخل التنمية البشرية ينظر للإنسان ليس وسيلة فقط، وإنما كهدف أيضا، فهو يختلف عن مدخل تنمية الموارد البشرية الذي ينظر للإنسان كوسيلة فقط، أما بالنسبة لمدخل الرفاهية، ينظر إلى الأفراد كمنتفعين من عملية التنمية وليسوا فاعلين في إحداثها، وعليه فإن التنمية وفقا لهذا المدخل تعني زيادة رفاهية الأفراد بغض النظر عن الكيفية التي تحدثها هذه الزيادة، فمثلا زيادة² الإنفاق الحكومي قد تكون مرتفعة، لكن فاعليتها من وجهة نظر الصحة و التغذية والتعليم محدودة جدا فهي لا تعبر عن حدوث تنمية بشرية.

لقد صدر حتى الآن (2008) سبعة عشر تقريرا للتنمية البشرية عن برنامج الأمم المتحدة خلال الفترة 1990-2008 ، تضمنت مؤشرات مختلفة، أهمها مؤشر " دليل التنمية البشرية HDI " الذي ظهر لأول مرة في تقرير 1990 كمقياس للتنمية البشرية ، ولقد تعرض لعدد من الإنتقادات، منها قصوره على بيانات 9 دول صناعية في تحديد متوسط حد الفقر على مستوى العالم، وكذا عدم تمييزه بين الذكور والإناث فيما يتعلق بجهودهم في التنمية، علما أن هذا الدليل تتراوح قيمته من الناحية النظرية بين **الصفر والواحد**، حيث يستخدم في ترتيب الدول من حيث درجة التنمية البشرية فيها³.

ووفقا لهذا المقياس فإن تقرير التنمية البشرية لسنة 1994⁴ وضع كندا في الترتيب الأول ، حيث $HDI = 0,96$ ، بينما سيراليون هي آخر دولة في الترتيب العالمي حيث $HDI = 0,176$ ، دليل التنمية الإنسانية مركب يغطي ثلاثة أبعاد لرفاهية الإنسان وهي **الصحة والتعليم والدخل** في جميع المجتمعات، وتبعاً لذلك نتائجه تتوقف على

¹ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ص ص 50-51.

² - يحتوي هذا الدليل على ثلاثة معايير جزئية تتمثل في المستوى الصحي المعبر عنه بالعمر المتوقع عند الميلاد، ومستوى التحصيل العلمي معبرا عنه بمتوسط نسبة التسجيل في مراحل التعليم الثلاثة الأولى، ومستوى المعيشة معبر عنه بمتوسط الدخل الحقيقي للفرد. لمزيد من المعلومات، انظر: عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص ص، 54-60،

³ - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق ص 53.

⁴ - تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن الأمم المتحدة، ص 295.

نوع وطبيعة المؤشرات المعتمدة في تفسير الظاهرة والحكم عليها، فالغرض من هذا الدليل ليس إعطاء صورة كاملة على التنمية البشرية، بل تقديم مقياس يتجاوز الدخل¹، فمثلا ثلثي بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (MENA) تقع في فئة التنمية المتوسطة (بين 0,500 و0,800) والقيمة المتوسطة للدليل لكل بلدان المجموعة (في سنة 2002) هو (0,663)، ولكن عند إدخال المؤشر الجديد الخاص باختلاف الجنسين في المشاركة تنخفض قيمة دليل التنمية البشرية لجميع بلدان (MENA)²، وهو ما يفسر التباين بين بلدان هذه المجموعة، وكذلك بين بلدان العالم ككل، خصوصا عند مقارنة " دليل التنمية البشرية المعدل للجنس GDI" و "HDI".

قدم تقرير منظمة³ اليونيسكو " والخاص بالتنمية البشرية على أنها " تعني تخويل البشر سلطة إنتقاء خياراتهم بأنفسهم سواء فيما يتصل بموارد الكسب، أو بالأمن الشخصي، أو بالوضع السياسي، فهي تعني بتحسين حياة البشر وتعزيز حرياتهم من خلال التوسع في إنتاج السلع".

إن التطورات المحدثة في النمو والتنمية وفق المناهج الحديثة، وإن كان لها أثر إيجابي في الكثير من البلدان الصناعية خصوصا في منطقة آسيا وأمريكا وأوروبا، إلا أن آثارها الإيجابية في البلدان النامية (رغم الجهود المبذولة) لا زالت ضعيفة، وتكاد تنعدم في بعض المناطق خصوصا في منطقتي أمريكا اللاتينية وإفريقيا (جنوب الصحراء على وجه الخصوص)، علما أن الإنتكاسات التي لحقت بالتنمية في هذه الأخيرة تعود إلى قصور إستراتيجيات التنمية التي تم إعتماها من قبل هذه البلدان وإلى عدم قدرة السياسات التنموية التغلب على المشاكل التي تعيق جهود التنمية في هذه البلدان بشكل منفرد.

المطلب الثاني : إستراتيجيات التنمية والسياسات المختارة لتحقيقها في البلدان النامية :

في البداية يجب التنويه إلى وجود خلط في المفاهيم، بين إستراتيجيات التنمية، والسياسات التنموية المتبعة في البلدان النامية، وإذا كان التصنيع يمثل الوجه الغالب في هذه الإستراتيجيات، فإن الخلط هنا يظهر في كثير من الأحيان بين إستراتيجيات للتصنيع لها توجه داخلي، وسياسات للإحلال محل الواردات (منها ما هو خاص بالسلع الوسيطة، وما هو خاص بالسلع الاستهلاكية، وما هو خاص بالسلع الرأسمالية،.... الخ من السياسات)، وتنسحب نفس الملاحظة على إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الخارجي وبين سياسات تنمية الصادرات القائمة على تنفيذها، علما أن مصطلح الإستراتيجية في حد ذاته أختلفت حوله الآراء وكذا الرسالة التي تريد الإستراتيجية تنفيذها، وعليه فإن التعرف على هذا المفهوم سوف يمكننا من تحديد المفاهيم التي تناولت إستراتيجية التنمية والسياسات المرتبطة بها، بالإضافة إلى تمكيننا من المساهمة في النقاش القائم حول علاقة السياسات التنموية بإستراتيجية التنمية، وهل يمكن إعتبار ما تم تنفيذه في البلدان النامية إستراتيجية تنموية أم سياسات تنموية ؟

¹ - تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 الصادر عن الأمم المتحدة، ص 21

² - نوفل قاسم علي الشهبان، مصادر النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، مرجع سبق ذكره، ص 20.

³ - تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 الصادر عن منظمة اليونيسكو، ص 85.

الفرع الأول : إستراتيجية التنمية- المفاهيم

1 - مفهوم الإستراتيجية :

يؤكد " محمد قاسم القريوتي " أن هناك إختلاف في وجهات النظر حول ما إذا كانت الإستراتيجية خطة (شاملة أو جزئية) تعد مسبقا كأساس للعمل، أو أنها تتطور وتتبلور مع مرور الوقت وبشكل تدريجي إستجابة للتغيرات والتطورات البيئة الإقتصادية¹. وبين هذا الاتجاه وذاك، تبدوا الأهداف المحتمل تحقيقها هي المكون الرئيسي للإستراتيجية، والتي تتطلب سياسة فعالة وقادرة على الوصول لتلك الأهداف.

يتبين من خلال هذا الطرح أن الإستراتيجية هي خطة (شاملة أو جزئية) تتضمن مزيج من السياسات تتفاعل فيما بينها لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف، وهذا يعني أن هناك مجموعة من العناصر الواجب أخذها بعين الإعتبار، منها الدورة الزمنية (القصيرة أو المتوسطة أو الطويلة)، البيئة الداخلية (بيئة الأعمال) والبيئة الخارجية (المتغيرات الإقتصادية الدولية والإقليمية وتأثيراتها)، البنية الهيكلية للإقتصاد، وكذا الوسائل الممكنة والقدرات المتاحة(موارد بشرية، مالية، كفاءات،...)، القرارات المتخذة و مستوى تدخل الحكومات ، والطرائق الممكنة لتقليل الآثار السلبية، بالإضافة إلى التنبؤات المستقبلية وعمليات الإستشراف التي تساعد على رصد التوقعات المحتملة.

تلکم هي بعض العناصر التي أرى في تقديري أنها تمثل المكونات الأساسية لتنفيذ هدف إستراتيجي. ضمن هذا الاتجاه ، وعلى الرغم من أن التفكير الإستراتيجي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية تناول قضايا ذات صلة بالتنمية، إلا أن تحديد مفهوم دقيق لإستراتيجية التنمية يبقى أمرا عسيراً بالنظر للتطورات التي حصلت في الفكر الإستراتيجي من جهة والفكر التنموي من جهة أخرى، بالإضافة إلى إفرزات العولمة، والأسباب قد تعود إلى إختلاف في وجهات النظر بين أنصار النمو، وأنصار التنمية، وإلى تعدد الأهداف التي تسعى الإستراتيجية إلى تحقيقها.

2- إستراتيجية التنمية – المفاهيم المتصلة بها :

إذا كان الإطار العام للخطة الإقتصادية التي يراد تحقيقها هو الإنماء الإقتصادي، فإن إستراتيجية التنمية في هذه الحالة تأخذ معنى شموليا يترجم فعليا حقيقة التنمية الإقتصادية بكل أبعادها (الإقتصادية- السياسية- الإجتماعية)، بحيث يتوقف تحقيق هذه الأخيرة على فعالية السياسات الإقتصادية المترجمة لها، ومدى تطبيقها الناجح.

حاول " LOUIS DUPONT " التأكيد على"أن الخطة أداة للسياسة الإقتصادية تستهدف تحديد الإختيارات الإستراتيجية للتنمية الإقتصادية والإجتماعية وتحسب الوسائل اللازمة لتمويلها²، في حين يرى " صبحي محمد قنوص" أن إستراتيجية التنمية يجب أن تضع أمامها هدفا أساسيا هو تحقيق البرنامج الإقتصادي"، حيث يؤكد

¹ - محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة والتنظيم ، الطبعة الأولى ، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن 2000، ص 126.

² - LOUIS DUPONT, La Planification du développement à l'épreuve des faits, édition publisud Paris, 1995, p 2.

أنه" إذا كانت مهمة البرنامج الإقتصادي طرح ما ينبغي عمله، فإن إستراتيجية التنمية مطالبة بالإجابة عن الأسئلة المتعلقة بكيفية وطرق وصعوبات ومراحل تنفيذ البرنامج الإقتصادي¹.

يميز البعض بين إستراتيجية النمو المتوازن وغير المتوازن ومدى ملاءمة أيّ منها للدول النامية للقضاء على التبعية والخروج من دائرة التخلف، وعليه فإن المفهوم الذي يقدمه أنصار إستراتيجية النمو المتوازن " Ragner Nurkse² " والذي يرى أن برنامج التنمية في البلدان النامية يجب أن يكون شاملا لكافة القطاعات الإقتصادية دون تمييز، بحيث تنمو هذه القطاعات بمعدل يتواءم واحتياجات الطلب الكلي، ويفترض لتحقيق ذلك النمو وفترة عرض رأسمال³، علما أن تحقيق هذا البرنامج يستلزم تدخل الدولة، وألا يقتصر هذا التدخل على تحقيق وتائر بطيئة في النمو بل يجب أن يهدف إلى إحداث دفعة قوية⁴ في البنية الإقتصادية⁵. وتعزى هذه الإستراتيجية القائمة على التنمية الشاملة إلى الأهمية التكاملية للقطاعات التي يشكل كل قطاع فيها سوقا لنتاج القطاع الآخر، علما أن مبرر الأخذ بهذه الإستراتيجية هو ضيق السوق الناتج عن انخفاض في القدرة الشرائية بسبب ضعف الدخل، وهي عناصر تشكل عقبة أمام التنمية الإقتصادية، وعليه راهن أنصار هذه الإستراتيجية على إقامة صناعات مختلفة في البلدان النامية تساهم في تكوين سوقا واسعة بدل من صناعة واحدة، وهو ما يعني جلب كفاءات عالية تساهم في رفع مستوى الإنتاجية.

يؤكد مؤيدو هذه الإستراتيجية أن زيادة الإنتاج بالنسبة لسلعة واحدة لن تؤدي إلى النمو الإقتصادي، وإنما ينبغي خلق زيادة في جميع أنواع السلع المنتجة ليزيد بذلك الطلب عليها زيادة متوازنة، وعند ذلك ستؤثر هذه الزيادة على حجم السوق الداخلي وستخلق الدوافع المختلفة لزيادة الإستثمارات⁶. ينصرف التوازن عند مؤيدي هذه الإستراتيجية إلى ضرورة التوازن بين التجارة الداخلية والخارجية، من منطلق أن البلدان النامية بحاجة إلى إستيراد المعدات والسلع الضرورية لعملية التنمية، مما يعني تشجيع الصادرات لتمويل الطلب على الواردات. في هذا الجانب الإقتصادي السويدي⁷ " ليندر" ومن خلال إتباعه منهج التحليل الديناميكي لا يكتفي بوضع التوازن قبل وبعد قيام التجارة الخارجية، بل أهتم أكثر بدراسة العوامل التي تؤدي إلى إنتقال الإقتصاد الوطني من وضع التوازن الأول إلى وضع التوازن الثاني.

يرى أنصار إستراتيجية النمو غير المتوازن " ألبرت هيرشمان" أن برامج التنمية الإقتصادية يجب أن تعمل على خلق الحيوية في الإقتصاد التنافسي النامي، دون أن تؤدي إلى إزالة الإختلالات به، وإذا كان على الإقتصاد الوطني أن يسير قدما إلى الأمام، فإن مهمة سياسة النمو، هي المحافظة على القلق الإقتصادي وعدم التوازن. إن

¹ - صبحي محمد فنوص ، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي لبلدان العالم الثالث الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، ط2 ، القاهرة 1999، ص 216.

² - إقتصادي أمريكي عاش وعمل في الولايات المتحدة الأمريكية، عمل أستاذ إقتصاد في جامعة كولومبيا، فهو من بين الإقتصاديين الذين أخصوا قضايا تطور البلدان النامية للتحليل النظري في الأدب الإقتصادي الغربي، صدر له كتاب في " أوكسفورد" بعنوان: Problems of Capital Forma In Underdeveloped ، وذلك في سنة 1966.

³ - بدر عادل، وآخرون، دراسات حول التنمية في الوطن العربي، مؤسسة الخدمات العربية، عمان 1988، ص ص 130-132.

⁴ - تقوم إستراتيجية الدفعة القوية على أساس دعوة الدول إلى تخطيط وتنفيذ برنامج إستثماري ضخم في البلدان المتأخرة في النمو بحيث توجه الإستثمارات إلى بناء الهياكل القاعدية الداعمة للتنمية، وهو ما تفقر إليه أغلب البلدان النامية.

⁵ - طلال البابا، مرجع سابق، ص 140.

⁶ - طلال البابا، مرجع سابق، ص 141.

⁷ - سامي عفيفي حاتم، دراسات في الإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط5 سنة 2000 ، ص 62.

الكابوس الذي يقلق بال الإقتصاديين التقليديين، الذين ينادون بالتوازن، هو بعينه الذي ينبغي أن ننظر إليه على أنه خير مساعد في عمليات التنمية¹

حسب "هيرشمان" يجب على البلدان النامية أن تتبع نمط تنمية غير متوازن للقضاء على ظواهر التخلف، بمعنى أنه ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات الإقتصادية بالمعدل نفسه، بل أنه يستحسن التركيز على بعض القطاعات الرائدة التي تنتج عنها وفورات داخلية وخارجية، وترابطات أمامية وخلفية تسهم في تنمية باقي القطاعات الإقتصادية، وتكون هذه القطاعات بمثابة النواة التي تبنى عليها التنمية.

وعلى الرغم من إنتقاده لإستراتيجية النمو المتوازن من منطلق عدم واقعيته، إلا أنه يتفق مع أصحابها في بعض النقاط، منها عدم مقدرة رأسمال المحلي على الإستثمار في البلدان الأقل نمو، والسبب يعود إلى ضعف المتاح من رأسمال الإنتاجي، وتأييده لضرورة تحليل عملية التنمية على أساس افتراضات الحركة وليس السكون، بالإضافة إلى تأكيده على أهمية فكرة التكامل بين الإستثمارات بالمقارنة مع ما هو جاري في البلدان المتقدمة.

ويرى أيضا أن التنمية عملية ديناميكية تنقل الإقتصاد من حالة توازن إلى حالة لا توازن أخرى، ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل، بحيث كل حالة لا توازن تخلق قوى وحوافز تعمل على تصحيح حالة اللا توازن السابقة، وتخلق حالة لا توازن أخرى ولكن على مستوى أعلى من الإنتاج والدخل السابقين².

يختزل أنصار إستراتيجية أقطاب التنمية (أو المراكز التنموية) " منهم فريدمان 1966"، أهداف إستراتيجية التنمية في إقامة صناعات، باعتبار أن هذه الأخيرة قطب فاعل في التنمية، وعليه فهم يؤكدون على إيجاد تكامل بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: الموقع الصناعي، والتصنيع، والتنمية الإقليمية، بحيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تنمية الصناعة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية³.

مما سبق نجد أن مختلف الاتجاهات تتفق على أن كل إستراتيجية تنموية تتضمن أهدافا وآليات لتحقيقها، وتعتمد بذلك على أدوات لتنفيذها- الشكل رقم (09) يوضح ذلك - إلا أنها تختلف حول المعايير التي تحكم هذه الإستراتيجية من حيث، السياسات الإقتصادية المعتمد، ونوعية إدارة التنمية، وطبيعة الأهداف المراد الوصول إليها، وكذلك مداها الزمني. ضمن هذا التصور يوضح " علي خليفة الكواري" أنه إذا كانت التنمية قضية إرادة ومسألة إدارة، فإن التعبير الحقيقي عن إرادة التنمية يتمثل في نوعية الإدارة التي تتولاها، ولا شك في أن الإدارة تمثل الآلية الرئيسية للمساهمة في صياغة إستراتيجية التنمية والإشراف على تنفيذها بأعلى قدر من الكفاءة والفعالية⁴.

لقد أهتمت إستراتيجية النمو المتوازن والنمو الغير متوازن بالموارد المتاحة محليا في المرحلة الأولى وإمكانية إستغلالها في تحقيق التنمية، إلا أنهما اختلفا حول القطاعات الإقتصادية التي تقود إستراتيجية التنمية، وإذا كانت إستراتيجية النمو المتوازن تؤكد على عدم الفصل بين القطاعات (الزراعي والصناعي) من منطلق أن القطاع الصناعي يستفيد من معدل التنمية الحاصل في القطاع الزراعي، فإن إستراتيجية النمو الغير المتوازن تؤكد أنه

¹ -A. Hirschman The Strategy of Economic Development. New Haven, 1959, P. 66.

² - عجمية محمد، وآخرون، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، ط2، الإسكندرية سنة 1999، ص 119.

³ - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 41.

⁴ - علي خليفة الكواري، نحو إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار اتحاد بلدان مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة 1985، ص 63.

ليس من الضروري أن تنمو جميع القطاعات بنفس المعدل، وعليه فهي تؤهل القطاع الصناعي بحجة قدرته على توفير قدر كبير من الإستثمارات التي تولد صناعات أخرى، لا تختلف هذه النظرة كثيرا عن نظرة أنصار إستراتيجية أقطاب التنمية التي تعمل على إيجاد تكامل بين ثلاثة عناصر أساسية وهي: الموقع الصناعي، والتصنيع، والتنمية الإقليمية، إلا من حيث الأقطاب التي تحدد مناطق النمو. تشكل هذه الإستراتيجية جزءا من السياسات التنموية لكل من البلدان النامية والمتقدمة، حيث تهدف هذه الإستراتيجية إلى تنمية الصناعة على المستويات العالمية والإقليمية والوطنية، وذلك بتوجيه الإستثمارات نحو إقامة مشروعات صناعية في نقاط بؤرية رئيسية تنتشر منها التنمية الصناعية إلى نقاط بؤرية فرعية أخرى.

ونتيجة لتعدد وتطور مفهوم التنمية بالمعنى الشمولي، فإن إستراتيجية التنمية التي يمكن أن تتطابق ووضعية البلدان النامية حسب رأينا، هي تلك الإستراتيجية التي توضح معالم الطريق لتحقيق الأهداف المحددة للتنمية الإنسانية، كما أشارت إليها تقارير هيئة الأمم المتحدة¹ في بداية القرن الواحد والعشرين، والتي تخص التنمية المستدامة، أي التنمية التي ينتجها وينتفع بها الإنسان، بالإضافة إلى تحديد الأسلوب المتبع لتحقيق هذا المسعى، وعليه فإن الجمع بين إستراتيجية المراكز التنموية التي تعتمد التصنيع الذي يستقطب أكبر كمية ممكنة من الإستثمارات (المحلية والأجنبية) من جهة في ظل إقتصاد منفتح على العالم الخارجي، والإدارة الكفؤة لإستراتيجية التنمية من جهة ثانية، يمثل خيارا ننفق معه، ذلك أن خيارات التنمية اليوم لا تتوقف على الموارد (بشرية، مالية، مادية) المتاحة فحسب، وإنما تركز أيضا على العناصر الديناميكية التي تحقق المزايا التنافسية، منها التحكم في إدارة التنمية بالشكل الذي يسمح بمشاركة الجميع فيها وتحقيق مفهوم التنمية البشرية، والأداء الإقتصادي (الكفاءة في تحقيق النمو) والأداء الإداري (كفاءة في التنظيم) والأداء السياسي (الشفافية) والأداء الإجتماعي(العدالة في التوزيع)، علما أن إستراتيجية التنمية المطلوب تحقيق أهدافها تستند إلى أسس يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار وهي :²

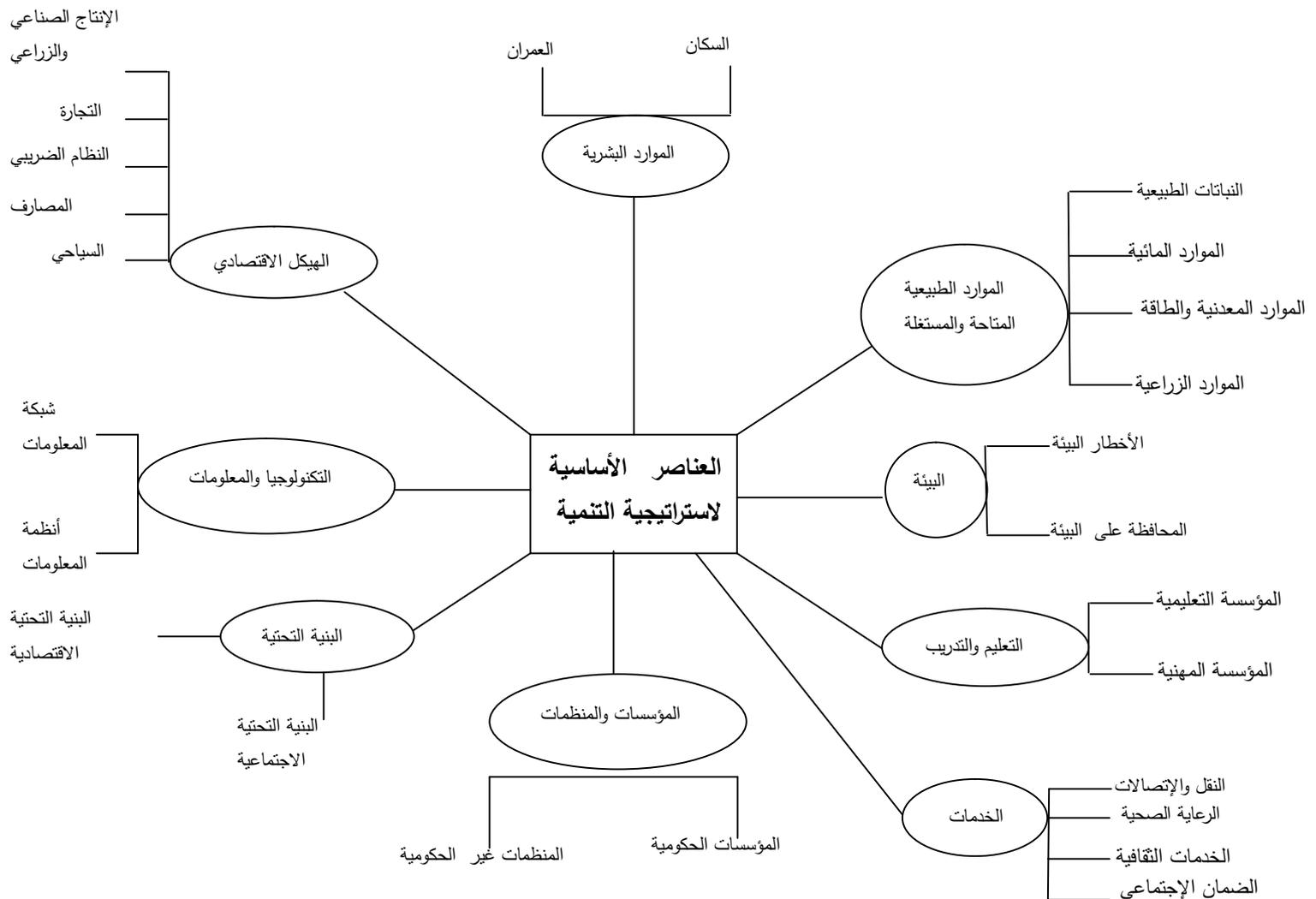
- العمل على تحقيق النمو وربطه بعدالة التوزيع بالشكل الذي يحقق توازنا في الإستفادة منه ومشاركة الجميع في صنعه وقطف ثماره.
- تحديد الأهداف الدقيقة للنمو، بحيث تمكن مقاييس الأداء من مقارنته مع مستويات عالمية وذلك في عدة مجالات، خاصة التعليم، والإستثمار الأجنبي، ونظام المعلومات،... الخ.
- التركيز على التكنولوجيا، خصوصا التكنولوجيا الجديدة ذات القيمة المضافة، والتركيز على الإستثمارات في الصناعات ذات التقنية العالية.

¹ - منها التقارير التي صدرت بدءا من سنة 1991 إلى غاية سنة 2007 والتي أدركت التنمية المستدامة، وكذا تقرير سنة 2008 تحت عنوان " التغلب على انعدام الأمن الإقتصادي" الذي كشف في ملخصه " أن هشاشة إستراتيجيات التنمية في العديد من البلدان النامية أدت إلى وجود تهديدات مست شرائح كبيرة من أولئك الذين يوجدون في قاع سلم التنمية، وعليه يدعوا هذه البلدان خصوصا الأقل نمو إلى العمل على كيفية تمكينها من تصميم إستراتيجيتها الإنمائية، وعليه يعتبر التقرير أن النمو شرطا ضروريا ولكنه ليس كافيا، لذا يلزم هذه البلدان بالتباعد مجموعة من السياسات الإجتماعية الشاملة وبعض السياسات الإقتصادية الموجهة التي تلاءم ظروف كل بلد ". للمزيد أنظر تقرير هيئة الأمم المتحدة والخاص بدراسة الحالة الإقتصادية والإجتماعية، الصادر عن إدارة الشؤون الإقتصادية والإجتماعية، نيويورك 2008 ص ص 21- 22.

² - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 175.

- السعي إلى جذب الإستثمار الأجنبي المباشر باعتباره دافعا رئيسيا للنمو، والذي من مزاياه أن يجلب معه رأسمال والخبرات الإدارية والمعارف الفنية، ويؤدي إلى تطوير المهارات ويساعد على النفاذ إلى الأسواق، وإذا ما جرى ربطه بالإستثمار المحلي تقنيا سوف يؤدي إلى زيادة في منسوب هذا الأخير.
- التوجه نحو التصدير لدعم موازين مدفوعات البلدان النامية من جهة، وللنفاذ إلى الأسواق العالمية بسلع ذات مواصفات جيدة تقوى على المنافسة للسلع المماثلة لها.
- إن هذه الأسس وإن كانت تساهم في تحقيق أهداف التنمية المطلوبة، إلا أن تنفيذها يحتاج إلى إستراتيجية للإقلاع يمكن حصر بعض نقاطها في الآتي:
- إبراز قيادة ديناميكية وذكية لتحقيق الهدف الإستراتيجي.
- تطوير بنية تحتية ترقى إلى المقاييس العلمية.
- تطوير الموارد البشرية وتنميتها.
- ضمان نفاذ السلع والخدمات في الساحة الدولية.
- الوقوف على معوقات التنفيذ.

الشكل رقم (09) التنظيم الهيكلي المقترح لإستراتيجية التنمية في أي بلد نامي



المصدر: مقتبس من نموذج تخطيط التنمية لحسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 181.

الفرع الثاني : سياسات التنمية الاقتصادية :

1 - المفاهيم :

قد تتفق الآراء حول تعدد السياسات الاقتصادية و تنوعها، و لكن قد تختلف وتتباين حول إيجاد مفهوم ذا معنى علمي يفسر مفهوم السياسة الاقتصادية، وقد يكون عسيرا إذا تعلق الأمر بمفهوم يربط السياسة الاقتصادية بالتنمية، وعليه فإن معظم المحاولات انصبت حول معنى السياسة الاقتصادية ولكن دون الإشارة إلى المعنى الذي يحدد السياسة التنموية، في أبعادها و مضامينها.

ضمن هذه الرؤية حاول " M.Meynaud " تعريف السياسة الاقتصادية بأنها مجموعة قرارات حكومية في المجال الاقتصادي. بينما يرى " O. Fantini " أن السياسة الاقتصادية ما هي إلا مجموعة القواعد والإجراءات التي تتدخل بواسطتها الدولة في الحياة الاقتصادية العمومية أو الخاصة باسم الصالح العام¹.

بالنسبة لـ " تينبرجن " تكمن السياسة الاقتصادية في توفير عدد من الوسائل لبلوغ غايات² "

أرجعت التعاريف السابقة إدارة السياسة الاقتصادية للجهة التي تضعها وهي الدولة، كونها تمثل الصالح العام، فهي في الغالب لم تحدد المضامين والفاعلية التي تميزها، و نقصد هنا الرشادة التي يجب أن تتصف بها السياسة الاقتصادية، و ينطبق هذا على المفهوم الأول والثاني. أما المفهوم الذي جاء به " تينبرجن " لم يوضح من هو المكلف بتحريك الوسائل التي تحقق الأهداف المسطرة، أو من هو المكلف بتطبيق السياسة الاقتصادية والمقصود هنا مركز القرار، و قد جاء هذا عن قصد ذلك أن السياسة الاقتصادية عند " تينبرجن " ليست بالضرورة من مهام الدولة ، حتى و إن كان عند بنائه لنظرية السياسة الاقتصادية ، يهتم بالقرارات الحكومية، فهو في جانب آخر لا يستبعد إمكانية وجود هيئات أخرى معنية بالسياسة الاقتصادية تماما كالدولة مثل السلطات المحلية، النقابات، الجمعيات،... إلخ في تعريفه يتكلم " تينبرجن " عن نمذجة (modélisation) الوسائل لبلوغ الغايات. وبذلك استطاع " تينبرجن " أن يقدم ولأول مرة السياسة الاقتصادية على أنها نظام قابل للتشكيل (système formalisable) من العلاقات تربط الأهداف بالوسائل.

مكن طرح مفهوم السياسة الاقتصادية " تينبرجن " إيجاد ما يسمّى بـ théorème de " تينبرجن " حيث يقول "يوجد حل لمشكلة السياسة الاقتصادية إذا كان عدد الأهداف يساوي عدد الآليات³". هذا المفهوم المقترح من قبل " تينبرجن " يتميز بالعمومية في مفرداته، إلا أنه يبقى مرجعا للعديد من الأعمال (بحوث) وإطارا يسمح بتعميق هذا النطاق.

حسب " Morrison و kirshen " (1966) "تمثل السياسة الاقتصادية الوجه (الجانب) الاقتصادي للسياسة الحكومية بالمفهوم الواسع، بمعنى تدخل الحكومة في الأعمال لتحقيق أهدافها⁴."

¹ - زروني مصطفى ، مرجع سابق ص 204.

² - Ahmed Zakane, Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique Economique, Essai d'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie (Thèse de Doctorat 2002-2003, Faculté des Sciences Economiques et Science de Gestion) P: 87.

³ - Ahmed Zakane,op-cit,P: 88.

⁴ -Kierschen et morrissen(1966), « La Politique Economique » Revue Economeca, p 3.

يظهر في هذا التعريف دور الدولة حيث تعمل الحكومات على تحديد أهداف لها، قابلة للترتيب حسب "كيرشن و موريسون" ، ويتطلب تحقيق هذه الأهداف عددا من الآليات.

بالنسبة لـ" De boisseau (1978) " السياسة الاقتصادية هي مجموعة قرارات الدولة ذات الطابع الاقتصادي¹ ". يتميز هذا التعريف بالوضوح خصوصا فيما يتعلق بمركز القرار، لكن هناك بعض المشاكل يوضحها "Gambier (1980)² "، كون أن هذا التعريف يؤكد أنه لكي توجد سياسة اقتصادية يجب أن توجد غاية اقتصادية في عمل الدولة. ويتمثل الإشكال هنا في التفريق بين ما هو غاية اقتصادية وغاية غير اقتصادية، و خصوصا عندما تكون هذه الأخيرة مدرجة ضمن الغايات الاجتماعية.

في تقديري أن السياسات الاقتصادية التي تتبعها الدولة في النطاق الاقتصادي تتحكم فيها مجموعة من الاختيارات منها، الطرف الاقتصادي الذي تعيشه الدولة، الفعل الاقتصادي الذي تقوم به السلطة السياسية، المتغيرات الاقتصادية الإقليمية والدولية، الآليات والوسائل المتاحة للحكومة.

في هذا الإتجاه يؤكد " محمد بشير عليية³ " أن السياسة الاقتصادية هي تلك " السياسة التي تتعلق بالإنتاج والتبادل (الداخلي والخارجي) واستهلاك السلع والخدمات وتكوين رأس المال وتتضمن إختيارات مترابطة فيما بينها ترابطا عضويا "، حيث يؤكد أن الإختيارات السياسية هي نتيجة للنظام الاقتصادي السائد، وعليه فإن تدخل الدولة أو عدمه في حل المشاكل الاقتصادية يتصل حتما بالمبادئ التي تنطلق منها.

ينفق هذا التعريف أيضا مع ما أشار إليه "J. Saint - Geours (1973)" بأن " المقصود بالسياسة الاقتصادية هو فعل السلطة السياسية، المتميز بالمركزية والوعي والإنسجام الذي يتضمن غاية، هذا الفعل تقوم به السلطة في الميدان الاقتصادي ، يمس أساسا الإنتاج، التبادل، الإستهلاك للسلع و الخدمات و تكوين رأس المال⁴ "، يؤكد هذا التحليل وجود آليات ووسائل تعتمد عليها السياسات الاقتصادية.

أ- الآليات: و تستخدمها الحكومة لتصحيح وضع غير ملائم، فهي وسيلة إذا لبلوغ غاية، في هذا السياق استعمل كل من " Morrison و kirshen " مجموعة من الآليات تم ترتيبها على النحو التالي⁵ :

- المالية العامة و تشمل إيرادات و مدفوعات الدولة التي تستعمل عموما لتوجيه النشاط الاقتصادي.
- النقود و القروض تتضمن هذه المجموعة على الآليات التي تستعمل لتشجيع الأشخاص، الشركات، السلطات العمومية على الاقتراض. و منها بالدرجة الأولى سعر الفائدة ، الإحتياط الإجباري، ومعدل الخصم.
- سعر الصرف يعتبر من آليات السياسة النقدية و المستعمل بشتى الطرق.
- المراقبة المباشرة و تشمل الأسعار ، كمية السلع ، أو قيمة بعض السلع.
- الخصوصية و هي آلية تستعمل من طرف الحكومات في توجيه السياسة الاقتصادية ، خصوصا عندما يتعلق الأمر بتشجيع الإستثمار في قطاع معين ، علما أن نجاعة هذه الآلية مازالت محل نقاش في العديد من الأبحاث

¹ - De Boissieux.C (1978), « Principes de Politique Economique » Revue Economeca, p 4.

² - Gambier,D(1980), « Théorie de la Politique Economique en Situation d'incertitude », Cujas.P 264.

³ - محمد بشير عليية ، القاموس الاقتصادي ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط1 سنة 1985 بيروت ، ص 239.

⁴ - J.Saint -Geours(1973)« La Politique Economique des Principaux Pays Industriels de l'Occident »,Sirey 2^{ème} Edit,p 2.

⁵ - Kierschen et morrissen(1966), op-cit,, p 14.

الإقتصادية ، وفي هذا الشأن يرى " G.Grellet (1994)¹ " « أن الخصوصية لا ينبغي أن تكون مجرد إنتقال من إحتكار عمومي إلى إحتكار خاص، و إنما فعاليتها يجب أن يكون لها معنى إيجابي على الحالة الإجتماعية، ذلك أن الزيادة في الفعالية المتحصل عليها جرّاء الخصوصية قد تؤدي إلى مضاعفة الربح الإحتكاري الذي يؤدي إلى إنخفاض القدرة الشرائية للمستهلك، القاعدة إذن(حسب رأيه) هي أن تخصص إلاّ القطاعات عديمة المردودية، والتي يمكن فعلا أن تعرض على المنافسة.»

ب- الوسائل : و إن كانت تشمل الإمكانيات المادية والمالية والبشرية و حتى القانونية إلا أنها تبقى مرتبطة بطبيعة النظام الإقتصادي للبلد و كذا النظرية الإقتصادية التي يركز عليها، قد تكون الوسائل الموضوعة لحل أزمة ظرفية فان تدخل الدولة لحل هذه الأزمة يتوقف على السياسة الإقتصادية التي تتلاءم أدواتها والنظرية الإقتصادية المرتكزة عليها، فمثلا كانت زيادة الناتج القومي مرتبطة بلجوء الدولة إلى زيادة الضرائب إلا أنه عندما جاء " كينيز " بيّن أن الإستثمار يستطيع أن يلعب دور المضاعف وبذلك تبيّن للحكومة أن هناك إمكانية لزيادة الناتج القومي دون اللجوء إلى زيادة الضرائب أي إمكانية إنعاش الإقتصاد عن طريق تمويل إستثمارات جديدة بواسطة الميزانية.

2- التفسيرات المختلفة للسياسات الإقتصادية² :

يمكن رصد المحاولات المختلفة والمفسرة للسياسات الإقتصادية من خلال وجهات النظر التالية :

1-2- النظرة التقليدية الحديثة :

يتوقف سرّ نجاح بلدان شرق آسيا وفق التحليل التقليدي الحديث على الدور الثانوي الذي تلعبه الحكومات، والدور المركزي الذي تلعبه السوق في الحياة الإقتصادية، إذ تؤكد الشواهد أن بعض إقتصاديات البلدان النامية الناجحة نسبيا مثل ماليزيا وسنغافورة، قد استفادت كثيرا من السياسات والقرارات التي تحد من دور الحكومة في صنع القرار الإقتصادي، وعليه فهي كانت تسمح للسوق - وعلى الرغم من قصوره وعيوبه- بممارسة دور حاسم في تقرير تخصيص الموارد، وأكدت شواهد أخرى أيضا أن تدخل الدولة في النمر الآسيوية كان غائبا إلى حدّ كبير، وما كانت توفره الحكومات هو بيئة سليمة للمنظمين للقيام بأعمالهم.

وتبعا لهذا الرأي فإن الحكومات في جميع الإقتصاديات الآسيوية قد وفرت بيئة اقتصاد كلي مستقرة نسبيا، علما أن الفترات الفاصلة في الصناعات المقامة بهدف إحلال الواردات كانت وجيزة في معظم هذه الإقتصاديات، وبالتالي تمكن الصناعيون من التركيز على تحسين إنتاجية الأداء بدلا من التكيف مع المتغيرات السريعة في الأسعار النسبية للمدخلات والمخرجات.

تركزت تحاليل النظرة التقليدية الحديثة على استفادة الإقتصادات الآسيوية ذات الأداء المرتفع من التفاوت المحدود في السياسات التي تخص نظام التجارة الخارجية وأسواق عناصر الإنتاج المحلية، وعليه يرى أصحاب النظرة التقليدية الحديثة أن نجاح صادرات بلدان شرق آسيا يرجع إلى تماثل العائد من بيعها في السوق المحلية والأجنبية. ولأن التباين في الحوافز عبر القطاعات (و المقاس بمعدل الحماية الفعال للقيمة المضافة) كان

¹ - G.Grellet (1994), P 143.

² - تقرير البنك الدولي ، ترجمة عبد الله ناصر وآخرون: معجزة شرق آسيا- النمو الإقتصادي والسياسات العامة- مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2000 ص ص 114-117.

محدودا، فإن المدخلات تتدفق للقطاعات تقريبا على أساس المزايا النسبية الساكنة، ومثلت المنافسة العالمية قوة دافعة لها من حيث التكلفة والتطوير التقني، وتوافرت المدخلات التجارية بأسعار عالمية، مما جعل أسواق عناصر الإنتاج تنافسية تقريبا.

2-2- نظرة الإصلاحين¹ :

هناك وجهات نظر جديدة يطلق على أصحابها "الإصلاحيون" وجّهت إنتقادات إلى أصحاب النظرة التقليدية الحديثة لمصادر النمو السريع بسبب نقص صحتها الواقعية، وذلك من منطلق أن حكومات بعض البلدان الآسيوية (منها كوريا وتايوان على وجه التحديد) شجعت بكثافة وانتقائية القطاعات الفردية، وأن مستويات الحماية أو تباينها عبر القطاعات كان أكبر مما هو وارد في التحليلات التي قدمها أصحاب النظرة التقليدية. راهن الإصلاحيون من خلال هذا التدخل على المغالطة التي أراد أصحاب النظرة التقليدية إقناعنا بها كما يقولون، وهي أن للحكومات دور ثانوي في توجيه السياسة الإقتصادية، وعليه فإن وجهة نظر الإصلاحيون ترى أن فشل السوق كان متغلغلا وأنه أوجد مبررا للحكومات لكي تقود السوق بأساليب حاسمة. إن تجربة " كوريا وتايوان " تمثل دليلا على أن الحكومات يمكن أن تعزز النمو عن طريق التحكم في الأسواق وتتسبب في جعل الأسعار غير متوازنة، إذ يؤكد أحد أصحاب هذه النظرة " منهم² Amsden 1989 " أن كل "التوسعات الإقتصادية تعتمد على التدخل الحكومي لخلق تشوهات في الأسعار التي توجه النشاطات الإقتصادية نحو مزيد من الإستثمارات".

2-3- نظرة أنصار السوق :

يتضمن تقرير البنك الدولي والخاص بالتنمية في العالم لعام 1991 وجهة نظر أنصار السوق، إذ يخلص إلى أن النمو السريع يرتبط بالفاعلية الحكومية المؤثرة، ولكنها تبقى محدودة على نحو مدروس. ذلك أنه في إستراتيجية " أنصار السوق"، لا تحتاج الحكومات فقط إلى أن تخفض درجة تدخلها في المجالات التي تؤدي فيها السوق وظائفها" (تحديدا قطاع الإنتاج)، وإنما هي أيضا " تحتاج إلى التدخل بشكل أكبر في تلك المجالات التي لا يمكن الإعتماد فيها على السوق"، فالدور المناسب للحكومات في إستراتيجية أنصار السوق هو ضمان إستثمارات كافية في العنصر البشري وترتيب مناخ تنافسي للمشروعات، وتحقيق إستقرار في للإقتصاد الكلي، والإفتتاح على التجارة العالمية، وعليه فإن أي تجاوز لهذه الأدوار من المحتمل أن يؤدي إلى أضرار لا تعود بالنفع على إقتصاد البلد.

ينتهي هذا التقرير ومن خلال إستعراضه لتجارب إقتصاديات البلدان النامية بصفة عامة إلى أن الحكومات لم تكن ناجحة في تحسين الأداء الإقتصادي من خلال جهودها لتوجيه تخصيص الموارد بآليات غير آليات السوق (نظرة متحيزة إلى السوق)، مما تسبب في توجيه الموارد إلى قطاعات منخفضة الإنتاجية وغير تنافسية، وعليه فإن أهم إسهامات التقرير هي تأكيده على أن النمو المستديم هو نتاج التفاعل الإيجابي لأربعة عناصر أساسية في

¹ - تقرير البنك الدولي، ترجمة عبد الله ناصر وآخرون، مرجع سابق، ص 116.

² - مستشار وباحث في البنك الدولي.

الترجمة الإيجابية للسياسة الاقتصادية وهي : استقرار الإقتصاد الكلي، تكوين رأسمال بشري، الإنفتاح على التجارة الخارجية، البيئة المشجعة على الإستثمار الخاص والمنافسة.

تؤكد التفسيرات المختلفة للسياسات الاقتصادية أنه لا توجد صفة واحدة يمكن إتباعها من أجل رصد النمو في أي إقليم كان، وعليه فإن أحد الأساليب البديلة هو التعرف على هذا التنوع في السياسات وتقييم كيفية مساهمة مزيج السياسات المختلفة ومداهها في التطبيق الناجح لثلاثة مهام رئيسية في إدارة الإقتصاد : **التراكم الرأسمالي، تخصيص الموارد، نمو الإنتاجية.** ولا يختلف "ميشيل تودارو" في طرحه عن هذا المنهج، وإنما يرى في النمو السكاني والتقدم التكنولوجي عوامل موجبة في حثّ النمو الإقتصادي، إذ يؤكد أنه " لكي يتحقق النمو الإقتصادي في أي مجتمع لا بد وأن تتوافر ثلاثة مكونات أساسية وهي: تراكم رأسمال (مشتتلا على كل الإستثمارات الجديدة في الأرض والمعدات والموارد البشرية)، **النمو السكاني** (النمو الفعلي للقوى العاملة)، **التقدم التكنولوجي** ¹ ."

يؤكد هذا التنوع في الرؤى تنوع السياسات باختلاف المكان والزمان، وعليه يعد هذا التنوع إطارا لتحليل كيف أن المزيج المتباين للسياسات والأدوات التي يتم إختيارها قد يساهم في سرعة النمو أو يقلل منها. وعليه، فإن السياسات من الممكن بل من المحتم أن تختلف تبعا لكل حالة، بينما الوظائف الرئيسية والحيوية للتنمية لا بد من أن تكون موجهة إلى ذلك دائما. وإذا كانت إحدى السمات المميزة للسياسة الاقتصادية هي المرونة، فإن الواجب على الحكومات أن تتبع بمقتضى هذه الأخيرة أدوات السياسة الاقتصادية لتحقيق الأهداف الاقتصادية، حيث تستبقي الأدوات الناجحة، وتستبعد المخففة منها ².

ويغلب على السياسات الاقتصادية المطبقة في البلدان النامية طابع النمو وليس التنمية، وإن كان تحقيق التنمية مرتببا أساسا بتحقيق النمو. يلتزم بموضوعية هذه المعادلة العديد من الإقتصاديين ، إلا أن أنصار النمو (أنصار الليبرالية الجديدة، منهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي) لا يراهنون على التنمية في البلدان النامية إلا نظريا، والسياسات الاقتصادية المقترحة من طرف أنصار النمو والمتعلقة بمعالجة مختلف الإختلالات الاقتصادية في كثير من البلدان النامية، لا تخرج عن المسعى المرتبط بتحقيق النمو.

صحيح أن السياسات الاقتصادية المطبقة في بعض البلدان النامية، منها على وجه التحديد بلدان شرق آسيا، حققت شروط النجاح وتمكنت من فرض وجودها في زمن وظروف إقتصادية قد لا تتكرر في الظرف الراهن من زمن العولمة وما يترتب عنها من موانع ³ وحواجز، ذلك أن هذه السياسات وفي ظل تأثيرات العولمة، لا يمكن لأي دولة نامية أن تتحمل تطبيقها بشكل منفرد، باعتبار أن هذه البلدان مفروض عليها مجموعة من الخيارات الصعبة (الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، الإنضمام إلى أحد التجمعات الاقتصادية الكبرى بأي

¹ - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 168.

² - لمزيد من المعلومات أنظر: تقرير البنك الدولي، ترجمة عبد الله ناصر وآخرون، مرجع سابق، ص 119.

³ - تواجه العديد من البلدان النامية حواجز فرضتها عليها الدول المتقدمة في إطار تحكمه متغيرات العولمة، منها المكاسب القليلة من إتفاقات التجارة العالمية في جولات المنظمة العالمية للتجارة في صورة النفاذ إلى أسواق الدول الصناعية، الحواجز التجارية خصوصا تلك التي يحكمها نظام الحصص (تجارة المنسوجات والملابس)، التعريفات الجمركية العالية ضد الصادرات الصناعية من البلدان النامية تحت شكل حماية أسواق البلدان الصناعية، لمزيد من المعلومات أنظر : الدول النامية والتجارة العالمية الأداء والأفاق المستقبلية، تأليف يلاما أكبوز، ترجمة أحمد عبد الخالق، دار المريخ للنشر - الرياض - السعودية 2003، ص ص 153 إلى 164.

شكل من الأشكال، الخضوع التام لتعليمات صندوق النقد والبنك الدوليين) لا يمكن التنصل منها وإلا سوف تعيش العزلة التامة، صف إلى ذلك يجب توافر مجموعة من الشروط تتعلق بالأساليب الحديثة في نمط إدارة الحكم والشفافية والأداء وغيرها، وعليه فإن الإستراتيجية المطلوبة تنفيذها في بداية القرن الواحد والعشرين من قبل البلدان النامية حسب تقديري، هي الإنفلات من العزلة وذلك عبر عقد اتفاقيات شراكة مع التجمعات الإقتصادية القائمة تمكنها من تحقيق شروط الإقلاع والاستفادة من بعض المكاسب الديناميكية، أو بناء تجمعات إقتصادية تعمل على تحقيق الإنماء الإقتصادي بين دول نامية بشرط أن يتمتع إقتصاد هذه الأخيرة بالإستقرار في الإقتصاد الكلي، وأن تكون لها رؤية منفتحة على العالم الخارجي تمكنها من إستثمار كل الإمكانيات المتاحة لديها.

الفرع الثالث : نتائج إستراتيجيات التنمية في البلدان النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين:

يطبع إستراتيجيات التنمية المتبعة في أغلب البلدان النامية التوسع في المجال الصناعي ، وذلك من منطلق أن التصنيع يعد وسيلة ضرورية لتحقيق التنمية، وهي فلسفة تم إنتهاجها من قبل العديد من البلدان النامية (منها الجزائر، مصر) للقضاء على التبعية والتخلف وقطف بعض ثمرات التقدم، يرجع البعض¹ " منهم A.E.K.Sid Ahmed " هذا الإختيار إلى التغير الطارئ في تشكيلة الإنتاج و تشكيلة الطلب، بمعنى أن زيادة الدخل المتوسط سوف تحرك الطلب باتجاه السلع الصناعية على حساب السلع الضرورية، وفي هذه الحالة فإن مرونة الطلب على السلع الصناعية تكون أكبر من نظيرتها في السلع الزراعية. وعليه يمكن القول أن التصنيع هو نتاج النمو وليس سببا له. كما يحرك التصنيع الإستثمار، مما يعني حضور رؤوس أموال كبيرة ويد مؤهلة، لأن عرض هذه الأخيرة يساعد على تطور القطاع الصناعي.

لقد تبنت البلدان النامية إستراتيجية التنمية التي يتميز فيها قطاع التصنيع بالريادة، وكان أمام هذه البلدان الإختيار بين إستراتيجية التنمية القائمة على التصنيع ذات التوجه الداخلي أو إستراتيجية التنمية القائمة على التصنيع ذات التوجه الخارجي.

1- إستراتيجية التصنيع الموجهة إلى الداخل :

وهي الإستراتيجية القائمة على الإحلال محل الواردات، حيث تعتمد على مزيج من القيود الجمركية وغير الجمركية التي تمنع دون منافسة الواردات الأجنبية المماثلة لصناعات محلية، والتي أمكن لها أن ترى النور في ظل الموانع الجمركية، فالنظرة الداخلية لسياسة التنمية تؤكد على إحتياجات الدول النامية لتطوير شكل ونظام التنمية الخاص بها ولتسيطر على مصيرها ومقدراتها وحاجاتها الأساسية. ووفقا لمؤيدي النظرة الداخلية للتنمية " إحلال محل الواردات " ، فإن الإعتدال على النفس بشكل أكبر لا يمكن أن يتحقق إلا في حالة تقييد التجارة أو الحد من حرية التجارة، وكذلك إنتقال الأفراد، وكذلك تجذب الشركات المتعددة الجنسية بكل منتجاتها وإحتياجاتها المحفزة للتصدير وحتى التكنولوجيا الخاصة بها². لقد طبقت هذه الإستراتيجية في كثير من البلدان النامية، حيث لعبت إستثمارات الدولة في المؤسسات الصناعية دورا مهما، فالإنتاج المحلي المكوّن من صناعات إحلال محل الواردات وجد فرص سهلة

¹ - A.E.K. Sid Ahmed, Croissance et développement, tome1 et 2, OPU, Alger 1981, P 101.

² - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 555.

للإستثمارات تدعمه خطط التنمية الإقتصادية والإجتماعية التي تبنتها الدولة، ومن خلال الرغبة في تخفيض الواردات وإحلال الصناعات الوطنية محلها، أمكن المنتجين المحليين أن يجدوا أسواقا محصنة ضد قوى المنافسة الأجنبية.

يستلزم لإحلال الواردات محاولة للإحلال محل السلع التي تستورد، عادة بالسلع الإستهلاكية التامة الصنع، وذلك بمصادر محلية للإنتاج والعرض، كما تتطلب وضع موانع (تعريفية وغير تعريفية) على سلع مستوردة متنوعة، وبعدها تلجأ إلى إنشاء أو إقامة صناعات محلية تنتج سلع شبيهة بالسلع المستوردة. تحقيق هذه الإستراتيجية يتطلب إتباع آليات عالية الحماية (ضرائب على الواردات، أو حصص على الكميات المستوردة) تتجاوز فوق ما هو مسموح به، وذلك إستجابة للسياسة الإقتصادية القائمة على حماية الصناعات الناشئة، وعليه فإن الجوانب العملية في تطبيق هذه الإستراتيجية تقرّ بوجود ثلاث مراحل (أو ثلاث إقترابات) وهي¹:

الأولى: ويتم فيها التركيز على قطاع الصناعات الإستهلاكية غير المعمرة، من منطلق أن هذا القطاع لا يحتاج إلى عمالة ماهرة ومدربة، فضلا عن وجود سوق داخلي لها، يضاف إلى ذلك عدم احتياج هذه الصناعات إلى بنية أساسية متقدمة، كما هو الحال في الصناعات الرأسمالية، ضف إلى ذلك أن التكنولوجيا المستعملة غير معقدة، مع العلم أن هذه المرحلة تعتمد على كثافة العمل.

الثانية: في خطوة ثانية تتجه إستراتيجية " إحلال محل الواردات " نحوى الصناعات الإستهلاكية المعمرة، وهي المرحلة التي تكون فيه دورة التنمية الإقتصادية قد ساهمت في توليد الدخول للعاملين بالقطاع الصناعي، وبالتالي توافر قوة شرائية لديهم، وهو ما يعني زيادة الطلب على هذه الصناعات، هذه المرحلة تمكن من وجود عمالة ماهرة قادرة على مسايرة العمليات التصنيعية.

الثالثة: تتجه هذه الإستراتيجية في خطوة ثالثة إلى إنتاج الصناعات الوسيطة والرأسمالية، وهي المرحلة التي يتولد فيها طلب عالي، حيث تنتقل فيها العمالة من كثافة العمل إلى كثافة المهارة، وتتميز بحد أدنى من الطلب الداخلي على المنتجات الصناعية.

2- إستراتيجية التصنيع الوجيهة إلى الخارج:

وهي الإستراتيجية القائمة على ترقية الصادرات الصناعية للبلدان قيد الدراسة، فهي تعد وسيلة للحصول على موارد مالية جديدة من النقد الأجنبي يساهم في تضيق الفجوة بين بلدان قيد الدراسة والبلدان الصناعية، هذه الإستراتيجية تنظر للتصنيع كقضية محورية لعملية التوسع الصناعي، تتحقق عندما تتوافر الشروط التالية وهي : حرية التجارة، السوق الواسعة، حرية إنتقال الأفراد وحركة الإتصال، وانتقال الرساميل،... الخ من الشروط.

¹ - لمزيد من التفصيل أكثر أنظر : - سامي عفيفي، التكتلات الإقتصادية، ص ص 132-133. A.E.K.Sid Ahmed, Op.Cit, P 133. -

يؤكد " ميشيل تودارو " وهو يستدل بأحد المقولات التي تفضل النظرة الخارجية، أن ترقية الصادرات الصناعية " لا تشجع حرية التجارة فقط، بل أيضا حرية إنتقال رؤوس الأموال، العاملين، والشركات المتعددة الجنسية، ونظام الإتصال المفتوح ¹"

يؤكد المؤيدون لهذه النظرة " ومنهم Philippe Hugon " بأن ترقية الصادرات تسمح بما يلي : ²

- تنويع الصادرات في مختلف الأسواق.
 - الصادرات تعطي الأولوية لنمو القطاعات الصناعية التجهيزية.
 - ديناميكية الإستثمارات الأجنبية داخل القطاعات الموجهة للتصدير.
 - السوق الخارجي يعمل على تطوير إقتصاديات الحجم، والأفضليات النسبية والتنافسية.
 - أثر المنافسة الخارجية أكبر من الأثر الذي تتركه المنافسة بالداخل.
 - تمكن من توزيع أفضل للموارد وأسعار حقيقية تعطي الأولوية للتشغيل الصناعي، وكسب التكنولوجيا.
- تبعاً لهذه الإستراتيجية، فإن أسواق التصدير ينتظر منها أن تكون ذات قدرة تنافسية تفوق بكثير قدرة الأسواق المحلية، وعليه فإن نجاح الشركات في سوق التصدير يعبر عن مؤشر جيد على الكفاءة الإقتصادية، علماً أن التصدير وحده لا يكفي إذا لم تتوفر له الشروط اللازمة، كالمؤسسات المالية، والإطارات المؤهلة³، كما أن تطبيق هذه الإستراتيجية يعني الإفتتاح على الأسواق الأجنبية وبالتالي الإندماج فيها ⁴.
- تجارب العقود الأربعة الماضية من القرن العشرين تؤكد أن البلدان النامية قامت بتوظيف كلتا الإستراتيجيتين بدرجات متفاوتة، مع التركيز على إحلال محل الواردات في الخمسينات والستينات، وهي النظرة التي كانت سائدة في ذلك الوقت، حيث كان مؤيدي هذه النظرة (إحلال محل الواردات) يشيدون بمكاسب وينوهون عن فوائد الصناعات المحلية بشكل أكبر، والقدرة النهائية لهذه البلدان من تصدير السلع المصنعة المحمية، والاستفادة من إقتصاديات الحجم، وتكاليف العمالة الأقل والمخرجات التعليمية الإيجابية التي تتسبب في أن يصبح السعر المحلي منافساً اتجاه السعر العالمي.
- أما مؤيدي إستراتيجية تشجيع الصادرات والتي تم إعتادها منذ منتصف السبعينات، يشيدون بالكفاءة وفوائد النمو التي تعود من التجارة الحرة والمنافسة، وأيضاً أهمية إحلال أسواق عالمية كبيرة محل الأسواق المحلية الصغيرة، بالإضافة إلى معالجة تشويه الأسعار والآثار السلبية لتكلفة الحماية⁵، وعليه فإن الترويج لها أخذ مساحة كبيرة، خصوصاً بعدما تمكنت الصادرات الآسيوية – وأخص بالذكر بلدان شرق آسيا- من خرق أسواق عالمية وتحقيق النجاح، وذلك على الرغم من أن هذه الدول كانت قد اعتمدت سياسة إحلال محل الواردات من أجل حماية صناعاتها الناشئة في فترة لم تدم طويلاً، وهي الميزة الخاصة التي اتصفت بها هذه الدول، كونها استفادت من دروس وتجارب البلدان الصناعية (منها اليابان).

¹ - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 554.

² - Philippe Hugon, Economie du développement , édition Dalloz, Paris 1989, P 115-116.

³ - لمزيد من المعلومات أنظر: تقرير البنك الدولي ، ترجمة عبد الله ناصر وآخرون، مرجع سابق، ص 136.

⁴ - زروني مصطفى، مرجع سابق، ص 226.

⁵ - ميشيل تودارو، مرجع سابق، ص 556.

من هذا المنطلق ومهما كانت درجة التأييد لهذه الإستراتيجية أو تلك، فإن تجارب التنمية المطبقة في البلدان النامية تشير إلى نتائج مختلفة:

أ- بالنسبة لإستراتيجية التصنيع والمدعمة بتشكيلة متنوعة من سياسات الإحلال محل الواردات، أكّدت التجارب إلى فشل هذا التوجه الذي لم يتمكن من علاج مشكلة الإختلال الخارجي الذي تعاني منها هذه البلدان، وإذا كانت للمقاربات الخاصة بالتصنيع أقرّت بوجود ثلاثة مقاربات، فإن النشاط الإحلالي بالنسبة لهذه البلدان لم يتعدى المرحلة الأولى منه، حيث انحصر بصفة أساسية في قطاع الصناعات الإستهلاكية،

علما أن الوفرة من النقد الأجنبي الناتجة عن عملية الإحلال هذه، تمتص عبر زيادة الطلب على واردات مدخلات الصناعات الإستهلاكية، ضف إلى ذلك الأثر الذي تتركه من خلال إرتفاع تكاليف الإنتاج، وهو ما يجعل هذه الصناعات غير قادرة على مواجهة الأسعار التنافسية التي تمكنها الدخول إلى الأسواق العالمية، كما أن الإفراط الكبير في تنفيذ هذه السياسة أوقع العديد من البلدان النامية في دوامة المديونية، وأدّت بالعديد منها إلى نكسة التنمية أهملت على إثرها القطاعين (الصناعي والزراعي) في أن واحد.

ب- بالنسبة لإستراتيجية التصنيع القائمة على ترقية الصادرات، يتجه مؤيدوها إلى الترويج لها من خلال النجاحات المحققة في بعض البلدان النامية (بلدان شرق آسيا على وجه التحديد)، حيث يقترنون وجوب نجاح هذه الإستراتيجية بوجود سوق واسعة، وحرية التجارة، وحرية إنتقال الرساميل، والسماح لشركات متعددة الجنسيات بالنشاط، ويستبعدون فكرة تدخل الدولة إلا في بعض النشاطات الثانوية.

وإذا كانت هذه النجاحات سمحت لمؤيدو التوجه إلى الخارج- منهم صندوق النقد والبنك الدوليين- بأن يؤكدوا أن النمو الإقتصادي الخاص بالدول النامية قد يستفيد بشكل أفضل من خلال السماح لقوى السوق، أن تدير النشاط الإقتصادي بمعية مؤسسات تجارية حرّة، وفي ظل إقتصاد مفتوح يكون التدخل الحكومي فيه أقل، فإن هذه النظرة لا تؤيدها الحقيقة الإقتصادية التي تميزت بها إقتصاديات بلدان شرق آسيا(خصوصا سنغافورة، ماليزيا، كوريا الجنوبية، تايوان، وحتى اليابان)، حيث نجد الإنتاج وهيكّل الصادرات لم يترك للسوق، بل كان نتيجة لتدخل الحكومي وآليات التخطيط، وعلى الرغم من أن مرونة الطلب الداخلية والسّعرية الدولية على السلع تامة الصنع في المجمل أعلى من تلك التي تكون على السلع الأولية، إلا أن هذه الإقتصاديات كانت لها القدرة على توسيع صادراتها، وعليه فإن النجاح الذي حقّقه إقتصاديات شرق آسيا، لا يعود للقوى التي تؤيدها المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، وإنما يعود في تقديري إلى الأداء الإقتصادي والإداري الذي تميزت به حكومات هذه البلدان، وهو ما أطلق على تسميتها " بالإقتصاديات ذات الأداء المرتفع" أو يشار إليها "ببلدان المعجزة"، حيث أبرز ما يميزها عن بقية إقتصاديات الدول النامية الآتي¹ :

- النمو السريع في المنتجات الزراعية؛
- إرتفاع معدلات نمو الإنتاجية؛
- معدلات مرتفعة في نمو رأسمال؛
- إرتفاع نمو الصادرات من السلع المصنوعة؛

¹ - http www.islamoline.net Arabic pot. Le 31-08-2008.

- إنخفاض نسبة التفاوت في الدخل، وانخفاض معدلات الفقر؛

- زيادة نسبة المدخرات المحلية والإستثمارات.

تؤيد هذا الرأي الدراسة التي جاءت في تقرير 2008 للأمم المتحدة بعنوان " التغلب على انعدام الأمن الإقتصادي"¹، والتي حذرت بقوة من مغبة استمرار كثير من الدول في اعتماد أسطورة الأسواق المنظمة ذاتيا التي ترسّخت فكرتها في أواخر القرن العشرين، حيث تشير الدراسة إلى أن البلدان النامية الناجحة لم تلجأ إلى السوق الذي ينظم ذاته في رسمها لإستراتيجيتها الإنمائية، بل نمت نمو سريعا عن طريق مزيج من الحوافز السوقية والتدخلات القوية من جانب الدولة، وقد ساعدت التدابير الإقتصادية ذات الصبغة الإجتماعية على تنشئة طبقة محلية من منظمي المشاريع، وقد حكمت الرؤية الشاملة للتنمية تدخلات السياسة العامة في تنويع النشاط الإقتصادي وخلق فرص العمل والحد من الفقر.

وإذا كانت نهاية الستينيات ومطلع السبعينيات تعبّر عن مرحلة إنتقال الإنتاج والصادرات الكثيفة العمالة إلى الدول الحديثة التصنيع (كوريا، تايوان، سنغافورة،...)، فإن المرحلة الممتدة بين السبعينيات حتى مطلع التسعينيات تعبّر عن توسيع دائرة الإنتاج والتصدير الكثيفة العمالة لتشمل بلدان شرق آسيا مضافا إليها الصين، علما أن هذه المجموعة " شرق آسيا" ظلت هيكله السلع التصديرية المختلفة فيها متوازنة وبحدود 40% لكل منها من إجمالي صادرات المجموعة².

إن الأداء المرتفع الذي أصبح السمة المميزة لمستوى ونوعية التدخل الحكومي في هذه البلدان، ترجمته قمة " مانيللا" التي انعقدت في العاصمة الفلبينية للفترة 27-28/ نوفمبر من سنة 1999، حيث ضمت كل من دول الآسيان، والصين، وكوريا الجنوبية، واليابان، والتي خلصت إلى الدور الذي يجب أن تلعبه الحكومات في ترقية سبل التعاون الذي يحقق الكيان الآسيوي الواحد ويساهم في جلب النمو الشامل، حيث تمكنت هذه البلدان من رفع منسوب التجارة في منطقة " الآسيان والصين" إلى 130،4 مليار دولار أمريكي سنة 2005 لتسجل زيادة قدرت ب 15 ضعفا مقارنة بسنة 1990 ، حيث أصبحت " الآسيان" تمثل رابع أكبر سوق تصديري وثالث أكبر مصدر للواردات بالنسبة للصين³.

الملفت للإنتباه أن صادرات البلدان النامية متنوعة، منها ما يتعلق بالصادرات من السلع الأولية، و منها ما يتعلق بالصادرات من السلع التامة الصنع، وإذا كانت أغلب البلدان النامية تعتمد في معظم إيراداتها من الصادرات المعتمدة على المنتجات الأولية، فإن نصيب البلدان النامية من هذه الصادرات لا يزال مستمر في الإنخفاض، والدلائل تؤكد هذا الموانع والقيود الخاصة والموضوعة من قبل البلدان المتقدمة في مواجهة منتجات البلدان النامية، إذ يكلف مستوى الحماية ضد صادرات البلدان النامية 40 مليار دولار سنويا في الصادرات الأجنبية، ويقلل من ناتجها الكلي بأكثر من 3% ، هذا فضلا عن أهمية المنتجات المتعلقة بالمحروقات وما يترتب عنها من توترات في الأسعار من حين لآخر في الأسواق العالمية.

¹ - تقرير الأمم المتحدة للحالة الإقتصادية والإجتماعية في العالم لسنة 2008، التغلب على انعدام الأمن الإقتصادي ، نيويورك 2008، ص ص 2-22.

² - عبد الأمير السعد، مرجع سابق ذكره، ص ص: 112-113.

³ - تدخل رئيس مجلس الدولة الصيني في قمة الآسيان الثالثة للأعمال و الإستثمار. 31-08-2008، www.xinhuanet.com

ولما كانت المنتجات الزراعية وغيرها تمثل معظم صادرات البلدان النامية، ومصدر أساسي للنقد الأجنبي، فإن العوامل المؤثرة على إعاقاة التوسع في الطلب على المنتجات الأولية يمكن حصرها فيما يلي¹ :

1- مرونة الطلب الداخلية على الزراعة الغذائية والمواد الخام منخفضة نسبياً إذا ما قورنت بالطلب الخاص على الوقود ومعادن معينة، أي أن الطلب قليل المرونة بحيث لا يؤثر هذا فقط على مشكلة عدم إستقرار حصيللة الصادرات، وإنما يعني أيضاً أن كل زيادة ثابتة ومتواصلة في دخل الفرد في الدول المتقدمة لن تؤدي حتى إلى توسع معتدل في تلك السلع المعنية من البلدان النامية.

2- الإنخفاض النسبي في مرونة الطلب السعرية على معظم السلع الأولية، في حالة الإنخفاض النسبي لأسعار السلع الزراعية، كما كان الحال في معظم الثلاث عقود الماضية، فإن مثل تلك المرونة المنخفضة تعني إجمالي عوائد أقل بالنسبة للبلدان النامية المصدرة.

الفرع الرابع: نتائج جهود التنمية في الدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين:

يلاحظ المتتبع لتجارب التنمية في البلدان النامية إخفاقات متعددة تم معابنتها، كانت سبباً في فشل جهود التنمية في هذه البلدان، وإذا كانت إستراتيجيات التنمية المطبقة في أغلب البلدان النامية يغلب عليها الطابع الصناعي، فإن الفشل الذي منيت به هذه الإستراتيجيات - وبالخصوص الصناعية منها والقائمة على إحلال محل الواردات - جعلها محل إنتقادات من قبل العديد من الإقتصادييين منهم " ميشيل تودارو" ، إذ يؤكد أن إستراتيجية التصنيع القائمة على إحلال محل الواردات كانت إلى حد كبير غير ناجحة، خاصة وأنها أظهرت خمسة نواتج سلبية وغير مرغوب فيها، وهي²:

1- البقاء خلف حائط من التعريفات الوقائية والمناعة من الضغوط التنافسية أدّى إلى أن كثير من صناعات إحلال الواردات (سواء مملوكة لقطاع عام أو قطاع خاص) تظل غير كفاء بالإضافة إلى احتياجها إلى تكلفة عالية التشغيل.

2- المستفيدون الرئيسيون من عملية إحلال الواردات هم الشركات الأجنبية التي كانت قادرة على أن تضع نفسها خلف حائط التعريفات وتأخذ ميزة الضريبة المحررة و حوافز الإستثمار، و بعد استخراج الفوائد والأرباح والضرائب و مصاريف الإدارة، و معظم الأموال يقومون بتحويلها للخارج، و يتراكم القليل الذي يمكن أن يترك عادة إلى الصناع المحليين ذوي الثروات و الذين تتعاون معهم المصانع الأجنبية والذين يوفر الغطاء الإقتصادي و السياسي لها.

3- معظم عمليات إحلال الواردات التي قد تمت بالاستيراد المدّعم حكومياً بشكل كبير للسلع الرأسمالية والمنتجات الوسيطة، و ذلك بواسطة شركات أجنبية و شركات محلية.

في حالة الشركات الأجنبية، فإن معظم هذه المشتريات تشتري عن طريق الشركات الأم أو الفروع في الخارج، وهناك نتيجتان وقتيتان هما:

- إقامة الصناعات الرأسمالية التي تلب إحتياجات الأغنياء في حين أن تأثيرها ضئيل على العمالة.

¹- ميشيل تودارو، نفس المرجع السابق، ص: 558.

² - ميشيل تودارو، نفس المرجع السابق، ص 570.

- بعيدا عن تحسين موقف ميزان مدفوعات الدولة النامية و تلطيف مشكلة الديون، فإن إحلال الواردات الغير مقيد غالبا ما يجعل الأمر أسوأ عن طريق زيادة الحاجة إلى مدخلات سلع رأسمالية مستوردة و منتجات وسيطة و جزء من الأرباح تحول إلى الخارج في صورة مدفوعات و تحويلات خاصة.

4- سياسة إحلال الواردات قد أصبح تأثيرها ضارا على تصدير المنتجات الأولية التقليدية، من أجل تشجيع التصنيع المحلي من خلال استيراد السلع الرأسمالية والوسيطة الرخيصة، و قد ساهمت هذه السياسة على إعاقة الصادرات الزراعية من خلال الحماية المفرطة للسلع الصناعية الناشئة، كما نجد أن سياسات الإحلال في الواقع قد جعلت توزيع الدخل المحلي أكثر سوءا عن تفضيل القطاع الحضري و جماعات الدخل المرتفع عن القطاع الريفي و جماعات الدخل المنخفض.

5- المعروف أن حكومات الدول النامية هي التي تدير و تشغل الصناعات المحمية كمشروعات مملوكة للدولة في إطار إستراتيجية إحلال الواردات، و المعروف أيضا أن هناك العديد من الصناعات الناشئة لا تنمو أبدا، فهي تختفي خلف التعريفات الجمركية، و عليه فانه عن طريق زيادة المدخلات للصناعات التي تم إحلالها من خلال شراء هذه المدخلات من مصادر خارجية أي إستيرادها بدلا من أن يتم توفيرها من خلال الروابط الخفية الموضوعة مع الموردين المحليين، فإن شركات إحلال الواردات الغير كفأة يمكن أن تمنع و تعوق عمليات التصنيع المتكاملة ذات الإعتماد الذاتي.

يعتبر ضيق السوق المحلية هو الآخر عقبة أساسية تواجه البلدان النامية في تصريف منتجاتها ، بالإضافة إلى أحجام الإنتاج الصغيرة، وعدم مراعاة قواعد التخصص الدولي القائمة على إعتبارات الميزة النسبية التي أكدت عليها النماذج الكلاسيكية و النيوكلاسيكية في التجارة الدولية ، وإذا أخذنا قواعد الجودة و التنافسية بعين الإعتبار فإن معظم أسواق البلدان النامية تفتقر إلى ذلك، وهو ما يفسر العجز الظاهر في اليد العاملة الماهرة، لأن اعتماد هذه البلدان على **العمل كثيف العمالة لفترة طويلة** (باستثناء بلدان شرق آسيا التي اعتمدت هذا النموذج لفترة قصيرة)، يمثل تكلفة عالية وهو الشيء الذي لم يمكنها من الانتقال إلى المرحلة الثانية وهي إنتاج الصناعات الإستهلاكية المعمرة.

ساهم تراجع معدلات نمو الصادرات الصناعية للبلدان النامية إلى حدّ ما في ظهور آثار غير مستحبة لإستراتيجية التصنيع الموجهة إلى السوق الداخلية، وعليه فإن الفرضية القائمة على أن مشكلة تنمية الصادرات الصناعية في البلدان النامية هي مشكلة عرض وليست مشكلة طلب تؤكدها الوقائع الإقتصادية للبلدان النامية التي اعتمدت هذه الإستراتيجية، حيث يرجعه البعض " منهم رفعت المحجوب " إلى النمط الذي تم اختياره لتوجيه التصنيع نحو السوق الداخلية، وما ترتب عن هذه الإستراتيجية من آثار عكسية على زيادة تكاليف الإنتاج الصناعي، حيث يمكن التعبير عن هذا الوضع الأخير بانخفاض الكفاية الحديدية لرأسمال بالنسبة لسعر الفائدة، ويتم ذلك في الدول النامية نتيجة لإنخفاض الإستثمارات¹.

¹ - رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة، 1963، ص 242.

إن العوامل المذكورة أعلاه ، وإن كانت تمثل جوانب من الفشل الذي منيت به إستراتيجيات التنمية في البلدان النامية، إلا أن هناك عوامل أخرى نرى أنها مسؤولة هي أيضا عن هذا الفشل، نذكر منها ما يلي:

- النظرة الضيقة للإستراتيجيات التصنيع الموجهة إلى الداخل لم يمكنها النجاح من تحفيز الطلب الخارجي على منتجاتها.
- إعتماؤها على صناعة كثيفة العمالة لفترة أطول لم يمكنها من الوصول إلى صناعة كثيفة رأسمال.
- التكاليف العالية لمدخلات العملية الإنتاجية، سببه الاستعمال الغير عقلاني للموارد المالية المتاحة، مما يعني تبديد الموارد المستخدمة في العملية الإنتاجية.
- التكاليف العالية لمدخلات العملية الإنتاجية أيضا، ساهمت إلى حد ما في عدم إستغلال الطاقات الإنتاجية مما أدى إلى تعطيلها، وهو ما جعل القطاع الصناعي يفقد قدرته على النمو.
- الصدمات المتتالية التي عاشتها البلدان النامية بسبب المشكلات الإقتصادية، وعدم قدرة أصحاب القرار التصدي لها، لغياب الشفافية في تسيير إدارة الحكم، وعدم مشاركة فعاليات المجتمع في صنع القرار، كلها عناصر ساهمت في أزمة التنمية في هذه البلدان.

إن إستراتيجيات التنمية التي تم رصدها في البلدان النامية، أكدت أن إستراتيجية التصنيع الموجه إلى السوق الخارجية والمعروفة بترقية الصادرات، حققت نجاحا في بعض البلدان النامية، منها على وجه التحديد "بلدان شرق آسيا" والمعروفة بأدائها المرتفع للنمو، في منتصف السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، في حين إستراتيجية إحلال محل الواردات حققت نتائج سلبية في البعض الآخر منها، والسبب في تقديري قد لا يعود إلى طبيعة هذه الأخيرة، بقدر ما يعود إلى الفترة الزمنية الواجب إعتماؤها في تنفذ هذه إستراتيجية أو تلك، وإذا كانت الظروف الإقتصادية والسياسية مواتية لنجاح إستراتيجية ترقية الصادرات في تلك الحقبة التاريخية، فإن المتغيرات الإقتصادية في عصر العولمة اليوم، لا تمنح نفس الفرص، وعليه فإن التنمية القطرية في الطرف الراهن وفي أي شكل كانت، تواجهها مشاكل عديدة لا يمكن حلّها إلا في إطار تجمع إقتصادي إقليمي قائم على تقاسم الأعباء و النتائج، وهي البدائل المطروحة على البلدان النامية في عالمنا اليوم. وعليه فإن الحاجة إلى بناء نظري جديد يمكن البلدان النامية من تحقيق التنمية فيما بينها، يمثل السبيل الأوحى في ظل متغيرات العولمة.

المبحث الثاني: الحاجة إلى بناء نظري جديد للإندماج الإقتصادي قائم على التنمية بين البلدان النامية :

يمثل الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مطلبا ومطمحا تناولته أدبيات التنمية من الناحية النظرية، وتحاول أن تدفع به اتجاه الواقع التطبيقي عبر طرح مجموعة من النماذج المدعمة للنمو الإقتصادي، ليس بالشكل الذي طرحته النظرية الإقتصادية النيوكلاسيكية عبر المدخل التجاري الذي أوصل البلدان المتقدمة إلى تكوين إتحاد جمركي، وإنما عبر المدخل التنموي الذي يعتمد على الآليات التي تؤدي إلى خلق التنمية و تمكن هذه البلدان إستغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لديها، ليس بشكل إنفرادي، وإنما بالطرق والوسائل التي تؤهلها إلى تكوين تجمع إقتصادي يعمل على إرساء قواعد وآليات تحقق النمو الإقتصادي الحقيقي وتعمل على إنتقاله بين بلدان هذا التجمع، كما تساهم في رفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل في مختلف قطاعات النشاط الإقتصادي بالشكل الذي يؤدي إلى تحقيق شروط التنافسية.

إن دعوة البلدان النامية للإندماج الإقتصادي عبر مدخل التنمية تعود لأسباب كثيرة نذكر منها :

- الفشل الذي منيت به إستراتيجيات التنمية والسياسات المترجمة لها في العقود الأربعة الماضية (1960- 2000) بشكل منفرد والبعيد عن الواقعية، وينطبق هذا على البلدان النامية التي اعتمدت التصنيع كهدف إستراتيجي لمعالجة الإختلالات الخارجية التي تعاني منها.

- الدعوة المفرطة للإندماج في النظام الإقتصادي العالمي وذلك في سبيل تحقيق ما يمكن تحقيقه بدلا من الضياع في متاهات تفعيل القدرات الذاتية أو الضياع خارج هذا النظام.

من هذا المنطلق فإن البحث في مكونات الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي، يمكننا التعرف على أسسه ومعالمه، التي تساهم فعليا في تحقيق التنمية الإقتصادية الإقليمية.

ضمن هذا السياق فإن الأسئلة التي يمكن طرحها تتمحور في النقاط التالية:

- هل هناك نظرية للنمو الإقتصادي الإقليمي ؟
- هل هناك اقتراح لنظرية جديدة للإندماج الإقتصادي ذات بعد تنموي ؟ ما هي اتجاهاتها ومعالمها؟
- هل هناك نماذج تترجم شكل هذا الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية ؟

المطلب الأول : نظرية النمو الإقتصادي الإقليمي¹:

في الواقع أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الإقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الإقتصادية الجزئية والكلية ونظرية التجارة الخارجية التي تناولها الفكر الإقتصادي، إذ أن النماذج الإقتصادية المستخدمة في تجارب التنمية والنمو وبرامج النمو الإقتصادي الإقليمي في بلدان العالم المختلفة لم ترق إلى مستويات تنظيرية كافية وقادرة على تفسير ظواهر النمو الإقتصادي الإقليمي، وكيفية رسم السياسات الإقليمية الملائمة، كل ما يمكن الإشارة إليه هو أن هناك نماذج ناجحة لنمو الإقليم الإقتصادي سمحت بقدر من التنظير، أتاح للفكر الإقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية التي يمكن الاستعانة بها في فهم أسس ومقومات الأقاليم الإقتصادية المختلفة. وفي هذا السياق يمكننا أخذ بعض النماذج الإقتصادية للنمو الإقليمي، نرى فيها القدرة على تفسير ظاهرة النمو الإقتصادي الإقليمي، وكذا السياسات المرتبطة بها.

الفرع الأول : نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي :

يهتم هذا النموذج على النشاط التصديري، ويرى أن وجود صناعات تقوم بتصدير إنتاجها أو جزء منه خارج الإقليم هي الأنشطة التي يجب تدعيمها، باعتبارها أنشطة مولدة للدخل، حيث تمكن بلدان الإقليم من جلب تدفقات نقدية إلى الإقليم من المناطق التي تخدمها هذه الأنشطة وتصدر إليها.

يعتمد هذا النموذج على آلية إنتقال النمو وكيفية مروره من إقليم إلى آخر، ذلك أن عملية إنتقال النمو سببها يعود إلى التجارة الإقليمية حيث تقوم التجارة بين الأقاليم بنفس الكيفية التي تحدث بين الدول أطراف التبادل الدولي، وذلك ترجمة لنظرية النفقات النسبية التي صاغ معالمها المفكر الإقتصادي " دافيد ريكاردو".

¹ - سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة- طريق للتنمية الإقتصادية- الدار المصرية اللبنانية، ط 2، 2000

إنطلاقاً من هذه المفاهيم النسبية المترجمة لكل من ظواهر التخصيص وتقسيم العمل داخل الدولة وبين الدول، فإن كل إقليم يتخصص في إنتاج السلعة التي يتمتع فيها بميزة نسبية، وينطبق هذا التحليل الأخير على الأقل بالنسبة للمراحل الأولى للنمو الإقليمي حين يكون هيكل النقل والمواصلات متخلفاً، ولكن حينما تتوافر البنية الأساسية ويتمكن رأس المال الانتقال من إقليم إلى آخر، فإن نظرية " هيكشر- أولين " تكون أكثر إنطباقاً. في سياق هذا التحليل يلاحظ أن دخل الإقليم لن يزيد بحجم النفقات النقدية فحسب، بل يتجاوزها إلى فعل ما يطلق عليه بمضاعف الدخل الإقليمي، بالإضافة إلى أثر معجل الاستثمار حين تحقق الزيادة في الطلب الفعال استثماراً إنتاجياً إضافياً، وعليه إذا ما قامت دول الإقليم على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص، فإن النمو الإقتصادي الإقليمي سوف يستمر على نحو تراكمي بفعل أثر كل من المضاعف والمعجل. وعليه فإن نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقليمي، يؤكد على أن صناعة التصدير تشكل ركيزة أساسية لنمو الإقليم الإقتصادي، وهي بمثابة القوة الدافعة له، علماً أن تمايز المنتجات والمنافسة الغير كاملة سوف تسمح لبلدان الإقليم بتفعيل الإدماج الإقتصادي رغم تباين درجة توافر عناصر الإنتاج.

الفرع الثاني : نموذج المراحل :

أختار نموذج التصدير كمحرك للنمو الإقتصادي الإقليمي الصناعات التصديرية لتكون محور الارتكاز للنمو الإقليمي، ذلك أن هذا النموذج أقام علاقة واضحة بين قدرة الصناعات التصديرية على زيادة الدخل النقدية من ناحية، ونمو الإقليم الإقتصادي من ناحية أخرى. غير أن هذا النموذج تبعاً لهذه العلاقة كان قاصراً فقط على تغطية المراحل الأولى للنمو، وعليه جعل نمو الإقليم مرهوناً بوجود موارد طبيعية وفيرة، وهيكل سياسي واجتماعي يسمح لآثار المضاعف والمعجل بالعمل وإحداث التنمية التراكمية في دخل الإقليم، علماً أن الواقع العملي يشير إلى عدم توافر هذه الإمكانيات (خصوصاً الهيكل السياسي والاجتماعي الذي يضمن ذلك النمو) في أغلب الأقاليم الإقتصادية، منها على وجه الخصوص تلك التي تضم بلدان نامية ولها موارد طبيعية وفيرة (مجموعة دول الكوميسا مثلاً). في هذا السياق " نموذج المراحل " يرى أن الإقتصاد الإقليمي يمر بعدد من المراحل مقدمة على النحو التالي :

- إقتصاد عند الكفاف.
 - درجة من التخصص في عدد من السلع الأولية على أساس ملكية التصدير المصطحبة بتحسين وسائل النقل والمواصلات وتوافر شبكة من الطرق الجيدة.
 - الانتقال إلى الأنشطة الثانوية التي تقوم على أساس سلسلة عمليات تدعمها وفورات خارجية.
 - المدخل إلى خدمات على درجة عالية من التخصص.
- يعتمد هذا النموذج على نظام المرحلية في تحقيق النمو الإقليمي، ولا يسمح بتخطيها، على الرغم من أن فكرة الإقليم لا تمت كثيراً للواقع حسب هذا النموذج، من منطلق أننا كثيراً ما نشاهد أقاليم متقدمة جداً وهي في المقام الأول أقاليم زراعية أو صناعية، أو تعتمد على نشاط خدمي، وعليه فإن فكرة المراحل التي تلتزم بالسير مرحلة تلو الأخرى ولا يمكن القفز عنها، جعلت هذا النموذج يدخل في تعقيدات ميكانيكية جامدة، ولا تسمح بتقييم النمو.

عالجت نظرية النمو الإقتصادي المرحلي لدى "روستو"، مراحل النمو الإقتصادي ليس من المنظور الإقليمي، كما أشارت إليه نظرية النمو الإقتصادي الإقليمي، وإنما بمنظور مكن "روستو" تحديد خصائص كل مرحلة، وكذا النمو الذي تفرزه بدءاً من مرحلة ما قبل الإنطلاق إلى مرحلة ما بعد الإستهلاك، وهي الخاصية التي يفتقر لها نموذج المراحل لنظرية النمو الإقليمي، والذي قدم وصف عام عند عرضه المراحل المختلفة للإقتصاد الإقليمي، دون تحديد الكيفية التي يتم من خلالها الإنتقال من مرحلة إلى أخرى، وعليه تم وصف هذا النموذج بالتعقيد والجمود.

الفرع الثالث : نموذج قطب النمو :

يرى هذا النموذج أن النمو في إقليم ما يأخذ شكل مراكز تتمتع ببعض المزايا الإقتصادية، هذه المراكز تقوم بإشعاع النمو إلى المناطق المحيطة، بحيث تقاس قوته بمساحة المنطقة التي ينعكس عليها هذا النمو، وكذا بمدى نوعية العلاقات الإقتصادية بينه وبين مراكز النمو الأخرى.

هذا النموذج يرى أيضاً أن تنمية المناطق المختلفة تتوقف على خلق مراكز نمو، لها قدرة معينة على إشعاع النمو، بمعنى أنه يجب العمل على إيجاد وتركيز عدة أنشطة في شكل قطب من بين الأنشطة التي يطلق عليها إصطلاح " الأنشطة الدافعة "، وهي عبارة عن الأنشطة الأساسية ذات المضاعف الإقليمي الكبير، و برفع معدل نمو بعض المراكز القائمة والتي يمكن لها أن تستقطب بعض المناطق الأخرى فيساعد على نموها.

إن الأنشطة المقصودة هنا، هي تلك التي تشتمل على عدد من الصناعات التصديرية المولدة للتدفقات النقدية من الصرف الأجنبي اللازمة لتأمين إنتظام وصول واردات المدخلات لمجموعة من الأنشطة المقامة داخل مناطق الإقليم وهو ما يسمح بانتظام دوران دولاب الإنتاج بهذه الأخيرة، هذه الأنشطة تشكل جوهر سياسات الإستثمار¹ بها، ومن هنا تصبح وظيفة سياسات الإستثمار بهذه التجمعات هو الإتجاه نحوى تركيز مجموعة " الأنشطة الدافعة " ذات المضاعف الإقليمي الكبير، وهي الأنشطة التي تقود حركة النمو الإقليمي، وتعمل على إشعاع آثار نمو المناطق المجاورة والمشكلة للإقليم.

مراكز النمو التي يتحدث عنها هذا النموذج، وإن كانت تخص الأنشطة المقامة في الإقليم ومحيطه ، فهي لا تختلف في جوهرها عن نظرية مراكز النمو التي قدمها " F.Perroux " في عام 1950 أو نظرية الأقطاب التنموية التي قدمها " Friedman " عام 1966 إلا ببعض الإضافات البسيطة، منها مثلاً فكرة النمو الإقتصادي الإقليمي، والتي لم ترقى بعد إلى مستوى نظرية بالمعنى الإقتصادي مقارنة بالنظريات الإقتصادية التي لا زالت تثير جدلاً إلى يومنا هذا.

¹ - يقصد بها تلك السياسات التي تمنح فرص للمشروعات الإستثمارية الجديدة في الإقليم، والممثلة في مجموعة من الإمتيازات والإعفاءات الضريبية لتعويضها بذلك من التكاليف الإضافية التي تتحملها، بالإضافة إلى إقامة الهياكل الأساسية للإنتاج، وإستراتيجية إنتشار الأنشطة، هذه الإمتيازات تساهم في تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الإقليم، علماً أنه كلما طالت فترة هذه الإمتيازات كلما أدى ذلك إلى إتساع حجم الأنشطة الدافعة، ومن ثم إنتقال النمو إلى مناطق أخرى من الإقليم، كما تشمل أيضاً هذه السياسات برامج للإصلاحات الإقتصادية والتي يجب على بلدان التجمع الإقليمي ممارستها بشكل يسمح بتصحيح بعض السياسات الإقتصادية المكلفة، والجزء الأخر من هذه السياسات يشمل الجانب التنظيمي والإداري للعملية الإستثمارية وذلك في إطار قوانين وتشريعات حاكمة للنشاط الإقتصادي، هذه الشروط تساهم في تنمية المناطق المختلفة للإقليم لمزيد من المعلومات أنظر: سامي عفيفي حاتم ، المجتمعات الجديدة، مرجع سابق، ص 198، وزكي شافعي، التنمية الإقتصادية، معهد البحوث و الدراسات العربية، جامعة الدول العربية، 1966، ص، ص 106-107.

تنطلق نظرية مراكز النمو لدى "بيرو" مثلا من مناطق جغرافية معينة، فهي لا تختلف عن نموذج قطب النمو، من حيث تمتعها (هذه الأخيرة) ببعض المزايا كالموقع الجغرافي أو بعض الموارد الاقتصادية، إلا أن "بيرو" يؤكد أن هذه المراكز في المراحل الأولى للتنمية يجب أن تكون متفوقة على بقية المراكز الأخرى، ولكن مع مرور الوقت تزول هذه الفوارق تدريجيا وتلقائيا بعد أن تلحق المراكز التابعة بالمراكز الرائدة، وبناء على هذه النظرية فإن على الدول النامية أن تبدأ بتركيز جهدها الإنمائي على مناطق تتمتع بمزايا نسبية، علما أن تنمية هذه المناطق سوف تجذب وراءها المناطق الأخرى.

نظرية الأقطاب التنموية لـ "Friedman" حاولت هي الأخرى إثارة تضيق الفوارق بين المركز والمحيط، وقد كانت نتائج نظرية مراكز النمو التي جاء بها "بيرو" منطلقا لوضع بعض الأسس لتنمية المناطق الهامشية، حيث أنطلق من فرضية تغيير العلاقات المكانية بين المراكز التنموية المتقدمة ومناطقها الهامشية، بحيث تعمل الأولى على تصدير التنمية للثانية، وذلك بتقوية العلاقات الاقتصادية والاجتماعية بينهما، وعليه فإن الخطوط التي تم رسمها من أجل تنمية المناطق الهامشية المتخلفة يجب ألا تترك للوقت الذي يكفل تضيق الفوارق بين المراكز المتقدمة ومناطقها الهامشية المتخلفة¹.

نستنتج مما سبق أن تنمية المناطق الهامشية مرهون بتقوية العلاقات بين مراكز التنمية المتقدمة ومراكز التنمية الهامشية، إلا أن الإشكال هنا لا يرتبط بتقوية العلاقات فحسب، وإنما بنوعية وطبيعة هذه العلاقات، ولصالح من؟ وعلى حساب من؟ ستكون هذه العلاقات، علما أن النظريتين لم تحددا نوعية المناطق، بمعنى أنهما لم يحددا طبيعة البلدان المتقدمة أو البلدان الهامشية، وهو ما جعل "سمير أمين" من خلال تنمية المركز والمحيط يحدد طبيعة العلاقة الموجودة بينهما، ويستنتج أن العلاقات بينهما تعمل لصالح المركز (البلدان المتقدمة) على حساب المحيط (البلدان النامية) مكونة فجوة اقتصادية يصعب ترميمها.

قد تكون لهذا الإتجاه نتائج مختلفة خصوصا إذا تعلق الأمر بطبيعة ونوعية الإقتصاديات المكونة للإقليم، بمعنى أنه إذا كان الإقليم يضم إقتصاديات متباينة (كما هو الحال في منطقة البحر المتوسط)، فإن القاعدة التي يجب إعتماؤها هي أن تشكل المراكز الهامشية تجمع إقتصادي يسمح بوضع إستراتيجية تنموية باستطاعتها الإستفادة من المشروعات الصناعية التي يتيحها المركز، وبالتالي تتمكن الأطراف من تضيق الفوارق، وبهذه الصيغة يمكن أن ينتقل النمو إلى المناطق الهامشية وفقا للإستراتيجية التنموية التي تعمل على تقليل الإختلال الإقليمي الحاصل في دول المحيط.

المطلب الثاني : نظرية الإدماج الإقتصادي الإنمائي- المعالم والمكونات المقترحة

إن مدخل التنمية الذي أعتمده في هذا الجزء من البحث يمثل قاعدة إرتكاز تمكننا من تحديد معالم واتجاهات البناء الذي تطرحه نظرية الإدماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي ترى أن إقامة تكتلات إقتصادية إقليمية بين البلدان النامية يعد شرطا ضروريا لنجاح إستراتيجيات التنمية الموجهة إلى السوق الخارجي، أصطلح عليها بـ "الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية الإقتصادية"².

¹ - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص 40

² - سوف يتم تعريفها لاحقا في النقطة الموالية من هذا الجزء.

هذا الإتجاه يترجمه الإقتصادي البريطاني " S.B.Linder ¹ في مؤلفه " التجارة والسياسة التجارية للتنمية " من خلال منهجه الخاص للإندماج الإقتصادي الإنمائي، والذي يعرض فيه فكرة الإستراتيجيات المزدوجة للتنمية، من منطلق أنها تحقق العديد من المزايا والفوائد لإقتصاديات البلدان النامية في المستقبل، كما ترجمته الأبحاث التطبيقية² للباحث الإقتصادي "سامي عفيفي حاتم"، والتي تناولت تقديم نظرية متكاملة للتكامل الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، علما أن مزايا هذه الإستراتيجية يمكن تلخيصها في النقاط التالية³ :

° إغتنام مزايا التخصص الأكثر كفاءة لمواردها الإقتصادية التي تتصف بالندرة النسبية لإحتياجات التنمية الإقتصادية الضخمة من الموارد لتضييق الفجوة بين الشمال و الجنوب .

° رفع مستويات الكفاءة لقطاعات الإنتاج القائمة على الإحلال محل الواردات وهي القطاعات التي تم إنجازها خلال الفترة 1960-2002، وإتصفت حتى الآن بتدني مستويات الكفاءة الإقتصادية داخل هذه القطاعات، ذلك أن البعد الإقليمي لهذه الإستراتيجيات المزدوجة قادر على فتح أسواق الدول الأعضاء في المنطقة التي تم فيها الإندماج ، ويمدها بالتالي بالاحتكاك التدريجي قبل دخولها ساحة الأسواق الدولية المعروفة بشدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المنتمية إلى مختلف دول العالم التي يتألف منها للإقتصاد العالمي.

° توفير الحد الأدنى من الكفاءة الإقتصادية في قطاعات الإنتاج التصديرية من خلال إتساع دائرة التخصص وتقسيم العمل بين البلدان النامية في منطقة الإندماج.

يفهم مما سبق أن إتجاهات ومعالم نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي تركز أساسا على إستراتيجية التنمية الموجهة إلى السوق، ومن أجل التعرف على هذه الإستراتيجية يجب الإشارة ولو بشكل مختصر إلى ماهية العوامل التي حالت دون تحقيق إقامة إندماج إقتصادي بين البلدان النامية، ثم بعد ذلك يمكننا البحث في الإتجاهات والمعالم والمكونات الخاصة بالمنهج الذي تعتمده نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي.

الفرع الأول : العوائق، الإتجاهات، المعالم والمكونات :

1- عوائق الإندماج الإقتصادي بين البلدان النامية :

إن العوامل والأسباب التي حالت دون تحقيق إندماج إقتصادي قائم على التنمية بين البلدان النامية عديدة، لا يتسع المجال إلى ذكرها جميعا، ولكن ارتأين حصرها في العوامل التالية :

العامل الأول : ويتعلق بالظروف التي أوجدت منطقة التجارة الحرة الأوروبية كمشروع للإندماج الإقتصادي الإقليمي تزامنا مع ظهور منظمة التعاون الإقتصادي الأوروبي "OCDE"، واتفاقية الـ "GATT" في الخمسينيات من القرن العشرين (التي تحولت فيما بعد إلى منظمة التجارة العالمية سنة 1994)، هذه الظروف هيأت المناخ المناسب لتنفيذ جملة من الإختيارات ذات الصلة بمشروع الإندماج الإقتصادي الأوروبي (حيث بدأت المحاولة في تكوينه عندما كانت واقعة على الجزء الهابط من منحني الحماية)، منها تحرير كافة تدفقات السلع الصناعية بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي. هذا المناخ الذي ساد أوروبا في نهاية

¹ - S. B. Linder, Trade and Trade Policy for Development, London, 1967, pp. 123-125.

² - منها على وجه الخصوص، أطروحة دكتوراه الفلسفة في الإقتصاد والتجارة الدولية تحت عنوان " محاولة تقديم نظرية متكاملة للتكامل الإقتصادي بين البلدان النامية " من جامعة كيل الألمانية (الإتحادية سابقا)، وذلك سنة 1980.

³ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، مرجع سابق، ص ص. 150-151.

السبعينيات من القرن العشرين، لم تحظى به أغلب البلدان النامية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى يومنا هذا، باعتبارها لا زالت قابضة على الجزء العلوي لمنحنى الحماية، وعليه فإن إختيار المدخل التجاري من أجل تحقيق الإدماج الإقتصادي بين البلدان النامية، لا يمكن أن يكون موافيا لهذه الأخيرة، وبالتالي فإن الجهود الخاصة للإندماج والتي اختارت هذا السبيل هي التي أعاققت عملية محاولات الإدماج الإقتصادي بدل دعمها.

العامل الثاني: الملاحظة أن شكل الإدماج الإقتصادي عبر السوق، هو الشكل الأكثر ملائمة للبلدان المتقدمة (الأوروبية)، وذلك نظرا لتشابه هياكل الدخل أو هياكل الطلب فيما بينها، من منطلق أنها تتميز بكثافة تجاريتها الخارجية الإقليمية. وعليه فإن كثافة هذه الأخيرة تعتبر دالة طردية في درجة تشابه هياكل الدخل للدول الأعضاء في الإقليم الإقتصادي المشار إليه. ودالة عكسية في درجة تباين هياكل الدخل للبلدان النامية، وتصدق أيضا العلاقة العكسية بين كثافة التجارة الخارجية البيئية ودرجة تباين هياكل الدخل على حالة التبادل التجاري بين البلدان النامية. هذه النتيجة تعكس إنخفاض درجة كثافة التجارة البيئية الممكنة في المنتجات الصناعية بين البلدان النامية وتباين هياكل دخولها الوطنية.

ضف إلى ذلك أن تجارة المنتجات الصناعية تميل للكثافة في ظل وجود التغيرات التكنولوجية، واختلاف في المهارة، وإقتصاديات الحجم، وهي عوامل غائبة عن ساحة التنمية الإقتصادية للبلدان النامية.

العامل الثالث : لا يقل أهمية عن الآخرين، و هو أن إقتصاديات البلدان المتقدمة (منها الأوروبية) تتميز بدور فعال للقطاع الصناعي مقارنة بذلك الدور الذي يتمتع القطاع الزراعي في البلدان النامية، و عليه نجد هذه البلدان (المتقدمة) تعطي أهمية خاصة لتحرير التجارة الإقليمية في المنتجات الصناعية باعتبارها قيد مفروض عليها.

تختلف هذه المعادلة تماما لدى البلدان النامية باعتبار أن القطاع الزراعي يحتل مكانة بارزة في إقتصاديات هذه الأخيرة ، و لما كانت محاولات الإدماج الإقتصادي بين هذه البلدان اختارت لنفسها نماذج تتشابه مع تلك التي اتبعتها البلدان الأوروبية، فإنها بذلك تكون قد اختارت نماذج تصلح لتجارة السلع الصناعية. هذا التقليد الذي لم يقدر فعليا الإمكانيات الذاتية لهذه الإقتصاديات يكون بذلك قد أهمل أهمية البحث عن نماذج للإندماج الإقتصادي الإقليمي تعكس الدور الهام للقطاع الزراعي، و هي بمثابة إعاقة حيث لم تفلح فيها هذه الدول من إيجاد آليات للإندماج الإقتصادي الإقليمي الإنمائي يشجع التنمية الزراعية بين هذه البلدان كانت و مازالت في أشد الحاجة إليها من تقليص الفجوة الغذائية و عدم الاتكال على العالم الخارجي.

العامل الرابع : التكتلات الإقتصادية القائمة بين العديد من البلدان تتمتع ببعض الآليات تسمح لها من تحقيق العدالة بين البلدان فيما يتعلق بالخسائر والمكاسب التي يمكن أن يستفيد منها الأعضاء، هذا الوضع يختلف لدى البلدان النامية عند محاولة هذه الأخيرة إقامة كتل إقتصادي، إن لم يراع بعض الخصوصيات، ذلك أنه قد يترتب على دول مكاسب والبعض الآخر خسائر. من منطلق أن بعض الدول تتمتع بصناعات إستراتيجية (صناعة الحديد والصلب) وتعتبر من قبيل السلع العامة، بحيث لا تقبل هذه الدول تعريض هذه الصناعة الإستراتيجية للمنافسة، جراء تحرير التجارة الإقليمية للدول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي، وهو ما يجعلها تستثنى من محاولات تحرير التجارة البيئية، ضف إلى ذلك أن تفاوت مستويات ودرجات النمو الإقتصادي بين البلدان

النامية من شأنه أيضا أن يعطل الإتجاه نحوى تحرير التجارة البينية بين هذه البلدان، خصوصا تلك البلدان الأقل تقدما ولها بعض الصناعات الهامة تحاول ألا تدفعها إلى حقل المنافسة وتحرير التجارة.

العامل الخامس: من العوامل الرئيسية الأخرى التي حالت دون إحداث تنمية إقتصادية وصناعية في البلدان النامية، هو التأخر في وضع إستراتيجية للتعليم وربطها بتوجهات التنمية. زد على ذلك أن بقاء الموارد الإقتصادية في حالة شبه راكدة ساعد هو الآخر على ركود حركة التنمية، وصاحب ذلك الركود ركود في الموارد البشرية التي لم تتمكن السياسة التعليمية من تفعيل حركة السكان ونشاطهم، واستمرت برامج التنمية لا تخرج عن نطاق تقديم الخدمة غير الإنتاجية، واستمر معها النقص في المهارات والمعرفة الإنتاجية، وقلة الاستعداد للعمل الإنتاجي¹.

وإذا كانت هذه العوامل تفسر تعثر محاولات الإندماج الإقتصادي بين البلدان النامية، باعتبار أن النموذج الذي حاولت إتباعه هو الإندماج الإقتصادي السوقي (أي الإندماج عبر الأسواق)، فإن هذا الشكل يكون ملائما فقط للإقتصاديات البلدان التي تتوافر فيها الخصائص التالية:

- تشابه الهياكل الإقتصادية للدول الأعضاء التي ينتشل منها التكتل الإقتصادي الذي تم الإتفاق عليه، والذي يعتمد في الأساس على المدخل التجاري.
- يجب أن تتمتع إقتصاديات البلدان المعنية بالإندماج الإقتصادي بمعدلات نمو متقاربة ومستوى تقدم إقتصادي.
- تمتع التجارة الخارجية للدول الأعضاء بدرجة عالية من الإحلال.
- قاعدة إقتصادية متينة ، وتسهيلات إقتصادية متشابهة.

يحاول هذا الجزء من البحث التعرف على المكونات والمعالم التي تترجم المقترح الجديد لنظرية الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، إذ يجب التأكيد على أن هذه الرؤية لم تنطلق من فراغ، أو أتجهت إلى تأكيد عدم أهلية النماذج الإقتصادية المفسرة للإندماج الإقتصادي الإقليمي القائم بين البلدان المتقدمة، وإنما كل ما في الأمر أن الفرضية الأساسية في هذا البناء النظري هو عدم تطابق هذه النماذج والواقع الإقتصادي للبلدان النامية، والذي يمكن أن يكون منطلقا لتحليل وتفسير إشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه الأخيرة، وعليه فإن المقترح الجديد لنظرية الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، والذي يركز على البعد التنموي - يسلح عليه بالإنمائي- هي "إستحالة تطبيق المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة في البلدان النامية" والتي جاء بها " فاينير" و" نظّر لها " بلاسا" في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، التي تعتمد على التحليل النيوكلاسيكي للإتحادات الجمركية، حيث تم ترجمة نماذجها في أوروبا (الإتحاد الأوروبي) ضمن إقتصاديات متشابهة، وتم تطويرها في أمريكا الشمالية (النافتا) عبر الجمع بين إقتصاديات بلدان متقدمة وبلدان نامية (اتجاهات جديدة في المشروع الإقليمي) خلال النصف الثاني من القرن العشرين، وبداية القرن الحادي والعشرين.

¹ - صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، القاهرة 1999، ط 2، ص 173.

2- اتجاهات نظرية الإدماج الإقتصادي الإنمائي :

تتجه أبعاد نظرية الإدماج الإقتصادي الإنمائي إلى التركيز على البعد التنموي الإقليمي بالدرجة الأولى دون إستثناء البعد التجاري، من أجل الوصول إلى تنمية القدرات الإقتصادية الإقليمية للبلدان النامية، وعليه فإن أساس هذه النظرية هو دعوتها إلى ضرورة إتباع الدول النامية "إستراتيجية مزدوجة للتنمية الإقتصادية"¹ خلال العقود الأولى من القرن الحادي والعشرون، علما أن هذه الإستراتيجية تتكون من شقين (بعدين) أساسيين لا يمكن فصل الأول عن الثاني، بحيث يتكون :

الشق الأول من البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، وهو البعد القائم على ضرورة إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في هذه الدول لكي تتوجه بصاراتها نحو الأسواق العالمية وفقا لإعتبارات الميزة والنفقة النسبية والميزة والنفقة التنافسية التي تم تأصيلها في الفكر الكلاسيكي في التجارة الخارجية، بحيث تساهم هذه الميزات بإنتقال النمو بين مناطق الإقليم في خطوة أولى، وهو الذي حدث في منطقة آسيا وساهم إلى حد بعيد في ترتيبات تجمع الآسيان.

أما **الشق الثاني** فيلحم (فيصل) البعد الأول بترتيبات الإدماج الإقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، بمعنى إيجاد نوع من التزاوج والتفاعل بين البعد الدولي والبعد الإقليمي لإستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية.

وفق هذا التأصيل النظري يشير " حسن عبد القادر صالح ²" أن نظرية الإدماج الإقتصادي الإنمائي، اعتمدت على إحلال فكرتين جديدتين محل فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما خلق أو إنشاء التنمية "

"Création de Développement" وتحويل التنمية " Diversion de Développement"

- **خلق التنمية** Création de Développement: وهي القوة التي يمارسها الإدماج الإقتصادي الإقليمي، والتي تتمثل في زيادة ورفع مستويات كفاءة الإنتاج والتشغيل لإقتصاديات البلدان التي يتكون منها إقليم الإدماج الإقتصادي، ويعكس هذا التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل تحولا واضحا في إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه القطري (المحلي)، بحيث تحل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الإقليمي محل إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه المحلي (القطري).

- **تحويل التنمية** Diversion de Développement : وتعني حالة الإنكماش في مستويات الإنتاج والتشغيل الناتجة عن تكوين مشروع الإدماج الإقتصادي الإنمائي بين مجموعة من البلدان النامية، وتعزى حالة الإنكماش سألفة الذكر إلى إختقائي أو إندثار بعض الوحدات الإنتاجية إثر إنطلاق المنافسة بين القطاعات أو الصناعات المتشابهة في الدول الأعضاء داخل الإدماج الإقتصادي الإقليمي، والمعلوم أن زيادة حدة المنافسة يعود إلى تحرير التجارة البينية بين بلدان الأعضاء المندمجة إقليميا، علما أن نجاح تجربة الإدماج الإقليمي في أوروبا تعود إلى المنافسة غير الكاملة، وتمايز المنتجات³، وليس فقط إلى تباين عناصر الإنتاج.

1 - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، مرجع سابق، ص 150.

2 - حسن عبد القادر صالح، مرجع سابق، ص ص44-45.

3 - SHAFIK, NEMAT, " Learning From Doers : Lessons on Régional Intégration for the Middle East", a paper prepared for a Conference on Economic Cooperation in the Middle East : Prospects and Challenges, held at Cairo University, 1994,pp 14-16.

وإذا كانت التفسيرات الحديثة للإندماج الإقليمي قد تطورت في وقت تميز باتباع معظم الدول إستراتيجيات ذات التوجه خارجي، وباضطلاع القطاع الخاص بدور قائد في النشاط الإقتصادي، حيث نتج عن هذه التطورات أن تركزت دوافع الإندماج الإقليمي على تحقيق المكاسب الديناميكية للإندماج، والتي تقترن بزيادة الإستثمارات، والتنافسية، وتحسين مستوى الإنتاجية، فإن نتائج هذه المكاسب تعتبر منطلق لصياغة قانون الإندماج الإقتصادي والإنمائي تبعاً لإستراتيجية التنمية الإقتصادية المزدوجة، والتي تشير إلى أن تكوين إحدى درجات سلم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية مفيداً من وجهة نظر فكرة خلق التنمية، ويصبح ضاراً من وجهة نظر تحويل التنمية، ويتوقف الأثر الصافي لتكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي على ما إذا كان خلق التنمية أكبر من تحويل التنمية، ويعتبر هذا الأثر الصافي موجباً إذا كانت قوة خلق التنمية أكبر من قوة تحويل التنمية، كما أن هذا الأثر يعتبر سالباً إذا كانت قوة خلق التنمية أقل من قوة تحويل التنمية¹.

الملاحظ أن نظرية الإتحاد الجمركي التي اعتمدت على فكرتي خلق التجارة وتحويل التجارة أنتجت أثرين أساسيين ألا وهما الأثر الإنتاجي الذي أكتشفه "Viner" والأثر الإستهلاكي الذي أكتشفه "Mead"، هذه النتائج مكنت "بلاسا" من الوصول إلى التفرقة بين الأثر الإيجابي والأثر السلبي للإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان المتقدمة، اللذان أديا إلى تقدير الأثر الصافي للإتحاد الجمركي على الكفاءة في توزيع الموارد، وهي النتيجة أيضاً التي أدت إلى البحث في ما إذا كان الأثر الإيجابي لخلق التجارة على الكفاءة في توزيع الموارد الإقتصادية يفوق أو لا يفوق الأثر السلبي لتحويل التجارة على الكفاءة في توزيع هذه الموارد.

نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية، والتي اعتمدت على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية أنتجت هي الأخرى أثرين أساسيين، ألا وهما أثر كفاءة الإنتاج وأثر كفاءة التشغيل، علماً أن زيادة أو نقص كفاءة هذين الأثرين هما اللذان يسمحان بتقدير الأثر الصافي لتكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، وكذا إيجابية أو سلبية إستراتيجية التصنيع على خلق التنمية أو تحويل التنمية.

في هذا السياق يصبح تجميع عوامل الإنتاج (المادية والبشرية) الموجودة في الإقليم، وكفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية من أجل تحقيق النمو كما يؤكد " أحمد جلال² " أمراً في غاية الأهمية، حيث تزداد هذه الأهمية في أن وجود مصادر النمو مجتمعة (في إقليم منطقة الإندماج الإقتصادي)، هو الذي يكون له الأثر الواضح في النمو، مع العلم أن تراكم الإستثمارات في الآلات ورأسمال البشري لا يفي وحده بالغرض، كما أن كفاءة تخصيص الموارد أو الإنتاجية لا يكفيان وحدهما لتحقيق هذا القدر من النمو، وإنما وجود كل هذه المصادر مجتمعة هي التي تحقق النمو المرغوب فيه، ويمكن توضيح هذه النقطة من خلال الأمثلة التالية³:

- تجربة الإتحاد السوفيتي السابق ودول شرق أوروبا مكنت تحقيق إستثمارات ونمو سريع، إلا أن النظام في نهاية الأمر قد أنهار في الثمانينيات من القرن العشرين، ويرجع ذلك إلى وجود قدر كبير من التركيز على تراكم رأسمال المادي والبشري، مع التركيز بصورة أقل كثيراً على كفاءة تخصيص الموارد والإنتاجية، حيث أدى

¹ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية، مرجع سابق، ص 164.

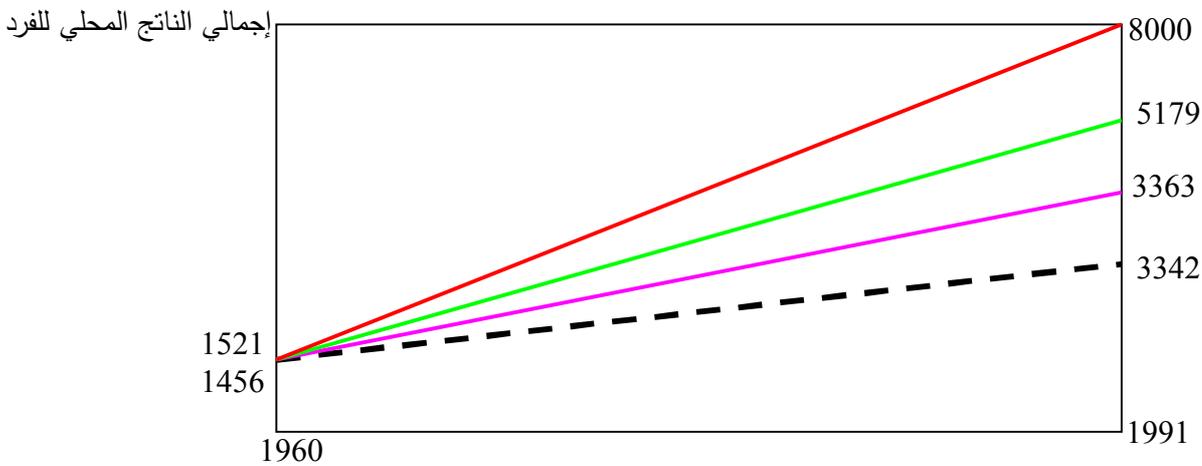
² - مستشار إدارة تنمية القطاع الخاص، البنك الدولي- مدير تنفيذي ومدير البحوث بالمركز المصري للدراسات الإقتصادية بالقاهرة.

³ - أحمد جلال، آراء في السياسة الإقتصادية، ورقة للنقاش تحت عنوان " ما هي الأولويات لتحقيق نمو سريع وعادل"، المركز المصري للدراسات، جانفي 1998، ص 1.

ذلك النظام إلى إحداث تشوهات في الأسعار إلى جانب الإخفاق في تشجيع الإدارة والعمالة على تحسين الإنتاجية، علما أن هذه الإخفاقات حدثت في بعض البلدان العربية (منها الجزائر، مصر خلال الفترة 1975-1984)، حيث حقق كل من الإستثمار وإجمالي الناتج المحلي نموا سريعا أنظر الشكل رقم (10)، وساعد على ذلك إرتفاع أسعار البترول وتحويلات العاملين بالخارج، إلى جانب الحصول على قروض أجنبية، ورغم هذه النتائج حدثت تشوهات في الأسعار، بالإضافة إلى سيطرة القطاع العام على الإنتاج، مما يعني أن القوى الإقتصادية لم يكن لديها حوافز كافية لزيادة الإنتاجية.

- دلائل نقيضة لهذا التوجه تؤكدتها تجربة دول شرق آسيا، حيث تمكنت- رغم الأزمة التي تعرض لها الإقليم- أن تنمو بسرعة ولفترة ممتدة من الزمن، لأنها قامت بتجميع قدر كبير من رأسمال المادي والبشري، ووفرت الأسعار المناسبة وربطت الأجور بالأداء، وتجدر الإشارة هنا أن أكثر من 50% من الفرق في معدل نصيب الفرد من النمو بين مجموعة بلدان شرق آسيا (الآسيان) وبين عينة من بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وتشمل، المغرب، الجزائر، تونس، الأردن، سوريا، مصر، العراق، إيران)، إنما يعود إلى الإختلاف في كفاءة الإنتاج وكفاءة التشغيل.

الشكل رقم (10) مصادر الإختلاف في معدل نمو الفرد بين دول شرق آسيا ودول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا



المصدر: أحمد جلال آراء في السياسة الإقتصادية، المركز المصري للدراسات الإقتصادية (ECES)، القاهرة، 1998، الورقة رقم (3).

- نمو شرق آسيا
- دول الشرق الأوسط وشرق إفريقيا
- دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا + فرق الإستثمار
- - - دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا

يساعد التوسع في مجالي الإنتاج والتشغيل التي يفرضها الإندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية على إرساء إستراتيجية التصنيع ذات التوجه الإقليمي، بحيث يجب أن يترجم هذا التوسع من خلال زيادة

الإستثمار في رأسمال البشري، ذلك لأن القوى العاملة الأكثر تعلمًا يمكنها إستخدام التكنولوجيا بكفاءة أكبر وهو ما تتطلبه هذه الإستراتيجية.

يساهم الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي وفق إستراتيجية التنمية المزدوجة في زيادة حجم الإقتصاد الإقليمي، ويعزز أيضا إمكانية إستغلال الوفورات الداخلية والخارجية من خلال إندماج أسواق هذه البلدان، وتزداد أهمية هذه الإستراتيجية عندما تحقق درجة عالية من الإفتتاح، وعليه تصبح إقتصاديات الحجم عامل مساهم، باتجاه التوسع وزيادة في كفاءة الإنتاج والتشغيل.

هذا الاتجاه يترجمه نموذج " ليندر¹"، والخاص بالأسواق والاختراعات، عندما يتعلق الأمر بالسلع الصناعية، التي يتم إنتاجها وتداولها، وعليه فإن رفع مستوى كفاءة الإنتاج مرتبط أساسا بحجم السوق ونوعية السلع المنتجة، علما أن تحقيق كفاءة الإنتاج والتشغيل مرتبطان بدرجة عالية من الإفتتاح، وبدور أساسي للقطاع الخاص، وبدرجة عالية من الإندماج² الذي يساهم تدريجيا في تنسيق السياسات، مع توافر الرغبة لتحقيق الإندماج بالشكل الذي يجعل البلدان الأعضاء يقومون طواعية باختيار الدولة التي تؤدي دور القائد الإقليمي، إذا ما توافرت الإرادة السياسية لذلك، وهي النظرة السائدة اليوم في عالم التكتلات الإقتصادية الكبرى.

يبرز هذا التحليل مجموعة الآثار الديناميكية التي تفرزها إحدى درجات سلم الإندماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية، وعليه يدخل في عداد هذه الآثار، إتساع نطاق الأسواق لتحل الصفة الإقليمية محل الصفة القطرية، وتعمل على توليد مزايا الإنتاج الكبير. ضمن هذه الرؤية التنافسية بين مختلف القطاعات الإقتصادية داخل الإندماج الإقليمي تساهم في التطوير والبحوث، هذه الأخيرة تساهم في رفع مستويات الإنتاج وكفاءته، وكذلك كفاءة التشغيل.

3 - المعالم والمكونات :

إذا كانت إتجاهات الإندماج الإقتصادي الإنمائي تتركز على فكرتي خلق التنمية وتحويل التنمية، فإن إبراز معالم ومكونات المنهج الذي تم اعتماده لتأسيس الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين البلدان النامية يمكن حصرها في مايلي³ :

أ- يشكل نموذج الإندماج الإقتصادي الإنمائي منهاجا لتحويل إستراتيجيات التنمية من النطاق القطري (المحلي) الضيق إلى النطاق الإقليمي الأكثر اتساعا، بحيث يمهد هذا النموذج الطريق للإستفادة من مزايا التخصص، وتقسيم العمل، كأحد آثار توسيع نطاق السوق لتحوله من النطاق المحلي إلى النطاق الإقليمي، علما أن هذه الصفة الجديدة المكتسبة والمتبعة من قبل هذه الإستراتيجية سوف تساعد على توجيه دفعة التنمية الإقليمية للدول الأعضاء داخل منطقة الإندماج الإقتصادي تفاديا للآثار السلبية التي صاحبت إستراتيجيات التصنيع ذات التوجه الداخلي التي تم إختيارها خلال النصف الثاني من القرن العشرين من قبل العديد من البلدان النامية وبشكل إنفرادي.

¹ - أنظر الجزء الخاص باقتصاديات الحجم والنماذج المختلفة، في القسم الأول من هذا البحث، ص 90.

² - سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج الإقتصادي، مرجع سابق، ص 26.

³ - سالمان عمر، وآخرون، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة 1994 ص ص 147-187.

كما يهيئ هذا النموذج الظروف لإقامة عدد من الصناعات الرئيسية الإقليمية مثل الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وصناعات الحديد والصلب والصناعات الوسيطة وغيرها. علما أن هذه الظروف تتعلق بتوسيع نطاق السوق وتحرير التجارة الإقليمية، وهي عوامل ضرورية تساعد على إرساء قواعد هذه الصناعات وفق شروط الحجم الأمثل للإنتاج.

ب- يشكل إنشاء التنمية ظاهرة مفيدة تعمل على توزيع الموارد الاقتصادية داخل الإقليم الاندماجي بصورة أفضل، ويرجع هذا الأثر الإيجابي للقوة التنموية الإنشائية للإندماج الإقتصادي الإقليمي التي أدت إلى إتباع سياسات تصنيعية أكثر كفاءة من تلك التي كان يتم إتباعها في ظل معايير التنمية القطرية (المحلية)، أما تحويل التنمية فإنه يشكل ظاهرة ضارة تؤدي إلى إختفاء كثير من الأنشطة الإنتاجية الأقل كفاءة على أثر تحرير التجارة الإقليمية بين البلدان النامية الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، علما أن تحرير التجارة الإقليمية يؤدي إلى زيادة حدة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية المتشابهة في أنشطتها الإنتاجية، كما أنه يلزم الدول الأعضاء في الوقت نفسه على مراجعة سياسات الإعانات وترتيبات الصرف الأجنبي التي كانت تتبعها قبل تكوين مشروع الإندماج الإقتصادي الإنمائي الإقليمي بين هذه البلدان.

ج- يشمل نموذج الإنمائي خطوات لتحرير التجارة البينية بين الدول، وعلى خطوات أخرى متوازية معها، مثل تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية، وسياسات التنمية الاقتصادية الإنمائية الإقليمية، حيث تتم هذه الخطوات المتوازية من الإندماج الإقتصادي السالب (وهو ما يعرف بالمدخل التجاري) وعناصر من الإندماج الإقتصادي الموجب (المدخل التنموي) في آن واحد، بحيث تدعم عناصر النوع الثاني قوى الإندماج الإقتصادي المتولدة عن النوع الأول، وذلك لدعم الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الاقتصادية، بحيث يسمح بتطبيق مبادئ التخصص وتقسيم العمل الإقليمي بين بلدان الأعضاء في الإقليم الاندماجي. ويقوم النموذج في المراحل الأولى باختيار الشكل المقبول للإندماج الإنمائي بحيث يشتمل على العنصرين التاليين :

الأول : ويتعلق بإقامة منطقة حرة تتكون بدورها من منطقة تجارة تتكفل بتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء من القيود المفروضة عليها من ناحية، ومنطقة إستثمار حرة تفسح الطريق أمام رؤوس الأموال وتحركها بين الدول الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي.

الثاني : وينصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الاقتصادية وخطط وبرامج التنمية الاقتصادية للدول الأعضاء في الإقليم الاندماجي.

د- تبحث نظرية الإندماج الإقتصادي الإنمائي في تكوين صور للإندماج الإقتصادي الإقليمي، باعتباره إطار للتواصل من أجل تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية في المستقبل وليس في الوقت الحاضر، ويؤكد هذا المعنى على حقيقة بعينها وهي أن الإندماج الإقتصادي الإنمائي هو نموذج يوفر الإطار النظري لدراسة وتحليل أثر تكوين درجة سلم الإندماج الإقتصادي الإنمائي على إتجاهات الإستثمار ودورها في زيادة الإنتاج في المستقبل، مع الأخذ بعين الإعتبار مستوى الكفاءة.

لا يصلح نموذج الإندماج الإقتصادي الإنمائي في ظل هذه الحقيقة، لأن يكون إطار نظريا مناسباً لدراسة وتحليل أثر تكوين درجات سلم الإندماج الإقتصادي على أنماط التجارة الخارجية الإقليمية القائمة بالفعل

وانعكاسات ذلك على الرفاهية الاقتصادية للدول الأعضاء في منطقة الإندماج الاقتصادي، هذه الحقيقة يوضحها الحجم الصغير للتجارة البينية بين الدول النامية، ذلك أن الإندماج الاقتصادي عبر الأسواق، والقائم بين البلدان المتقدمة قادرا على توسيع نطاق التجارة البينية في منطقة الإندماج الاقتصادي لأسباب تعود لتمتع هذه الدول بأجهزة إنتاجية مرنة ومتقدمة، وهو ما تفتقر إليه البلدان النامية، لعدم تمتعها بهياكل إنتاجية متنوعة ومتطورة، وعليه تسعى هذه الأخيرة في المقام الأول إلى إحداث تغييرات جوهرية في هياكلها الإنتاجية والتجارية في السنوات الأولى من تشكيل الإندماج الاقتصادي، عبر آليات تدفع بهذا الشكل نحو نمط إندماجي تنموي، يأخذ بعين الاعتبار مقتضيات التخصص الإقليمي الواجب التحقيق خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، ولكن بنظرة بعيدة المدى.

الفرع الثاني : النموذج الأساسي المقترح للإندماج الاقتصادي الإقليمي الإنمائي :

إن النموذج الذي نود اقتراحه في هذا الجزء من الدراسة يعتمد على الإتجاهات الأساسية للمنهج الذي أسسه "ليندر" والخاص بالإندماج الاقتصادي الإنمائي، هذا المنهج يرى في إندماج أسواق البلدان النامية فرصة لإستغلال الوفورات (الداخلية والخارجية)، التي تمكن الإستفادة من التخصص وتقسيم العمل، ذلك أن هذا الشكل من الإندماج ومن خلال عملية المزج بين مختلف عناصره التنافسية والتعاونية، سوف يساهم في رفع مستوى كفاءات الإنتاج والتشغيل التي يركز عليها هذا النموذج، الذي يرى في خلق التنمية بدل تحويل التنمية الأسلوب الأفضل للبلدان النامية، وعليه فإن المساهمات التي قدمها البعض " منهم سامي عفيفي حاتم " في هذا الإتجاه تعد إستكمالا للبناء النظري لنظرية الإندماج الاقتصادي الإنمائي، حيث مكنت هذا الأخير من إقتراح مجموعة من الملاحظات والمكونات الأساسية تدفع البلدان النامية باتجاه تحقيق إستراتيجية التنمية المزدوجة في بعدها الأول وفي بعدها الثاني¹، حيث يمكن عرض أهمها على النحو التالي :

الأولى : تتعلق بعدم إلتزام النموذج المقترح بالسلم التصاعدي المعتمد في نظرية الإندماج الاقتصادي بين البلدان المتقدمة والتي جاء بها "Balssa" حيث تبدأ باتفاقيات التفضيل الجزئي، ثم منطقة التجارة الحرة، و بعدها مرحلة تكوين الإتحاد الجمركي، ثم مرحلة السوق المشتركة، وصولا إلى مرحلة الوحدة الاقتصادية أو الإندماج الاقتصادي التام، هذا يعني أن النموذج المقترح يختار إحدى الدرجات الواقعة في أدنى السلم مع إحدى الدرجات الأخرى الواقعة في أعلى هذا السلم، وإذا كان هذا المقترح لا يتلاءم مع حالة الدول الصناعية المتقدمة والتي تفرض إتباع السلم التصاعدي، فإن البحث عن المراحل التي يمكن تنفيذها بطريقة متأنية تتلاءم ووضعيات البلدان النامية هو الهدف الأساسي لهذا النموذج.

الثانية : تتميز هذه المرحلة بخاصية انتقاء بعض العناصر دون غيرها و يتعلق هذا بالمراحل الأولى من إنشاء الكيانات الاقتصادية الإقليمية حيث تبدأ إقتصاديات الدول النامية في الإنتقال إلى مرحلة التنمية المستدامة، وعند بلوغ هذه المرحلة يتم إعداد إقتصاديات الدول الأعضاء في المنطقة الإندماجية للتكيف مع المتغيرات والإستراتيجيات القطرية.

¹ - البعد الأول ونعني به البعد الخارجي لإستراتيجية التنمية، بمعنى إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في البلدان النامية التي تمكنها من توجيه صادراتها نحو الأسواق الإقليمية والعالمية، أما البعد الثاني وهو مرتبط بالأول ولا يمكن أن يفصل عنه، ونعني به إقامة ترتيبات الإندماج الاقتصادي الإقليمي بين هذه البلدان، تلك هي إستراتيجية التنمية الخاصة بالبلدان النامية في القرن الواحد العشرين.

الثالثة : وتتميز بضرورة الجمع بين عناصر تنافسية وعناصر تعاونية، تتعلق الأولى بتوفير الحد الأدنى اللازم لتحرير التجارة البينية بين الدول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي، في حين تتحقق العناصر الثانية من خلال الإتفاق على الحد الأدنى لتنسيق السياسات الإقتصادية بمختلف أنواعها بين الدول، فضلا عن بلورة الإستراتيجية الإقليمية للتنمية الإقتصادية تتولى توجيه إقتصاديات الدول من القطر إلى الإقليم.

حددت الملاحظات المشار إليها أعلاه بصفة عامة الإطار العام للنموذج المقترح للإندماج الإقتصادي الإنمائي للبلدان النامية، وعليه فإن الشكل الذي يناسب هذه البلدان يجب أن يتضمن العناصر التالية :

- **الأولى** وتتعلق بإقامة منطقة حرة، حيث تشمل هذه الأخيرة على منطقة للتجارة الحرة تتكفل بتحرير

التجارة البينية بين الأعضاء ، كما تشمل أيضا على منطقة إستثمار حرة تفسح الطريق أمام حرية إنتقال

وحركة الرساميل بين الدول الأعضاء في المنطقة الإندماجية.

- **الثانية** وتتصرف إلى مرحلة التنسيق بين السياسات الإقتصادية وبرامج التنمية الإقتصادية للدول

الأعضاء في المنطقة المندمجة، حيث يشير البعض¹ "منهم أحمد جلال" أن التنسيق يجب أن يشمل

التوافق بين الحوافز السياسية والحوافز الإقتصادية وعناصر² مؤيدة لهما، علما أنه يفضل أن يتم تنفيذ

هذه الإختيارات في وقت زمني واحد حتى يكون هناك إنسجام بين الخطوة الأولى (إقامة منطقة حرة)

والخطوة الثانية (التنسيق بين السياسات الإقتصادية).

ضمن هذه الرؤية فإن الشق الأول منها يراهن على أن **المنطقة الحرة** بشقيها التجاري والإستثماري تمثل الدرجة

الأكثر ملائمة لظروف واقتصاديات البلدان النامية في المراحل الأولى من الإدماج الإقتصادي الإنمائي، حيث

يخلص هذا الرأي إلى أن هناك مجموعة من العوامل تؤكد صحة هذا الإتجاه يمكن حصرها فيما يلي:

- **فيما يتعلق بالجانب التجاري:**

° السياسات التجارية المطبقة في معظم البلدان النامية تحتوي على الشيء الأكبر والمستمد من مفاهيم وروح

حماية التجارة الخارجية³، وعلى الشيء القليل من مفاهيم وروح حرية التجارة الخارجية، ذلك أن السياسات

التجارية المتبعة في البلدان النامية تميزها الرسوم الجمركية المرتفعة، والمبالغة في القيود الكمية، والصرامة في

سياسة الصرف الأجنبي، وعليه فإن هذه السياسات لا تمنح فرصة إقامة إتحاد جمركي أو سوق مشتركة كما هو

جاري بين البلدان المتقدمة، وإنما إقناع الدول الأعضاء بإقامة إتفاقات تفضيلية تجارية تؤدي إلى تحرير تدريجي

لهذه القيود المفروضة على تجارتها البينية، مع احتفاظها بسياساتها التجارية في مواجهة العالم الخارجي يعد

شيء ممكنا يساهم في التطبيق التدريجي لنموذج الإدماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية.

° التفاوت الكبير في مستويات التعريفات الجمركية المطبقة على واردات الدول المرشحة لعضوية المنطقة

المندمجة، قد يخلق العديد من الصعوبات أمام الدول الأعضاء في محاولتها لتوحيد التعريفات الجمركية على

¹ - أحمد جلال، حوافز الإدماج الإقتصادي، مرجع سابق، ص 11.

² - المجتمع المدني ومختلف الفعاليات السياسية المؤيدة لهذه الإستراتيجية والضامنة لتنفيذها.

³ - باعتبارها إحدى الوسائل الرئيسية للحفاظ على الإيرادات الحكومية في معظم البلدان النامية، إذ تمثل في معظم البلدان العربية نسبة يعتدى بها، حيث تبلغ 20% في المتوسط خلال الفترة 1995-1998 ، وقد أبدت العديد من الحكومات ترددها بشأن التنازل عن هذا المورد المالي في ظل الإنفتاح التجاري الذي تفرضه العولمة. لمزيد أنظر أحمد جلال، حوافز الإدماج الإقتصادي، مرجع سابق.

وارداتها من الدول التي سوف تبقى خارج المنطقة الإندماجية ، خصوصا إذا اتفق الأعضاء على إختيار درجة من درجات الإندماج الإقتصادي المطبقة في البلدان المتقدمة (الإتحاد الجمركي، السوق المشتركة).

° يجب أن تتوافر لدى البلدان النامية قدرا من المرونة إزاء تشكيل سياستها التجارية اتجاه الدول الغير أعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، ذلك أن العجز المزمّن في موازين المدفوعات لدى هذه الدول يفرض عليها التدخل في سوق سعر الصرف الأجنبي لإدارة الطلب على الصرف الأجنبي على مجموعة وارداتها الخارجية على سلع التنمية، وعليه فإن منطقة التجارة الحرة توفر المرونة المطلوبة في إدارة السياسات التجارية داخل البلدان المرشحة للعضوية في منطقة الإندماج الإقتصادي، والدلائل تؤكدتها تدخلات العديد من البلدان الآسيوية " منهم مجموعة الآسيان" في إدارة الطلب على سعر الصرف في عزّ الأزمة التي ضربت منطقة آسيا.

تعتبر منطقة التجارة الحرة محور إرتكاز لإزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية بين البلدان الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، فهي بذلك تهيئ المناخ لعملية نقل إستراتيجية التنمية الإقتصادية المتبعة في هذه البلدان من الطابع القطري المتجه نحو السوق المحلية إلى إستراتيجيات التنمية لها بعد إقليمي، حيث يساهم هذا الأخير في اتساع حجم السوق وإسقاط حجة ضيقها عبر إندماج أسواق هذه البلدان، كما يساهم هذا البعد في توسيع دائرة التخصص الصناعي داخل منطقة الإندماج الإقتصادي ويمكنها من تهيئة الظروف الملائمة لإقامة صناعات قادرة على مواجهة المنافسة المتزايدة خصوصا الشبيهة منها داخل المنطقة.

ضمن هذه الرؤية فإن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية بين البلدان يتطلب برنامج زمني يتميز بمرحلة إنتقالية طويلة نسبيا، وهي فترة تحتاجها معظم البلدان النامية للقضاء على كثير من السلبيات، كما أن الإسراع في تنفيذ هذا البرنامج قد يؤدي إلى تدمير العديد من الصناعات الأقل كفاءة داخل الإقليم.

تجدر الإشارة هنا إلى أن إتخاذ منطقة التجارة الحرة كدرجة ملائمة للبلدان النامية في إطار بناء النموذج النظري المقترح للبدء في إرساء قواعد الإندماج الإقتصادي، إنما تشوبها نقطتي ضعف يجب أخذهما بعين الإعتبار، **تتعلق الأولى** بالبلدان الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، والذين يطبقون مستويات منخفضة للتعريفات الجمركية وغير الجمركية قبل البدء في تكوين الإندماج الإقتصادي الإنمائي المقترح، وعليه فإن إقامة منطقة تجارة حرة لن يساهم في إتساع السوق أمام الصناعات القائمة داخل إقتصاديات الدول الأعضاء. **أما نقطة الضعف الثانية** تتعلق بالبلدان المرشحة للعضوية والتي كانت تطبق معدل تعريفات جمركية منخفض قبل إقامة منطقة التجارة الحرة على وارداتها من المنتجات النصف المصنعة رغبة في تخفيض نفقات المنتج النهائي المستخدم فيه السلعة النصف المصنعة، وعند إقامة منطقة للتجارة الحرة وتم على إثرها إزالة القيود المفروضة على التجارة البينية، فإن هذه السلعة سوف يظل إستيرادها من خارج التجمع أرخص من إستيرادها من إحدى الدول الأعضاء في المنطقة الحرة، لأن كلفتها خارج منطقة الإندماج(ذات كفاءة عالية) أقل منها داخل منطقة الإندماج الإقتصادي(ذات كفاءة أقل)، وعليه فإن هذا الشكل من الإندماج لن يساهم في تنمية التجارة البينية في هذا المنتج وغيره من المنتجات المماثلة له، وخلافا لهذه الرؤية فإن نمو التجارة البينية وفقا لنظرية " هيكشر- أولين" لم يتحقق فحسب في بعض الأقاليم نتيجة لإرتفاع مستوى الإندماج بين الأعضاء والناجم بدوره عن تباين درجة توافر عناصر الإنتاج، بل أن هناك عوامل رئيسية أخرى ساهمت في لعب دورا مهما في نجاح بعض

التجارب، منها المنافسة غير الكاملة وتمايز المنتجات¹، وتزداد هذه الأهمية إذا ما عملت البلدان النامية على تنمية قواعدها الصناعية وزيادة درجة التنوع والتخصص.

- فيما يتعلق بالجانب الإستثماري:

بالتوازي مع إقامة منطقة حرة للتجارة ، فإن إقامة منطقة حرة للإستثمار تعد أكثر من ضرورة للبلدان النامية في الطرف الحالي، ذلك أن حرية إنتقال رؤوس الأموال من شأنه أن يساهم في إقامة عدة مشاريع مشتركة في منطقة الإدماج الإقتصادي، ويمكن المنطقة الإستفادة من الخبرات الموجودة محليا، ونقل التكنولوجيا من خلال علاقتها الثنائية والجماعية، وعليه فإن إقامة منطقة حرة للإستثمار تتطلب إنفتاح البلدان النامية على الإستثمار الأجنبي وتشجيع القطاع الخاص، مما يعني إنفتاح أكثر على قوانين الإستثمار وخلق مظلة أخلاقية لسياسة التحرير الإقتصادي تساعد على جذب أكبر من رأسمال الأجنبي المباشر، والذي يساعد على إرساء قواعد صناعية تمكن البلدان النامية من إكتساب المهارات وزيادة درجة التخصص.

في هذا الخصوص الإدماج الإقتصادي الإقليمي يمكن أن يؤثر في حجم وقيمة الإستثمار الأجنبي- من خلال المساهمة في الإقلال من التكلفة- عن طريق إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية، وعند قيام بلدان الأعضاء بذلك سيكون بمقدورها تكوين بيئة استثمارية جاذبة، والتي من خلالها يمكن جذب الشركات الأجنبية للمنطقة - عبر إستراتيجية - تمكن البلدان النامية الإستفادة من نقل التكنولوجيا وتضييق الفجوة التكنولوجية الكبيرة، ليس فقط بإنتاجها وإنما بالإدارة الفنية والممارسة العملية وبرامج التدريب².

أما الشق الثاني الذي يراهن عليه النموذج المقترح يتمثل في التنسيق بين السياسات الإقتصادية وبرامج التنمية الإقتصادية الخاصة بالبلدان الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي، ذلك أن عملية التنسيق هذه تعدّ شرطا أساسيا لنجاح أي جهود تبذل في سبيل تحقيق الإدماج الإقتصادي الإنمائي بين البلدان النامية.

و إذا كانت بعض الأدبيات السياسية المهتمة بالإندماج الإقتصادي تراهن على الجانب السياسي فيما يتعلق بعملية التنسيق هذه، وتقترن تحقيق الإدماج الإقتصادي بتوافر الشروط الثلاثة التالية، وهي الرغبة لدى حكومات الأعضاء في تحقيق ذلك، و قدرة قادة هذه الحكومات على إنشاء الأطر المؤسسية الإقليمية الكفوة، وقبول واحدة أو أكثر من هذه الدول الأعضاء بدور القائد الإقليمي كما هو جاري اليوم في التجمعات الإقتصادية القائمة، فإن بعضهم (منهم سامي عفيفي حاتم) يشير إلى أن النموذج الإقتصادي المقترح للإندماج الإقتصادي الإنمائي فيما يتعلق بتنسيق السياسات يجب أن يمس الجوانب النقدية و المالية، و كذا الجوانب المتعلقة بالتنمية الإنتاجية وغيرها، والتي يمكن أن تغطي المجالات التالية³:

- توفير الحد الأدنى من التنسيق والتجانس بين السياسات النقدية والإئتمانية القطرية التي تتبعها دول الأعضاء في منطقة الإدماج الإقتصادي و خصوصا تلك التي يميزها موقع جغرافي واحد، ذلك أن التباين بين هذه السياسات يجعل عملية الإدماج الإقتصادي أمرا في غاية الصعوبة و يولد الكثير من العقبات تقف كحاجز مانع أمام القوى الفاعلة المتولدة عن تحرير التجارة البيئية داخل هذه المنطقة، ذلك أن اختلافات معدلات التضخم بين

¹ - سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإدماج، مرجع سابق ص 22.

² - عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 47-48.

³ - سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية ، المرجع السابق ، ص ص 177-184.

دول الأعضاء من ناحية، و حدوث تعديلات في أسعار الصرف من ناحية أخرى، فإنه يمكن القول أن الإختلافات الحادثة في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء العائدة إلى إختلافات في الأسعار النسبية داخل منطقة الإندماج الإقتصادي تعد مماثلة من حيث الأثر للاختلافات الموجودة في نظم و هياكل القيود الكمية و الإعانات، علما أن إزالة هذه الأخيرة لا يكفي وحده لتحرير التجارة البينية بين البلدان النامية الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي الإنمائي. و قد تتأثر هذه المنطقة إذا سيطرت على أسواق الدول الأعضاء حالات عدم التآكد التي تسيطر على أسواق الصرف المحلية، و الراجعة إلى التقلبات في أسعار صرف عملات الدول الأعضاء لعدم قابليتها للتحويل إلى بعضها البعض من ناحية، و غياب آليات التنسيق النقدية بين هذه الدول من ناحية أخرى.

وغنى عن البيان، فإن حالات عدم التآكد الراجعة للاضطرابات في أسواق الصرف المحلية تسنى الدول الأعضاء عن المضي قدما في الاستمرار في السماح للتغيرات المفاجئة في التدفقات السلعية أن تفعل فعلها في الصناعات الوطنية القائمة على أرضها، هذه النتائج تسيء للخطوات الواجب إحداثها في عملية الإندماج الإقتصادي بين دول الأعضاء في المنطقة، وعليه فإن توافر حد أدنى من التشابه في المنهج الذي تختاره البلدان الأعضاء في إدارة عملياتها الخارجية، وحد أدنى من التنسيق بين السياسات النقدية و سياسات الصرف الأجنبي للبلدان الأعضاء، تمثلان الحد الأدنى الذي يمكن البدء به من أجل إقامة إندماج إقتصادي إنمائي، ليرفقا في المراحل التي تليها إنشاء بنك مركزي وعملة مشتركة يطمح الجميع للوصول إليها.

- **يعد التنسيق المالي** مجالا ذا أهمية بالغة يجب على البلدان الأعضاء أن تبذل قصار جهدها لتحقيقه داخل منطقة الإندماج الإقتصادي، ذلك أن خسائر في الإيرادات الحكومية سوف تلحق باقتصاديات هذه البلدان نتيجة إلغاء التعريفات الجمركية التي كانت مفروضة على التجارة البينية، بالإضافة إلى وجود ظاهرة توزيع عبء الضرائب غير العادلة على مواطني البلدان الأعضاء في منطقة الإندماج، هذه الظواهر تؤثر بشكل مباشر على التشريعات المتباينة و كذلك المتشابهة، و عليه فإن التنسيق الضريبي بين الدول لا يتوقف على توحيد النظم و التشريعات الضريبية بين البلدان الأعضاء، وإنما يجب إرادة قائمة على التعاون بصورة مستمرة بين السلطات المالية لهذه البلدان، ذلك أن تقاوم مشكلة عجز الموازنات العامة في العديد من البلدان يفرض كثير من القيود على طريقة إستخدام الموارد المالية في البلدان الأعضاء، وهو ما يشكل قيودا خطيرا على حركة توجيه التنمية الإقليمية للبلدان الأعضاء في منطقة الإندماج الإقتصادي، و في جانب آخر فإن القصور الذي يحدث في مجال تحصيل الإيرادات بعد إقامة تجارة حرة وإلغاء الرسوم الجمركية و كذلك عدم قدرة الأجهزة المالية لجميع الموارد اللازمة لتغطية النفقات العامة في موازنات البلدان الأعضاء يعد قيودا خطيرا على الحركة التي يجب أن تتميز بها التنمية في هذه المنطقة.

من هذا المنطلق تبرز أهمية إتفاق البلدان الأعضاء على ضرورة البحث عن آلية تضمن الحد الأدنى من التنسيق المالي و تمكن الأنظمة المالية في هذه المنطقة إستمرار التشاور في هذا المجال.

- **كذلك يعد التنسيق** في مجال التنمية الإقتصادية داخل البلدان الأعضاء عملية في غاية الأهمية، خصوصا فيما يتعلق برفع مستوى كفاءة الإنتاج و التنمية الإنتاجية، وعليه فإن ضرورة التنسيق بين خطط وبرامج البلدان

الأعضاء في إطار إستراتيجية قائمة على التنمية الإقليمية، يمثل الإطار المناسب للقضاء على مختلف العناصر الكابحة لهذه الإستراتيجية، والتي تشمل المنتج النهائي أو مدخلاته ، وكذا الصراع حول توزيع أسواق التصدير بين البلدان الأعضاء في منطقة الاندماج الإقتصادي.

إن هذه الاختلافات و رغم تعددها، إلا أن هناك فرص يجب إستغلالها في مجال تنمية قطاعات الإنتاج، خصوصا تلك التي تساعد على إنشائي قائمة من المشروعات في المنطقة الإقليمية، بحيث تكون مخرجات إحداها مدخلات للأخرى، هذا الإختيار القائم على هذا الشكل يولد خطوطا إنتاجية تعمل وفقا لاعتبارات إقتصاديات الحجم وتمكن بلدان الأعضاء في مجال التنسيق بين مختلف المشاريع إعتقاد صيغة المشروعات المشتركة شبيهة بتلك التي تديرها الشركات المتعددة الجنسيات، وعليه فإن البحث عن صيغة لتقسيم رأسمال على الدول الأعضاء، وتوزيع الأرباح الناتجة عن نشاط هذه المشروعات يعد خطوة باتجاه تشكين نمط للاندماج الإنتاجي بين البلدان الأعضاء.

يرى البعض (منهم سليمان الرياشي) أن إقامة مشروعات مشتركة بين دولتين أو أكثر ينطوي على مزايا متصلة عديدة، فبمفهومها الإندماجي، فإن هذه المشروعات من شأنها أن تؤدي إلى حدوث درجة من التشابك العضوي الإنتاجي، و ثم التبادلي بين إقتصاديات هذه الدول¹. وفي هذا السياق ورغم ما يشوب مفهوم العمل المشترك من تعميم، فإنه لا يخلو من تأسيس لخطوات مهمة على طريق الإندماج مما يتمخض عنه من مشروعات مشتركة محددة، علما أن هذه الرؤية ورغم ما تتضمنه من مفاهيم متعددة، إلا أنها تجسم تلك المزايا المتصلة والتي لا تخضع لاعتبارات العقلانية الإقتصادية البحتة، وإنما تنطلق من إعتبار المصالح الجماعية، هذا الإتجاه تترجمه الشركات الأوروبية ومن موقع تنافسي، الصناعة الأوروبية للملابس، وما أصابها من تراجع وفقدان للتنافسية في مرحلة ما (السبعينيات من القرن الماضي) من جراء منافسة الواردات – من منتجات هذه الصناعة- القادمة من البلدان النامية (وبخاصة البلدان الآسيوية)، حيث استطاعت أن تنهض وتقف ثانية، بفضل إعادة إنتشارها – جزئيا- في عدة بلدان من خلال إقامة فروع لشركائها، لإنجاز جملة من عمليات الإنتاج، والنتيجة تخفيض التكاليف، تدعيم التنافسية الدولية، بالإضافة إلى التطورات المذهلة في مجال مستوى الكفاءة والأداء الإقتصادي².

- **التنسيق في مجال تنمية القطاعات الإنتاجية بين البلدان الأعضاء يفرض القيام على هذه الأخيرة القيام بأنشطة جماعية في قطاعات البحث والتطوير لما تتطلبه هذه الأخيرة من نفقات عالية، بالإضافة إلى الإستثمارات الكبيرة التي تتطلبها طبيعة هذه الأنشطة، وعليه فإن التنسيق في هذه المجالات وإعداد الموارد الكافية لها من بشرية ومالية يساهم في رفع جودة البرامج والمشروعات المنفذة في قطاع البحث والتطوير من جهة، وزيادة نطاق التخصص داخل هذا القطاع من جهة أخرى، هذا الشكل من التنسيق يمكن البلدان الأعضاء من إستثمار القدرات الإقليمية والتوصل إلى إبتكارات لتخفيض نفقات إنتاج السلع التي يتم إنتاجها داخل منطقة الاندماج الإقتصادي.**

¹- سليمان الرياشي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي- الواقع والأفاق- سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 12مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1998، ص 285.

²- عادل أحمد موسي ابراهيم، الإتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة، مرجع سابق، ص ص 73-74.

خلاصة :

من خلال تحليل العناصر التي جاءت في هذا الفصل نجد أن المناهج البديلة للاندماج الإقتصادي الإقليمي بين البلدان النامية، اعتمدت على جملة من الملاحظات يجب أخذها بعين الاعتبار من أجل بناء نظري جديد قائم على التنمية يمكن حصرها فيما يلي :

- نظرية النمو في ظل متغيرات العولمة فروضها، وإن كانت ضرورية فهي لا تمثل شرطا كافيا، وإن كانت قد حققت نجاحات في بعض الإقتصاديات، إلا أنه لا يمكن تحقيقها في البلدان الأقل نمو في الظرف الحالي من زمن العولمة، ذلك كونها نظرية نشأت في ظروف غير متشابهة، بالإضافة أنها تفرض نفس الظروف والتنظيم داخل البلدان النامية.
 - تستجيب إقتصاديات البلدان النامية للنمو الذي يدفع بعناصره إلى تحقيق التنمية، وهي خاصة تعبر عنها البلدان النامية التي تميز نظامها الإقتصادي بعلاقات إنتاج غير رأسمالية.
 - السياسات الإقتصادية المطبقة تحكمها موانع وحواجز كثيرة، وعليه لا يمكن لأي دولة نامية في زمن العولمة أن تتحمل تطبيقها على المستوى القطري وبشكل منفرد، باعتبار أن هذه البلدان مفروض عليها مجموعة من الخيارات (الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، التجمعات الإقتصادية الكبرى التي تفرضها الإقليمية الجديدة،...) لا يمكن التنصل منها.
 - نتائج إستراتيجية التنمية في البلدان النامية لم تحقق أهدافها، خصوصا تلك التشكيلات من سياسات التصنيع الموجهة إلى السوق الداخلية في إطار إحلال محل الواردات.
- في سياق الملاحظات السابقة يصبح البحث عن بناء نظري جديد للاندماج الإقتصادي الإقليمي قائم على التنمية يعد أكثر من ضرورة في إطار الإتفاقيات الجنوبية - الجنوبية، هذا التصور يؤكد أن الوصول إلى تحقيق إقتصاد إقليمي قائم على التنمية يحتاج إلى نظرية تؤسس للنمو الإقليمي وتدفع بهذا الأخير إلى إحداث التنمية الإقليمية، علما أنه لا توجد نظرية عامة للنمو الإقتصادي الإقليمي بنفس القدر والمستوى الذي وصلت إليه النظرية الإقتصادية الجزئية أو الكلية، ونظرية التجارة الخارجية، وإنما نماذج إقتصادية تم استخدامها في تجارب النمو، أتاحت للفكر الإقتصادي المرتبط بظاهرة النمو الإقليمي صياغة بعض المحاولات النظرية تؤسس للإقتصاد الإقليمي الإنمائي بين البلدان النامية، حيث استخلصت هذه المحاولات مايلي :
- استحالة تطبيق المفاهيم الخاصة بخلق التجارة وتحويل التجارة التي جاء بها "فاينر" في البلدان النامية.
 - إحلال فكرتين جديدتين محل فكرة خلق التجارة وتحويل التجارة، وهما إنشاء التنمية وتحويل التنمية.
 - يستجيب النموذج إلى إقامة مناطق تجارة حرة ومناطق إستثمار حرة بين البلدان النامية، في ظل الإستراتيجية المزدوجة للتنمية والتي تعتمد على البعد الإقليمي والبعد الدولي والبعد الإستراتيجي..

القسم الثالث

القسم الثالث : الإقتصاد الجزائري والبدائل المتاحة للإندماج الإقتصادي

خلال الفترة (1990 – 2007)

لقد بيّنت التجربة الجزائرية بعد إنهيار أسعار النفط سنة 1986، أن الإقتصاد الجزائري عاش وضعاً هشاً ميّزته نقائص كثيرة، خصوصاً بعدما تقلص التمويل الخارجي وظهر مشاكل خدمة الديون وموازن المدفوعات، مما أدى إلى تراجع الإستثمار وانخفاض مستويات الإستهلاك، وأمام هذا الوضع لجأت الجزائر في بداية الأمر إلى تغطية عجزها المالي عن طريق الإصدار النقدي واستعمال القروض الخارجية خصوصاً قصيرة الأجل، والتي كان لتراكمها أثراً سلبياً على اتساع حجم الديون الخارجية وخدمات الديون. بينت هذه الوضعية ملامح **عدم كفاءة منظومة الأداء للإقتصاد الجزائري**.

كما بيّنت هذه التجربة أن المؤشرات الإقتصادية الخارجية (منها أسعار النفط، وتساقط كميات الأمطار،..إلخ) التي تحكم بعض إقتصاديات البلدان النامية (منها الجزائر) يتضاءل جدواها ويصعب التحكم فيها عندما تكون سلبية ، وعليه فإن بناء أي إستراتيجية من منطلق هذه المؤشرات دون مراعاة أو تفعيل القدرات الذاتية سوف تؤدي إلى صدمات مؤلمة ، بحيث تجعلها غير قادرة على التكيف مع أي تغير تفرزه الإتجاهات الجديدة للعولمة، وتؤدي حتماً إلى طول مدة مرحلتها الإنتقالية.

تفرض المتغيرات الإقتصادية والسياسية الجديدة¹ التي تطرحها العولمة إعادة النظر في الأساليب والأدوات المستعملة من قبل إدارة الحكم في تسيير الشأن الإقتصادي وتمكن أنظمتها الإقتصادية من الإندماج في التجمعات الإقليمية والدولية.

في هذا السياق، وأمام موجات العولمة ومظاهرها²، أصبح التكيف مع الأوضاع الجديدة التي تفرزها هذه الأخيرة أمراً حتمياً، وعليه كان على الجزائر الاتجاه نحو البحث عن بدائل جديدة لإصلاح المنظومة الإقتصادية والإدارية والمالية والقانونية على وجه التحديد، حيث تم إصدار مجموعة من القوانين مسّت الجوانب المالية، النقدية والإدارية، مع البحث عن صيغ لشراكة أجنبية وإقليمية وغيرها في مختلف القطاعات (المحروقات أو خارج المحروقات)، يرفع من خلالها الإقتصاد الجزائري مستوى أدائه الإقتصادي عن طريق الإستفادة من نقل التكنولوجيا والخبرات الفنية بين الشركاء، تؤهله للإندماج الإقتصادي تدريجياً.

إن الرهانات المفروضة على الإقتصاد الجزائري من أجل إندماج إقتصادي فاعل هي تمكينه من إتباع إستراتيجية مزدوجة للتنمية الإقتصادية³، يراعى فيها البعد الإقليمي والبعد الدولي، والبعد الإستراتيجي، ويتمكن من خلالها الإقتصاد الجزائري رفع مستوى **كفاءة الإنتاج والتشغيل** عبر إستراتيجية تأخذ بعين

¹ - معايير الأداء، تحرير الإقتصاد، رفع الحواجز الجمركية، تحرير القطاع الخاص، تشجيع الإستثمار الأجنبي، والاستفادة من العناصر الديناميكية التي تقدمها أنظمة الكتل الإقتصادي، دور تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، صف على ذلك إعتقاد الشفافية في إدارة الحكم، وترقية المجتمع المدني، والدعوة إلى الإندماج في للإقتصاد العالمي، إلخ من المتغيرات.

² - منها ما يترجمه التحول الكمي والسريع في عدد الإتفاقيات التجارية الثنائية، منها المتعددة والناجمة عن الدعوات المرفوعة اتجاه تحرير التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التحول الكبير في إتجاهات الإستثمار الأجنبي، من الإستثمار في المحفظة إلى الإستثمار الأجنبي الخاص والمباشر.

³ - أنظر الصفحة 180-183 من هذا البحث.

الإعتبار الإمكانيات المتاحة للإقتصاد الجزائري (الصناعية، الزراعية، مختلف الموارد)، وتتمن كل الطاقات الموجودة.

لقد تم تجزئة هذا القسم إلى فصلين، خصص الأول لتأهيل وأداء الإقتصاد الجزائري إستعدادا للإندماج الإقتصادي من خلال مختلف التدابير والإصلاحات الإقتصادية المطلوبة، ومدى فعاليتها خلال الفترة الممتدة من 1990 إلى 2007. أما الفصل الثاني فسوف نتناول فيه بدائل الإندماج الإقليمي والعالمية المتاحة للإقتصاد الجزائري عبر مجموعة من المتغيرات والمؤشرات التي تطرحها أنظمة الإندماج الإقتصادي في الظرف الراهن.

الفصل الأول : الإقتصاد الجزائري بين التأهيل والأداء للإندماج الإقتصادي.

من أجل إكتساب آليات ومعايير جديدة تؤهل الإقتصاد الجزائري للإندماج الإقتصادي والتكيف مع متغيرات العولمة، باشرت الجزائر سلسلة من الإصلاحات بمعوية صندوق النقد والبنك الدوليين والإتحاد الأوروبي، مسّت جوانب هيكلية (إقتصادية، إجتماعية، مالية)، وأخرى مؤسساتية عبر نصائح مباشرة وغير مباشرة من قبل المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، والمنظمة العالمية للشفافية. وإذا كانت تجارب الإندماج الإقليمي (منها الإتحاد المغربي، والجامعة العربية، والإتحاد الإفريقي) التي باشرتها الجزائر منذ إستقلالها إلى يومنا هذا، لم ترق إلى مستوى الإندماج الفعلي أو تحقيق شروط الإنطلاق - لأسباب كثيرة، منها الإقتصادية ومنها السياسية وهي الفاعلة - فإن **صيغ الإندماج الإقتصادي الإقليمي** (منها الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والمبادرة الأفريقية في إطار الإستراتيجية الجديدة للنيباد، والمنطقة الحرة العربية) **المطروحة** اليوم في زمن العولمة تفرض نفسها كبديل أمام الإقتصاد الجزائري، حيث تجري في ظل منافسة عالمية شرسة، وتكاليف باهظة.

وبما أن أنظمة الإندماج الإقتصادي في ظل التكتلات الإقليمية أو العالمية، تفرض على البلدان المعنية (النامية أو الإنتقالية) أن تقوم بإصلاحات إقتصادية ومؤسساتية مطلوبة، فإن التعرف على الإصلاحات التي باشرتها الجزائر، يمكننا الحكم على أهلية الإقتصاد الجزائري للإندماج الإقتصادي.

ضمن هذا التصور فإن الأسئلة التي ينبغي طرحها في هذا الفصل تتناول النقاط التالية :

- هل حققت الإصلاحات الذاتية خلال الفترة (1988 - 1994) بعض الشروط في الإستقرار الإقتصادي الكلي؟

- هل حققت برامج التثبيت والتعديل الهيكلي، التي باشرتها الجزائر منذ سنة 1994 بمعوية صندوق النقد والبنك الدوليين الإطار الأنسب تؤهلها للإندماج الإقتصادي ؟

- هل أحدثت برامج الإنعاش الإقتصادي نقلة نوعية في تفعيل المؤشرات الإقتصادية الكلية؟

وللإجابة على هذه الأسئلة قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين :

الأول : ويتناول المرحلة الإنتقالية والتحويلات الإقتصادية - الإصلاحات الذاتية -

الثاني: يتناول الإطار المهياً للإندماج الإقتصادي من خلال الإصلاحات، الفعالية والأداء.

المبحث الأول: المرحلة الإنتقالية والتحول الإقتصادية -الإصلاحات الذاتية-خلال الفترة 88 - 93.

المطلب الأول : الإقتصاد الجزائري وبداية التحول باتجاه إقتصاد السوق :

منذ مطلع الثمانينيات من القرن العشرين ونتيجة للآثار الإقتصادية التي أفرزها النظام الإقتصادي العالمي الجديد، طفت على السطح أفكار باتجاه الدّية في إحداث تغييرات على المستوى الكلي للإقتصاد الجزائري، والسبب يعود إلى التباين الذي أصبح واضحا بين ضخامة الإستثمارات المتجهة نحو القطاعات الإقتصادية خارج المحروقات، ومردودية هذه القطاعات التي لم يطرأ عليها أي تحسن هذا من جهة، واتجاه الواردات الغذائية إلى الإرتفاع من جهة ثانية. هذه الأسباب نتج عنها سلوكات سلبية - تقليص حجم الطلب أدّى إلى استعمال بطاقة التموين الغذائي، زيادة في ندرة السلع الإستهلاكية، المضاربة،... إلخ - عمّقت التباين بين الإستثمار والنمو الإقتصادي، مما يعني تعبئة رؤوس أموال ضخمة دون تحقيق مردودية تذكر، وعليه فإن هذا التباين أدّى إلى أن جل المجمعات الصناعية أصبحت تعمل بأقل من طاقتها، كما تدهورت فعالية الإستثمارات، ويدلّ على ذلك إرتفاع المعامل الحدّي لإنتاجية رأسمال الذي ارتفع إلى أكثر من 8¹.

أما الأسباب السياسية، وإن لم يعرّف عنها الموقف الرسمي بشكل علني، إلا أن اتجاه الإقتصاد الجزائري نحو الإفتتاح على القطاع الخاص تجلت بوادره الأولى "باحثشام" في قانون المالية لسنة 1982 بوضوح عندما سمي القطاع الخاص آنذاك "بالوطني"، كما أن عدم التحكم في أداء القطاع العام وبروز سلوكيات ساهمت في التصادم بينه وبين القطاع الخاص، الشيء الذي أدّى إلى ندرة السلع الإستهلاكية وفقدانها من السوق الرسمية، وأنتج في المقابل سوقا موازية على مستوى المواد الغذائية ذات الإستهلاك الواسع، وهو ما انعكس سلبا على سعر الصرف الذي جعل الدينار الجزائري يتجه إلى الإنخفاض رغم إرتفاع إيرادات الصادرات النفطية.

وإذا كانت هذه الأسباب قد عجّلت انهيار الإقتصاد الجزائري، فإن الصدمة النفطية (سنة 1986) وتراجع معدلات التبادل، وانخفاض دخل الصادرات الهيدروكاربونية بحوالي 50%²، جعلت الإقتصاد الجزائري غير قادر على مواجهة كل هذه النقائص، وعليه فإن البحث في تدابير إقتصادية تؤدي إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، وتحرير الإقتصاد الجزائري من بعض القيود عبر آليات قانونية تمكنه التقليل من آثار الأزمة وفق أسلوب التدرج مع إعطاء مجال أوسع للقطاع الخاص كي يساهم في النشاط الإقتصادي، يمثل الطريق الأوحده من أجل التكيّف مع المتغيرات التي تفرضها آليات السوق.

المطلب الثاني : تدابير (ذاتية) باتجاه التحرير والإستقرار الإقتصادي:

¹ - صندوق النقد الدولي، تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، دراسة خاصة حول الجزائر، وشنطن 1998، ص 8.

² - صندوق النقد الدولي، نفس المرجع السابق سنة 1998، ص 8.

لم تكن التوجهات الجديدة في الجزائر، والتي أُصطلح عليها "بالإصلاحات" تجري بمنأى عن التحولات الاقتصادية الجارية في العالم، بل كان لهذه الأخيرة الأثر الكبير على الواقع الإقتصادي و الإجتماعي والسياسي، رغم اعتماد أسلوب التدرج بدل أسلوب الصدمة في معالجة القضايا الكبرى.

وإذا كانت التدابير التي باشرتها الجزائر قد ركزت في مرحلتها الأولى على تحرير الإقتصاد من بعض القيود وتقليص حجم التضخم، فإنه بدا للعيان أن هذه التدابير لن يكون لها أي معنى إن لم تؤسس قانوناً، وذلك مراعاة لحجم التأثير الذي مسّ الإقتصاد الجزائري في جل قطاعاته نتيجة الصدمة النفطية من جهة، والفعالية التي يجب أن تتحلّى بها هذه التدابير كي تجعل من الإستثمار المنتج للشغل الهدف الأساسي من جهة أخرى.

إن الصعوبات التي واجهها الإقتصاد الجزائري، هي التي دفعته كل مرة للقيام بتعديلات هيكلية، منها الإقتصادي، المالي والقانوني. وكان الهدف هو الوصول بالإقتصاد الجزائري إلى الإستقرار في الإقتصاد الكلي الذي يمكن من الإقلاع وتحقيق شروط النمو الإقتصادي.

ضمن هذا السياق وابتداء من عام 1988 شرعت الجزائر في اتخاذ جملة من التدابير البنوية تترجم إصلاح المؤسسة العمومية والبحث عن سبل تراجع تدخل الدولة في الحياة الإقتصادية، أثمرت هذه التدابير بتسيير المؤسسات العمومية من قبل ثمانية صناديق¹ مساهمة مشكلة آنذاك، حيث سمح هذا الإطار الجديد بمرور 400 مؤسسة عمومية إلى الاستقلالية، مكّنت هذه العملية هذه المؤسسات من إيجاد إطار مؤسس للتحرك فيه و الممثل في²:

- إصلاح نظام الأسعار عام 1989.
- إصلاح النظام الضريبي خاصة بعد إدخال الرسم على القيمة المضافة.
- إصلاح إحتكار الدولة للتجارة الخارجية في إطار إلغاء الإحتكار على النشاط الإقتصادي.
- إصلاح قوانين العمل.
- مراجعة القوانين التجارية.

واستكمالاً للمسار الإصلاحي الذي عرفته المؤسسة العمومية ومؤسسات صغيرة ومتوسطة (1330 مؤسسة صغيرة ومتوسطة) جرّاء صدور قانون 88-01 والمتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات العمومية³، فإن أول خطوة تم إتخاذها بشأن المؤسسات العمومية هي إعداد مخططات مفصلة لإعادة هيكلة 23 مؤسسة كبيرة كانت تشتغل بالخسارة على المدى المتوسط قبل حصولها على الاستقلالية، علماً أن ثلثي هذه المؤسسات تنتمي إلى القطاع الصناعي، أما الباقي فينتهي إلى قطاع البناء والنقل، حيث تساهم هذه المؤسسات إجمالاً في خلق

¹ - تم توزيع هذه الصناديق كما يلي، ص:1:صندوق الصناعات الغذائية والصيد، ويضم 41 مؤسسة، ص:2: صندوق المناجم والمحروقات، والمياه، ويضم 41 مؤسسة، ص:3: صندوق التجهيز، ويضم 31 مؤسسة، ص:4: صندوق البناء، ويضم 84 مؤسسة، ص:5: صندوق الكيمياء والبيتر وكيمياء الصيدلة، ويضم 24 مؤسسة، ص:6: صندوق الإلكترونيك والاتصال، ويضم 24 مؤسسة، ص:7: ص صندوق صناعة النسيج والجلود، والأحذية، والتأثيث، ويضم 22 مؤسسة، ص:8: صندوق الخدمات، ويضم 82 مؤسسة.

² - وزارة إعادة الهيكلة الصناعية والمساهمة، تصحيح للإقتصاد الوطني وسياسة إعادة الهيكلة الصناعية " الإطار والمبادئ العامة" ماي 1995.

³ - الجريدة الرسمية، قانون 88-01 مؤرخ في 88/01/12 المتعلق بالجوانب التوجيهية للمؤسسة العمومية.

130000 منصب شغل، وتحقق 15% من القيمة المضافة¹، وتم اتخاذ قرارات بخصوص المؤسسات العمومية بعد المصادقة على قانون 01-88، منها مرور 350 مؤسسة عمومية في نهاية 1992 إلى الاستقلالية بعد حصولها على دعم مالي وإعادة هيكلة ميزانيتها من قبل الخزينة العمومية (جاء إلغاء جزء من مديونيتها اتجاه البنوك)².

ولتأهيل المؤسسات العمومية والحفاظ على ما تبقى فيها من قدرات من أجل إستغلالها، فإن متابعة صارمة من قبل السلطات العمومية تجاه هذه المؤسسات فرضت نفسها على أرض الواقع من خلال مخطط متوسط الأجل. وضع لهذا الغرض قصد تقليص خسائر الإستغلال، يتمثل هذا المخطط في إتخاذ إجراءات أفضل في مجال الرقابة على المخزون وإدارة التكاليف، بالإضافة إلى تحسين قدرة المؤسسة على المنافسة، حيث خفضت تكاليف العمالة وأعيد توجيه الإنتاج نحو الأنشطة الأكثر قدرة على الاستمرار.

و رغم الجهود المبذولة خلال هذه الفترة، إلا أن نتائجها أظهرت محدوديتها، و تكمن خطورة المشاكل في محدودية الأداء الإقتصادي للأجهزة الموضوعية، بالإضافة إلى غياب ميكانيزمات وإستراتيجية واضحة المعالم، والتي مكنت فقط من إستعمال ضعيف للقدرات الموضوعية بنسبة 50%، حيث وصل العجز الميزاني إلى 13,7% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي عام 1988، كما عجزت تخفيضات الإنفاق الحكومي عن تعويض ضعف الإيرادات. لغياب سوق مالية لجأت الدولة إلى إصدار النقد وللاقتراض الخارجي لتغطية العجز المالي.

لقد ارتفعت نسبة الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي من 30% عام 1985 إلى 41% عام 1988³ بينما قفزت نسبة خدمة الدين إلى الصادرات إلى 35% بسبب قصر آجال الإستحقاق.

تطلب هذا الوضع الذي وصلته المؤسسة العمومية إجراءات خاصة وفاعلة، للتكيف مع آليات إقتصاد السوق، وعليه فتح القانون 02-88 والمتعلق بالإجراءات الخاصة بالإصلاحات الإقتصادية أفقا واسعة أمام هذه المؤسسات، حيث أعطى لها حرية التصرف بكل مسؤولية في السوق الوطني والخارجي بما يتطابق وآليات إقتصاد السوق، ذلك أنه ابتداء من سنة 1988 أصبحت المؤسسات العمومية الإقتصادية تتميز باستقلالية، حيث تم اعتبارها شركات مساهمة أو ذات مسؤولية محدودة متخلصة في ذلك من كل وصاية إدارية، وهو ما يمكنها من تحقيق المبادرة، كما ترجم هذا التميز القانون 06-88 الذي سمح للمؤسسة العمومية الإنتقال إلى الاستقلالية بصفة تدريجية، وعليه فإن تقرير وزارة الصناعات والمناجم الموجه للمكلف بالإصلاحات الإقتصادية آنذاك تضمن إعداد مخططات إنعاش 14 مؤسسة صناعية غير مستقلة قبل انتقالها إلى الاستقلالية، والتي تتميز بطابع إستراتيجي ووضعيتها المالية متدهورة، ويوصي بإخضاعها لمعالجة خاصة، قائمة على أساس دراسات

¹ - قندوز فاطمة الزهراء، الإستثمار في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر - خلال التسعينيات- رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (فرع التحليل الإقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2001/2002، ص 144.

² - عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2001، ص ص 178-179.

³ - صندوق النقد الدولي، التصحيح الهيكلي، عدد خاص بالجزائر، 1998.

وتشخيص لتمديد شروط البقاء، واقتراح إجراء إصلاحات قصيرة ومتوسطة المدى، حتى تتمكن الدخول إلى اقتصاد السوق¹.

كانت الإصلاحات الاقتصادية التي مسّت هذه المؤسسات تهدف إلى تأسيس ثقافة إدارية تقوم على الشفافية، ومواجهة المخاطر. إلا أن العراقيل القانونية والتشريعية حالت دون ذلك.

ولإقاز مؤسسات القطاع العام، أتبعّت الجزائر سياسة جديدة تتمثل في سياسة التطهير المالي، حيث تكفّلت الدولة من خلالها بتغطية الخسائر الناجمة عن تدهور قيمة الدينار، وبشراء ديون المؤسسات الاقتصادية من البنوك التجارية، حيث جاء في القرار الحكومي "أن كل المؤسسات الاقتصادية التي تملك أصولاً صافية إيجابية من حيث الأصول والديون، هي قابلة للإستقلالية، أما تلك التي أصولها الصافية سلبية فهي تمر كذلك للإستقلالية بعد أن تخضع لعملية التطهير المالي"².

جاءت سياسة التطهير المالي لتتقد مؤسسات القطاع العام من الخطر الذي يلاحقها، في ظروف تميّز فيها الإقتصاد الوطني بتراجع في قيمة الدينار، وتدهور القدرة الإنتاجية للمؤسسات وترتب عنه صعوبات في التمويل، ولذا كانت عملية التطهير المالي وحدها غير فعّالة لتصحيح الإختلالات التي عاشتها المؤسسات. إذ خصصت الدولة ما يزيد عن 711 مليار دينار جزائري منذ بداية عملية التطهير المالي للمؤسسات، إلا أن الوضع بقي على ما هو عليه دون تحسن أو تغيير يذكر³.

لقد أتمدت الجزائر إصلاحات هيكلية مهمة قبل الفترة 89-90، متمثلة في تدابير في القطاع الزراعي (تقسيم 3500 مزرعة عمومية إلى تعاونيات صغيرة) وأخرى في القطاع الصناعي والبناء، هذه الإصلاحات ورغم أنها لم تكن تعالج الخلل من جذوره، ذلك أن معظمها دار حول حجم المؤسسات، ومركزها المالي، ولم تمس الإطار القانوني والمؤسّساتي باعتبار هذا الأخير يمثل حجر الأساس في نجاح أي مشروع إقتصادي، إلا أنها أدت في مجملها عام 1990 إلى شطب كمية ضخمة من الديون الأجنبية والمحلية المستحقة على هذه المؤسسات⁴.

نتيجة علاقة الجزائر بصندوق النقد والبنك الدوليين في إطار برامج الإصلاح الإقتصادي⁵، والتي مرت بفترتين أساسيتين، الأولى جرت في سرية تامة وأطلق عليها " بالإصلاحات الذاتية"، والثانية كانت علنية أطلق عليها بـ " برنامج التعديل الهيكلي"، علما أن الإصلاحات الذاتية جرت أطوارها بين الفترة 1989 و1993، حيث تمكنت

¹ - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق، ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2002، ص 206.

² - Bounoua Chaib, La Crise Financier de L'Entreprise Publique Algérienne, N°14, Mais 1994, P:18.

³ - Bounoua Chaib, op-cit ,P 25.

⁴ - صندوق النقد الدولي، التصحيح الهيكلي، عدد خاص بالجزائر، 1998، المرجع السابق.

⁵ - هذه البرامج تتكون من العناصر التالية:

- برامج **الثبّيت** ويقدمها صندوق النقد الدولي لبعض الدول الأعضاء، بقصد الوصول إلى الإستقرار والحفظ عليه، حيث تتركز على جانب الطلب، ومدتها قصيرة، علما أن معيار النجاح هو حجم الإحتياجات الدولية للبلد.

- برامج **التعديل الهيكلي**، وتسمى أيضا ببرامج التكيّف أو التصحيح الهيكلي، ويرعاها البنك الدولي، تتركز على إدارة جانب العرض، وتتعلق بالفترة المتوسطة والطويلة، علما أن السياسة المعتمدة من قبل هذه البرامج توسعية، وتتكون من قسمين، الأول ويتعلق بزيادة الإنتاج عن طريق التخصيص الأمثل للموارد المتاحة، والثاني يتعلق بزيادة الطاقة الإنتاجية للإقتصاد والمتمثلة في تحفيز النمو، لمزيد من التفاصيل أنظر قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، د.م.ج، الجزائر، سنة 2003، ص 270-274. وأنظر عبد القادر خليل، انعكاسات ظاهرة الفساد على فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر للفترة 90-2005، مقال منشور في مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 2007/16، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ص 25.

من خلالها الجزائر الدخول في مفاوضات (سرية) مع مؤسسات النقد الدولي للحصول على القروض والمساعدات، أدت في النهاية إلى التوقيع على إتفاقيتي إستعداد إنتماني الأولى في 28-02-1989 ، والثانية في 03-07-1991، حيث كانت تهدف إلى منح قروض ومساعدات من قبل المؤسسات النقدية الدولية، مشفوعة بشروط أهمها¹:

- مراقبة توسيع الكتلة النقدية بتقليص حجم الموازنة العامة؛
- تحرير الأسعار وتجميد الأجور؛
- الحد من التضخم وتطبيق أسعار فائدة موجبة؛
- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة الدينار.

وإذا كان هدف هذه الإصلاحات القضاء على الإختلالات الإقتصادية بشكل عام، فإن الفترة 93/90 ورغم تزامنها مع صدور قانون النقد والقرض²، تميزت بتباطؤ خطى الإصلاحات الهيكلية ولم تستطع تقليص خدمة الدين الخارجي التي وصلت إلى 80% من الصادرات، في ظل زيادة الإستهلاك الحكومي بـ 2% من إجمالي الناتج المحلي وارتفاع نسبة الإستثمار الحكومي إلى إجمالي الناتج المحلي من 6% عام 1991 إلى 8,4% عام 1993 الشيء الذي انعكس سلبا على المدخرات، حيث جعلت هذه الإختلالات العجز في الميزانية يصل إلى 8,7% من إجمالي الناتج الإجمالي عام 1993³، وكان للأحداث السياسية، أثر عميق على التراجع عن أهم أدوات إحداث الإستقرار الإقتصادي.

لقد أفرز هذا الوضع ضغطا على الإقتصاد الجزائري ازدادت حدته مع نمو ظاهرة "الدولة"⁴، والتي بمقتضاها تحول الدولار إلى وعاء إيداري يتوالد بأرباح رأسمالية من فروق تدهور صرف الدينار في السوق السوداء وتراجع سعر الفائدة الحقيقي، حيث خلّفت هذه الظاهرة إفرزات سلبية أدت إلى وجود سوق محلية للصرف وبالتالي أصبحت الكتلة النقدية خارج رقابة البنك، كما أن التوقعات بالتخفيضات المتتالية للدينار جعلت البنوك تعاني من تدابير الإعتمادات بالعملة الصعبة لتمويل إستيراد مستلزمات الإنتاج، ورغم وجود مرحلة وقائية بشأن سوق الصرف منذ بداية الإصلاح، تتعلق بإنشاء الميزانيات بالعملة الصعبة بدأ تنفيذها سنة 1990، فإن المرحلة التي تلتها والمرتبطة ببرنامج التثبيت لعام 1990 كانت تهدف إلى تخفيض 25% من الفجوة الموجودة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف في السوق الموازية، إلا أن تخفيضات العملة كانت أقل مما هو مرغوب.

جدول رقم (15) سعر صرف دولار/دينار خلال الفترة 1991/88

| الفترة | 1988/12 | 1989/12 | 1990/12 | 1991/03 | 1991/09 |
|--------|---------|---------|---------|---------|---------|
|--------|---------|---------|---------|---------|---------|

¹- بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، المجلة العلمية "بحوث إقتصادية عربية" العدد 31، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة سنة 2003، ص 13.

²- حمل هذا القانون أفكار جديدة تتعلق بتنظيم النظام المصرفي وأدائه تضمنت مجموعة من المبادئ والآليات، منها الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة الحقيقية، الفصل بين الدائرة النقدية والدائرة المالية، الفصل بين الدائرة الميزانية ودائرة الإنتمان، لمزيد من المعلومات أنظر: بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، المرجع السابق، ص 16.

³- صندوق النقد الدولي، التصحيح الهيكلي، عدد خاص بالجزائر، 1998، المرجع السابق.

⁴- رفعت لقوشة، الإصلاح الإقتصادي والشراكة الإجتماعية، مرجع سابق ذكره، ص 15.

| | | | | | |
|------|------|------|------|------|---------------------------------|
| 22,5 | 17,8 | 12,2 | 8,03 | 6,73 | الدولار الواحد مقابل الدينار |
|------|------|------|------|------|---------------------------------|

المصدر: بظاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مقال منشور في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00 السداسي الثاني من سنة 2004، مخبر العولمة واقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية والعلوم الاجتماعية، جامعة حسينية بن بو علي- الشلف- الجزائر، ص 189.

المطلب الثالث: التدابير الإقتصادية والمالية ومؤشرات النمو خلال الفترة 88-93:

لكي نفهم فعالية التدابير الذاتية في مجال الإصلاح الإقتصادي التي باشرتها الجزائر خلال الفترة 88-93، والتي سادت مسار التحول إلى إقتصاد السوق وتحقيق الإستقرار الإقتصادي، لابد من التعرف على تطور النمو الإقتصادي الحاصل في القطاعات الإقتصادية والمالية وتحرير التجارة الخارجية في ظل الإنفتاح الإقتصادي.

الفرع الأول: القطاعات الإقتصادية ومؤشرات النمو الإقتصادي:

إن المتتبع لتطور النمو الإقتصادي في الجزائر والأثر الذي يبرزه من خلال المقارنة بين الناتج الداخلي الإجمالي، وإجمالي الناتج الداخلي خارج المحروقات، يلاحظ أن النمو تتحكم فيه عوامل خارجية كأسعار البترول، قيمة الدولار، وكمية تساقط الأمطار.

ضمن هذه الرؤية بقيت مستويات التحكم في الإقتصاد الوطني رهينة العوامل المذكورة سالفاً، وعليه يؤكد " أحمد بن بيتور " أن الجزائر حققت النجاح في الإستقرار الإقتصادي الكلي ولكن فشلت في النهوض بالقطاع الحقيقي.

تمثل الوضعية المالية التي عاشتها جل القطاعات الإقتصادية وحجم الديون المترتبة عنها أحد أهم أسباب فشل القطاع الحقيقي، وعليه فإن التدابير الإقتصادية التي تم اتخاذها خلال هذه الفترة لم تسمح بتحقيق نسب النمو اللازمة، ولكنها أثرت على مستوى تفادي التدهور في النشاط الإقتصادي، يترجم هذه الحقيقة متوسط نسبة النمو التي قدرت بـ 0,4% خلال الفترة 88-93.

كانت التضحيات التي قامت بها الجزائر ترمي إلى الحفاظ على صورتها على مستوى أسواق المال الدولية، وأنها قادرة على الوفاء بالديون الخارجية، وهو ما جعل السلطات الجزائرية تفرض على نفسها تقشفاً تمكنت من خلاله تحقيق فائض معتبر في الميزان التجاري، ذلك أن واردات 1992 أو 1993 مثّلت بالحجم نصف المستوى الذي بلغته في عام 1985، وخلال السنوات الثلاث 91-93 التي سبقت إعادة الجدولة قامت الجزائر بتحويلات

صافية قدرها 9 مليار دولار في إطار تسديد الديون، أي بمعدل 3 مليار دولار سنويا، وقد تحقق هذا بفضل الفائض في الميزان التجاري البالغ 10,6 مليار دولار، أي بمعدل 3,5 مليار دولار سنويا¹. الملاحظ أن التدابير الاقتصادية خلال الفترة 90-93 مسّت الجوانب الكلية للإقتصاد، خصوصا ما يتعلق بالدين الخارجي الذي شكّل قيّدا كبيرا على النمو الإقتصادي، و كان له أيضا تأثير على حجم الواردات، وبالتالي إنخفاض تموين القطاع الإنتاجي، وعليه فإن هذا القيد ساهم بشكل كبير في التخفيض من الآثار الإيجابية التي جاءت بها الإصلاحات الاقتصادية، وقد تحمّل المجتمع آثار هذه الإصلاحات على مستوى الإنتاج والتوزيع دون الإستفادة من النمو وخلق مناصب للشغل²، وهي الأهداف التي يفترض أن تحققها أي إصلاحات اقتصادية. عرف النمو الإقتصادي باعتباره مؤشرا إقتصاديا فعالا، في الفترة 90-94 معدلات متذبذبة ومنخفضة يترجمها الجدول رقم (16) أدناه.

الجدول رقم (16) تطور معدلات نمو للإقتصاد الجزائري خلال الفترة 90-94 (%)

| السنوات | 1990 | 1991 | 1993 | 1994 | 1995 |
|--------------------------------|------|-------|------|-------|-------|
| النمو الإقتصادي | 0,8 | 1,2 - | 1,8 | 2,1 - | 0,9 - |
| النمو الإقتصادي خارج المحروقات | 0,1 | 1,8 - | 2,1 | 2,5 - | 0,4 - |

Source : Jean- Pierre TUQUOI , bilan économique et social 2000, Revue le monde, Afrique du nord, P: 90.

بيّنت معطيات الفترة المذكورة أعلاه أن متوسط دخل الفرد قد أنتقل من 2880 دولار أمريكي إلى 1580 دولار أمريكي³، و حقق النمو الإقتصادي مستويات متذبذبة وسالبة أثرت بشكل مباشر على القطاعات الإستراتيجية، خصوصا القطاع الصناعي، والقطاع الفلاحي (بعد فترة من الجفاف)، وقطاع الأشغال العمومية، حيث تراجعت مرد وديتها.

1- على مستوى القطاع الصناعي : تؤكد بعض الدراسات⁴ أن المقدرة الإنتاجية للإقتصاد الجزائري (بسبب الضغوط التضخمية التي عانى منها الإقتصاد الجزائري)، مفاة بمعدل الزيادة في الناتج الداخلي الخام وبالأسعار الحقيقية، تعد منخفضة جدا، وأن حجم الإنتاج قد تدهور في أغلب الصناعات عدا قطاع الطاقة والمحروقات الذي أزدهر رغم الظروف الأمنية التي عاشتها البلاد خلال هذه الفترة، والسبب يعود إلى تدفق رؤوس الأموال الأجنبية في مجال الإستكشاف والاستخراج من جهة، وإلى التحسن الحاصل في المواد الطاقوية من جهة أخرى.

¹ - Ahmed Benbitour, « L'expérience Algérienne dans la gestion des réformes » colloque international sur les réformes économiques dans le contexte de la mondialisation réalités et enjeux, 11-12 juin 2005, Organisé par L'Association Nationale des Economistes Algériens, P : 1

² - Ahmed Benbitour (2005), op-cit, P:1

³ - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر، المرجع السابق، ص 157.

⁴ - تومي صالح، فعالية الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، في مواجهة تحديات العولمة، ورقة مقدمة للملتقى العلمي الدولي حول " الإصلاحات الاقتصادية في ظل العولمة واقع ورهانات" نظم من قبل الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين، أيام 28-29 ماي 2005، ص ص، 2-3.

الملاحظ أن الإقتصاد الجزائري يتمتع بمستوى صناعي معين ، خصوصا الصناعات التحويلية منها مقارنة بالدول العربية، وعليه يفترض في الإصلاحات الذاتية التي باشرتها الجزائر أن يحصن هذا القطاع بشكل يجعله قادر على خلق النمو والتشغيل، وبالتالي إعداده للمنافسة في ظل إقتصاد السوق. لكن معطيات الواقع بيّنت أن هذا القطاع واجه صعوبات جمّة يأتي في مقدمتها العامل التمويلي، وهو من بين الأسباب الرئيسية التي جعلت هذا القطاع يسجل معدلات نمو سالبة منذ أوائل التسعينيات من القرن العشرين إلى غاية الفترة 1997 الجدول رقم (17) أدناه يوضح ذلك.

الجدول رقم (17) تطور معدلات نمو القطاع الصناعي في الفترة 91- 96 (%)

| السنوات | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 | 1995 | 1996 |
|---------|------|-------|-------|-------|--------|-------|
| المعدل | 7 - | 2,5 - | 1,5 - | 8,5 - | *8,5 - | 6,5 - |

Source : CNES " Rapport sur la conjonction de seconde semestre 1996.

* ONS: 2003.

الجانب الآخر الذي يجب توضيحه، هو أن التجربة الجزائرية في تسيير الإصلاحات خصوصا فيما يتعلق بإدارة القطاع الصناعي الذي أستثمرت فيه ملايين الدولارات، ، بيّنت أن الأداء في هذا القطاع كان ضعيفا، وأن إعداده للمنافسة كان بطيئا والتكلفة كانت أكبر. ولم تنح له الفرصة للإستفادة من التجارب التي حدثت في بعض البلدان الآسيوية الناشئة، والتي استفادت في عزّ أزمته من حماية صناعاتها الناشئة في بداية سنوات الثمانينيات من القرن العشرين. وعليه يمكن أن نقرّ بأن هذا القطاع عولج من منظور سياسي أكثر منه إقتصادي، خصوصا في مرحلة الإنتقال إلى إقتصاد السوق ، وأثار هذه النتائج مازالت تلاحق القطاع الصناعي إلى يومنا هذا.

تؤكد المعطيات أن واردات هذا القطاع من أجل تشغيل جهاز الإنتاج في سنة 1996 مثلت حوالي 63 مليار دينار¹، مما يعني أن هناك إنخفاض يقدر بـ 12% مقارنة بسنة 1995 حيث تقدر القيمة الإجمالية بـ 71 مليار دينار. ورغم الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت على القطاع فإن أسباب تراجع النمو تعود إلى ما يلي²:

أ- قدم التكنولوجيا المستعملة منذ سنوات السبعينيات من القرن العشرين، والتي أصبحت غير صالحة، وإلى عدم ملائمة المنتجات المصنعة، ذلك أن العلاقة بين النوعية والسعر تجعل من الصعب بيع المنتوجات في السوق المحلية والدولية.

ب- ضعف قدرات التسيير في المؤسسات.

ج- تباطؤ عمليات تسوية أوضاع جهاز الإنتاج العمومي والخاص، أدّى إلى ركود مزمن في القطاع.

د- عدم تحديد دور ومكانة القطاع الصناعي في عملية التنمية.

¹ - CNES : Rapport sur la conjonction de seconde semestre 1996, P 17.

² -المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي،تقرير السداسي الثاني من سنة 99،الدورة الخامسة عشر،ماي 2000،ص37.

هـ- انخفاض نسبة تشغيل هذه الصناعات إلى نحو 50% من طاقتها الإنتاجية (الجدول رقم (18) يوضح ذلك)،
 عدا الغذائية منها والتي بلغت 75%، وصناعة مواد البناء 70%¹.
 و- ضخامة المؤسسات الصناعية يجعلها لا تستطيع مواجهة الأزمات بسبب حجمها وعدد العمالة فيها².
 يرجع المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي في تقريره لسنة 1999، أسباب تراجع نمو القطاع الصناعي إلى ما يلي³:

- إن برامج الهيكلية التي واصلت عملية تقسيم وحدات الإنتاج إلى فروع مستقلة والنشاطات الملحقة، لم تعزز عمليات الخوصصة التي انطلقت فيها الجزائر في سنوات لاحقة (سنة 1998).
- رغم الزيارات التي قام بها الأجانب إلى الجزائر، والإتصالات بخصوص الإستثمار في هذا القطاع بعد الإفتتاح الذي جاءت به القوانين ذات الصلة بالإستثمار (قانون 10/90 والمرسوم التشريعي 12/93)، فإن القطاع لم ينجز أي عملية هامة في الصناعات الأساسية.
- غياب إستراتيجية شاملة في مجال إعادة الهيكلة الصناعية لتحديد الصناعات التي يجب إبقاؤها أو تنظيمها أو خوصصتها.

الجدول رقم (18) معدلات استعمال قدرات الإنتاج في قطاع الصناعات التحويلية خلال الفترة 90-96 (%)

| السنوات | 90 | 91 | 92 | 93 | 94 | 95 | 96 |
|---------|------|------|------|------|------|------|------|
| المعدل | 58,5 | 55,8 | 52,3 | 52,5 | 48,5 | 47,4 | 42,1 |

المصدر : الديوان الوطني للإحصاء، سنة 1997.

2- أما على مستوى القطاع الفلاحي : فهو الآخر عاش هذا القطاع مشاكل، تسببت في إضعاف قدراته الإنتاجية رغم أنه يشغل هذا القطاع قرابة 25% من إجمالي الأيدي العاملة في الجزائر، ويسهم بنسبة 12% في الناتج الداخلي الخام، وإذا كانت معدلات نموه تتأرجح بين الإيجاب والسلب (21% سنة 96، و- 13,5% في السنة الموالية)⁴ فإن القيمة الإجمالية المضافة لم تتعد 9% خلال الفترة 88-1993، علما أن هذه النسبة كانت تقدر بـ 8,7% سنة 1987، أسهم القطاع الفلاحي إلى غاية 1993 في توفير 30000 فرصة عمل.
 إن تقسيم المزارع العمومية (3500 مزرعة) إلى تعاونيات صغيرة، بموجب قانون 87-19 المؤرخ في 18 ديسمبر 1987 المتعلق بإعادة تنظيم القطاع الفلاحي، كان يهدف إلى تحويل حقوق الإنتفاع بأراضي الدولة المعطاة للمزارعين إلى حقوق كاملة، ترجم هذه الأهداف القانون العقاري رقم 90-25 المؤرخ في 18 نوفمبر 1990 الذي منح الأفضلية للتنازل على الملكية الخاصة للأراضي الزراعية في مقابل وضع قيمتها، وألغى سقوف تحديد الملكية الخاصة المؤسسة في سنة 1971 بالأمر المتعلق بالثورة الزراعية، ورغم هذا التنازلات

1- مجلة إقتصاد وأعمال، تحت عنوان " الصدمة الإيجابية " عدد خاص بالجزائر ، 1999، ص 14.

2 - مجلة إقتصاد وأعمال، تحت عنوان " بعد الوئام المدني والإنتفاخ الإقتصادي " عدد خاص بالجزائر جويلية 2000، ص 24.

3- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني سنة 99، الدورة الخامسة عشر، ماي 2000، ص 32-33.

4 - عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص 151.

فإن صعوبات ما زالت تشكل عائقا أمام تطور هذا القطاع والنهوض به، وهي بذلك ساهمت بشكل أو بآخر في ارتفاع فاتورة الغذاء.

ورغم سياسة تحرير الأسعار التي لم تعط ثمارها، إلا أن الفاتورة بقيت على حالها فيما يخص الواردات من المواد الغذائية حيث بلغت نسبتها حوالي 30% سنة 1995، في حين كانت نسبتها تمثل 25,5% سنة 1986¹. إن قانون الصادر سنة 1995 والذي يقضي بإعادة بعض الأراضي التي تم تأميمها بعد الإستقلال إلى مالكيها، لم يمكن القطاع من خلق قيمة مضافة إجمالية ذات دلالة (12,8% سنة 98).

و تعود الأسباب إلى العوائق التي تواجه القطاع الفلاحي منذ عقد من الزمن، إذ تمثلت في محدودية المساحة المروية، حيث يتأثر الجزء الأكبر منها بعامل ذي طابع خارجي وهو كمية تساقط الأمطار، وهناك أسباب أخرى معقدة تتمثل في ملكية العقار التي ساهمت إلى حد بعيد في تقليص استغلال حجم الأراضي، مع عدم وجود سياسة زراعية خلال هذه الفترة (88-93) مرتبطة بتنمية الإستثمار في القطاع، وفي هذا الصدد يؤكد آيت عمارة حميد أنه " أن الفلاحة الجزائرية تقدم صورة مجسدة لانعدام التوازنات التي تمس وتفرمل النمو، وفي الحالة الانكماشية لا يمكن توسيع رقعة الأرض الزراعية"².

التدابير الإقتصادية التي أدخلت على هذا القطاع خلال هذه الفترة، والتي كان من المفروض أن تحافظ على حجم العمالة وأن ترفع من مستوى التشغيل والإنتاج، باتت نتائجها غير مرضية رغم الإجراءات الخاصة بتشجيع الإستثمار في القطاع الفلاحي، وكذا التسهيلات للحصول على القروض، وأسعار المنتجات الزراعية، والعوامل ذات الصلة بالنشاط الزراعي (منها الكهرباء، الغاز، الإرشاد الزراعي،... إلخ)، و يعود السبب إلى بعض المشاكل، منها ما يتعلق بالجانب التمويلي، وحجم تكاليف الإنتاج، وهو ما جعل حجم المساحات المزروعة يتقلص بارتفاع حجم التكاليف، ومنها ما يتعلق بالوضع الأمنية، والتي جعلت الكثير من الفلاحين يهجرون أراضيهم.

3- على مستوى قطاع البناء والأشغال العمومية : يعيش هذا القطاع مشاكل منها التمويل، ونقص الموارد المالية، وقدم وسائل الإنتاج. ورغم الوضعية التي مرّ بها القطاع خلال الفترة 90-93 إلا أنه مع بداية سنة 1994 بدأ يعرف نموا مستمرا، وهي السنة التي تزامنت وبداية تصفية أصول المؤسسات العمومية المحلية (935 مؤسسة)، والتي ينتمي أغلبها إلى قطاع البناء والأشغال العمومية، لصالح العمال الذين كونوا مؤسسات صغيرة ومتوسطة³، حيث أكد وزير هذه الصناعات في جويليه من سنة 2000 أنها بلغت 40 ألف مؤسسة وهي غير كافية، مقارنة بحجم الإقتصاد الجزائري⁴.

الفرع الثاني : التجارة الخارجية :

¹ - بن زغوية محمد زايد، المرجع السابق، 141.

² - Hamid Ait Amara, « blocage de la productivité du sol et crise agricole en Algérie » Revue de C.E.N.P, N° 3, 1985 P 131.

³ - عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص 151.

⁴ - مجلة إقتصاد وأعمال، تصريح السيد : نور الدين بوكروش (وزير للتجارة سابقا)، عدد خاص بالجزائر، جويليه 2000، ص 24.

لم تخرج التدابير المتخذة في هذا الشأن عن الإطار العام للإصلاحات الاقتصادية، والتي تعمل على تكيف الاقتصاد الجزائري مع التوجهات الجديدة التي تفرضها إقتصاديات السوق، وعليه فإن أول إجراء يعطي مرونة أكثر في مجال المعاملات التجارية مع الخارج ترجمه قانون 88 - 29 ، وبعدها جاءت إتفاقيات الإستعداد الإئتماني (Stand-by)، التي تم توقيعها في ماي 1989 و جوان 1991، كحركية تدفع الإقتصاد الجزائري باتجاه التحرير التجاري، حيث تعهدت بموجبها الجزائر بالانتقال إلى إقتصاد السوق¹، فهي تعد خطوة نحو اعتماد التدابير التي جاء بها قانون النقد والقرض، والتي من خلالها تم تصنيف أصحاب الامتياز والبائعين بالجملة، حيث بإمكانهما مباشرة أي نشاط تجاري أو صناعي عن طريق الترخيص، كما أن الإجراءات الجديدة التي جاءت بها التعليمية رقم 03-91 الصادرة في ماي 1991 ، جعلت بنك الجزائر يقرر " أن كل شخص مادي أو معنوي له صفة التاجر أن يقوم بالإستيراد في كل السلع دون إتفاق أو تصريح مسبق ما عدا القيام بتوطين العملة لدى بنك وسيط معتمد²"، هذه التعليمية أعطت دفعا قويا باتجاه تحرير التجارة الخارجية، خصوصا عندما أصبحت مشاركة القطاع الخاص ذات فعالية، حيث مكنته من مسك أكثر من 50% من التجارة الخارجية في العمليات الخاصة باستيراد السلع، ذلك أن الإجراءات الجديدة أكدت³ :

- لأي كيان مقيد في السجل التجاري الحق في إستيراد السلع لإعادة بيعها كشركة للبيع بالجملة.

- منح مستوردي البضائع الحق في الحصول على النقد الأجنبي بالكامل وبالسعر الرسمي.

وعلى الرغم من أن القيود على تراخيص الإستيراد قد تم إزالتها، إلا أن بعض الواردات ظلت خاضعة للرقابة الإدارية بسبب القيود التجارية المحلية، علما أن كل عملية إستيراد تتم من خلال أحد البنوك لمساعدة المستورد على الحصول على الإئتمان بالنقد الأجنبي وبشروط ملائمة.

في هذا الشأن وأمام الظروف المالية التي عاشتها الجزائر خلال الفترة 90-93، ومن أجل الحفاظ على إستقرار إحتياطي الصرف، شرعت الجزائر في نهاية سنة 1992 في تطبيق قواعد أكثر صرامة بشأن التمويل وتقليص حجم الواردات، وعليه فإن المعاملات التي تزيد عن 100.000 دولار تخضع لموافقة اللجنة الخاصة بتوزيع العملة الصعبة، ولما كان التمويل التجاري بهذه الشروط غير متاح في حالة واردات السلع الوسيطة ، فإن السلطات العمومية أصدرت تعليمية تحرم الواردات التي ليست لها أولوية من تسهيلات النقد الأجنبي⁴ .

الفرع الثالث : القطاع المالي :

ركزت التدابير التي مست القطاع المالي خلال الفترة 88 - 1993 في مجملها على بعض المؤشرات ، منها الأسعار بمختلف مستوياتها، وأدوات السياسة الميزانية ، حيث تهدف جميعها إلى بحث السبل الكفيلة بتحقيق الإستقرار على المستوى الكلي، علما أن أخطر مشكل واجهه الإقتصاد الجزائري هو كلفة المديونية الخارجية

¹ - Benissad Hocine, Algérie : Restructuration et réformes économiques (1979- 1997), O.P.U,Alger1994,P141.

² - بنك الجزائر، تعليمية رقم 03- 91 الصادرة في ماي 1991.

³ - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق، المرجع السابق، ص 162.

⁴ - تقرير صندوق النقد الدولي، تحقيق الإستقرار والتحول إلى إقتصاد السوق، دراسة حول الجزائر، وشنطن 1998، ص 110.

نتيجة محدودة الصادرات وتذبذب قيمة العملات¹، وعليه تمثلت الإصلاحات المالية التي تم مباشرتها في التحرير التدريجي للأسعار و معالجة ظاهرة التضخم.

1 - النظام العام للأسعار :

يمكن قراءة نظام الأسعار في الجزائر عبر ثلاث مستويات تم رصدها كما يلي² :

1-1- المستوى الداخلي: مس بالأساس تحرير أسعار المنتجات، حيث ترجم تدخل الدولة في هذا المجال قانون

89 - 12 المتعلق بالأسعار³ ، حيث مسّ ثلاث أنواع من المنتجات الخاصة بالتحرير و هي :

- المنتجات ذات الأسعار المحددة مسبقا و تضم خمس منتجات وهي (الخضروات، الذرة، الشعير)، الماء و الغاز، الكهرباء، تعريفة النقل، خدمات الميناء.

- المنتجات ذات الهوامش المحددة منها، الشاي، القهوة، الحليب والأدوية .

- المنتجات ذات الأسعار المحررة و هذا النوع يخضع للتصريح .

وإذا كانت الإصلاحات التي باشرتها الجزائر بعد هذه الفترة قد أدت إلى تحرير الأسعار بعد تخلي الدولة عن مراقبة هوامش الربح لمعظم المنتجات الأساسية، فإن هذه الإصلاحات و منذ بداية سنة 88 أخذت أسلوب إلغاء الدعم تدريجيا، حتى يتم التكيف مع الوضع الجديد الذي تمليه آليات السوق ومقتضيات الدخول إلى منظمة التجارة العالمية. وفي نفس الاتجاه عملت الدولة على تخفيض نسبة الضرائب الجمركية على بعض السلع الضرورية منها، الأدوية على وجه التحديد.

1-2- على المستوى الجهاز المصرفي :

القطاع البنكي في الجزائر موزع بين مؤسسات بنكية عمومية وأخرى مشتركة، علما أن البنوك العمومية قبل أن تحسم الدولة خيارها تجاه إقتصاد السوق لم تبحث عن المردودية أو الربحية ولا حتى عن الرسملة، ولكن منذ عام 1988 تاريخ بداية إصلاح النظام المصرفي وجدت البنوك نفسها ملزمة بالخضوع للقواعد المهنية، ساعدها في ذلك صدور قانون النقد والقرض⁴ الذي كلف مجلس النقد والقرض بإدارة سياسة النقد الأجنبي والسياسة النقدية وإدارة الدين الخارجي، بالإضافة إلى تمكينه من سلطة إعتامد الإستثمارات الأجنبية، وكذا المشاريع المشتركة، كما أسندت له مهمة توحيد مبدأ المعاملة بين القطاعين العام و الخاص.

لقد اعتمد الإصلاح البنكي على جملة من المعايير من بينها تحرير أسعار الفائدة حيث حدد البنك المركزي سقفها بين عامي 90 - 94 بنسبة 20%، جاعلا بذلك معدلات الفائدة الحقيقية منذ 1993 سالبة، نتيجة للتضخم المرتفع باستمرار منذ هذه السنة⁵.

1-3 - على المستوى الخارجي : سعر الصرف

¹ - بن بيتور أحمد، مجلة للإقتصاد والأعمال، بعد الوثام المدني و الإفتتاح الإقتصادي، المرجع السابق ص 10.

² - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق، المرجع السابق، ص 166.

³ - قانون 89 - 12، الصادر سنة 1989.

⁴ - مجلة للإقتصاد والأعمال، الصدمة الإيجابية، المرجع السابق ص 69.

⁵ - فتحي عرابي، الإستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق ص 161.

لقد ارتبط سعر الصرف للدينار الجزائري بسلة من العملات يتم تعديلها من حين لآخر، وقد حظي الدولار الأمريكي بالحجم الأكبر على ضوء أهمية صادرات النفط و مدفوعات خدمة الدين، وما إن حدثت الأزمة النفطية عام 86 وتراجعت إيرادات الدولة واختل الوضع لصالح الإقتراض من الخارج أدى بالقطاع المالي إلى وضعيات حرجة، حيث تم أخذ بعض الإجراءات منها تشديد الدولة القيود على الواردات، وتم تخفيض قيمة الدينار الجزائري بنسبة 31%، وهو ما جعل الطلب على النقد الأجنبي في السوق غير رسمية يرتفع¹.

ولهذا كان البحث عن بدائل تعمل على أن يتجه مستوى سعر الصرف نحو الإستقرار، و من أبرز التدابير التي تم الشروع فيها تدريجيا، منح الشركات والأفراد حق حيازة حسابات بالعملة الأجنبية²، مع إرساء نظام "ميزانية بالعملة الصعبة" للمؤسسات العمومية³.

وتهدف هذه التدابير إلى تحقيق إستقرار سعر الصرف وضمان القابلية لتحويل الدينار الذي تزامن وتحرير التجارة الخارجية تماشيا مع سياسة الإنفتاح على الإستثمارات الأجنبية والمشاريع التي تدخل في إطار الشراكة مع الغير. ومن أجل كسر الاختناق الذي عاشه الدينار الجزائري، تم تخفيض سعر صرفه، حيث بعد أن خفض إلى 22 دينار لكل دولار أمريكي عام 1991، وصل خلال الفترة 91-94 معدل الخفض الإسمي لقيمة الدينار في المتوسط إلى 4% مما جعل قيمة الدينار تصل إلى 24 دينار لكل دولار أمريكي في السوق الرسمية⁴.

2 – السياسة الميزانية :

يركز بعض الخبراء (منهم أحمد بن بيتور) على أن واقع الإقتصاد الجزائري يستدعي تحقيق تنمية إقتصادية مدعمة في إطار إستقرار الإقتصاد الكلي⁵، إلا أن تجسيد هذه التنمية يبقى مقرونا باستعمال مختلف الأدوات، خصوصا تلك التي تعيد التوازن تدريجيا للإقتصاد الوطني ماليا كان أو هيكليا.

في هذا السياق تعتبر السياسة الميزانية وسيلة لمعرفة مدى فعالية السلطة العمومية وقدرتها على تحقيق التوازنات الإقتصادية، ذلك أن الهدف الأساسي للسياسة الميزانية هو تحقيق الفائض ورفع مستوى الأداء للقطاع الإقتصادي خارج المحروقات، وتوفير مناصب شغل. ولا يكون ذلك إلا بالعمل على ترشيد النفقات وتوجيهها إلى قنوات تحقق النمو والإيرادات.

2-1- الإيرادات :

لقد عرفت إيرادات الميزانية خلال الفترة 90-94 تقلبات، علما أن الفترة الممتدة بين 93-96 عرفت فيها الإيرادات إرتفاعا إذ وصلت إلى 6% من إجمالي الناتج الداخلي، و يعود السبب إلى تخفيض قيمة الدينار الجزائري من جهة، وشدة إرتباط موارد الميزانية (الجباية البترولية، والرسوم على الواردات) بمعدل الصرف وتغير أسعار البترول من جهة ثانية. في الوقت الذي عرفت الفترة 92-94 عجزا في إجمالي

¹ - تقرير صندوق النقد الدولي، عدد خاص بالجزائر، المرجع السابق واشنطن 1998، ص 110.

² - Reglement N° 90-02 septembre 90 fixant les conditions d'ouverture et de fonctionnement des comptes devises des personnes morales.

³ - Voir décret 88-167 relatif aux conditions de programmation des changes extérieurs et à la mise en place des budgets devises des entreprises publique de 6/09/1988.

⁴ - تقرير صندوق النقد الدولي، عدد خاص بالجزائر، المرجع السابق واشنطن 1998، ص 116.

⁵ - بن بيتور أحمد، مجلة إقتصاد وأعمال " بعد الونام المدني والإنتفاخ الإقتصادي " المرجع السابق، سنة 2000، ص 11.

عمليات الخزينة، في حين بقيت نسبة الإنفاق للنتاج المحلي متقلبة ضمن حدود 29% إلى 30%¹. يعكس هذا التراجع في الإيرادات مستوى فعالية السياسة الاقتصادية على المستوى الكلي وكذا نتائج التوقعات نتيجة الإعتماد على عائدات النفط.

2-2- النفقات :

إذا كانت إيرادات الميزانية العامة خلال الفترة المذكورة أعلاه ميزها التراجع وصعوبة تحصيلها، فإن الصعوبات التي ميّزت النفقات العامة تكمن في أداءها، وعليه فإن التحكم في عملية الإنفاق يعبر فعليا عن مستوى أداء السلطة العمومية في ضبط مواردها، ذلك أن البرنامج التصحيحي الذي تم تنفيذه على مراحل، 89-90، 1991، 1994²، والذي بموجبه بدأ تحرير الإقتصاد الجزائري باعتماد حرية الإستيراد و التوزيع، حرية تحويل رؤوس الأموال الأجنبية، تحرير الأسعار، رفع الدعم على السلع الأساسية تدريجيا، وهو ما أدّى إلى زيادة حجم النفقات العمومية، نتيجة الرفع من الأجور، الزيادة في تحويلات الميزانية لصالح صندوق التعويضات المخصص لدعم المنتجات الغذائية³، حيث تؤكد النتائج أن النفقات العمومية ارتفعت خلال الفترة 90-93 من 26,6% إلى 33,6% من إجمالي الناتج الداخلي، إلا أنها عرفت انخفاضا تدريجي وصل في سنة 1995 إلى حدود 22,5% من إجمالي الناتج الداخلي، و تعود الأسباب إلى السياسة التقشفية التي تسببت في تجميد مناصب العمل، والحد من رفع الأجور، وتقليص اليد العاملة جرّاء تسريح عدد من العمال⁴. و يترجم هذا الإتجاه في جانب منه عدم فعالية أداء السلطة العمومية، وعدم استطاعة هذه الأخيرة التكيف مع التحولات الاقتصادية التي تفرضها العولمة.

المطلب الرابع : عوائق الإنتقال إلى إقتصاد السوق :

إن تأثير المتغيرات الخارجية (أسعار المحروقات، قيمة الدولار، ...) على الإقتصاد الجزائري وارتباطه بها، جعلت منه عرضة للعديد من الهزات، كانت السبب في عدم تحقيق إستقرار الإقتصاد الكلي، حيث بيّنت العمليات الحسابية أن إقتراض دولار واحد في الثمانينيات من القرن العشرين جعل الجزائر تسدد دولارين من حيث القدرة الشرائية للصادرات، مما يعني نزيف حاد للموارد الطبيعية، كما أن 78% من الزيادة في حجم المديونية الخارجية بين 1984 و 1989 كانت ناتجة عن تدهور قيمة الدولار الأمريكي وحده⁵، وهو ما ساهم في عدم تمكن الإقتصاد الجزائري من الإنتقال فعليا إلى إقتصاد السوق. وإذا كان حجم المديونية يمثل أحد نتائج هذا الإرتباط، فإن السياسات المختلفة التي اتبعتها الجزائر من أجل تقليص فجوة المديونية خلال هذه الفترة واجهتها صعوبات إقتصادية وسياسية وأخرى إجتماعية، رغم إلتزام الجزائر تجاه المؤسسات الدولية بأداء أفضل ، ويبين الجدول رقم (19) تركيب المديونية الخارجية.

1- مجلة إقتصاد وأعمال، الصدمة الإيجابية، المرجع السابق، ص 20.

2- مجلة إقتصاد وأعمال، الصدمة الإيجابية، المرجع السابق، ص 20.

3- عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، مرجع سابق، ص 167.

4- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق، مرجع سابق، ص 176.

5- بن بيتور أحمد، مجلة إقتصاد وأعمال " بعد الونام المدني والإنتقال الإقتصادي " المرجع السابق، سنة 2000، ص 10.

الجدول رقم (19) تركيبة المديونية الخارجية للجزائر خلال الفترة 90-94 (الوحدة: مليار دولار)

| البيان | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|----------------------------|-------|-------|-------|-------|
| قروض متوسطة و طويلة الاجال | 26,64 | 25,89 | 25,02 | 28,85 |
| قروض قصيرة الاجال | 1,24 | 0,97 | 0,70 | 0,64 |
| إجمالي القروض الخارجية | 28,88 | 26,68 | 25,72 | 29,49 |

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق ذكره، ص 31.

يتبين من الجدول أعلاه أن المديونية الخارجية لم تتراجع، وأن تسديد أجزائها (الدين وخدمات الدين) لم يكن له أي تأثير على تقليص حجمها، وتعود الأسباب إلى تراجع أسعار النفط، وصعوبات مرتبطة بأداء السياسة الإقتصادية، وهو ما شكل عبئا على الإقتصاد الجزائري تمثل في زيادة خدمات المديونية، والجدول رقم (20) يبين تطور خدمة الديون خلال الفترة 1991-1994.

الجدول رقم (20) تطور خدمات الديون الرئيسية والفوائد للفترة (91-94) (الوحدة: مليار دولار)

| السنة | 1991 | 1992 | 1993 | 1994 |
|-------------------------------|-------|-------|-------|------|
| المبلغ الأساسي | 7,22 | 7,00 | 7,15 | 3,13 |
| الفوائد | 2,29 | 2,27 | 1,90 | 1,39 |
| مجموع خدمات الدين الخارجي | 9,51 | 9,27 | 9,05 | 4,52 |
| مداخل الصادرات | 12,87 | 12,12 | 11,01 | 9,60 |
| خدمات الدين/قيمة الصادرات % * | 73,9 | 76,5 | 82,2 | 47,1 |

المصدر: بلعزوز بن علي، مرجع سابق ذكره، ص 33.
* نسبة خدمات الدين بعد تأجيل السداد في إطار إعادة الجدولة خلال الفترة (94-98)

يمكننا القول أن الصعوبات التي واجهها الإقتصاد الجزائري خلال الفترة 90-94، كانت في معظمها ذات طابع تمويلي، إلا أن أداء السياسات الإقتصادية ونتائجها يمثل مرجعية أساسية يجب أخذها بعين الإعتبار في تحديد هذه الصعوبات، وعليه يمكن حصر هذه الأخيرة فيما يلي¹:

1- صعوبة الانتقال إلى إقتصاد السوق يتمثل في تناقض مواقف الأطراف الفاعلة في الساحة الإقتصادية (السلطة، الأعوان الإقتصاديين و الاجتماعيين، والسياسيين)، والذي جعل السلطة لم تفصل في حسم خيارها الذي يمكنها اعتماد المنطق التدريجي أم العلاج بالصدمة، هذا التذبذب ترك شرخا في جل المؤسسات السياسية مازالت بعض آثاره إلى يومنا هذا.

¹- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق، مرجع سابق، ص 177-179.

2- أدرّ ضعف الإدخار الحكومي والأسري على الإقتصاد الجزائري، ذلك أن الإدخار الحكومي كان تحت قيد السوق النفطية التي تسيّر وفق استراتيجيات القوى الكبرى، وهو ما أدرّ سلبا على إقتصاديات بلدان منظمة " الأوبك "، فضلا عن هشاشتها وتناقض مصالح أعضائها، بين مجموعة تدافع على إرتفاع الأسعار إلى أعلى مستوى ممكن وأخرى تسعى للمحافظة على مستويات معينة، علما أن الوضع العالمي الذي يميّز تارة بالركود والإنتعاش كان له دور مؤثر على الطلب النفطي. فرضت هذه الوضعية على الإقتصاد الجزائري بين الفترة 91- 93 القيام بتحويلات سنوية صافية (لفئات الدخل المحدود) تصل إلى ثلاثة مليار دولار على حساب تمويل للإقتصاد وتلبية الطلب الإجتماعي، أما الإدخار الأسري يفسد من خلال تراجع المداخيل الفردية وارتفاع معدلات البطالة الناتجة عن تسريح العمال، وزيادة خريجي الجامعات ومعاهد التكوين، إذ وصلت البطالة عام 89 إلى 18،1% وارتفعت إلى 28،1% عام 95.

3- صعوبة لجوء السلطات العمومية إلى السوق الدولية الإستدانة، وهذا بالنظر إلى المستوى الذي وصلت إليه المديونية، إلا أنه بعد إعادة الجدولة تراجعت نسبة المديونية إلى أكثر من 80% عام 93، و إلى ما بين 30% إلى 50% بعد عام 94، علما أن الحجم الإجمالي للمديونية عام 96 وصل إلى 33 مليار دولار.

4- ضعف الجهد الضريبي الكلي نتيجة توسع القطاع الموازي الذي تفتقر السلطات العمومية إلى معلومات عنه، بالإضافة إلى غياب متابعة جدّية تخص كبار المكلفين بالضريبة، وضيق قاعدة الجباية العادية¹.

5- تميزت هذه الفترة بعدم إستقرار سعر صرف الدينار الجزائري، باعتبار أن قيمته تحددها عوامل أهمها:

- عجز الميزانية الذي يمول في جزء منه عن طريق اللجوء إلى البنك المركزي (إصدار نقد إضافي)، وهو ما يعني ضغط تضخمي يؤثر على قيمته.
- تآكل الإحتياطي من العملات الأجنبية نتيجة تراجع عائدات الصادرات النفطية بسبب إنخفاض أسعار النفط.

6- ضعف الجهاز المصرفي وعدم قدرته على تعبئة الموارد وتخصيصها، رغم وجود إطار قانوني (قانون 90-10 المتعلق بالنقد والقرض) يسمح بذلك.

يفسّر هذا القصور محدودية السياسة النقدية المعتمدة، والتي تركز على فرض حدود قصوى على إمكانية حصول كل بنك على تسهيلات إعادة الخصم، وهذا نتيجة عدم تجاوب المتعاملين مع بعض الأدوات، كأسعار الفائدة، وسيادة الخوف من المخاطر.

تمثل القيود والصعوبات التي واجهت الإقتصاد الجزائري، ضعفا أساسه تمويلي مع نقائص صاحبت تطبيق برنامج الإصلاحات الذاتية خلال الفترة المذكورة أعلاه حالت دون تحقيق أي تقدم يذكر فيما يتعلق بالإصلاحات التي مست مؤسسات القطاع العام خصوصا.

وإذا كانت الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر تعد تحد كبير في المدى القصير، فإن المؤشرات الإقتصادية التي ميزت الإقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة أظهرت الواقع السلبي لنتائج هذه الإصلاحات،

¹ - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني 1999 ، الدورة 15، ص 84.

يمكن حصر أبرز أهم مؤشراتهما لسنة 1993 فيما يلي¹ :

- العجز المتنامي في الميزانية العامة للدولة بسبب زيادة الأعباء على الحكومات المتعاقبة، حيث بلغت نسبة العجز نهاية عام حوالي 8,7%.

- ارتفاع حجم الديون الخارجية إلى 25,9 مليار دولار، رافقها ارتفاع نسبة خدمة هذه الديون إذ بلغت حوالي 80% من إجمالي الصادرات الجزائرية.

- تراجع إجمالي الناتج المحلي والأسعار الجارية بنسبة 20% في المتوسط.

- انخفاض معدل الطاقة الإنتاجية لمعظم وحدات الإنتاج إلى أقل من 50%.

- تدهور في حجم الصادرات خارج قطاع النفط والغاز الطبيعي إلى أقل من 2%.

- زيادة حجم الكتلة النقدية في السوق المحلي بنسبة 21,2%، و تدهور قيمة الدينار بنسبة 40%.

- ارتفاع نسبة التضخم حيث بلغت نسبته حوالي 20,8%.

- ارتفاع حجم البطالة حيث بلغت نسبتها حوالي 28%.

إن الإصلاحات الذاتية التي قامت بها الجزائر كان يفترض بها الوصول بالإقتصاد الجزائري إلى وضعية تمكنه تحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي، إلا أن ظهور بعض المؤشرات التي تعكس الواقع السلبي للإقتصاد الجزائري حالت دون تحقيق ذلك، وعليه فإن البحث عن معايير جديدة لتفعيل الإصلاحات الإقتصادية، كانت أحد الجوانب الإستراتيجية التي تم اعتمادها في الفترة اللاحقة .

المبحث الثاني: الإطار المهيأ للإندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي بين الفعالية والأداء

خلال الفترة 94-2007

المطلب الأول : برامج الإصلاحات الإقتصادية المتفق على تنفيذها في الجزائر:

لم تمكن المؤشرات السلبية التي سادت الفترة 90-93 الإقتصاد الجزائري من إحداث نقلة في تحقيق الإستقرار في الإقتصاد الكلي، ذلك أن الإختلالات المالية والنقدية الداخلية والخارجية بسبب العجز في ميزان المدفوعات نتيجة إرتفاع نسبة خدمات الدين الخارجي، وتراجع قيمة الصادرات، وارتفاع نسبة البطالة، وانكماش الأداء الإقتصادي للمؤسسات، وارتفاع التكلفة الإجتماعية للإصلاحات² كلها مسائل عجّلت بوضع الإقتصاد الجزائري أمام خيار اللجوء إلى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على موارد مالية لتغطية العجز الحاصل، وقد وافقت المؤسسات الدولية على طلب الجزائر، حيث تم تنفيذ هذه الإصلاحات عبر تطبيق برنامجين، الأول ويتمثل في برنامج للتثبيت تم بالاتفاق مع صندوق النقد الدولي، والثاني يتمثل في برنامج التعديل الهيكلي تم بالاتفاق مع البنك الدولي.

في سياق هذا الخيار المفروض على الجزائر، ثمة أسئلة تطرح نفسها حول أولوية الإصلاحات التي يجب أن تتضمنها هذه البرامج، وهل أحدثت فعليا نقلة نوعية في أداء الإقتصاد الجزائري تؤهله للإندماج الإقتصادي، وعليه فإن التعرف على مضامين هذه البرامج، سوف يساعدنا في الحكم على نتائجها ومن ثم فعاليتها في تمكين

¹ - محمد زايد بن زغوية، الآثار الإقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية على قطاع الصناعة، المرجع السابق ص

² - بلعزوز بن عليّ، انعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، المرجع السابق، ص 16.

الإقتصاد الجزائري رفع التحديّ على المستوى الإقليمي، وعلى المستوى العالمي، ضمن أطروحة الإندماج الإقتصادي.

الفرع الأول : برنامج التثبيت :

بدءا من سنة 1994 أتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على تنفيذ برنامج للإصلاح الإقتصادي خلال الفترة

الممتدة من 22 ماي 94 إلى 21 ماي 95، حيث يرمي هذا البرنامج إلى تحقيق أربع أهداف رئيسية وهي :¹

1 - رفع معدل النمو الإقتصادي بغية استيعاب الزيادة في القوى العاملة وخفض البطالة تدريجيا.

2 - محاولة تحقيق تقارب بين معدلات التضخم السائدة في الجزائر والسائدة في الدول الصناعية.

3 - تخفيض من الكلفة الكلية.

4 - استعادة توازن ميزان المدفوعات مع تحقيق مستويات ملائمة من احتياطات النقد الأجنبي.

وإذا كانت الفرضية الأولى توحى بأن عمق الإصلاحات يجب أن تتوخى هذه الأهداف فإن تخفيف الضغوط الناتجة عن ارتفاع أعباء المديونية يجب أن يمر بإعادة جدولة الديون² بما يزيد على 17 مليار دولار على مدى سنوات البرنامج الأربعة، و دعم إضافي يقدر ب 5،5 مليار دولار كدعم استثنائي لميزان المدفوعات من صندوق النقد الدولي، و مؤسسات دولية أخرى، حيث اضطرت الجزائر إلى التوقيع على إتفاقية "ستندباي" (stands-by) مع صندوق النقد الدولي عام 1994 و التي بموجبها تم جدولة 5،10 مليار دولار من أصل المديونية العامة للجزائر كمرحلة أولى، ثم 7،2 مليار دولار عام 1995 بتمديد فترة سداد الديون فقط³. هذه الوضعية كان من المفروض أن تؤدي إلى التخفيف المؤقت للقيود الخارجية، و إيجاد متسع من الوقت لتنفيذ إستراتيجية الإصلاح الهيكلي، و لكن يترتب عن عملية التصحيح هذه في البداية حدوث انكماش في الطلب وهو ما تقرّه السياسة "النيوليبرالية".

و على هذا النحو لجأت الجزائر إلى تخفيض حجم النفقات العامة عن طريق إلغاء الدعم تدريجيا على مجموعة من السلع باستثناء الضرورية منها، مع زيادة حجم الضرائب عن طريق رفع كفاءة النظام الضريبي بغية زيادة الإيرادات العامة التي تعمل على التخفيف من عجز الموازنة العامة للدولة. و في هذا السياق ومن أجل القضاء على الآثار السلبية التي كانت سائدة، اتبعت الدولة مجموعة من الإجراءات منها⁴:

- عدم الإفراط في الإصدار النقدي؛

- تحرير الأسعار؛

- رفع أسعار الفائدة للحد من الإستهلاك و تشجيع الإدخار؛

¹ - بن عزوز محمد، الإقتصاد الجزائري بين تفعيل الإصلاحات الإقتصادية والاشراكة الأجنبية، مرجع سابق ذكره، ص 8.
² - محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية ص 376-377.
³ - حميدات محمود، التصحيح الهيكلي، ورقة مقدمة ضمن ملتقى حول التصحيح الهيكلي في الجزائر، منظم من قبل نادي الدراسات الإقتصادية بكلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير بجامعة الجزائر خلال السنة الجامعية 2001/2000.
⁴ - محمد زايد بن زغوية، المرجع السابق، ص 119.

- وضع سقف إئتمانية لتقييد الإئتمان المصرفي بغرض ضبط جانب الطلب الكلي.

أثرت الإختلالات التي حدثت في سوق النفط وتقلبات أسعارها المستمرة، بشكل مباشر على هيكل الناتج المحلي الخام خصوصا في الفترة 97/96، حيث رافقها جفاف لحد أدنى على معدلات النمو الحقيقية الممثلة في 4% بين عامي 96/94، و بما أن القطاع الصناعي يتميز بقدم معداته، فإن هبوط الإنتاج في القطاع الصناعي (التحويلية على وجه الخصوص)، أثر سلبا على السياسة الإقتصادية الكلية وأدى إلى تعطيل عملية تحديث إعادة الهيكلة في كثير من المؤسسات الجزائرية. وعلى العموم يمكن القول أنه بداية من سنة 1994، أين دخلت الجزائر في تنفيذ برنامج التثبيت، أصبح دور السلطة النقدية ومنه السياسة النقدية عنصرا من عناصر سياسة الإستقرار وتم تحديد أدوات هذه السياسة بالتوافق مع أدوات السياسة المالية، بما يضمن التنسيق بين الدائرتين النقدية والمالية¹.

الفرع الثاني : برنامج التسهيل الموسع

لقد تم تنفيذ هذا البرنامج بالإتفاق مع صندوق النقد الدولي خلال الفترة الممتدة من 22 ماي 95 إلى غاية 22 ماي 97 ، حيث على إثر هذا الإتفاق تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة، علما أن هذا الإتفاق تضمن عدد من السياسات تهدف في مجملها إلى إعادة تخصيص الموارد الإقتصادية بين الفروع الإنتاجية بهدف التأثير على العرض الكلي.

ومن أجل تحقيق هذا الهدف رسمت الدولة الجزائرية سياستين إقتصاديتين²، الأولى ظرفية، والثانية متوسطة المدى، ذلك أن الظرفية تهتم بالتدابير المالية والنقدية الرامية إلى تقليص عجز الميزانية العامة للدولة بزيادة حصيلة الضرائب، وتقليص النفقات برفع الدعم عن أسعار السلع الإستهلاكية، باستثناء بعض السلع الضرورية، وفي مقابل هذه الإجراءات قامت الدولة بإجراءات أخرى في مجال السياسة النقدية لضمان مرونة كافية لمعدلات الفائدة التي تستخدمها البنوك، وإدخال تحسينات على عملية الإقراض لإستقطاب مدخرات القطاع الخاص، واستهدفت السياسة الإقتصادية متوسطة المدى الإستغلال الأمثل للموارد الإقتصادية مع إعادة تخصيصها بين مختلف الفروع الإنتاجية، إضافة إلى إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام وتشجيع المبادرات لتنمية القطاع الخاص وإلغاء الإحتكار لمؤسسات القطاع العام ، كما هدف البرنامج إلى تحكّم أحسن في العائد الضريبي من خلال مكافحة الغش وتوسيع مجال تطبيق الرسم على القيمة المضافة، بالإضافة إلى تثبيت الأجور، وتقليص الدعم الممنوح للسلع الضرورية إلى أدنى مستوى لها، والعمل على تحرير الأسعار باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل أهم أهداف برنامج التعديل الهيكلي.

ومن أجل التكيّف مع متغيرات العولمة، سعت الجزائر إلى تحرير التجارة الخارجية، عدا بعض القطاعات ذات العلاقة بأمن وسيادة الدولة، حيث تم إلغاء نظام الحصص الذي كان معمول به في الإستيراد وحلّت محله أدوات

¹- بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 17.

²- محمد زايد بن زغوية، المرجع السابق، ص 119.

أخرى مثل التعريف الجمركية وسعر الصرف. كما تم العمل بإجراءات تساهم في التحكم في نمو حجم الكتلة النقدية ، كما تم الإعتماد على مصادر تمويلية تعتمد على الإدخار¹.

من هذا المنطلق لا يمكن التعرف على البرامج المشار إليها أعلاه، إلا من خلال فعالية الإصلاحات التي تم تنفيذها بمعوية المؤسسات الدولية (صندوق النقد والبنك الدوليين)، و من ثم الحكم على أدائها ونتائجها.

المطلب الثاني : تقييم نتائج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر:

من أجل فهم فعالية الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر ونمط التنمية الذي ساد الفترة (1994-2005) وبعض آثارها الاقتصادية والاجتماعية، يجب التركيز على مجموعة من المؤشرات، تترجم السلوك الاقتصادي، يمكن حصرها فيما يلي :

الفرع الأول : معدلات النمو الاقتصادي والتضخم - البطالة والتشغيل :

1- معدلات النمو الاقتصادي والتضخم:

أكدت الإجراءات التي تزامنت مع بداية تطبيق الإصلاحات الاقتصادية بدءا من سنة 1995 التحسن في بعض المؤشرات الاقتصادية كمعدل النمو الاقتصادي، و تراجع في نسب التضخم، وهو ما يوضحه الجدول رقم (21) أدناه.

الجدول رقم (21) تطور معدلات النمو الاقتصادي و التضخم في الجزائر للفترة (1995 - 2008) %

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | |
|--------|--------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-----------------|
| **6,7 | **5,6 | 5,1 | 5,2 | 6,7 | 5,3 | 4,1 | 3,5 | 3,6 | 3,5 | 4,5 | 4 | 3,9 | النمو الاقتصادي |
| ***4,8 | ***4,8 | 4,7 | 4,6 | 3,5 | 1,4 | 4,2 | 0,34 | *2,6 | 5 | 5,7 | 18,7 | 29,8 | معدل التضخم |

** بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر.

Source : - FMI, Août 2005, P : 612.

- ONS, L'Algérie en quelques chiffres Résultats (95, 98, 2001,2003).

* CNES : Rapport sur la conjonction de seconde semestre , P : 89.

*** www.mheet. com.

- إن المتمعن في الجدول أعلاه يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري منذ عام 1995 شهد نموا متصاعدا بفعل الإجراءات التي اتخذت لإعادة تأهيل للاقتصاد الجزائري، وكذا مساهمة الإستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات، وتساقط كميات الأمطار، حيث تجاوزت معدلها الفصلي أحيانا (عدا سنة 97 التي تميزت بالجفاف)،مما انعكس إيجابا على القطاع الفلاحي، وعليه فإن معدلات النمو قد طرأ عليها تغيير ملحوظ مقارنة بفترة الإصلاحات الذاتية (90- 94 ،حيث وصل معدل النمو تقريبا 1%)، إذ انتقل معدل النمو من حوالي 3,9% عام 95 إلى 4,5% عام 97، وإذا كانت وتيرة النمو قد شهدت تراجعا طفيفا خلال سنة 98 بنسبة 4% ، فإن معدل النمو الاقتصادي حافظ على وتيرة نمو مستقرة خلال فترة تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وما بعدها،

¹ - Ministère de la Restructuration Industrielle et de la Participation, (1994), « Redressement de L'économie Nationale et Politique de Restructuration Industrielle Cadre et Principal Généraux » .Alger, p ; 14

حيث جاء في التقرير¹ الإقتصادي والإجتماعي الصادر في مجلة العالم " Le monde " الإقتصادية، أن النمو الإقتصادي وصل إلى 4% حسب محافظ بنك الجزائر، وعملت الجزائر جاهدة للوصول إلى معدل نمو يعادل 6%، ذلك أن الإقتصاد الجزائري في حاجة إلى معدل نمو يفوق أو يعادل 7%.

لقد عرف النمو استقرار نسبي خلال الفترة 99-2002، حيث بلغت نسبته 4,12% في المتوسط، وبعد هذه الفترة سجل النمو تحسن ملحوظ، بلغت نسبته 6,1% في المتوسط خلال الفترة 2004-2007. التحسن في النمو جعل حصة الفرد من الناتج الداخلي، تنتقل من 1496,8 دولار في سنة 1995 إلى 3116,7 دولار في سنة 2005 (بمعدل نمو سنوي يعادل 7,6%)، وإلى 3936 دولار في سنة 2007، يقابلها زيادة سنوية للسكان تقدر بـ 1,6% تقريبا، كما سمح هذا التحسن في استقرار نمو الناتج المحلي بانتقال القدرة الشرائية من 4629,4 دولار في سنة 1995 إلى 7749,3 دولار في سنة 2005 بزيادة سنوية تقدر بـ 5,3%².

الملاحظ أن نتائج معدل نمو الناتج الداخلي ايجابية، ولكنها لا تعود في مجملها إلى تحسن في الوضع الإقتصادي العام وحده، وإنما هناك مؤشرات أخرى خارجية أستفادت منها الجزائر تتمثل في إرتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي في السنوات الأخيرة بدءا من سنة 2003، حيث قدرت الحصيلة للسنوات الثلاثة 2003، 2004، 2005 حوالي 33,125 مليار دولار، و43,240 مليار دولار، و59,90 مليار دولار، على التوالي³. مؤشرات النمو يمكن فهمها من خلال تطور إجمالي الناتج المحلي حسب المساهمة الفعلية لقطاعات النشاط الإقتصادي، وعليه فإن هذه المساهمة يمكن قراءتها من خلال مساهمة القطاعات المشار إليها في الجدول أدناه.

الجدول رقم (22) تطور إجمالي الناتج المحلي حسب القطاعات الإقتصادية بأسعار السوق الجارية للسنوات (95-04)

الوحدة : مليون دولار

| السنة | القطاع الصناعي | | القطاع الزراعي | | قطاع البناء | | قطاع الخدمات | | إ.ن.م بأسعار الجارية | إ.ن.م بأسعار الجارية | |
|-------|----------------|-------------|----------------|-------------|-------------|-------------|--------------|-------------|----------------------------|----------------------------|-----|
| | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | القيمة % | | | |
| 1995 | 14942 | 36 | 4280 | 10,3 | 4211 | 10,1 | 14368 | 34,6 | 39100 | 3632 | 9 |
| 2000 | 25389 | 46,6 | 4600 | 8,4 | 4451 | 8,1 | 16658 | 30,6 | 51800 | 3302 | 6,3 |
| 2001 | 22769 | 41,4 | 5431 | 9,8 | 4368 | 7,9 | 18642 | 33,9 | 53200 | 3689 | 7 |
| 2002 | 23198 | 41,5 | 5198 | 9,3 | 5086 | 9,1 | 17608 | 31,5 | 55900 | 4807 | 8,6 |
| 2003 | 28267 | 42,7 | 6421 | 9,7 | 6620 | 10 | 19661 | 29,7 | 65600 | 5229 | 7,9 |
| 2004 | 40367 | 49,9 | 6764 | 8,3 | 7335 | 9 | 22738 | 27,9 | 81500 | 426 | 4,8 |

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres Résultats (95, 2000-2004). إ.ن.م : إجمالي الناتج المحلي.

¹ - Jean- Pierr Tirquoi « L'Afrique se porte un peu mieux » Revue : Le monde , Bilan économique et social, 2000 P : 90.

² - CNES, Rapport national Sur le Developpement Humain (2006),P : 30.

³ - The Economist Intelligence Unit Limited, Country Raport : Alegria,Nouvember 2005, P: 8.

- يتضح من خلال الجدول أعلاه أن هيكل القيمة المضافة بقي مستقرا في بعض القطاعات، بينما حدث تذبذب في قطاعات أخرى، فمثلا على المستوى القطاعي الصناعي انتقلت مساهمته من 36% سنة 1995 إلى 46,6% سنة 2000، أما في سنة 2001 تراجع بحوالي 3,5 نقاط عن سنة 2000، بينما سجلت أعلى نسبة له في عام 2004 بلغت حوالي 49,9%، هذا التغير النوعي يعود في الأساس إلى إرتفاع أسعار النفط و زيادة حصة مبيعات الجزائر من هذا الأخير، مع العلم أن القيمة المضافة في القطاع الصناعي موزعة بين الصناعات الإستخراجية (حيث تكون نسبتها مرتفعة تصل إلى حدود 80%)، و الصناعات التحويلية (نسبتها ضعيفة تصل إلى حدود 20%)، علما أن هذه الأخيرة معدلات نموها سالبة خلال الفترة 1995-2005 (من - 1,6% سنة 95 إلى - 2,8% سنة 2005)¹، و عليه فحسب التقرير العربي للتنمية الصناعية في الدول العربية² الموحد للفترة 1995، و 2002، و 2004 يبين أن مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي تمثل مساهمة نوعية إذ بلغت في السنتين 2003-2004، 36,1% و 37,2% على التوالي في حين نسبة مساهمة الصناعات التحويلية في الناتج تراجمت، إذ سجلت نسبة 6,6% في سنة 2004 مقابل 7,3% في سنة 2002 .

- أما مساهمة القطاع الزراعي في إجمالي الناتج المحلي ظلت مستقرة في سنوات برنامج الإنعاش الإقتصادي في حدود 9,5% في المتوسط خلال السنوات الأربعة (2000-2004) مقابل 10,3% في سنة 1995.

- أما قطاع البناء والخدمات فشكلا تراجعا طفيفا، حيث بلغت نسبة المساهمة في الناتج في قطاع البناء نسبة 10% في سنة 2003 مقابل 9% سنة 2004، في حين مساهمة قطاع الخدمات كانت 27,9% في سنة 2004 مقابل 33,9% سنة 2001 رغم وجود تسهيلات و حوافز ضريبية.

- أما فيما يخص معدل التضخم فإن نسبته كانت مرتفعة جدًا، وصلت إلى حدودها القصوى بين عامي 94 و 95 إلى 29% و 29,8% على التوالي ، ثم تراجعت بشكل مفاجئ بين عامي 96 و 97 إلى حوالي 18,7% و 5,7% على التوالي، حيث أستمع عندها معدل التضخم في الإنخفاض إلى حدود 34,0% عام 2000 ، وهي أدنى نسبة عرفها هذا المعدل منذ الإستقلال، أمّا أسباب هذا الإنخفاض فهي تعود إلى مجموعة من الإجراءات يمكن أن تحسب لصالح الحكومات المتعاقبة ، حيث اتخذت هذه الإجراءات في إطار برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي، منها تحرير الأسعار، وتخفيض العجز في الميزانية العامة، والتحكم في نمو الكتلة النقدية، والبحث عن أساليب حديثة في التسيير، والتفكير في طرق جديدة في تمويل الأنشطة الاقتصادية بدلا من الإصدار النقدي المفرط.

إن عودة معدل التضخم للإرتفاع مجددا في سنة 2001 إلى حوالي 4,2% سببه الزيادة الحاصلة في الكتلة النقدية التي بلغت نسبة نموها إلى 24,9% ، و تعود أسباب هذا الإرتفاع إلى برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي كان حجم الإنفاق فيه كبيرا ومفرطا، وإذا كانت المحاولات في بداية سنة 2002 قد أسفرت عن تراجعه إلى

¹ - عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وأثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2001، العدد 1، ص 102.

² - التقرير العربي للتنمية الصناعية في الدول العربية، 1995، 2002، 2004.

1,4% ، فإن غياب الرشادة في الإنفاق العام الذي ميّز الفترة (2003- 2007) ساهم بشكل أو بآخر في ارتفاع معدل التضخم إلى حوالي 3,5% و 4,6% و 4,7% في السنوات 2003 و 2004 و 2005 على التوالي، وقد حافظ على هذه الوتيرة ، إذ وصلت نسبته في سنتي 2006 و 2007 إلى 4,8%. كما سجل المؤشر العام لأسعار المستهلك زيادة بـ 3,9% كمتوسط سنوي في سنة 2007 مقابل 1,8% في سنة 2006، حيث أوضح التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007¹، أن هذه الوتيرة التي شهدها هذا المؤشر تعود إلى ارتفاع أسعار مجموعة المواد الغذائية بنسبة 8,1% ، منها 17,6% تخص المنتجات الفلاحية الطازجة، فيما سجلت أسعار المنتجات الغذائية الصناعية تراجعاً طفيفاً بنسبة 0,6%، وباستثناء انخفاض أسعار الزيوت والسمن بـ 13%، فإن أسعار كل منتجات المجموعة الغذائية الأخرى سجلت ارتفاعاً خلال نفس الفترة، في حين سجل المؤشر العام لاسعار الإستهلاك خلال السداسي الأول من سنة 2009 نسبة 5,7% مقابل 5,2% في سنة 2008².

3- التشغيل و حجم البطالة: يمثل التشغيل والبطالة الوجه الحقيقي لفعالية الإصلاحات الاقتصادية التي باشرتها الجزائر في إطار برنامج التعديل الهيكلي، وعليه يمكن الاعتراف بأن هذا البرنامج قد أظهر المنحى الإيجابي لبعض المؤشرات الاقتصادية التي سبق ذكورها، إلا أنه لا يمكن الجزم بتحقيق ذلك على المستوى الاجتماعي، ذلك أن المعادلة الاجتماعية ضمن سياسة الإصلاح الاقتصادي يفترض أن تتضمن

جملة من المبادئ يمكن حصرها فيما يلي³ :

- أنه لا يوجد طرف اجتماعي قادر وحده على حصد كل المكاسب، فسياسات الإصلاح الاقتصادي قد

تغري البعض بخيارات أحادية، ولكن الكل الاجتماعي يفرض على الجميع.

- إن كل طرف اجتماعي مدعو إلى تحمل نصيبه من التكلفة الاجتماعية بالنسبة و التناسب.

- إن عائد الإصلاح الاقتصادي ينبغي أن يشمل كل الأطراف في دورة التوزيع وليس هناك ما يدعو إلى

الحديث عن عدالة مطلقة ولكن تكفي العدالة النسبية.

وفي سياق الوضع الاجتماعي فإنه ثمة مؤشرات يؤخذ بها في تفسير الظواهر الاجتماعية ومستوى التقدم الاقتصادي ذلك أن المؤشرات الاجتماعية هي المعيار الحقيقي للتحوّل النوعي لأي مجتمع كان، والمعبرة عن أداء السلطة العمومية في خلق التوازنات الاجتماعية. من بين هذه المؤشرات، نجد مؤشر البطالة، مؤشر الدخل الفردي، مؤشر النمو الديمغرافي، إلا أن مؤشر البطالة يبقى أصوبها.

أدرّ تراجع الإستثمار في القطاع العمومي خارج المحروقات، نتائج سلبية على مستوى الشغل، خصوصاً عندما باشرت السلطة العمومية في تطبيق برنامج الخصخصة، والذي نتج عنه تسريح أعداد كبيرة من العمال، إمّا بسبب حلّ المؤسسات العامة، أو نتيجة إعادة هيكلة هذه الأخيرة ، مما ساهم في تقاوم الوضع الاجتماعي وزيادة معدلات البطالة، إذ ارتفعت بشكل مستمر من حوالي 24% عام 1994 إلى أقصى نسبة لها 29,8% عام 1999 ، حيث قدر حجم البطالة خلال هذه الفترة بحوالي 2,3 مليون شخص. وحسب تصريح وزارة العمل في 11

¹- التقرير السنوي لبنك الجزائر 2007، التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، ص ص 50-56.

² - www.moheet.com/show. Le 04/08/2009.

³- رفعت لقوشة، الإصلاح الاقتصادي والشراكة الاجتماعية، المرجع السابق، ص 22.

ماي 1998 قدر عدد مناصب الشغل المفقودة بحوالي 637188 منصب شغل، هذا دون أن ننسى المركبة الأصلية للبطالة الممثلة في الطلب الإضافي الناجم عن النمو الديمغرافي، حيث يجب أن ننتظر ما يقارب 200 ألف طلب جديد كل سنة في سوق الشغل¹، علما أن أشد مرحلة عاشها الإقتصاد الجزائري هي ما بين 1994 و 1997 أين بلغ فيها التدهور ذروته ، حيث لم يعد الإقتصاد الوطني قادرا على خلق ربع الطلب الإضافي السنوي. وعلى الرغم من تمتع الجزائر بقطاع صناعي، فإن هذا القطاع واجه صعوبات جعلته يحقّق نموا سالباً طوال فترة التسعينيات تقريبا، حتى أن واردات هذا القطاع من أجل تشغيل جهاز الإنتاج في سنة 1996 مثلت إجماليا 63 مليار دينار²، مما يعني أن هناك إنخفاضا يقدر ب 12% رغم الإصلاحات الهيكلية التي أدخلت عليه³، هذه الوضعية رمت بظلالها على عالم الشغل، حيث أدت إلى تقليص عدد المشتغلين الدائمين لسبب أو لآخر، إذ أنتقل عدد المشتغلين الدائمين من 357090 عامل عام 1989 إلى 235843 عامل عام 1999 ، مما يعني تضييع ما يقارب 34% من العدد الإجمالي⁴، أما إحصاءات الفترة 92-98 قدمت إنخفاض يزيد عن 37% من العدد الإجمالي⁵، ويعود السبب إلى توقف نشاط المؤسسة، أو إلى إجبار العمال على ترك مناصب عملهم من خلال الإقالة الجماعية أو الفردية، والجدول أدناه يوضح أسباب البطالة.

الجدول رقم (23) يوضح أسباب البطالة (%)

| السنة / النسبة | 1989 | 1997 |
|-------------------|-------|-------|
| توقف أشغال الورشة | 20.05 | 14.8 |
| إنتهاء العقد | 15.74 | 23.30 |
| إقالة فردية | 14.83 | 14.20 |
| إقالة جماعية | 4.86 | 10.6 |
| توقف نشاط المؤسسة | 12.10 | 21.30 |
| إستقالة | 32.40 | 15.50 |

المصدر : كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، مرجع سابق، ص 80.

حاولت التجربة الجزائرية أن تضبط الإيقاع الإجتماعي نسبيا وتحضنه ضد الهزات والإنفجار الإجتماعي، من خلال التحسن في بعض المؤشرات الإقتصادية منذ سنة 2002 ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي الذي بدأ تنفيذه سنة 2000، نذكر منها⁶:

- تحسن الدخل المتوفر لدى الأسر ب + 8,7%.

¹- كلو مهدي، الخروج من البطالة نحو وضعيات مختلفة، رسالة ماجستير في القياس الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، للسنة الجامعية 2003/2002 ، ص ص 74 - 75.

² - CNES : Rapport sur la conjonction de seconde semestre 1996 , P : 17.

³ - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني، الدورة 15، ماي 1995، ص 37.

⁴ - الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية رقم 16 لسنة 2000، تؤكد أنه تم تسريح إلى غاية ديسمبر 1999 حوالي 3252 عاملا، ص 7.

⁵ - ONS, L'activité industriel 1989- 1999, Collections Statistique, N° 95, Année 2000, P : 7.

⁶ - المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الأول لسنة 2003.

- ارتفاع الإستهلاك 4,9%.
- ارتفاع إيدار الأسر 40,6%.
- إنخفاض للتضخم إلى 3,2%.
- إنخفاض المديونية و التحكم فيها.

**الجدول رقم (24) نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام (PIB)
خلال الفترة 2001-2007 (الوحدة دولار)**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|------|
| ن.د.خ/لكل فرد | 1771,7 | 1810,1 | 2130,9 | 2637,2 | 3133,3 | 3503,3 | 3936 |

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres, 2001-2007, N° 512.

ن.د.خ= الناتج الداخلي الخام.

لقد جاء في تقرير بنك الجزائر بتاريخ 2005/02/25، أن معدل البطالة انخفض من 28% سنة 2000 إلى أقل من 18% عام 2003¹، وتأكيدا على ذلك فإن نسبة هذا الأخير خلال عامي 2004 و 2006 بلغت حوالي 17,65% و 12,3% على التوالي²، وقد حافظ معدل البطالة على هذه الوتيرة، إذ بلغ في سنة 2007 حوالي 11,8%، بينما بلغ في السادسي الرابع من سنة 2008 حوالي 11,3% حسب النشرة الإحصائية للديوان الوطني للإحصاء³. والجدول رقم (25) أدناه يوضح ذلك.

جدول رقم (25) يبين معدل البطالة للفترة 94- 2008 (الوحدة : %)

| السنة | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | *99 | 00 | 01 | *02 | *03 | 04 | 05 | 06 | **07 | **08 |
|--------|-------|-------|-------|-------|----|------|-------|-------|-----|------|-------|-------|------|------|------|
| المعدل | 36,24 | 28,10 | 27,99 | 26,41 | - | 29,8 | 28,89 | 27,30 | 25 | 23,7 | 17,65 | 15,26 | 12,3 | 11,8 | 11,3 |

Source : ONS, L'Algérie en quelques chiffres

* CNES, Rapport national Sur le Développement Humain (2006),P : 57.

** ONS, Activité,Emploi & Chômage, 2008. N° 514.

¹ - CNES, Rapport national Sur le Développement Humain (2006),P : 57.

² - ONS, L'Algérie en quelques chiffres,les comptes économiques de 2001-2007,N° 502.

³ - ONS, Activité,Emploi & Chômage, 2008. N° 514.

- أما على مستوى الشغل وإن كان يغلب عليها الطابع المؤقت، فإن مساهمة مختلف القطاعات في عملية التشغيل كانت متباينة، إذ تضاعفت طلبات العمل نوع ما قبل التشغيل إلى ثلاث مرات، حيث انتقلت من 32323 طلب عمل سنة 2000 إلى 103617 طلب عمل نوع ما قبل التشغيل سنة 2005¹، علما معدل الشغل انتقل من 31,2% عام 2001 إلى 34,8% عام 2005، وقد تطور ليصل إلى 37% عام 2008 موزعة حسب القطاع القانوني (حصة القطاع العام 34,8% وحصة القطاع الخاص ومختلط 65,2%)².

قدّرت فرص العمل التي يمنحها القطاع الزراعي حوالي 700000 منصب عمل بين الفترة 2000-2004 حسب تقرير وزارة الفلاحة لسنة 2005، مع العلم أن القطاع يشغل قرابة 25% من إجمالي الأيدي العاملة في الجزائر³، و إذا كان برنامج الدعم الفلاحي الذي تضمن إنفاق مالي معتبر بغية تحقيق مردود زراعي يساهم في تغطية السوق المحلية و يفتح آفاق نحو توسيع دائرة الشغل، إلا أن نتائج الدعم مقارنة بما أنفق لم ترق إلى المستوى المطلوب حيث مازال إستيراد السلع الغذائية يهيمن على فاتورة الغذاء و يشكل عقبة أمام تنمية القطاع الزراعي.

بالنسبة للقطاع الصناعي نسبة العاملين تراجعت بشكل كبير، حيث انتقلت من 23% سنة 1995 إلى 13,4% سنة 2000، و يعود السبب إلى حجم التكاليف التي يحتاجها هذا القطاع بسبب عجزه المالي، والتي أصبحت الدولة لا تقوى عليها خلال هذه الفترة لأسباب عديدة، أدّت في النهاية إلى وضع القطاع الصناعي أمام رهانات، خلصت إلى تصفية هذا الأخير، حيث نتج عنها تسريع أعداد كبيرة من اليد العاملة منها المؤهلة، حيث طال هذا التسريح جل مؤسسات القطاع العام، والجدول أدناه يبين توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الإقتصادي.

الجدول رقم(26) يبين توزيع المشتغلين حسب قطاعات النشاط الإقتصادي خلال الفترة (1995، 2000-2004، 2007-2008) (%)

| القطاع | 1995 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2007-2008** |
|----------|------|------|------|------|------|------|-------------|
| الصناعة | 23 | 13,4 | 13,8 | 13,3 | 12 | 13,2 | 12,5 |
| الزراعة | 25,4 | 23 | 21,8 | 21,8 | 21,1 | 17,2 | 13,7 |
| الخدمات* | 51,6 | 63,6 | 64,4 | 64,9 | 66,9 | 69,6 | 56,6*** |

Source : ONS, « Activité et Emploi », Données statistique 2005.

*الخدمات : تضم التجارة، البناء و الأشغال العمومية، وخدمات أخرى.

** ONS, Activité,Emploi & Chômage, 2008. N° 514.

***الخدمات: تضم التجارة والخدمات الإدارية.

الملاحظ أن نسبة المشتغلين في القطاع الصناعي كما هو مبين في الجدول أعلاه بقيت مستقرّة طوال الفترة 2000-2008 بنسبة متوسطة تقدّر بـ 13%، أما نسبة العاملين في القطاع الزراعي تراجعت بين الفترة 1995-2000، حيث انتقلت من 25,4% سنة 1995 إلى 23% سنة 2000، و يعود السبب في جانب منه إلى المآسات الوطنية التي عاشتها الجزائر، نتيجة هجرة الفلاحين لأراضيهم، وسبب آخر إقتصادي يتعلق بعوامل تمويلية نتيجة تراجع أسعار النفط، بالإضافة إلى تراجع تساقط كميات الأمطار خصوصا سنة 1997، والتي عرفت "

¹ - CNES, Note de conjoncture du premier semestre (2006), P :42.

² - ONS, Op-cit,2008,N° 514.

³ - بن زغوية محمد زايد، مرجع سابق ذكره، ص 141.

بسنة الجفاف". ورغم تحسن الوضع المالي بسبب إرتفاع عائدات النفط بدءا من سنة 2000، وانطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي، إلا أن نسبة العاملين في القطاع الزراعي بقيت تتراجع، حيث سجلت أدنى نسبة لها في سنة 2004، قدّرت بحوالي 17,2% مقابل 21,8% سنة 2001 و 2002، ولكنها عادت لتتراجع في سنتي 2007-2008 محققة نسبة 13,7%، و يعود السبب إلى عدم قدرة العاملين في القطاع الزراعي مساهمة الأوضاع الجديدة في مجال التسيير والتسويق، وكذا تذبذب أسعار مدخلات القطاع الزراعي، رغم وجود دعم فلاحي والذي استفاد منه دخلاء على القطاع في شكل أحزمة زراعية سرعان ما انقرضت.

عرف قطاع الخدمات، استقطاب كبير لليد العاملة، حيث ارتفعت نسبة العاملين في هذا القطاع من 51,6% سنة 1995 إلى 63,6% سنة 2000، ثم شهدت هذه النسبة نموا في السنوات الموالية، إذ بلغت نسبة 69,6% سنة 2004 مقابل 64,4% سنة 2001، أما سنة 2008 استقطبت قطاع التجارة والخدمات الإدارية 56,6%، بينما استقطب قطاع البناء وحده نسبة 17,2%، وهو ما يميّز هذا القطاع عن بقية القطاعات الأخرى في تأمين مناصب الشغل في الجزائر، و يعود السبب إلى التسهيلات المالية المقدمة للمستثمرين في هذا القطاع، بالإضافة للعائدات التي يحصل عليها المستثمر من خلال ورشات العمل التي يفتحها.

الفرع الثاني : مؤشر السياسة المالية :

تمثل مؤشرات السياسة المالية إحدى الأدوات الأساسية في الكشف عن أداء الحكومة من خلال برامج الإصلاح الإقتصادي، وفي هذا الإطار ومن أجل الحد من الضغوطات الممارسة على الميزانية العامة، باشرت الجزائر بمعية صندوق النقد الدولي ابتداء من أفريل 1994 إجراءات تحد من العجز الذي ميّز الميزانية العامة للدولة، وذلك عبر زيادة حجم الإيرادات، عن طريق إصلاح النظام الضريبي، وذلك بمراجعة معدلات الضريبة، والحد من التهرب الضريبي.

تمثل الجباية البترولية أكثر من 50% من إجمالي إيرادات الميزانية، ثم تليها الضرائب و الرسوم على رقم أعمال تتمثل بحوالي 20%، أما الضرائب المباشرة و غير مباشرة فهي لا تتجاوز 12%، والباقي يشمل إيرادات حقوق التسجيل، وتحصيلات الجمارك، وحقوق الطبع وإيرادات أخرى¹. وفي جانب النفقات قامت الدولة بتقليص حجم هذه الأخيرة وذلك من خلال رفع الدعم باستثناء² بعض السلع الضرورية ومحاولة ترشيد النفقات العامة عبر إجراءات تمكن من تحرير الأسعار والحد من إرتفاع الأجور، الجدول أدناه يوضح تطور العجز في الموازنة للفترة 94-2004.

الجدول رقم (27) :الدخل والإنفاق العام وتطور العجز في الموازنة للفترة 2004/94.(مليون دينار)

| البيان | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|-----------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| الإيرادات | 4542 | 5432 | 8252 | 9267 | 13189 | 14268 | 20945 | 19485 | 20118 | 19744 | 22297 |
| النفقات | 6142 | 6321 | 5506 | 6436 | 15035 | 14516 | 15651 | 17272 | 19987 | 16393 | 18890 |

¹ - ONS, « L'Algérie en quelques chiffres », Résultats, 98, 2000,2003

² - السلع التي تم استثناءها: الدقيق و الخبز و الدواء، الحليب و الأدوات المدرسية، مع العلم أن الدولة اعتمدت على أسلوب إلغاء الدعم التدريجي في هذا المجال، و قد كانت حصة الدعم لبعض الأدوية النسبة الأكبر حيث تمثل نسبة الضريبة الجمركية إلى نحو 0%.

| | | | | | | | | | | | |
|-------------------|------|------|-----|------|------|------|------|------|------|-----|------|
| الإيرادات/النفقات | 0,74 | 0,85 | 1,5 | 1,44 | 0,87 | 0,98 | 1,33 | 1,12 | 1,00 | 1,2 | 1,18 |
|-------------------|------|------|-----|------|------|------|------|------|------|-----|------|

Source : ONS , « L'Algérie en quelques chiffres » , Résultats, 94-2000.

- Banque D'Algérie, 2004.

- المتمعن في معطيات الجدول أعلاه أن مؤشرات السياسة المالية أعطت مفعولها من خلال التحسن الملاحظ، ذلك أن ترشيد النفقات يترجمه رصيد الميزانية، إذ أنه على الرغم من وجود عجز في الميزانية سنة 2005 إلا أنه تقلص قياسا بسنة 1994 بنسبة 45% ، التطبيق الصارم لبرنامج التعديل الهيكلي تزامن وتراجع الدولة عن بعض المهام، حيث تم إلغاء دعم أسعار بعض السلع، وإلغاء بعض الإعانات المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية والاجتماعية، وإعادة ضبط هذه الإعانات وترشيدها بما يسمح للدولة من خلق هامش للتحرك وحماية الأفراد.

وإذا كانت سنة 98 و99 قد سجلت عجزا، نتيجة لتراجع أسعار النفط في الأسواق الدولية، فإن تحسّن هذه الأخيرة في السنوات اللاحقة بدءا من سنة 2000 قد أّثر بشكل إيجابي على رصيد الميزانية، وجعله مستقرا رغم الإنخفاض الملاحظ في سنة 2000، مع العلم أن نصيب الميزانية من الجباية البترولية يفوق الـ 50% من إجمالي إيرادات الميزانية العامة، وعلى العموم إذا كان هذا التحسن يعود إلى تحسّن واستقرار في أسعار النفط ، فإن فعالية الإصلاحات الاقتصادية وأداء الحكومة فيما يتعلق بترشيد النفقات خلال فترة تطبيق برنامج التعديل الهيكلي كانت أقرب إلى الموضوعية، إلا أنه يختلف في صرامته في فترة تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي.

1- تحرير الأسعار:

لقد أثقلت سياسة دعم الأسعار كاهل الإقتصاد الجزائري، حيث جعلت السوق المحلية مشوهة، إذ كانت نسبة الدعم قبل سنة 1994 تقدر بحوالي 5% من إجمالي الناتج الوطني، ومن أجل القضاء على هذه التشوهات، تم وضع سياسة جديدة ابتداء من سنة 94 وعلى مدار سنتين، تتضمن اعتماد نظام جديد للأسعار يتوافق وآليات السوق، حيث سمحت هذه السياسة بخلق نوع من التوازن بين السعر في السوق المحلي، والأسعار العالمية، وقد أدت هذه الإجراءات إلى تخفيض الدعم على الأسعار إلى حوالي 0,8% من إجمالي الناتج الوطني في نهاية سنة 96¹، ذلك أنه في جانفي 1995 صدر الأمر 95-06 المؤرخ في 25 جانفي 1995 والمتعلق بالمنافسة، الذي يهدف إلى تحرير أسعار السلع و الخدمات وجعلها تعتمد على قواعد المنافسة، حيث في نهاية 1997 تم إلغاء الدعم على المنتجات الغذائية و الطاقوية مما أدى ذلك إلى ارتفاع هذه الأسعار بمعدل 100%²، علما أن هذا الإجراء و إن كان يمثل إصلاح في نظام الأسعار كي تتماشى والأسعار العالمية، إلا أن هذا النظام ترك آثارا بالغة على الفئات الاجتماعية المختلفة خصوصا ذات الدخل الضعيف، وحتى لا يكون آثار تحرير الأسعار كبيرا جدا لجأت الحكومة إلى إحداث نظام تعويضات للحماية الاجتماعية من أجل خلق توازن إجتماعي بين فئات الدخل.

¹ - محمد راتول، تحولات للإقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي و مدى إنعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة بحوث إقتصادية عربية لسنة 2001، ص ص، 51-55.

² - بالطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصادية شمال إفريقيا، العدد 00 السداسي 2004، ص 198.

إن إجراء رفع الدعم عن الأسعار، و إن كان له استثناءات على بعض السلع، إلا أنه ساهم بشكل أو بآخر في القضاء على بعض الظواهر منها ظاهرة تهريب السلع خارج الحدود، القضاء على السوق الموازية لبيع السلع المدعومة. و إذا كان إهتمام الحكومة هو القضاء على العجز في الميزانية عبر تقليص حجم النفقات العامة، فإن الآثار الناتجة عن إلغاء الدعم كانت لها نتائج سلبية على القدرة الشرائية و من ثم حماية المستهلك.

الجدول رقم (28) يبيّن تطور مؤشر الأسعار الإستهلاكية للفترة 94-2007 (%)

| السنة | 94 | 95 | 96 | 97 | 98 | 99 | 00 | 01 | 02 | 03 | 04 | 05 | 06 | 2007 |
|-----------------------|------|------|------|-----|-----|-----|------|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------|
| المؤشر(التغير السنوي) | 31,7 | 28,4 | 20,3 | 6,1 | 6,2 | 2,1 | 0,6- | 3,5 | 2,2 | 3,5 | 4,6 | 1,6 | 2,5 | 3,5 |

Source : ONS , « Evolution Globale de L'indice des Prix à la consommation aux niveaux National » , Résultats, 69-2007.

برنامج دعم النمو كانت له بعض الآثار الإيجابية على مستوى متغيرات الإقتصاد الكلي ، حيث تم تقليص معدل التضخم، واستقرار سعر الصرف، وزيادة في معدل النمو، مع تراجع في معدل البطالة، وارتفاع مستوى الشغل، ونمو ضعيف في المستوى العام لأسعار الإستهلاك خلال السنوات الأولى من برنامج دعم النمو ، إلا أن عودة التضخم في سنتي 2006 و 2007 كان لها آثار، حيث ارتفع المؤشر العام لأسعار الإستهلاك بـ 3,5% كمتوسط سنوي في سنة 2007 مقابل 2,5% في سنة 2006، هذا الإرتفاع ناتج عن الزيادة في أسعار المنتجات الغذائية ، لا سيّما أسعار المنتجات الفلاحية الطازجة ، وكذلك ارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات ، خصوصا الزيادات في أسعار الحبوب و المنتجات الحليبية، وبالنسبة للفترة 2000-2007، ارتفع مؤشر القيم الودوية بوتيرة سنوية متوسطة تساوي 4,4%، حيث تتمثل الوتيرة الأسرع في تطور مؤشر المواد الأولية المقدّر بـ 7,2% ، والمنتجات النصف المصنعة¹.

2- الأجور :

إن تقليص النفقات العامة الذي بدأ تنفيذه في نهاية 1994 ألقى بظلاله على كتلة الأجور، باعتبار أن هذه الأخيرة تمثل نسبتها 40% من حجم النفقات العامة، ذلك أن سياسة كبح الطلب المحلي و الحد من ظاهرة التضخم التي اتبعتها الحكومة، ساعدت على المضي باتجاه تجميد الأجور في نهاية 1994 الذي كان معمول به سابقا، حيث بقيت الأجور ثابتة لمدة ثلاث سنوات، أي إلى غاية ماي 1997 حيث قامت الحكومة برفع الأجور بنسبة 20% ليصل الأجر الأدنى الوطني المضمون إلى 4800 دينار، ثم إلى 5400 دينار في بداية سنة 98 ثم إلى 6000 دينار في أول من سبتمبر 98، أي في أقل من سنتين ارتفع هذا الأجر بنسبة 50%، وهي زيادة معتبرة جاءت نتيجة للضغط الإجتماعي الذي خلّفته سياسة رفع الدعم من جهة، وسد الفجوة بين مستوى الأسعار والأجور من جهة أخرى².

¹ - بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007 ، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، ص 50.

² - ONS, « L'Algérie en quelques chiffres » , Résultats 2000, Alger 2002 p 12

إن بيانات الديوان الوطني للإحصائيات و من خلال قراءة في مؤشر الإستهلاك النهائي الذي يعبر عن مستوى رفاهية المجتمع، تشير إلى أن معدل التزايد بالنسبة للإنفاق الخاص خلال فترة تطبيق الإصلاحات الاقتصادية (94 - 2003) بلغ 111% وهو ما يمثل معدل زيادة سنوية متوسطة لا تتجاوز 11% بالأسعار الجارية، أما إذا أخذنا القدرة الشرائية بعين الاعتبار فتكون نسبة الزيادة خلال هذه الفترة في حدود 8%، وهو ما يمثل متوسط معدل نمو اقل من 1% بالأسعار الثابتة. تعكس هذه الوضعية التراجع الكبير في معدل الإستهلاك النهائي الناتج عن تخصيص جزء كبير من المدخرات الوطنية في الوفاء بمستلزمات المديونية الداخلية والخارجية المتراكمة¹، وعليه فإن الثبات النسبي في نصيب الإنفاق الخاص بالنسبة للإنفاق النهائي لا يعكس بالضرورة احتفاظ المستهلكين بنفس مستوى الإشباع، وإنما قد يدل على سوء توزيع الدخل بين أفراد المجتمع.

إن الإجراءات المتعلقة بالسياسة المالية وإن كانت تهدف في مجملها إلى تقليص الأعباء على الميزانية العامة من خلال ترشيد النفقات، فإن الآليات التي تحتكم إليها هذه السياسة يجب أن يراعى فيها المستوى الإجتماعي، وأن تعمل هذه الأخيرة على سد الفجوة بين ارتفاع الأسعار و ثبات الأجور، بحيث تحافظ الحكومة على تقليص عدد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر، إذ تشير بعض التقارير (منها تقرير البنك الدولي لسنة 2001) أن نسبة الأفراد الذين يعيشون تحت عتبة الفقر قد ارتفع في فترة تطبيق الإصلاحات، إذ كان لا يتجاوز قبل هذه الفترة 10%، بينما قدرت نسبته في فترة تطبيق الإصلاحات بحوالي 23%، وهو ما جعل الجزائر تأخذ هذا الأمر بعين الإعتبار في برنامج الإنعاش الإقتصادي بدءا من سنة 2004، حيث خصص لهذا البرنامج 7 مليار دولار لإنعاش للإقتصاد الجزائري و تحسين المستوى الإجتماعي².

الفرع الثالث : مؤشرات السياسة النقدية :

إذا كانت نتائج الإصلاحات الاقتصادية مرهونة بفعالية الإجراءات التي تم تنفيذها في الجانب المالي، فإن هذه النتائج مرتبطة أيضا ببعض أساليب و آليات السياسة النقدية للتغلب على الإختلالات الاقتصادية، و عليه فإن مراقبة حجم الكتلة النقدية، وتطور معدلات الفائدة و تحرير سعر الصرف، كلها عناصر يجب التعرف عليها لتحديد مسار المؤشرات النقدية.

1- مراقبة حجم الكتلة النقدية :

لقد شهدت السيولة المحلية M2* تطورات كبيرة في بداية التسعينيات بالشكل الذي فاق نموها معدل نمو الناتج المحلي كما هو مبين في الجدول رقم (29) أدناه، حيث اتبعت الحكومة أسلوب التمويل بالعجز، وساهم هذا السلوك في توسع السيولة المحلية وأفرز وضعاً إقتصادياً غير مستقر بين حجم الكتلة النقدية وعجز مؤسسات القطاع العام، وعليه فإن من بين أهداف برنامج التثبيت والتعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي) خلال الفترة 94-98 هو التحكم في السيولة المحلية و تخفيض معدل نموها، حيث كان الهدف تخفيض معدل النمو من 21% إلى 14% خلال فترة البرنامج، و عليه فإنه من خلال المعاينة للجدول أدناه نلاحظ أن إلتزام الحكومة الجزائرية ببنود الإتفاق سمح بتحقيق الهدف، حيث انخفضت نمو السيولة

¹ - تومي صالح، فعالية الإصلاحات الاقتصادية المطبقة في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص 3.

² - بن زغوية محمد زايد، مرجع سابق ذكره ص ص، 122 - 123.

المحلية إلى 13% سنة 2000¹ ، و يعود هذا الإنخفاض إلى السياسة التقشفية التي اتبعتها الجزائر، حيث تم من خلالها إيقاف التمويل بالعجز، و تخفيض عجز الميزانية وتجميد نظام الأجور وتخفيض العملة وتقليص حجم الإنفاق العام المقدم للمؤسسات الاقتصادية العمومية، وكذلك إلى مفعول قانون 10-20 الذي يمنع بنك الجزائر منح تسبيقات للخزينة في حدود 10% من الإيرادات العادية، كل هذه الإجراءات ساهمت في تراجع معدل التضخم² إلى 5% عام 98، وإلى تخفيض معدل نمو السيولة المحلية إلى 14,9% في المتوسط خلال الفترة 94-98، لكن بعد هذه الفترة لم تتمكن الحكومة تخفيض معدل نمو السيولة المحلية إلا في سنتي 2004-2005، إذ وصل التخفيض إلى حدود 11,43% وإلى 11,22% على التوالي، ثم سرعان ما قفز إلى حدود 21,5% سنة 2007. كما أن المعاينة تبين أن حجم الكتلة النقدية ارتفع من 1659,3 مليار دينار إلى 2071,8 مليار دينار لعامي 2000 و 2001 على التوالي، وإلى 5994,6 مليار عام 2007، هذا الإرتفاع في حجم الكتلة النقدية يعود إلى التوسع في القروض والزيادة المفرطة في الإنفاق، وانخفاض سرعة النقد في الجزائر، والتي تقدر في المتوسط 2,2 (برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي خصص له حوالي 520 مليار دينار يترجم زيادة الإنفاق).

الجدول رقم (29) تطور الكتلة النقدية وهيكلها للفترة 1993-2007 (مليار دينار، %)

| معدل نمو الكتلة النقدية % | الكتلة النقدية M2 | | أشباه النقود | | نقود كتابية | | نقود ورقية | | النقود | |
|---------------------------|-------------------|---------|--------------|--------|-------------|--------|------------|--------|--------|------|
| | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | | |
| 21,6 | 100 | 627,4 | 28,8 | 180,5 | 37,5 | 235,6 | 33,7 | 211,3 | 446,9 | 1993 |
| 15,3 | 100 | 723,6 | 34,2 | 247,7 | 35 | 252,9 | 30,8 | 223,0 | 575,9 | 1994 |
| 10,5 | 100 | 799,6 | 35,1 | 280,5 | 33,7 | 269,3 | 31,2 | 249,8 | 519,1 | 1995 |
| 15,0 | 100 | 919,6 | 35,3 | 324,4 | 31,1 | 304,6 | 31,6 | 290,6 | 595,2 | 1996 |
| 17,6 | 100 | 1081,5 | 37,9 | 409,9 | 30,9 | 333,9 | 31,2 | 337,7 | 671,6 | 1997 |
| 19,1 | 100 | 1287,9 | 36,9 | 474,2 | 32,8 | 422,9 | 30,3 | 390,8 | 813,7 | 1998 |
| 14,0 | 100 | 1468,4 | 39,5 | 578,6 | 30,5 | 449,5 | 30 | 440,3 | 889,8 | 1999 |
| 13,0 | 100 | 1659,3 | 37,2 | 617,9 | 33,5 | 556,4 | 29,3 | 485,0 | 1041,4 | 2000 |
| 24,9 | 100 | 2071,8 | 40,3 | 836,2 | 31,8 | 658,3 | 27,9 | 577,3 | 1235,6 | 2001 |
| 12,7 | 100 | 2901,50 | 51,1 | 1485,1 | 22,2 | 642,1 | 26,7 | 774,2 | 1416,3 | 2002 |
| 15,6 | 100 | 3354,4 | 51,4 | 1724,0 | 21,4 | 718,9 | 27,2 | 911,4 | 1630,3 | 2003 |
| 11,4 | 100 | 3738 | 42,2 | 1577,5 | 30,2 | 1127,9 | 27,6 | 1032,6 | 2160,4 | 2004 |
| 11,2 | 100 | 4157,6 | 41,8 | 1736,2 | 29,4 | 1224,4 | 28,8 | 1197 | 2421,4 | 2005 |

¹ - بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الاقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 19.

² - Banque D'Algérie Evolution Economique et Monétaire en Algérie, Rapport 2001.

* تمثل M2 الودائع بأجال مضافا إليها حسابات الإدخار.

| | | | | | | | | | | |
|------|-----|--------|------|--------|------|--------|------|--------|--------|------|
| 18,6 | 100 | 4933,7 | 35,8 | 1766,1 | 35,4 | 1750,4 | 28,8 | 1417,2 | 3167,6 | 2006 |
| 21,5 | 100 | 5994,6 | 29,4 | 1761 | 42,8 | 2570,4 | 27,8 | 1663,2 | 4233,6 | 2007 |

Source : ONS, « L'Algérie en quelques chiffres », Résultats, 1998-1999, Rapport de 2001.
- Banque D'Algérie, Quelque Indicateurs Socio-économique, 1998-2004, et 2003-2007.

- كذلك أن هيكل الكتلة النقدية الموضح في الجدول أعلاه يبين أن النقود الكتابية (ودائع تحت الطلب) عرفت تراجعاً، من 37,5% من إجمالي الكتلة النقدية سنة 1993 إلى 21,4% سنة 2003 وإلى 42,8% سنة 2007، في حين عرفت النقود الورقية نوع من الإستقرار للفترة 94-2000 لتسجل انخفاضا في سنة 2002، إلا أن معدل تغيرها على العموم حقق في المتوسط نسبة 27,8% خلال الفترة 2000-2007. أما أشباه النقود (الودائع للأجل) فقد عرفت نموا مطردا خلال الفترة 1993-2003، ترجمه النمو الناتج عن زيادة في ودائع المتعاملين الماليين من المؤسسات العامة والإستثمارات الخاصة والأسر، نتيجة رفع معدلات الفائدة بقيم موجبة و إلى إستقرار سعر صرف الدينار، وإلى التحكم في نمو الكتلة النقدية واستقرار سعر صرف الدينار. ولكن تراجع النمو إلى حدود 29,4% في سنة 2007، يعود إلى زيادة نمو الكتلة النقدية، وكذلك عدم استقرار سعر الذي أصبح يتكون من سعر صرف للواردات وسعر صرف للصادرات في ظل السوق الحرة.

2- معدلات الفائدة:

تعتبر معدلات الفائدة أداة للتأثير على سلوك المستثمرين والأفراد من خلال زيادة حجم الإدخارات الناتجة عن زيادة الفائدة، وتوجيهها نحو الإستثمار، عندما تكون هذه المعدلات منخفضة، وعليه قد أسفرت سياسات الإصلاح التي تم تنفيذها إلى تحرير تدريجي لمعدلات الفائدة على ودائع البنوك التجارية، ذلك أن الغاية من تحرير سعر الفائدة هو تحقيق الأهداف التالية¹:

- إعطاء الإدخار أحسن تعويض بغرض تحريكه وتوجيهه نحو تمويل الإستثمارات.
 - دفع المؤسسات إلى عقلنة سلوكها تجاه استعمال القروض، بالقيام بالإستثمارات الأكثر كفاءة.
 - تطبيق سعر فائدة حقيقي موجب من شأنه أن يعطي عوائد حقيقية موجبة.
- ضمن هذه الرؤية لجأ بنك الجزائر إلى استخدام سعر مرجعي في تعامله مع البنوك التجارية في قبولها للودائع، ومنحها قروض، وخصم الأوراق التجارية، وعليه فإن الجدول رقم (30) أدناه يوضح تطور معدل الفائدة الإسمي والحقيقي خلال الفترة 94-2004.

الجدول رقم (30) يبين تطور معدل الفائدة الإسمي والفعلي للفترة 94-2004 (%)

| 04 | 03 | 02 | 01 | 00 | 99 | 98 | 97 | 96 | 95 | 94 | |
|----|----|-----|-----|-----|-----|------|------|------|------|------|----------------------|
| 7 | 8 | 8,5 | 8,5 | 8,5 | 9,3 | 10,2 | 14,2 | 16,3 | 17,6 | 18,5 | معدل لفائدة الإسمي % |

¹- بلعزوز بن علي، انعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 25.
* معدل الفائدة الحقيقي = معدل الفائدة الإسمي - معدل التضخم

| | | | | | | | | | | | |
|---|---|-----|-----|-----|-----|-----|-----|------|--------|-----|--------------------------|
| 5 | 5 | 4,7 | 4,3 | 8,2 | 6,7 | 5,2 | 8,5 | 2,4- | 12,5 - | 10- | معدل لفائدة الحقيقي % |
| 6 | 6 | 6 | 6 | 6 | 8,5 | 9,5 | 11 | 13 | 14 | 15 | معدل إعادة الخصم % * |

Source : Banque D'Algérie, Quelque Indicateurs Socio-économique, 1998-2004, Rapport 2005.

تطورات معدلات الفائدة المشار إليها في الجدول أعلاه تمكننا استخلاص الآتي :

- فيما يخص معدلات الفائدة الاسمية، يلاحظ أن نسبتها سنة 1994 مقارنة بباقي سنوات المشار إليها في الجدول كانت مرتفعة، حيث تعادل حوالي 18,5% وهي أعلى نسبة عرفها المعدل خلال فترة الدراسة (1990- 2005)، وبعدها بدأ هذا المعدل في الإنخفاض بدءا من نهاية سنة 1998، حيث سجل نسبة قدرها 10,2% ثم 9,3% في سنة 1999، ليحافظ بعدها على استقراره لمدة (04) سنوات عند حوالي 8,5% بين الفترة 2000 إلى 2003، ثم ينخفض إلى 7,5% في سنة 2004، وهي إشارة إلى الصرامة التي ميّزت سنوات تطبيق البرنامج المتفق بمعية صندوق النقد الدولي الممثلة في سياسة التقشف وانكماش نقدي ومالي.
- أما فيما يخص معدلات الفائدة الحقيقية، نلاحظ أنها سجلت نسب سالبة إلى غاية سنة 1997، حيث حققت نسبة موجبة تقدّر بـ 8,5%، إلا أنها تراجعت في السنة الموالية مسجلة نسبة 5,2%، ثم ارتفعت في سنتي 1999 و 2000 إلى 6,7%، و 8,2% على التوالي، بعدها شهدت تراجعا في سنة 2001 وهي أقل نسبة بعد تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، ولكن في السنوات الثلاثة بدءا من سنة 2003 إلى غاية 2005 سجلت هذه المعدلات إستقرارا في حدود 5%، هذا التغير في معدلات الفائدة الحقيقية يبين أنها شديدة الحساسية نتيجة ارتباطها بالتغيرات الاقتصادية غير المستقرّة، والتراجع في معدلات التضخم، وارتفاع نسبة الإنفاق العام بسبب برنامج الإنعاش الإقتصادي.
- يلاحظ أن نسبة معدلات إعادة الخصم بلغت حوالي 15% سنة 1994، لتراجع بنقطة واحدة كل سنة أثناء تطبيق الإصلاحات الاقتصادية، وهي إجراءات عملية قام بها البنك المركزي للتأثير على أداء البنوك التجارية من أجل رفع معدلات الفائدة على القروض والودائع، وكذا خصم الأوراق التجارية، حيث حقق المعدل إستقرار بدءا من سنة 2000 إلى سنة 2005 بنسبة 6%.

3- سعر الصرف وتطوراتها :

فيما يخص سعر الصرف اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي عام 1994 على تخفيض سعر الدينار الجزائري بنسبة 40%، على أن يصبح سعره حرا بعد ذلك وخاضعا للعرض والطلب في السوق ابتداء من سبتمبر 1994، وإزالة القيود على الواردات. بالإضافة للإجراءات المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، قامت الجزائر في منتصف سنة 1995 بإزالة كل الضوابط على أسعار الصرف في تجارة السلع، ميّزها قرار إلغاء القيود على مدفوعات السلع غير المنظورة الذي تم على مراحل، بدايتها كانت الصحة والتعليم، ثم بعد ذلك بقية

الخدمات الأخرى غير المنظورة. كما أصبحت البنوك تملك حرية التصرف في النقد الأجنبي للمستوردين بناء على طلبات موثوقة، وفي نهاية 1996 تم اتخاذ خطوات باتجاه إصلاح نظام سعر الصرف، تدعم هذا بقبول الجزائر الإلتزامات التي تنص عليها المادة (الثامنة) من إتفاقية صندوق النقد الدولي، والمتعلقة باحترام التحويل الكامل للعملة المحلية¹. ضمن هذا السياق شهد سعر الصرف للدينار الجزائري خلال الفترة ما بعد الإصلاحات الإقتصادية تغيّرات ، حيث تم تخفيضه على مراحل وبنسب متفاوتة وصلت بعد هذه الفترة (94- 98) إلى حوالي 25%، إلا أنه بعد هذه الفترة بدأ الدينار الجزائري يستعيد ثقته، بعد التحسن في أسعار النفط، حيث ارتفع احتياطي الصرف من 2,64 مليار دولار عام 1994 إلى أكثر من 7 مليار دولار سنة 1997، أي ما يكفي سبعة أشهر ونصف من الإستيراد²، والجدول رقم (31) أدناه، يوضح التطورات التي حصلت في معدل سعر الصرف.

الجدول رقم (31) يبين تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار للفترة 1995-2007 (%)

| السنة | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|-----------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| سعر الصرف | 47.7 | 54.8 | 57.8 | 60.0 | 66.57 | 75.25 | 77.26 | 79.72 | 72.61 | 72.61 | 73.83 | 72.64 | 67.37 |

Source : Banque D'Algérie , Evolution du taux de change 2005.
ONS, Les Comptes économiques de 2001-2007, N°502.

4- تطور احتياطي الصرف :

ترتبط مؤشرات الإقتصاد الكلي إرتباطا عضويا بتطورات إحتياطي الصرف، ذلك أن هذا الإرتباط يتوقف على نتائج السياسة الإقتصادية والتحسين في أداء هذه المؤشرات، وعليه فإن إستقرار سعر الصرف الحقيقي، والحدّ من ظاهرة التضخم، وتحسين مؤشرات السياسة المالية والتحكم فيها ، إحدى نتائج تحسن إحتياطي الصرف.

إن الصرامة التي ميّزت الإصلاحات الإقتصادية وإتباع الجزائر سياسة النقشف من خلال مراقبة أدوات السياسة النقدية من جهة، وتحسّن في أسعار النفط من جهة ثانية، مكن الجزائر من رفع إحتياطها للصرف الأجنبي، الجدول رقم (32) أدناه، يوضح تطور إحتياطي الصرف الأجنبي.

الجدول رقم (32) يبين تطور إحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر

الوحدة: مليار دولار

خلال الفترة (1994 - 2007)

| السنة | 1994 | 1995 | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 |
|---------------|------|------|------|------|------|------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|
| إحتياطي الصرف | 2,64 | 2,11 | 4,23 | 8,05 | 6,84 | 4,40 | 11,90 | 17,96 | 23,11 | 32,92 | 43,11 | 56,18 | 77,78 |

Source : ONS, Op-cit, 2007, N° 512.

من الجدول أعلاه يتضح لنا ما يلي :

¹ - عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، المرجع السابق، ص 165.
² - مجلة الإقتصاد والأعمال، بعنوان " البيان " العدد 237، سبتمبر 1999، ص 57.

- إرتفاع إحتياطي الصرف بالدولار بداية من سنة 2001، حيث حقق قفزة نوعية تقدر بحوالي 17,96 مليار دولار (و هو ما يساوي 28 شهر من الإستيراد)، بعدما كان يعادل 11,9 مليار دولار في سنة 2000، علما أنه كان لا يتجاوز 2,64 مليار دولار في بداية تطبيق برنامج الإصلاحات الإقتصادية، ليستمر في الإرتفاع إلى 6,84 مليار دولار سنة 1998، أما نهاية 1998 و بداية 1999 فقد حقق إحتياطي الصرف تراجعاً كبيراً يعادل 4,4 مليار دولار، و هي خسارة صافية تقدر بـ 2,44 مليار دولار عن سنة 1998، ويعود السبب إلى نقص في السيولة النقدية وشبه النقدية وانخفاض ودائع البنوك المتأتية من القطاع العمومي، الذي عاش وضعاً متدهوراً خلال هذه الفترة.

- أما الفترة 2001-2006 عرف فيها إحتياطي الصرف تطوراً وصل سنة 2006 بحوالي 77,78 مليار دولار، وفي سنة 2007 عرف تطوراً حيث وصل إلى 113 مليار دولار، ولا تعود الأسباب إلى تحسن في الوضع الإقتصادي بصفة أساسية على الرغم من تحسن بعض المؤشرات الإقتصادية، وإنما يعود بالأساس إلى إرتفاع أسعار النفط في السوق الدولية بزيادة متوسطة تقدر بين 12 و 15 مليار دولار عن كل سنة، علما أنه في نهاية سنة 2008¹ وصل إحتياطي الصرف إلى 138 مليار دولار رغم تراجع أسعار النفط بسبب التأثيرات الجانبية للأزمة المالية العالمية.

الفرع الرابع : المديونية الخارجية :

تعتبر الجزائر واحدة من الدول النامية التي وقعت في فخ المديونية بشكل لم يسمح لها تنفيذ برامجها التنموية. إن تأكيدنا على سلبية المؤشرات الإقتصادية التي ميزت الفترة 90-94 هو دليل على ضعف القدرة التمويلية للإقتصاد الجزائري، وعليه فإن المديونية قبل البدء في تنفيذ برامج الإصلاح الإقتصادي كانت في حدود 25,9 مليار دولار وخدماتها بلغت حوالي 82,2% من قيمة الصادرات حسب إحصائيات سنة 1993، وتمثل 52,1% من إجمالي الناتج المحلي لنفس السنة، وبسبب الإضطرابات المستمرة في السوق العالمية للنفط لجأت الحكومة الجزائرية، إلى إجراء إصلاحات إقتصادية شاملة وذلك بالإتفاق مع مؤسسات النقد الدولية للحصول على مساعدات مالية من أجل بعث التنمية، علما أن إتفاقية "Stand by" الأولى والثانية الموقعة في فيفري 89 وجوان 91 على التوالي، والتي سمحت بجدولة ما يزيد عن 15 مليار دولار خلال ثلاث سنوات²، لم تكونا كفيلة بإعادة الإستقرار للتوازنات الإقتصادية الكلية بسبب الوضع الداخلي الذي كان سائداً في الجزائر (الوضع الأمني الذي نتج عنه خسائر إقتصادية بالجملة مسّت على وجه التحديد مؤسسات القطاع العمومي)، و لم تؤد أيضاً إلى تراجع القروض الخارجية، حيث بقيت هذه الأخيرة في مجموعها عند مستوى 29,49 مليار دولار خلال سنة 1994، كما هو مشار إليه في الجدول أدناه. ولمواجهة أخطار تردّي الأوضاع دخلت الجزائر ابتداءً من سنة 1994 في برنامج معمق للإصلاحات الإقتصادية مدعماً بعقد *de confirmation* لمدة سنة، متبوعاً بعقد *facilité de finicement élargi* لمدة ثلاث سنوات مع صندوق النقد الدولي، سمحت هذه البرامج بمعالجة الدين الخارجي معالجة ملائمة في إطار الجدولة مع " نادي باريس و نادي لندن"، حيث كان أول إتفاق

¹ -Mission Economiques, Indicateurs économiques et financiers 2008, P :3.

² - Ministère du Commerce , L'Algérie Aujourd'hui, Mai 2001, p : 7.

سنة 1994 مع "نادي باريس"¹ يتضمن إعادة جدولة 5,344 مليار دولار لمدة 16 سنة، مع فترة سماح لا تتجاوز الـ (4) سنوات². ضمن هذا الإطار فإن إتباع أسلوب التدرج دون إحداث صدمة على المستوى الإقتصادي، يمثل خطوة هامة نحو إصلاحات إقتصادية فعّالة، وأدّت هذه الإجراءات إلى إنخفاض نسبة خدمات الدين الخارجي من 82,2% من إجمالي الصادرات لسنة 1993 إلى 47,1% نهاية سنة 1994، كما هو مشار إليه في الجدول أدناه.

جدول رقم (33) تطور حجم الديون الخارجية وخدماتها خلال الفترة 94- 2007 (الوحدة: مليار دولار)

| ديون متوسطة وطويلة | ديون قصيرة* | إجمالي الديون | الفوائد | إجمالي خدمة الدين | % نسبة خدمة الدين من الصادرات** | |
|--------------------|-------------|---------------|---------|-------------------|---------------------------------|------|
| 28,85 | 0,64 | 29,49 | 1,39 | 4,52 | 47,1 | 1994 |
| 31,32 | 0,26 | 31,58 | 1,77 | 4,24 | 38,8 | 1995 |
| 33,65 | 0,26 | 33,91 | 2,26 | 4,28 | 30,9 | 1996 |
| 32,56 | 0,16 | 32,72 | 2,11 | 4,46 | 30,3 | 1997 |
| 30,26 | 0,21 | 30,47 | 1,98 | 5,18 | 48 | 1998 |
| 28,14 | 0,18 | 28,32 | 1,72 | 5,12 | 39,1 | 1999 |
| 25,09 | 0,18 | 25,27 | 1,68 | 4,5 | 20,8 | 2000 |
| 22,31 | 0,26 | 22,57 | 1,47 | 4,64 | 22,4 | 2001 |
| 22,80 | 0,19 | 22,99 | 1,31 | 4,37 | 24,2 | 2002 |
| 23,20 | 0,15 | 23,35 | 1,27 | 3,65 | 19,0 | 2003 |
| 21,41 | 0,41 | 21,82 | 1,14 | 2,62 | 18,7 | 2004 |
| 16,48 | 0,70 | 17,18 | - | - | 13,2 | 2005 |
| 5,06 | 0,55 | 5,61 | - | - | 24,9 | 2006 |
| 4,88 | 0,71 | 5,69 | - | - | 2,9 | 2007 |

Source : Banque D'Algérie ,Evolution Economique et Monétaire en Algérie,Résultat,1994- 2004.

* Médiat bank, N° 58, Février/Mars 2002 (période 94- 2001).

** Mission Economiques, Indicateurs économiques et financiers 2008, P :3.
(période 2002 - 2007)

¹ - Ahmed Benbitour (2005), op-cit,P :3.

² -Club de Paris, Tretement du juin 1994.

المتمعن في الجدول يلاحظ :

- قدر متوسط إجمالي الديون الخارجية بـ 31 مليار دولار خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي الممتدة من 1994 إلى 1998، ويرجع تفسير هذه الزيادة إلى تأجيل سداد حوالي 50% من الديون الخارجية المتراكمة، بسبب إعادة جدولة الديون مع كل من " نادي باريس ولندن " المبرمة مع مؤسسات النقد الدولي، وفي نهاية هذه الفترة بدأت الديون الخارجية في الإنخفاض، حيث وصلت في الإجمالي سنة 98 إلى 30،47 مليار دولار، واتجهت نحو الإنخفاض إلى 25،27 مليار دولار سنة 2000، ثم انخفضت إلى 22،57 دولار سنة 2001، وقد حافظت على استقرارها خلال الفترة 2001-2004 بمتوسط يقدر بـ 22،68 مليار دولار، ثم انخفضت في سنة 2005 في حدود 17،18 مليار بسبب التحسن في أسعار النفط، واستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي، وإلى البدء في إجراءات التخلص من المديونية عن طريق التسديد المسبق الذي بدأ العمل به بداية من سنة 2005، وهو الأداء الإيجابي الذي يحسب للحكومة، على الرغم من وجود معارضين له، حيث تم تقليص المديونية الخارجية إلى حدود 5،61 مليار دولار سنة 2006 وإلى حدود 5،60 مليار دولار سنة 2007¹. أما في سنة 2008 وصلت إلى 4،9 مليار دولار².
- الجزء المتوفر من المساعدات المالية، والمراد به التخفيف من خدمات الدين الخارجي غير كافيا، حيث بقيت نسبة خدمات الدين من إجمالي الصادرات في زيادة خلال فترة تنفيذ برنامج التعديل الهيكلي، حيث وصلت نسبته إلى 48% سنة 1998 وهي أعلى نسبة بعد البدء في تنفيذ الإصلاحات، وعلى الرغم من استفادة الجزائر من قرض خارجي من صندوق النقد الدولي قدر بحوالي 5،5 مليار دولار، إلا أن الجزائر كانت في حاجة إلى موارد مالية لتنفيذ برنامج الإصلاح الإقتصادي، ذلك أن حجم الخسائر كان كبيرا ميّزه وضع إقتصادي واجتماعي غير مسبق، ترجمته المؤسسات الصناعية العمومية التي كانت قدراتها الإنتاجية لا تتجاوز 20%، بسبب الأعباء المتراكمة. ومع تحسن أسعار النفط، بدءا من سنة 2000 تراجعت خدمة الديون من إجمالي الصادرات إلى حدود 20،4%، ثم ارتفعت طفيفا في السنوات 2001 و 2002 إلى حوالي 22% في المتوسط، ولكن بعد هذه السنة سجلت إنخفاض محسوس قدر بحوالي 15،1% سنة 2004، وهي الآن في حدود 1،2% من سنة 2008 نتيجة لتحسن العلاقة بين الصادرات والديون، واستقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي بسبب تحسن أسعار النفط طوال فترة برنامج الإنعاش الإقتصادي.

الفرع الخامس : المبادلات الخاصة بالتجارة الخارجية :

لقد شرعت الجزائر في تطبيق إجراءات تحرير التجارة الخارجية بشكل رسمي في جانفي من سنة 1995 بمساعدة صندوق النقد الدولي، مع العلم أن التوجيهات المتعلقة بهذه الإجراءات تضمنها نظام رقم 91-03 المؤرخ في 20 فيفري 1991 المتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد السلع للجزائر وتمويلها، وفي خطوة

¹ - Ministère des Finances, Le Comportement des Principaux Indicateurs macroéconomiques et Financiers en 2007.

² - Mission Economiques, Indicateurs économiques et financiers 2008, P 1.

هامة نحو مزيد من تحرير التجارة الخارجية، قامت الجزائر بعدة تدابير منها إزالة القيود المرتبطة باحتكار الدولة للتجارة الخارجية، حيث تم ذلك على مراحل يمكن حصرها فيما يلي¹:

- إلغاء القاعدة التي تقضي بتمويل بعض الواردات الإستهلاكية بشكل مطلق بالنقد الأجنبي الخاص للمستورد

- تحرير الواردات من المعدات الصناعية والمهنية المستعملة.

- إزالة القيود على تراخيص الإستيراد التي كانت حكرا على القطاع العام.

- السماح للقطاع الخاص في المساهمة في جميع المبادلات التجارية الخارجية بالموازاة مع القطاع العام.

وبحلول جوان 1996 حيث أصبح نظام التجارة الجزائري خاليا من القيود الكمية، انخفضت التعريفية الجمركية على الواردات من 60% إلى 50% في مرحلتها الأولى، وإلى 45% في المرحلة الثانية من أول جوان من سنة 1997².

إن الأثر الذي أحدثته نظام التجارة في جوان 96 من خلال إلغاء القيود الكمية ومتابعته للإجراءات سمح بإحداث تغييرات في بنية الواردات والصادرات على المستوى الداخلي وعلى المستوى الترتيبي.

- على المستوى الداخلي : سجلت التجارة الخارجية في السداسي الثاني من السنة 94، و سنة 95 عجزا

يقدر بـ259 و 152 مليون دولار أمريكي على التوالي، يفسر هذا العجز تراجع أسعار المحروقات، أما

سنة 1996 والتي أصبح فيها النظام التجاري خاليا من كل قيد سجل فيها الميزان التجاري فائضا قدر بـ

4428 مليون دولار أمريكي (الجدول أدناه يترجم ذلك)، و هي النقطة النوعية التي ميزت الميزان

التجاري منذ تطبيق الإجراءات التي جاء بها نظام رقم 91-03 المتعلق بشروط القيام بعمليات استيراد

السلع وتمويلها.

- على المستوى الترتيبي : و من خلال بنية الواردات فانه يمكن تقسيمها إلى أربعة مجموعات مرتبة،

الأولى و تشمل مجموعة مواد التجهيز (الصناعية و الفلاحية) التي تحتل صدارة القائمة، حيث تمثل

33،19% من الحجم الإجمالي للواردات ، أما الثانية وتضم مجموعة المواد الغذائية، أما الثالثة وتشمل

مجموعة الموارد الخاصة بتشغيل الجهاز الإنتاجي (المواد الأولية والنصف المصنعة) ، أما الرابعة وتشمل

مجموعة المواد الإستهلاكية غير الغذائية، والتي تأتي في المرتبة الأخيرة في بنية الواردات.

¹- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية، واقع وأفاق، مرجع سابق، ص 163.

²- تقرير صندوق النقد الدولي، مرجع سابق، ص 113.

الجدول رقم (34) يوضح تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة 2007-94

الوحدة : مليون دولار أمريكي

| 2007* | 2006* | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | 1994 | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|---|
| 26400 | 20700 | 19570 | 17950 | 13320 | 12010 | 9576 | 9007 | 8967 | 8810 | 8530 | 9090 | 10400 | 9158 | الواردات |
| 60600 | 54700 | 46380 | 32221 | 24458 | 18720 | 10072 | 21694 | 12459 | 10060 | 13680 | 13518 | 10248 | 8899 | الصادرات |
| 34200 | 34000 | 26810 | 14271 | 11138 | 6710 | 9496 | 12687 | 3492 | 1250 | 5150 | 4428 | 152 - | 259 - | الميزان التجاري |
| 25,27 | 29,10 | 26,10 | 15,51 | 16,97 | 12,22 | 17,84 | 24,46 | 7,33 | | | | | | الميزان التجاري/الناتج المحلي الخام |

Source : ONS, « L'Algerie en quelques chiffres », Résultats, 2004-2005

* UBIFRANCE, Mission Economique, Indicateurs économiques et financiers de l'Algerie, Février 2009(FMI 2009)

إن المتمعن في ميزان المدفوعات الخاص بالجزائر يلاحظ هيمنة المحروقات على الميزان التجاري بنسبة تمثل حوالي 97%، كما يلاحظ تراجع في الميزان التجاري في سنة 1998 بشكل واضح، حيث سجل تراجعاً قدر بـ 1250 مليون دولار مقابل 5150 مليون دولار سنة 1997، كما حدث تراجع أيضاً في سنة 2002، حيث سجل الميزان التجاري 6710 مليون دولار مقابل 9496 مليون دولار سنة 2001، هذا التراجع وإن كان سببه إنخفاض أسعار النفط، إلا أنه لا ينفى مساهمة الإصلاحات الاقتصادية في تحسين الوضع الاقتصادي، والتي يجب عدم إغفالها، باعتبارها مؤشراً يمكن من خلالها الحكم على أداء الحكومة.

الميزان التجاري بعد هذه الفترة حقق نمو قوي يعادل في المتوسط 17,54 % من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2003-2007، هذا النمو تترجمه الفترة 2005-2006 على وجه التحديد، حيث حقق فيها الميزان التجاري أعلى نسبة له قدرت بحوالي 26,10 % و 29,10 % على التوالي، يعكس هذا النمو التطور الذي عرفته أسعار المحروقات خلال هذه الفترة، ولكن خلال سنة 2007 قدرت نسبة الميزان التجاري بـ 25,27 % من الناتج المحلي، رغم الزيادة الحاصلة في الصادرات والواردات.

ضمن هذا التصور الإصلاحات الاقتصادية تشكل منعطف حاسم في سياسة تحرير التجارة الخارجية، حيث من خلالها قامت الجزائر بإدخال تعديلات على نظام التعريف الجمركية بغية جعله يقترب من نظام التعريف الجمركية السائد في البلدان النامية المتوسطة الدخل، وعلى الرغم من أن متوسط التعريف الجمركية في الجزائر بقي بعيداً في حدود 17,5% مقارنة بما هو موجود في الدول النامية متوسطة الدخل، حيث بلغ 11,6%، إلا أن العمل باتجاه تقارب هذا المتوسط قد يعني الإتجاه نحو التماثل في معدلات التبادل التجاري بين هذه الدول، ومن ثم يسهل تفعيل التجارة البينية بين هذه الدول، على الرغم من وجود اختلاف في هيكل التجارة الخارجية لكل دولة، وعليه فإن الهدف الأساسي من هذه الإجراءات هو الحد من التفاوت بين معدلات الحماية لمختلف القطاعات، بحيث نجدها قسمت نسب تحديد الرسوم الجمركية إلى أربعة فئات حسب قانون التعريف الجمركية المعمول به في الجزائر، وتتراوح نسب هذه الأخيرة بين 0% و 30%¹ كحد أدنى، وعليه نجد مستويات الحماية على السلع الضرورية والسلع الصناعية نصف مصنعة التي تدخل في عملية الإنتاج المحلي منخفضة تتراوح بين 0% و 5% في حين نجد مستوى الحماية بالنسبة للسلع الصناعية تامة الصنع يتراوح بين 15% و 30%²، من أجل تأمين العملية التجارية والمحافظة على المنتج المحلي، قامت الجزائر بخلق إطار مؤسسي يتولى عمليات تأمين الصادرات والإشراف عليها، وذلك بموجب مرسوم تنفيذي رقم 327/96 الصادر في سنة 1996³، والمتعلق بعقد الصفقات وتأمين الصادرات، هدفه دعم المتعاملين الجزائريين في استكشاف الأسواق الخارجية وتنمية صادراتهم، حيث تم بموجب هذا المرسوم تأسيس شركة جزائرية لتأمين وضمائم الصادرات " CAGEX"، وهي التي تقوم بإدارة نظام التأمين لشركات التصدير سواء لاستيراد المواد الأولية اللازمة للإنتاج المعد للتصدير، أو أثناء التصدير بالإضافة إلى المساهمة في إعفاء الشركات من الرسوم على رقم أعمالها الخاصة بعملية التصدير، وكذلك المساهمة

¹ - Ministère de finance « tarif douanier 2005 », Alger 2005.

² - Ministère de finance, op-cit, 2005.

³ - الجريدة الرسمية، المرسوم التنفيذي رقم 327/96 الصادر في أول أكتوبر من سنة 1996.

في تخفيض أعباء النقل لسلع المصدرين خارج المحروقات¹. ومن أجل إعطاء المنتج المحلي سمعة دولية قدمت شهادة خاصة للمصدرين حسب نوع كل منتج، تمكنهم الاستفادة من نظام المعلومات الخاص بالأسواق الدولية، مع تقديم تسهيلات في مواقع التصدير على مستوى الجمارك.

وإذا كانت عملية التأمين ستخفف من حجم الآثار على بعض السلع الصناعية، فإن إلتزام الدولة بتحرير الواردات سيجعل سوقها أكثر إنفتاحا وسيمارس ضغطا على الصناعات المحلية، وعليه فإنه للحد من التهديدات المحتملة يتطلب على الجزائر الاستفادة من معايير الجودة، والتنافسية التي تطرحها السوق العالمية، واستغلال فرص التعاون مع الشركات الأجنبية، مع إعادة النظر في نظام الحماية المطبق وتبني نظام حماية أكثر فعالية، علما أن هذا النظام يجب أن يراعى فيه مصلحة كل من المنتج والمستهلك، وكذا تحديد المنتجات المطلوب حمايتها، ونسب الحماية تبعا لمجموعة من المعايير منها :

- تكلفة إنتاج وأسعار المنتج المحلي مقارنة بالأسعار العالمية، والتدقيق في أسعار الإستيراد لمعرفة إذا كانت هذه الأسعار تتضمن على عناصر دعم من قبل الدول الأخرى أم لا، أو أنها تمثل أسعار إغراقية.
 - تحديد نوعية المنتج ومقارنته بالموصفات المحلية والعالمية لضرورة ربطه بالموصفات القياسية.
 - البحث عن المستوى الأمثل للحماية الذي لا يكون متدنيا، بحيث يحمي تعرض السلع الوطنية لمخاطر المنافسة الدولية، ولا يكون مرتفعا بحيث يخلق صناعة لا تستطيع الإستمرار دون مظلة الحماية التي تغطي عدم كفاءتها، إذ تمنح الحماية تبعا لطبيعة وظروف كل صناعة وعليه يجب على الجزائر ألا تتعدى السقوف الملتزمة بها، والتي حددتها قواعد المنظمة العالمية للتجارة.
- إن قياس درجة الحماية الممنوحة لنشاط صناعي معين الذي تريد الدولة المحافظة على استمراره في الأسواق المحلية والدولية، يجب ألا يتوقف على معدل الحماية الإسمي²، بل يتوقف على معدل الحماية الفعال الذي يفسد على أنه الفرق بين القيمة المضافة (النسبة المئوية من الناتج) بالسعر المحلي والقيمة المضافة بالأسعار العالمية، حيث يعبر عنه بالعلاقة التالية³ :

$$g = \frac{V_1 - V}{V}$$

تعبر : g عن معدل الحماية الفعال

V₁ يرمز إلى القيمة المضافة لنشاط معين بالأسعار المحلية .

V يرمز إلى القيمة المضافة لنفس النشاط بالأسعار العالمية.

ويمكن أن تكون النتيجة موجبة أو سالبة⁴ :

¹ - بن زغوية محمد زايد، المرجع سابق ذكره، ص ص، 143-144.
² - تتوقف الحماية تبعا لهذا المعدل على المقارنة بين السعر المحلي لمنتجات النشاط الصناعي، والأسعار العالمية لنفس المنتج
³ - ميشيل تودارو، مرجع سابق ذكره، ص 576.
⁴ - ميشيل تودارو، مرجع سابق ذكره، ص 576 - 577، أنظر كذلك بن زغوية محمد زايد، مرجع سابق ذكره.

- إذا كان g موجبا فهذا يعني أن القيمة المضافة المحققة بكل من الأسعار المحلية، والأسعار العالمية الموجبة، وأن القيمة المضافة المحلية أكبر من القيمة المضافة العالمية، وهو ما يؤدي إلى جذب الإستثمارات نحو هذا النشاط الصناعي.

- إذا كانت قيمة g سالبة و تنحصر بين الصفر و-100، فهذا يعني أن هيكل الحماية الفعلي لا يشجع هذا النشاط الصناعي، بل يتحيز ضده، وتصبح القيمة المضافة لهذا النشاط بالأسعار المحلية أقل من القيمة المضافة بالأسعار العالمية.

- إذا كانت قيمة g سالبة وأكبر من -100 فهذا يعني أن القيمة المضافة للنشاط الذي يتمتع بالحماية بالأسعار العالمية سالبة، مما يعني أن هناك تبيد في الموارد البشرية، وأن تكلفة الحماية تكون مرتفعة بسبب ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي فإن معدل الحماية الفعّال هو الذي يحمي هذا النشاط، وضمن استمراره. مما سبق يتضح أن ارتفاع معدل الحماية الفعّال يشير إلى انخفاض الكفاءة الإنتاجية للنشاط المعني بالحماية، وبذلك يعد تحرير التجارة الخارجية ضروريا لتخفيض معدلات الحماية الفعلية على الأنشطة الإنتاجية، وتخفيض حجم الرسوم الجمركية بما يؤدي إلى توجيه الإستثمارات نحو الأنشطة الإنتاجية ذات القيمة المضافة العالية بغية تشجيع الصادرات، وعلى العموم مهما كانت إيجابية الميزان التجاري يبقى مشكل تنوع الصادرات بالنسبة للإقتصاد الجزائري يطرح نفسه بحدّة.

الفرع السادس : الإستثمار الأجنبي :

لقد ارتبطت عملية جذب الإستثمار الأجنبية بمجموعة من المؤشرات الإقتصادية والسياسية المكونة للمناخ الإستثماري، وإذا كانت المتغيرة السياسية لها تأثير بالغ على الحياة الإقتصادية، فإن التحكم في هذه الأخيرة مرهون برؤية إقتصادية تضمن مستوى من الإستقرار الإقتصادي الكلي الذي يحتكم إلى مجموعة من المؤشرات (منها ميزان المدفوعات، معدل التضخم، نظام الأجور، نسبة البطالة، إستقرار سعر الصرف، تحرير المبادلات التجارية،... إلخ) المحفزة لجذب الإستثمارات الأجنبية، وعليه فإن الإجراءات التي بادرت بها الجزائر في هذا الإتجاه تميزت في البداية بوضع إطار قانوني يمكن من تنمية الإستثمار من جهة، وتحرير الإقتصاد من أجل مشاركة القطاع الخاص في العملية التنموية من جهة أخرى، وفي هذا الإطار جاء قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض ليحرر نظام الإستثمارات في الجزائر، ويكرّس مبدأ الحرية التامة للإستثمارات الأجنبية، حيث تضمن ما يلي :

● نص هذا القانون على أن الإستثمارات الأجنبية التي تقام في الجزائر يمكنها أن تأخذ شكلين، إما شكلا مباشرا أو مختلطا، فهو بذلك ألغى حتمية الأغلبية النسبية لرأس المال طبقا للمادة 22 والتي تؤكد نسبة 51% للقطاع العمومي ونسبة 49% للمستثمر الأجنبي، كما ألغى حتمية المشاركة فيما بين الإستثمارات الأجنبية مع القطاع العمومي، حيث تؤكد نصوصه على أن "يرخص للمقيمين وغير المقيمين بالحرية الكاملة بالشراكة مع شخص معنوي عام أو خاص مقيم"¹.

● حرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية بين الجزائر و الخارج لتمويل مشاريع إقتصادية.

¹ - المواد : من 181 إلى 183 من قانون 10/90، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14 أبريل 1990.

- يمكن لرؤوس الأموال الأجنبية أن تستثمر في النشاطات غير المخصصة صراحة للدولة، أو المؤسسات المتفرعة عنها أو لأي شخص معنوي مشار إليه صراحة بموجب نص قانوني يحدده مجلس النقد والقرض، والمقصود هنا حسب " رشيد سكاك "¹ النشاطات المتعلقة بالدفاع الوطني والصناعات المحمية ذات البعد الإستراتيجي في التنمية الاقتصادية.
- يسمح لغير المقيمين إنشاء بنوك ومؤسسات مالية لوحدهم أو بمعية المقيمين، وهو ما أشارت إليه المادة 128 و المادة 130 من قانون 10/90.²
- السماح بتحويل المداخيل و الفوائد وإعادة تحويل رؤوس الأموال مضمون طبقا لأحكام هذا القانون، وما نصت عليه الإتفاقيات الدولية التي وقعت عليها الجزائر مع مختلف البلدان³، حيث تترجم نصوصها المادة 184 و المادة 183 من قانون 10/90.⁴
- وفي أول حصة للإستثمارات الأجنبية في هذه الفترة (90- 93) قام مجلس النقد والقرض المخول قانونا (وفق قانون 10/90) إعتداد الإستثمارات الأجنبية بتأكيد وجود 202 رأي مطابقة (avis de confirmité) من أصل 300 ملف مدروس، وهو ما يعادل نسبة قبول 67% إلى غاية 1993/12/31، والشئ الملاحظ من خلال معطيات البنك هو أنه توجد ضمن الـ 202 قرار مطابق الـ 184 مشروع يحمل قرار مطابق من قبل مجلس النقد والقرض لإقامته في الجزائر، منها 87 مشروعا أجنبيا⁵.
- وفي سياق هذا الإنفتاح على الرأس المال الأجنبي، جاءت إجراءات أخرى أكثر جراءة، تمثلت في صدور المرسوم التشريعي 12/93 المؤرخ في 1993/10/5 والمتعلق بترقية الإستثمار، حيث تضمن هذا المرسوم ضمانات أكبر للمستثمرين شملت جوانب عدة، منها على وجه التحديد حوافز متعلقة بالصادرات متمثلة في⁶:
 - حوافز و إعفاءات للمشاريع الموجهة تماما للتصدير، وإعفاء ضريبة النشاط المهني في حالة تصدير منتوجات المشروع حسب رقم الأعمال للصادرات.
 - حوافز للمشاريع التي تقام في الجنوب الكبير، وإنشاء مناطق حرة.
 - حوافز تتضمن رفع مدة الإعفاء الضريبي والرسم المهني إلى فترة تتراوح بين 5 إلى 10 سنوات.

¹ - SAKKAK Rachid, directeur de la dette, banque d'Algérie « cadre juridique et réglementaire » Revue, Mutation N°4, juin 1993, P : 45.

² - طابية فريد، مدير مركزي بينك الجزائر " القطاع المالي و المصرفي في الجزائر " ندوة حول الإستثمار في الجزائر أيام 13-18 ماي 1997.

المادة 128: يسمح للبنوك و المؤسسات المالية الأجنبية أن تفتح فروع لها بالجزائر.

المادة 130: تنص على إمكانية المساهمة الأجنبية في البنوك و المؤسسات المالية الخاضعة للقانون الجزائري.

³ - فوزيل فارس، الإستثمار المباشر الأجنبي، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، ص 146.

⁴ - المادة 184 من قانون 10/90 : رؤوس الأموال، و كل النتائج، المداخيل، الفوائد، و الإيرادات و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل المنصوص عليها في المادة 183 يسمح بإعادة تحويلها و تتمتع بالضمانات الملحوظة في الإتفاقية الدولية التي وقعتها الجزائر.

⁵ - AKACEM KHADIJA, Evolution Théorique et Pratique de L'investissement étranger en Algérie ,Mémoire de Magister, Faculté des Sciences Economiques et des Sciences Gestions, Année 2000-2001, P : 107.

⁶ - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع و آفاق، مرجع سابق ذكره ص 134.

- ضمان تحويل رؤوس الأموال والنتائج والمدخيل والفوائد و سواها من الأموال المتصلة بالتمويل، حيث نصت عليه المادة (05) والمادة (12) من قانون 12/93¹.

يدخل التوجه نحو تشجيع الإستثمار في سياق نظرة السلطات العمومية التي ترى فيه محرك للتنمية الإقتصادية، حيث ينظر إلى رؤوس الأموال الأجنبية على أنها مكلمة للجهد الوطني المبذول للتنمية، إنطلاقاً من إعادة إعطاء ديناميكية حقيقية للإستثمارات اعتماداً على تشريع جديد وجذاب للمشرفين²، وعليه تتجه أغلب البلدان إلى تشجيع الإستثمارات المقترنة بحوافز (كما هو مشار إليها في الجدول أدناه) يتم اختيارها سواء للمستثمر الأجنبي أو المحلي، حيث يمكن ذكر³ :

- درجة عالية من الإنفتاح الإقتصادي.
- هيكل ضريبي يشجع تمويل الإستثمار الأجنبي، ولا يعطي مزايا أكثر للعجز.
- بنية تحتية تشجع على جذب الإستثمارات الأجنبية، و تمكن القطاع الخاص الدخول إلى مجالات (كانت إلى عهد قريب حكراً على القطاع العام)، مثل الصحة والتعليم.

جدول رقم (35) يتضمن إعفاءات جبائية و شبه جبائية ومالية تتوزع بين فترة الإنجاز وفترة الإستغلال

| فترة الإستغلال لمدة تتراوح بين سنتين 2 و 5 سنوات | فترة الإنجاز لمدة أقصاها (3) سنوات |
|--|---|
| الهدف منها هو تخفيض كلفة إنجاز المشروع حيث يستفيد المشروع من : | في هذه الفترة يستفيد المشروع من : |
| - الإعفاء من الضرائب على الأرباح الخاصة بالشركات. | - تخفيض ضريبة تسجيل الشركات إلى نسبة تقدر بـ 5%. |
| - الإعفاء من الرسم الجرافي. | - الإعفاء من الضريبة على شراء الممتلكات العقارية و البيانات الموظفة للمشروع. |
| - الإعفاء من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري. | - الإعفاء من الضريبة على العقار. |
| - تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 7% فيما يخص مشاركة أرباب العمل في نظم الضمان الإجتماعي | - الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة. |
| - يستفيد المشروع بعد نهاية هذه الفترة بالإعفاء من الضرائب المذكورة أعلاه بصفة دائمة حسب نسبة المبيعات المصدرة. | - تطبيق نسبة مخفضة تقدر بـ 3% فيما يخص السلع المستوردة الموظفة في إنجاز المشروع |

المصدر: تم حصر هذه المعلومات من ندوة حول الإستثمار في الجزائر، ورقة مقترحة لـ ديبون على ساحل⁴ "حول النظام الجديد لترقية الإستثمارات " 13 ماي 1997.

¹- بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع و آفاق، مرجع سابق ذكره ص 146.

² - Fenardji Abdlkamel d'après, « place de l'investissement étranger dans la stratégie de développement de l'économie algérienne et secteur à promotion », p 35.

³- العريان محمد، الحمد محمود، جذب الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية " الإتجاه نحو الأساسية الصحية "، ندوة الحوافز الممنوحة للإستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، تونس يومي 24/25 مارس 1997، تقرير المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، ص 49-50.

⁴- علي ساحل ديبون: مدير بوكالة ترقية الإستثمارات (حيث تسمى الآن بالوكالة الوطنية لدعم الإستثمارات)، ورقة مقدمة في ندوة حول الإستثمار بعنوان " النظام الجديد لترقية الإستثمارات "، ماي 1997.

تعتبر الإعفاءات المذكورة في الجدول أعلاه عن قناعة السلطة العمومية تجاه المستثمر قصد مساندته في التصدي لل صعوبات خلال فترة إنجاز واستغلال مشروعه والتدخل عند الحاجة لمساعدته، علما أن الهدف من هذه المساعدات هو رفع أرباح المشروع عند مرحلة الإنطلاق وجعل صاحبه يسترجع رأسماله، وبالتالي دوام الإستثمار وتحقيق الهدف الأساسي المتمثل في مشاركة المستثمر في الناتج الداخلي الخام و تحقيق معادلة النمو والمساهمة في عملية التشغيل.

سابعاً- الخصوصية :

من بين الصعوبات التي واجهت الإقتصاد الجزائري هو ملف الخصوصية الذي تحدثت بشأنه عدة جهات، وخصوصا عندما ارتبطت مساهمات الإستثمار الأجنبي بمعالجة أمرين في غاية الأهمية هما :

- حرية أكثر للقطاع الخاص

- عروض (مشاريع) الخصوصية

ضمن هذا المسعى تبنت برامج الإصلاح الإقتصادي في الجزائر الخصوصية ، حيث حرصت على أن يكون البرنامج في إطار تشريعي وقانوني، وعليه أصبحت قابلية خصوصية مؤسسات القطاع العام ممكنة من المنظور التشريعي والقانوني، خصوصا بعد صدور القانونين التشريعيين هما :

- الأمر رقم 95/22 الصادر في سنة 1995¹، والمتعلق بخصوصية مؤسسات القطاع العام، وطرق تحويل الملكية، ونقل تسيير هذه المؤسسات إلى أشخاص ماديين، ومعنويين.

- الأمر رقم 95/25 الصادر في سنة 1995²، والمتعلق بانتقال تسيير رأسمال الدولة من العام إلى الخاص، وتأسيس الشركات القابضة، والتخلي عن صناديق المساهمة.

وفي سياق هذا التحول النوعي في السياسة الإقتصادية اتجه عملية الإنفتاح على القطاع الخاص، تم تصنيف المؤسسات العمومية المؤهلة للخصوصية حسب الأهمية وطبيعة النشاط الإقتصادي مع مراعاة إتباع أسلوب التدرج بدل الصدمة، حيث تم تنفيذ عملية الخصوصية على مرحلتين:

الأولى وتشمل مجموعة من المؤسسات هي: مؤسسات التجارة والتوزيع، مؤسسات الخدمات (المواني والمطارات، نقل البضائع والمسافرين)، مؤسسات البناء والأشغال العمومية.

الثانية وتشمل بعض المؤسسات الصناعية في مرحلة أولى وهي : الصناعات التحويلية، الصناعات الغذائية، صناعة النسيج، وقطاع الإلكترونيك والكهرباء.

وإذا كانت عملية إحصاء المؤسسات العمومية المؤهلة للخصوصية قد بدأت سنة 1996 بتحديد مجموعة من المؤسسات الإقتصادية عامة ومحلية، فإن نتائج الخصوصية إلى غاية 1998/07/30 لم تتجاوز الـ 5% (116 مؤسسة إقتصادية محلية من أصل 2715 مؤسسة إقتصادية تابعة للقطاع العام). وعليه فإن الحصيلة تبدو هزيلة على أرض الواقع، والسبب لا يعود فقط للوضع المالي لهذه المؤسسات فحسب، وإنما يعود إلى

¹- الأمر رقم 95/22 الصادر بتاريخ 26 أوت 1995، الجريدة الرسمية لسنة 1995.

²- الأمر رقم 95/25 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1995، الجريدة الرسمية لسنة 1995.

المعارضة التي لقيتها عملية الخصخصة عند بداية التطبيق من جهة، وطرق تنفيذها على أرض الواقع من جهة أخرى.

قد بدأ الشروع في ملف الخصخصة بصفة فعلية ابتداء من سنة 2003، حيث أنه من بين 1283 شركة ومؤسسة عمومية عرضت للبيع، 111 تم خصصتها بطرق مختلفة خلال سنة 2004، (51 منها خصخصة بصفة كاملة، 22 بصفة جزئية، 20 تم التنازل عنها، 18 تم خصصتها عن طريق الشراكة)، كما تم معاينة 800 شركة معروضة للخصخصة تمثل شركات متوسطة رأسمالها لا يتعدى (02) مليار دينار، 38% من هذه الشركات لها قيمة مضافة أقل من رأسمالها مما يعني ضرورة تقديم 252 مليار دينار لإعادة تأهيل هذه المؤسسات، وأن المكشوف البنكي لها وصل إلى 233 مليار دينار بزيادة 13% عن سنة 2003¹، والجدول رقم (36) أدناه، يوضح عدد المؤسسات التي تم حلّها حسب قطاعات النشاط الإقتصادي.

الجدول رقم (36) يوضح عدد المؤسسات التي تم حلّها حسب قطاعات النشاط الإقتصادي.

خلال الفترة (2003 - 2008)

| قطاع النشاط | مؤسسة إقتصادية عامة | مؤسسة عامة محلية | المجموع |
|--------------------------|---------------------|------------------|---------|
| مؤسسات فلاحية | 5 | 20 | 25 |
| مؤسسات صناعية | 60 | 383 | 443 |
| مؤسسات الخدمات | 15 | 83 | 98 |
| البناء والأشغال العمومية | 54 | 195 | 249 |
| المجموع | 134 | 681 | 815 |

Source : Ministère de l'industrie et de la Restructuration, Séminaire sur le Restructuration Industrielle de Situation et Perspective, Alger 2005.

www.moheet.com, Le 04/08/2009.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير سنة 2005.

في نهاية سنة 2005 تم خصخصة 31 مؤسسة عمومية، منها 25 مؤسسة تمت في إطار الشراكة شملت القطاع الزراعي، والصناعي، والخدمات، والباقي تم مع متعاملين محليين خواص، علما أن هناك حوالي 54% من المؤسسات التي تم طرحها للخصخصة معظمها تابعة للقطاع الصناعي²، هذه الوضعية تجعل معالجة ملف الخصخصة يتطلب تدابير إقتصادية حكيمة، ذلك أن الواقع من المنظور القانوني والتشريعي غير قابل للتشكيك ، ولكن على المستوى العملي هناك مجموعة من المتغيرات المتداخلة، منها عدم نضج بيئة الأعمال ، وكذا طبيعة الرأسمال المحلي الخاص وقدرته على المنافسة.

¹ - الخبر بتاريخ 07 فيفري 2005، العدد 4321 ص : 2.

² - Ministère de Participation et d'industrielle , Article Sur La Privatisation en Algérie ,2005.

وحسب بيانات وزارة الصناعة، أن عدد المؤسسات العامة التي تمت خصصتها إلى السداسي الأول من سنة 2009 بلغ نحو 500 مؤسسة، بقيمة إجمالية تجاوزت 5,1 مليار يورو، منها 259 مؤسسة تم خصصتها بصورة كاملة، حيث ساهمت هذه العملية خلال الفترة 2003-2008 من المحافظة على 40 ألف منصب عمل، وخلق 19 ألف فرصة عمل جديدة، علما أن وزارة الصناعة تراجعت عن خصخصة المؤسسة الوطنية للسيارات الصناعية بعد تمكنها من تعويض خسارتها الناجمة عن تراجع حصتها في السوق الوطنية من 40% إلى 15%، رغم ديونها البالغة 60 مليار دينار جزائري، أي حوالي 400 مليون دولار¹.

الفرع السابع : مؤشر السوق :

يمكن أن تفسر حساسية السوق الجزائرية من عدة نواحي إلا أننا إرتئينا أن نركز على ظاهرة القدرة الشرائية، لما لها أهمية في المفاضلة بين الأسواق في المنطقة الإقليمية، وعليه فإن السوق الجزائرية تعتبر مؤشرا أساسيا يؤخذ بعين الاعتبار بالنسبة لعملية الاندماج الإقتصادي، عندما يتعلق الأمر بالدخول إلى هذه السوق.

فحسب تقرير² مكتب الإستثمارات العربية للاتصالات، و صحيفة الشرق الأوسط المعد في جوان 2000 يؤكد على أن السوق الجزائرية تمتلك قدرات كبيرة وتتيح فرص عديدة، وهي سوق بكر عرفت تحولات هامة، إلا أن هناك عوائق مازالت عالقة ومرد ذلك أن المحيط الإقتصادي يعاني من مشاكل عديدة وبعيدة عن المعايير الدولية المعتمدة، ففي سنة 1997 وحسب معطيات المحاسبة الوطنية فإن حجم السوق الجزائرية (مقاسه من خلال إجمالي الناتج المحلي) قدرت ب 43,8 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 134,5 مليار دولار لقدرة شرائية مكافئة وهو يفوق ما تمنحه دولا بالمغرب العربي في نفس السنة، حيث تمنح المغرب سوفا أقل أهمية يقدر 34,4 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 86,1 مليار دولار أمريكي كقدرة شرائية مكافئة، أما تونس فإنها تمنح سوفا أضعف تقدر ب 19,4 مليار دولار أمريكي وهو ما يعادل 2,46 مليار دولار أمريكي كقدرة شرائية مكافئة³.

إنطلاقا مما سبق فإن الميزة الإستهلاكية التي تمنحها السوق الجزائرية مقارنة بالسوق المغربية والتونسية تجعل المستثمرين الأجانب يفضلون التصدير نتيجة للتسهيلات المقدمة في هذا المجال و من جهة أخرى أكد المختصون في دراسة السوق الجزائرية على ضرورة خلق معايير ومقاييس جزائرية تسمح بتنظيم السوق و جعله ينافس الأسواق العالمية ذلك أنه يوجد حاليا 6500 مقياس للجودة في الجزائر كما أكد ممثل المركز الجزائري للمقاييس ومعايير الجودة، لكن هذه المعايير لا تطبق بسبب عدم وجود رقابة في السوق الجزائرية وهو ما ألع عليه المختصون بشؤون السوق الجزائرية.

الخلاصة :

إن التحليل الوارد في هذا الفصل يمكننا استخلاص مايلي :

- الإصلاحات الإقتصادية عملية موضوعية فرضتها التحولات الإقتصادية العالمية، ومطلبا فرضته أجندة الإندماج الإقتصادي الإقليمي، إذ أصبحت نتائجها تمثل الرهان الذي يؤهل الدول الإضمام إلى هذا التكتل

¹ - www.moheet.com, Le 04/08/2009.

² - نقلا عن يومية الخبر بتاريخ 2000/09/27، تقرير صادر عن مكتب الإستثمارات العربية للاتصالات، حيث وزع منه ما يفوق 2 مليون نسخة خلال إجتماع " براغ " المنعقد بين 26 و 28/09/2000، بالاشتراك مع صندوق النقد الدولي.

³ - بن عزوز محمد، الشراكة الأجنبية في الجزائر واقع وأفاق، مرجع سابق ذكره، ص 304.

الإقتصادي أو ذلك. وعليه قامت الجزائر بإصلاحات إقتصادية، تميزت منذ البداية بتحديد أهداف إستراتيجية تمثلت في القضاء على الإختلالات الإقتصادية.

- التدابير الأولى التي غطت الفترة 90-93 اتجهت نحو العمل على تقليص حجم المديونية التي شكلت قيذا كبير على النمو الإقتصادي، وعليه فإن نتائج هذه التدابير وإن كانت قد حققت بعض النجاحات في الإستقرار الإقتصادي الكلي، إلا أنها فشلت في النهوض بالقطاع الحقيقي و يعود السبب بالدرجة الأولى إلى الوضعية المالية التي عاشتها جل القطاعات الإقتصادية وما ترتب عنها من ديون.

-التدابير الذّاتية لم تمكن الجزائر من تحقيق شروط النمو والتشغيل، إذ واصل العجز في الميزانية العامة خلال تلك الفترة حوالي 8,7%، وارتفاع في حجم الديون الخارجية إلى 25,9 مليار دولار بينما نسبة خدمة الدين بلغت حوالي 80% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وممّا زاد الوضع تعقيدا هو إرتفاع نسبة التضخم إلى حوالي 20,8% والبطالة إلى حوالي 28% وتدهور كلي في حجم الصادرات خارج قطاع المحروقات حيث وصلت إلى أقل من 2%، وهو ما يبين عدم كفاءة منظومة الأداء للإقتصاد الجزائري خلال تلك الفترة.

- برامج التثبيت والتعديل الهيكلي التي تمت بمعية صندوق النقد والبنك الدوليين خلال الفترة 94-98 سمحت ببعض النتائج منها، تحسن في معدل النمو إذ انتقل من 1% خلال الفترة 90-94 إلى 4,5% عام 97، أما معدل نمو الناتج الداخلي الخام قد شاهد تحسن في بداية الإصلاحات، حيث وصل عام 1998 مستوى 5,1%، كما تمكنت الجزائر خلال هذه الفترة من تخفيض في معدل التضخم، إذ وصل عام 97 إلى 5,7%.

-برنامج الإنعاش الإقتصادي ورغم حفاظه على استقرار مؤشرات الإقتصاد الكلي، إلا أن اعتماده الكلي على عائدات المحروقات دون غيرها، جعل الإقتصاد الجزائري عرضة للعديد من الهزات، قد تحدث في أي فترة تتراجع فيها أسعار المحروقات، علما أن الصادرات خارج قطاع المحروقات تقدر بـ 2,94 % من الحجم الإجمالي للصادرات.

- عودة ارتفاع التضخم بقوة مقابل زيادة في مؤشر العام لأسعار الإستهلاك، كان له تأثير على مستوى المنتجات المرتبطة بالواردات، خصوصا المنتجات الفلاحية و الصناعية، علما أن الصادرات خارج المحروقات لا تعكس الوجه الحقيقي للنمو الإقتصادي، حيث لا تتجاوز 2,8%.

الفصل الثاني: بدائل الإدماج الإقليمية والعالمية المتاحة للإقتصاد الجزائري:

يعيش عالم اليوم متغيرات عديدة تستوجب من الجزائر النظر في مسارها التنموي، حيث بات من الصعب أن تحقق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد دون أن تلجأ إلى غيرها من الدول لتبادل و تقاسم المنافع المشتركة، كما أن المتغيرات المتلاحقة التي تفرزها العولمة اليوم لا تخلو من بعض المخاطر والمخاوف ولا تستطيع أي دولة بمفردها تحمّل تلك المخاطر، بل أن المخاطر تقلّ كلما كان التعاون هو السائد بين الدول، لذا نجد التوجه نحو الإدماج الإقليمي يتزايد يوما بعد يوم، حيث سمح هذا التوجه بتوسيع وتعزيز قوّة التجمعات الإقتصادية الإقليمية القائمة، عندما أصبحت هذه التجمعات تضم مجموعة من الدول ذات مستويات إقتصادية متباينة في النمو الإقتصادي والإجتماعي، علما أن منطق العلاقات الإقتصادية الذي تفرضه العولمة اليوم في ظل هذا التوجه الجديد يترجمه الحجم المتزايد للمبادلات التجارية التي أصبحت أداة لمعالجة المشاكل التجارية بصيغها المختلفة (الثنائية و المتعددة)، فالدول التي ينتظر لها أن تستفيد من الفرص الجديدة التي يمنحها الإدماج الإقتصادي في ظل الكيانات القائمة أو التي يمكن إقامتها، هي تلك الدول التي تحدث تحولات سريعة في سلباتها وهياكلها الإقتصادية لتشجيع الصادرات والإستثمار والمنافسة، والدول التي تتخلّف عن اللّحاق بالركب سوف تواجه خطر التهميش، وهي بذلك لن تفقد الفرص الجديدة للرفع من مستوى النمو فحسب وإنما قد تتعرض مواردها المحلية للاستنزاف.

ضمن هذا التصور يوجد أمام الجزائر عدة خيارات أو بدائل للإدماج الإقتصادي يمكن إستغلالها وإستثمارها، حيث يوجد من بين البدائل "الشراكة الأورو-متوسطية"، "الإتحاد المغاربي"، "مبادرة النيباد"، "منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى"، وكذلك الانضمام إلى "المنظمة العالمية للتجارة"، بالإضافة إلى إتفاقيات التعاون الثنائية مع بقية دول العالم.

من هذا المنطلق فإن الأسئلة التي نحاول الإجابة عليها تتمحور في العناصر التالية:

- ما هو موقع الإقتصاد الجزائري من كل بديل ؟
 - ماهي البدائل التي تقدم أفضل نظام تفضيلي للجزائر ؟
 - ما هي المعوقات التي تفرضها هذه البدائل أمام الإقتصاد الجزائري ؟
 - هل يمكن إعتبار البديل العالمي (المنظمة العالمية للتجارة) أمرا حتميا ؟
- في هذا السياق، تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، الأول ويتناول الإقليمية الأورو- متوسطة وتعددية الأطراف، والثاني يتناول المنطقة العربية الحرة الكبرى، والإتحاد المغاربي، ومبادرة النيباد.

المبحث الأول: الإقليمية الأورو- متوسطة وتعددية الأطراف

شكلت التحولات الإقليمية والدولية التي تعرّض لها العالم بشكل عام، والمنطقة المتوسطية بشكل خاص، في التسعينيات من القرن العشرين حركة إنفتاح واسعة لأسواق دول العالم أمام تدفق التجارة والإستثمارات الأجنبية نحوى داخل الأقاليم وخارجها، حيث نتج عن هذه التحولات، إعلان الوحدة الإقتصادية للإتحاد الأوروبي، وكذلك إعلان المنظمة العالمية للتجارة، اللذان كان لهما آثار على إقتصاديات دول العالم والمنطقة المتوسطية، حيث أصبح للإقليمية دور بارز في دفع إقتصاديات الدول باتجاه إلغاء القيود التجارية وتحرير

تدريجي للتجارة الخارجية، وقد شكل هذا الإتجاه حافزا لدى الإتحاد الأوروبي لتفعيل سياسته في المنطقة المتوسطة والإستفادة من أسواقها والدخول معها في شراكة إقتصادية ضمن إطار المشروع الإقتصادي الأوروبي المعروف بالشراكة الأورو-متوسطة. كما كان لدور المنظمة العالمية للتجارة من خلال الحوار الثنائي والمتعدد الأطراف توسيع الحوار ليشمل بلدان نامية (ومنها الجزائر)، رغبة منها في دفع أكبر عدد ممكن من الدول إلى الإنضمام إليها، وعليه فإن مشروع تحرير التجارة (إقليميا أو عالميا) يمثل هدف إستراتيجي تعمل على تحقيقه الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة.

المطلب الأول: الإقليمية الأورو - متوسطة

الفرع الأول : الإتحاد الأوروبي - النشأة والتوسع:

إن الخطوات الأساسية التي ساهمت في تحقيق الإندماج الإقتصادي الأوروبي من المنظور التاريخي عبرت عنه إتفاقية روما لسنة 1957¹، والتي عملت في البداية على إنشاء إتفاقيات تعاون بينها وبين مستعمراتها السابقة مع إعطاء بعض المزايا التفضيلية².

وإذا كانت تجربة مشروع " مارشال" تمثل أول تجربة للتعاون الإقتصادي الأوروبي بعد الحرب العالمية الثانية، فإن إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب في سنة 1950 يمثل خطوة باتجاه تنسيق السياسات دون الوقوع في سياسات المنافسة الفاتلة، وقد كان لهذا الإتجاه الأثر الإيجابي على سبل التعاون والتنسيق الذي ترجمه مشروع " شومان" - وزير خارجية فرنسا آنذاك - حيث أوكلت مهمة إدارته إلى سلطة فوق قطرية، وهو ما ساعد على إنشاء منبر للتنسيق والحوار بين الدول الأوروبية في المسائل الإقتصادية³.

في هذا السياق تم تبني السياسة الزراعية العامة في سنة 1965، وإنشاء الإتحاد الجمركي في سنة 1968، أما السوق المشتركة فكانت بدايتها سنة 1985، وبعدها بسنة تم إبرام معاهدة أوروبا الموحدة التي كانت بمثابة المنطلق الرئيسي لتحقيق الوحدة الأوروبية التي تم الإعلان عنها في وثيقة "ماستريخت" في 7 فيفري 1992 (الموقعة من قبل 15 دولة)، وفي جويليه 1998 تم إنشاء النظام الأوروبي للبنوك المركزية مع البنك المركزي الأوروبي، وفي جانفي 1999 تم تطبيق العملة الموحدة، وقد سادت تلك الفترة النظرة الوظيفية لعملية الإندماج، حيث يمثل الإندماج الإقتصادي نقطة بداية، ثم يتم التوجه ناحية الإندماج النقدي بالإضافة لبعض الأشكال من الإندماج السياسي والإجتماعي⁴.

إن اتجاه الإتحاد الأوروبي نحوى التوسع، ترجمته اللقاءات العديدة منها لقاء " نيس بفرنسا " في ديسمبر من سنة 2000، والذي وافق على توسيع قاعدة الإتحاد الأوروبي، حيث كان لهذا القرار أثر إيجابي سمح بضم 10 دول أوروبية سنة 2004، هي: استونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، وبولندا، وجمهورية تشيك، سلوفاكيا، وسلوفينيا، والمجر،

1- تم توقيعها في 25 مارس 1957 من طرف ستة دول أعضاء وهم: بلجيكا، فرنسا، ألمانيا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، علما أن هذه الإتفاقية تم التمهيد لها عام 1956 من قبل لجنة عرفت باسم " سيباك" نسبة لوزير خارجية بلجيكا الذي كان يرأسها آنذاك.

2- تومي عبد الرحمن، الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة التبادل الحر أورو-متوسطة، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 10، مارس 2008، دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات و الخدمات التعليمية، ص 49.

3- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية نحوى " تجربة التكامل والوحدة"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986، ص 39-45. كما ينظر في هذا الصدد، سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية (2003)، مرجع سابق ذكره، ص 43.

4- رفعت محمد الصغير أحمد محمد، الأثار الإقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الإقتصادي للإتحاد الأوروبي، (دكتوراه في فلسفة الإقتصاد) كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان 2006، ص 3.

ومالطة، وقبرص، ليصبح عدد دول الإتحاد 25 دولة، علما أن هذا التوسع مكن ترتيب الإتحاد الأوروبي كأكثر قوة اقتصادية في العالم بحجم إنتاج يفوق القوتين الاقتصاديتين الأخرين، الولايات المتحدة واليابان، وبناء مؤسسات فوق قطرية (تشمل 10 مؤسسات²) تضبط مسار الإتحاد الأوروبي، كما أن عملية التوسع التي تمت في سنة 2004 سمحت بتوسيع مساحة الإتحاد الأوروبي بنسبة 34%، وارتفع عدد سكانه إلى 475 مليون نسمة بعدما كان في حدود 400 مليون نسمة، سنة 2000 (بواقع 15 دولة)³، وينسحب هذا التوسع أيضا على الزيادة في حصة الإتحاد الأوروبي من التجارة والاستثمارات العالمية.

2- آثار التوسع على التجارة والاستثمار:

ينجم عن عملية توسع الإتحاد الأوروبي آثار في مجال التجارة والاستثمار، وعليه فإن إبراز هذه الآثار يمكننا من فهم الجاذبية التي تطرحها أنظمة الاندماج الاقتصادي، وفي مقدمتها الإتحاد الأوروبي.

2-1- آثار التوسع في زيادة منسوب التجارة :

لقد أحدث إنضمام الدول إلى كتلتا اقتصادية إقليمية أثرا في حركة التبادل التجاري بين الدول المنضمة للكتل من جهة، و بينها وبين الدول خارج الكتل من جهة أخرى، تترجم هذا الأثر الأعمال البحثية للأشكال المختلفة للإندماج التجاري المتصلة بعملية خلق وتحويل التجارة، فقد تتحول بعض الدول من أعضاء الكتل إلى تغطية احتياجاتها من الدول المنضمة حديثا، و هو ما قد يفسر بالتحويل التجاري، إلا أن توسيع قاعدة الإتحاد الأوروبي تمكن المستهلكين والمنتجين من دخول سوق أوروبية أوسع توفر لهم أصناف أكثر تنوعا (ذات جودة أفضل) من السلع المنتجة وفق الميزة النسبية لكل بلد، و الميزة التنافسية التي تطرحها السوق الأوروبية، وهي المكاسب المحققة من التجارة، والتي تؤدي إلى خلق احتياجات جديدة وزيادة الطلب على السلع والخدمات بالإضافة إلى ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي في الدول المنضمة حديثا.

وفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يسيطر الإتحاد الأوروبي بعد انضمام الدول العشرة الجديدة على 19% من حركة التجارة العالمية، إذ زاد حجم التجارة بحوالي 5،1% من الحجم الحالي نتيجة إزالة القيود الجمركية، كما زادت صادرات الإتحاد الأوروبي بنحو 30% إلى الدول المنضمة حديثا، علما أن حجم التبادل التجاري بين الدول المنضمة حديثا وباقي دول الإتحاد بلغ 231،7 مليار أورو خلال عام 2002⁴.

لقد كان لرفع القيود على التجارة وزيادة في توسع الأسواق أثرا على زيادة حجم التجارة في منطقة " اليورو"، إلا أن حجم الآثار الذي تركته الأزمة المالية على أسواق الدول الأوروبية، جعل النمو في منطقة " اليورو" يتراجع من 2،8% في 2006 إلى 2،6% في عام 2007، كما سجلت المنطقة معدل نمو في حجم الصادرات

¹ - عمرو حمزاوي، توسع الإتحاد الأوروبي، التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة 2004، ص ص، 84-89.

² - مؤسسات الإتحاد الأوروبي تتمثل في: المجلس الأوروبي، ومجلس الوزراء، والمفوضية الأوروبية (وتعد الأهم، مهمتها: التشريع، والتنفيذ، والمتابعة)، والبرلمان الأوروبي، ومحكمة العدل الأوروبية، والبنك المركزي الأوروبي، محكمة مراجعي الحسابات، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية، ولجنة المناطق والأقاليم، وبنك الاستثمار الأوروبي، لمزيد من المعلومات أنظر في هذا الصدد: محمد سعد أبو عمود، البناء المؤسسي للإتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، العدد 142، القاهرة 2000، ص ص: 76-81.

³ - نيوز فلاش، اليورو عملة القرن المقبل، مركز بيروت للإعلام والدراسات، العدد 01 (خاص باليورو)، جانفي 1999، ص ص: 60.

⁴ - ناصر حامد، الآثار الاقتصادية لتوسع الإتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة 2004، ص ص، 103-104.

والواردات بلغ 6% و 5,1% على التوالي، وتعد هذه النسب أقل مقارنة بالدول الآسيوية حديثة التصنيع ، حيث نما فيها حجم الصادرات 8,7% عام 2007. وفي جانب المدفوعات، ارتفع عجز الحساب الجاري لدول منطقة اليورو من 6,4 مليار دولار في عام 2006 إلى 30 مليار دولار في عام 2007¹، وهو ما يعني أن آثار الأزمة المالية إن طال أمدها سوف تلحق أضراراً للتكتل الإقتصادي الأوروبي، على المستوى الإقتصادي وعلى المستوى الإجتماعي (الشغل والبطالة).

2-2- آثار التوسع على تدفقات الإستثمار :

من العناصر الديناميكية التي تفرزها إتفاقيات التجارة الحرة أو التكتلات الإقتصادية الإقليمية، التطور في تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر من و إلى الدول، وعليه فإن توسيع قاعدة الإتحاد الأوروبي إلى أكبر تجمع إقتصادي وتجاري يتجه إلى البحث عن منافذ لتوطين الإستثمار، فقد بلغت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر من دول الإتحاد الأوروبي إلى باقي دول العالم خلال سنة 2002 حوالي 140 مليار أورو في حين بلغت تدفقات الإستثمار إلى دول الإتحاد الأوروبي خلال نفس السنة حوالي 76 مليار أورو، علماً أن الولايات المتحدة الأمريكية تعتبر الشريك الرئيسي للإتحاد الأوروبي في هذا المجال، حيث استقبلت نحو 33% من إجمالي الإستثمارات الأوروبية، في حين كانت تدفقات الإستثمارات الأمريكية إلى الإتحاد الأوروبي خلال سنة 2002 نحو 42% من إجمالي الإستثمارات التي تدفقت على الإتحاد الأوروبي، أما الإستثمارات الأوروبية التي تدفقت إلى الدول العشر المنظمة حديثاً للإتحاد الأوروبي بلغت حدود 80 مليار أورو أوروبي، و السبب يعود إلى اليد العاملة الرخيصة و انخفاض معدلات الضرائب، واتجاه هذه الدول إلى تعديل أسعار الفائدة لتقارب مائتها في دول الإتحاد الأوروبي، وهو ما دفع بالمفوضية الأوروبية إلى الإعلان عن زيادة في نسبة الإستثمار في الدول التي انضمت حديثاً من 1,9% إلى 7,3% خلال سنة 2005². التقرير الصادر عن الوكالة الفرنسية للإستثمارات العالمية لعام 2007³، أكد أن حجم الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق باتجاه دول أوروبا الشرقية المنضمة إلى الإتحاد الأوروبي قدر بحوالي بـ 58,1% من حجم الإستثمارات الموجهة إلى منطقة أوروبا.

التقديرات الأولية لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (انكتاد)، والمعلن عنها في ماي 2009 تشير إلى تراجع تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر عالمياً بنسبة 14,5% لتبلغ حوالي 1659 مليار دولار في عام 2008، ويعود هذا التراجع إلى تداعيات الأزمة المالية الحالية، وعلى رأسها تباطؤ النمو الإقتصادي في الدول المتقدمة والنامية على السواء، ورغم تباطؤ النمو الإقتصادي، إلا أن الإتحاد الأوروبي ما زال يحتفظ بمرتبته في تلقي الإستثمارات الأجنبية المباشرة (تحتل فرنسا وبريطانيا واسبانيا بالمرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية بقيمة 126 مليار دولار، 97 مليار دولار، 66 مليار دولار على التوالي، مقابل 321 مليار دولار لأمريكا و92 مليار دولار للصين)⁴، وعليه يحظى مستقبل الإدماج الإقتصادي الإقليمي بين دول الإتحاد الأوروبي باهتمام

¹ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 (أداء الإقتصاد العالمي، والتطورات الإقتصادية الدولية).

² - عادل احمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحو التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، (أطروحة دكتوراه)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم للإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة 2006، ص ص 318-319.

³ - WWW.affi.fr (Agence Française Pour les investissements internationaux, Rapport du Mai 2006, P 3.

⁴ - مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2008، ص ص 68-69.

كبير خصوصا في الظرف الراهن، وقد تزايد هذا الإهتمام بتغيير مفهوم الاندماج الإقتصادي بعد تطبيق الوحدة النقدية، ذلك أن التحديات التي تواجهها دول الإتحاد الأوروبي لتحقيق هذا الإندماج لها أثر كبير على مستقبل تحقيق الوحدة الإقتصادية والسياسية الأوروبية، تحتم على دول الإتحاد البحث عن صيغ للتعاون وتوسيع مجالات نشاطاته في ظل العلاقات الإقتصادية التي تفرضها العولمة والكيانات الإقتصادية الجديدة، التي تجمع دولا نامية وأخرى متقدمة، ضمن رؤية جديدة تترجم الشراكة بمختلف صورها واتجاهاتها، وتمكن الأطراف من الإستفادة من المكاسب التي تمنحها هذه الأخيرة ضمن إتفاقيات الإندماج الإقتصادي الإقليمي.

ولما كانت الشراكة الأوروبية تطرح نفسها بديلا في منطقة حوض البحر الأبيض المتوسط، فإن تعامل دول المنطقة مع الإتحاد الأوروبي كانت متباينة، و يعود السبب إلى وجود تحفظات على الصيغة المطروح بها موضوع الشراكة من جهة، وما تتضمنه من عناصر ذات بعد استراتيجي تجهل بلدان جنوب المتوسط مضمونها من جهة أخرى، وعليه فإن انخراط الجزائر ضمن هذه الشراكة في إطار التعاون بين الشمال والجنوب، يمثل خطوة فرضتها التغيرات الإقتصادية العالمية والإقليمية، وعلى الجزائر إستثمارها بشكل يمكنها من الإستفادة من العناصر الديناميكية التي تطرحها هذه الشراكة.

3- الشراكة الأوروبية – الخلفية و المضمون - :

لقد تبلور مفهوم الشراكة بين مختلف دول البحر الأبيض المتوسط ضمن السياسة الجديدة¹ التي يطرحها الإتحاد الأوروبي، حيث يرى هذا الأخير أن التحول من التعاون إلى الشراكة يعد هدفا إستراتيجيا، يربط بين الإستثمار السياسي والإستثمار الإقتصادي، وعليه يجب تجسيده على أرض الواقع في إطار رؤية تتضمن بعدا إستراتيجيا تمكن أوروبا من استعادة هيبتها ومواجهة التحديات المستقبلية المحتملة، وقد صدرت في هذا الإطار عدة توصيات، منها توصيات المجلس الأوروبي في لشبونة في جوان 1992، ومدينة "أيسن" الألمانية في 09 ديسمبر 1994²، والمقترحات التي تقدمت بها اللجنة الأوروبية، والتي أقرت دخول الإتحاد الأوروبي في مشاور مستمر مع دول حوض البحر الأبيض المتوسط في 18 جويلية 1994 في اليونان. واتخذت قمة "كان" بفرنسا أيام 27 و28 من شهر جوان 1995 التي جملة من المبادئ تؤكد كلها على أهمية الحوار بين الدول المتوسطية³، وأثمر هذا التشاور بإعلان برشلونة في نوفمبر 1995، والذي شاركت فيه 15 دولة أوروبية (ممثلة في وزير الخارجية)، إلى جانب 12 دولة من جنوب حوض البحر الأبيض المتوسط، منها دول الإتحاد المغربي (الجزائر، المغرب، تونس، ليبيا، موريتانيا).

لقد تميز إعلان برشلونة بحسن النية في تحقيق نوع من التكافؤ بين الدول الموقعة على الإتفاقية، و ليس على منطقتي التبعية، وعليه فإن الهدف الرئيسي الذي يترجمه مشروع برشلونة يتجه إلى إقامة منطقة تبادل حر بين الإتحاد الأوروبي و دول حوض البحر الأبيض المتوسط، باعتبار أن الإتحاد الأوروبي يعد أهم المتعاملين

¹ - تدعى اليوم بـ " الإقليمية الجديدة " ، من حيث شكلها، ومضمونها، وتكوينها، واتجاهاتها،..... إلخ من المعايير التي تكونها.

² - بدة محجوب، المنطقة العربية الحرة الكبرى - الواقع و الآفاق - أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007/2008، ص34.

³ - مصطفى عبد الله خشيم، العالم العربي من الشرق أوسطية إلى الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث، ليبيا سنة 2005، العدد 23، ص 86.

التجاربيين مع دول جنوب وشرق المتوسط بنسبة 52%، ويسعى إلى توسيع أسواقه ومنافسة التكتلات الإقليمية الأخرى في المنطقة¹، و لذلك قامت هذه الشراكة حسب إعلان برشلونة على ثلاثة أبعاد أساسية هي : البعد السياسي، الأمني، البعد الإقتصادي والبعد الإجتماعي الثقافي، حيث ترى فيه بلدان الإتحاد الأوروبي إطارا للإستفادة من مكاسب التوسع الإقتصادي في أسواق الدول المطلة على البحر الأبيض المتوسط، و يعتبر هذا المكسب وإن كان محدودا في المدى القصير نظرا لصغر حجم هذه الأسواق، إلا أن له بعد إستراتيجي في المدى المتوسط والطويل في ظل المنافسة التي تفرضها القوى الإقتصادية الكبرى في المنطقة².

ويعتمد مشروع الشراكة الأورو-متوسطية في بعده الإقتصادي سياسات أوروبية محددة الملامح والأبعاد الزمنية، تقوم على التركيز على ترقية التعاون إلى شراكة إقتصادية بين البلدان المتوسطية من جهة، وبين دول الإتحاد الأوروبي، و ذلك بهدف إنجاح إنشاء منطقة تجارة حرة بين الدول المتوسطية الأوروبية، و التي وضع لها حد زمني مستهدف هو عام 2010، ولقد اعتبر وزير التجارة البلجيكي السابق "روبار أوريان" أن نجاح هذه المنطقة التجارية سيؤدي إلى خلق أكبر منطقة تجارية في العالم، كونها تشمل ما بين 600 و 800 مليون نسمة، وما بين 30 و 40 دولة³.

الفرع الثاني : إتفاق الشراكة بين الجزائر و الإتحاد الأوروبي – الدوافع و الأسباب والمضمون - :

ميّزت العلاقة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي إتفاقيات التعاون والحجم المتزايد من المبادلات التجارية لمدة تجاوزت الثلاثين سنة. هذه الروابط وإن كانت غير إلزامية وتختلف عن إتفاقيات الإرتباط، إلا أنها شكلت إطارا عاما تم على أساسه توقيع إتفاق بين السوق الأوروبية المشتركة والجزائر في أول جويليه 1976، حيث تضمن هذا الإتفاق رخصة دخول السلع الصناعية ذات المنشأ الجزائري إلى السوق الأوروبية المشتركة بهدف ترقية المبادلات التجارية بين الجزائر ودول السوق الأوروبية المشتركة، وتحسين شروط دخول هذه السلع إلى أسواق الدول الأوروبية، علما أن الصادرات الجزائرية منحت حينها ميزة نسبية من حيث تخفيض حجم الرسوم الجمركية على بعض السلع تراوحت ما بين 20% و 100%، إلا أن النتائج كانت محدودة ولم تستفد الصناعات الجزائرية من زيادة صادراتها نحو دول الإتحاد الأوروبي⁴. وعليه فإن ارتقاء سبل التعاون إلى شراكة أصبح أمرا ضروريا فرضته العلاقات الإقتصادية الدولية الجديدة بعد إعلان برشلونة سنة 1995، والذي دفع بلدان المنطقة إلى الدخول في مفاوضات مراطونية مع الإتحاد الأوروبي بشكل إنفرادي أسفر عن توقيع إتفاق شراكة مع تونس في جويليه من عام 1995 ليُدخل حيّز التنفيذ في مارس من عام 1998، كما تم توقيع إتفاق شراكة مع

¹- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو-متوسطية و آثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة يعدها مخبر العولمة و إقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف – الجزائر- السداسي الثاني من سنة 2004، ص 53.

²- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ندوة حول "أثر إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية"، الجزائر يومي 27-29 نوفمبر 1999، ص 19.

³- كلمة "روبار أوريان" وزير التجارة سابقا وعضو في مجلس الشيوخ البلجيكي في الندوة الدولية السابعة حول "الأفاق الجديدة للعلاقات الأوروبية المتوسطية" التي عقدت في تونس يومي 3-4 نوفمبر 1995، و المنشورة من قبل مركز الدراسات و التكوين، تونس 1995، ص 50.

⁴- جلاب سعيد، وآخرون، تقويم إتفاقيات الشراكة العربية الأوروبية في جوانبها الزراعية، والدروس المستفادة والتوجهات المستقبلية، مداخل في الندوة العربية حول " اثر إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على مسار التنمية الزراعية العربية" المنعقدة بالجزائر أيام 27، 28، 29 نوفمبر 1999، ص: 46..

المغرب في شهر فيفري من عام 1996 ليدخل حيّز التنفيذ في شهر مارس 2000، واتفق مع الجزائر يؤسس منطقة تبادل حر، في 22 أبريل من عام 2002 بـفالونسيا (إسبانيا) دخل حيّز التنفيذ في شهر سبتمبر 2005، واتفق آخر مع مصر والأردن وذلك في فترة وجيزة.

وإذا كانت بعض البلدان المتوسطية (منها الجزائر) أدركت أن هناك خصوصيات تميّز إقتصادياتها يجب أن تؤخذ بعين الإعتبار في الحوار بين أطراف الشراكة، فإن خصوصية الإقتصاد الجزائري تكمن في حيازته نسيجاً صناعياً يحتاج إلى مساعدات للنهوض به، والذي كان من بين الأسباب التي جعلت المفاوضات تستمر قرابة العشر سنوات، بسبب الإختلافات بين أطراف الشراكة في الرؤية والأهداف، علماً أن الجزائر كانت تأمل أن يكون الحوار في إطار الشراكة بين مجموعة البلدان المغاربية ممثلة في الإتحاد المغاربي من جهة، ومجموعة البلدان الأوروبية ممثلة في الإتحاد الأوروبي.

1- أسباب ودوافع إنضمام الجزائر إلى الإتحاد الأوروبي :

إن حجم المتغيرات الإقتصادية العالمية وتأثيرها على الإقتصاد الجزائري فرضت واقعا دفع بالجزائر إلى الدخول في مفاوضات مع الإتحاد الأوروبي لأسباب ودوافع عديدة نذكر منها ما يلي¹:

✓ طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي عن طريق إلغاء الإجراءات غير التعريفية، وتخفيض الرسوم الجمركية، والتخفيف من حدة التشدد الأوروبي فيما يتعلق بالمعايير والموصفات الفنية... الخ.

✓ دخول الجزائر في إتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقفها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها من دعم برنامج الإصلاح الإقتصادي، والإستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة.

✓ إدراك الجزائر أن إتفاق الشراكة يعد إطاراً مناسباً يساعدها على جذب المزيد من الإستثمارات الأوروبية المباشرة في صورها المختلفة، ويساهم في رفع كفاءة الإنتاج والتشغيل، ورفع معدل النمو.

✓ قد يساهم إتفاق الشراكة من الناحية السياسية والإقتصادية في خلق نوع من التوازنات تستفيد منها الجزائر في علاقتها الإقليمية والدولية، ويكون لها بمثابة دعم في المفاوضات، قصد الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

أما رؤية الإتحاد الأوروبي في منطقة شمال أوروبا وجنوب المتوسط فلها بعد إستراتيجي تتقاسم أدواره كل من ألمانيا (في القسم الشمالي من أوروبا)، وفرنسا (في المنطقة الجنوبية من المتوسط)، إذ تدخل الجزائر ضمن هذه الحلقة، حيث ينظر لها على أنها بلد نفطي وغازي، وعليه ترى الدول الأوروبية أن إتفاق الشراكة مع الجزائر ليس خياراً، بل هو ضرورة حتمية، ولهذا عملت الدول الأوروبية على أن يتميّز إتفاق الشراكة الأورو- جزائري ببعض الخاصيات تمكن من تحديد شروط وقواعد خاصة بعمليات التحرير بين أطراف الشراكة.

¹ - See-Sema Schlumberger, Etude de l'impact de l'accord d'association Algerie-Unio Européenne, Paris 2004, p 16.

2- القواعد الخاصة بعمليات التحرير في إطار إتفاق الشراكة- الأورو- جزائري:

يمكن حصر الجوانب الخاصة بعمليات التحرير في إطار إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في جملة من النقاط موضوعة على النحو التالي:

2-1- على المستوى التجاري:

✓ ضمان قواعد المنافسة بين المنتجين، وهو ما نصت عليه الفقرة الأولى من المادة 20 من الإتفاقية التي تؤكد امتناع قيام الطرفين باتخاذ أي إجراء أو ممارسة ذات طبيعية مالية داخلية تؤدي بشكل مباشر أو غير مباشر إلى التمييز بين منتجات أحد الطرفين.

✓ التزام الطرفين بقواعد المنشأ وكذلك أساليب التعاون الإداري، حيث تشير المادة الثانية (الفقرة الأولى) من الإتفاقية إلى قواعد منشأ المنتجات الأوروبية، كما تشير (الفقرة الثانية) نفس المادة إلى قواعد منشأ المنتجات الجزائرية¹.

✓ تتضمن الإتفاقية منح الطرفين للآخر معاملة الدولة الأولى بالرعاية² في قطاع التجارة الدولية المرتبطة بالخدمات بما يتفق مع التزام كل من الطرفين في نطاق و أحكام و قواعد الإتفاقية العامة للخدمات (GATS).

✓ تشمل الإتفاقية حق إنشاء الشركات داخل أراضي الطرف الآخر، وتحرير توريد الخدمات، وأن يتم مراجعة الموقف فيما لا يتعدى خمس سنوات من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

✓ تم الإلتزام بشرط حماية حقوق الملكية الفكرية، حيث تم الإتفاق على أن تنضم الجزائر إلى الإتفاقيات متعددة الأطراف بشأن حقوق الملكية الفكرية بعد أربع سنوات من دخول الإتفاقية حيز التنفيذ. وبالتالي تقرر الإتفاقية منع نقل الابتكارات والاختراعات بشكل غير قانوني³.

2-2- على المستوى الإقتصادي:

لقد تضمن إتفاق الشراكة الأورو-جزائري بالإضافة إلى الجانب التجاري، جوانب أخرى منها السياسي، والأمني، ومنها الإقتصادي، ويعد هذا الأخير من بين الاهتمامات الأساسية التي تضمنتها مجموعة الإتفاقيات تم اختصارها في الباب الثاني من هذا الإتفاق تحت عنوان "التبادل الحر للسلع" أو ما يسمى بحرية حركة السلع، حيث يمكن حصرها فيما يلي :

¹- لقد حددت المادة الخامسة من البروتوكول الرابع، المنتجات التي تم الحصول عليها بالكامل، كما حددت المادة السادسة من نفس البروتوكول، المنتجات التي تم تشغيلها أو تصنيعها بشكل كافي، وبناءا عليها فإن المنتجات الجزائرية التي يسمح لها باختراق الأسواق الأوروبية تكون ذات منشأ جزائري فقط وتم الحصول عليها بالكامل داخل الجزائر في إطار ونطاق مفهوم المادة الخامسة من هذه الإتفاقية، أو إذا كان تم الحصول عليها بالكامل من داخل الجزائر، شرط أن تحتوي على مواد لم يتم الحصول عليها بالكامل داخل الجزائر، وأن تكون هذه المواد قد مرت بعمليات تشغيل أو تصنيع كافية داخل الجزائر في نطاق المادة السادسة من هذا الإتفاق (البروتوكول).

²- يقصد بها كما جاء في المادة الأولى من إتفاقية الـ GATT ضرورة منح كل طرف متعاقد فوراً بلا شرط أو قيد الأطراف المتعاقدة الأخرى جميع المزايا والحقوق والإعفاءات التي يمنحها لأي بلد آخر وعلى نطاق إتفاقية الإندماج الإقتصادي، يعني هذا المبدأ ضرورة منح الدول غير الأعضاء في مثل هذه الإتفاقيات جميع المزايا التي تحصل عليها الدول الأعضاء في الإتفاقية، كما يعني أيضاً أن جميع المزايا التي ترد في إتفاقيات الإندماج الإقليمي الجديدة تنسحب تلقائياً على الإتفاقيات القديمة.

³- المادة 37 من الإتفاقية، بالإضافة إلى الملحق السادس منها.

✓ بموجب أحكام المادة الثامنة من الإتفاق تقبل المجموعة الأوروبية في إقليمها، إستيراد المنتجات الصناعية ذات المنشأ الجزائري، مع الإعفاء من الحقوق و الرسوم ذات الأثر المماثل، دون القيود الكمية أو تدابير أخرى مماثلة، كما جاء في المادة 09 من الإتفاقية و فور دخولها حيز التنفيذ يتم إلغاء الحقوق الجمركية و الرسوم ذات الأثر المماثل، و كذا كل القيود الكمية أو التدابير المماثلة بالنسبة للمنتجات التي يكون منشأها المجموعة الأوروبية في القائمة المشار إليها في الملحق رقم 02.

من هذا المنطلق، فإن ما أورده المادة الثامنة والتاسعة يدخل في تحرير السلع الصناعية من كافة الضرائب الجمركية و القيود الكمية في بلدان أطراف الشراكة و ذلك خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة عبر جداول زمنية تأخذ بعين الإعتبار نوع و طبيعة السلع، على أن تكون هذه العملية متبوعة ببعض الإجراءات المسموح بها و الخاصة بمعالجة الآثار السلبية لتحرير الواردات الصناعية، إذا تعلق الأمر بالصناعات الناشئة الجزائرية، و التي قد تعترضها صعوبات تتسبب في إحداث آثار إجتماعية كبيرة، و يشترط في هذا الشأن ألا تزيد الضرائب المفروضة بموجب هذه الإجراءات الاستثنائية عن 25% من قيمة الواردات الصناعية من الإتحاد الأوروبي¹.
لقد مست الإتفاقية أيضا تحرير السلع الزراعية²، و منتجات الصيد البحري و المنتجات الزراعية المحولة، إذ جاء في نص المادة 12 من الإتفاق "تدخل ضمن هذه الفئة المنتجات التي يكون منشأها المجموعة الأوروبية و الجزائر التابعة للفصول من 01 إلى 24 من التعريف المشتركة و التعريف الجمركية الجزائرية، و المنتجات التي تم عدها في الملحق 01 من هذه الإتفاقية"، حيث تم الإتفاق على التحرير التدريجي للتجارة في المجالات المذكورة أعلاه و كذلك الزراعة الصناعية، و العمل على تحسين فرص دخول هذه السلع إلى السوق الأوروبية، و تخفيض سعر الدخول لبعض المنتجات³. و بناء عليه تستفيد المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الجزائري، و المصدرة إلى المجموعة من حقوق تفضيلية، كما تستفيد المنتجات الزراعية المحولة ذات المنشأ الأوروبي عند إستيرادها في الجزائر من حق تفضيلي عند دخول الإتفاق حيز التنفيذ في حالتين :

➤ المنتجات المبنية في القائمة 1 من الملحق 2 للبروتوكول رقم 5، تستفيد من تخفيضات فورية.

➤ المنتجات المبنية في القائمة رقم 2 من الملحق رقم 2 للبروتوكول رقم 5، تستفيد من تخفيضات

مؤجلة.

طبقا لأحكام إتفاق الشراكة تقوم المجموعة الأوروبية و الجزائر بإنشاء منطقة للتبادل الحر خلال فترة إنتقالية تمتد إلى 12 سنة كأقصى حد، إعتبارا من تاريخ دخول هذا الإتفاق حيز التنفيذ، حسب الكيفيات المشار إليها في الإتفاق نفسه، و طبقا لأحكام الإتفاقية العامة للتعريفات الجمركية و التجارة لسنة 1994

¹ - Accord Euro Méditerranéen Etablissant une Association Entre La République Algérienne Démocratique Et populaire d'une Part, et La Communauté Européenne, 2004, p : 6.

² - يمارس الإتحاد الأوروبي حماية أكبر على الإنتاج الزراعي المحلي، باعتباره من الراضين لفكرة إقامة منطقة تجارة حرة في السلع الزراعية مع الجزائر، و عليه فان الإتفاقية المشتركة و المتعلقة بهذا الشأن تهدف بالأساس إلى إجراء تحرير تدريجي للتجارة في المنتجات الزراعية، مع الأخذ بعين الإعتبار الحصص المشار إليها في الملحق 01 من البروتوكول 01 من هذه الإتفاقية.

³ - **سعر الدخول** هو النظام الجديد الذي حل محل السعر المرجعي، حيث بموجبه يحدد الإتحاد الأوروبي سعر دخول لكل سلعة و مستويين من التعريف إحداهما للواردات التي يفوق سعرها للدخول الأخر للواردات التي يقل سعرها و هنا يتم فرض رسوم تعويضية عليها فقط، و هو حق تكلفة منظمة التجارة العالمية للإتحاد الأوروبي، بينما **السعر المرجعي** هو مقارنة أسعار الإستيراد بأسعار الجملة داخل الإتحاد الأوروبي، حيث عندما ينخفض سعر الإستيراد من دولة ما عن سعر الجملة مطروحا من التعريف يتم إضافة رسوم تعويضية على كل الواردات القادمة من البلدان المعنية لمدة محدودة، علما أن القطاع الزراعي الأوروبي يحظى بدعم كبير يتجاوز 60 مليار دولار سنويا من قبل الحكومات الأوروبية.

وغيرها من الإتفاقيات المتعددة الأطراف حول تجارة السلع، الملحق بالإتفاق المؤسس للمنظمة العالمية للتجارة، هذا يعني أنه طبقاً لهذا الإتفاق تقوم الجزائر بإلغاء جميع القيود غير التعريفية، بالإضافة إلى التخفيض التدريجي في معدلات الرسوم الجمركية، وذلك تمهيداً لإقامة منطقة للتبادل الحر في سنة 2017.

الملاحظ في إتفاق الشراكة، ومن خلال البند الخاص بحركة السلع نجد أن الاهتمامات انصبت بشكل أساسي على الكيفية التي يتم بها إزالة الرسوم الجمركية على الواردات الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي، حيث تم الإتفاق على إزالة الرسوم الجمركية لأربعة قوائم جاءت في الإتفاقية، وهي المواد الأولية، والآلات والمعدات الرأسمالية، الصناعات الغذائية، السلع النهائية¹.

يقدم هذا الإهتمام المتزايد بالمكونات الصناعية ومدخلاتها انطباعاً أن المجموعة الأوروبية تهتم بالصناعة الجزائرية، وقد يفسر هذا الإهتمام تلك الإقتراحات التي تقدم بها الإتحاد الأوروبي بشأن " برنامج تحديث القطاع الصناعي"، والذي يتكون من جزئين، برنامج دعم الشركات، وبرنامج تطوير المؤسسات، بما فيها المساعدات التي سوف يتم تقديمها إلى القطاع الخاص.

ضمن هذه الإتفاقية ومن خلال البند الخاص بحركة السلع، يرغب الطرف الجزائري في إستغلال كل الفرص التي يمنحها الطرف الأوروبي للصناعة الجزائرية الناشئة، والتي من شأنها تقليص الآثار السلبية التي تلحق بهذه الأخيرة، والإستفادة من التكنولوجيا الحديثة، عبر برامج معدة سلفاً، ولكن في جانب آخر يجب التأكيد أن الإهتمام الذي توليه الإتفاقية للجانب الصناعي في إطار حرية حركة السلع، تمنح للطرف الأوروبي مزايا تصريف منتجاته الصناعية في السوق الجزائرية، وهي إستراتيجية يمكن أن تساهم في قتل الحوافز التي تؤدي إلى إقامة صناعة جزائرية مستقلة، بفعل دخول السلع الصناعية ذات تقنية عالية، وهي عملية سائدة في الإقتصاديات المتوسطة. يشكل مثل هذا الوضع عقبة في طريق العمل على إقامة هذه الصناعات ليس في الجزائر فحسب، وإنما في جميع بلدان جنوب المتوسط.

2-3- على مستوى المساعدات المالية²:

يتميز الإتحاد الأوروبي على غرار باقي التجمعات الإقتصادية الإقليمية بعنصر مهم ألا وهو "المساعدة والمساندة"، وهي السياسة التي تترجمها الإقليمية الجديدة في سياق التحولات الإقتصادية الراهنة. لقد غلب الدور الإقتصادي والمالي لسياسات دول الإتحاد الأوروبي على حساب أدوارها الأخرى، السياسية والأمنية، وازدادت مسؤوليتها الإقتصادية على الصعيد الدولي، وذلك من خلال مشاركتها في تقديم المساعدات الإقتصادية والمالية للدول التي تطمح إلى العمل على بناء إقتصاداتها.

وعليه شكلت الإتفاقيات الإقتصادية التي وقعتها الإتحاد الأوروبي، ضمن إطار الشراكة الأورو-متوسطة عاملاً أساسياً في زيادة دوره الإقتصادي في المنطقة المتوسطية من خلال عدد من البرامج الإقتصادية التي تهدف إلى

¹ - أنظر الملحق 1، 2، 3، 4، من الإتفاقية (منشورات المديرية العامة للجمارك).

² - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت فبراير 2005، ص ص، 221-225.

تقديم المساعدات المالية والفنية لدول المتوسط، حيث قام بتأسيس برنامج "ميدا"¹ الذي يهدف إلى المساعدة على إيجاد فرص عمل وتحسين الخدمات الإجتماعية وتقليص الفوارق بين سكان المدن والمناطق الريفية، وحماية البيئة في المنطقة المتوسطية، وعليه خصصت دول الإتحاد الأوروبي مبلغ 3,4 مليار أورو على شكل التزامات مالية تمتد على خمس سنوات (1995-1999)، حيث بلغت نسبة المدفوعات التي قدمتها عبره للفترة نفسها 26% من قيمة التزاماتها، أي ما يعادل 890 مليون أورو، علما أن المساعدات التي قدمها الإتحاد الأوروبي إلى دول المنطقة المتوسطية (منها، الجزائر، مصر، الأردن، لبنان، المغرب، سوريا، تونس، السلطة الفلسطينية) عبر برنامج ميدا "1" منذ بداية دخوله حيّز التنفيذ في سبتمبر عام 1996 حتى عام 1999 حوالي 645 مليون أورو، و تشكل التزامات الإتحاد الأوروبي تجاه الجزائر بشأن المساعدات حوالي 164 مليون أورو، نسبة المدفوعات منها تقدر حوالي 30 مليون أورو. والجدول التالي يبين المساعدات المالية المخصصة للجزائر في إطار برامج "ميدا".

الجدول رقم (37) يبين القيمة المالية المخصصة للجزائر في إطار برنامج "ميدا" ضمن مسار الشراكة الأورو-متوسطي 2005

| السكان (مليون/ن) | نتائج محلي للفرد | برنامج ميدا 1 (99-95) (مليون أورو) | متوسط إنفاق سنوي | مجموع إنفاق (2000-2004) | برنامج إضافي (2005-2006) (مليون أورو) | برنامج ميدا 2 (2000-2006) (مليون أورو) | متوسط إنفاق سنوي | برنامج ميدا 1 متوسط سنوي للفرد | برنامج ميدا 2 متوسط سنوي للفرد | مجموع برنامج ميدا 1 وميدا 2 (مليون أورو) |
|------------------|------------------|------------------------------------|------------------|-------------------------|---------------------------------------|--|------------------|--------------------------------|--------------------------------|--|
| 30,6 | 1590 | 164 | 33 | 323 | 106 | * 360 | 48 | 1.07 | 1.58 | 502 |

المصدر: بدة محبوب، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 2007-2008، ص 42.

*Ministère de L'industrie, 2005.

وقد واصل الإتحاد الأوروبي تفعيل سياسته الاقتصادية في بلدان المنطقة المتوسطية، وذلك بزيادة قيمة المساعدات المالية، حيث قامت دول الإتحاد الأوروبي في عام 2000 بتخصيص ما يقارب 5,35 مليار أورو (6,4 مليار دولار) عبر برنامج ميدا "2" للفترة الممتدة بين عامي 2000-2006، تحصلت الجزائر منها على 90,2 مليون أورو خلال الفترة (2000-2001)، حيث وجهت هذه المساعدات لإصلاح القطاع الاقتصادي وتأهيل النسيج الصناعي وتحسين البنية التحتية للإقتصاد²، كما خصص البنك الأوروبي للإستثمار قروضا مالية جديدة للمنطقة بقيمة 7,9 مليار أورو للفترة نفسها، علما أن هذه البرامج تركز على أولويات ترتبط أساسا بدعم الإصلاح الاقتصادي في إقتصاديات الدول المتوسطية (ومنها الجزائر)، و هذه الأولويات هي³ :

➤ تقديم نصائح لحكومات الدول المتوسطية من خلال صياغة إستراتيجية حديثة،

¹ - على غرار برامج "ميدا"، فإن سياسات المساندة والمساعدة التي يقدمها الإتحاد الأوروبي تقدم برامج أخرى هي :
- برنامج "PHARE" الذي وضع لصالح بلدان وسط و شرق أوروبا، برنامج "MEDA" الذي يشكل الإدارة المالية الرئيسية للإتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة، حيث يهدف إلى تقديم المساندة المالية والتقنية لإصلاح الهياكل الإجتماعية والإقتصادية للدول الأعضاء في الشراكة المتوسطية، علما أن برامج " ميدا 1 و 2 " يركزان بالإضافة للمساعدات المالية والفنية على المسائل الإجتماعية و البيئة و حقوق الإنسان و تنمية الموارد البشرية.
- برنامج "TACIS"، والمتعلق بالمساعدات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي لدول شرق أوروبا و وسط آسيا، حيث تشمل 13 دولة و هي أرمينيا، أذربيجان، بلاروس، جورجيا، كزخستان، منغوليا، مالدوفيا، روسيا الإتحادية، أوزبكستان، أوكرانيا، تركمنستان، طاجكستان.

² - شريط عابد، تدويل إقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 30-31 سنة 2003 ص 60.

³ - علي الحاج، نفس المرجع السابق، ص 222 و ص 224.

- تحسين الأداء الإقتصادي و الاحتفاظ بالتوازن الإجتماعي لدول المنطقة من خلال تخفيف تكلفة التحول الإقتصادي،
- دعم التحولات الإقتصادية، بهدف تحقيق مبادئ التجارة الحرة من خلال زيادة المنافسة التي تمكن من تحقيق معدلات نمو إقتصادية عالية ،
- تشجيع العمليات التجارية التي تؤدي إلى زيادة التبادل الإقليمي، وتساهم في تفعيل العلاقات الثنائية بين دول المنطقة.

في سياق اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية، إستراتيجية الأرباح والخسائر تطرح نفسها كتحصيل حاصل بين أطراف الشراكة، وعليه نظرية الألعاب " la théorie des jeux " ومن خلال أطروحتي الحماية والتبادل لحر، بيّنت أن الأطراف يفضلون التبادل الحر، من منطلق أن هذا الأخير يقدم مستوى رفاهية أكبر، إلا أن واقع الحال بيّن أن معظم البلدان (نامية أو صناعية) تمارس حماية واسعة على إقتصادياتها¹. من هذا المنطلق إتفاق الشراكة الأورو- جزائري وفق إستراتيجية الأرباح والخسائر يدفعنا إلى طرح السؤالين التاليين :

- هل يعتبر الإتحاد الأوروبي البديل الأفضل للجزائر لتحسين وضعها الإقتصادي من منظور هذه الإتفاقية ؟

- ماهي المكاسب التي يمكن أن تجنيها الجزائر من خلال هذه الإتفاقية ؟

تدفعنا الإجابة على هذين السؤالين إلى إجراء مقارنات ومقاربات في إطار إستراتيجية الأرباح و الخسائر المحتملة بين أطراف الشراكة، والتي تنتج عن إتفاق الشراكة الأورو- جزائري.

3- إتفاق الشراكة الأورو- جزائري وإستراتيجية الأرباح والخسائر

قد يساهم إتفاق الشراكة الأورو- جزائري في تحسين مستوى الأداء الإقتصادي، وقد يمكن أيضا الإقتصاد الجزائري من كسب بعض المزايا إلا أنه في الجانب الآخر قد يحقق بعض الخسائر. وسوف تمنح أهداف هذه الإستراتيجية ومن خلال التباين في المستويات الإقتصادية فرصا أكبر للطرف الأوروبي وتمكنه من بسط نفوذه في المنطقة، وعليه فإن التعرف على هذه المستويات من جهة، والفرص التي يمكن أن تتيحها هذه الإتفاقية لأطراف الشراكة من جهة أخرى، سوف يمكننا من التعرف على حظوظ الإقتصاد الجزائري ضمن هذه الإستراتيجية، والمكاسب التي يمكن أن يحققها الإتحاد الأوروبي عبر هذا الإتفاق.

3-1- تباين المستوى الإقتصادي بين أطراف الشراكة :

تظهر الشراكة الأورو-متوسطية في مضمونها تباين المستوى الإقتصادي كحالة راسخة تجمع بين دول عالية النمو و دول في طريق النمو، التمايز وعدم التماثل بين إقتصاديات أطراف الشراكة، قد يحقق بعض المنافع التي يمكن أن تجنيها الجزائر من إتفاق الشراكة مثل الحصول على قروض ومساعدات وفتح أسواق الدول الأوروبية أمام الصادرات الجزائرية والاستفادة من التعاون في الميدان العلمي والتقني، ولكن إذا اعتمدنا في تحليلنا على مفهوم الشراكة الإقتصادية والمبني على تبادل المصالح بين الأطراف المتعاقدة، فإن التباين الشديد في المؤشرات

¹- أنظر البعد الإستراتيجي للإقليمية الجديدة، (القسم الثاني من هذا البحث) ص: 117.

العامه بين أطراف الشراكة يدفعنا إلى تسليط الضوء على المصلحة التي يمكن أن تحققها الجزائر ويحققها الإتحاد الأوروبي على حد سواء من إتفاق الشراكة، من منطلق أن المنافع ليست طليقة في فراغ بلا سقف ولا مستلزمات، بل هي مصالح يجب تبادل نواتجها.

3 - 2 - مميزات إقتصاد دول الإتحاد الأوروبي¹:

تتمتع دول الإتحاد الأوروبي باقتصاديات صناعية متطورة وأوضاع سياسية مستقرة ومؤسسات سياسية متميزة و مجتمع مدني يساير مختلف التحولات الإجتماعية والإقتصادية التي تفرزها العولمة، وقدرة كبيرة على التكيف مع مختلف الأوضاع، وتقدم تقني يتماشى والثورة العلمية التي يشهدها العالم يوميا.

تمكن هذه المؤشرات و أخرى دول الإتحاد الأوروبي و تؤهلها لتنفيذ مشروع الشراكة المتعددة الأطراف وتوسعها لتشمل دول البحر الأبيض المتوسط رغم الفروقات الهيكلية التي تميز الطرفين، ضمن هذا التصور يمكن عرض مميزات إقتصاديات الإتحاد الأوروبي على النحو التالي :

✓ يميز دول الإتحاد الأوروبي سوق كبيرة تتسع إلى أكثر من 300 مليون نسمة، ومستوى دخل فرد مرتفع، وإنتاج وفير ومتنوع وذو جودة عالية وقدرة تنافسية كبيرة، وتطبق دول الإتحاد الأوروبي سياسة زراعية مشتركة تتمتع بحماية كبيرة².

✓ تتميز دول الإتحاد الأوروبي بقاعدة صناعية متينة تعكس مستوى التقدم الإقتصادي الذي تترجمه الهياكل الإقتصادية القائمة والممثلة أساسا في المنشآت القاعدية لهذه الدول، في النسيج الصناعي المتطور، التقدم التقني العالي المستوى، ومستوى عالي للتنافسية يعكسه أداء المؤسسات الإقتصادية القائمة في دول الإتحاد الأوروبي. وبالإضافة إلى ما سبق يؤكد البعض³ أن هناك عاملين لعبا دورا مهما في نجاح تجربة الإندماج الإقليمي بين الدول الأوروبية وهما المنافسة غير الكاملة و تمايز المنتجات.

✓ تميز هيكله سكان الإتحاد الأوروبي بمجموعة من الخصوصيات يأخذها مشروع الشراكة في الحسبان و المتمثلة في هيكله اليد العاملة الأوروبية، فحسب تعاريف منظمة العمل الدولية للفئة النشطة القادرة على العمل هي الفئة التي يتراوح عمرها بين (18 سنة-60 سنة)، فمن الناحية الكمية لا يجد الإتحاد الأوروبي صعوبات في تجسيد الشراكة من ناحية عنصر العمل، لكن ميزة الهرم السكاني لهذه الدول عموما يتسم باتساع قيمته وهو ما يدل على انخفاض معدل السكان لديها، باعتبار أن هذا الأخير يعتبر من أحد مدخلات العملية الإنتاجية، أي أن عدد السكان الذين يتراوح سنهم بين 18 و 40 سنة منخفض، حيث يعد هذا من بين الأسباب التي تدفع هذه الدول إلى إقامة شراكة مع دول المنطقة المتوسطية و دول شرق أوروبا.

¹ - فصاب سعديّة، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي، ورقة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول " المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " جامعة ورقلة سنة 2003.

² - زعباط عبد الحميد، الشراكة الأوروبي-متوسطية و أثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، السادس الثاني، سنة 2004، ص 62.

³ - سميحة فوزي، الإندماج الإقتصادي العربي بين الأمل و الواقع، المركز المصري للدراسات الإقتصادية، القاهرة 2004، ص 22.

✓ تميز دول الإتحاد الأوروبي بمساهمتها العالية في حجم التجارة العالمية والذي يبين مدى تطور إقتصادها الذي يعكس مباشرة تطور صادراتها ومدى أهمية المبادلات التي تجريها مع باقي دول العالم، فعلى مستوى مساهمتها في التجارة الدولية (البضائع لسنة 98، الصادرات والواردات) تقدر بحوالي 18,7% أما مساهمتها في الأعمال التجارية لنفس السنة تقدر بحوالي 24,9%¹، أما فيما يتعلق بمعدل نمو الصادرات والواردات فإنها بلغت سنة 2004 5,8% و 6% على التوالي، وقد حققت كل من ألمانيا و أسبانيا أعلى معدلات نمو في الصادرات والواردات من بين دول منطقة الأورو، حيث بلغ معدل نمو صادراتها 8,2%، و 4,5% على التوالي، أما معدل نمو وارداتها 5,7% و 9% على التوالي².

✓ كان للديناميكية العالية نسبيا في أداء إقتصاديات منطقة الأورو لها أثر إيجابي في تحسين سوق العمل، حيث نما التشغيل في المنطقة في سنة 2007 بنسبة 1,4%، وهو الأمر الذي سمح بنقل معدل البطالة الموحد نهاية 2007 إلى 7,4% مقابل 8,2% نهاية 2006، وكان ذلك من بين العوامل التي ساهمت في استمرار ديناميكية النمو³.

✓ بقي النمو الإقتصادي في منطقة الأورو مرتفعا نسبيا في سنة 2007 رغم التراجع الطفيف، متجاوزا الولايات المتحدة الأمريكية، وهي المرة الأولى منذ سنة 2001، فقد نما إجمالي الناتج الداخلي لمنطقة الأورو بنسبة 2,6% بعدما حقق نسبة 2,8% في سنة 2006، علما أن النمو بقي قويا رغم الإضطرابات المرتبطة بأزمة الأسواق المالية. وقد تحقق هذا الأداء بفعل الطلب الداخلي القوي إجمالا والذي نما بنسبة 2%، علما أن العوامل المساهمة في هذا التطور تتمثل في إستقرار مؤشر الإستهلاك الخاص (1,4% سنة 2007 مقابل 1,7% سنة 2006)، النفقات العمومية (2,2% مقابل 2% في سنة 2006)، إستثمار المؤسسات (5,4% في سنتي 2006 و 2007)⁴.

3 - 3 - مميزات الإقتصاد الجزائري:

لقد قامت الجزائر بتوضيحات كبيرة إبان وبعد نهاية تنفيذ برامج التعديل الهيكلي، حيث بينت النتائج أن هناك تحسنا في المؤشرات العامة للإقتصاد الوطني، فعلى مستوى أسواق المال الدولية قامت الجزائر بالوفاء بتعهداتها بخصوص الديون الخارجية من خلال الدفع المسبق للمديونية بعد تحسن مداخيلها جراء ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية، كما تراجعت معدلات التضخم بشكل ملحوظ بدءا من سنة 2000، حيث سمح هذا الأخير بتسجيل تحسن في ميزان المدفوعات، بالإضافة إلى استقرار نسبي في أسعار الصرف، لكن رغم هذا التحسن يبقى الإقتصاد الجزائري غير مؤهل، و لم يصل بعد إلى مستوى الأداء المطلوب دوليا.

¹ - علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق ذكره، ص ص 81-82.

² - التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2005، ص 7.

³ - بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2007، ص 15.

⁴ - بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2007، ص 16.

ولا تنفي هذه المؤشرات وجود بعض المميزات الخاصة بالإقتصاد الجزائري، تدفع أطراف دولية منها الإتحاد الأوروبي إلى ربط علاقات مع الجزائر، يمكن عرض بعضها على النحو التالي :

✓ يؤدي النفط و الغاز دورا مهما في الإقتصاد الجزائري، باعتبارهما يمثلان أكثر من 95% من مداخل الصادرات و أكثر من 60% من مداخل الجباية، علما أن هذين الموردتين تراهن عليهما دول الإتحاد الأوروبي في عقد الشراكة مع الجزائر.

✓ يعرف على السوق الجزائرية أنها سوق بكر رغم صغر حجمها، حيث تضم 33,34 مليون نسمة (بكثافة سكانية تقدر بحوالي 140ن/كم²)، بمعدل نمو سكاني يقدر بحوالي 1,7% ، علما أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الخام خلال سنة 2007 قَدّر بحوالي 3936 دولار بعدما كان 1810 دولار خلال عام 2002¹ .

✓ تتمتع الجزائر بنسيج صناعي قابل للتأهيل في إطار شراكة دولية تمكنه من الدخول إلى عالم التنافسية، باستعمال قدرات محلية وأجنبية ،

✓ تتمتع الجزائر بهيكل سكاني له القدرة على المساهمة في النشاط الإقتصادي، ذلك أن الفئة النشطة والقادرة على العمل هي الفئة التي يتراوح عمرها بين (18 سنة-50 سنة) والمقدرة بـ 9,7 مليون عامل، أي تمثل نسبة 30,3% من مجموع السكان البالغ تعدادهم 33,34 مليون نسمة لعام 2007، ويقدر عدد اليد العاملة الفعلية التي تمارس النشاط الإنتاجي في الجزائر حوالي 8,2 مليون عامل، أي بنسبة 84,6% من مجموع القوى العاملة حيث يفنقر الإتحاد الأوروبي إلى هذا الجانب، وعليه فهو يراهن على استغلال هذه الفئة في عقد الشراكة باعتبارها موردا للإنتاجية،

✓ تربط الجزائر علاقات إقتصادية بدول الإتحاد الأوروبي، تترجمها المبادلات التجارية بين الطرفين، حيث تسعى كل من الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي إلى تجسيد عقد الشراكة واستثمار الروابط الإقتصادية التاريخية (على مدار السنين)، علما أن هذه الشراكة لازالت عرجاء بين مجموعة الدول المشكلة لها، فعلى مستوى المبادلات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي نجد أن الجزائر تستورد من هذه الأخيرة ما نسبته 55% في المتوسط على مدار ثلاث عقود ولا تختلف نسبة صادراتها إلى دول الإتحاد كثيرا حيث تقدر بحوالي 60%، و إذا كان هذا يعبر عن وجود فائض في الميزان التجاري يقدر بـ 5%، فإن هذا الأخير تترجمه صادرات النفط والغاز الطبيعي التي تقدر بحوالي 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي، إذ يذكر أن حجم الصادرات الجزائرية إلى دول الإتحاد الأوروبي بلغ حوالي 17.537 مليار دولار سنة 2004، أي بنسبة 54% من إجمالي الصادرات الجزائرية، في حين بلغ حجم واردات الإتحاد الأوروبي حوالي 9.827 مليار دولار، أي بنسبة 54,8% من إجمالي الواردات الجزائرية لنفس العام²، بينما سجلت سنة 2006 تراجعا طفيفا في الصادرات الجزائرية تجاه الإتحاد الأوروبي قَدّر بـ 52,5 % من

¹ - ONS, Données Statistiques, Les Comptes Economiques de 2001-2007, N°502, Année 2008.

² - ONS, Evolutions des Echanges Extérieurs de Marchandises Collections Statistiques, N° 110, P 17.

إجمالي الصادرات الجزائرية، أما الواردات فقد حققت نسبة 54,4 % من إجمالي الواردات الجزائرية لنفس السنة، كما سجلت المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي سنة 2007 تراجعاً، حيث قدرّت الصادرات بـ 43,6 % ، أما الواردات فقدرت بـ 51,9 % ، لكن في سنتي 2008 و 2009 حدث تحسن في المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي، حيث بلغت الصادرات 51% و 61,33 % على التوالي، بينما سجلت الواردات في نفس الفترة نسبة 53,23 % و 56,31 % من إجمالي الواردات الجزائرية خلال سنتي 2008 و 2009.¹

✓ تعرف الوضعية المالية للجزائر تحسناً عبرت عنه منظومة الأداء ، التي سمحت بالتسديد المسبق للمديونية، حيث أصبح الدين الخارجي في حدود 5,606 مليار دولار في نهاية 2007 بعد استقرار نسبي بين 2001 و 2003. ويمكن هذا التحسن الجزائر من رسم أفق النشاط الإقتصادي المزمع إقامته في إطار عقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي.²

هذه المميزات، وإن كان بعضها (النفط والغاز) يمثل معطى استراتيجي يراهن عليه الطرف الأوروبي في المدى البعيد وكذا المتوسط إلا أن أطراف الشراكة، وعلى الرغم من التباين الحاصل بين إقتصادياتها، تستند على الروابط التجارية التاريخية المترامية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي من جهة، والمزايا التي تطرحها الشراكة من خلال آثار التوطين وأثار الحجم من جهة أخرى، ضمن أنظمة الاندماج الإقتصادي الإقليمي، وهي بهذا تمثل فرصاً تبحث الأطراف من استثمارها بشكل يسمح بتقاسم الأعباء والنواتج ضمن إستراتيجية الأرباح والخسائر.

يلاحظ من خلال الإجراءات العملية أن إتفاق الشراكة الأورو-جزائري يستند في جوهره على بعدين مهمين ولكن بتركيزين مختلفين هما³:

- المساعدات المالية المحدودة في إطار البرامج الإقتصادية، والمعروفة ببرامج " ميدا".
- الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية المطبقة من قبل الجزائر على وارداتها من السلع الصناعية القادمة من الإتحاد الأوروبي.

وبهذا تنطوي إتفاقية الشراكة الأورو- جزائرية على روابط تجارية ذات أهمية كبيرة، وعلى مزايا وتكاليف وأهداف تهم بلأساس صانعي القرار، المحصّلة هي الفرق بين جملة (الآثار الإيجابية المحتملة) مزايا الاندماج ومجموع التكاليف المحتملة.

الفرع الثالث : أهمية الشراكة

تحتل الروابط الإقتصادية و التجارية بين الجزائر و دول الإتحاد الأوروبي مكانة هامة في اتفاق الشراكة الأورو- جزائري. ويترجم هذه الروابط الحجم الكبير للمبادلات التجارية التاريخية القائمة بين هذه الدول، وقد جاء هذا الإتفاق ليؤسس لهذه الروابط والعلاقات فضاء أوسع ليضم بالإضافة للجوانب التجارية، جوانب أخرى تتعلق بالجانب الإقتصادي، والسياسي، والأمني، إلا أن ما يهم الإقتصاد الجزائري في هذا الإتفاق، هو تأهيل

¹ - CNIS, Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie, Période 2008-2009.

² - بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي لسنة 2007، ص 79.

³ - زعبط عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 62.

مؤسسات الإنتاج للعمل بالموصفات الدولية، والإستفادة من المعارف العلمية والتقنية، بالإضافة إلى المساعدات المادية.

وعليه فإن الإهتمام التي توليه الجزائر لهذا الإتفاق وتسعى إلى تحقيقه، هو تحسين مستوى الصادرات الجزائرية وترقيتها خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى مساهمة الشراكة في دعم القطاع الصناعي الذي تراهن عليه الجزائر من أجل تحقيق النمو ومن ثم التنمية إقتصادية.

1- أهمية الشراكة في تحقيق التوازنات العامة :

لقد سجل الإقتصاد الجزائري منذ سنة 2000 مؤشرات عامة إيجابية ميّزها التحسن في النمو الإقتصادي، وتراجع في مستوى التضخم، واستقرار في سعر الصرف، بالإضافة إلى الإنخفاض المحسوس في المديونية وخدمات الدين، هذه النتائج وإن كانت تبدو إيجابية، إلا أن الجهود المطلوبة مازالت لم تصل بعد إلى مستوى الأداء الذي يسمح بإعادة تحريك العجلة دون الإعتقاد على الأطراف الخارجية لتحقيق إستقرار دائم في الموازين العامة كالميزان التجاري وميزان حركة رؤوس الأموال.

أ- فعلى مستوى الميزان التجاري والذي يترجم الهيكل السلعي للتجارة الخارجية، نجد أن صادرات الجزائر مبنية أساسا على المواد الخام وتحديدًا النفط والغاز الطبيعي، إذ تشكل نسبة 96،95% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2004)، علما أن عقد التسعينيات يعد أسوأ بكثير حيث بلغ متوسط نسبة الصادرات الجزائرية من النفط والغاز ما يزيد عن 98% طيلة هذا العقد¹. أما نسبة الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات تقدر بحوالي 3،1% في المتوسط خلال الفترة (2000-2004) موزعة بين سلع نصف تامة تقدر بـ 3% في المتوسط، و سلع تامة بنسبة 1% في المتوسط، والجدول أدناه يبين ذلك.

¹ - Mouloud Hedier (2003), « L'Economie Algérienne a L'épreuve de L'OMC », Editions ANEP, Alger, P : 335.

الجدول رقم (38) تطور الصادرات الجزائرية

خلال الفترة (2007-2000) (مليون دولار، %)

| *2007 | | *2006 | | *2005 | | *2004 | | 2003 | | 2002 | | 2001 | | 2000 | | |
|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|--------|-------|---------|------|---------|------|---------|------|---------|----------------------------|
| % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | |
| 98,38 | 59610 | 97,93 | 53609 | 98,38 | 45588 | 97,92 | 31550 | 98,05 | 23797 | 95,9 | 17539 | 96,6 | 18485 | 97,2 | 21419 | قطاع المحروقات |
| 1,62 | 980 | 2,07 | 1132 | 1,62 | 746 | 2,08 | 667 | 1,95 | 672,4 | 4,1 | 758,9 | 3,4 | 647,7 | 2,8 | 612,4 | خارج قطاع المحروقات |
| 100 | 60590 | 100 | 54741 | 100 | 46334 | 100 | 32217 | 100 | 24469,4 | 100 | 18297,9 | 100 | 19132,7 | 100 | 22031,4 | إجمالي الصادرات |
| 44,78 | 135300 | 46,85 | 116830 | 45,11 | 102700 | 39,53 | 81500 | 37,3 | 65600 | 33,3 | 54900 | 35,9 | 53230 | 42,5 | 51860 | الصادرات/ للناتج المحلي |

Source : PROMEX (ALJEX), « Commerce Extérieur de l'Algérie, Période » 2000-2005

* CNIS, Direction Générale des Douanes, Statistique de 2007, FMI 2009 (UBIFRANCE, Mission Economique, Février 2009)

الملاحظ من الجدول أن المحروقات تهيمن على الصادرات السلعية، حيث حافظت على نسبة متوسطة تعادل 98,13% خلال الفترة 2003-2007، وهي بهذا المستوى تشكل أكبر عائق يقف في وجه التنمية لأن مستقبل الإقتصاد الجزائري وضع رهينة أسعار النفط، وعليه فإن المحاولات التي تقوم بها الجزائر من خلال إهتمامها بالصادرات خارج المحروقات ما زالت محتشمة على أمل أن يدفع إتفاق الشراكة بالإقتصاد الجزائري إلى هذا الإتجاه، حيث تؤكد البيانات الواردة في الجدول أن أعلى نسبة سجلتها الصادرات خارج قطاع المحروقات كانت سنة 2006 بحوالي 2,07% من إجمالي الصادرات بقيمة 1132 مليون دولار، ثم تراجعت هذه النسبة في سنة 2007 بسبب تراجع أسعار النفط، رغم مجهودات الحكومة في هذا الشأن، من أجل الحفاظ مليار دولار.

وإذا أخذنا هيكل الصادرات السلعية من حيث النشاط الصناعي، فإن إعتقاد الإقتصاد الجزائري على المشتقات النفطية من مواد خام، ومواد نصف مصنعة بشكل أساسي بالإضافة إلى منتجات صناعية يترجمها الجدول أدناه الذي يبين نسبة وقيمة كل نشاط في إجمالي الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات.

ب- أما ميزان حركة رؤوس الأموال فقد شهد نتائج إيجابية سمحت بارتفاع قيمة الإحتياطات

النقدية من العملة الصعبة، وذلك نتيجة للتحسن في أسعار النفط التي وصلت أعلى نسبة لها في السوق الدولية خلال سنة 2007 و 2008 قُدرت بحوالي 147,5 دولار/ للبرميل، وعلى الرغم من تراجع أسعار هذه الأخيرة في السوق الدولية إلى حدود 44 دولار للبرميل خلال السداسي الأول من سنة 2009، إلا أن إحتياطي الصرف بلغ 110,180 مليار دولار نهاية 2007¹، علما أنه خلال الفترة 2006-2008 تم استغلال جزء من هذا الإحتياطي في التسديد المسبق للمديونية، وتأسيس البنى التحتية المطلوب تنفيذها ضمن برنامج الإنعاش الإقتصادي، كشق الطرقات، وبناء السدود، وتحسين النقل والمواصلات، إلخ من الأشغال.

ورغم المجهودات المبذولة في تحسين المناخ الإستثماري المناسب لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية، والإنتفاع على الإستثمار الأجنبي المباشر، فإن الميزان التجاري لم يسجل تطورا نوعيا في الرأس المال الأجنبي من شأنه أن يساهم في تقليص حجم البطالة وتحسين فرص الشغل وترقية القطاع الخاص أرجعه البعض (قصاب سعدي) للأسباب التالية²:

- المحيط الإقتصادي الخارجي (اختلال قواعد إقتصاد السوق)
- الأداء الضعيف للمنظومة البنكية وعدم مساهمتها للإقتصاد السوق.
- مشكل الخصوصية، ومستقبل المؤسسة الإقتصادية، خصوصا العمومية منها التي تعمل طاقتها بأقل من 50%.
- غياب البعد الإقتصادي المغربي، والعربي.

إنطلاقا مما سبق، تجد المؤسسة الجزائرية نفسها أمام تحدي كبير من أجل المحافظة على بقائها واستمراريتها في عالم متغير لا يصعب التأقلم معه إلا بمساعدة خارجية تراها الجزائر فرصة مناسبة لتعزيز التعاون يمكنها من

¹ - بنك الجزائر، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر، التقرير السنوي 2007، ص 75.

² - قصاب سعدي، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي، مرجع سابق ذكره، ص 9.

تأهيل الإقتصاد الجزائري بشكل شامل، وعليه فإن اتفاق الشراكة بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي يمثل فرصة لتحقيق النمو في القطاعات خارج المحروقات.

الجدول رقم (39) يبين تطور الصادرات السلعية خارج قطاع المحروقات خلال الفترة (2000-2004) (مليون دولار، %)

| 2004 | | 2003 | | 2002 | | 2001 | | 2000 | | البيان |
|------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|---|
| % | القيمة | |
| 33,5 | 220,1 | 32,4 | 218,0 | 28,3 | 215,2 | 29,7 | 192,2 | 26,2 | 160,5 | منتجات الصناعات الكيماوية |
| 14,7 | 96,8 | 18,0 | 121,3 | 25,2 | 191,7 | 13,8 | 89,6 | 16,6 | 101,5 | منتجات الصناعات المعدنية |
| 10,0 | 65,9 | 5,3 | 35,6 | 4,9 | 37,3 | 3,0 | 20,0 | 5,2 | 32,0 | منتجات الصناعات الغذائية |
| 2,6 | 17,4 | 2,2 | 15,2 | 2,4 | 18,0 | 2,6 | 17,2 | 3,5 | 21,4 | منتجات الصناعات الميكانيكية والهندسية والكهربائية |
| 3,5 | 23,2 | 2,9 | 19,6 | 3,0 | 23,2 | 3,8 | 25,0 | 2,3 | 14,2 | منتجات الصناعات النسيجية |
| 2,6 | 17,4 | 2,4 | 16,5 | 1,8 | 14,1 | 2,5 | 16,2 | 3,0 | 18,3 | منتجات صناعة الخشب والورق |
| 2,6 | 17,4 | 1,8 | 12,4 | 2,8 | 21,6 | 3,2 | 20,8 | 3,9 | 23,8 | منتجات سلع التجهيز ومواد البناء |
| 32,3 | 212,1 | 34,8 | 233,9 | 31,2 | 237,5 | 41,2 | 267,2 | 39,2 | 240,2 | منتجات صناعية أخرى |
| 100 | 656,8 | 100 | 672,4 | 100 | 758,9 | 100 | 647,7 | 100 | 612,4 | إجمالي الصادرات |

Source : PROMEX (ALJEX), « Commerce Extérieur de l'Algérie » Période : 2000-2005

الملاحظ من الجدول أعلاه أن منتجات الصناعة الكيماوية (والتي تشمل، المنتجات النفطية، والبلاستيكية والمطاط، ومنتجات الصناعات البتروكيماوية) تعتبر أهم نشاط صناعي خارج قطاع المحروقات حيث قدرت نسبة مساهمته بحوالي 30% في المتوسط من إجمالي الصادرات خارج المحروقات خلال الفترة (2000-2004)، إذ حقق نسبة أعلى تقدر بـ 33,5% في سنة 2004 مقابل 32,4% في سنة 2003، تليها المنتجات الصناعية المعدنية (تشمل الأملاح، الفوسفات والنحاس والحديد... الخ) التي تقدر نسبة مساهمتها بحوالي 17,6% في المتوسط من إجمالي الصادرات خلال الفترة (2000-2004)، إلا أن هذه المنتجات وعلى الرغم من احتلالها المرتبة الثانية من الصادرات خارج المحروقات إلا أنها سجلت تراجع في سنتي (2003-2004) مقارنة بسنة 2002. أما صادرات المواد الغذائية ورغم قلة قيمتها في الصادرات، إلا أنها سجلت ارتفاعا ملحوظا خلال السنوات الثلاثة 2002، 2003، 2004، بينما نجد منتجات الصناعات الميكانيكية، والنسيجية والجلدية، وصناعات الخشب والفلين، ومنتجات سلع التجهيز ومواد البناء تتميز بالثبات في نسب المساهمة خلال الفترة (2000-2004).

2- أهمية الشراكة في دعم القطاع الصناعي وتنوعه :

في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات تحتاج الجزائر إلى مساعدات خارجية من أجل النهوض بكل القطاعات الإقتصادية وإنعاشها، علما أن هذا المسعى يقوم على أساس برنامج إقتصادي محكم، تعطى الأولوية فيه إلى القطاع الصناعي لما له أهمية في تطور الحياة الإقتصادية والإجتماعية للإقتصاد الجزائري، إذ يحتل هذا الأخير الصدارة في الإستيراد (نسبة الإستيراد من السلع التامة الصنع 75% في المتوسط، و20% في المتوسط

تمثل منتجات نصف مصنعة¹، ذلك أن ضعف الهيكل الإنتاجي جعل هذا الأخير غير قادر على تلبية الطلب الداخلي، مما جعل حجم الواردات يفوق أحيانا حجم الصادرات، والجدول أدناه يبيّن الخلل.

الجدول رقم (40) يبين مساهمة الواردات والصادرات الصناعية خلال الفترة (2007-2000)
(مليون دولار، %)

| البيان | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | * 2005 | * 2006 | * 2007 |
|---------------------------|-------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|
| إجمالي الصادرات الصناعية | 612,4 | 647,7 | 758,9 | 672,4 | 667 | 746 | 1132 | 980 |
| إجمالي الواردات الصناعية | 9152 | 9940 | 12007 | 1353 | 18240 | 19146 | 21456 | 27631 |
| (%) الصادرات إلى الواردات | 6,7 | 6,5 | 6,3 | 5,0 | 3,6 | 3,9 | 5,3 | 3,5 |

SOURCE : PROMEX (ALJEX), « Commerce Extérieur de l'Algérie » Période : 2000-2007
* CNIS, Direction Générale des Douanes, Statistique de 2007.

الملاحظ من خلال الجدول أن إستراتيجية التصنيع في الجزائر مختلفة، وعليه فإن تدعيم هذا القطاع من خلال إتفاق الشراكة يمثل فرصة يتمكن من خلالها الإقتصاد الجزائري تقليص حجم تبعيته للخارج، وهو ما يترجمه هيكل الواردات السلعية في الجدول أدناه، الموزعة حسب المجموعات التالية :

أ- سلع التجهيز الصناعية والزراعية :

يعاني هذا من تبعية مباشرة للخارج، علما أن تنشيط هذا القطاع وقطاعات إقتصادية أخرى مرهون بالاحتياجات النقدية الجزائرية، إذ تشكل نسبة واردات سلع التجهيز الحصة الكبرى من إجمالي الواردات السلعية، حيث تقدر نسبتها حوالي 36% في المتوسط خلال الفترة (2000 - 2004)، فهي تتجاوز ثلث الواردات السلعية، إذ بلغت نسبتها سنة 2004 حوالي 39% بقيمة 7108 مليون دولار مقابل 33,4% سنة 2000 بقيمة 3055 مليون دولار، في سنة 2005 وصلت واردات سلع التجهيز قيمة إجمالية تعادل 2463 مليون دولار، لكن في سنة 2006 تراجعت قيمة واردات سلع التجهيز بـ 313 مليون دولار مقارنة بسنة 2005، حيث لم تتجاوز 2150 مليون دولار أي بنسبة 42,05% من إجمالي الواردات السلعية²، أما في سنة 2007 فإن واردات سلع التجهيز حققت تراجع كبير قدر بـ 34% من إجمالي الواردات السلعية، وهو ما يفسر توجهات الحكومة فيما يتعلق بالتقليل من الواردات ، علما أن أهم المنتجات المستوردة من هذه المجموعة هي: وسائل نقل السلع ونقل الأشخاص، آلات وأدوات الإعلام الآلي، الطائرات، العجلات المطاطية، إضافة إلى ومدخلاتها.

¹ - الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية الكاملة لسنة 2005.

² - CNIS, Direction Générale des Douanes, Statistique de 2006- 2007-2008.

ب- المواد الغذائية : تحتل هذه المجموعة المرتبة الثانية بعد سلع التجهيز الصناعية، إذ تؤكد البيانات أن هناك تراجع في واردات هذا القطاع، مما يؤشر إلى وجود تحسن بعد التعديلات الهيكلية الجذرية التي مسّت القطاع في إطار برامج التعديل الهيكلي، إذ بلغت نسبة واردات القطاع حوالي 20,72 % في المتوسط خلال الفترة (2000- 2007)، ورغم تراجع واردات هذه المجموعة خلال الفترة 2005- 2007 إلى حدود 17,7 % من إجمالي الواردت، إلا أنها لا زالت تشكل خمس إجمالي الواردات الجزائرية، علما أن أهم المنتجات التي تضمنت هذه الزيادة هي: الحبوب، والسكر، واللحوم، القهوة، الشاي، الزيوت،.....الخ.

ج- المنتجات الوسيطة في العملية الإنتاجية والسلع الإستهلاكية : تأتي هذه المجموعة في المرتبة الثالثة من حيث حجمها وأهميتها، إذ بلغت نسبتها 14,7 % و 19,7 % في المتوسط على التوالي، وهي نسبة تكاد تكون مستقرة طوال الفترة (2000-2007).

د- المواد الخام و الطاقة والزيوت و سلع التجهيز الزراعية : تأتي هذه المجموعة في الصف الأخير من الحجم الإجمالي للواردات، كونها تمثل نسبة ضئيلة نسبيا قياسا بالواردات الأخرى، إذ تمثل 4,26 %، 1,1 %، 0,96 % في المتوسط على التوالي، علما أن نسبها خلال هذه الفترة تبدوا متذبذبة، تارة نحوى الزيادة وتارة نحوى النقصان، ولكن بهامش ضعيف نسبيا.

الجدول رقم (41) يبين هيكل الواردات السلعية الجزائرية خلال الفترة (2000-2007) (مليون دولار، %)

| *2007 | | *2006 | | *2005 | | 2004 | | 2003 | | 2002 | | 2001 | | 2000 | | |
|-------|--------|-------|--------|-------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|------|--------|--|
| % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | % | القيمة | |
| 17,9 | 4946 | 17,7 | 3798 | 17,6 | 3370 | 19,7 | 3600 | 19,8 | 2678 | 22,8 | 2741 | 24 | 2382 | 26,3 | 2404 | مواد غذائية ومشروبات |
| 1,2 | 332 | 1,1 | 236 | 1,0 | 191,46 | 0,9 | 168 | 0,8 | 114 | 1,2 | 145 | 1,4 | 139 | 1,4 | 127 | طاقة وزيوت |
| 4,1 | 1133 | 3,4 | 730 | 3,1 | 594 | 4,3 | 779 | 5,1 | 689 | 4,7 | 561 | 4,8 | 475 | 4,6 | 426 | مواد خام |
| 26,4 | 7295 | 23,7 | 5085 | 20,6 | 3944 | 20,0 | 3640 | 21,1 | 2857 | 19,4 | 2337 | 18,7 | 1862 | 18,0 | 1648 | منتجات نصف مصنعة |
| 0,5 | 138 | 0,4 | 86 | 0,8 | 154 | 0,9 | 166 | 1,5 | 127 | 1,2 | 148 | 1,5 | 155 | 0,9 | 85 | سلع تجهيز زراعية |
| 36,3 | 10030 | 39,7 | 8518 | 41,5 | 7945,6 | 39,0 | 7108 | 36,6 | 4955 | 36,8 | 4424 | 34,5 | 3428 | 33,4 | 3055 | سلع تجهيز صناعية |
| 13,6 | 3757 | 14,0 | 3004 | 15,3 | 2929,4 | 15,2 | 2778 | 15,6 | 2111 | 13,7 | 1652 | 15,1 | 1499 | 15,3 | 1406 | سلع إستهلاكية |
| 100 | 27631 | 100 | 21456 | 100 | 19146 | 100 | 18240 | 100 | 13533 | 100 | 12007 | 100 | 9940 | 100 | 9152 | إجمالي الواردات |
| | 135300 | | 116830 | | 102700 | | 81500 | | 65600 | | 54900 | | 53230 | | 51860 | الناتج الإجمالي |
| 20,42 | | 18,36 | | 18,64 | | 22,3 | | 20,6 | | 21,9 | | 18,7 | | 17,6 | | نسبة الواردات من إجمالي الناتج المحلي |

Source : PROMEX (ALJEX), « Commerce Extérieur de l'Algérie » Periode :2000- 2005.

* ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 1992-2007,N°141,Avril 2009.

إن إجمالي البيانات السابقة تشير إلى العلاقة التي تربط الإقتصاد الجزائري ببلدان الإتحاد الأوروبي من حيث حجم المبادلات التجارية ونوعيتها، إذ يعتبر الإتحاد الأوروبي أول زبون للجزائر، ذلك أن نسبة الصادرات خارج المحروقات الموجهة للإتحاد الأوروبي تقدّر بـ 75 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات، حيث ارتفعت بنسبة 20% بين سنتي 2006 و 2007، أي من 745 مليون دولار إلى 892 مليون دولار خلال نفس الفترة¹. والجدول أدناه يبين هذا الارتباط.

¹ - ATI TAKARLI, Directeur de la Promotion des Exportations au Ministère du Commerce, « Les Exportations Hors Hydrocarbures Algériennes », Communication à l'occasion de la tenue Convention France Maghreb, Paris les 5 et 6 février 2008.

الجدول رقم (42) يبين تطور المبادلات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي خلال الفترة(2007-2000) %

| الواردات | | | | | | | | الصادرات | | | | | | | | |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|----------|------|------|------|------|------|------|------|---------------------|
| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | |
| 51,9 | 54,4 | 52,6 | 54,8 | 58,9 | 55,3 | 59,2 | 57,3 | 43,6 | 52,5 | 55,6 | 54,5 | 58,3 | 63,3 | 63,8 | 62,6 | الإتحاد الأوروبي |
| 7,5 | 8,3 | 12,1 | 12,5 | 12,5 | 11,3 | 11,7 | 11,1 | 3,6 | 3,8 | 4,3 | 4,9 | 5,0 | 5,1 | 5,8 | 7,5 | باقي دول أوروبا |

Source : ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Exterieurs de Marchandises de 2000-2004,N°110,12/2005.

ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Exterieurs de Marchandises de 19.92-2007,N°141,Avril 2009

الفرضية القائمة في إطار عقد الشراكة، هي أن الطرف الجزائري يأمل من خلال هذا العقد الخروج من مأزق الصناعات الإستخراجية، والاتجاه نحوى إقتصاد قائم على الصناعات التحويلية لما لها أهمية في العملية التنموية، ذلك أنه إذا افترضنا أن جل الصادرات خارج المحروقات هي صادرات صناعية، وأن الواردات الجزائرية هي واردات صناعية كما هو مشار إليه في الجدول أعلاه، فإننا نلاحظ أن نسبة الصادرات إلى الواردات لا تتعدى 5,1% في المتوسط خلال الفترة (2000-2007)، هذا يعني أن نسبة الانكشاف مرتفعة، مما يعني أن الإقتصاد الجزائري في ظل معطيات الإقتصاد العالمي المتعدد الأزمات (الأزمة العالمية للغذاء، الأزمة المالية العالمية، متغيرات جيوسراتيجية والتسابق نحوى التسليح،... إلخ) مهدد في أية لحظة، باعتماده على المحروقات كمنطلق إستراتيجي للتنمية الإقتصادية، مما يؤكد ضعف الإستثمارات الحكومية في قطاع الصناعات التحويلية ، وترك المهمة للقطاع الخاص، علما أن هذا المنحى السلبي اتجاه الصناعات التحويلية ساهم في رفع نسبة الانكشاف وأدى إلى توسيع الإختلالات في هيكل التجارة الخارجية، والجدول المبينة أدناه يبين أهم الدول الأوروبية المصدرة للجزائر.

الجدول رقم (43) أهم الدول الأوروبية المصدرة للجزائر خلال الفترة (2007-1998) (%)

| *2007 | *2006 | *2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | الدولة |
|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|------|------|----------|
| 16,7 | 20,3 | 22 | 22,5 | 23,9 | 22,5 | 24,2 | 23,6 | 22,8 | 24,7 | فرنسا |
| 8,7 | 8,8 | 7,5 | 8,5 | 9,4 | 9,5 | 10,5 | 8,9 | 9,9 | 9,3 | إيطاليا |
| 6,5 | 6,9 | 6,3 | 6,6 | 6,5 | 9,5 | 8,0 | 7,7 | 7,4 | 7,1 | ألمانيا |
| 5,7 | 4,8 | 4,8 | 4,8 | 5,5 | 5,2 | 5,3 | 6,0 | 5,5 | 6,0 | إسبانيا |
| 3,3 | 3,3 | 3,0 | 3,2 | 3,2 | 3,3 | 3,8 | 3,1 | 3,7 | 4,5 | تركيا |
| 1,2 | - | - | 1,3 | 1,5 | 1,6 | 1,7 | 2,2 | 1,2 | 2,1 | هولندا |
| 2,2 | 2,5 | - | 2,7 | 2,7 | 2,6 | 2,7 | 2,6 | 2,1 | 2,7 | بلجيكا |
| 1,6 | 1,8 | - | 2,1 | 3,0 | 2,5 | 2,5 | 2,3 | 2,4 | 2,8 | بريطانيا |

Source : ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2000-2004,N°110,12/2005.

* ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 1992-2007,N°141,Avril 2009.

تفرض إستراتيجية الشراكة الأورو-جزائرية على الجزائر إستغلال جميع الفرص الممكنة والمتاحة التي تمكنها من إرساء قواعد لتقوية الصناعات التحويلية، وحسب بيانات التقرير الإقتصادي العربي لسنة 2006، أن نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية والصناعات التحويلية في الناتج المحلي لسنة 2006¹، هي 45,9% و 4,1% على التوالي، أما في سنة 2007² قدّرت بـ 47% و 4% على التوالي، وهو ما يمثل فجوة كبيرة، تتطلب إمكانيات ضخمة لتغطيتها، وعليه فإن استغلال هذه الشراكة في صالح الصناعات التحويلية وتدعيم القطاع الصناعي يمثل بعدا استراتيجيا يجنب الإقتصاد الجزائر التبعية المفروضة عليه تجاه المحروقات، إذ تمثل القيمة المضافة للصناعات التحويلية (بالأسعار الجارية) قيمة 5378,6 مليون دولار خلال سنة 2007³، مقابل 3188,1 مليون دولار خلال سنة 2000 بداية انطلاق برنامج الإنعاش الإقتصادي، علما أن 75% من المبادلات التجارية تتم مع الإتحاد الأوروبي، والجدول المبينة أدناه يبيّن أهم الدول الأوروبية المستوردة للسلع الجزائرية.

¹- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2007، ص 321.

²- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 313.

³- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 312.

الجدول رقم (44) أهم الدول الأوروبية المستوردة للسلع الجزائر خلال الفترة (1998-2007) (%)

| *2007 | *2006 | *2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | الدولة |
|-------|-------|-------|------|------|------|------|------|------|------|----------|
| 8,9 | 11 | 11 | 11,3 | 11,8 | 11,6 | 11,7 | 10,3 | 10,6 | 9,8 | إسبانيا |
| 6,8 | 8,4 | 10 | 12 | 12,3 | 13,6 | 15,2 | 13,2 | 13,7 | 17 | فرنسا |
| 13,2 | 17,1 | 16,4 | 15,9 | 19,4 | 19,5 | 22,8 | 20,2 | 23,5 | 18,7 | إيطاليا |
| 1,6 | - | 3,6 | 2,5 | 2,1 | 1,7 | 1,4 | 0,9 | 0,6 | 0,5 | البرتغال |
| 7,5 | - | - | 7,4 | 6,8 | 9,2 | 7,0 | 7,5 | 8,2 | 8,2 | هولندا |
| 2,0 | 3,7 | 3,4 | 2,5 | 2,9 | 2,5 | 2,8 | 3,0 | 2,6 | 4,3 | بلجيكا |
| 3,4 | 3,4 | 3,8 | 4,2 | 4,4 | 5,4 | 5,0 | 6,2 | 4,8 | 5,9 | تركيا |
| 2,6 | 3,0 | - | 1,8 | 1,6 | 1,6 | 1,6 | 3,0 | 1,8 | 2,6 | بريطانيا |

Source : ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2000-2004,N°110,12/2005.

* ONS, Collections Statistique :Evolution des Echanges Extérieurs de Marchandises de 2000-2007,N°141,04/2009.

الفرع الرابع : آثار إتفاق الشراكة الأورو- جزائري:

1- آثار عامة : وتتعلق بآثار الحجم التي تمنحها إقتصاديات السلم وآثار التوطين¹.

1-1- آثار الحجم: تعزى آثار الحجم إلى حجم الأسواق التي يمكن أن يبيع فيها المنتجون سلعهم

حينما ينتقلون من بيئة لا تسمح لهم سوى بالبيع في الأسواق المحلية، إلى بيئة تسمح لهم بالبيع في السوق الإقليمية. تساعد هذه الآثار المنتج الجزائري عبر إتفاق الشراكة على طرح منتجه في السوق الأوروبية المتسعة والمتنوعة، بالإضافة إلى كسب بعض الميزات التنافسية، كما تساعد هذه الآثار المؤسسات على جذب الإستثمارات الأجنبية الذي يعتبر حجم السوق بالنسبة لها عاملا أساسيا لإختيار وجهات التصدير، حيث لا تتنافس مؤسسات البلدان في المنطقة على الصعيد التجاري فحسب، أيضا على مستوى كفاءة عمليات الإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، وعلى صعيد كل الجوانب التي تكفل انسياب حركة السلع والخدمات، كما أن رفع الكفاءة يساعد الصناعات الإقليمية على التحديث، وتوفير المزيد من فرص العمل، وزيادة الإنتاجية، ومن ثم تحسين دخول الأفراد.

2-1- آثار التوطين : وتعزى هي الأخرى إلى الإستبدال الناجم عن التعريفات الجمركية

التفضيلية في المنطقة التي تشجع المنتجين والمستهلكين على اقتناء السلع من بلدان الأعضاء في منطقة الإندماج، ولذلك فإن المؤسسات الموجودة في هذه المنطقة مدعوة إلى العمل بجهود متضافرة، وإلى الإندماج أحيانا، أو على الأقل إنشاء وحدات متكاملة في المجالات المختلفة تسمح بتوزيع العمالة على مختلف وحدات الإنتاج أو الخدمات بالشكل الذي يفضي إلى إنخفاض معدلات البطالة، ويساعد على تحقيق التقارب بين مستويات الدخل في الدول الأعضاء.

2- آثار خاصة على الإقتصاد الجزائري :

يهدف إتفاق الشراكة الأورو- جزائري، إلى تأهيل الإقتصاد الجزائري ومساعدته كي يتمكن من الإندماج في الإقتصاد الإقليمي الذي تؤسسه الشراكة الأورو- متوسطة، والتي تأمل فيه بناء منطقة للتجارة الحرة في حدود أفاق 2017، وسنبيين من خلال هذا الفرع نتائج الشراكة منذ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ.

1-2- آثار إيجابية :

يمكن النظر إلى هذه الآثار من خلال الإجراءات المتعلقة بعملية تأهيل المؤسسة الجزائرية، والإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتقليص المخاطر، وكذا إمكانية استفادة الموارد البشرية من الخبرات الفنية بفعل عملية الإحتكاك.

2-1-1- تأهيل المؤسسات الجزائرية²:

إن تأهيل الإقتصاد الجزائري ورفع مستوى أدائه يجب أن يكون مقرونا بالإهتمام بالمؤسسة الإقتصادية التي تمثل العصب الرئيسي للإقتصاد، ذلك أن تغيير اتجاه التسيير في المؤسسة الجزائرية يستلزم محيط ومناخ يختلف تماما عن ما هو سائد حاليا، وعليه فإن الإعتماد على عامل التأهيل لوحده لا يكون كافيا كي يمكن المشروع من تحقيق أهدافه، علما أن مناخ بيئة الأعمال يعتبر من بين المؤشرات التي تعتمد عليها المعاهد

¹ - منتدى التنمية في شمال إفريقيا، مذكرة بعنوان " التجارة من أجل النمو وتوفير فرص العمل، تصدر عن المنتدى التنمية المغربي، مراكش المملكة المغربية سنة 2007، ص 7.

² - قصاب سعدي، مرجع سابق ذكره، ص 11.

والمنتديات الدولية في تحديد مؤشرات التنافسية (منها مؤشر المنتدى الإقتصادي العالمي، ومؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية)¹.

من هذا المنطلق، ومن أجل التكفل بهذا الرهان، قامت الجزائر بإعداد برامج للتأهيل، أشرفت على أحدها وزارة الصناعة، ويخص المؤسسات الصناعية ومؤسسات الخدمات الصناعية، والآخر أشرفت عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والذي يتضمن برنامجين أولهما تم بالتعاون بينها والإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة، ويعرف هذا البرنامج بـ " برنامج ميديا "، أما الثاني فهو برنامج وطني تشرف عليه وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فيما يخص برنامج التأهيل الوطني قامت وزارة الصناعة بتحديد معايير قبول المؤسسات في برنامج التأهيل، وكذا الإستفادة من المساعدات المالية، من أجل ترقية التنافسية، وتتمثل هذه المعايير فيما يلي²:

- خضوع المؤسسات للقانون الجزائري،
- وجوب إنتماء المؤسسة للقطاع الإنتاجي، أو قطاع الخدمات الصناعية،
- القيد في السجل التجاري ورقم التعريف الضريبي،
- تكون قد زاولت ثلاثة سنوات من النشاط على الأقل،
- ألا يقل عدد عمالها الدائمين عن 20 عاملا بالنسبة للمؤسسة الإنتاجية، و10 عمال بالنسبة لمؤسسات الخدمات الصناعية،

- أن يكون صافي أصولها موجبا وقت تقديمها للتأهيل، وكذلك بالنسبة للسنة السابقة،

- نتيجة الإستغلال موجبة لسنتين على الأقل من الثلاث سنوات الأخيرة.

أما البرامج التي تمت بمعية الإتحاد الأوروبي، والمسماة بـ "برنامج ميديا"، فلقد اهتمت بتقديم الدعم للمؤسسات الحرفية والمهنية، وجمعيات أرباب العمل، حيث أسفرت نتائج هذا البرنامج إلى غاية أكتوبر 2006 على ما يلي³: أنه من أصل 2147 مؤسسة تنشط في القطاع الصناعي تقدمت 668 مؤسسة صغيرة ومتوسطة للانضمام لهذا البرنامج، منها 405 مؤسسة دخلت فعليا ضمن إجراءات التأهيل، أما الباقي والذي يمثل 263 مؤسسة قد تخلت عن البرنامج، علما أن 41 مؤسسة صغيرة ومتوسطة استفادت من تغطية مالية من قبل الصندوق الوطني لضمان القروض. أما إجمالي عدد المؤسسات التي مسها برنامج "ميديا 2" والتي عبرت عنها مجموع التدخلات خلال الفترة (2003-2005) يترجمها الجدول الموالي:

¹ - لمزيد من المعلومات أنظر: تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، ص 25.

² - سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر أوت 2008 ص 85.

³ - سهام عبد الكريم، المرجع السابق ص 89.

**الجدول رقم (45) يبين مجموع التدخلات
تبعاً لحالات التعيين حتى 2005/10/31**

| التعيين | عدد المؤسسات |
|-----------------|--------------|
| مهيئة للتشخيص | 371 |
| مشخصة | 357 |
| أعمال تأهيلية | 484 |
| تكوين | 228 |
| أعمال أخرى | 8 |
| دراسات وتحقيقات | 8 |
| مجموع التدخلات | 1456 |

المصدر: تومي عبد الرحمان، الإستثمار الأجنبي المباشر في منطقة التبادل الحر الأورو-متوسطي، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 10، مارس 2008، ص 56. Recueil des fiches sous sectorielles, Concernant les entreprises qui assurent son avenir, dans le cadre de la mise a niveau Algérie, Euro Développement PME, Ministère de la PME et de l'Artisanat et Commission Européenne.

2-1-2- الإستفادة من نقل التكنولوجيا : باعتبار التقدم التقني هو المحرك الأساسي للتنمية الإقتصادية، فإن كل دول الضفة الجنوبية والشرقية للبحر الأبيض المتوسط تهدف إلى الاحتكاك بدول الضفة الشمالية باعتبارها قطعت شوطا كبيرا في الإستثمار في هذا المجال، لأنه العامل الأساسي للرفع من أداء المؤسسات.

وإذا كانت البلدان النامية وعلى رأسها الجزائر تعاني من قلة الإهتمام في مجال البحث والتطوير التكنولوجي مقارنة بالعديد من الدول المتوسطية، فإن الجزائر ومن خلال اتفاق الشراكة تسعى لاكتساب مهارات في هذا المجال، وهي بذلك تبذل مجهودات جبارة لتهيئة الظروف لوضع أرضية للتطور والتنمية الإقتصادية، مع العلم أن المجهودات المبذولة غير كافية بالمقارنة ما تخصصه الجزائر في هذا المجال كنسبة من الناتج المحلي الخام، وما تخصصه دول الإتحاد الأوروبي كنسبة من الناتج المحلي الخام والممثلة بـ 2% من هذا الأخير¹، علما أنه وفي ظل إتفاق الشراكة الأورو-متوسطي تحتل دول متوسطية مراكز متقدمة في علاقاتها مع الإتحاد الأوروبي، ومنها ما هو مساهم في البرنامج الأوروبي بالبحوث والتطوير، حيث تأتي إسرائيل في المركز 12 من حيث مؤشر الجاهزية الشبكية، في حين تحتل تونس المركز 24، المغرب المركز 52، الأردن المركز 57، مصر المركز 65 وذلك خلال الفترة (2000 و 2002-2003)².

2-1-3- تقليص المخاطر : قد يغير إتفاق الشراكة بين الجزائر والإتحاد الأوروبي نظرة العالم الخارجي للجزائر، وقد يساهم في تقليص المخاطر بالنسبة للمستثمر الأجنبي عموما، والأوروبي على وجه الخصوص، مما قد يشجع في المديين المتوسط والطويل على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى الجزائر.

وحسب المسح الذي أعدته الشبكة الأورو-متوسطية لهيئات ترويج الإستثمار سنة 2003، والتي مقرها في فرنسا، أن الجزائر جاءت في مقدمة القائمة التي تشمل 12 دولة الواقعة جنوب المتوسط، مما يبين أنها خرجت بالفعل من النفق بعد سنوات من الفوضى التي جعلتها خارج دائرة جذب الإستثمارات الأجنبية المباشرة حسب ما

¹ - Laurent bontoux, « Evolution technologique et croissance économique ».

² - نبيل علي وآخرون، الفجوة الرقمية، عالم المعرفة، الكويت سنة 2005، ص ص، 70 و80.

جاء في التقرير، حيث أشار المسح المشار إليه أن حجم الإستثمارات الأجنبية المباشرة المعلنة في الجزائر قد ارتفعت من 2,519 مليار أورو سنة 2003 إلى 5,857 مليار أورو سنة 2004، وهو ما يعادل قرابة 21% من حجم الإستثمارات الأجنبية في المنطقة التي تمتد من المغرب العربي إلى الشرق الأوسط¹.

وإذا كانت هناك نقاط قوة سمحت بوجود هذا التحسن في تدفق رأس المال الأجنبي المباشر تجاه الجزائر، فإنه يوجد في مقابل ذلك نقاط ضعف يجب تداركها لتقليل نسبة المخاطر، خصوصا تلك المتعلقة بعدم فعالية الإصلاحات في بعض القطاعات كالنظام المصرفي مثلا، أو تلك المتعلقة بالعراقيل البيروقراطية والإدارية، وسوء التسيير وانتشار الفساد والرشوة وانعدام الشفافية.

2-1-4- مؤشر انكشاف المؤسسة الجزائرية : تتجلى أهمية هذا المؤشر في انكشاف المؤسسة الجزائرية أمام المنافسة الأجنبية، وتعريفها من كل حماية من شأنه أن يساهم في حثها على تحسين أدائها، والإستفادة من الشراكة في مجالات عديدة، منها تمويل الإستثمارات، وإدارة الأعمال، والتسويق، والتحكم في التكنولوجيا.

2-1-5- الإهتمام بالموارد البشرية: يساهم الاحتكاك بين المؤسسات الجزائرية والأوروبية، في تبادل الخبرات في مجال البحث والتطوير، ويمكن الموارد البشرية من تحسين أدائها، باعتبارها العامل الحاسم في خلق المزايا التنافسية.

كل هذه الآثار الإيجابية الممكنة من شأنها أن تؤدي إلى²:

- خلق مناصب شغل جديدة تساهم في تحسين مستوى المعيشة من خلال إتاحة مداخيل إضافية للسكان.
- تفعيل مختلف القطاعات الإقتصادية بما فيها الخدمات (لاسيما النقل بمختلف أشكاله، الإتصالات، السياحة،...) ،
- بعث مؤسسات صغيرة ومتوسطة بما يسمح بإعادة بناء النسيج الإقتصادي وتنويعه،
- التحكم في فنون التسيير والتسويق بما في ذلك النفاذ إلى الأسواق الخارجية واستيعاب التكنولوجيا المتطورة،
- تحسين القدرة التنافسية للمنتجات الوطنية.

يعتبر تشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية، ومن خلالها أداء الإقتصاد الجزائري من الأولويات الأساسية، التي تمكننا من إظهار النقائص والقيود التي كُبلت المؤسسة الجزائرية، إذ يبيّن "تقرير التنافسية العربية لسنة 2003"³ المؤسسة الجزائرية من خلال بعض المؤشرات وأهميتها في ترقية الإقتصاد الجزائري، وذلك

¹ بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الدول النامية - حالة الجزائر- (دكتوراه دولة، فرع التحليل الإقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005، ص 519.

² زعباط عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 64-65.

³ المعهد العربي للتخطيط بالكويت، تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، مرجع سابق ذكره، ص 29-30.

* مؤشر التنافسية الجارية : تشكيلته تعبر عن مناطق القوة والضعف للإقتصادات، من حيث وضعها التنافسي سواء في اكتساب الأسواق الخارجية أو الحفاظ على أسواقها المحلية، أو اجتذاب الإستثمارات الأجنبية المباشرة.

** مؤشر التنافسية الكامنة : ويعبر عنه بعوامل عديدة مثل رأسمال البشري والفكري، ويتضمن مستوى التعليم وقوة العمل ومستويات الصحة، والقدرة على تطوير التقانة محليا أو القدرة على استيرادها وتطويرها وتطوير الطاقة الإبتكارية،... إلخ، لمزيد من المعلومات أنظر: تقرير التنافسية العربية 2003.

بالمقارنة مع بعض الدول التي أمضت إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطة، الجدول أدناه يترجم التباين في المؤشرات بين الدول.

جدول رقم (46) يبين مؤشر التنافسية للجزائر ودول المقارنة خلال الفترة (1990-2000)

| مؤشر التنافسية الكامنة* | | | | مؤشر التنافسية الجارية* | | | | | | | | |
|-------------------------|------------------|-------------------|------------------------|-------------------------|---------------------------|------------------------|---------------------------|------------------|----------------|-------------------------|-------------------|------------------------|
| البنية التحتية والتقنية | رأس المال البشري | الطاقة الابتكارية | مؤشر التنافسية الكامنة | التكلفة والإنتاجية | ديناميكية الأسواق والتخصص | الأداء الاقتصادي الكلي | الحكومية وفعالية المؤسسات | جاذبية الاستثمار | الأداء الحكومي | البنية التحتية الأساسية | مؤشر بيئة الأعمال | مؤشر التنافسية الجارية |
| 0.03 | 0.49 | 0.39 | 0.30 | 0.41 | 0.37 | 0.62 | 0.31 | 0.33 | 0.48 | 0.22 | 0.34 | 0.43 |
| 0.06 | 0.54 | 0.44 | 0.34 | 0.47 | 0.41 | 0.61 | 0.54 | 0.43 | 0.45 | 0.29 | 0.43 | 0.49 |
| 0.04 | 0.33 | 0.38 | 0.25 | 0.42 | 0.39 | 0.64 | 0.60 | 0.33 | 0.50 | 0.29 | 0.44 | 0.48 |
| 0.05 | 0.46 | 0.18 | 0.23 | 0.47 | 0.36 | 0.63 | 0.43 | 0.38 | 0.48 | 0.34 | 0.42 | 0.46 |

المصدر: تقرير التنافسية العربية لسنة 2003، ص 28. م.ت: مؤشر التنافسية.

يلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر التنافسية ينقسم إلى مؤشرين هما: التنافسية الجارية والتنافسية الكامنة، وكلا المؤشرين مكون من مؤشرات فرعية أو عوامل أساسية، حيث تم استخدام المتوسط الحسابي لتركيبة المؤشر عوض الجمع وذلك لتقليل التحيزات الناجمة عن ثغرات البيانات غير المتوافرة.

الملاحظ من خلال الجدول، وبالمقارنة فيما بين الدول أن هناك تباينا في بعض المؤشرات وتقارب في البعض الآخر. فعلى مستوى مؤشرات التنافسية الجارية، يلاحظ أن الدول المقارنة (تونس، المغرب، مصر)، والتي أمضت اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي قبل الجزائر أعطت للمتوسط مؤشرات إيجابية في فترة وجيزة لا تتجاوز خمس سنوات منذ بدء الإتفاق حيز التنفيذ، ذلك أن التحسن الواضح في مؤشر فعالية المؤسسات وضع المغرب في المرتبة الأولى ثم تليها تونس ومصر وتأتي الجزائر في المرتبة الأخيرة، نفس الترتيب قدّمه مؤشر بيئة الأعمال، حيث تحتل الجزائر المرتبة الأخيرة، أما مؤشر جاذبية الإستثمار فإنه يضع الجزائر والمغرب في المرتبة الثالثة بعد كل من تونس ومصر.

وإذا نظرنا إلى مؤشر التنافسية الكامنة ومن خلال مؤشر رأس المال البشري فإن الجزائر تعد متقدمة، إذ تأتي في المرتبة الثانية بعد تونس. أما على مستوى البنية التحتية فإن الجزائر مازالت تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة بتونس ومصر والمغرب.

وبالنظر لهذه المؤشرات يظهر أن هناك إرتباط بين مستوى الدخل ومعدل نموه في بناء مؤشر التنافسية، لكن ثمة سؤال يطرح نفسه وهو هل الدخل المرتفع هو الذي يسبب تحسن التنافسية عن طريق توافر الموارد لتحديث الإقتصاد وبناء الهياكل الضرورية للتنافسية، أم أن تحسن هذه الأخيرة هو الذي يزيد من مستويات الدخل؟ مع العلم أن المقارنات بيّنت أن في التنافسية الجارية أفضل بكثير من أدائها في التنافسية الكامنة.

تقرير التنافسية العربية لسنة 2007 وتقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2008¹، يقدم لنا ترتيب الجزائر حسب سهولة أداء الأعمال وجاهزية البنية الرقمية، بالمقارنة مع عدد من الدول كما هو مبين في الجدول أدناه.

**الجدول رقم (47) يبين ترتيب الجزائر حسب سهولة أداء الأعمال وجاهزية البنية الرقمية
خلال الفترة (2005 - 2008)**

| جاهزية البنية الرقمية | | سهولة أداء الأعمال | | مؤشر التنافسية العالمية | | | الدولة |
|-----------------------|-----------|--------------------|-----------|-------------------------|-----------|-------------|---------|
| 2008 | 2007 | 2008 | 2007 | 2008 | 2007 | * 2006-2005 | |
| لـ127دولة | لـ122دولة | لـ181دولة | لـ178دولة | لـ134دولة | لـ131دولة | لـ128دولة | |
| 88 | 80 | 132 | 125 | 99 | 81 | 82 | الجزائر |
| 35 | 35 | 73 | 88 | 36 | 32 | 37 | تونس |
| 74 | 76 | 128 | 129 | 73 | 64 | 76 | المغرب |
| 63 | 77 | 114 | 126 | 81 | 77 | 52 | مصر |

المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية سنة 2008،

أنظر الموقع الشبكي لـ www.doingbusiness.org, www.weforum.or, www.atkearney.com
* تقرير التنافسية العربية لسنة 2007.

بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية لسنة 2007 أو 2008، وبناء على المكونات الأساسية وعوامل تعزيز الفعالية المترجمة للمؤشر (من أصل 128 بلد)، نجد الجزائر مازالت تحتل المراتب الأخير بالمقارنة مع عدد من الدول، فعلى مستوى المتطلبات الأساسية للمؤشر، نجد أنها تحتل المرتبة (80) في بناء البنية التحتية بعد كل من المغرب (61) ومصر (56) وتونس (37)، وتحتل المرتبة (46) حسب مؤشر الصحة والتعليم الابتدائي قبل كل من مصر (51) والمغرب (89)، وتبقى تونس تحتل المرتبة الأولى حسب هذا المؤشر.

أما على مستوى عوامل تعزيز الفعالية، نجد الجزائر تحتل أحسن مرتبة (36) حسب مؤشر فعالية السوق، وتحتل تونس المرتبة (97)، أما حسب مؤشر التعليم العالي والتدريب فتحتل الجزائر المرتبة (86)، بعد كل من المغرب، ومصر، وتونس.

وإذا أخذنا مؤشر سهولة أداء الأعمال، أو ما مدى جاهزية الإقتصاد الجزائري للبنية الرقمية، فإن التقرير يضع الجزائر في المراتب الأخيرة بعد كل من تونس والمغرب.

وفي سياق الآثار الإيجابية لاتفاق الشراكة، أظهرت بعض التقارير (منها تقرير مناخ الأعمال الصادر عن البنك العالمي لسنة 2008²) تحسن مناخ الأعمال في بعض البلدان (منها مصر، تونس، العربية السعودية، الخ)، خصوصا تلك التي أمضت اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي من حيث حماية المستثمر، واستخراج التراخيص، والبدء في النشاط التجاري، والتجارة عبر الحدود، إلخ من المؤشرات الخاصة بالفترة (2006-2007)، وهو ما

¹- تقرير التنافسية العربية لسنة 2007، وتقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2008.

²- البنك العالمي تقرير مناخ الأعمال لسنة 2008.

يدل على أن هناك إستجابة إيجابية للإصلاحات المبرمجة ضمن إتفاقية الشراكة بين هذه الدول والإتحاد الأوروبي.

أما فيما يخص الجزائر فقد بيّن التقرير السنوي لمناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2008، والمتضمن سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، ترتيب الجزائر كما هو مبين في الجدول أدناه، بالمقارنة مع بعض الدول التي أمضت اتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي، علما أن إقتصاديات الدول تم ترتيبها من 1 إلى 181.

الجدول رقم (48) يبين ترتيب الدول على المستوى العالمي حسب سهولة ممارسة أنشطة الأعمال

| إغلاق المشروع | تنفيذ العقود | التجارة عبر الحدود | دفع الضرائب | حماية المستثمرين | الحصول على الائتمان | تسجيل الممتلكات | توظيف العاملين | التعامل مع التراخيص | بدء المشروع | سهولة ممارسة أنشطة الأعمال | مرتبة ممارسة الأعمال | |
|---------------|--------------|--------------------|-------------|------------------|---------------------|-----------------|----------------|---------------------|-------------|----------------------------|----------------------|--|
| 49 | 126 | 118 | 166 | 70 | 131 | 162 | 118 | 112 | 141 | 132 | الجزائر | |
| 32 | 72 | 38 | 106 | 142 | 84 | 55 | 113 | 101 | 37 | 73 | تونس | |
| 64 | 112 | 64 | 119 | 164 | 131 | 117 | 168 | 90 | 62 | 128 | المغرب | |
| 128 | 151 | 24 | 144 | 70 | 84 | 85 | 107 | 165 | 41 | 114 | مصر | |

المصدر : المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية سنة 2008.

أنظر الموقع الشبكي لـ 2009 www.doingbusiness.org

*دليل بيانات توظيف العمالة: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.

*دليل بيانات حماية المستثمر: ارتفاع القيمة يعكس بيئة أفضل لأداء الأعمال.

يتضح من خلال الجدول، أن هناك اختلافات بين الدول في مجال تحسين مناخ بيئة الأعمال، خصوصا فيما يتعلق بحماية المستثمر إذ تعتبر الجزائر في ترتيب أحسن مقارنة بباقي الدول، في حين يختلف ترتيب الجزائر فيما يتعلق بالتعامل مع التراخيص إذ توجد الجزائر في المرتبة 108 بعد كل من تونس والمغرب، بينما ترتيبها فيما يخص مؤشر التجارة عبر الحدود تحتل المرتبة الأخيرة، وعلى العموم تحتاج الجزائر بعض الوقت للحكم على أثر اتفاق الشراكة ونتائجه المحتملة بالنسبة للإقتصاد الجزائري.

2-2- آثار وتكاليف :

لا يمكن في أي حال من الأحوال الجزم بتأكيد الخسائر أو عدمها، ولكن الواقع يثبت أنه على المستوى الكلي، يترتب عن الإلغاء التدريجي التام للتعريف الجمركية تقليص تدريجي للإيرادات الحكومية كما حدث في كثير من البلدان، ويكون لهذا التأثير بشكل مباشر على الخزينة العمومية التي سوف تحرم من مبالغ مالية معتبرة يصعب تعويضها، ضف إلى ذلك المعاملات التفضيلية التي يقدمها إتفاق الشراكة في المنطقة المتوسطية، والتي تؤثر على المستهلك الجزائري من خلال زيادة حصته من المنتج الأوروبي على حساب المنتج الجزائري، وتؤثر أيضا على المنتج بسبب نقص كفاءته وعدم قدرته على المنافسة.

في هذا السياق، التعرف على حجم الآثار التي يتركها الإلغاء التدريجي للتعريف الجمركية، لا يمكن فهمه إلا من خلال رصد تطور حاصل الجمارك في الميزانية.

الجدول رقم (49) يرصد تطور الحصيلة الجمركية في الميزانية
خلال الفترة 2000-2007 (الوحدة مليون دينار جزائري)

| نسبة (%) التغير | الحصيلة الإجمالية | ضرائب ورسوم أخرى | الرسم القيمة المضافة على الواردات | الإيرادات الجمركية | |
|--------------------|----------------------|---------------------|---|-----------------------|------|
| - | 161381 | 4027 | 66974 | 90380 | 2000 |
| 13,13 | 182576 | 5282 | 72697 | 104597 | 2001 |
| 26,11 | 230242 | 8228 | 93559 | 128455 | 2002 |
| 13,55 | 261443 | 7989 | 109897 | 143557 | 2003 |
| 7,78 | 281794 | 5936 | 138687 | 137171 | 2004 |
| 10,36 | 310979 | 8134 | 159162 | 143683 | 2005 |
| 8,86 - | 283424 | 8131 | 161892 | 113401 | 2006 |
| 21,13 | 343298 | 9857 | 200675 | 132766 | 2007 |

Source : CNIS 2008.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإيرادات الجمركية تتكون من الضريبة على القيمة المضافة (TVA) على الواردات، وبدرجة أقل على الضريبة الداخلية للإستهلاك، حيث عرفت الحصيلة ابتداء من سنة 2001 (وهي السنة التي تم فيها إصلاح التعريف الجمركي) زيادة سنوية متوسطة إذ انتقلت من 13% إلى 26%، لكن بعد هذه الفترة سجلت انخفاضا بلغت نسبته 7,7% خلال سنة 2004 مقارنة بسنة 2003، هذا التراجع يعود بالدرجة الأولى إلى إلغاء (redevances) الجمركية ابتداء من قانون المالية لسنة 2004. علما أن أهم التطورات في الحصيلة، سجلت على مستوى الإيرادات الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على الإستيراد، حيث تمثلان أكثر من 97% من القيمة الإجمالية للإيرادات. إن التحسن الملاحظ في الحصيلة الجمركية سنة 2007، قد يعود لأسباب السالفة الذكر، ولكن تبعا لما هو وارد في بنود إتفاق الشراكة أن نسبة التخفيضات الجمركية تتباين من حيث الفترة ومن حيث طبيعة المنتجات، وعليه فإن تراجع الإيرادات الحكومية لا يكون بالشكل الذي يمكن أن يؤثر في حصيلتها، ولكن قد يلاحظ هذا بعد سبع سنوات من تنفيذ الإتفاق أي في سنة 2012.

إتفاق الشراكة الأورو- جزائري يتجه نحو التركيز على الجانب التجاري أكثر منه على الجانب الصناعي، وهو ما يكون لدينا انطباع أن المنطقة التجارية الحرة المراد تشكيلها في حدود أفاق 2017 هي عبارة عن مساحات تجارية تسوّق فيها المنتجات والسلع الأوروبية الأكثر تنافسية. يترجم هذا الإتجاه أن الأثر الذي تحدثه إقتصاديات السلام تستفيد منه المنتجات الأوروبية، إذ يبين إتفاق الشراكة الذي دخل حيز التنفيذ منذ سبتمبر 2005، أن الواردات القادمة من الإتحاد الأوروبي في ظل هذا الإتفاق بلغت نسبة 53% من إجمالي الواردات الجزائرية خلال الفترة 2006-2008، هذا يعني أن التجارة البينية بين الإتحاد الأوروبي سجلت زيادة في حجم

الواردات تقارب 79%، هذه الزيادة تخص المنتجات الصناعية التي ارتفعت بـ 112%، أي تعادل 3,48 مليار دولار، وكذا المنتجات التي يتضمنها " البروتوكول 2 " التي ارتفعت بـ 112%، أي ما يعادل 1,56 مليار دولار¹، والجدول رقم (50) يبين ذلك.

**الجدول رقم (50) يبين المنتجات الواردة من الإتحاد الأوروبي في ظل إتفاق الشراكة
الفترة 2006 - 2008**

| نسبة التغير % | 2008 | نسبة التغير % | 2007 | 2006 | |
|------------------|--------|------------------|--------|--------|-------------------------------------|
| | القيمة | | القيمة | القيمة | |
| 65,74 | 2906 | 30,44 | 1753 | 1344 | بروتوكول 2 |
| 16,60 - | 3,89 | 0,97- | 4,66 | 4,71 | بروتوكول 4 |
| 15,84 | 206 | 30,66 | 178 | 136 | بروتوكول 5 |
| 67,42 | 6607 | 26,45 | 3946 | 3121 | القائمة 1 |
| 35,67 | 8025 | - | 5915 | - | القائمة 2 |
| 243,36 | 2988 | - | 2402 | - | القائمة 3 |
| 9,69 | 250 | 96,80 - | 228 | 7123 | أخرى |
| 45,45 | 20985 | 23,01 | 14427 | 11729 | الواردات الإجمالية للإتحاد الأوروبي |
| 42,88 | 39479 | 28,78 | 27631 | 21456 | الواردات الإجمالية للعالم |

Source : CNIS 2008

بروتوكول 2 : يخص المنتجات الزراعية التي تضمنها إتفاق الشراكة، والتي يبدأ العمل بها ابتداء من شهر سبتمبر 2005
بروتوكول 4 : يخص منتجات الصيد البحري التي تضمنها إتفاق الشراكة، والتي يبدأ العمل بها ابتداء من شهر سبتمبر 2005
بروتوكول 5 : يخص المنتجات الزراعية المحولة التي تضمنها إتفاق الشراكة، والتي يبدأ العمل بها ابتداء من شهر سبتمبر 2005
القائمة 1 : المنتجات الصناعية المأخوذة من الملحق 2 التي تضمنها إتفاق الشراكة، والتي يبدأ العمل بها ابتداء من سبتمبر 2005
القائمة 2 : المنتجات الصناعية المأخوذة من الملحق 3 التي تضمنها إتفاق الشراكة، والتي يبدأ العمل بها ابتداء من سبتمبر 2007
القائمة 3 : المنتجات الصناعية (باقي التعريفات خارج القائمة 1 و2)

أما الصادرات خارج المحروقات والمحقة فعليا في إطار الإتفاق الذي تم العمل به ابتداء من شهر سبتمبر 2005، فقد سجلت زيادة ولكن أقل من تلك التي سجلتها الواردات خلال نفس الفترة 2006-2008، إذ قدرت بـ 22%، أي بحوالي 167 مليون دولار خلال 2007، ثم انتقلت إلى 35,85 % ، أي بحوالي 327 مليون دولار سنة 2008².

النمو والتنمية الاقتصادية الإقليمية التي تسعى الجزائر إلى تحقيقها في المنطقة المتوسطية، قد تتعارض مع فكرة التبادل الحر، من منطلق أنه لا يوجد هناك مؤشر واضح يدعو إلى القول بأن التبادل الحر هو مطية حتمية وكافية للتنمية، إذ يجب الأخذ في الحسبان مختلف العوامل والمتغيرات الاقتصادية وغير الاقتصادية، الداخلية منها والخارجية، والتي لا يمكن التحكم فيها ولا حتى التنبؤ بها³.

¹ - CNIS, Statistique 2008.

² - CNIS, Statistique 2008.

³ - زعباط عبد الحميد، مرجع سابق ذكره، ص 63.

إن التقرير¹ الذي قام البرلمان الأوروبي بصياغته يؤكد أن إتفاق الشراكة الموقع عام 2002 بين الجزائر والاتحاد الأوروبي، يتضمن جوانب تتعلق بما يقدمه الطرف الأوروبي من تأثيرات إتفاق الشراكة (الإيجابية والسلبية) وانعكاساتها الإقتصادية و التجارية و الجبائية، خاصة فيما يتعلق بالحد من مضاعفات تحرير السوق الجزائرية و تفكيك الرسوم و التعريفات الجمركية، حيث تقدر خسائر الجزائر في هذا المجال ما بين 1,5 و 1,7 مليار دولار فضلا عن الآليات التي ستعتمد لتأهيل و دعم النسيج الصناعي وفتح السوق الجزائرية أمام المنافسة، إذ أن الجزائر ستستفيد نظريا من سنتي إعفاء. أي إلى غاية 2007، كما أنها ستستفيد من 12 سنة لإزالة كل الحواجز الجمركية وأن منطقة التبادل الحر التي سيقورها الإتحاد الأوروبي في إطار الأورو-متوسطي ستدخل حيز التنفيذ مع سنة 2012 أو 2017 كأقصى تقدير.²

التفكيك التعريفي المقرر في اتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي يمثل نقطة أساسية يجب حلها، وإلا سيحمل الإقتصاد الجزائري خسارة تقدر بـ 1,4 مليار دولار، هذه التوقعات دفعت بوزير المالية في حوار أجرته معه جريدة الشعب للقول أنه " ما دمنا قد دونا في مذكرات المستقبل هذه الخسارة يجب التفكير منذ الآن في استبدال هذه الإيرادات الجبائية بإيرادات جبائية أخرى، وذلك عن طريق توسيع النشاط الإقتصادي أولا، وتفعيل الإيرادات الجبائية بصورة يسمح تحصيلها"³.

وإذا كانت الخسارة الجبائية المنتظرة من التفكيك التعريفي التي قدرها رئيس المفوضية الأوروبية بالجزائر بـ 6.361.000.000 دج، أي ما يقارب 70.000.000 دولار، والتفكيك على مدى خمس سنوات، بـ 1.200.000.000 دج، أي ما يعادل 15.700.000 دولار⁴، فإن البيانات الواردة من مصالح الجمارك الجزائرية قدرت الخسارة الفعلية والمترتبة عن منح التفضيلات للسلع التي منشؤها الإتحاد الأوروبي بأكثر من 90 مليار دينار جزائري، أي بحوالي 1,3 مليار دولار خلال الفترة 2006-2008⁵، وهي قريبة من التوقع الذي أشار إليه وزير المالية السابق " عبد اللطيف بن اشنهو".

الملاحظ أن رفع مستوى الأداء الإقتصادي للإقتصاد الجزائري، وتشخيص وضعية المؤسسة الجزائرية، والإستفادة من نقل التكنولوجيا، تمثل المعالم الأساسية التي يجب أخذها بعين الإعتبار أثناء تنفيذ إتفاق الشراكة الأورو- جزائري، ذلك أن الإندماج الإقتصادي ضمن هذا الإتفاق إذا كان يمثل شرط ضروري، فهو غير كافي لتحقيق هذه المزايا، من منطلق أن حالات التكيف الضرورية لتحقيق هذه المزايا يمكن أن تكون مؤلمة، باعتبار أنه في المدى القصير ستعاني ميزانية الدولة من خسارة الموارد المالية التي كانت تجنيها قبل إجراءات الإلغاء التدريجي للتعريفات الجمركية على السلع الواردة من دول الإتحاد الأوروبي، كما أن الصناعات التي لا تستطيع أن تستفيد من منافع المنافسة والتكيف معها ستغلق أبوابها أو ستقلص من نشاطها مما يفضي إلى ضياع فرص العمل، وفي أسوأ الحالات إلى حدوث إختلالات إقتصادية وإجتماعية. ومن أجل الحد من هذه الحالات المحتملة الناجمة عن عدم التكيف، ومنعها من الانتشار على المدى الطويل، يصبح من الضروري إنتهاج سياسات تتجاوز

¹ تم صياغته البرلمان الأوروبي، ويتعلق بآثار إتفاق الشراكة الأورو- جزائري على الأطراف، والخسائر المحتملة جراء إلغاء الحقوق الجمركية.

² بن عزوز محمد، الإقتصاد الجزائري بين التفعيل الإصلاحات الإقتصادية و الشراكة الأجنبية، مرجع سابق ذكره، ص 21.

³ تصريح وزير المالية الأسبق " عبد اللطيف بن اشنهو " جريدة الشعب بتاريخ 2001/04/21، ص 7.

⁴ تصريح رئيس المفوضية الأوروبية بالجزائر، جريدة الخبر، العدد 4344، الصادرة بتاريخ 2005/03/16، ص 2.

⁵ - CNIS, Statistique 2008

مجرد تدابير الدعم المالي والمادي، وإنما ينبغي توضيح قواعد اللعبة من البداية لتجنب الاحتكاك بين الدول الأعضاء. وليس من الضروري معرفة الأهداف الطويلة الأجل، ولكن تحديد معالم كل مرحلة قبل الشروع فيها، مع الإلمام بالمعلومات والدراسات الضرورية المتعلقة بآثار كل مرحلة.

2-2-1 – التفكيك التعريفي في إطار الشراكة الأورو-جزائري :

أ- الإطار العام للتفكيك : يشمل التفكيك التعريفي التدريجي المنتوجات الصناعية الأصلية للطرفين للإتحاد الأوروبي والجزائر، والمأخوذة من الفصول 25 إلى 97 من المدونة المنسقة للإتحاد الأوروبي والتعريفية الجمركية الجزائرية، باستثناء المنتوجات الزراعية والمنتوجات الزراعية المحولة المأخوذة من نفس الفصول في الملحق 1.

أما التفكيك على شكل امتيازات تعريفية التي تخص التخفيضات، وتشمل المنتوجات الزراعية المأخوذة من الفصول 1 إلى 24، وكذلك المنتوجات الزراعية المحصاة في الفصول 25 إلى 97 الواردة في الملحق 1، بحيث تسمح عملية التفكيك التعريفي تطبيق المبادئ التالية:

- إخضاع المواد الخام الوسيطة ذات المعدلات 5% و 15% إلى عملية التفكيك الفوري.

- ضمان إمتياز إقتصادي للمنتجين المحليين، وهذا بترقية الحماية الفعلية عن طريق التفكيك الفوري للمدخلات والمواد الوسيطة غير المنتجة محليا.

ب-المنتوجات المعنية بالتفكيك التعريفي:

ب-1- **المنتوجات الصناعية :** وتشمل المنتوجات المستوردة من طرف الإتحاد الأوروبي، والتي تعفى من جميع الحقوق الجمركية ومن الرسوم التي لها أثر مكافئ، وكذا من كل قيد كمي أو أي إجراء له أثر مكافئ.

ب-2- **المنتوجات الزراعية :** وهي المنتجات المدونة في البرتوكول رقم 2 و 4 و 5، والمتعلقة بالمنتجات الزراعية، ومنتجات الصيد، والمنتجات الزراعية المحولة على التوالي، والمستوردة من أحد أطراف الشراكة، والمتعلقة بالفصول من 1 إلى 24 للمدونة المنسقة للإتحاد والتعريفية الجمركية الجزائرية، والتي تم الإتفاق على تحريرها تدريجيا، وأن يقدم الأطراف تنازلات بشأنها.

ج- مراحل التفكيك التعريفي¹:

ج-1- **التفكيك الفوري:** ويضم القائمة 1 التي تخص المواد غير المنتجة محليا، وتشمل المواد الخام، والمنتجات النصف المصنعة والخاضعة للحقوق الجمركية 5% و 15% على التوالي، وهو مرتبط ب 2018 وضعية تعريفية أي ما يعادل 33,65% من مجموع التعريفية الجمركية.

ج-2- **التفكيك بعد 3 سنوات من دخول الإتفاق حيز التنفيذ :** ويشمل القائمة 2 والقائمة 3

القائمة 2 : ويتم هذا التفكيك على مدى 5 سنوات (وفقا للفقرة 2 من المادة 9 لإتفاق الشراكة) وذلك ابتداء من السنة الثالثة من دخول الإتفاق حيز التنفيذ، ويضم المواد الآتية : مواد التجهيز الفلاحية، مواد التجهيز الصناعية، والتي تمثل 15,8% من مجموع التعريفية الجمركية.

¹- وزارة التجارة.

القائمة 3 : تضم باقي التعريفات الجمركية، علما أن عملية التفكيك بالنسبة لهذه القائمة تتم إبتداءا من السنة الثالثة من دخول الإتفاق حيّز التنفيذ، وذلك على مدى 10 سنوات، وتضم 2197 وضعية تعريفية، أي ما يعادل 36,34% من مجموع التعريفات الجمركية¹.

الجدول رقم (51) الخاص بالتفكيك التعريفي في الجزائر

| القائمة 1: التفكيك الفوري | القائمة 2: التفكيك على مدى 5 سنوات | القائمة 3: التفكيك على مدى 10 سنوات | |
|---------------------------|------------------------------------|-------------------------------------|-----------------------------------|
| 2018 | 950 | 2179 | عدد الوضعيات التعريفية |
| 33,65% | 15,84% | 36,34% | نسبة التعريفية |
| 24,13% | 34,69% | 20,18% | نسبة الواردات من الإتحاد الأوروبي |

المصدر: وزارة التجارة

الفرع الخامس : أهداف الشراكة بالنسبة للإتحاد الأوروبي:

لقد اقترنت طروحات الإتحاد الأوروبي التي ترجم إعلان برشلونة أهدافها بالطروحات التي تبنتها الإقليمية الجديدة في بداية التسعينيات من القرن العشرين، والتي تهدف إلى إمكانية الجمع بين الدول النامية والدول الصناعية في تجمعات إقتصادية عبر صيغ مختلفة، وذلك من منطلق أن هذه الأخيرة تعمل على الرفع من معدل النمو، والإستفادة من نقل التكنولوجيا، وتأهيل المؤسسات الإقتصادية للدول الشريكة. هذا الإتجاه وإن كان في الظاهر تميّزه المساعدات المالية والمادية المرتبطة ببرامج خاصة، منها برنامج "MEDA1" و"MEDA2" وبرنامج "PHARE" و"TACIS"، فإن الباطن منه يظهر أهداف ذات بعد إستراتيجي تعمل دول الإتحاد الأوروبي على تحقيق نتائجه، والتي تم تسميتها بالأرباح الإستراتيجية، يمكن حصرها فيما يلي:

1- تصريف المنتجات الأوروبية :

إنطلاقا من البيانات المشار إليها أعلاه، والتي تبين الارتباط الشديد في العلاقات الإقتصادية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، نجد هذه الأخيرة تشكل الشريك الأول في إطار المبادلات التجارية، وعليه فإن مصلحة هذه الدول تقتضي المحافظة على السوق الجزائرية، وإمكانية توسيع نفوذها في المنطقة، إذ أن فتح الحدود الجغرافية، ورفع القيود الجمركية في منطقة التبادل الحر، يحفّز هذه الدول على المنافسة في المنطقة. تعد السياسة التسويقية لدول الإتحاد الأوروبي أحد الرهانات الكبرى لتصريف منتجاتها في المنطقة والمحافظة على الأسواق، ذلك أن مزايا الشراكة بالنسبة للضفة الشمالية هي البحث عن الأسواق، واستهدافها، مما يعطيها ميزة تفضيلية في أسواق منطقة المغرب العربي التي تتميز بمحدودية مبادلاتها التجارية البينية، والتي تشكل نسبة 2,8% من مجمل مبادلاتها التجارية، علما أن متوسط القوة الشرائية للفرد الجزائري تقدر بـ 7612 دولار أمريكي (حسب إحصائيات 2006)، أي أن السوق الجزائرية تحتوي تقريبا على 8 مليون فرد قدرتهم أعلى من 5500 دولار ، ثم تأتي المغرب والتي يقدر سوقها بـ 6,6 مليون فرد، أما تونس لا يتعدى سوقها 2,7 مليون

¹ - أنظر : Proj et d'accord d'association Algérie – Européenne, 2001, p 4.

نسمة، ضمن هذه الصورة تبدوا القدرة الشرائية هي المتغيرة المفسرة لقدم المستثمرين الأجانب تراهن عليه دول الإتحاد الأوروبي، إذ أن السوق الجزائرية تمتص المنتجات المعروضة ، وعليه فإن المنتجات وتسويقها مرهون أساسا بحجم السوق المستهدفة من أجل تلبية الطلب الفعال في السوق المعنية¹.

وفي إطار عملية الإستكشاف والترقب نجد الشركات الأوروبية تحاول البحث عن مكانة لها في السوق الجزائرية، وهو ما تترجمه الأنشطة المختلفة لبعض المؤسسات الفرنسية (ميداف) في الجزائر التي تجاوزت المرحلة الإستكشافية، حيث تشير الإحصائيات الرسمية إلى وجود حوالي 180 مؤسسة فرنسية في الجزائر مقابل أضعاف هذا العدد في الدول المجاورة (المغرب و تونس)، مما يعني أن هناك تردد لا يزال يطبع بصورة كبيرة الرأسمال الأجنبي والفرنسي بالخصوص للتوجه نحو الإستثمارات المنتجة (الصناعية) ويتمثل هذا التردد في العراقيل التي تعترض الإستثمار الأجنبي في الجزائر، وفي مقدمتها النظام البنكي، علما أن النشاطات التجارية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي لعام 2008 سجلت زيادة قدرها 6,41 مليار دولار على مستوى الواردات مقارنة بعام 2007، أما الصادرات الجزائرية باتجاه دول الإتحاد الأوروبي، حققت زيادة قدرها 13,06 مليار دولار، أي بنسبة 48,69 % ، حيث صنفت فرنسا أول ممول للجزائر بنسبة 16,51 % ، وبعدها إيطاليا وألمانيا بنسبة 11,09 % و 6 % بالنسبة للواردات².

2- التحكم في الهجرة نحو دول الإتحاد الأوروبي³:

يعتبر التغير الديمغرافي في المنطقة الجنوبية من المتوسطي بالنسبة للأوروبيين مصدرا محتملا لعدم الإستقرار، وخاصة أن التوزيع السكاني غير متوازن بين شمال المتوسط وجنوبه، تخشى دول الإتحاد الأوروبي بشكل متزايد ما يسمى بـ " القنبلة السكانية" في بلدان الجنوب المتوسطي التي تبلغ نسبة النمو السكاني فيها حوالي 2,4%، مقابل 0,5% في البلدان الأوروبية.

ويؤثر عدم التوازن في النمو السكاني بين ضفتي المتوسط (الشمال والجنوب) في سياسات الهجرة التي تعتمدها الدول الأوروبية، في إطار حرية الحركة بالنسبة للعمالة، وفي ضوء التأقلم مع إزالة حواجز حركة الأفراد في دول الإتحاد الأوروبي، علما أنه من الناحية الإقتصادية تعتبر كل دول أوروبا دولا ذات كثافة سكانية متقدمة في السن، وهو ما يدفعها للإستعانة باليد العاملة الأجنبية والشابة، ليس بالصورة التي كانت عليها في السابق عبر إمكانات ملء الفراغ في أسواق العمل لديها، وإنما إستغلال هذه العمالة في عقر دارها عبر الفرص التي تمنحها الشراكة الإقتصادية عن طريق الإستثمارات الأجنبية المباشرة في الدول الشريكة، وتكون بذلك قد ساهمت في استقرار الهجرة والتقليل منها.

الشفافية والديمقراطية ومبادئ حقوق الإنسان، تمثل عناصر جوهرية في الحوار الدائر بين الشمال والجنوب، وعناصر داعمة في بناء السياسات الإقتصادية تقرضها متغيرات العولمة، ويترجمها الإتحاد الأوروبي في حوارها مع بلدان المتوسط.

¹ - قصاب سعدية، مرجع سابق ذكره، ص 16.

² - CNIS, Statistique de 2008.

³ - علي الحاج ، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مرجع سابق ذكره، ص 242.

المطلب الثاني : تعددية الأطراف (المنظمة العالمية للتجارة)

الفرع الأول : المنظمة العالمية للتجارة- المسار وإجراءات الإنضمام :

1- مسار المنظمة :

لقد كان إنشاء منظمة التجارة العالمية من أهم إنجازات جولة مفاوضات "الأوروغواي"، إذ انتظر العالم قرابة 46 عام قبل تمكنه من إقامة هذه المنظمة، والتي يعود تأطير مسارها التجاري إلى عام 1947، حيث أسفرت المناقشات التي تمت في " جنيف" والخاصة بتنظيم حفل التجارة الخارجية عن إبرام " الإتفاق العام للتعريفات والتجارة " والمعروفة باسم "الجات"، والتي تم التوقيع على محضر إنشائها في 30 أكتوبر 1947 في سويسرا (مؤتمر هافانا)¹.

الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الجات)، هي إتفاقية متعددة الأطراف، بين بلدان توفر إطارا لتنظيم سلوك التجارة الدولية فيما بينها². والهدف منه إيجاد أسواق للتجارة المتعددة الأطراف، فهي تختلف عن المنظمة العالمية للتجارة من الناحية الشكلية، ذلك أنه على الرغم من أن المفاوضات تمت تحت إشراف لجنة تحضيرية، إلا أن البلدان التي شاركت فيها قامت بها باعتبارها عملا مستقلا وبصفتها أطرافا متعاقدة غير ملزمة بنتائج إتفاقاتها، بمعنى أن إتفاقاتها لا تحتاج إلى مصادقة المجالس التشريعية للأعضاء، وهي بذلك لا يمكن اعتبارها كيانا قانونيا قائما بذاته، لكن الملاحظ أن " الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " قامت ومن خلال سكرتاريتها بعقد عدد من جولات المفاوضات بين الدول الأعضاء لتنظيم التجارة الدولية وتخفيض التعريفات الجمركية وتسهيل تبادل السلع.

وقد اختلفت جولاتها في طولها الزمني والموضوعات الرئيسية التي عالجتها، علما أن عدد الجولات بلغ ثمان جولات، أهمها الجولة السابعة التي جرت "بطوكيو" (اليابان سنة 1973 - 1979)، والجولة الثامنة التي جرت في " الأوروغواي " (سنة 1986 - 1994) واللاتان أسفرتا عن نتائج بصرف النظر عن التخفيضات التي حدثت في التعريفات الجمركية، سمحت باتخاذ تدابير بشأن فرض مزيد من الانضباط على القيود غير التعريفية، وعلى التدابير المضادة لمواجهة أساليب التجارة غير العادلة، بالإضافة إلى مجالات أخرى شملتها هذه الإتفاقات، منها ما يخص توسيع نطاق النظام التجاري متعدد الأطراف، مثل : الخدمات، حقوق الملكية الفكرية، وشروط ومتطلبات الإستثمار³.

نتج عن الجولات الأخيرة " للإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة " وخصوصا جولة " الأوروغواي "، ردود أفعال قوية بين الأطراف المتعاقدة (بسبب إقحام الخدمات، وحقوق الملكية الفكرية في مجال التجارة الدولية)، أدت في النهاية و بعد اختتام أعمال جولة " الأوروغواي" إلى إنشاء منظمة التجارة العالمية (مقرها جنيف) بموجب إتفاق " مراكش" في 15/04/1994، حيث وقّع على إنشائها ممثلون مفوضون عن 97 دولة، لتبدأ

¹ - فضل علي مثني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مديولي، القاهرة سنة 2000، ص 47 وص 80.

² - أحمد يوسف الشحات (المترجم للكتاب)، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية سنة 2006، ص 25.

³ - أحمد يوسف الشحات (المترجم للكتاب)، المرجع السابق، ص 27.

عملها اعتبارا من أول جانفي 1995، حيث بلغ عدد الدول الموافقة على إنشاء المنظمة (خلال 1995) 128 دولة ، وتزايد العدد حتى أصبح 132 دولة عام 1998¹، وقد وصل عدد أعضاء المنظمة في نهاية شهر جويليه 2008 إلى 156 عضو².

تختلف المهام التي أنيطت "بالمنظمة العالمية للتجارة" تماما عن "الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة"، من حيث تعاطيها مع التجارة في السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية ، والإطار القانوني الذي ينظمها ، إذ تعتبر مصادقة المجالس التشريعية للأعضاء على الإتفاقيات عملا إلزاميا، وتطبق القواعد المصادق عليها بصورة شاملة ودائمة، في حين لا تلتزم الأطراف في " الجات" بذلك، ويقتصر عملها على السلع فقط.

وتعتبر الدول داخل المنظمة أعضاء، بينما تعتبر داخل " الجات" أطراف متعاقدة. وبهذا تعتبر المنظمة العالمية للتجارة ، منظمة دولية لها كيان قانوني قائم بذاته، وبالإضافة إلى تعاطيها مع التجارة في السلع والخدمات، وحقوق الملكية الفكرية، تهتم بأمور فض النزاعات التجارية وتنظيم المفاوضات الدولية لتحقيق المزيد من تحرير التجارة العالمية وتوسيع التبادل التجاري للسلع والخدمات³.

2- مبادئ وأهداف المنظمة العالمية للتجارة

1-2- مبادئ المنظمة⁴ :

إذا كان الغرض الرئيسي من إنشاء المنظمة العالمية للتجارة هو تحقيق حرية التجارة الدولية، وتهيئة فرص المنافسة الكاملة للتجارة، فإن تحقيق هذا الغرض يتوقف على مبدئين أساسيين، هما:

2-1-1- مبدأ عدم التمييز في المعاملة :

يضمن هذا المبدأ قاعدة عدم التمييز في المعاملة بين الأعضاء، بحيث يندرج فيه مبدأ معاملة الدولة الأكثر رعاية الذي يسمح بتوفير فرص تنافسية متساوية بين مختلف البلدان الأعضاء، فالمكاسب المتعلقة بالتجارة في السلع والممنوحة للدولة الأكثر رعاية، يجب أن تمتد لتشمل كل الأعضاء، ولهذا إذا تبادل عضوان هذه المكاسب فيما بينهما، فإنهما لا يستطيعان قصرها عليهما فقط، بل يجب أن يمتد تطبيق هذه المكاسب ليشمل كل الأعضاء. من هذا المنطلق، فإن المكاسب الناتجة عن التعريفات الجمركية أو أية مكاسب⁵ أخرى متصلة بالتجارة، يمنحها عضو ما لأحد منتجات بلد آخر (سواء كان عضو أو لا) يجب أن تمنح للمنتجات المماثلة لكافة الأعضاء في الحال ودون قيد أو شرط.

ويتمد هذا المبدأ ليشمل مجالا أوسع من مجرد التنازلات الجمركية، فهو ينطبق أيضا على :

أ- أية أعباء تتعلق بالإستيراد أو التصدير.

ب- أساليب فرض التعريفات الجمركية وأية أعباء مماثلة لها.

ج- القواعد والإجراءات الشكلية المتعلقة بالإستيراد والتصدير.

¹ - فضل علي مثنى، المرجع السابق، ص 81.

² - OMC, Statistiques du Commerce international 2008.

³ - ماجد شهين ، منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية، الأهرام الإقتصادي ، عدد 26، جانفي 1996، ص 5.

⁴ - أحمد يوسف الشحات (المترجم للكتاب)، مرجع سابق ذكره، ص ص 37-47.

⁵ - ويقصد بالمكاسب، أية ميزة، أو رعاية، أو امتياز، أو حصانة، فعلى سبيل المثال قد تأخذ الميزة شكل تخفيض في التعريفات الجمركية، والرعاية قد تتحقق من خلال التصريح بتصدير سلعة نادرة، والإمتياز يمكن أن يتجسد في شكل تخفيف الضرائب، أمّا الحصانة فيمكن أن تمنح عن طريق الإعفاء من الخضوع لاختبار منطو على مخاطر صحية، لمزيد من المعومات أنظر : يوسف الشحات، المرجع السابق ص 38.

د- القواعد والشروط المؤثرة على بيع أو شراء أو نقل أو توزيع أو استخدام المنتجات.

2-1-2- مبدأ المعاملة الوطنية :

وتعني عدم التمييز في المعاملة بين عضو مصدر وعضو مستورد، بمعنى أن المنتج المستورد عند دخوله إلى البلد المستورد، يجب أن يمنح معاملة لا تقل تفضيلاً أو رعاية عن تلك الممنوحة للمنتج المحلي، علماً أن هذا المبدأ يحتكم إلى ثلاثة عناصر رئيسية هي :

أ- عدم إخضاع المنتج المستورد إلى أيّة ضرائب أو أعباء مالية داخلية أخرى، بخلاف تلك التي يخضع لها المنتج المحلي المماثل.

ب- يمنح المنتج المستورد معاملة لا تقل تفضيلاً تلك الممنوحة للمنتج المحلي، فيما يخص قواعد البيع أو الشراء أو نقل أو توزيع أو استخدام المنتج.

ج- لا تستطيع أي دولة عضو، أن تقرر في لوائحها الخاصة باستخدام المنتجات، وجوب استخدام مقادير أو نسب محددة من مصادر محلية.

2-2- أهداف المنظمة :

على الرغم من أن المنظمة العالمية للتجارة قد اتخذت لنفسها منهاجاً واضحاً يركز في المقام الأول على تحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التي تعوق حركتها، إلا أنها بالرغم من ذلك قد إختارت لنفسها مجموعة من الأهداف العامة، حددها مؤسسوها على النحو التالي¹:

أ- إزالة العوائق التي تحول دون التبادل التجاري الحر،

ب- تنشيط التبادل التجاري بين الأعضاء،

ج- ضمان مناخ دولي ملائم للمنافسة،

د- تشجيع الإستثمارات في القطاع الخاص وخلق فرص عمل جديدة،

هـ- حسم المنازعات والخلافات التجارية عن طريق التفاوض تحت رعاية إدارة المنظمة.

الفرع الثاني : مسار إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية:

1- خطوات الإنضمام :

تم التعبير عن رغبة الجزائر في الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية "الجات سابقاً" في 03 جويليه 1987، حيث تم بناء على هذه الرغبة تشكيل مجلس خاص لدراسة ملف الجزائر برئاسة "Perez Castillo" من الأورغواي، لكن الأوضاع الإقتصادية والسياسية التي تزامنت مع أحداث أكتوبر 1988 حالت دون ذلك، ولم تتمكن الجزائر في تلك الفترة من متابعة ملف الإنضمام إلى الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة نتيجة تعقد الأزمة السياسية. ولكن في فيفري من عام 1993 تم من جديد طرح ملف الإنضمام، حيث تم على أساسه تنظيم ندوة خاصة لهذا الغرض، إلا أن هذه الأخيرة جرت في ظروف سياسية وإقتصادية غير مستقرة تباينت فيها المواقف بين مؤيد ومعارض، ترجمته تلك النقاشات التي تناولت وضع الصناعات الوطنية وعدم تمتعها بالقدرة

¹- فضل علي مثنى، المرجع السابق، ص 17.

التنافسية في الأسواق الدولية والمحلية¹، بالإضافة إلى الضعف الذي يميز الصادرات الجزائرية وعدم تنوعها، إذ تعتمد الجزائر على صادرات قطاع المحروقات (الغاز والنفط) بنسبة 95%.

فرضت الرهانات المفروضة على الإقتصاد الجزائري في ظل بيئة تجارية عالمية متجددة وتحولات إقتصادية سريعة على الجزائر تكثيف التعاون الثنائي ومتعدد الأطراف، مكنها من أخذ منصب عضو شرفي في منظمة التجارة العالمية" الجات سابقا" وهو ما سمح لها بمتابعة مختلف المفاوضات التي أدارتها مع عدة أطراف، باعتبارها عضوا شرفيا يؤهلها لاكتساب فنيات الحوار، والعمل على تجنب الآثار السلبية للإنضمام.

لقد تمكنت الجزائر من حضور التوقيع النهائي على الوثيقة الختامية لجولة الأورغواي في 15 أبريل 1994 بمدينة "مراكش" وذلك بصفتها عضوا مراقبا، علما أنها كانت تحضر كعضو شرفي في الجولات السابقة. وفي 07 نوفمبر 1994 تم تشكيل لجنة مكلفة بتحضير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية قامت بصياغة مذكرة "Mémorandum"² حول هيكلية التجارة الخارجية للجزائر. وعندما كسبت الجزائر صفة عضو مراقب في المنظمة طالبت من هذه الأخيرة أخذ موضوع طلب الإنضمام الذي تقدمت به في سنة 1987 بعين الاعتبار.

في سنة 1996 تقدمت الجزائر بصفة رسمية ولأول مرة بوثيقة أساسية تحمل عنوان "النظام الإقتصادي والتجاري في الجزائر"، وهي من شروط الإنضمام، حيث قامت الدول التي شكلت فوج العمل الذي يدرس ملف إنضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، بتوجيه حوالي 500 سؤال تضمنت استفسارات عن السياسة الإقتصادية والجمركية المطبقة في الجزائر، كما تضمنت الأسئلة الإجراءات العملية المتعلقة بتحسين مناخ بيئة الأعمال وتحرير التجارة الخارجية، مع تحويل كافة الإجراءات غير التعريفية إلى تعريفية جمركية، وتحرير التجارة في الخدمات، وتحسين القطاع المالي و المصرفي، ومدى إلتزام الجزائر بحماية حقوق الملكية الفكرية، بحيث تكون هذه الإجراءات منسجمة ومطابقة لمبادئ منظمة التجارة العالمية.

لقد تعاملت الجزائر مع الأسئلة التي قدمت لها بشكل إيجابي، حيث قامت خلال الفترة 1997-1998 بالإجابة على 300 سؤال، وأرسلتها قبل إجراء المفاوضات حتى تناقش من قبل فوج العمل الذي يتابع ملف الجزائر، علما أن الإجابة تناولت بالتحديد هيكلية الإقتصاد الوطني وتطوره، وهو إجراء تقليدي يسمح لأعضاء المنظمة التعرف أكثر على إقتصاد الدولة التي تأمل في الإنضمام³، وفي عام 1998 اجتمع رسميا ولأول مرة الفوج المكلف بانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية مع وفد جزائري في " جنيف" لدراسة المذكرة، والإجابات التي ردت بها الجزائر على الأسئلة، وبعد هذه الفترة توقفت المفاوضات بسبب الصعوبات الإقتصادية والمالية التي ميّزت الإقتصاد الجزائري، حيث قررت الحكومة آنذاك تأجيل عملية التفاوض إلى غاية سنة 2001 بتوجيهات من رئيس الجمهورية، وذلك في إشارة منه تتعلق بفتح حوار جاد يتوج بإقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي أولا، ثم الإنضمام إلى منظمة التجارة العالمية ثانيا.

¹ - محمد زايد بن زغبوة، مرجع سابق ذكره، ص 146.

² - Mémorandum Sur Le Régime Du Commerce Extérieur en Algérie, 11/1994: والمعونة ب: 2006/03/05.

³ - تصريح السيد " بوشلاغم خالد " عضو في اللجنة المكلفة بالمفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة بتاريخ 2006/03/05.

وفي سنة 2001 تم تفعيل ملف الإنضمام من جديد، قدمت من خلاله الجزائر ولأول مرة عرضاً أولية تخص السلع الصناعية والتجارية والخدمات، وفي أفريل 2002 قدمت الجزائر وثائق تكميلية، شملت نظام التعريفية الجمركية الجديد الذي صدر بأمر رئاسي، ووثائق أخرى تشريعية وقانونية تم تكييفها مع أحكام ومبادئ منظمة التجارة العالمية، وفي سنة 2002 دخلت الجزائر في مفاوضات ثنائية عبر سلسلة من اللقاءات مع الدول التي ترغب في المفاوضات مع الجزائر، حيث قدمت الجزائر عدة اقتراحات تخص نوعية العلاقة، ومستوى التنازلات بالنسبة للتعريفية الجمركية المراد تطبيقها، وكذا المقابل الذي يمكن أن تحصل عليه.

يذكر أنه في هذه السنة (سنة 2006) خصت الجزائر موضوع الإنضمام اهتمام كبير، عبرت عنه اللقاءات المتكررة التي سمحت للفوج المكلف بمتابعة ملف إنضمام الجزائر لقاء الوفد الجزائري ثلاث مرات، وحسب تصريح السيد " جلاب السعيد" أحد أعضاء الوفد الجزائري، أن المفاوضات الثنائية ومتعددة الأطراف استكملت، وأنه إلى غاية 2005 تمكنت الجزائر من الإجابة الأسئلة المطروحة سواء المكتوبة منها أو الشفوية¹، ويضيف أن الحكومة الجزائرية أرسلت معلومات أخرى تتعلق بحماية حقوق الملكية الفكرية، والتدابير الخاصة بأنظمة رخص الإستيراد، والدعم الداخلي للمواد الزراعية، وذلك عملاً بالتكيف مع قواعد ومبادئ المنظمة².

2- المفاوضات التجارية بين الجزائر والمنظمة³:

عرف مسار المفاوضات التجارية بين الجزائر ومنظمة التجارة العالمية نوعاً من التعثر والإنقطاع، سببه الرئيسي الطرف الجزائري، الذي لم يكن جاداً في تقدم المفاوضات والحصول على نتائج إيجابية، وهي نقاط تحسب على الطرف المفاوض وتطرح علامات إستفهام بخصوص مستوى تأهيله، وهو ما نستخلصه من خلال طبيعة المفاوضات التي كانت تتم بين الطرفين.

إن الصعوبات الإقتصادية التي كانت تمر بها الجزائر قبل سنة 2000 قد تكون مبرراً لهذا التعثر ، ولكن قرار تأجيل المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة ، والبدء في مفاوضات من أجل إقامة شراكة مع الإتحاد الأوروبي، قد يفسر وجود نوع من "التكتيك" ، وهو أن إقامة شراكة مع دول الإتحاد الأوروبي قد يساعد الجزائر على تقليص الكلفة ويسهل عملية الإنضمام إلى المنظمة، من خلال الدول التي تشكل فوج العمل الذي يدرس إنضمام الجزائر إلى المنظمة، وعليه فإن إصرار الجزائر على إتمام ملف الشراكة أولاً ترجمته المفاوضات المرطونية التي أثمرت بتوقيع البدء في تنفيذ الإتفاقية سنة 2005، مع العلم أن الجزائر لا تتعامل تجارياً فقط مع الإتحاد الأوروبي، إذ بلغت نسبة المبادلات التجارية الخارجية مع الإتحاد الأوروبي سنة 2004 حوالي 54،8% ، مقابل 45،2% مع بقية دول العالم⁴.

هذا الإتجاه ، وإن كان قد أحرز تقدماً في مستوى العلاقات التجارية بين الجزائر ودول الإتحاد الأوروبي، إلا أنه حملَ الجزائر جزءاً كبيراً في تعثر المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، ترجمه الفشل الذي مني به لقاء

¹ - مجلس الأمة (سنة 2003)، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، الفكر البرلماني، إصدارات مجلس الأمة، الجزائر 2003، ص ص 139-141.

² - تصريح السيد " جلاب السعيد" أحد أعضاء الوفد الجزائري لجريدة الشروق اليومي، بتاريخ 2006/01/30، العدد 1597، ص 4.

³ - Le mémorandum 2001, Le Calendrier pour La Promulgation Des Législation ou Réglementations Internes Visant A Assurer La Confirmait Avec Les Accordes de L'OMC , Ministère Du Commerce D'Algérie 2002.

⁴ - مجلس الأمة (سنة 2003)، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، إصدارات مجلس الأمة، الجزائر 2003، ص 142.

التاسع من أبريل سنة 2001 الذي جمع السيد "مايك مور" رئيس المنظمة العالمية للتجارة في " جنيف" مع وزير التجارة الجزائري (مراد مدلسي آنذاك)، محاولة من هذا الأخير بعث وإنعاش المفاوضات، حيث تم توجيه إنتقادات كثيرة للملف الجزائري من خبراء المنظمة، الذين سجلوا خروقات لـ 37 قاعدة تجارية دولية منها، ما هو متعلق بالإجراءات الإدارية، والتعريفات الجمركية، وتسجيل نصوص متناقضة في المعطيات الواردة بالمذكرة، حيث قررت الجزائر بعد هذه الإنتقادات إعادة صياغة محتوى مذكرة طلب الإنضمام تماشياً ومبادئ المنظمة، وعليه تم تشكيل أفواج عمل تنسق فيما بينها "وحدة مركزية"، كان قد طلب رئيس الجمهورية بتأسيسها، تتكون من مختلف القطاعات موزعة على خمسة أفواج، كل منها متخصص في إتفاقية معينة ، بحيث يقوم كل فوج بتحليل الأسئلة التي تطرح على الجزائر ويحاول الإجابة عليها في إطار المفاوضات، متعددة الأطراف، وثنائية الأطراف¹.

2-1- المفاوضات متعددة الأطراف:

خلال الفترة 2001-2005 ، وبعد أن أصبح العرض الجزائري مقبولاً كأرضية للتفاوض، قامت الجزائر بإجراء مفاوضات متعددة مع 43 دولة، تم التركيز فيها على دراسة نظام التجارة الخارجية، وكذا قواعد النظام الإقتصادي للدولة، من حيث تماشيه مع الإتفاقيات التجارية متعددة الأطراف، وخلال نفس الفترة تلقت الجزائر حوالي 590 سؤال، 174 منها تم طرحها من قبل دول الإتحاد الأوروبي، هذه الأخيرة² تضمنت 123 سؤال حول مختلف أوجه النشاط الإقتصادي والتجاري في الجزائر وكذا نظم حماية الملكية، و33 سؤال حول النظام الضريبي الجزائري ونشاط البنوك، و9 أسئلة من استراليا تضمنت نظام التجارة الخارجية، ومناخ الإستثمار في الجزائر، و8 أسئلة من اليابان تضمنت نظام التجارة الخارجية، والإستثمار الأجنبي، و(1) سؤال واحد من قبل إسرائيل.

ملخص الأسئلة المطرحة على الجزائر تضمن عناصر محددة، خصّت نظام الضرائب، ونظام التعريفات الجمركية، ونظام حقوق الملكية الفكرية، وكذا مبدأ تطبيق إجراءات الوقاية، والإجراءات الخاصة بدعم قطاعات إقتصادية معينة، حاول الطرف الجزائري الإجابة عليها، وبخصوص الإستثمار الأجنبي أكد " السيد بوشلاغم" أن الجزائر تسعى إلى البحث أكثر على مجالات إستثمار أخرى غير قطاع المحروقات واستقطاب أكبر قدر ممكن من المستثمرين الأجانب، والتشجيع على إنشاء الشركات المزدوجة³.

أما فيما يتعلق بالسؤال الإسرائيلي الذي يخص مقاطعة الجزائر للسلع الإسرائيلية كونها عضو في جامعة الدول العربية، فإن الإجابة تضمنت إلتزام الجزائر بالمقاطعة كونها عضو بالجامعة العربية، وأن هذا الإجراء سياسي وليس إقتصادي.

¹ - Le mémorandum 2001 ,Le Calendrier pour La Promulgation Des Législation ou Réglementations Internes Visant A Assurer La Confirmation Avec Les Accordes de L'OMC , Ministère Du Commerce D'Algérie 2002.

² -Le journal Quotidienne, du 04/06/2003.

³ - Bouchlaghem Khaled, « Adhésion de L'Algérie a L'OMC », Répétés et perspectives, le 27/09/2002, Ministère du Commerce, P P : 10-11.

2-2- المفاوضات ثنائية الأطراف:

كانت رزنامة اللقاءات التي أدارتها الجزائر في إطار الإتفاقيات الثنائية، أكثر مرونة بالنسبة للطرف الجزائري، حيث تم التفاوض على مجموعة من التنازلات، خصت التجارة في السلع، والخدمات، وكذا التخفيضات الجمركية على الواردات، حيث تم تشكيل قائمة من الإلتزامات على أساس مبادئ المنظمة العالمية للتجارة، تم توزيعها على بقية أعضاء المنظمة.

عبر عن ارتياح الجزائر للمفاوضات الثنائية وزير التجارة، كون أن الجزائر في وضع جيد، وأن توقيت جدول الأعمال مع اللجنة المشرفة على ملف الإنضمام إلى المنظمة يسير في ظروف حسنة، وأنه من بين 12 نصا قانونيا الواجب إعادة النظر فيها، تمت مراجعة ثمانية نصوص، حيث تم تكييفها طبقا لمبادئ وأحكام منظمة التجارة العالمية، خصت قطاع الخدمات¹، أما النصوص المتبقية تتعلق بقطاع الزراعة والصناعة، وأخرى لم يكشف عنها².

2- معوقات إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية :

الملاحظ أن هناك معوقات تكون قد ساهمت في تأخير انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، وعليه لا يجب تحميل الطرف الجزائري وحده مسؤولية التأخير، بل هناك عوامل خارجية تكون قد ساهمت في ذلك، حيث يمكن تحديد بعضها فيما يلي :

- على الرغم من أن المجلس الوزاري للمنظمة أعطى تأشيرات واضحة لإنعاش ملفات الدول النامية خصوصا بعد فشل قمة "سياتل" والانتقادات التي وجهت لها حول طريقة معالجة قضايا الدول النامية، كان هناك تلكؤ من قبل لجنة الإشراف في قبول إنضمام الدول النامية (ومنها الجزائر) إلى المنظمة، مما جعل العديد من هذه الدول تبحث عن حليف تراهن عليه فيما يخص تسهيلات الإنضمام، وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي من أهم الداعمين لذلك.
- عدم وجود أي إستراتيجية تفاوضية واضحة المعالم على المديين القصير والمتوسط بالنسبة للطرف الجزائري، واعتماد هذا الأخير على نفس النمط من المفاوضات التي جرت مع الإتحاد الأوروبي، على الرغم من أن الرهانات والمعطيات مختلفة، حيث لم يراهن الطرف الجزائري على المعطيات المتعلقة بالخلافات التي توجد داخل المنظمة، ولم يتمكن من توظيف حقائق موازين القوى الداخلية، وآلية صناعة واتخاذ القرار داخل المنظمة، رغم ارتباط مصالح دول الإتحاد الأوروبي مع الجزائر، ورغم مشاركة هذه الأخيرة في معظم الجولات السابقة بدءا من طوكيو إلى جولة الأوروغواي.
- عدم إعطاء المفاوضات الجزائرية صلاحيات كبيرة، وتضييق مساحات التفاوض وهوامش الحركة لديه، وتبني ذات النظرة المعتمدة على تغليب المنطق السياسي على المنطق الإقتصادي وهو ما جعل المفاوضات تتحول إلى عمل سياسي أكثر منه إقتصادي، أي تغليب الجانب الإيديولوجي على الجوانب التقنية، وهو نفس الأسلوب الذي كان حاضرا في مفاوضات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي،

¹ - القطاعات المعنية هي : القطاع المالي والمصرفي، النقل، التأمينات، حقوق الملكية الفكرية، الجوانب التجارية المتعلقة بالإستثمار الأجنبي المباشر،.... الخ.

² - مجلس الأمة (سنة 2003)، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ذكره، ص 70.

إذ كان المفاوضات الجزائري تحت ضغط إملاءات إدارية وسياسية من أجل التوقيع على إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حتى وإن تطلب ذلك تنازلات إستراتيجية، حيث من الخطأ تبنى نفس المنطق مع المنظمة العالمية للتجارة التي تتميز ببعد تجاري عالمي.

- لقد أثر تغيير الحكومات¹ وتعاقب الوزارات على تحديد برنامج واضح للمفاوضات، وكذلك على دقة المعطيات لاسيما النقاط التي يتم على أساسها التفاوض، وهو ما يفسر الغياب الكامل للشفافية، مما ساهم إلى حد بعيد في تضارب المعطيات المقدمة من قبل لجنة التفاوض، وقد أثر هذا على مصداقيتها، حيث أن قراءة بسيطة في تصريحات وزراء التجارة المتعاقبين تؤكد ذلك، ففي تصريح لوزير التجارة السابق (حميد تمار) "أن كل التشريعات والقوانين الجزائرية ستكون مع نهاية عام 2003 مطابقة تماما لمبادئ وقوانين منظمة التجارة العالمية، وفي السنة الموالية جاء تصريح آخر من وزير التجارة الجديد (نور الدين بوكروح) الذي أكد "أن إنضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية سوف يكون في السداسي الأول من عام 2004"، وفي نفس الوقت يصرح بأن هناك موضوعات لم يتوصل بعد إلى إتفاق نهائي بشأنها، علما أن الجزائر لازالت إلى غاية 2007 تتلقى الأسئلة من اللجنة المشرفة على ملف الإنضمام إلى المنظمة، مما يعطي انطباع أن هناك خلل غير معلوم أمام تضارب هذه التصريحات.

- عوائق أخرى تتمثل في الترسانة القانونية في الميدان التجاري التي بقيت متأخرة، ولا تتماشى مع المعطيات والتحولات الإقتصادية في هذا المجال، حيث اقتصر العمل على تكثيف التكوين والتحسيس بأهمية الإنضمام والشروع في تحرير القطاع الإقتصادي، إلا أن الإصلاح التشريعي في هذا الميدان يظل من أهم الشروط الأساسية في تأقلم الترسانة القانونية في الميدان التجاري مع مبادئ وأحكام المنظمة العالمية للتجارة.

- لقد تم طرح أسئلة تخص ملف الخوصصة من قبل العديد من الدول، وكذا هامش الدعم الذي تقدمه الجزائر للقطاعات الإقتصادية، ورغم وجود قانون الخوصصة، إلا أن هذه العملية لا تزال متعثرة لأسباب تبقى غير واضحة، وهي بذلك تشكل عائقا فيما يتعلق بمناخ الأعمال الذي تطرح أسئلة بشأنه تخص بالدرجة الأولى المستثمرين الأجانب، وقدرة انفتاح الإقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، وهي عوامل مازالت تشكل علامات استفهام في عملية التفاوض وإقناع الطرف الآخر بملف الخوصصة.

الفرع الثالث : السياسة الإقتصادية وإتفاقيات منظمة التجارة العالمية :

الملاحظ أنه لا يمكن بناء سياسة إقتصادية وتفعيلها دون تدخل الحكومات، وعليه فإن مجموع المشاريع الإقتصادية والإجتماعية التي تدفع باتجاه تحقيق النمو الإقتصادي تتضمن توجيهات حكومية. وهذا الإتجاه لا يتعارض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية إذا كان التدخل الحكومي قائما على أساس عدم التمييز على أساس

¹ - لقد شهدت وزارة التجارة تغيير 7 وزارات منذ عام 1996 إلى غاية سنة 2004، وهي السنة التي قدمت فيها الجزائر ملف الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، علما أن لجنة المفاوضات تم تغييرها 4 مرات، وهو ما يجعل المعطيات بناءا على تصريحات كل وزير تتميز بعدم الدقة.

قطاعي، والمنظمة لا تحرّم التدخّل الحكومي في إحداث التنمية، فهي تتيح استخدام مجموعة من الإجراءات التي لا تعيق انسياب التجارة العالمية، ومن بين الأعمال التي تتيحها المنظمة ولا تعتبر مخالفة لمبادئها، نجد: تخصيص امتيازات معينة لاستثمارات المناطق الأقل نمو، أو استخدام قيود جمركية استثنائية محدودة لمعالجة مشاكل العجز في ميزان المدفوعات الناجمة عن تحرير التجارة، أو أزمات استثنائية. يبين هذا التصور أن الفكرة الأساسية للمنظمة تتمثل في جعل التدخّل الحكومي مسموحاً به على نحو متغير لتحقيق أهداف اقتصادية واضحة وليس أساساً ثابتاً أو دائماً، وهي النتائج التي جعلت جولة الأوروغواي تستحدث موضوعات جديدة مثل، الإجراءات المتعلقة بالإستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وهو ما جعل القطاع الصناعي يأخذ حيزاً كبيراً فيما يخص الإجراءات المتعلقة بالصناعات المحلية وتنميتها، إذ حددت المنظمة ضمن هذه الإجراءات ثلاث اتجاهات، يتطلب على السياسة الاقتصادية (الصناعية) لأية دولة أن تتوافق معها وهي¹:

- يجب على الدول التي تتبع سياسة صناعية أن تهتم بالمحتوى الاقتصادي مثل الإنتاجية والتجديد والتكنولوجيا، وعليه يحضر على الدول إتباع تشريعات من شأنها التمييز بين قطاع صناعي أو آخر.

- تطوير المناخ الصناعي الذي يمكن الابتعاد عن ممارسة سياسة الإغراق، أو مخالفة قواعد حقوق الملكية الفكرية، بالإضافة إلى حماية الصناعات المحلية من ممارسات المضرة التي تمارسها الصناعات الأجنبية، عبر تشريعات تتوافق ومبادئ المنظمة.

- السياسات الاقتصادية التي يجب أن تستهدف التنمية الصناعية بكل أبعادها، وعليه فإن إتفاقيات المنظمة تسمح للحكومات تقديم أنواع الدعم الذي يمكّن من تنمية المناطق الجغرافية الأقل نمواً، كما يلاحظ أن منظمة التجارة العالمية تسمح للحكومات أن تكيّف من أدواتها الاقتصادية بما يتفق مع قوانينها.

من هذا المنطلق فإن أهم القواعد التي بنيت عليها السياسة الاقتصادية الصناعية ضمن إتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة و التي تمت في إطار مفاوضات الجولات، إلى غاية جولة الأوروغواي، تتمثل في نوعين من الإتفاقيات هي :

1- الإتفاقيات ذات التأثير المباشر :

1-1- إتفاقيات مكافحة الإغراق :

يعني الإغراق باللغة التجارية إدخال سلعة ما إلى بلد ما لبيعها بأقل من قيمتها العادية في السوق المحلية للبلد المصدر مع إضافة مبلغ معقول مقابل تكاليف النقل، والشحن، والتسويق، كما يمكن تطبيق مفهوم الإغراق على السلع المتشابهة تماماً من حيث التكوين والمواد الأولية المستعملة.

ويعتبر الإغراق من أهم المشاكل التي واجهت الكثير من دول العالم وقد رعت جولة "طوكيو" مسألة الإغراق بسبب تضرر كثير من الدول الأعضاء، إلا أن جولة "الأوروغواي" أدخلت تعديلات على هذا الموضوع يقضي بوقف الإجراءات المضادة للإغراق بعد مرور خمس سنوات على اتخاذها، كما ينص الإتفاق على الوقف الفوري في تحقيق حالات الإغراق إذا كان هامش الإغراق أقل من 2% من سعر تصدير المنتج أو إذا كان حجم الواردات التي تم إغراق السوق بها من بلد معين يساوي أقل من 3% من

¹- بن زغوية محمد زايد، الآثار الاقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، مرجع سابق ذكره، ص 200.

الواردات الكلية للمنتج، علما أن الإتفاقية أعطت معاملة تفضيلية للدول النامية في مجال مكافحة الإغراق نظرا لظروفها الإقتصادية نصت عليه المادة 6 "من الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة سنة 1994"¹. تضررت السوق الجزائرية كغيرها من الأسواق بعملية الإغراق في ظل غياب حماية كافية للمنتجات الوطنية، وعليه فمذ فتح السوق الجزائرية أمام تراخيص الإستيراد، تعرضت هذه الأخيرة لعملية الإغراق، أثار بشكل مباشر على تراجع الإنتاج الوطني أو تراكمه في المخازن، وقد تصدت الحكومة الجزائرية لهذه التحديات من خلال قانون حماية الإقتصاد الوطني الذي جاء لهذا الغرض، والذي حدّد الإطار القانوني لتقديم التراخيص، مكّن الحكومة من إلغاء ما يعادل 3000² ترخيصا للإستيراد كانت تعمل بطريقة غير قانونية، والتي كانت في معظمها منتجات تتميز بأقل جودة.

المؤكد أن المشكل له آثار كبيرة على إقتصاديات الدول، والنامية على وجه التحديد، علما أن الجزائر (في الطرف الراهن) سوف لن تتعرض لعملية الإغراق بالحجم الكبير للأسباب التالية :

- أكثر من نصف واردات الجزائر يأتي من دول الإتحاد الأوروبي، حيث بلغت واردات هذا الأخير حوالي 54,8% سنة 2004 من إجمالي واردات الجزائر، و5,12% من باقي الدول الأوروبية³، ولكون المنتجين والمصدرين الأوروبيين في أسواقهم المحلية لا يتمتعون بدرجة كافية من الحماية والإحتكار تمكنهم من فرض سياسة الإغراق، فإن أسعار واردات هذه السلع التي تأتي من هذه الدول تبقى في منأى عن سياسة الإغراق، ولكن هذا لا يفصل عنها صفة التنافسية التي تمثل قوة إقتصادية في عالمنا اليوم، علما أن خطر الإغراق يبقى قائما، والسلع القادمة من منطقة آسيا قد تشكل خطرا حقيقيا، خصوصا السلع القادمة من الصين ودول شرق آسيا، التي تمثل وارداتها باتجاه الجزائر حوالي 12,7% من إجمالي واردات الجزائر خلال سنة 2004.

- تشير البيانات الإحصائية أن واردات الجزائر من السلع الصناعية تمثل أكثر من 75% في المتوسط، ممثلة في سلع تامة الصنع، والآلات والمعدات، ووسائل النقل، وبلغت تجهيز، وتليها المنتجات النصف التامة بحوالي 20% في المتوسط⁴، هذه السلع لا يوجد منتج مماثل لها محليا من السلع الوطنية أو بديلا عنه باستثناء بعض السلع، كالأجهزة الإلكترونية والكهربائية، وعليه ينذر أن تكون هناك حالات خاصة بالإغراق بهذه السلع.

هذه الحالات، وإن وجدت في الطرف الراهن، فهي تعد حالات إستثنائية، ذلك أنه في حالة إنفتاح السوق الجزائرية على السلع الخارجية، وفي ظل غياب شبكة وطنية للمعلومات، فإن حالات الإغراق في السلع المستوردة سوف يزداد، خصوصا في تلك السلع المماثلة للمنتج المحلي (الملابس الجاهزة، والسلع الإلكترونية، الصناعة الخشبية،....)، والتي أسعارها في المتوسط أقل من السعر العالمي، وقد تزداد هذه الحالات عند تزايد الإستيراد وتنوعه (إستيراد من بلدان أخرى)، وقد تمتد آثار حالة الإغراق إلى سلع

¹ فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق ذكره، ص 76.

² تصريح وزير التجارة الخارجية الجزائرية في الندوة الوطنية للتليفزيون "حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، سنة 2006.

³ ONS, Collections Statistique : Evaluation des Echanges Extérieures de marchandises de 1998-2004, N° 110, Décembre 2005.

⁴ الديوان الوطني للإحصاء- المجموعة الإحصائية الكاملة، الجزائر 2005.

أخرى، وهي المشكلة التي يجب مراعاتها في المستقبل عبر إتفاقيات إطارية تمكن الجزائر حماية إقتصادها من هذه الحالات.

1-2- إتفاقيات النفاذ إلى الأسواق :

ويقصد بها القواعد والإجراءات الخاصة بتحرير التجارة بين الدول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، فهي محور إرتكاز للمبادلات التجارية الدولية، إذ بموجب هذه الإتفاقية تلتزم كل دولة عضو في المنظمة بتقديم تنازلات جمركية على المنتجات الصناعية خلال مدة زمنية معينة، قد تأخذ شكل خفض معدل التعريفات الجمركية، إذ تم الإتفاق في جولة "الأوروغواي" على أن تأخذ البلدان المتقدمة في الإعتبار الأوضاع الخاصة بالبلدان النامية المتعاقدة وإحتياجاتها وذلك عن طريق تسهيل زيادة الفرص وشروط التوصل إلى الأسواق ذات الأهمية الخاصة، ومراعاة أمنها الغذائي، وإعطائها معاملة خاصة متميزة، وتحديد البلدان المستوردة الصافية للغذاء، وتحويل القيود غير الجمركية (كمية، حصص، حظر إستيراد) إلى رسوم جمركية، بحيث يتم تثبيتها أولاً ثم يتم تخفيضها، كما تمخض عن جولة "الأوروغواي" إتفاق بتخفيض التعريفات الجمركية على واردات الدول الصناعية من السلع المصنعة، بحيث أصبحت التعريفات الجمركية في عام 1994 لا تتعدى في المتوسط 3,9% من قيمة السلع المستوردة، بعد أن كانت في عام 1947 تبلغ 6,3%¹، وقد التزمت الدول الصناعية بتخفيض تعريفاتها على السلع الصناعية غير النفطية من الدول النامية من معدل 6,8% إلى 4,3% في المتوسط²، علماً أن نسب التخفيضات في التعريفات الجمركية بلغت وسطياً 38%³ عن مستواها في عام 1947.

والجزائر كغيرها من الدول النامية، يتأثر إقتصادها بانخفاض في التعريفات الجمركية، وعليه يعتبر قطاع الجمارك واحداً من بين القطاعات الإقتصادية الهامة أداة في تحصيل إيرادات الدولة، حيث تمثل مساهمته السنوية 25% من إجمالي قيمة الإيرادات الضريبية، وتعادل 3% من إجمالي الناتج المحلي⁴.

ضمن هذا المسعى، ومن أجل إنفتاحها على العالم الخارجي دخلت الجزائر خلال الفترة الممتدة بين فيفري 2002 و جانفي 2005 ، في سلسلة من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، حول تثبيت الرسوم الجمركية الخاصة بالسلع والخدمات عند مستوى معين، وقد تعهدت الجزائر بذلك، علماً أن هذا الإلتزام يتعلق بأمرين يجب على الجزائر العمل بهما، الأول ويتعلق بإزالة الحواجز غير الجمركية، وهو مؤشر يفسر درجة انفتاح السوق الجزائرية على الخارج، والثاني يتعلق باللتزام الحكومة الجزائرية بالتحكم في التعريفات الجمركية المثبتة عند المستوى الذي حددت فيه، ويخضع للتعديل عند التفاوض مع الشركاء الأعضاء⁵.

الملاحظ أن إتفاقية النفاذ إلى الأسواق مرتبطة بتحرير التجارة الخارجية، وهي بذلك تحدد معالم درجة إنفتاح إقتصاديات الدول على العالم الخارجي، وقدرة هذه الدول على الإستفادة من نظام التفضيلات المعمم.

¹ فضل علي مثني، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق ذكره، ص 55 و 60.

² محمد زايد بن زغبوة، مرجع سابق ذكره، ص 202.

³ فضل علي مثني، المرجع السابق، ص 60.

⁴ زغيب شهرزاد، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2003، ص 91.

⁵ المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، التقرير الإقتصادي والإجتماعي، السداسي الأول من سنة 2003، ص 112- 113.

1-2-1- إنفتاح الإقتصاد الجزائري على الخارج :

ترى الدول الصناعية العضوه في المنظمة العالمية للتجارة في التغيير في حجم الصادرات والواردات، مفسرا لدرجة إنفتاح إقتصاديات البلدان النامية على العالم الخارجي، ومحركا رئيسي باتجاه تحرير التجارة الخارجية.

الجزائر واحدة من الدول التي اعتمدت أسلوب العمل بقواعد نظام إقتصاد السوق، حيث بدأ إقتصادها يشهد درجات متفاوتة في الإنفتاح على العالم الخارجي، عبر عنه حجم التعاملات التجارية مع الخارج، ويترجمه التغيير في حجم الصادرات والواردات. الذي يمكن التعرف عليه من خلال التطورات الحاصلة في هذه الأخيرة، عبر المعالم التالية :

- تشكل نسبة الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مؤشر إقتصادي فعال، حيث وصلت هذه النسبة في سنة 2004 إلى حوالي 35,6% و 3,22% على التوالي، ممّا يدل على أن الإقتصاد الجزائري يرتبط بالعالم الخارجي بنسبة تجعله يؤثر ويتأثر بالمتغيرات الدولية، علما أن شدة إنفتاح إقتصاد الجزائر على الخارج يعود بالأساس إلى هيمنة قطاع المحروقات على الصادرات السلعية في الجزائر خلال المدة 2000-2005، حيث قدرت نسبة الصادرات النفطية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي 35% سنة 2005، أما نسبة الصادرات خارج المحروقات فهي لا تتجاوز 1% من الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة، وهو ما يبين ضعف الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات، إذ شكلت تراجع في سنة 2007 (ب 0,98 مليار دولار) مقارنة بسنة 2006 (1,13 مليار دولار)، وهو ما يطرح بإلحاح التحسين الضروري للتنافسية الخارجية أمام الإنفتاح المتزايد للإقتصاد الوطني، ومنه يظهر التحدي المرتبط بتنويع الصادرات¹.

- إن معدل زيادة الصادرات والواردات خلال الفترة (2000-2007) موجب في كل الحالات، وإن كان متذبذبا، ويعود ذلك إلى ثقل الصادرات النفطية التي يعيش سوقها حالة غير مستقرة، كما أن الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات شهدت هي الأخرى معدلات نمو متذبذبة، ويمكن تفسير هذه الحالة بعدم قدرة هذه الأخيرة على منافسة السلع الأجنبية. أما على مستوى الواردات وإن كان معدل نموها كان منخفضا خلال الفترة (94-2001)، لتراجع أسعار النفط، فإن الفترة (2002-2007) شهدت تحسنا ملحوظا، سببه إرتفاع أسعار النفط في السوق الدولية، ساهم إلى حدّ ما في انتعاش الحياة الإقتصادية، حيث شكل الميزان التجاري فائضا يقدر بـ 34200 مليون دولار أمريكي لعام 2007، بعد ما كان 14270 مليون دولار أمريكي سنة 2004، أي أن الميزان التجاري كنسبة من الناتج انتقل من 15,51% إلى 25,27% خلال نفس الفترة.

- كان للإلغاء التدريجي للقيود غير الجمركية أثر إيجابي على حركة التجارة الخارجية من خلال إزالة القيود غير التعريفية على الصادرات والواردات الجزائرية، وقد أسفرت التعديلات التي قامت بها الجزائر على نظام التعريفية الجمركية بغية جعله يقترب من نظام التعريفية الجمركية السائد في البلدان النامية المتوسطة الدخل، عن نتائج ساهمت إلى حد ما في تخفيض الرسوم الجمركية على العديد من الواردات من السلع

¹- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، الخاص بالتطور الإقتصادي والنقدي للجزائر ، ص 70.

الضرورية، بالإضافة إلى أنه تم تقليص عدد البنود التعريفية متعلقة بنسب تحديد الرسوم الجمركية إلى أربعة فئات وإلغاء رسم القيمة المضافة على بعض السلع المستوردة.

وعملت الجزائر على خلق إطار مؤسسي يتولى عملية التصدير ويشرف عليها، ويقوم بعقد الصفقات وتأمين الصادرات، هدفه تمكين المتعامل الجزائري دخول الأسواق الخارجية والإستفادة من حقل التنافسية الذي يجب أن ترقى إليه المؤسسة الجزائرية، الإنفتاح بهذه الصورة إذا يتطلب احترام قواعد المنظمة العالمية للتجارة، لكن في نفس الوقت الجزائر ليست ملزمة بتقديم التزامات كبيرة في مجال التخفيضات الجمركية، إذ قد تؤدي هذه النتائج إلى إحداث خلل في مستويات الإقتصاد الكلي، وأود تحدث اضطرابات على الطلب في السوق المحلية، وهو ما يعني أن هناك رهانات تنتظر الإقتصاد الجزائري تتوقف على قدرة الصناعات المحلية على التكيف مع متطلبات البيئة التجارية المتجددة.

1-2-2- قدرة الإستفادة من نظام التفضيلات المعمم :

لقد استفادت الدول النامية بمعاملات تجارية أفرزتها نتائج جولة الأوروغواي، تمثلت في منح هذه البلدان فرصا تساعدها على تحرير أكبر للتجارة الخارجية، وقد كان نظام التفضيلات التجارية الذي منحتة الدول الصناعية للبلدان النامية - المتمثل في نظام التفضيلات المعمم من جانب الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان - فرصة تمكن هذه الأخيرة وصول سلعها لأسواق البلدان الصناعية.

والجزائر وفي ظل هذا المسعى تستفيد من النظام العام للأفضليات الجمركية، الذي يقضي بإلغاء العوائق التي تقف حائلا أمام وصول صادراتها الصناعية إلى أسواق الدول الصناعية، علما أن الجزائر وفي ظل الإتفاقيات الإقليمية، سوف تتمكن من الإستفادة من الأفضليات التي يمنحها الإتحاد الأوروبي بموجب إتفاقية "لومي" بوصفها عضوا في مجموعة بلدان أفريقية والبحر الكاريبي، وكذلك أفضليات الإتحاد الأوروبي في ظل إتفاقية الشراكة التي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005، كذلك سوف تستفيد الجزائر من أفضليات المنطقة الحرة العربية الكبرى، بوصفها عضو في هذه المنطقة منذ جانفي 2009، علما أن حجم الإستفادة يتوقف على قدرة الجزائر تمكين صادراتها التوغل إلى أسواق الدول المانحة للأفضليات، وقدرتها على التفاوض.

1-3- إتفاق الإجراءات الوقائية :

لقد جاء في نص المادة 19 من الإتفاقية العامة لعام 1947 ، أحقية الأطراف المتعاقدة إتخاذ إجراءات وقائية بالنسبة لسلعة معينة منتجة محليا في حال حدوث ضرر خطير ناتج من تدفق كبير للواردات من هذه السلع، حيث تشمل هذه الإجراءات تعليق أو تعديل التزامات الدول كليا أو جزئيا فيما يتعلق بالتعريفات المدرجة بجداول الإلتزامات التي تخص هذا المنتج، ولقد أضافت الإتفاقية الجديدة لعام 1994 عددا من الإجراءات التي تساعد على تطبيق الإجراءات الوقائية لغرض الحماية.

علما أنه يتوقف تطبيق هذه الأخيرة على شرط ثبوت نتيجة التحقيق لفترة لا تزيد عن 4 سنوات وكذلك أدلة تثبت وجود تهديد يتعلق بصناعة محلية سببه إستيراد سلعة من منتج مماثل¹، وبالنسبة للدول النامية نصت

¹ - إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، 2001، ص 71.

الإتفاقية الجديدة على عدم تطبيق الإجراءات الوقائية على منتج ناشئ في دولة من الدول الأعضاء طالما كان نصيبها من الواردات من هذا المنتج في الدولة المستوردة لا يزيد عن 3% من إجمالي واردات الدولة المستوردة، مع مراعاة أن لا تتعدى نسبة الإستيراد من مجموع الدول النامية 9% من الواردات الكلية¹. وفي ظل حماية إقتصادها تقوم الجزائر كباقي الدول النامية باتخاذ التدابير الوقائية لمواجهة الزيادة في الواردات إذا ثبت أنها تهدد الصناعة المحلية، أو تضر بمنتوج محلي، علما أنه لا توجد إجراءات تتعلق بشأن حماية الصادرات خارج المحروقات، كون أن هذه الأخيرة لا تتجاوز 3% من إجمالي واردات الدول المستوردة، ولكن ومن خلال التنوع الجغرافي للصادرات والدخول إلى أسواق جديدة سوف يمكن الجزائر تفادي مثل هذا الإجراء في الأجل المتوسط والطويل ضد الصادرات الجزائرية.

2- إتفاقيات ذات التأثير غير المباشر :

1-2- إتفاقية إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة :

يقصد بإجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة، القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم التعامل مع الإستثمارات الأجنبية المباشرة حينما يكون لها تأثير أو انعكاس على التجارة الدولية، حيث تفرض حكومات الدول المختلفة عادة مجموعة من القوانين واللوائح والإجراءات التي تنظم أسلوب التعامل مع الإستثمارات الأجنبية، وتوجيهها إلى مجالات معينة تتمتع بأولوية خاصة وفقا لخطط وبرامج التنمية الإقتصادية التي تطبقها الدولة.

وعندما تكون لهذه التدابير والإجراءات ارتباط بحركة التبادل التجاري الدولي، فإنها تعرف بتدابير الإستثمار المتصلة بالتجارة، إختصارا لكلمة "TRIMS"، علما أن هذه الإجراءات قسّمت إلى نوعين² :

الأول : ويتعلق بالإجراءات التي تتخذ شكل حوافز الإستثمار، وهي مجموعة الإجراءات التي تعمل على تشجيع وجذب قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي على الدول المضيفة، حيث تتخذ هذه الإجراءات الصور التالية مثلا :

الإعفاءات الضريبية، الإعفاءات الجمركية، الإعانات ومنح الإستثمار.

الثاني : يتخذ صورة ما يعرف بـ " متطلبات الأداء "، بمعنى صياغة مجموعة من الإجراءات التي تعمل على تحقيق الأهداف الإقتصادية للدولة، مثلا : خلق فرص عمل، تشجيع الصناعات الإنتاجية المحلية، شروط التراخيص ، علما أن علاقة النوع الأول تفرض، أن لا تمنح إجراءات هذا الأخير إلا في حالة تحقيق إجراءات النوع الثاني، إذ أن هناك علاقة ارتباط قوية متلازمة زمنيا بين الوفاء بحوافز الإستثمار واستيفاء شروط وإجراءات متطلبات الأداء.

لقد دار نقاش حاد في "جولة الأوروغواي" حول المزايا التي تمنحها هذه الإجراءات، إلا أن الدول الصناعية ذاتها ترى في هذه الإجراءات المتعلقة بالإستثمار الأجنبي تقييدا للتجارة وتشبه الدعم الذي تقدمه الدول لصادراتها، ولهذا فإنه يجب إلغاء الإجراءات التي تؤدي إلى تغيير مسار التجارة الدولية وتشجيع الإنتاج غير الكفؤ، حيث أسفر النقاش عن الاعتراف بأن بعض شروط الإستثمار التي تضعها الحكومات المحلية على

¹ - فضل علي مثني، المرجع السابق، ص 75 ، أنظر أيضا "إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها- النظام الجديد للتجارة الدولية ومستقبل التنمية العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1995، ص 72.

² - صفوت عبد السلام عوض الله ، منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة 2004، ص 36 و 39.

الإستثمارات الأجنبية التي ترغب في العمل على أراضيها تؤدي إلى تشويه التجارة الدولية وتحد من حرية حركة الإستثمارات عبر الحدود، وعليه جاءت الإتفاقية لتحريم قيام أي عضو باتخاذ إجراءات لاستثمارات تتعارض وأحكام إتفاقية الجات 1994، خاصة المتعلقة بمبدأ المعاملة الوطنية (الفقرة 4 من المادة 3) المتعلقة بعدم فرض قيود كمية على الواردات والاكتفاء بوضع تعريفات جمركية متفق عليها.

تعطي هذه الإتفاقية فترة إنتقالية لا تتجاوز ثلاثة سنوات للبلدان المتقدمة إبتداء من أول جانفي 1995 لإلغاء جميع إجراءات الإستثمار المتصلة بالتجارة والتي تتعارض مع مبادئ "الجات"، وتمنح خمس سنوات للبلدان النامية، وسبع سنوات للبلدان الأقل نمو، علما أن الإجراءات المحظورة تشمل مايلي¹:

- لا يجوز أن يفرض على المستثمر الأجنبي شرط إستخدام نسبة محددة من المكون المحلي في المنتج النهائي.
- لا يجوز أن يفرض على المستثمر تحقيق توازن بين صادراته و وارداته.
- لا يجوز فرض شروط بيع نسبة معينة من إنتاج المشروع الإستثماري في السوق المحلية.

في هذا السياق، وتزامنا مع سلسلة اللقاءات التي باشرتها الجزائر مع المنظمة العالمية للتجارة، قامت الجزائر بتكييف وتطوير قوانين الإستثمار التي تمنح حوافز للمستثمر الأجنبي، وتساعد على تحرير التجارة، هذه الحوافز عبرت عنها قوانين الإستثمار الجزائرية (قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، وقانون الإستثمار 12/93، والأمر رقم 01/10 المتعلق بتطوير الإستثمار في قطاع المناجم،.... إلخ)، والتي تضمنت في مجموعها حوافز وإعفاءات ضريبية، وإلغاء الرسم على القيمة المضافة على بعض السلع المستوردة الموظفة في إنجاز المشروع، وهو ما يعني أن الجزائر قامت بتقديم تنازلات كبيرة، كي تمكن الإقتصاد الجزائري الانخراط في المنظومة التجارية العالمية².

2-2- إتفاقية حماية الملكية الفكرية :

"يقصد بالملكية الفكرية كل الجوانب التي تتصل بالنتاج الذهني والفكري، شاملة الأعمال الأدبية والفنية والابتكارات والاختراعات التكنولوجية ذات الطابع التجاري"³، حيث فتح نقاش بشأنها عندما زاد تعرض السلع المتطورة لعملية التقليد التي انتشرت في عدد كبير من البلدان النامية والبلدان المتحضرة للنمو (بلدان شرق آسيا، الصين).

وعليه دافعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية على حماية الملكية الفكرية ، حيث أسفرت مرافعة هذه الدول على وضع إطار لهذه الأخيرة في صورة إتفاقية، تمت الموافقة عليها من قبل هذه الدول، وقد سميت بـ "إتفاقية حماية الملكية الفكرية". وقد جاءت لتأمين إجراءات حماية كافية للتكنولوجيا وبراءات الاختراع والعلامات التجارية التي يملكون ناصيتها، علما أن هذه الإتفاقية تتألف من 73 مادة موزعة على 7 أقسام تتناول شروط الالتزام، وفترة نطاق استعمال حقوق الملكية الفكرية، كما تتناول قواعد مكافحة الغش الصناعي ومكافحة عمليات سرقة التكنولوجيا والتقليد إلى آخره من القواعد⁴.

¹ - فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مرجع سابق ذكره، ص 68-69.

² - لمزيد من المعلومات، أنظر المبحث الثاني للفصل الأول من القسم الثالث لهذا البحث.

³ - عبد الكريم مدرس، "الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثارها الإقتصادية"، دراسة قدمت في ندوة إجتماع خبراء العرب الخاص بدراسة آثار إتفاقية "الجات" على الإقتصاديات العربية، تحت إشراف غرفة التجارة العربية أيام 4-7 جويلية 1994، القاهرة، ص 26.

⁴ - فضل علي مثنى، المرجع السابق، ص 66.

وعلى غرار باقي الدول، كان للجزائر شأن خاص فيما يتعلق بالقواعد التي تحدد حقوق الملكية الفكرية، حيث أبرمت عدة إتفاقيات دولية، نذكر منها الأمر رقم 66-48 المؤرخ في 25 فيفري 1966 المتضمن إنضمام الجزائر إلى إتفاقية "باريس" لحماية الملكية الصناعية¹، وكذلك الأمر رقم 72-10 المؤرخ في 22 مارس 1972 المتضمن الإنضمام إلى بعض الإتفاقيات الدولية في مجال حقوق الملكية الفكرية²، وكذلك الأمر رقم 75-2 مكرر المؤرخ في 9 جانفي 1975 المتضمن مصادقة الجزائر على إتفاقية إنشاء المنظمة العالمية للملكية الفكرية الموقعة " باستوكهولم" بتاريخ 14 جويلية 1967³، وانضمام الجزائر إلى إتفاقية "BERNE" لحماية المصنفات الأدبية والفنية، ومصادقة الجزائر بتحفظ على معاهدة التعاون بشأن البراءة، المبرمة في " وشنطن"⁴. نذكر أن الأحكام القانونية المتعلقة بحقوق الملكية في الجزائر عرفت تطورا ملحوظا، حيث تم إصدار تشريعات جديدة تتماشى و المتغيرات الإقتصادية الدولية الجديدة، نذكر على سبيل المثال، القانون رقم 94-102 المؤرخ في 5 فيفري 1994 المتضمن قمع التقليد، والمرسوم التنفيذي رقم 356 المؤرخ في 21 سبتمبر 2005 المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف وتنظيمه، والأحكام الواردة في قانون الجمارك التي تهدف إلى حماية بيانات المنشأ والعلامات على حد سواء⁵، وفي ظل الانتظار المرتقب للانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، تعمل الجزائر على تكييف قوانينها التجارية مع الإتفاقيات التجارية الدولية التي تنظمها المنظمة العالمية للتجارة⁶.

الملاحظ أن حقل الأعمال التجارية في مجال حقوق الملكية معقد، وعليه فإن تكييف هذه الأعمال مع ما تتطلبه القوانين والأعراف الدولية، لا يتوقف على تشييد القوانين فحسب، وإنما العمل على مراقبة تنفيذها، إذ يشير القانون رقم 277/05 الصادر سنة 2005، والمتعلق بكيفية تسجيل العلامات التجارية إلى ما يلي: "يمنع بشكل كامل استعمال نفس المواصفات والألوان بين علامة وأخرى، مما قد يؤدي إلى تغليب المستهلك⁷"، لم يمنع هذا النص القانوني بعض المنتجين من التلاعب بالعلامات التجارية في الجزائر، هذه الظاهرة وإن كانت عادية بالنسبة لهؤلاء، إلا أن هذه الممارسات المناقضة للأعمال التجارية، تجعل القوانين الجزائرية في هذا الشأن غير ذات مصداقية، وهي الملاحظات التي أبدت بشأنها أطراف خارجية (الإتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية) قلقها الشديد.

المبحث الثاني: الإدماج مع البلدان النامية :

يمثل الإدماج الإقتصادي في ظل المتغيرات الإقتصادية التي تفرزها العولمة السدمة البارزة في هذا العصر، فهو ظاهرة إقتصادية تعمل على دمج الأسواق، وتساهم في توسيع حركة رؤوس الأموال والعمالة، وتدفق الإستثمارات، والتبادل التجاري، وعليه فإن المحاولات التي تهدف إليها كل من، منطقة التجارة الحرة

¹ - الجريدة الرسمية بتاريخ 25-02-1966، العدد 16، ص 198.

² - الجريدة الرسمية بتاريخ 21-04-1972، العدد 32، ص 467.

³ - الجريدة الرسمية بتاريخ 14-02-1975، العدد 13، ص 198.

⁴ - المرسوم الرئاسي رقم 99-92 المؤرخ في 15 أبريل 1999، الجريدة الرسمية بتاريخ 19 أبريل 1999، العدد 28، ص 3.

⁵ - فرحة زراوي صالح، الكامل في القانون التجاري الجزائري-حقوق الملكية الفكرية، سلسلة قانون الأعمال، دار ابن خلدون للنشر والتوزيع(EDIK)، الجزائر 2006، ص ص، 8-396.

⁶ - يذكر أنه في سنة 1998 تم إنشاء المعهد الوطني الجزائري للملكية الصناعية مهمته، حماية الاختراعات، والعلامات الصناعية التجارية، وحماية الرسوم والنماذج الصناعية، ومراقبة قواعد المنشأ، كما يعمل إلى جانب هذا المعهد الديوان الوطني لحماية حقوق المؤلف.

⁷ - قانون رقم 277/05 الصادر في سنة 2005، والمتعلق بكيفية تسجيل العلامات التجارية، جريدة الخبر اليومي، أبريل 2006.

العربية، والإتحاد المغربي، ومبادرة النيباد، ترمي إلى تأسيس وحدة إقتصادية يتم فيها إزالة مختلف العوائق التجارية وغيرها وتساعد على تحقيق النمو.

المطلب الأول: منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

الفرع الأول: النشأة والنموذج – الإتجاهات الكبرى - :

حاولت الدول العربية منذ ولادة جماعة الفحم والصلب في أوروبا تكوين إتحاد إقتصادي عربي، يعمل على إستثمار الروابط الجغرافية والإقليمية المتاحة، وقد كان للطروحات الإقتصادية التي جاء بها " جاكوب فانير" والمتعلقة بالإتحاد الجمركي بدءا من خمسينيات القرن العشرين أثرا بالغا وداعما باتجاه إقامة تجمعات إقتصادية وتجارية تزال فيها القيود التجارية، حيث أسفرت المحاولات بعد ميلاد الجامعة العربية سنة 1945 إلى عقد أول إتفاق تجاري ترجمته إتفاقية " تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية" كان بتاريخ 07 سبتمبر 1953. وهي أول صورة للتعاون الإقتصادي بين الدول العربية، ثم جاءت بعدها إتفاقية الوحدة الإقتصادية بتاريخ 02 فبراير 1957 ، والتي أصبحت سارية المفعول ابتداء من شهر أفريل من سنة 1964.

وقد صدرت بعد هذا التاريخ عدة إتفاقيات عربية بشأن العمل المشترك، واستثمار المزايا النسبية الموجودة في المنطقة، وكذلك المزايا التي يمنحها الإندماج الإقتصادي الإقليمي، من تقارب جغرافي، إستغلال وفورات الحجم من خلال إندماج الأسواق، حركة العمالة ورؤوس الأموال، علما أن الإندماج الإقليمي يساعد على خلق كلا من شروط الطلب وشروط الإنتاج الضرورية لتحسين الكفاءة في الإنتاج والتمكين من خلق فرص للشغل. و إذا ثبت ضعف إتفاقيات تسهيل التبادل التجاري بين البلدان العربية و غيرها بسبب طابعها غير الإلزامي ولم يتم تنفيذها، كونها إتفاقيات يتميز معظمها بالتعاون، ولا تحكمها قواعد وتعهدات تجارية، فإن اللجوء إلى خلق كيان تجاري إقليمي يمكن البلدان العربية من عدم التهميش ويساعدها على الإستفادة من الفرص التي تمنحها العولمة، ويعتبر في نفس الوقت أداة إقتصادية وسياسية لمواجهة الضغوطات التي تفرضها الكيانات الإقتصادية الكبرى في المنطقة.

وقد جاء إعلان القاهرة بخصوص إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في فيفري من عام 1996 خطوة نحو إحداث نقلة نوعية في الإتفاقيات التجارية، حيث تم تكليف المجلس الإقتصادي والإجتماعي بمتابعة الإجراءات اللازمة لذلك، وفي فيفري 1997 أصدر المجلس الإقتصادي والإجتماعي القرار رقم 1317 المتعلق بإقامة منطقة للتجارة الحرة العربية الكبرى، والموافقة على برنامجها الذي يبدأ سريانه في بداية سنة 1998¹.

لقد جاء هذا المشروع ليعتد من جديد روح التعاون المشترك بين البلدان العربية ولكن بنوع من الإلزامية عبر إتفاقيات لا تختلف قواعدها كثيرا عن قواعد منظمة التجارة العالمية. وعليه فإن إلتزام الأطراف بتنفيذها وتجسيدها على أرض الواقع يعد أكثر من ضرورة في الوقت الراهن.

طرحت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى نفسها كبديل من ضمن البدائل المطروحة في المنطقة المتوسطية، حيث فتحت أمام دول المنطقة (و منها الجزائر) خيارات أخرى لا تتضمن إملاءات كما هو جاري مع إتفاقية

¹- جابر محمد الجزار، التكامل الإقتصادي العربي في ظل العولمة، كتاب الأهرام الإقتصادي، جويليه 2006، العدد 226، ص 26.

الشراكة الأوروبية، و إنما تتضمن معاملات تجارية يراعى فيها وضع البلدان الأقل نمواً ومنحها معاملة خاصة وتفضيلية، ذلك أن إجراءاتها شبيهة بالتي سلكتها دول الآسيان في تقوية تجمعها الإقتصادي.

و بما أن الجزائر تعد طرفاً في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عبر إتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، و انضمامها إلى هذه المنطقة في أول جانفي 2009، باعتبارها خيار ثانياً بعد الإتحاد الأوروبي، فإن الإحتمالات المستقبلية لاندماج الجزائر في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تبقى رهينة الحوافز التي تمنحها هذه المنطقة، بالإضافة للمعاملات التفضيلية، والإرادة السياسية التي تعمل على حماية هذا الكيان. وعليه فإن إمكانية إندماج الإقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تتوقف على مجموعة العناصر التي تفسر تموقع الإقتصاد الجزائري من خلال المقارنات التالية :

- مستوى تطور التجارة البينية العربية و حصة الجزائر فيها،

- حجم التدفقات الإستثمارية البينية المتركمة و المرخص لها، و الواردة من الدول العربية إلى الجزائر،

- آثار إزالة القيود التجارية على الإقتصاد الجزائري،

- مؤشر الأعمال التنافسية للبلدان العربية، و أثره على الإقتصاد الجزائري.

و قبل التطرق إلى هذه العناصر، يمكننا التعرف على القواعد والأسس التي يتضمنها برنامج منطقة التجارة العربية الحرة بالإضافة إلى أداء التجارة البينية العربية وأهميتها في الإقتصاديات العربية.

الفرع الثاني : قواعد وأسس منطقة التجارة الحرة العربية:

لقد تميّزت منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عن غيرها من إتفاقيات التعاون التجاري بما تضمنته من أحكام وقواعد وإجراءات خصت تخفيض التعريفات الجمركية، وتحرير التبادل التجاري، كما تضمن البرنامج التنفيذي للمنطقة خطة عمل وجدول زمني محدد لتنفيذه مع الأخذ بعين الإعتبار أوضاع واحتياجات مختلف البلدان العربية، وعليه فإن مجموعة القواعد والأسس يمكن حصرها فيما يلي¹:

➤ معاملة السلع التي تنطبق عليها قواعد المنشأ العربية، والمواصفات، والمقاييس وغيرها، معاملة السلع الوطنية.

➤ يتم تحرير كافة السلع المتبادلة بين الدول الأطراف من الرسوم الجمركية وفقاً لمبدأ التحرير التدريجي، والذي يطبق بنسب سنوية متساوية خلال 10 سنوات بدءاً من 1998/01/01 إلى غاية 2007/12/31.

➤ يمكن أن تتفق الأطراف أثناء التنفيذ على وضع أي سلع تحت التحرير الفوري، كما يجوز لأي بلدين طرف في البرنامج التنفيذي تبادل إعفاءات تسبق البرنامج الزمني، علماً أن القمّة العربية في عمان سمحت سنة 2000 برفع نسب التخفيض التدريجي إلى 20% خلال عامي 2004 و 2005.

➤ لا تخضع السلع التي يتم تبادلها في إطار البرنامج التنفيذي لأي قيود غير جمركية تحت أي مسمى.

➤ مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بإجراءات الوقاية والدعم والإغراق والخلل في الميزان التجاري الناجم عن تطبيق البرنامج.

¹ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2004، ص ص 198-199.

➤ منح معاملة تفضيلية للدول العربية الأقل نمواً، وعليه فالمطلوب من الدول المعنية تحديد طبيعة المعاملة والفترة الزمنية المخصصة لهذه المعاملة وعرضها على المجلس الإقتصادي والإجتماعي للموافقة عليها. مع العلم أن الدول الأقل نمواً والراغبة في الإنضمام إلى المنطقة تمنح لها فترة سماح من تطبيق التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية في الدول الأعضاء الأخرى، حيث تبدأ في التخفيض التدريجي بدءاً من عام 2005 لتصل إلى إزالة كاملة للرسوم الجمركية في 2010/01/01، وقد استفادت من هذه المعاملة كل من السودان واليمن.

➤ تحديد أسلوب متابعة التنفيذ وفض النزاعات عند تنفيذ البرنامج من قبل لجان متخصصة لهذا الغرض، يحدد أطرافها المجلس الإقتصادي والإجتماعي.

سمحت هذه القواعد والأسس بتوسيع قاعدة التخفيض التدريجي من الرسوم الجمركية والرسوم على الضرائب ذات الأثر المماثل، حيث بلغت في بداية سنة 2004 نسبة 80% عن تلك التي كانت مطبقة في نهاية 1997¹.

الفرع الثالث : التجارة العربية البينية – التطور والأداء:

1- تطور التجارة العربية البينية بالنسبة لإجمالي تجارة الدول العربية :

إن القراءة الأولية لتطور التجارة البينية العربية بعد قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يمكن ملاحظتها من خلال الجدول أدناه، والذي يبين حجم تطور الصادرات والواردات العربية البينية، حيث يمكن أن نستخلص مايلي :

1-1- على مستوى الصادرات : يتضح من بيانات الجدول أن الصادرات العربية البينية غير منتظمة في اتجاهها صعوداً و هبوطاً، حيث نجد أنه و منذ البدء في تنفيذ الإجراءات التي تضمنها برنامج منطقة التجارة الحرة العربية سنة 1997 أخذت في التناقص، حيث انتقلت من 14,986 مليار دولار سنة 1997 إلى 13,317 مليار دولار، 13,575 مليار دولار في سنتي 1998 و 1999 على التوالي، ثم اتجهت نحو الإرتفاع بشكل مستمر بدءاً من سنة 2000 محققة قيمة 16,067 مليار دولار إلى 64,823 مليار دولار سنة 2007.

و خلاصة تلك التطورات في حجم الصادرات العربية البينية أنها تميزت في بداية تنفيذ بنود إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بعدم الثبات، و يعود ذلك إلى صعوبة تكييف البلدان العربية الأعضاء مع الإجراءات الجديدة التي بدء التعامل بها في هذه المنطقة، إذ أن أقل قيمة بلغت الصادرات العربية البينية كانت 13,317 مليار دولار عام 1998، و أن أعلى قيمة بلغت 64,823 مليار دولار عام 2007.

1-2- على مستوى الواردات :

أما بالنسبة للواردات العربية البينية تميزت في السنوات الأولى من بداية تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية بالتذبذب، حيث حققت في سنة 1996 قيمة 13,508 مليار دولار، بينما شهدت في السنة الموالية ارتفاعاً يقدر بـ 14,105 مليار دولار، ثم عادت إلى النزول في سنتي 1998 و 1999 بقيمة 13,106 مليار دولار و 13,377 مليار دولار على التوالي، و لكن منذ بداية سنة 2000 عادت إلى الإرتفاع محققة نتائج إيجابية وصلت في نهاية 2002 قيمة 19,939 مليار دولار بزيادة قدرها 1,5 مليار دولار عن كل سنة تقريباً، علماً أن أعلى

¹ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2004، ص 200.

قيمة حققتها الواردات العربية البينية قدرت بـ61,468 مليار دولار سنة 2007 وأن أدنى قيمة لها كانت 13,106 مليار دولار سنة 1998، و أن نسبة الواردات العربية البينية إلى إجمالي الواردات العربية عند أعلى قيمة لها سنة 2007 بلغت 12,09 % و هي أفضل من نسبة الصادرات العربية البينية إلى إجمالي الصادرات العربية، علما أن هذه النسبة تبقى ضعيفة بالمقارنة مع إجمالي التجارة العربية¹. و إذا أخذنا نسبة التجارة العربية البينية إلى إجمالي التجارة العربية كمؤشر أساسي، فإننا نلاحظ أن النسبة تراوحت بين 9,53 % و 9,77 % خلال الفترة الممتدة من 2002 إلى 2007، و أن أعلى نسبة لها تم تحقيقها في سنة 2006 بنسبة 10,25 %، وهي لازلت منخفضة مقارنة بمثيلاتها في المناطق المندمجة المتجاورة الأخرى، مثل الإتحاد الأوروبي 59%، و دول شرق آسيا 37%²، أما دول الناقتا فتتجاوز 52%.

¹ - التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص ص، 359-361.

² - جابر محمد محمد الجزار، التكامل الإقتصادي العربي في ظل العولمة، مرجع سابق ذكره، ص 63.

جدول رقم (52) يبين تطور التجارة العربية البينية ونسبتها إلى إجمالي التجارة العربية
خلال الفترة (2002-2007)
الوحدة : مليون دولار

| % التجارة العربية البينية إلى التجارة العربية الإجمالية | التجارة العربية الإجمالية | | الواردات العربية الإجمالية | | الصادرات العربية الإجمالية | | التجارة العربية البينية | | الواردات العربية البينية | | الصادرات العربية البينية | | |
|---|---------------------------|----------|----------------------------|---------|----------------------------|---------|-------------------------|---------|--------------------------|--------|--------------------------|--------|------|
| | % التطور | القيمة | % التطور | القيمة | % التطور | القيمة | % التطور | القيمة | % التطور | القيمة | % التطور | القيمة | |
| 09,53 | - | 426,073 | - | 182,36 | - | 243,713 | - | 40,628 | - | 19,939 | - | 20,689 | 2002 |
| 09,2 | 21,63 | 518,26 | 13,65 | 207,251 | 27,61 | 311,009 | 17,33 | 47,671 | 11,5 | 22,230 | 22,96 | 25,441 | 2003 |
| 09,54 | 32,82 | 688,397 | 34,17 | 278,071 | 32 | 410,326 | 37,83 | 65,707 | 34,8 | 29,967 | 40,48 | 35,740 | 2004 |
| 09,48 | 30,8 | 900,482 | 20,28 | 334,469 | 38 | 566,013 | 29,97 | 85,4 | 38,88 | 41,620 | 22,49 | 43,780 | 2005 |
| 10,25 | 17,5 | 1058,122 | 14,37 | 382,531 | 19,35 | 675,591 | 27 | 108,464 | 22,45 | 50,965 | 31,33 | 57,499 | 2006 |
| 09,77 | 22,16 | 1292,658 | 32,8 | 508,005 | 16,14 | 784,653 | 16,43 | 126,291 | 20,60 | 61,468 | 12,73 | 64,823 | 2007 |

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص ص، 359-361.

2- أداء التجارة البينية العربية :

تشير التقديرات الأولية أن قيمة التجارة العربية البينية حققت نموا في الفترة 2001 و 2004، حيث بلغ أداء التجارة البينية سنة 2004 نسبة 37,6 % متجاوزا بشكل كبير نسبة النمو المحققة سنة 2002 و 2003، ذلك أن هذا النمو المتميز تزامن وتطبيق الإعفاءات الجمركية الكاملة على السلع العربية المتبادلة ضمن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام 2005، إلا أن هذا النمو تراجع في سنة 2007 إلى حدود 16,7 % بنسبة 50% تقريبا، وهو ما يعكس تراجع الصادرات البينية من 40,5 % إلى 12,7 % بين الفترة 2004 و 2007، أما الواردات البينية فقد حققت نسبة 20,6 % لتصل إلى نحو 61,5 مليار دولار سنة 2007، إلا أن هذا النمو يمثل تراجعا مقارنة بسنة 2005، حيث نمت الواردات البينية بنسبة 38,9 % ، وهو ما يبينه الجدول أدناه.

الجدول رقم (53) أداء التجارة البينية العربية خلال الفترة (2001-2002 ، 2003-2007 *)

| معدل التغير السنوي (%) | | | | | | | القيمة (مليار دولار) | | | | | | | |
|--------------------------|------|------|------|------|------|------|------------------------|------|------|------|------|------|------|---------------------------|
| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | |
| 16,7 | 26,9 | 30,7 | 37,6 | 17,2 | 20,7 | 8 | 63,1 | 54,2 | 42,7 | 32,9 | 23,8 | 20,7 | 17,1 | التجارة البينية العربية 1 |
| 12,7 | 31,3 | 22,5 | 40,5 | 22,9 | 21,8 | 7,1 | 64,8 | 57,5 | 43,8 | 35,7 | 25,4 | 20,9 | 17,2 | الصادرات البينية |
| 20,6 | 22,5 | 38,9 | 34,8 | 11,5 | 19,6 | 8,9 | 61,5 | 51,0 | 41,6 | 30,0 | 22,2 | 20,4 | 17,1 | الواردات البينية |

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2006، ص 145.

1- (الصادرات + الواردات) / 2

* التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 147.

أما فيما يتعلق بأداء الدول العربية فرادى فقد سجلت غالبيتها زيادات في صادراتها البينية بدرجات متفاوتة في عام 2007، باستثناء السودان واليمن، حيث نجد موريتانيا في المرتبة الأولى بزيادة صادراتها إلى الدول العربية بنسبة 84,6 %، تليها ليبيا بنسبة 50,2 %، ولبنان بنسبة 32,4 %، ثم العراق بنسبة 32,2 %، والجزائر بنسبة 23,9 %، أما تونس وسوريا فقد حققا نسبة 23,5 %، البحرين 22,6 %، وقد تراوحت هذه النسبة في كالم من الإمارات والكويت بين 15,3 % و 15,5 %، في حين تراوحت هذه النسبة بين 8,8 % و 6,5 % في كل من السعودية ومصر وعمان وقطر، علما أن قطر والسعودية ولبنان كانت تحتل المراتب الأولى في سنة 2005 بالنسبة لإجمالي الصادرات العربية¹ حسب التقرير الاقتصادي الموحد للدول العربية لعام 2006.

وتعزى الزيادات الملحوظة في الصادرات البينية في هذه الدول خلال الفترة 2002-2005 إلى الإرتفاع في الأسعار العالمية للنفط ومشتقاته، علما أن الصادرات النفطية تشكل ما يزيد عن نصف الصادرات البينية، وكذلك تراجع الدولار مقابل العملات الرئيسية ومنها "الأورو" والذي يسهم في زيادة القدرة التنافسية للصادرات العربية غير النفطية في الأسواق العربية، لكن تراجع أسعار النفط بداية من سنة 2007 أثر على حجم الصادرات العربية نسبيا.

وفي جانب الواردات البينية سجلت أيضا غالبية الدول العربية معدلات زيادة في وارداتها بنسب متفاوتة في 2007، تراوحت بين 110,2 % في موريتانيا، واليمن بنسبة 36,9 %، و ليبيا بنسبة 28,2 %، أما العراق والمغرب فكانت النسبة 26,9 %، وقد نمت قيمة الواردات البينية لكل من الإمارات والجزائر والسعودية ومصر وقطر بنسب تتراوح بين 24,9 % و 20,3 %، في حين تراوحت نسب نمو الواردات في كل من البحرين وسوريا والأردن وعمان والكويت بين 14,5 % و 10,6 %.

وإذا أخذنا نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية فإننا نلاحظ تراجعها، إذ انتقلت من 13,3 % سنة 2006 إلى 12,1 % سنة 2007، وهو ما يبين انخفاض حصة التجارة العربية في التجارة العربية الإجمالية، سواء من جانب الصادرات أو الواردات البينية، من 10,9 % عام 2006 إلى 10,2 % عام 2007².

الفرع الرابع : أهمية التجارة البينية في الإقتصاديات العربية :

إذا اتفقنا أن الفرصة المتاحة لتشكل السوق الوطنية في الدول العربية هو إندماجها الإقتصادي إقليميا، فإن إقامة منطقة تجارة حرة من السلع المصنعة في إطار هذه المنطقة يساهم في وجود سوق واسعة (326 مليون نسمة عام 2007)³ أمام المنتجات العربية، علما أن هذه السوق تشكل عاملا أساسيا في نمو وتطور قوى الإنتاج، وتمكن البلدان العربية من بناء قاعدتها الإنتاجية وزيادة إستغلال مواردها الذاتية، وعليه فإن السوق العربية تعد سوقا واسعة بعد إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و ذلك ابتداء من سنة 2005 بعد استكمال الإجراءات المتعلقة بنظام الإعفاءات، حيث بلغ عدد الدول الأعضاء حتى بداية جانفي 2009 تسعة عشر دولة تشكل تجارتها الخارجية الإجمالية حوالي 92% من إجمالي التجارة العربية، أما تجارتها البينية تشكل 16,7 %

¹ - التقرير الاقتصادي الموحد سبتمبر 2008، ص 147.

² - التقرير الاقتصادي الموحد سبتمبر 2008، ص 148.

³ - الأمانة العامة لجامعة الدول العربية و آخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2008.

من إجمالي التجارة الخارجية لدول المنطقة عام 2007، علما أن كل الدول الأعضاء تطبق إعفاءات جمركية كاملة (100%) على السلع ذات المنشأ العربي و المستوردة من الدول العربية الأعضاء منذ جويليه 2007 ، وهي السنة التي اتخذ فيها المجلس الإقتصادي والإجتماعي للمنطقة مجموعة الأحكام العامة لقواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية، والتي تشمل قواعد تفصيلية خاصة بالسلع الزراعية والصناعية، أما تحرير تجارة الخدمات مازالت المفاوضات جارية بشأنها¹، كما أن القاعدة العامة و الرئيسية لتأهيل السلعة عربية المنشأ تبقى قاعدة القيمة المضافة المحلية التي لا تقل عن 40% من قيمة المنتج على مجموعة السلع الصناعية و نصف مصنعة، و في نفس الإتجاه تعمل الدول الأعضاء على توسيع مجالات التبادل التجاري ليشمل تجارة الخدمات وأنشطة مختلفة أخرى².

الفرع الخامس : مستقبل الإقتصاد الجزائري في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

تعتبر التجارة الخارجية وتدفقات الإستثمار من وإلى الخارج، وبيئة الأعمال وهيكल الصادرات ومصادر الواردات السلعية، وحركة العمالة من بين المؤشرات الأساسية التي تحكم عملية الاندماج الإقتصادي الإقليمي، كما يمكن إعتادها كعناصر مفسرة لدرجة معينة من درجات الاندماج الإقتصادي الإقليمي، وعليه فان تموقع الإقتصاد الجزائري في المنطقة العربية من خلال إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، يعد فرصة أمام الجزائر لتوسيع حجم المبادلات التجارية البينية مع الدول العربية في ظل التحرر الكامل للتجارة الخارجية الجزائرية.

و بناء عليه فان الإتفاقية الموقعة في تونس في 1981/02/27 والتي تمت المصادقة عليها بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في 2004/08/03، تعتبر القاعدة الأساسية التي تم على أساسها بناء الإتفاقيات التجارية بين الجزائر و الدول العربية، حيث سمحت هذه الأخيرة بانضمام الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى التي دخلت حيز التنفيذ في أول يناير 2009، علما أن الحوار التجاري بين الجزائر والدول العربية ضمن هذه الإتفاقية ترجمتها قرارات المجلس الإقتصادي والإجتماعي تحت رقم 1687 الصادر في 2007/02/15 المؤرخ في 06 جوان 2007، و كذلك رقم 1707 المؤرخ في 06 سبتمبر 2007 المتضمنة الأحكام العامة و قواعد المنشأ التفصيلية المتفق عليها نهائيا من طرف اللجنة التقنية لقواعد المنشأ الواردة في الملحق رقم 02³.

1 – التفضيلات المطبقة على المنتوجات ذات المنشأ الجزائري :

إن المعاملات التفضيلية التي جاءت بها الإتفاقية حررت العديد من إقتصاديات البلدان العربية، باتجاه تحرير التجارة الخارجية وكذا الجوانب المتعلقة بالقيود الجمركية وغير الجمركية، وعليه فإنه طبقا لأحكام هذه الإتفاقية وكذا برنامجها التنفيذي استفادت الجزائر من بعض المعاملات (منها قواعد المنشأ) نذكر منها⁴:

¹ - التقرير الإقتصادي الموحد سبتمبر 2008، ص ص، 150 - 151 ..

² - التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2007، ص 166.

³ - وزارة المالية، منشور رقم 1769 المؤرخ في 2008/12/3، و المتعلق باتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

⁴ - وزارة المالية، نفس المرجع السابق.

➤ التفضيلات التعريفية و التجارية الممنوحة بين الجزائر و الدول العربية في إطار منطقة التبادل الحر تنحصر فقط في البضائع التي يكون منشؤها الجزائر أو هذه الدول.

➤ من أجل تفادي ممارسة الغش و الحفاظ على حقوق الخزينة العمومية أصبح تحديد و مراقبة المنشأ أمرا ضروريا.

➤ كل المنتجات التي لها صفة المنشأ يمكن تبادلها بين الجزائر و الدول العربية في إطار نظام تعريفي تفضيلي باستثناء المنتجات الواردة في القائمة المحددة في الملحق رقم 01.

➤ تستفيد المنتجات ذات المنشأ الجزائري غير المستثناة من المنطقة العربية للتبادل الحر من نفس النظام التفضيلي عند استيرادها من طرف دولة عربية فيما يتعلق بالإعفاء الكلي للحقوق الجمركية و حقوق الرسوم ذات الأثر المماثل.

و تجدر الإشارة هنا إلى أن المنتجات التي تكتسب صفة المنشأ بتطبيق هذه الإتفاقية و برنامجها التنفيذي لا يمكنها في أية حالة الإستفادة من قواعد التراكم مع بلدان المنطقة الأورو-متوسطية باعتبار قواعد المنشأ في المنطقة العربية ليست مماثلة لقواعد المنشأ في منطقة الأورو-متوسطية.

وعلى الرغم من أن محتوى الإتفاقية يتضمن عناصر جيّدة لكل الإقتصادات العربية (ومنها الجزائر)، إلا أنه لا تزال هناك أمور لم يتم الإتفاق عليها كالسلع المستثناة لأسباب بيئية أو صحية، أو إستراتيجية، لأنه ببساطة توجد طلبات خاصة ببلدنتنا بعض السلع، وهو ما أثار بشكل أو بآخر على مجمل و حجم التجارة العربية البينية، وعليه عملت الجزائر على الإستفادة من المعاملات التفضيلية التي تطرحها إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال الرفع من مستوى حجم التجارة بين الجزائر و الدول العربية.

2 – مؤشرات جاذبية الإقتصاد الجزائري باتجاه المنطقة العربية :

يمكن قراءة جاذبية الإقتصاد الجزائري تجاه المنطقة العربية عبر مجموعة من المؤشرات، منها حجم التجارة الخارجية الجزائرية بالنسبة للمنطقة، والبينية العربية، وكذلك هيكل الصادرات و مصادر الواردات الصناعية بين الجزائر و الدول العربية، ومؤشر التنافسية، وغيرها من المؤشرات.

فحسب بيانات وزارة المالية الصادر عن المديرية العامة للجمارك لسنة 2008، كانت مساهمة الجزائر في التجارة البينية العربية متذبذبة طوال الفترة 1996 – 2008، وأن التحسن في الواردات و الصادرات عبرت عنه سنة 2008 بشكل ملحوظ، فعلى مستوى الواردات انتقل حجم التجارة مع البلدان العربية من 131 مليون دولار سنة 1996 إلى 336 مليون دولار سنة 1997، إلا انه وبعد هذه السنة حدث تراجع ميّزته الفترة الممتدة بين 1998 و 2001 حيث تراجعت الواردات إلى مستوى أدنى لها قدر بـ 179 مليون دولار سنة 2001، و لكن بعد هذه الفترة و تزامنا مع التوسع الحاصل في السوق العربية نتيجة انضمام الدول العربية إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى و ما تقدمه هذه الأخيرة من حوافز تجارية و معاملات تفضيلية، ارتفعت الواردات بشكل ملحوظ حيث قدرت بـ 366 مليون دولار سنة 2002 و 621 مليون دولار سنة 2007.

أما على مستوى الصادرات فإنها تبدو محتشمة حيث لا تتجاوز في المتوسط 53 مليون دولار في الفترة ما قبل 2000، و لكن إبتداء من سنة 2001 إلى غاية 2007 تميزت صادرات الجزائر بارتفاع ملحوظ حيث انتقلت

قيمتها من 315 مليون دولار سنة 2001 إلى 621 مليون دولار سنة 2005 ثم تراجعت بشكل طفيف في سنة 2007، إلا أن أعلى قيمة لها تم تسجيلها في سنة 2008 حيث وصلت إلى 862 مليون دولار، و يعبر هذا الإرتفاع عن تحسن في مؤشر الصادرات، ولكن وعلى الرغم من وجود تطور في حجم الواردات و كذلك الصادرات، إلا أنه إذا تم مقارنتها بإجمالي التجارة العربية فإنها لا تتجاوز 3% على العموم، و الجدول أدناه يترجم تطور التجارة الخارجية الجزائرية مع دول المنطقة العربية (عدا الدول المغاربية).

الجدول رقم (54) حجم التجارة الخارجية الجزائرية مع المنطقة العربية خلال الفترة 1995-2008

| السنوات | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 |
|----------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| الواردات | 131 | 336 | 265 | 160 | 144 | 179 | 366 | 418 | 525 | 387 | 493 | 621 | 713 |
| الصادرات | 16 | 21 | 22 | 80 | 55 | 315 | 248 | 355 | 521 | 621 | 591 | 479 | 862 |

المصدر: وزارة المالية، المديرية العامة لجمارك، 2008.

2-1- أداء التجارة البينية الجزائرية في المنطقة العربية خلال الفترة 1998 – 2007 :

إذا كانت تقديرات متوسط التجارة العربية البينية (صادرات و واردات) بلغت 63,1 مليار دولار سنة 2007، بتسجيل زيادة عن العام السابق تقدر بـ 8,85 مليار دولار، فإن هذه الزيادة لا يترجمها أداء الدول العربية فرادى، إذ تبين المقارنة أن هناك دول حصتها من التجارة البينية أكبر، مما يؤكد إندماجها الفعلي في المنطقة العربية واستفادتها من الوفورات الخارجية التي تمنحها السوق العربية من خلال إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، ودول أخرى حصتها أقل من التجارة البينية، وهو ما يؤكد في جانب آخر ضعف إندماجها في التجارة العربية، مما يتطلب منها المزيد من الإنفتاح التجاري تجاه المنطقة حتى تستفيد من الحوافز والمعاملات التفضيلية التي تمنحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

وإذا أخذنا أداء الجزائر في التجارة البينية العربية كمؤشر لتفسير جاذبيتها تجاه المنطقة العربية من خلال مقارنتها مع بعض الدول العربية المختارة، فإننا نلاحظ أن مؤشر أداء الجزائر في التجارة البينية العربية لا يتجاوز نسبة 6,2% من إجمالي التجارة الخارجية سنة 1997، وهي أدنى نسبة في المنطقة بالمقارنة مع ليبيا 7,5%، وتونس 6,1%، ومصر 6,8% خلال نفس السنة، ومن خلال جدول المقارنة أدناه يتبين أن هذه النسبة لم تحافظ على ثباتها، بل تراجعت إلى مستوى أدنى، حيث قدرت بـ 1,7% من إجمالي التجارة الخارجية سنة 2000، أي ما يعادل مساهمة قيمتها 536 مليون دولار، في حين حافظت الدول العربية المشار إليها أعلاه على ثبات نسبة تجارتها البينية العربية خلال نفس الفترة، حيث قدرت في ليبيا بـ 6,1% بحجم تجارة بينية يعادل 1032 مليون دولار، و قدرت في تونس بـ 7,8% بحجم تجارة بينية يعادل 1145 مليون دولار، و قدرت في مصر بـ 6,6% بحجم تجارة بينية يعادل 1806 مليون دولار.

هذا الثبات النسبي في نسب التجارة البينية لدى الدول العربية تترجمه الحوافز التجارية التي منحتها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى للدول التي انضمت إليها، وعليه فإن التحسن الملاحظ في نسب التجارة البينية لدى هذه الدول تعكسه نتائج الجدول أدناه لسنة 2003، حيث ارتفعت نسبة التجارة البينية إلى 6,5%، و إلى 8,7%، و إلى 8,1%، و إلى 9%، في كل من ليبيا، وتونس، والمغرب، ومصر على التوالي، في حين وبمقارنة هذه النسب مع مساهمة الجزائر في التجارة البينية، فإن النسبة لم تتجاوز الـ 2,9% من إجمالي التجارة الخارجية خلال نفس السنة، وهي ضعيفة بالمقارنة مع ما حققته باقي الدول العربية.

وإذا كانت معظم الدول العربية المدونة في الجدول أدناه قد حافظت على ثبات متوسط نسبها للتجارة البينية خلال الفترة 1997-2006، فإن سنة 2007 حدث تراجع طفيف في هذه النسب لبعض البلدان، إذ قدرت في تونس بـ 8,5% مقابل 9,2% سنة 2006، و في مصر بـ 9,3% مقابل 11,7% خلال الفترة 2005-2006، أما الجزائر وليبيا فحافظتا على متوسط نسب التجارة البينية خلال طول الفترة 2005-2007، وهو ما يعني أن الدول المشار إليها أعلاه كانت قد قطعت أشواطاً طويلة في مجال تحرير التجارة الخارجية خلافاً للجزائر التي جاءت موافقة انضمامها لمنطقة التجارة الحرة العربية متأخرة بالمقارنة مع هذه الدول، حيث جاء المرسوم الرئاسي رقم 04-223 المؤرخ في أوت من سنة 2004 ليؤكد مصادقة الجزائر على الإتفاقية، و دخولها حيز التنفيذ ابتداءً من يناير 2009.

يفسر هذا التباين في نسب التجارة البينية أن جاذبية الإقتصاد الجزائري إلى المنطقة العربية في مجال التجارة البينية ضعيفة بالمقارنة مع ما يجري في الضفة الشمالية من البحر المتوسط، حيث تزيد نسبة التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي عن 60% من إجمالي التجارة الخارجية، وتأتي في المرتبة الثانية بعد المغرب (64%)، والجدول التالي يبين ذلك.

الجدول رقم (55) يبين التجارة الخارجية والبيئية مقارنة لدول عربية خلال الفترة (2000-2001، 2002-2007*) مليون دولار

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | |
|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|-------|--------------------|
| 86180 | 75409 | 66168 | 50184 | 37792 | 31850 | 32073 | 30566 | الجزائر |
| 2239 | 1804 | 1590 | 1485 | 1116 | 554 | 499 | 536 | - التجارة الخارجية |
| 2,6 | 2,4 | 2,4 | 2,9 | 2,9 | 1,7 | 1,5 | 1,7 | - التجارة البيئية |
| | | | | | | | | - نسبة 2 : 1 |
| 67743 | 52426 | 42398 | 33058 | 23641 | 24789 | 27562 | 27293 | مصر |
| 6335 | 6156 | 4987 | 2872 | 2308 | 1875 | 1939 | 1806 | - التجارة الخارجية |
| 9,3 | 11,7 | 11,7 | 8,7 | 9,7 | 7,6 | 7,0 | 6,6 | - التجارة البيئية |
| | | | | | | | | - نسبة 2 : 1 |
| 64960 | 52469 | 38187 | 17043 | 20591 | 15060 | 15662 | 16783 | ليبيا |
| 2293 | 1626 | 1383 | 1008 | 962 | 993 | 1026 | 1032 | - التجارة الخارجية |
| 3,5 | 3,1 | 3,6 | 5,9 | 4,6 | 6,6 | 6,5 | 6,1 | - التجارة البيئية |
| | | | | | | | | - نسبة 2 : 1 |
| 34251 | 27422 | 23996 | 23375 | 20347 | 16162 | 16695 | 15579 | تونس |
| 2924 | 2525 | 1957 | 1628 | 1490 | 1139 | 1186 | 1145 | - التجارة الخارجية |
| 8,5 | 9,2 | 8,1 | 6,9 | 7,3 | 7,0 | 7,1 | 7,8 | - التجارة البيئية |
| | | | | | | | | - نسبة 2 : 1 |

المصدر : جابر محمد محمد الجزائر، التكامل الإقتصادي العربي في ظل العولمة، ص ص، 68-70.

* التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص ص، 359-361.

وإذا أردنا التعرف أكثر عن اتجاه هيكل الصادرات ومصادر الواردات السلعية بين الجزائر والدول العربية خلال الفترة 2005-2007، فإن الجدول المشار إليه أدناه يبين إنخفاض التجارة البينية مع عدد كبير من الدول العربية، حيث يؤدي في بعض الأحيان إلى عدم وجود معاملات تجارية مع بعض الدول العربية، وهو ما تفسره صادرات الجزائر إلى دول الخليج، ودولة البحرين بالتحديد، وعليه فإن نسبة الصادرات والواردات من وإلى الجزائر من خلال ما هو مشار إليه في الجدول أدناه تبين هشاشة العلاقات التجارية بين الجزائر وغالبية الدول العربية باستثناء بعض منها (جمهورية مصر العربية، الجمهورية التونسية، والمملكة المغربية).

الجدول رقم (56) هيكل اتجاه الصادرات و مصادر الواردات السلعية بين الجزائر ودول عربية مختارة خلال الفترة 2005-2007

| % | | | | | | | | | | | | |
|---------|--------|-----------|----------|--------|-------|-------|----------|-------|-------|-------|--------|----------------|
| البحرين | الكويت | موريتانيا | الإمارات | المغرب | اليمن | تونس | السعودية | سوريا | مصر | ليبيا | الأردن | |
| | | | | | | | | | | | | الجزائر |
| 00 | 0,16 | 0,45 | 0,30 | 40,35 | 0,02 | 23,51 | 0,97 | 0,51 | 29,14 | 3,97 | 0,62 | الصادرات |
| 2,93 | 0,62 | 0,45 | 5,74 | 7,31 | 0,03 | 23,58 | 13,22 | 2,49 | 28,21 | 0,08 | 10,94 | الواردات |

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 363.

أما إذا نظرنا إلى حجم صادرات الجزائر مع الدول العربية بالمقارنة مع العالم، فإننا نلاحظ أنها شهدت تحسنا، إذ انتقلت قيمتها من 1028,8 مليون دولار عام 2006 إلى 1390,8 مليون دولار خلال سنة 2007، أي بزيادة قدرها 0,51% من إجمالي التجارة العربية مقارنة بسنة 2006، كما شهدت الصادرات الجزائرية تحسنا مع العالم، إذ ارتفع حجم الصادرات في التجارة مع العالم من 46380 مليون دولار إلى 60184,2 مليون دولار خلال الفترة 2005-2007 بزيادة قدرها 13804,2 مليون دولار خلال نفس الفترة.

أما إذا نظرنا إلى الواردات فإنها حققت زيادة تقدر بـ 6136,6 مليون دولار بين الفترة 2005 و2007، وأن الميزان التجاري الجزائري يحقق زيادة قدرها 9960 مليون دولار بين الفترة 2005-2006، بينما يحقق عجز يقدر بـ 2292,4 مليون دولار خلال الفترة 2006 - 2007، وهو ما يشير إليه الجدول أدناه.

الجدول رقم (57) حجم التجارة الخارجية الجزائرية بالمقارنة مع مجموعة من الدول العربية
خلال الفترة 2005-2007
مليون دولار

| الميزان التجاري | | | الواردات | | | الصادرات | | | | | | | | | |
|-----------------|----------|----------|----------|----------|----------|-------------------|--------------|---------|-------------------|--------------|----------|-------------------|--------------|----------|---------|
| 2007 | 2006 | 2005 | 2007 | 2006 | 2005 | 2007 | | | 2006 | | | 2005 | | | |
| | | | | | | % دول عربية | دول عربية | العالم | % دول عربية | دول عربية | العالم | % دول عربية | دول عربية | العالم | |
| 3928,5 - | 2593,55- | 1966,87- | 19090,2 | 14401,67 | 12449,66 | 9,06 | 1374,7 | 1561,7 | 12,23 | 1444,7 | 11815,82 | 11,54 | 1209,2 | 10482,78 | تونس |
| 34187,6 | 36480 | 26520 | 25996,6 | 20520 | 19860 | 2,31 | 1390,8 | 60184,2 | 1,80 | 1028,8 | 57000 | 2,24 | 1037,73 | 46380 | الجزائر |
| 24024 | 24254,38 | 17688,31 | 20460 | 13218,58 | 11182,58 | 3,17 | 1414,9 | 44500 | 3,55 | 1331,4 | 37472,96 | 3,23 | 934,2 | 28780,89 | ليبيا |
| 18835,1 - | 11986- | 10359- | 43289,7 | 20595 | 19819 | 9,77 | 2389 | 24454,6 | 11,99 | 2212,15 | 18455 | 14,52 | 11,2008 | 13833 | مصر |

المصدر : الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي، التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2006.
- مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2006، ص 164.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2008.

2-2- الإقتصاد الجزائري ومناخ الأعمال في المنطقة العربية :

الملاحظ في إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أنها تتضمن استثناءات، منها الخدمات والإستثمار فضلا عن القيود غير الجمركية، وهي عناصر تحد من قدرتها على تحقيق الأثر الإقتصادي المرجو منها، ما لم يتم مزيد من الإصلاحات، وعلى الرغم من أن هذه الإتفاقية تقضي بإزالة جميع الرسوم الجمركية والرسوم على الضرائب الأخرى ذات الأثر المماثل، فإن إصلاح بيئة الأعمال يمثل عاملا أساسيا يمكن دول المنطقة من الحصول على مكاسب، شريطة أن يتضمن مشروع الإندماج اتخاذ إجراءات تساهم في زيادة كفاءة القطاعات الخدمية، وتحسين كفاءة الصناعية الخدمية مثل التمويل والنقل والتسويق، نظرا لأهميتها بالنسبة للقدرة التنافسية.

من هذا المنطلق كانت ولا زالت تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر نحو الدول العربية (ومنها الجزائر)، والمكاسب التي تمنحها بيئة الأعمال من بين المؤشرات الهامة والدالة على تقوية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في كثير من المناطق العالم، وهي العناصر التي تبدل الدول العربية جهودا من أجل فتح حوار جاد بشأنها، وذلك ضمن إتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى.

وحسب التقرير المقدم من قبل المؤسسة العربية لضمان الإستثمار لسنة 2008¹، فإن الإستثمارات المتراكمة والمتدفقة إلى الدول العربية خلال الفترة 1998-2008 بلغت ما قيمتها 259,5 مليار دولار وبنسبة 2,6 % من الإستثمار الأجنبي المباشر الوارد على صعيد العالم، وبنسبة 9,4 % على صعيد الدول النامية، أما الإستثمارات المستقطبة إلى الجزائر بالمقارنة مع الدول العربية، فإننا نجد الجزائر تحتل المرتبة التاسعة بحجم إجمالي قدره 9,655 مليار دولار، بعد كل من السعودية، والإمارات، مصر، لبنان، المغرب، السودان، تونس، الأردن، علما أن ندوة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية صنفت أربع دول عربية وهي، الأردن، لبنان، البحرين، السودان، ضمن قائمة العشرين دولة الأولى المستقطبة للإستثمارات في تقرير 2007²، والجدول أدناه يبين تطور تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، الواردة والصادرة من الجزائر.

الجدول رقم (58) يبين تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر خلال الفترة (1996 - 2007) مليون دولار

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|-------------------------------------|
| 1665 | 1795 | 1081 | 882 | 634 | 1065 | 1196 | 438 | 507 | 501 | 260 | 270 | الوارد من الدول العربية إلى الجزائر |
| 290 | 35 | 23 | 258 | 14 | 100 | 9 | 18 | 47 | 1 | 8 | 2 | الصادر من الجزائر إلى الدول العربية |

المصدر: مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير 2006، ص ص، 161-162.
مناخ الإستثمار في الدول العربية، تقرير 2008، ص ص، 219،220.

¹ مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير 2008، ص 219.
² موقع " الأكتاد" www.unctad.org

إن هذا التفاوت في حجم الإستثمارات الموجهة للبلدان العربية، بالمقارنة مع الجزائر، تعكسه بيئة الأعمال التي تساهم بشكل أو بآخر في خلق شروط التنافسية وتسمح بتدفقات كبيرة في حجم الإستثمار الأجنبي المباشر، حيث حددها تقرير¹ المنتدى الإقتصادي العالمي حول التنافسية العالمية للفترة 2007-2008 في إثني عشرة معيارا والتي تشمل جودة المؤسسات، البنية التحتية، استقرار الإقتصاد، مدى استفادة أكبر عدد من المواطنين من التعليم الأساسي والرعاية الصحية، والتعليم العالي والتكوين المهني، جودة سوق البضائع والخدمات، ومستوى التقدم التكنولوجي، وجاذبية الإستثمار، التنافسية.

الجدول رقم (59) يبين ترتيب الدول حسب مؤشر الأعمال التنافسية لمجموعة من الدول عربية الفترة 2005 والفترة 2008

| الترتيب | الأردن | الإمارات | البحرين | تونس | الجزائر | قطر | الكويت | مصر | المغرب |
|--------------------------|--------|----------|---------|------|---------|-----|--------|-----|--------|
| سنة 2005 مسح لـ 116 دولة | 43 | 33 | 54 | 35 | 95 | 44 | 47 | 71 | 79 |
| سنة 2006 مسح لـ 121 دولة | 52 | 31 | 51 | 26 | 85 | 34 | 44 | 76 | 66 |
| سنة 2007 مسح لـ 131 دولة | 49 | 37 | 43 | 32 | 81 | 31 | 30 | 77 | 64 |
| سنة 2008 مسح لـ 134 دولة | 48 | 31 | 37 | 36 | 99 | 26 | 35 | 81 | 73 |

المصدر : مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير 2006، ص، 176.

- موقع الشبكة : مؤشر التنافسية العالمية: 2006 www.weforum.org

- مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار، تقرير 2008، ص، 239.

أما إذا نظرنا إلى مؤشر الأعمال التنافسية المشار إليه في الجدول أعلاه والمقدم من قبل تقرير المنظمة العربية للإستثمار لسنة 2008 من خلال المسح الذي اعتمد 116 دولة في 2005 و 134 دولة في سنة 2008، فإننا نجد ترتيب الجزائر يمثل أسوأ مما كانت عليه في سنة 2003، حيث تم ترتيب الجزائر حسب المسح الأول في المرتبة 95 وفي المسح الثاني في المرتبة 99، هذا يعني أن الجزائر ينتظرها المزيد من الأعمال التي تمكنها من تحسين أدائها الإقتصادي، والدور المنوط بالحكومة من خلال أثر تدخل هذه الأخيرة في تخصيص الموارد، وهي المؤشرات التي يجب على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أن تأخذها في الحسبان من أجل ترقية العمل التنافسي بين مجموعة البلدان العربية. إن تقرير² مناخ الإستثمار في الدول العربية لسنة 2008، ومن خلال البيانات الواردة من 12 دولة عربية مضيئة للإستثمار، بلغ إجمالي تدفقات الإستثمارات العربية المباشر في المشاريع المنفذة والمرخص لها خلال عام 2008 حوالي 34 مليار دولار مقابل 20,7 مليار دولار لـ 13 دولة عربية توفرت عنها البيانات خلال عام 2007، وقد جاءت الجزائر في المرتبة الثانية بحوالي 5,7 مليار دولار بعد السعودية، وبالمقارنة بين عامي 2007 و 2008، فقد سجلت الإستثمارات العربية البيئية زيادة في تسع دول عربية (السعودية، الجزائر، السودان، مصر، ليبيا، سورية، المغرب، اليمن، تونس)، استحوذ قطاع

¹- تقرير المنتدى الإقتصادي العالمي حول التنافسية 2007-2008: www.Swissinfo.ch

²- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، سنة 2008، ص ص، 77-78.

الخدمات على نسبة 62% من إجمالي الإستثمارات، قطاع الصناعة بنسبة 28% من إجمالي الإستثمارات، ثم قطاع الزراعة بنسبة 3% من إجمالي الإستثمارات

أما إذا أخذنا التدفقات البيئية من الإستثمارات العربية المتراكمة والمرخص لها مع كل دولة على منفردة خلال الفترة 1990-2008، فإننا نجد أن أول دولة عربية تستثمر في الجزائر هي الجماهيرية الليبية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 367,3 مليون دولار، تليها جمهورية مصر العربية بمبلغ إجمالي يقدر بـ 337,1 مليون دولار، وبعدها المملكة الأردنية بمبلغ يقدر بـ 160,6 مليون دولار، أما دول الجوار فإننا نجد أن حجم الإستثمارات المتدفقة من تونس تقدر بـ 35,5 مليون دولار بعدما كان في سنة 2006 مبلغ 33,5 مليون دولار، و المغرب بـ 4,8 مليون دولار بعدما كان في سنة 2006 بمبلغ 2,9 مليون دولار، وموريتانيا بـ 1,8 مليون دولار، حيث تعتبر هذه الأحجام ضعيفة جدا بالمقارنة مع الدول المشار إليها أعلاه، وهو ما يؤكد عدم فعالية إنتقال الرساميل البيئية وحساسيتها اتجاه بلدان المغرب العربي.

الجدول رقم (60) حجم التدفقات الإستثمارية العربية البيئية المتراكمة و المرخص لها

خلال الفترة 90-2008

مليون دولار

| البحرين | الكويت | موريتانيا | الإمارات | المغرب | اليمن | تونس | السعودية | سوريا | مصر | ليبيا | الأردن | الجزائر |
|---------|--------|-----------|----------|--------|-------|------|----------|-------|-------|-------|--------|---------|
| 20,1 | 26,3 | 1,8 | 30,3 | 4,8 | 24,4 | 35,5 | 42,5 | 30,4 | 337,1 | 367,3 | 160,6 | |

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية، سنة 2008، ص 216.

إنطلاقا مما سبق، وتعبيرا عن رؤيتنا تجاه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، أنه إذا كانت الفرص التي يتيحها تشكل السوق الوطنية في الدول العربية من خلال هذه المنطقة، يؤدي إلى عملية الإندماج الإقتصاد الإقليمي، فإن المكاسب المحتملة التي تراهن عليها الدول العربية (ومنها الجزائر) تتزامن والتطبيق الفعلي لمضامين برنامج هذه الإتفاقية. وأول شيء فيها هو تحرير وتعميق التبادل التجاري بين البلدان العربية، واستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات الأجنبية، والعربية على وجه الخصوص.

وإذا كانت الجزائر اليوم أمام خيارات متعددة للإندماج الإقتصادي الإقليمي (العربي، والمتوسطي، والعالمية)، فإن الخيارات غير المشروطة التي تمنحها منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تمثل منفذا لتقوية الروابط الإقتصادية البيئية العربية، حيث من خلالها سوف تتمكن الجزائر من بعث وترقية القطاع الصناعي الذي تراهن على النهوض به في إطار إقامة منطقة تجارة حرة، وهي الإشارة التي تم على أساسها التفاوض منذ تقديم الجزائر موافقتها المبدئية للإندماج إلى هذه المنطقة في أوت 2004. الشيء الآخر الذي يجب أخذه بعين الإعتبار هو أن الجزائر كغيرها من البلدان العربية، كانت قد أمضت إتفاقا تجاريا في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، وهي بذلك أمام معاملتين تفضيليتين، واحدة عربية وأخرى أوروبية، ومثل هذا الوضع سيحدث شرا في الإندماج الإقتصادي الإقليمي العربي، مما يضعف فرصة البلدان العربية في تشكيل أسواقها الوطنية، من خلال تزايد في نسبة التجارة العربية مع الإتحاد الأوروبي على حساب إنخفاض نسبة التجارة البيئية. ضف إلى ذلك التفاوت في مستوى التنمية الصناعية بين الإقتصادات العربية والأوروبية، وإذا تم أخذ موضوع قواعد

المنشأ بعين الاعتبار، فإن اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية سوف تمارس عملية التمييز ضد السلع المستوردة من دولة عربية ليست طرفا في اتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من دولة (مثل إسرائيل) طرف في اتفاق الشراكة الأورو-متوسطية، وفي هذه الحالة إذا كانت مدخلات السلع الجزائرية من دولة عربية منضمة إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وغير منضمة للإتحاد الأوروبي، فإن هذه السلعة لا تدخل إلى السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية جد مرتفعة، تبين هذه النتائج أن قواعد المنشأ تخفي وراءها أغراضا سياسية، من خلال الازدواجية في المعاملات، حيث تعمل على إضعاف الروابط التجارية مع دول عربية وتقويتها مع دول غير عربية، وهي الصورة التي تكشف آثار إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وعلى مستقبل الجزائر في هذه المنطقة، وعلى الخيارات المحتملة للإندماج الإقتصادي.

المطلب الثاني: الإتحاد المغربي.

الفرع الأول : مشروع الإتحاد المغربي- النشأة والاتجاه:-

الإندماج الإقتصادي هو أرقى وأجدى من التعاون، فهو عبارة عن مراحل بالإمكان قطعها بسرعة ومزج الآليات التي تنطوي عليها إلا أنها تتطلب إرادة قوية لتحقيقها، ضمن هذه الرؤية تأثرت الحركات الوطنية لمختلف الأقطار المغربية بمشروع الإندماج الإقتصادي الإقليمي في أعقاب فترة الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين (مؤتمر طنجة بالمغرب، من 27 إلى 30/أفريل من سنة 1958)، عندما أفضت نظرية الإتحاد الجمركي (VINER 1950) إلى بروز تجمعات إقتصادية إقليمية (الجماعة الأوروبية للحديد والصلب)، أدت في النهاية إلى إحداث تحول في مفهوم التعاون، من إتفاقات تعاون إلى إتفاقات إطار. بحيث تمكن هذه السيرورة من تعزيز مظاهر التنافس في الأنظمة الإقتصادية، قد يكون منطلقها إحداث " منطقة للتبادل الحر" قائمة على الإلغاء التدريجي للحقوق الجمركية وللرسوم المماثلة لها وللكميات المحددة مسبقا من السلع والخدمات القابلة للتداول بين الأطراف.

وقد تعززت هذه المرحلة بإطار أرقى، (مراحل الإندماج الإقتصادي لـ BALASA 1960). هذه الرؤية تبنتها الحركات الوطنية للأقطار المغربية ضمن مشروع الإتحاد المغربي، الذي عملت على تجسيد ركائزه في أول مبادرة بعد حصول هذه البلدان على استقلالها، حيث تمثلت في إنشاء لجنة إستشارية دائمة للمغرب العربي " C.P.C.M " بتونس في 1964/10/11 ضمت كل من تونس والمغرب والجزائر، وقد أسفرت الإستشارات عن أول "بروتوكول إتفاق" بين وزراء اقتصاد دول المغرب العربي، تضمن ثلاثة قطاعات تكون موضوع تنسيق وتعاون في السياسات الإقتصادية والإجتماعية مستقبلا، وهي¹:

- قطاع الصناعة، لاسيما منه المناجم، الطاقة، المواصلات، وسائل النقل.
- قطاع التجارة والتبادل السلعي بين دول المنطقة وخارجها.
- ميدان العلاقات بين المغرب العربي ككيان جهوي والمجموعة الإقتصادية الأوروبية.

¹ - موسى بودهان، مداخلة بعنوان "مستلزمات وشروط تحقيق الإندماج الإقتصادي المغربي" الملتقى الدولي حول الإندماج الإقتصادي المغربي، من طرف الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين بالمكتبة الوطنية الجزائرية، أيام 10 و11 جوان 2000، ص 55.

لم يتوقف الحوار والتشاور في الجوانب السيادية الخاصة بكل دولة مغربية ، وفي أعقاب دراسات قام بها " المجلس الدائم الاستشاري للمغرب العربي" بتنسيق مع "برنامج الأمم المتحدة للتنمية". تم على الفور بعد شهر واحد أثناء المؤتمر الثاني لوزراء الإقتصاد إحداث منظمة مغربية أخرى لها أحقية إبداء الآراء والمقترحات حول شؤون و تكوين الأطر، التي أخذت لها تسمية " مركز الدراسات الصناعية للمغرب العربي"، ليكون لها مقر أول بطرابلس سنة 1968 ثم حول إلى طنجة عام 1971 (بعد انسحاب ليبيا من المجلس الدائم الاستشاري سنة 1970)¹.

إن الحساسية السياسية المفرطة والنزعة الذاتية بين الأقطار المغربية تجاه مشاريع التعاون، والتنافس حول الدور القيادي للإقليم، جعلت مشروع الإتحاد المغربي يجمد إلى حين، لنشهد بعدها لجوء كل من المغرب والجزائر وتونس عام 1976 وبشكل انفرادي إلى التوقيع على اتفاقات تعاون مع المجموعة الإقتصادية الأوروبية²، وهي أول إعاقة للمشروع المغربي في ظل عالم إقتصادي تدفع معالمه باتجاه التكتل وليس للإنفرادية.

ولم تتوقف إتفاقيات التعاون الثنائي والمتعدد بين بلدان المغربية ، إلا أنها لم تظهر في الكثير من المظاهر الحيوية للإندماج الإقتصادي، وكتقييم أولي لتجربة التعاون المغربي من سنة 1964 إلى 1975 يمكن القول بأن انعدام التعاقد في أعلى مستوى وافتقار القرار السياسي الملزم للأطراف آنذاك، لم يمكّننا من التعاون الشمولي المفضي إلى إنطلاق مسيرة الإندماج، ترجمت هذا الإتجاه العلاقات التجارية الثنائية المهيمنة بين الأطراف، الأمر الذي جعل المبادلات بينها ضئيلة كمّا ونوعا، بل كادت تنعدم تدفقاتها، بين الجزائر والمغرب خلال الفترة 1976-1987 وبين ليبيا وتونس خلال الفترة 1985-1987، علما أن حصة المبادلات التجارية بالمنطقة خلال هذه الفترات شديدة التغيرات تتراوح بوجه عام بين 3% و7% من مجموع التجارة الخارجية للأقطار الخمسة (بما فيهم موريتانيا)³.

أفرزت المتغيرات الإقتصادية العالمية بعد أزمة النفط 1986 محيطا إقتصاديا دوليا جديدا فرض على دول المنطقة المغربية ميكانيزمات تعاون جديدة يفرض فيها منطق السيطرة والهيمنة، مما جعل دول المنطقة غير قادرة على استبدال الواردات من باقي العالم بالسلع والخدمات التي مصدرها المغرب العربي، وذلك لأسباب عديدة منها⁴:

- الإرتفاع النسبي للتكاليف في بعض الصناعات المستوردة لمواد أولية أو شبه مصنعة مضخمة في ذلك في مصاريف الإستيراد.
- المساعدات المشروطة والتعاقدات الدولية الفارضة أحيانا على البلدان المغربية من قبل البلدان المصنعة للتموين من أسواقها.

¹ - أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في المغرب العربي- تركيب في التنمية والإندماج الإقتصادي- ، مطابع إفريقيا الشرق 1990، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، ص 89.

² - السعيد مقدم، أمين عام مجلس الشورى لاتحاد المغرب العربي، مداخلة بعنوان الإتحاد المغربي واقع و تقييم، ملتقى الإندماج الإقتصادي المغربي، 10 و 11 جوان 2000، (الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين)، ص 27.

³ - أحمد صديق، المرجع السابق، ص 91.

⁴ - أحمد صديق، المرجع السابق، ص 92.

- ضيق الأسواق المغربية كل على حدة، والتي لم تكن تستفيد بعد وحداتها - لانعدام الاندماج- من

وفورات الحجم المتزايدة ومن مزايا استخدام كل الطاقات الإنتاجية.

من هذا المنطلق ونتيجة لانفتاح إقتصاديات البلدان المغربية على إقتصاد السوق والنزعة الإقليمية التي بدأت تنتامي في جميع القارات، أصبح الاندماج الإقتصادي المغربي مطلباً موضوعياً يجب العمل على ترسيخه وأصهره، وهي الفكرة التي أثمرت بولادة مشروع إتحاد مغربي في شهر فيفري من سنة 1989 بمراكش بين خمس دول مغربية (الجزائر، تونس، المغرب، ليبيا، موريتانيا) وقّعت على معاهدة تضمنت تسعة عشر مادة، منها ما هو هيكلي، وما هو إجرائي، حيث تنص هذه المعاهدة في مجملها على السير تدريجياً نحو العمل على تحقيق إندماج مغربي شامل يؤمن إقتصاديات البلدان المغربية، ويسمح بحرية تنقل الأشخاص وانتقال الخدمات والسلع ورؤوس الأموال وكذلك إنشاء المشروعات المشتركة.

تتعلق الجوانب الإقتصادية التي تبرزها معاهدة مراكش بانفتاح بلدان المنطقة على التجارة الخارجية التي تؤدي إلى تحرير المبادلات التجارية وتسمح بإنشاء منطقة للتبادل الحر تعزز التجارة البينية بين البلدان المغربية. و تمكن في الجانب الآخر البلدان من تجميع إمكانياتها لإنجاز مشاريع مشتركة، وعليه فإن رغبة الإتحاد هي المزج بين "آليات الاندماج عبر السوق" و"الاندماج عبر الإنتاج"، علماً أن كلاهما مسبباً للآخر.

وإذا كانت محاولات¹ بناء الوحدة المغربية تعود إلى عهد الفتوحات الإسلامية من القرن السابع عشر إلى الحادي عشر ميلادي لم تنجز مهمتها كاملة بسبب قصر مدتها، فإن مبادرة 1989 شكلت منعطفاً تاريخياً تضمن النّية في إقامة مشروع مغربي، أسفرت مبادرته عن إقامة أطر مؤسساتية (مجلس الرئاسة، مجلس وزراء الخارجية، لجنة المتابعة، اللجان الوزارية المتخصصة، الهيئة القضائية، مجلس الشورى، الأكاديمية المغربية للعلوم، الجامعة المغربية، المصرف المغربي للإستثمار والتجارة الخارجية) مدعومة بنصوص قانونية تهدف في مجملها إلى

تجسيد الإتحاد في جانبه المؤسسي لتحديد أهدافه الإقتصادية، وهو ما ترجمته المواد² (المادة 2، والمادة 3، والمادة 14، والمادة 17) من الإتفاقية.

تقدم لنا القراءة الأولية لمضمون المعاهدة من خلال موادها التسعة عشر صورة، كون هذه الأخيرة تركز على صيانة إستقلال كل دولة من الدول الأعضاء في الميدان الإقتصادي وعلى العمل المشترك في مشروعات متعددة (صناعية، زراعية، التعليم، تبادل المعلومات، الدفاع والامن المشترك.... إلخ)، فهي لا تهدف إلى إقامة منطقة للتبادل الحر تزال فيها القيود الجمركية فحسب، وإنما ترمي إلى إقامة مشروع

¹ - منذ القرن الحادي عشر برزت ثلاث محاولات للوحدة المغربية تمثلت في : - المحاولة الأولى : انطلقت من الشرق وتمثلت في محاولة الفاطميين والزرعيين من 973 إلى 1171 م، - المحاولة الثانية : انطلقت من الغرب وتمثلت في محاولة المرابطين في القرن الحادي عشر، ولم يوفقوا إلا جزئياً، - المحاولة الثالثة : انطلقت من الغرب ومن جزء من الشمال المغربي تمثلت في محاولة الموحيدين حيث تم بسط سلطتهم لأزيد من 70 سنة، كانت في البداية على جزء من الشمال المغربي، ثم على كامل التراب المغربي. لمزيد من المعلومات انظر فوضيل رابح، مرجع سابق، ص 82.

² - المادة 2 : و تنص على العمل على تحقيق حرية انتقال الأشخاص و السلع والخدمات ورؤوس الأموال، المادة 3 : و تنص على إقامة مشاريع مشتركة وإعداد برامج عامة ونوعية، المادة 14 : و تنص على إقامة تعاون ديبلوماسي يقوم على أساس الحوار في ميدان الأمن والدفاع الإقليمي، المادة 17 : و تنص على ضرورة انفتاح الإتحاد على فتح الباب أمام بلدان أخرى عربية وإفريقية، لمزيد من المعلومات أنظر نصوص إتفاقية الإتحاد المغربي.

تنموي إقليمي يحقق شروط الإقلاع ويمكن بلدان الأعضاء من بعث شروط التنمية في المنطقة المغربية.

كانت أهداف المشروع كبيرة، لكن حجم الآثار السياسية والإقتصادية التي هبت على المنطقة في نهاية الثمانينيات وبداية التسعينيات من القرن العشرين كانت أكبر، أثرت بشكل مباشر على سير ومتابعة عملية البناء والإندماج، وهو ما جعل مشروع الإندماج المغربي يتميز بالتعثر تارة وبالعمل التدريجي تارة أخرى، من منطلق أن الإندماج هو ذو طبيعة تدريجية لإحداث تغييرات على مستوى الهياكل الإقتصادية للبلدان المعنية، لكن تبقى الإرادة لتحقيق أهداف المشروع هي التحول النوعي في عملية بناء الإتحاد المغربي.

الفرع الثاني : البلدان المغربية- مميزاتا وثقلها الإقتصادي

1- المميزات الإقتصادية :

يتميز إقليم الإتحاد المغربي بحدود مشتركة تساعده على تقليص حجم تكاليف التبادل التجاري بين بلدانه، وهي ميزة نسبية يجب استثمارها في عملية الإندماج الإقتصادي الإقليمي من خلال تحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود الجمركية، بالإضافة إلى بناء البنية الأساسية الممثلة في الطرق والإتصالات المساعدة على ذلك.

تعتمد إقتصاديات البلدان المغربية على الموارد الطبيعية كعنصر أساسي لمنتجاتها الأولية، والسلع الفلاحية، كما أنها تمتلك إحتياطي معتبر من المنتجات الطبيعية، والثروة البترولية والصناعات الإستخراجية والتحويلية يمكن حصر أهمها فيما يلي¹:

- البترول المغربي يمثل 8% من إحتياطي العالمي.
 - الغاز الطبيعي يمثل 25% من إحتياطي البلدان العربية (4% عالميا).
 - الفوسفات يقدر حوالي بـ 50 مليار طن، أي 36% من إحتياطي العالمي.
 - اليورانيوم 56 ألف طن.
 - الزيت 18% من إحتياطي العالمي.
 - الرصاص 4% من إحتياطي العالمي.
 - سوق تتسع إلى أكثر من 80 مليون مستهلك.
- هذا فضلا عن موارد أخرى تزخر بها أراضي البلدان المغربية مثل الذهب، الفضة، الحديد، النحاس،.... إلخ من الموارد. يترجمها الجدول أدناه

¹- رابح فوضيل، مرجع سابق ذكره، ص 87.

الجدول رقم (61) يبين أهم الموارد الإقتصادية التي تتمتع بها الدول المغربية

| الدول | الموارد |
|-----------|--|
| الجزائر | النفط، غاز طبيعي، خام حديد، الرصاص، بلوط الفلين، القمح |
| تونس | النفط، الفوسفات، خام حديد، الرصاص، الزنك، الملح، زيت الزيتون، الفاكهة، السياحة |
| المغرب | الفوسفات، خام حديد، الرصاص، المنغنيز، الزنك، الملح، الفحم، الأسماك، السياحة |
| ليبيا | النفط، غاز طبيعي، الإسمنت، البوتاس، الحديد الخام، زيت الزيوت، الجلود |
| موريتانيا | خام حديد، خام نحاس، السمك |

المصدر: توفيق صالح على الحفار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان تجربة التكامل الإقتصادي العربي، الإعتماد المتبادل في المنظور السياسي، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، قسم العلوم السياسية ليبيا، 2004 ص 61.

2- النقل الإقتصادي للبلدان المغربية في المنطقة:

إذا كانت وفورات الحجم والتقارب الجغرافي بين الدول يمنح فرصا أكبر للإستفادة من مكاسب الإندماج الإقليمي ويشجع على قيام التجارة البينية، فإن ما يميز الإقتصاديات المغربية هو اعتمادها على التنوع وعدم التخصص الذي هو عنصر هام يساعد البلدان المغربية المضي نحو الإندماج الإقتصادي الإقليمي، علما أن هذا التنوع تترجمه الإمكانيات المتوفرة لدى هذه البلدان، حيث نجد:

2-1- الجزائر¹: المنتجات الرئيسية التي تميز الإقتصاد الجزائري تشمل ميدان الطاقة والمنتجات الزراعية وموارد أخرى، ذلك أن الغاز الطبيعي يمثل الحصة الأكبر من موارد الطاقة (المنتج الخامس عالميا بنسبة 3,3%)، بـ 84,5 مليون متر مكعب، إذ تمثل حصة ليبيا 15,3 مليون متر مكعب، وحصة نيجيريا 35 مليون متر مكعب حسب إحصائيات 2007، أما البترول تعتبر الجزائر المنتج الثاني في أفريقيا بـ 86,5 مليون طن في سنة 2007 بعد نيجيريا بـ 114 مليون طن، وليبيا بـ 86 مليون طن خلال نفس السنة²، ويمثل 2% من الإنتاج العالمي، الحديد تعتبر المنتج الثاني في أفريقيا بـ 1580 طن، الفوسفات 876 دولار في سنة 2001، أما المنتجات الزراعية يمثل فيها القمح بـ 1502 مليون دولار في سنة 2002، علما أن هذه الكمية لا تغطي إلا الثلث من الإستهلاك المحلي، والزيوت تقدر بـ 200 مليون دولار، إنتاج زيت الزيتون والحمضيات يقدر بـ 45 مليون دولار و 473 مليون دولار خلال سنة 2002، صف إلى ذلك إنتاج التمور والتي تعتبر كمية إنتاجها غير مستقرة لأسباب مناخية وإمكانيات قليلة، إذ تعتبر سادس منتج للتمور (ثلاث أرباع مستهلك محليا) علما أن المساحة الزراعية ضئيلة تقدر بـ 3% من مساحة البلد، المستغل منها فعليا يقدر بـ 1,7% من مساحة البلد³، مع العلم أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يقدر بـ 3936 دولار و أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي هو 6% لسنة 2007.

2-2- ليبيا⁴: من أهم الموارد التي تهيمن على الإقتصاد الليبي نجد النفط والغاز، وإذا كانت ليبيا تعتبر بلد بترولي فإن حصة هذا الأخير تقدر بـ 86 مليون طن في سنة 2007، أما إنتاجها من الغاز الطبيعي يقدر

¹ - فوضيل رايح، مرجع سابق ذكره، ص ص 87-88.

² - BP Statistical Review of World Energy, June 2009.P 6-9,P24-24.

³ - ar.wikipedia.org (الموسوعة الحرة)

⁴ - فوضيل رايح، مرجع سابق ذكره، ص 88، أنظر بالإضافة إلى مجلة دراسات المعنونة بالتنمية في أفريقيا واقع وأفاق، المركز العالمي لدراسات وأبحاث، طرابلس 2006، ص 41.

بـ 15,3 مليون متر مكعب خلال نفس السنة، بالإضافة إلى الصناعات النفطية والغازية والصناعات الغذائية والنسيج، علماً أن سكانها يقدر حوالي 6 مليون نسمة حسب تقديرات 2006، أما متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي يقدر بـ 4301 دولار حسب تقديرات سنة 2004، وأن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لنفس السنة يقدر بـ 4,9% للأسعار الثابتة لسنة 2004.

2-3- المغرب¹: الإمكانيات الاقتصادية التي يتمتع بها الإقتصادي المغربي تشمل الزراعة التي تعتبر الحرفة الرئيسية لثلثي السكان، حيث يمثل الإنتاج الزراعي 40% من مصادر الدخل، ومن أهم الغلات الزراعية نجد الأرز، القمح، الشعير، القطن، الفواكه والزيتون، علماً أن المساحة الصالحة للزراعة تقدر بـ 95000 كم²، منها 14450 كم² مسقية، أما أهم المحاصيل الزراعية هي الحبوب، القمح، الشعير، الذرة، الحوامض، إذ يعتبر المغرب ثاني مصدر في العالم للحوامض وزيت الزيتون، ومن أوائل المصدرين للخضر والفواكه عالمياً، وتأتي الثروة المعدنية في المرتبة الثانية حيث يعمل في هذا المجال ما يزيد عن 120 ألف عامل، إذ يملك المغرب 75% من إحتياطي الفوسفات في العالم، مما يجعله أول المصدرين وثالث المنتجين بعد الولايات المتحدة وروسيا، ويمثل حوالي 40% من قيمة الصادرات. أما المناجم التعدينية تشمل مناجم النحاس والذهب والفضة والحديد والزنك والمنغنيز، أما القطاع الصناعي يساهم بحوالي 35% من الناتج الداخلي الخام²، حيث تمثل الصادرات الصناعية حوالي 70% من مبيعاتها للخارج، في حين يمثل القطاع السياحي بحوالي 10% بالنسبة لمصادر العملة الصعبة، أما قطاع الصيد البحري يزود السوق المحلية المغربية بنسبة 30% من مجموع إنتاجه، مع العلم أن متوسط دخل الفرد يعادل 1636 دولار بأسعار 2004، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لسنة 2004 يقدر بـ 4,3%.

2-4- تونس³: يتميز الإقتصاد التونسي بتنوع منتجاته يساهم القطاع الصناعي فيه بحوالي 29,6% من إجمالي الناتج الوطني، علماً أن الهيكل الصناعي ينقسم إلى الصناعة المنجمية وتشمل الفوسفات، الخام والحديد، الرصاص والزنك، أما القسم يمثل الطاقة التي تشمل الكهرباء، البترول، الغاز الطبيعي (الصادرات تبلغ حوالي 722 مليون متر مكعب)، أما القطاع السياحي والذي يعتبر من بين القطاعات الإستراتيجية من حيث مساهمته في الناتج الإجمالي، فإن عدد السائحين يتزايد كل سنة قدر سنة 2000 بحوالي خمسة ملايين سائح، أما في سنة 2007 قدر بـ سبعة ملايين سائح، حيث تهتم تونس بتطوير هذا المنتج بكل أبعاده الثقافية، علماً أنه يوجد في مختلف البلاد حوالي 620 فندق، 70% منها ذا مستوى رفيع، أما القطاع الزراعي فيبلغ نموه سنوياً 3,4%، ويستوعب أكثر من نصف مليون عامل، ومن أهم المنتجات الزراعية نجد الحبوب (ممثلة في القمح، الشعير، الذرة)، الزيتون والتمور، القطنيات (ممثلة في الفول، فاصوليا)، مع العلم أن متوسط دخل الفرد حسب تقديرات

¹ - مجلة آفاق أفريقية، نهر النيل، المجلد الثاني، العدد الخامس، القاهرة 2001، ص ص 134 - 135، وأنظر التقرير الإقتصادي الموحد لسنة 2005.

² - الموسوعة الحرة. ar.wikipedia.org, op-cit, Le 16/09/2009.

³ - مجلة آفاق أفريقية، نهر النيل، بعنوان "التجمعات الإقليمية خطوات على طريق الوحدة"، المجلد الثاني، العدد 7، القاهرة 2001، ص ص 162-164، وأنظر التقرير الإقتصادي الموحد لسنة 2005.

2004 قدر بـ 2946 دولار، وأن معدل النمو السنوي يعادل 5,6% بالأسعار الثابتة بتقديرات 2007¹ وأن عدد السكان حوالي 10,2 مليون نسمة حسب إحصائيات 2006².

2-5- موريتانيا³: يتمتع الإقتصاد الموريتاني بثروة معدنية وسمكية، حيث تعد موريتانيا من أكبر منتجي خام الحديد في المنطقة وفي القارة الإفريقية بالإضافة إلى مادة اليورانيوم والنحاس والذهب والجبس⁴، أما قطاع الصيد البحري يأتي في المرتبة الثانية من خلال حجم الثروة السمكية التي تعد من أجود أنواع الأسماك في العالم ويعمل به حوالي 18% من سكان سواحل المحيط الأطلنطي الذي يبلغ طوله نحو 650 كم، علما أن أهم صادرات موريتانيا هي الحديد والأسماك المحفوظة، أما قطاع الزراعة أهم محاصيله تشمل القمح، الأرز، التمر، الشعير والبقول السوداني ويعمل به حوالي 40% من سكان موريتانيا، وتشكل الثروة الحيوانية مصدرا أساسيا، حيث تمثل الماشية 30% من إجمالي الناتج المحلي وتغطي 73% إحتياجات السوق من الحليب الذي تستورد البلاد منه سنويا، وتصدر 17 ألف طن من اللحم الأحمر سنويا، أما الثروة الحيوانية تقدر بحوالي 115 مليون من الجمال، 106 ملايين رأس من الأبقار، أما القطاع الصناعي يعتمد على صناعة الأسمت وتكرير السكر وصناعة الأسماك وأكبر مجمع الحديد والصلب علما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي حسب أسعار 2004 يقدر بـ 451 دولار، أما معدل نمو الناتج المحلي بالأسعار الثابتة لنفس السنة يقدر بـ 3%.

إن هذه المميزات وإن كانت تمثل قاعدة إقتصادية صلبة تساعد على إقامة إندماج إقتصادي مغربي، إلا أنها يجب أن تتوفر لها الدوافع الكافية لتحقيق ذلك، فانخفاض درجة الإفتتاح وضعف درجة الإندماج بين البلدان المغربية، والدور المحدود للقطاع الخاص أضعفت جميعها الحافز للإندماج الإقتصادي، علما أن الجوانب الإقتصادية لا تمثل وحدها القوى الدافعة للإندماج فالعوامل السياسية لها أهميتها أيضا.

الفرع الثالث : الدوافع والعوائق المصاحبة للإندماج الإقتصادي المغربي :

1- الدوافع الإقتصادية :

في ضوء ما تتمتع به المنطقة المغربية من وفرة وتنوع في الموارد الطبيعية، هناك دوافع إقتصادية قوية للإندماج الإقتصادي بين الدول المغربية، فمن ناحية المساحة الإجمالية للمنطقة المغربية (لـ 5 بلدان) نجد أنها تقدر بـ 5,8 مليون كلم مربع ، أي ما يعادل 4,3% من مساحة العالم، وتفقو تقريبا 80% مساحة الإتحاد الأوروبي، وتمثل 19% من مساحة القارة الأفريقية، و40% من مساحة العالم العربي، ويمثل سكان بلدان المغرب العربي نحو 7,84 مليون نسمة في سنة 2006⁵، فضلا عن هذا، هناك تباين في توزيع العمالة، ورأسمال، والموارد الطبيعية بين الدول المغربية.

¹ - ar.wikipedia.org,op-cit, Le 16/09/2009.

² - تقرير التنافسية العربية 2007.

³ - مجلة آفاق أفريقية، نهر النيل، بعنوان "قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقية - النيباد-، المجلد الثالث، العدد 9، القاهرة 2002، ص ص 134، وأنظر التقرير الإقتصادي الموحد لسنة 2005.

⁴ - ar.wikipedia.org,op-cit, Le 17/09/2009

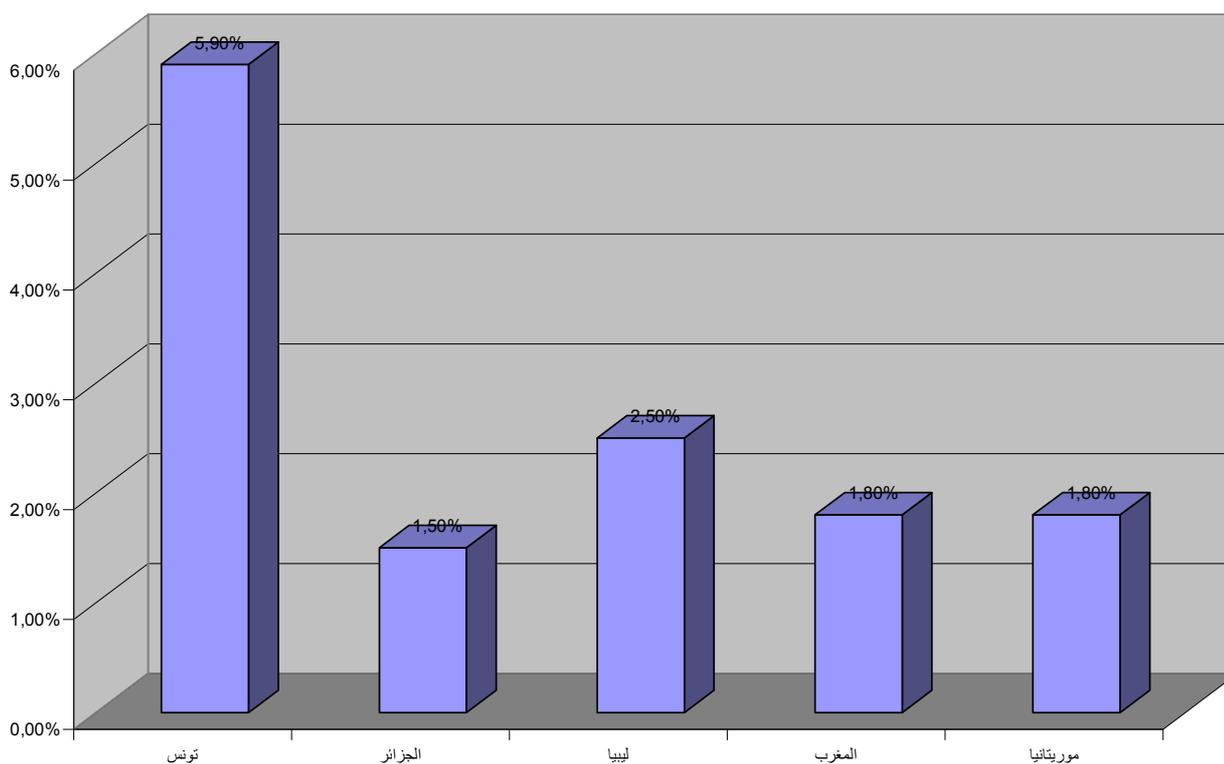
⁵ - تقرير التنافسية العربية لسنة 2008، ص ص، 11-20.

تتحكم مكاسب الاندماج الإقتصادي الإقليمي بوجه عام في مجموعة من العوامل، يفسرها مستوى تطور التجارة البينية بين البلدان المغربية من جهة، وجاذبية الإقتصاد الجزائري تجاه بلدان المنطقة، إذا أخذنا الإندماج الإقتصادي الإقليمي المغربي كبديل للجزائر من بين المشاريع المطروحة في هذا الشأن.

1-1- تطور لتجارة الخارجية في المنطقة المغربية :

على صعيد التبادل التجاري، وعلى الرغم من تنامي حجم تجارة بلدان المنطقة، إلا أن هذا الحجم لا يزال ضئيلا بين البلدان المغربية ولا يعبر عن أفق بشأن الإندماج الإقتصادي في المنطقة، كونه يتسم بالقصور الهيكلي مع بعض الركود الذي يشوب صادرات بلدان المنطقة التي لا تتجاوز فيما بينها نسبة 2,5%، حيث يتراوح نصيب كل بلد من الصادرات المتجهة نحو سوق المنطقة كما يوضحه الرسم البياني أدناه، بين معدل أقصى بنسبة 5,9% بالنسبة لتونس، ومعدل أدنى بنسبة 1,5% بالنسبة للجزائر، و 2,5% بالنسبة لليبيا، وحوالي 1,8% بالنسبة لكل من المغرب وموريتانيا، حيث تعزى ضآلة حجم التجارة الخارجية داخل المنطقة إلى قصور أوجه الإندماج بين إقتصادات هذه البلدان، وعدم كفاية تنوع الصادرات، وهي العوامل الرئيسية التي تقف عائق أمام التجارة داخل المنطقة وفقا للنماذج الكلاسيكية لتحليل التجارة الدولية¹.

الشكل رقم (11) يبين نصيب كل بلد مغربي من الصادرات إلى سوق المنطقة



المصدر : منتدى التنمية في شمال أفريقيا، دراسة "تعلق بتقييم إمكانية الإندماج الإقليمي في شمال أفريقيا" أجراها مكتب شمال أفريقيا التابع للجنة الإقتصادية لأفريقيا، المملكة المغربية، مارس 2006.

¹ - ACHI LAHCEN, Commerce en Afrique du Nord : Evaluation du Potentiel de L'intégration Régionale en Afrique du Nord. Etude Commissionnée par le Bureau Afrique du Nord de la CEA et présentée dans le cadre de la 21ème réunion du comité intergouvernementale d'experts Rabat 2006.

إذا كانت الإتفاقيات الثنائية المتعددة بين المغرب وتونس، وتونس والجزائر وليبيا، وأيضا بين المغرب وموريتانيا، و التي دعا القادة المغاربة من خلالها إلى رفع منسوب التجارة البينية، فإن اجتماع وزراء التجارة المغربية يوم 25 جانفي 2007 بتونس، قد دعا إلى تنشيط عملية الاندماج الإقتصادي بين بلدان المنطقة، والاتجاه نحو وضع الصيغة النهائية بشأن إتفاق التجارة الحرة بين بلدان الأعضاء، ورغم كل هذا، فإن التبادل التجاري بقي محدودا للغاية بسبب افتقار السلع التصديرية للتنوع، فضلا عن المصاعب التي تواجه تنفيذ الإتفاقيات التجارية بين دول المنطقة، ذلك أن حجم التجارة بين بلدان المنطقة يمثل بأقل من 3% خاصة إذا ما قورن بحجم التجارة بالمناطق الأخرى من العالم والتي تصل إلى 10% على الأقل، غير أن بعض البلدان تتميز بارتفاع معدل تبادلها التجاري مع شركائها في المنطقة، حيث يعتبر حجم التجارة بين ليبيا وتونس الأكبر داخل المنطقة إذ انتقلت قيمته من 732 مليون دولار سنة 2004¹ إلى 1300 مليون دولار أمريكي في سنة 2007، ويتكون بصورة أساسية من السلع الغذائية والمصنوعات التونسية التي بلغت قيمتها حوالي 565 مليون دولار، والمحروقات الليبية التي بلغت قيمتها 735 مليون دولار وتحتل التدفقات التجارية بين الجزائر وليبيا المرتبة الثانية إذ تبلغ قيمتها حوالي 623,3 مليون دولار².

1-2- أثر إتفاقيات الاندماج الإقليمي على حجم التجارة وتدفقات الإستثمار :

أ- على مستوى التجارة :

ما يميز حجم التبادل التجاري وتناميته في المنطقة منذ سنة 2001، هو هيمنة الإتحاد الأوروبي على هيكل التجارة في المنطقة، إذ يبلغ نصيب المعاملات التجارية الأورو-مغربية نسبة تقارب 60%، في حين لم تتجاوز هذه النسبة 2,5% بين بلدان المنطقة، إذ تشير التقديرات خلال الفترة 2000-2004 أن الواردات من الإتحاد الأوروبي تشكل 63% مع الجزائر و64% مع ليبيا و65% مع المغرب و 75% مع تونس، وهو ما يؤكد بقاء الإتحاد الأوروبي الشريك الرئيسي لبلدان المنطقة، أما حجم التجارة مع البلدان الآسيوية ذات الإقتصادات الناشئة فارتفعت بنسب متفاوتة مع بلدان المنطقة إذ تشكل الواردات منها 12% مع ليبيا و 14% إلى 18% بالنسبة للمغرب، ومن 9% إلى 17% بالنسبة لموريتانيا، ومن 3% إلى 16% بالنسبة للجزائر وأخيرا من 8% إلى 9% بالنسبة لتونس³.

الملاحظ أن أهم الإتفاقيات الإقليمية لبلدان المنطقة مبرمة مع الإتحاد الأوروبي وترتكز على منطقتي الإنشاء التدريجي لمنطقتي تجارة حرة أوروبية – متوسطية، على الرغم من أن معظم بلدان المنطقة منضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وأمام المعاملات التفضيلية التي تقدمها الجماعات الإقتصادية الإقليمية في المنطقة، فإن ميل البلدان المغربية تجاه الإتحاد الأوروبي فرضه حجم المبادلات التجارية والفرص التي تمنحها الإقليمية الجديدة في الجوانب المتعلقة تأهيل المؤسسات الصناعية والمساعدات المالية التي يمنحها الإتحاد الأوروبي في هذا المجال، أضف إلى ذلك العناصر الديناميكية الممثلة في تدفقات الإستثمار المباشر وتحويل التكنولوجيا، و يبين الجدول أدناه حصة الإتحاد الأوروبي من التجارة الخارجية للدول المغربية.

¹ - ACHI LAHCEN, Commerce en Afrique du Nord : OP-cit,Rabat 2006.

² - التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008.

³ - ACHI LAHCEN, Commerce en Afrique du Nord : OP-cit,Rabat 2006..

**الجدول رقم (62) مقارنة نسب التجارة الخارجية للدول المتوسطية مع الإتحاد الأوروبي
خلال 2003**

| الدول | الواردات من الإتحاد الأوروبي (% من إجمالي الواردات) | الصادرات إلى الإتحاد الأوروبي (% من إجمالي الصادرات) | إجمالي التجارة الخارجية مع الإتحاد الأوروبي (% من إجمالي التجارة الخارجية) |
|---------|--|---|---|
| تونس | 71,6 | 80,0 | 75 |
| المغرب | 57,9 | 74,0 | 64 |
| الجزائر | 58,0 | 62,7 | 61,4 |

المصدر : جابر محمد محمد الجزائر، مرجع سابق ذكره، ص 74.

ب- على مستوى تدفقات الإستثمار المباشر :

يعتبر حجم الأسواق والاستقرار السياسي، واستقرار الإقتصاد الكلي، وهيكل تنظيمي مؤسسي وملائم عوامل أساسية في تحديد اختيار المستثمرين الأجانب ببلد ما، علاوة على العنصر البشري الذي يساعد على الإستغلال الأمثل للفوائد العرضية التي تتيحها القوة العاملة المحلية، وعليه فقد أنجزت معظم البلدان المغاربية الجيل الأول من الإصلاحات الهيكلية¹، بالإضافة إلى انفتاح بلدان المنطقة على التجارة الخارجية، وانضمام بعض منها إلى منظمة التجارة العالمية، وإمضائها لعقد الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، حيث تشير بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) المبينة في الجدول أدناه إلى مضاعفة تدفقات الإستثمار المباشر الأجنبي إلى المنطقة المغاربية في سنة 2007 مقارنة بسنة 2003، إذ بلغت تدفقات الإستثمار في كل من المغرب 2,57 مليار دولار، وفي الجزائر 1,66 مليار دولار، وتونس 1,61 مليار دولار، وليبيا 2,54 مليار دولار، وموريتانيا 0,15 مليار دولار، وإذا كان حجم تدفقات الإستثمار المباشر قد ارتفعت مقارنة بسنة 2004، فإن هذه الزيادة لا تعكس حجم التدفقات البيئية بين البلدان المغاربية بقدر ما تعكس ارتباط بلدان المغاربية مع الخارج، وهي ضئيلة مقارنة مع ما يتجه منها إلى منطقة آسيا وأمريكا اللاتينية.

**الجدول رقم (63) يبرز تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر باتجاه دول بلدان الإتحاد المغاربي
خلال الفترة (1998 – 2007)**

الوحدة : مليون دولار أمريكي

| الجزائر | ليبيا | المغرب | تونس | موريتانيا | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---------|-------|--------|------|-----------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|
| 501 | 148- | 400 | 668 | - | 507 | 438 | 1196 | 1065 | 634 | 882 | 1081 | 1795 | 1665 | |
| 128- | 141 | 1364 | 368 | 15 | 128- | 141 | 113 | 145 | 143 | 357 | 1038 | 2013 | 2541 | |
| 400 | 422 | 422 | 779 | 40 | 1364 | 422 | 2808 | 481 | 2314 | 895 | 1653 | 2450 | 2577 | |
| 668 | 779 | 779 | 486 | 77 | 368 | 779 | 486 | 821 | 584 | 639 | 782 | 3312 | 1618 | |
| - | 40 | 40 | 77 | 77 | 15 | 40 | 77 | 67 | 102 | 392 | 814 | 155 | 153 | |

المصدر : مناخ الإستثمار في الدول العربية، المؤسسة العربية لضمان الإستثمار وائتمان الصادرات، تقرير 2008، ص 219.

Source : World Investment Reports 2004 et 2006.

¹ - نذكر منها إستقرار الإقتصاد الكلي، تحرير التجارة الخارجية، انفتاح الأسواق أمام الإستثمار الأجنبي، هيكل تنظيمي ومؤسسي.

1-3- مؤشرات جاذبية الإقتصاد الجزائري اتجاه المنطقة المغربية :

يمكن قراءة هذه الجاذبية من خلال مجموعة من المؤشرات منها ما يتعلق بمساهمة الإقتصاد الجزائري في التجارة البينية المغربية، والأداء الإقتصادي الذي يعزز النمو الإقتصادي، ويشكل فرص تقليص مستوى البطالة، ويساهم في ترقية مستوى الإندماج الإقتصادي المغربي، بالإضافة إلى مناخ أداء الأعمال في المنطقة.

أ- على مستوى التجارة البينية :

الملاحظ أن بلدان المنطقة المغربية (ومنها الجزائر) تعتبر أقل انفتاحا على التجارة الخارجية بالمقارنة مع بقية البلدان، سواء تعلق الأمر بتجمعات إقتصادية في أفريقيا (منها الجماعة الإقتصادية لدول غرب أفريقيا ECWAS) أو في منطقة آسيا (الآسيان)، ذلك أن المتوسط البسيط للرسوم الجمركية بالنسبة للدول الأكثر رعاية المطبق في قطاع الصناعة يبلغ 21% مقارنة بنسبة 10,8% في آسيا، و 9,5% في بلدان أمريكا اللاتينية، ورغم أن هذا المتوسط بدأ يتجه نحو الانخفاض منذ التسعينيات من القرن العشرين، إلا أن معدل الإنخفاض لم يكن متساويا بالنسبة لكل البلدان المغربية، فقد خفض المغرب معدل التعريفية بنسبة 57%، كما خفضت الجزائر وتونس معدل التعريفية بنسب تتراوح بين 20 أو 30%¹، ورغم هذا الإنخفاض بقي حجم التجارة البينية المغربية ضعيف، يترجمه هيكل التجارة البينية بين الجزائر والدول المغربية، كما هو وارد في الجدول أدناه.

الجدول رقم (64) يبين هيكل الصادرات ومصادر الواردات السلعية

(البينية للدول بين الجزائر والدول المغربية) خلال الفترة (2007) (%)

| موريتانيا | المغرب | تونس | ليبيا | الجزائر |
|-----------|--------|-------|-------|---------|
| 0,45 | 40,35 | 23,51 | 3,79 | صادرات |
| 1,9 | 7,31 | 23,58 | 0,08 | واردات |

المصدر : التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 363.

تعكس المعطيات الواردة في الجدول أعلاه الضعف الكبير للتجارة البينية، بين الجزائر والبلدان المغربية، وتقدم صورة واضحة عن ضعف إندماج الإقتصاد الجزائري في الإتحاد المغربي، الذي مضى على إنشائه مدة 20 سنة، و لم ترق الإتفاقيات الثنائية في مجال التجارة إلى مستوياتها، إذ تبين أن الجزائر مرتبطة أكثر مع تونس من حيث حجم الصادرات التي وصلت إلى 18,5% و الواردات إلى 23,5%، بالمقارنة مع ليبيا (1,6% و 0%) وموريتانيا (0,2% و 1,9%) التي تعد ضعيفة، وتختلف مع المغرب من حيث حجم الصادرات (33,9%)، في حين نجد التجارة البينية بين البلدان المغربية فرادى والعالم الخارجي مرتفعة، مما يدل على أن التجارة البينية بين البلدان المغربية تشكل عامل نفور بينما تشكل عامل جذب مع البلدان الأوروبية عل وجه التحديد،

¹ - منتدى التنمية في شمال أفريقيا "مذكرة تمهيدية حول التجارة في شمال أفريقيا"، مرجع سابق ذكره، ص 1.

فمثلا واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي تقدر بـ 69,2% بالنسبة للمغرب، 67,5% بالنسبة للجزائر، و71,5% بالنسبة تونس¹.

ب- على مستوى مناخ بيئة الأعمال في المنطقة المغربية :

يمثل إصلاح بيئة الأعمال عامل أساسي يمكّن دول المنطقة من الحصول على مكاسب، شريطة أن يتضمن مشروع الاندماج إجراءات تساهم في زيادة كفاءات القطاعات الإستراتيجية (قطاع الصناعات التحويلية، القطاع الزراعي، الخدمات، البحث العلمي)، وترفع مستوى الأداء الإقتصادي لبلدان المغرب العربي. يتطلب هذا الإتجاه الإهتمام أكثر بالمزايا التنافسية، والعمل على جذب أكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر. ساهمت العوامل الإقتصادية والمناخية خلال الفترة 2000-2007 بقدر كبير في تحقيق معدلات نمو في المنطقة، إذ أفضت الأحوال المناخية للزراعة، وارتفاع أسعار النفط، فضلا عن السياسات الإقتصادية التي اتسمت بالمزيد من الدينامية مقارنة بفترة التسعينيات من القرن الماضي، إلى تعزيز النمو الإقتصادي بدرجة ملحوظة (7% مقارنة بنسبة 5% في عام 2005)، حيث اتسمت هذه المعدلات بتباين كبير واختلفت من بلد إلى آخر، ففي عام 2007 وصلت إلى 6% بالنسبة للجزائر وتونس، و7% بالنسبة لليبيا، وأقل من 5% بالنسبة للمغرب، و10% بالنسبة لموريتانيا.

هذا الأداء، وإن حقق مستويات مرتفعة في النمو الإقتصادي، إلا أنه لا يبدو على وشك أن يفضي بصورة واضحة إلى توفير فرص العمل، وإلى مستوى معين من الاندماج الإقتصادي المغربي. ورغم تعدد الإتفاقيات الثنائية في مجال الإستثمار والتجارة. إذ تبين بيانات مناخ الإستثمار في المنطقة المغربية التباين الكبير بين الدول. وإذا أخذنا حجم التدفقات الإستثمارية المغربية البينية المتراكمة والمرخص بها خلال الفترة (1985-2006)، فإننا نجد أن مستواها الأعلى تحققه الجزائر مع ليبيا بقيمة إجمالية تقدر بـ 376 مليون دولار، ومستواها الأدنى تحققه الجزائر مع موريتانيا بقيمة إجمالية تقدر بـ 1,8 مليون دولار، مما يعني أن البلدان المغربية تستقطب أكبر كمية من الإستثمارات الأجنبية من خارج المنطقة، وهو ما يفسر عدم جاذبية البلدان المغربية تجاه بعضها البعض فيما يتعلق بالاستفادة من نقل التكنولوجيا التي يعتبر الإستثمار الأجنبي أحد مدخلاتها. وعليه فإن مؤشر الإستثمار الأجنبي البيني بين البلدان المغربية بناء على معطيات الفترة المقدمة في الجدول أدناه، يمثل عاملا مفسرا لعدم جاذبية الإقتصاد الجزائري للإستثمارات المغربية، رغم انفتاح إقتصاديات البلدان المغربية على التجارة وحرية تنقل رؤوس الأموال الأجنبية.

الجدول رقم (65) يبين حجم التدفقات الإستثمارية المغربية البينية المتراكمة والمرخص بها خلال الفترة (1985-2008) الوحدة : مليون دولار

| الجزائر | ليبيا | تونس | المغرب | موريتانيا |
|---------|-------|------|--------|-----------|
| 367,3 | 35,5 | 4,8 | 1,8 | |

المصدر : مناخ الإستثمار في الدول العربية، تقرير 2008، ص 216.

¹ - شريط عابد، تدويل إقتصاديات الدول المغربية من خلال الشراكة الأورو-متوسطية، مرجع سابق ذكره، ص 54.

الأداء الإقتصادي يتطلب تحسين شروط جاذبية الإقتصاد الجزائري اتجاه بلدان المنطقة من خلال تحسين شروط التنافسية الجارية (منها فاعلية المؤسسات، البنية التحتية الأساسية، جاذبية الإستثمار، تدخل الحكومة في الإقتصاد... إلخ من المؤشرات)، وعليه فإن توفير قاعدة بيانات لأداء الأعمال سوف يمكن بلدان المنطقة (ومنها الجزائر) من التعرف على مواطن القوة والضعف، ومن ثم إمكانية تحسين شروط الجاذبية الإقتصادية اتجاه بعضهم البعض، فحسب قاعدة بيانات أداء الأعمال لدول الإتحاد المغاربي المستخرجة من عينة تتكون من 181 دولة لسنة 2008¹، تم ترتيب بلدان الإتحاد المغاربي في مؤشر سهولة الأعمال كما يلي: يرتب الجزائر في المرتبة 132، ويرتب المغرب في المرتبة 128، ويرتب تونس في المرتبة 73، وموريتانيا في المرتبة 160، بينما مؤشر تأسيس المشروع يرتب الجزائر في المرتبة 141، بينما تونس في المرتبة 37، والمغرب في المرتبة 62، وموريتانيا في المرتبة 143، أما بالنسبة لمؤشر التجارة عبر الحدود رتب الجزائر في المرتبة 118، تونس في المرتبة 38، المغرب في المرتبة 64، أما موريتانيا في المرتبة 158، أما مؤشر دفع الضرائب رتب الجزائر في المرتبة 166، تونس في المرتبة 106، المغرب في المرتبة 119، بينما موريتانيا في المرتبة 174.

تعكس هذه المؤشرات مستوى الأداء لبلدان المغرب العربي، وإذا أخذنا حجم الإصلاحات الإقتصادية التي قامت بها الجزائر بالمقارنة مع تونس والمغرب، فإننا نستنتج من خلال هذه البيانات أن تأثيرها الإيجابي على الإقتصاد المغربي و الإقتصاد التونسي كان أكبر، وهو ما يفسر التفاوت في المؤشرات بين الجزائر وهذه البلدان، ويعكس لنا أيضا جاذبية هذه الإقتصادات تجاه بعضها البعض، و يوضح الجدول أدناه ذلك.

الجدول رقم (66) يبين قاعدة بيانات أداء الأعمال
لدول الإتحاد المغاربي خلال الفترة 2007-2008

| تصنيفية المشروع | دفع الضرائب | | توظيف العمالة | | استخراج التراخيص | | التجارة عبر الحدود | | تأسيس المشروع | | | |
|-----------------|-------------|------------|---------------|------------|------------------|------------|--------------------|------------|---------------|------------|-----|-----|
| | تقرير 2008 | تقرير 2007 | تقرير 2008 | تقرير 2007 | تقرير 2008 | تقرير 2007 | تقرير 2008 | تقرير 2007 | تقرير 2008 | تقرير 2007 | | |
| الجزائر | 49 | 41 | 166 | 169 | 118 | 93 | 112 | 117 | 118 | 109 | 141 | 120 |
| تونس | 32 | 29 | 106 | 139 | 113 | 92 | 101 | 110 | 38 | 39 | 37 | 59 |
| المغرب | 64 | 61 | 119 | 128 | 168 | 156 | 90 | 133 | 64 | 77 | 62 | 47 |
| موريتانيا | 148 | 141 | 174 | 173 | 123 | 142 | 142 | 105 | 158 | 142 | 143 | 164 |
| ليبيا | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م | غ م |

المصدر: تقرير مناخ الإستثمار العربي الموحد لسنتي 2006-2008.

- الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال وكذا المؤشرات الفرعية من 178 دولة بالنسبة لتقرير 2007.
- الترتيب في مؤشر سهولة أداء الأعمال وكذا المؤشرات الفرعية من 181 دولة بالنسبة لتقرير 2008.
- دليل بيانات توظيف العمالة : ارتفاع القيمة يعكس بيئة أكثر تعقيدا لأداء الأعمال.
- الرقم أما المؤشر يشير إلى مرتبة الدولة ضمن المؤشر.

وإذا كان اهتمام الجزائر هو أكبر بالقطاع الصناعي والصناعة التحويلية على وجه التحديد في العملية الإندماجية، فإن تحسين مناخ بيئة الأعمال يشجع المستثمرين المحليين والأجانب على الاهتمام بالقطاع الصناعي، ويسمح للقطاع الخاص بترقية الصناعات التحويلية التي أصبحت تمثل حقلًا للتنافسية في كثير من

¹- مناخ الإستثمار في الدول العربية، تقرير 2008، ص ص، 246-258.

مناطق العالم، حيث ساعدت هذه الصناعات على رفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، ومكنت بعض بلدان المنطقة من ترقية صناعاتها.

لا يقاس مستوى تقدم الاندماج الإقتصادي فيما بين البلدان بحجم التجارة البينية فحسب، وإنما بمستوى تطور القطاع الصناعي ومساهمته في رفع قدرات الإنتاج واستيعاب مستويات التشغيل من أجل تقليص حجم البطالة، وعليه إذا نظرنا إلى حجم مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان المنطقة المغربية نجد سيطرة الصناعات الإستخراجية على القطاع الصناعي في بعض منها، وهو العامل الذي لم يمكن هذه الأخيرة من الإهتمام بالتنوع في إقتصادياتها، إذ تمثل نسبة مساهمة الصناعات الإستخراجية في الناتج المحلي 97% في بعض البلدان، وتعد ليبيا والجزائر مثالا على ذلك بنسبة 71,9% و 45,9% كمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وهو ما جعل العملية الصناعية بطيئة في قطاع الصناعات التحويلية، إذ تحتل تونس المرتبة الأولى بنسبة 16,9% و المغرب في المرتبة الثانية بنسبة 15,8% في هذا القطاع، بينما تحتل الجزائر وموريتانيا وليبيا المراتب الأخيرة، وهو ما يترجمه الجدول رقم (67)، مع العلم أن عملية الاندماج الإقتصادي التي تحتل فيها الصناعات التحويلية الحصة الأكبر، ويكون القطاع الخاص مساهما فعلا عبر تشكيل متعدد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن مستوى التنافسية سوف يسجل مستويات نمو عالية ويجعل عملية الاندماج الإقتصادي في المنطقة تساهم في خلق شروط النمو الإقليمي ومن ثم تحقيق التنمية المساهمة في رفع كفاءة الإنتاج والتشغيل.

الجدول رقم (67) يبين القيمة المضافة للقطاع الصناعي ونسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي في بلدان الإتحاد المغربي (بالأسعار الجارية) لسنة 2007

| الجزائر | الصناعات الإستخراجية | | الصناعات التحويلية | | إجمالي القطاع الصناعي | |
|-----------|-------------------------------|--|-------------------------------|--|-------------------------------|--|
| | القيمة المضافة مليون دولار | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي % | القيمة المضافة مليون دولار | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي % | القيمة المضافة مليون دولار | المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي % |
| الجزائر | 63651,2 | 47 | 5,378 | 4 | 69029,8 | 51 |
| تونس | 2012,1 | 5,7 | 5,998 | 17,1 | 8010,8 | 22,8 |
| المغرب | 1275,8 | 1,7 | 10980,9 | 15 | 12256,7 | 16,7 |
| موريتانيا | 713,3 | 25,1 | 253,1 | 8,9 | 966,4 | 34 |
| ليبيا | 47908,8 | 76,2 | 3124 | 5 | 51032,8 | 81,2 |

المصدر: التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008، ص 313.

2- العوائق الإقتصادية :

غالبا ما اقترن اتساع مجال التبادل التجاري أمام حركة النمو والتنمية الإقتصادية، وتوسيع الأسواق المحلية بإنشاء مناطق تجارة حرة أو إتحادات جمركية أو سوق مشتركة، إلا أن منطقة التجارة الحرة والسوق المغربية والتي من المفروض قد أنجزت مراحلها، قد أصابها نوع من التلكؤ في إجراءات التنفيذ، علما أن الموافقة الخاصة بإنشاء منطقة تجارة حرة مغربية تم أخذها في بداية سنة 2007. ويعود هذا التأخير إلى بعض القيود، يمكن عرضها على النحو التالي :

1-2- القيود الهيكلية¹:

من بين العوامل المساهمة في إعاقة الاندماج الإقتصادي بين البلدان المغربية، نجد بالإضافة إلى العامل السياسي الذي ساهم بقدر كبير في تلكؤ عملية الاندماج الإقتصادي (إعاقة حرية حركة السلع والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال)، عوامل أخرى تتمثل في تقلب النمو الإقتصادي، وقصور النظام المالي، وضآلة حجم سوق الأوراق المالية التي شكلت قيدا أعاق بصفة خاصة زيادة حجم الإستثمار الأجنبي.

الملاحظ أن التجارة الإقليمية تتركز في مجموعات تتسم مبدئيا بقدر كبير بأوجه الشبه فيما يتعلق بما تزخر به المنطقة من موارد، أو فيما يتعلق بما تعانيه من مشاكل مثل عدم وجود أوجه التمايز وغياب المنافسة، ويشكل عدم وجود تنسيق إقتصادي بين بلدان الأعضاء في الإتحاد المغربي أو عدم وجود إستراتيجية عمل منسقة حاجزا أمام تحقيق الإندماج الإقليمي.

2-2- ضعف التبادل التجاري :

إن قراءة بسيطة في معدل ارتباط أسواق الدول المغربية ببعضها البعض (والذي لا يتعدى 2,8% من إجمالي التجارة للبلدان المغربية)، وارتباط أسواق هذه الأخيرة بالبلدان خارج المنطقة، خاصة دول الإتحاد الأوروبي (والذي يقدر بحوالي 67%) وباقي دول العالم (يقدر بحوالي 33%)، يكتشف أن نتيجة فرق المعدلين ليست لصالح البلدان المغربية وأن المعطيات المتاحة عن التجارة الخارجية والبيئية المغربية تؤكد ضعف التجارة البيئية، ومدى ارتباط التجارة الخارجية لهذه البلدان لأسواق الدول الصناعية².

المشكل إذن هو أن البلدان المغربية فرادي أو جماعات عاجزة على إنتاج فاتورة استيرادها من داخل مجالها الإقتصادي، وفي نفس الوقت غير قادرة على تنويع صادراتها. وإذا كان الإشكال يتعلق بالقيود الجمركية وغير الجمركية التي تحدّ من نمو التجارة داخل المنطقة، فإن مجرد تقنين إنشاء منطقة للتجارة الحرة أو الوصول إلى اتفاق يؤدي إلى إلغاء كل الحواجز الجمركية والإدارية بين الدول المغربية، لا يعدّ كافيا لرفع معدّل التبادل التجاري المغربي البيئي، وغير كفيّل بتحقيق تفاعل واندماج بين إقتصاديات هذه البلدان، ذلك أن البلدان المغربية بحاجة إلى وجود فوائد كثيرة وعديدة في منتجاتها ومتناظرة مع النواقص في المنتجات الأخرى، لتتبادل مع بعضها البعض خاصة عندما يتعلق الأمر بالمنتجات المصنعة ونصف المصنعة. وهي الإنتقادات الموجه فيه دوما لقطاع الصناعة في هذه البلدان لضعف طاقته الإنتاجية، الشيء الذي ولّد حالات نواقص متشابهة في الكثير من المنتجات أدت في كثير من الحالات إلى تغطية هذه الأخيرة من خارج المنطقة، مما جعل بلدان الإتحاد المغربي تتنافس في تبادلها التجاري الخارجي مع الغير وتتنافر في تبادلها التجاري البيئي³. وهو ما يفسر تبعية دول الإتحاد المغربي إلى الخارج، والتي تطورت درجة الانكشاف الإقتصادي التجاري بها إلى

¹ - منتدى التنمية في شمال أفريقيا، ندوة حول " التكامل الإقليمي في شمال أفريقيا: ما هي مداخل الإندماج في الإقتصاد العالمي ؟"، مراكش 19-20 فبراير 2007، المملكة المغربية، ص 13.

² - إن هذا الفرق يعبر عن شدة تبعية البلدان المغربية للإتحاد الأوروبي، لمزيد من المعلومات، أنظر: صالح صالح، التحديات المستقبلية للإقتصادات المغربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، مخبر الشراكة والإستثمار في الفضاء الأورو- مغربي، مجلة العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس، سطيف، العدد 02/2003، ص 31.

³ - فوزيل رابح وآخرون، معوقات الإندماج الإقتصادي المغربي، مداخلة في الملتقى حول الإندماج الإقتصادي المغربي، تحت إشراف الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين أيام 10-11 جوان 2000، ص 79. أنظر (وثيقة الجمعية).

مستويات شديدة وصلت إلى أكثر من 73%، في حين لا تتجاوز تلك النسبة في الإتحاد الأوروبي 25%¹، كما يشكل وجود الكثير من الحواجز غير الجمركية التي تكون على شكل طلب رخصة إستيراد استنادا إلى معايير الأمن والصحة والإجراءات المرتبطة بها، خاصة فيما يتعلق في امتثال معايير إنتاج السلع، وإجراءات منح الرخص عائقا أمام التجارة، ضف إلى ذلك يشكل قصور وسائل النقل أحد أكبر الحواجز أمام نمو التجارة على صعيد المنطقة، وقد تعد تكلفة المسافات الإقتصادية من بين أكبر العوائق أمام تسهيل وتشجيع وتسريع حركة التبادل التجاري فيما بين بلدان المنطقة، وترتفع التكلفة إذا أخذنا بعين الإعتبار شبكة الطرقات وخطوط النقل بكل أبعادها، علما أن بلدان الأعضاء في الإتحاد المغربي وقعت إتفاقا لتيسير حركة السلع والأفراد، إلا أن العديد من الحواجز لا تزال قائمة أمام التجارة عبر الحدود مثل غلق الطرق، والتأخير في إجراءات عبور الحدود، أو رفض منح تأشيرة الدخول للسائقين المهنيين من بعض الجنسيات.

المطلب الثالث: النيباد نظرة جديدة للإقليمية في إفريقيا.

الفرع الأول: تقديم مبادرة النيباد، النشأة والظروف

لقد ظل حلم الأفارقة بالتنمية يمثل الشغل الشاغل حتى في ظل رحاب منظمة الوحدة الإفريقية التي نشأت في ظل نزاعات داخلية وإقليمية مسلحة، وبعد أن أصبح الإهتمام بالتنمية عملية ترجمتها العديد من التقارير الصادرة عن هيئة الأمم المتحدة منذ سنة 1990 والتي ارتقى فيها مفهوم التنمية إلى التنمية المستدامة خلال تسعينيات القرن العشرين، بات واضحا أنه لن ينهض بمسؤولية التنمية في القارة إلا الأفارقة أنفسهم. وعليه أصبح لدى القادة الأفارقة قناعة راسخة بأن عليهم واجبا يلزمهم القيام بمحاولات جادة للقضاء على الفقر والعمل على توفير الشروط اللازمة لتحقيق التنمية.

تبين المعطيات الإحصائية لسنة 2002، والخاصة بشؤون القارة الإفريقية أن 340 مليون شخص أو نصفهم يعيشون على الأقل من دولار أمريكي واحد في اليوم، وأن معدل الوفيات لدى الأطفال دون الخامسة من السن هو 140 في الألف، وأن متوسط العمر المتوقع عند الولادة هو 54 عاما فقط، كما تتوفر لدى 58% فقط من السكان طرق الحصول على المياه النقية، فضلا عن ذلك يبلغ معدل الأمية بالنسبة للأشخاص فوق سن 15 ما يعادل 41%، كما أن هناك 18 خط هاتف لكل 1000 شخص في إفريقيا، بالمقارنة مع 146 بالنسبة للعالم ككل، و567 للبلدان ذات الدخل العالي²، وفي ظل إنخفاض المساعدات الأجنبية التي تندفق إلى داخل القارة من 17،2 مليار دولار أمريكي في عام 1990 إلى 12،3 مليار دولار أمريكي في عام 2001³، الأمر الذي يتطلب الدعوة إلى إقامة علاقة جديدة من الشراكة بين إفريقيا والمجتمع الدولي، من أجل تخطي فجوة التنمية التي اتسعت عبر قرون من العلاقات غير المتكافئة.

1- صالح صالح، التحديات المستقبلية للإقتصاديات المغربية في مجال الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، المرجع السابق، ص 31.
2- جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" بين الفكر والتنفيذ، مجلة آفاق إفريقية، العدد التاسع لسنة 2002، ص 14.
3- مايكل لانج وآخرون، مجلة قضايا التنمية، تصدر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سنة 2003، العدد 26، خاص بإستراتيجية النيباد.

لقد جاءت مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا والمعروفة "بالنيباد" لتطرح نفسها كبديل سياسي واقتصادي منفتح داخليا بين دول القارة ومع العالم الخارجي، حيث قدمت المبادرة في إطار جديد يحكم التطلعات التنموية في القارة ويمثل هذا الإطار موقف إفريقي يلبي الاحتياج إلى جهد إفريقي لتحسين وضع القارة.

وفي ظل رسم المعالم الإستراتيجية والإعداد لها تماشيا ومتطلبات العولمة، تمخض عن هذه المبادرة "الجنة رؤساء الدول" تجتمع كل أربع أشهر من أجل التنسيق، وتضم فيما بينها ممثلين عن كافة المناطق الفرعية في القارة الإفريقية، علما أن هذه اللجنة تؤدي مهام رئيسية منها: تسويق المبادرة بغية حشد التأييد العالمي لها، وتعبئة الموارد المالية لتحقيق أهدافها، حيث نظمت لها عدة لقاءات ومنتديات لتفعيل مقرراتها، منها: منتدى الصين إفريقيا، الذي بدأ سنة 2000 بالمبادرة، من خلال موامة برامج التعاون بين الصين وإفريقيا مع برامج "النيباد"، ثم جاءت قمة الـ 8 المنعقدة في "جنوة" شهر جويليه 2001 والتي قامت بدعم المبادرة من خلال قرارها الخاص بتخفيف عبء الديون، وبعدها مؤتمر تنمية إفريقيا الذي انعقد بباريس في 2002/02/09 بمبادرة فرنسية، وبحضور 13 رئيس دولة وحكومة إفريقية، بالإضافة إلى مشاركة المدير التنفيذي للبنك الدولي، حيث جاء في اللقاء مطالبة فرنسا بالتحرك السريع من أجل حل أهم معضلات أفريقيا ممثلة في الشفافية، والسلام المدني، والديمقراطية، وتقديمها الدعم من أجل مواجهة تحدياتها، وبالأخص في مجالات البنية التحتية، والزراعة، والطاقة، والمياه، والتكنولوجيا الجديدة، وحماية البيئة، مطالبة بالتنمية الدائمة في إفريقيا وليس المؤقتة. ثم جاء إجتماع مجموعة الثمانية في كندا في شهر جويليه 2002 ليكرس الدعم الكامل وغير المشروط للمبادرة الإفريقية الجديدة¹، و تؤكد هذا الدعم في " اسكتلندا" في شهر جويليه 2005 عندما تقدمت مجموعة الثمانية دول الصناعية الكبرى بشطب ديون 14 دولة إفريقية، ومضاعفة المساعدات التنموية، كما قام البنك الدولي بالتعهد بتعبئة 25 مليار دولار سنويا لفائدة إفريقيا حتى عام 2015، وإعلان دول الإتحاد الأوروبي عن إقامة شراكة دائمة مع إفريقيا لتحقيق أهداف الألفية، وقد أعلنت الأمم المتحدة في نوفمبر 2002 قرارها الداعي إلى ضرورة موامة برامج الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة المهمة بإفريقيا مع برامج عمل "النيباد"، وذلك في منتدى "التيكا" الذي تتبناه اليابان بالتعاون مع الأمم المتحدة والدول المانحة للمساعدات للدول الإفريقية².

الفرع الثاني : مضمون المبادرة :

لا تختلف مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" في طروحاتها العامة عن فحوى طروحات الإقليمية الجديدة إلا من حيث الشكل، كون الأولى تجمع بين دول نامية وأخرى أقل نموا، بينما الثانية تجمع بين دول صناعية كبرى ودول نامية، وعليه فإن الإستراتيجيتين تتقاسمان نفس الإتجاه الذي تتبناه الليبرالية الجديدة، وتعبير عنه العولمة في جميع الميادين، وبالخصوص في الميدان الإقتصادي، و تتبنى "النيباد" مفهوم القيادة الإقليمية، يدفعنا هذا التصور إلى التعرف عن الإطار الفكري للمبادرة، والأهداف التي تسعى هذه الأخيرة إلى تحقيقها في القارة الإفريقية.

¹ - جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" بين الفكر والتنفيذ، المرجع السابق، ص 15.

² - بدة المحبوب، مرجع سابق ذكره، ص 46.

1- الإطار الفكري لمبادرة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا:

أثارت "النيباد" في صياغتها لأهدافها رؤية فكرية معينة بشأن معطيات الواقع الإفريقي والعالمي الراهن، وقد أثارت هذه الرؤية كثيرا من الجدل فيما يخص علاقتها بالفكر الليبرالي الجديد الذي شهد صعودا كبيرا نهاية القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، حيث تجسدت أفكاره الرئيسية في برامج التكيف الهيكلي التي سادت عملية صنع السياسات العامة في الغالبية الكبرى من الدول الإفريقية منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين. ومن أهم الأفكار الرئيسية التي تبنتها مبادرة النيباد وتأثرت بها نجد تحرير الأسواق وإطلاق المبادرة الفردية، تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي، تهيئة المناخ لجذب وتشجيع الإستثمار الخاص والمباشر على وجه الخصوص، العمل على التكيف مع متغيرات العولمة تقاديا لمخاطر التهميش. وإيماننا منها بأن مسلمات سيطرة قوى العولمة وآلياتها على المجتمع العالمي باتت أمرا واقعا يجب التكيف معه، فإن هذا لم يمنع من أن تتبنى إفريقيا إطارا فكريا لمفهوم التنمية المستدامة والحكم الراشد يختلف في بعض جزئياته عن الإطار الفكري العام لقيادي العولمة، يمكن استعراض جوانب رئيسية منه ميزت أفكار وثيقة مبادرة "النيباد" نلخصها فيما يلي¹ :

1-1- ترى المبادرة أن القارة تمثل للعالم قاعدة موارد لا غنى عنها، ظلت تخدم البشرية لقرون طويلة، وأن هذه الموارد تشكل "الميزة النسبية" لها في عالم اليوم، وتحددها في أربعة عناصر أساسية هي:

- الثروة المعدنية والنباتية والحيوانية الضخمة؛

- الرثة البيئية التي تعتبر منفعة عامة للجنس البشري ككل؛

- التراث التاريخي والأثري الثمين للقارة باعتبارها مهدا للجنس البشري، بالإضافة إلى ثراء ثقافي عالمي؛

1-2 - ترى المبادرة أن إفريقيا تعرضت لعملية إفقار قاسية لثرواتها على مدار قرون طويلة، وتقدم تشخيصا دقيقا لهذه العملية، تم تحديده في ثلاثة آليات عملت جميعا على تخلف وتهميش القارة الإفريقية وهي :

- الميراث الاستعماري، وآليات النظام العالمي في ظل الحرب الباردة؛

- قصور السياسات التي انتهجتها الدول الإفريقية بعد الإستقلال، حيث يعد هذا بمثابة عقبة رئيسية أمام التنمية المستدامة المنشودة؛

- ضعف الدول الإفريقية وقدرتها في ترشيد الحكم؛

- وزيادة على هذه الآليات، ترى المبادرة أن برمج التكيف الهيكلي لم تقدم حلول لمشكلات القارة إلا جزئيا فقط، لا تتجاوز تحقيق معدلات نمو في بعض البلدان الإفريقية.

1-3 - ترى المبادرة أن الإطار العالمي الذي تواجهه إفريقيا في مطلع الألفية الثالثة الجديدة هو أن تسارع عملية العولمة بقدر ما فتحت آفاقا لدول العالم في الاستفادة من فرص العولمة بقدر ما كانت لها تأثير صارخ في اختلال وتوزيع المنافع، وقد كان نصيب إفريقيا هو المزيد من التهميش، وذلك لوجود "عوائق هيكلية" تحول دون مشاركة إفريقيا في عملية العولمة، وأهم هذه العوائق هي :

¹ - عراقي عبد العزيز الشربيني، نيباد واستراتيجية التنمية- عرض نقدي بعض القضايا الرئيسية- معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، ص ص، 56-57.

- تدهور مستوى النشاط الإقتصادي الذي يزيد المخاطر أمام تدفق رؤوس الأموال الخاصة.
- إضعاف قدرة الدول على اجتذاب رؤوس الأموال الأجنبية، وتشجيع الإستثمارات المحلية.
- إخفاق القيادات السياسية في مشروعها التنموي بصورة تؤدي إلى إعاقه عملية تعبئة الموارد النادرة واستقلالها.

وفي هذا السياق ترى المبادرة أن عملية العولمة لا تنطوي على آليات تلقائية للتخفيف من حدة الفقر والتهميش، ولهذا فهي تطالب المجتمع الدولي والحكومات الوطنية بالعمل على إزالة هذه العوائق وتهيئة الظروف لاندماج إفريقيا في الإقتصاد العالمي.

2- أهداف المبادرة:

بناء على وثيقة الإطار الإستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل تنمية إفريقيا والمعتمدة في جويليه 2001 خلال الدورة 37 للوحدة الإفريقية، تم تحديد مضامين المبادرة في الأهداف التالية¹:

- تعطى الأولوية للقطاعات الأساسية والتي بدونها لن تكون هناك تنمية، مثل الزراعة، التعليم، التكنولوجيا، البنية التحتية، البيئة، المورد البشري.

- تهدف الوثيقة إلى تحقيق ودعم معدل النمو لمتوسط إجمالي الناتج المحلي يزيد على 7% في الـ 15 سنة القادمة.

- تخفيف حدة الفقر والنزاعات العنصرية ،
- تنويع الأنشطة التجارية وتعزيز القدرة التنافسية الدولية وزيادة حجم الصادرات ،
- الإتجاه نحو زيادة الإندماج الإقليمي في القارة الإفريقية ،
- تحقيق الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي من أجل دعم مصداقية الدول الإفريقية لدى المستثمرين الأجانب ،

- تعبئة الموارد سواء الخاصة بتدفق رأس المال، أو الموارد المحلية ،

- تنفيذ الإصلاحات المتعلقة بالمساعدات الإنمائية الخارجية، ودفع المبادرة الخاصة بإتجاه الوصول إلى

الأسواق، من خلال تنويع الإنتاج والاهتمام بالتعددين، التصنيع، السياحة والخدمات،

إنطلاقاً من الأهداف الأساسية المحددة في وثيقة الإطار الإستراتيجي للشراكة الجديدة من أجل التنمية في إفريقيا،

هناك تحديات يجب على المبادرة أخذها في الحسبان من أجل تحقيق مستوى ملحوظ من الإندماج، يمكن تلخيص

أهمها في النقاط التالية² :

- تنويع قاعدة الإنتاج ،
- زيادة معدلات الإدخار والإستثمار،
- تضيق الفجوة في نمط توزيع الدخل ،

¹ جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقية "النيباد" بين الفكر والتنفيذ، مجلة آفاق إفريقية، العدد التاسع لسنة 2002، ص 14، 15.

² محمد الأمين ولد جدو، تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية عالمياً وانعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث، مجلة دراسات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، العدد 23، طرابلس 2005، ص 110.

- زيادة معدلات الإستثمار كنسبة من الناتج ،

- تحقيق السلام الإجتماعي.

وحتى يتسنى للدول الإفريقية تحقيق هذه الأهداف وغيرها يتعين على هذه المبادرة أن تدمج كافة المبادرات الأخرى في وثيقة واحدة شاملة، علما أن القائمين على صياغة وثيقة النيباد يرون أن تحقيق هذه المبادرة يتطلب الوصول بمعدل النمو إلى 7% سنويا، مع ضخ مبلغ 64 مليار دولار أمريكي في الموارد المالية سنويا، ذلك أن المساعدات المالية التي تقدمها الدول المانحة لأفريقيا لإتمام مبادرة التنمية يفترض أن ترقى إلى المستوى المطلوب، لكن واقع الحال يبين أن هذه المساعدات لا تكفي للقضاء على الفقر في هذه البلدان، إذ تمنح اليابان مساعدات تقدر بـ 13508 مليون دولار، وتليها الولايات المتحدة الأمريكية بـ 9955 مليون دولار ، وألمانيا بـ 5030 مليون دولار أمريكي، وفرنسا بـ 4105 مليون دولار، وبريطانيا بـ 4010 مليون دولار، وكندا بـ 1744 مليون دولار، وإيطاليا بـ 1376 مليون دولار¹.

الفرع الثالث : الدول الإفريقية – المميزات الإقتصادية والتحديات المستقبلية

1- المميزات الإقتصادية للدول الإفريقية :

إن الإمكانيات التي تزر بها القارة الإفريقية كثيرة ومتنوعة، إلا أن استغلالها يتطلب وسائل مالية ومادية هائلة، وهو ما جعل إفريقيا تصنف عالميا من أكثر القارات في العالم تخلفا رغم ما هو متاح لديها، إذ تعتبر غنية من حيث الموارد الإقتصادية، تمتلك 40% من إجمالي الطاقة المائية ، أما على مستوى الموارد الزراعية فهي تحتل نسب معتبرة في إنتاج بعض المحاصيل على المستوى العالمي، والإحصائيات التالية تبين الإمكانيات التالية² :

- إنتاجها من البن يمثل 29% من الإنتاج العالمي؛

- إنتاجها من زيت النخيل يقدر حوالي 75% من الإنتاج العالمي؛

- إنتاجها من الزيتون يقدر حوالي بـ 15% من الإنتاج العالمي؛

- إنتاجها من الكاوكاو يمثل 70% من الإنتاج العالمي؛

كما تعتبر غنية ببعض الموارد الأخرى منها:

- تنتج 75% من إنتاج الذهب في العالم و 70% من إنتاج الماس؛

- تنتج ثلثي إنتاج العالم من الكوبالت و 50% من إنتاج المنغنيز؛

- تنتج 30% من إنتاج اليورانيوم ربع خام الفوسفات؛

- 10% من إنتاج النفط و 8% من إنتاج الكروم؛

- تمتلك 20% من الاحتياط العالمي من النفط، كما تنتج 10% من الحديد و 40% من الطاقة

الكهربائية.

¹ - جوزيف رامز أمين، قمة الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "النيباد" بين الفكر والتنفيذ، المرجع السابق، ص 19.

² - محمد الأمين ولد جدو، المرجع السابق، ص 109.

هذه المزايا (المزايا النسبية)، وعلى الرغم من أهميتها في عملية الاندماج الإقتصادي بين البلدان الأفريقية، إلا أن هذه المزايا لا يكون لها أي معنى إن لم تكن مقرونة بعوامل تمثل الحاجة الماسة للتكامل الإقتصادي بين البلدان الأفريقية يمكن حصرها فيما يلي¹:

- عدم التناسب في توزيع الموارد بين الدول وتشمل الموارد الإقتصادية بشقيها الطبيعي والبشري،
- ضيق نطاق الأسواق المحلية للدول الأفريقية مما يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة،
- ضعف قدرة الدول الأفريقية فرادى على القيام بمشروعات، منها تلك التي تتصف بعدم القابلية للتجزئة مثل الصناعات البتروكيمياوية وتلك القابلة للتجزئة مثل صناعة السيارات،
- ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول الأفريقية فيما يتعلق بمجال المعاملات الإقتصادية، وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأطر مؤسسية، ولذلك أسبابه ونتائجه المتعددة، ومن أهمها اعتماد الصادرات على منتجات زراعية وإستخراجية والتركز الجغرافي للتجارة الخارجية مع الدول المتقدمة مع تواضع نسبة التجارة البينية فيما بينها.
- عدم استقرار القوى العاملة لعدم استقرار الأوضاع السياسية والأمنية.

2- التحديات المستقبلية

تحتاج المبادرة إلى مساعدات وإمكانات مالية وإرادة قوية لتنفيذ بنودها، لكن في نفس الوقت سوف تواجه تحديات يتطلب على الجميع (قادة ومجتمع مدني) رفع التحدي من أجل تحقيق مستويات متقدمة من الإندماج الإقتصادي، ومن أهم هذه التحديات نجد²:

1-2- تنوع قاعدة الإنتاج :

لقد اعتمدت القارة الإفريقية طيلة نصف القرن العشرين على إنتاج الموارد الأولية والتجارة الخارجية، وما زالت تعتمد على المساعدات الخارجية، علما أن هذا الوضع قد أثقل كاهلها بالديون الخارجية في حين أن حصتها من التجارة الخارجية كانت دائما في حدود 2% فقط من إجمالي التجارة العالمية، وهو ما يترجمه تذبذب حجم الصادرات الأفريقية الذي يمكن إرجاعه إلى التغيرات التي تطرأ على أسعار الصادرات الأفريقية، ذلك أن معظم الصادرات الأفريقية هي عبارة عن خامات زراعية وإستخراجية، ويؤكد هذا التراجع انخفاض مؤشر شروط التبادل التجاري للدول الأفريقية من 73,5 نقطة سنة 1995 إلى 70,8 نقطة سنة 2000، مما يعني استنزافا للموارد النقدية لأفريقيا³، وعليه فإن التنوع في الإنتاج ودفع إقتصاديات الدول الإفريقية إلى التمايز سوف يمنح فرص أكبر للأنشطة الإقتصادية المختلفة ويساهم في ترقية التجارة.

¹ - سمير عبد الأمير الحسين، التكامل الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الإتحاد الأفريقي، مجلة دراسات تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، طرابلس، العدد 27 سنة 2006، ص 43-44.

² - محمد الأمين ولد جدو، المرجع السابق، ص 111.

³ - سمير عبد الأمير الحسين، التكامل الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الإتحاد الأفريقي، المرجع السابق، ص

2-2- زيادة معدلات الإستثمار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي :

حتى تتمكن أفريقيا من تحقيق الأهداف الإقتصادية التي وردت في القانون التأسيسي للإتحاد الأفريقي، وأكدتها مبادرة الشراكة الجديدة "نيباد"، والممثلة في تخفيض حالة الفقر بنسبة 50%، يتعين عليها تحقيق معدلات استثمار تفوق في المتوسط 30% من إجمالي الناتج المحلي، وعليه فإن القارة ومن خلال الإنفتاح على الإستثمار الأجنبي وتقليص نسب المخاطر المتصلة به، واعتماد آليات الحكم الراشد سوف يمكنها من رفع معدلات الإستثمار المطلوبة.

2-3- تضيق الفجوة في نمط توزيع الدخل :

حيث تعاني أفريقيا من درجة مرتفعة من التفاوت في توزيع الدخل وفي فرص الحصول على الموارد، علما أن نسبة الفقراء تصل إلى ما يفوق 40% من عدد السكان، ويبلغ متوسط دخل الفرد الفقير نحو 65 سنتا في اليوم، ويفتقر كثير من السكان إلى العناية الصحية والتعليم وأساسيات الخدمة، مع تفشي الأمراض المزمنة.

الفرع الرابع : التجارة الخارجية ودور الجزائر في تفعيل فرص الإندماج الإقتصادي :

لقد لعبت الجزائر دورا بارزا في مبادرة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا " نيباد"، باعتبارها أحد الراعين والمبادرين لها، والممثلة في "لجنة رؤساء الدول" بصفة نائب الرئيس¹، حيث تقدمت بعدة ملفات، منها ما يتعلق بالإستقرار السياسي في القارة، وقضايا الأمن، وكذا ترقية مستوى التعاون إلى شراكة تتمتع باتفاقيات إطار، علما أنه على المستوى الإقتصادي تقاسم رؤساء دول الأربع المؤسسة للمبادرة (السنغال، نيجيريا، وجنوب أفريقيا، والجزائر) أدوارا فاعلة شملت محاور، منها ملف البنى التحتية والبيئة ونقل التكنولوجيا والطاقة تقدمت به "السنغال"، ملف الإدارة الإقتصادية وتنمية رؤوس الأموال وتقدمت به " نيجيريا" و ملف تنمية الموارد البشرية وتقدمت به " الجزائر".

لقد بينت الجغرافية الإقتصادية أنه على الرغم من أن البلدان الأفريقية (منها الجزائر) تجمعها روابط سياسية وإقتصادية مشتركة، وأن هذه البلدان تربطها إتفاقات تعاون في مجالات عديدة (أخص بالذكر الإتفاقيات التجارية لما لها أهمية في التطور الإقتصادي) إلا أنه وبالنظر إلى حجم المبادلات التجارية، فإن مؤشرات التجارة البينية بين البلدان الأفريقية تبدو ضعيفة لا تتعدى 2% من إجمالي التجارة العالمية، وإذا نظرنا إلى الصادرات الأفريقية البينية فإننا نجدتها تنسم بثبات أهمية النسبية لإجمالي الصادرات الأفريقية التي تبلغ 9% من إجمالي الصادرات الأفريقية، وكذلك الحال بالنسبة للواردات الأفريقية.

ضمن هذا السياق يعد تعميق التجارة البينية من الوسائل المهمة لتحقيق الإندماج الإقتصادي الأفريقي، لأن التنمية المحلية المتوازنة لا يمكن تدعيمها بشكل دائم دون التغلب على مشكل ضيق السوق، ونقص الموارد الطبيعية والبشرية، وبذلك تبرز الحاجة الملحة إلى مزيد من التعاون والإندماج الإقتصادي بين إقتصادات الدول الأعضاء في إستراتيجية "نيباد".

وإذا كانت التجارة البينية تمثل وسيلة للحد من التصحر والمحافظة على البيئة، وأن النفط والغاز يتركز في عدد محدود من الدول الأفريقية لا يتعدى 12 دولة، فإنه مطلوب على الجزائر ومن خلال الشراكة الجديدة في أفريقيا

¹ - يتزعم لجنة رؤساء الدول لإستراتيجية نيباد رئيس نيجيريا " أوباسينو"، وينوب عنه رئيسين من بينهم الجزائري " عبد العزيز بوتفليقة"

أن تعمل جاهدة على ترقية صادراتها وتنوعها اتجاه أفريقيا، باعتبار أن القسم الجنوبي من أفريقيا يمثل الموارد الزراعية، والجدول أدناه يمثل حجم المبادلات التجارية والبلدان الأفريقية.

الجدول رقم (68) يبين حجم المبادلات التجارية الخارجية بين الجزائر والبلدان الإفريقية خلال الفترة (1995-2007)
(الوحدة: مليون دولار أمريكي)

| 2007 | 2006 | 2005 | 2004 | 2003 | 2002 | 2001 | 2000 | 1999 | 1998 | 1997 | 1996 | 1995 | |
|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|------|--------------------|
| | | | | | | | | | | | | | البلدان إفريقية |
| 42 | 14 | 49 | 26 | 13 | 50 | 26 | 42 | 36 | 5 | 14 | 13 | 18 | - الصادرات |
| 231 | 148 | 148 | 175 | 125 | 87 | 85 | 119 | 146 | 169 | 121 | 75 | 45 | - الواردات |

SOURCE : CNIS ; Année 2008.

يبين الجدول أعلاه أن المبادلات التجارية متذبذبة وغير مستقرة، وأن متوسط الصادرات والواردات الأفريقية باتجاه الجزائر لا يتجاوز 0,7% من إجمالي التجارة البينية بين الجزائر وأفريقيا، علما أن التجارة البينية لا تتعدى المنتج الواحد أو المنتجين، وإذا كانت الجزائر قد أبرمت إتفاقات تجارية في إطار التعاون المشترك مع عدة بلدان إفريقية، فإن أكبر شريك تجاري تتعامل معه الجزائر في إطار مبادرة النيباد هو نيجيريا، حيث تمثل الخامات الزراعية والإستخراجية على وجه التحديد الحصة الأكبر في المعاملات التجارية. يعكس هذا الإنخفاض توجه بلدان القارة إلى الخارج بحثا عن أسواق لمنتجاتها وهو ما أثر سلبا على نصيب القارة من التجارة الدولية، يعبر هذا الأثر عن التذبذب الحاصل في حجم الصادرات والواردات والتي لم تتجاوز 1,3%، و 1,4% في المتوسط على التوالي¹.

وإذا كانت التجارة الخارجية البينية تمثل إحدى الدعائم الأساسية في بنیان الإندماج الإقتصادي، فإن زيادة نسبة التجارة البينية إلى إجمالي التجارة يدل على درجة وعمق الإندماج الإقتصادي، وعليه فإن التجارة البينية وسبل دعمها تعتبر من أهم أولويات التجمعات الإقليمية، هذا الإتجاه وإن كانت مبادرة "النيباد" تعمل على ترقيته، إلا أن التحرير الكامل للتجارة مقرون بتهيئة مناخ بيئة الأعمال الذي يترجم التنافسية ويفتح أفقا لترقية الإستثمار الأجنبي، إذ حاولت الدول الأفريقية (ومنها الجزائر) ومن خلالها التجمعات الإقليمية رفع مستوى منسوب تجارتها الخارجية، وتبادلها التجاري، إلا أن هذه المحاولات لم تمكن الصادرات البينية من تتجاوز 8,74% في المتوسط من إجمالي التجارة الخارجية لأفريقيا خلال الفترة 1993-1999، أما الواردات البينية فلم تتجاوز 9,1% في المتوسط من إجمالي التجارة الخارجية خلال نفس الفترة، وهو ما يبين أن الميزان التجاري خلال هذه الفترة يترجم العجز المزمن، كما هو مشار إليه في الجدول أدناه.

¹ - سمير عبد الأمير الحسين، مرجع سابق ذكره، ص 46.

الجدول رقم (69) يبين تطور التجارة الخارجية الأفريقية 1993-1999

| الميزان التجاري (مليار دولار) | الواردات | | | | | الصادرات | | | | | السنوات |
|-------------------------------|----------------------------|-----------------------|--------------------|---------------------------|--------------------|----------------------------|------------------------|--------------------|---------------------------|--------|---------|
| | الواردات الأفريقية البينية | | | إجمالي الواردات الأفريقية | | الصادرات الأفريقية البينية | | | إجمالي الصادرات الأفريقية | | |
| | البينية/الإجمالي (%) | نسبة لتغير السنوي (%) | القيمة مليون دولار | نسبة التغير السنوي | القيمة مليون دولار | البينية/الإجمالي (%) | نسبة التغير السنوي (%) | القيمة مليون دولار | نسبة التغير السنوي (%) | القيمة | |
| 1- | 8 | - | 7.6 | - | 94.8 | 7.5 | - | 7 | | 93.8 | 1993 |
| 0.1 - | 8.9 | 13.2 | 8.6 | 1.8 | 96.5 | 8.1 | 11.4 | 7.8 | 3 | 96.6 | 1994 |
| 3.8- | 8.9 | 22.1 | 10.5 | 22.1 | 117.8 | 9 | 32.1 | 10.3 | 18 | 114 | 1995 |
| 9.3- | 9.9 | 12.4 | 11.8 | 0.8 | 118.8 | 9.2 | 14.6 | 11.8 | 12.4 | 128.1 | 1996 |
| 3.9- | 9.8 | 5.1 | 12.4 | 6.3 | 126.3 | 9.1 | 0.8 | 11.9 | 1.6 | 13.2 | 1997 |
| 9.9- | 8.9 | 11.3- | 12 | 2.2- | 123.5 | 9.6 | 8.4- | 10.9 | 12.7 | 113.6 | 1998 |
| 3.7- | 9.3 | 6.4 | 12.7 | 2.3 | 126.4 | 8.7 | 1.8- | 10.7 | 8 | 122.7 | 1999 |

المصدر : سمير عبد الأمير الحسين، مرجع سابق ذكره، ص 48.

تطور التجارة البينية للتكتلات الإقليمية الأفريقية، ورغم منفذ التقارب الجغرافي، فإن نسبتها مازالت ضعيفة، هذه الحقيقة يؤكدتها "منتدى التنمية في شمال أفريقيا" عبر مذكرته التمهيدية لسنة 2007، وهي أن الأداء الذي تقدمها البلدان الأفريقية لا يبدو أنه على وشك أن يفضي بصورة واضحة إلى توفير فرص العمل، ذلك أن إحصاءات منظمة العمل الدولية وفي تقريرها لسنة 2007 تشير إلى ارتفاع معدلات البطالة التي يتجاوز معظمها نسبة 10%، ويعتبر الشباب والنساء الأكثر تأثرا بالبطالة¹.

أما على مستوى الاندماج الإقتصادي، تشير بيانات "المنتدى" أن أفريقيا (شمال، الشرق، الجنوب، الغرب، المخروط الجنوبي) تعد المنطقة الأقل إندماجا مقارنة بمناطق أخرى من العالم، حيث تشكل الصادرات داخل منطقة الشمال الأفريقي نسبة 2,7% من الحجم الكلي للصادرات، بينما نجدها تتراوح بين 10% و 30% داخل كل من السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والسوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي، والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، بينما تشكل 56% فيما بين بلدان إتفاق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، و68% فيما بين بلدان الإتحاد الأوروبي الخمسة والعشرين، وهو ما يبين أن بلدان المنطقة أقل إنفتاحا على بعضها البعض في مجال التجارة الخارجية، وعلى العكس ورغم حصول هذه البلدان على إستقلالها منذ بداية الستينيات، بالإضافة إلى بعد المسافات نجد معظم إقتصادياتها، فرادى كانت أو تجمعات إقليمية، مرتبطة بالعالم الخارجي، تمثل أوروبا الشريك الأول بـ 65% من حجم التجارة المتداولة في شمال وشرق وغرب أفريقيا، وتنافسها في ذلك "الصين" منذ بداية تسعينيات القرن العشرين، من خلال سوقها الكبيرة والواسعة، علما أن الجدول أدناه يبين مستوى تطور التجارة البينية بين التكتلات الأفريقية خلال الفترة 1990-2000.

¹ - منتدى التنمية في شمال افريقيا، ينظم ندوة حول "التجارة من أجل النمو وتوفير فرص الشغل" يومي 19-20 شباط/فبراير 2007، مراكش، المملكة المغربية.

الجدول رقم (70) يبين تطور التبادل التجاري للتكتلات الاقتصادية الأفريقية

| الصادر إلى أفريقيا | | | الوارد من أفريقيا | | | | | | التكتلات | |
|---------------------------------------|------|--------------------------|-------------------|--------|---------------------------------------|------|-------------------------|--------|----------|--|
| الصادر من أفريقيا/إجمالي الصادرات (%) | | الإجمالي | | | الوارد من أفريقيا/إجمالي الواردات (%) | | الإجمالي | | | |
| 2000 | 1990 | متوسط معدل التغير السنوي | 2000 | 1990 | 2000 | 1990 | متوسط معدل التغير لسنوي | 2000 | | 1990 |
| 1.26 | 25.9 | 4.2 | 1706.5 | 1235.1 | 21.6 | 24.7 | 3.4 | 1976.2 | 1508.7 | الإتحاد النقدي والجمركي لغرب أفريقيا UEMOA |
| 5.5 | 2.1 | 3.4 | 73 | 56 | 6.1 | 3.2 | 8.5 | 283 | 160 | إتحاد نهر مادو MRU |
| 7.1 | 6.3 | 2.5 | 2938 | 2390 | 6.1 | 7 | 3.2 | 3435 | 2668 | تجمع دول الساحل COMESSA |
| 2 | 7.4 | 8.6 - | 25.7 | 113.1 | 45.1 | 13.1 | 12.1 | 501.2 | 238.8 | الجماعة الاقتصادية للجحيرات العظمى CEPGL |
| 15.6 | 10.4 | 7.8 | 3450.9 | 2031.1 | 13.8 | 11.9 | 7.8 | 3612.9 | 2127.2 | الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا ECWAS |
| 3.1 | 9.6 | 5.6 - | 231.4 | 493 | 14.4 | 9.7 | 8.6 | 593.1 | 334.1 | الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا CEEAC |
| 2.2 | 5.5 | 6.2 - | 272.6 | 623.9 | 19 | 8.7 | 13.2 | 1340.5 | 612.5 | الجماعة الاقتصادية لدول وسط وغرب أفريقيا |
| 11.3 | 8.1 | 56.1 | 3409.1 | 778 | 12.5 | 17.2 | 16.4 | 4398.9 | 1773.7 | جماعة التنمية لدول الجنوب الأفريقي SADC |
| 12.6 | 10.1 | 7.1 | 2364.8 | 1444.8 | 13.6 | 9.8 | 10.7 | 4811.4 | 2450.5 | السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا |

المصدر: سمير عبد الأمير الحسين، مرجع سابق ذكره، ص 49.

تطرح معطيات الجدول التباين في حجم التجارة الخارجية بين التجمعات الاقتصادية، يفسره متوسط معدل التغير السنوي لصادرات أو واردات كل تجمع إقتصادي بشكل منفرد، كما يفسر التباين الداخلي على مستوى التجمع الإقتصادي الواحد.

فإذا أخذنا مثلا التكتل الإقتصادي "للجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا"، والذي يمثل من بين أكبر التكتلات الاقتصادية بعد الـ "الكوميسا" من حيث الناتج الإجمالي وحجم السكان الذي يفوق 130,94 مليون نسمة، نجد "نيجيريا" (والتي يمثل سكانها نصف سكان "الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا") تسهم بأكثر من نصف الناتج الإجمالي لهذا التجمع، ثم تليها "غانا" من حيث حجم السكان، وساحل العاج من حيث الناتج المحلي الإجمالي، علما أن الإندماج الإقتصادي يكون أكثر فعالية كلما كان التفاوت بين الدول الأعضاء أقل ما يمكن، وعليه فإن التجارة البينية لهذه التجمعات تشوبها عدة عوائق، منها غياب التنسيق بين سياسات الدول داخل التنظيم الواحد وكذا بين هذه التجمعات الاقتصادية، بالإضافة إلى قصور الموارد التمويلية اللازمة لاستكمال العديد من البرامج الخاصة بالإندماج بين دول الإقليم- وخاصة مشروعات الطرق السريعة للربط بين جميع دول الإقليم-، والذي يرجع بالأساس إلى عدم إلتزام الأطراف الأعضاء بالوفاء بالحصص المقررة لها بسبب النزاعات السياسية

وانعدام الإستقرار الإقتصادي، الذي يعد من العوائق الأساسية في عملية الإندماج الإقتصادي بين التجمعات الإقتصادية في أفريقيا¹.

الفرع الخامس : الإنتقادات الموجهة لمبادرة النيباد²:

ومن الإنتقادات الموجهة للمبادرة نجد، منها ما يتضمن بنقد إطارها الفكري، وإنتقادات أخرى تتعلق ببعض الجوانب الأساسية التي أغفلت عنها المبادرة.

1- على مستوى نقد الإطار الفكري : نجد الآتي

- المبادرة بتبنيها دون تحفظ "الفكري النيوليبرالي" قد خضعت كليا لأطر الفكرية والسلوكية الغربية، بدلا من أن تحاول تمحيصها وتحديدها، وبناء منهج بديل ينبع من رؤية إفريقية أصيلة. مع العلم أن المنهج الغربي (المجسد في برامج التكيف الهيكلي) قد فشل في معالجة المشكلات والأزمات التي واجهت وتواجه معظم دول القارة.

- في الوقت الذي تعترف المبادرة بمخاطر العولمة، فهي في جانب آخر تدعو إلى ضرورة الإندماج في الإقتصاد العالمي، وتعول على "شركاء التنمية" في إزالة العوائق أمام الدول الإفريقية للإستفادة من هذا الإندماج، دون أية ضمانات، مع العلم أن إزالة العوائق تتطلب عملا جماعيا يدخل في إطار "علاقة جنوب جنوب"، وهي العلاقة التي تتضمنها وثيقة المبادرة تماما، في إطار دعوتها إلى المشاركة العالمية الجديدة.

- يؤكد نقاد المبادرة أنها لم تتحلى بالواقعية، حين افترضت أن الدول الغربية الصناعية، سوف تمد يد العون لإفريقيا في مساعدتها للقضاء على الفقر والتخلف، وإدماجها في الإقتصاد العالمي على أساس علاقة "مشاركة" متكافئة وعادلة، علما أن هذه القوى قد كانت المساهم الأكبر في نهب الموارد الإفريقية في ظل السياسات الاستعمارية، أو في ظل آليات النظام السياسي والإقتصادي العالمي الراهن وهياكله، وما علاقة المشاركة الجديدة التي تدعو إليها النيباد إلا ترسيخا "للمشروطة" التي ترفضها الدول الغربية والمؤسسات المالية.

2- على مستوى السلوك الإقتصادي والتجاري :

نجد أن المبادرة لم تتعرض إلى بعض القضايا المهمة مثل شروط التجارة في الدول الإفريقية، كما تم إغفال تفعيل التجارة البينية بين البلدان الإفريقية، على الرغم من تبني المبادرة المشروع الإقتصادي الليبرالي، فقد كان ممكنا أن تتحقق المنفعة في القارة إذا أعيد النظر في تلك القضايا على نحو سليم وكانت المبادرة قد حققت هدفها في جمع مبلغ 64 مليار دولار أمريكي سنويا لتمويل عملية التنمية في القارة إذا عمدت إلى إصلاح انحرافات شروط التجارة التي طالما عانت منها القارة، ذلك أنه لم يُثبت بالدليل القاطع أن فتح أسواق جديدة للصادرات الإفريقية يكفي لخفض التكاليف الهائلة الناجمة عن تدهور شروط التجارة، وعليه فإن القضية الحقيقية التي تواجهها إفريقيا اليوم والتي لم تتناولها وثيقة "نيباد" ليست في تهميش إفريقيا في ظاهرة العولمة، وإنما إشكالية الطريقة التي تدخل القارة في نسيج النظام العالمي المعاصر³.

¹ - مجلة أفاق أفريقية، التجمعات الإقليمية- خطوات على طريق الوحدة-، المجلد الثاني، العدد السابع، مدينة نصر، القاهرة سنة 2001، ص 55.

² - عراقي عبد العزيز الشربيني، مرجع سابق ذكره، ص 60.

³ - أديبابو أوكوشى، إدارة التنمية الإفريقية، التحدي الكامن في الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد"، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، كلية الإقتصاد والعلوم السياسية جامعة القاهرة، ص 36.

إنطلاقاً من نقد الإطار الفكري، والسلوك الإقتصادي للمبادرة، فإن الانتقادات تخلص إلى أن مبادرة نيباد بصياغتها لأهدافها التنموية والتمويلية، تجعل نجاحها مرهوناً بسلوك الدول الرأسمالية المتقدمة وتصرفاتها، ومدى استعدادها لمساندة القارة الأفريقية، ومدى التزامها بترجمة هذه المساندة إلى دعم مالي مكثف ومستمر على النحو الذي تقترضه نيباد.

خلاصة الفصل :

نستخلص من التحليل السابق لهذا الفصل مايلي :

- أن حجم المتغيرات الإقتصادية العالمية وتأثيراتها على الإقتصاد الجزائري فرضت واقعا دفع بالجزائر إلى فتح حوار تجاري واقتصادي شامل ثنائي ومتعدد الأطراف، ميّزتها حوارات مست جوانب تجارية عبرت عنه إتفاقيات تجارية إقليمية وأخرى عالمية، إذ أسفرت الإتفاقيات الإقليمية عن إمضاء عقود تجارية إقليمية، منها إمضاء إتفاق شراكة مع الإتحاد الأوروبي الذي دخل حيّز التنفيذ في شهر سبتمبر 2005 ويمتد إلى غاية 2017 ، حيث ستمكن من خلاله الجزائر الإنضمام إلى الإتحاد الأوروبي، كما أسفرت نتائج المفاوضات التي باشرتها الجزائر مع المجموعة العربية على دخول الجزائر إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بصفة رسمية في شهر جانفي 2009، وفي نفس الوقت قامت الجزائر بفتح حوار ضمن المجموعة الأفريقية أسفر عن مبادرة إستراتيجية سنة 2001 تدعم الإتجاهات الإقتصادية للدول الأفريقية في إطار الحوار جنوب- جنوب، وأيضا حرصت الجزائر على تفعيل مؤسسات الإتحاد المغرب العربي وإصرارها على الإتجاه نحو العمل الميداني، أي تفعيل مستوى التجارة البينية، وحركة رؤوس الأموال ، أمّا على مستوى متعدد الأطراف، فقد دخلت الجزائر في عدد من المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، حيث مكنت هذه المفاوضات تكييف القوانين التجارية مع مبادئ إتفاقية"الجات"، والمنظمة العالمية للتجارة.

- الملاحظ من خلال العرض الوارد في هذا الفصل أن الجزائر راهنت على تعزيز قدراتها الإقتصادية والاستفادة من العناصر التنافسية التي تتيحها أنظمة الإنماج الإقتصادي، وعليه تم التركيز على الإجراءات المتعلقة بتحرير التجارة والعلاقات البينية، وبيئة الأعمال التي تمكن استقطاب قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر، هذا الإتجاه وضع أمام الجزائر عدة بدائل إقليمية مختلفة، معدل ارتباطها بالإقتصاد الجزائري يترجمه حجم التجارة البينية وتدفقات الإستثمار الأجنبي، وهي عناصر تبرز قوة الشريك الأفضل للجزائر، إذ تقدم لنا التجارة البينية شدة ارتباط السوق الجزائرية بالإتحاد الأوروبي بنسبة تعادل 55% في المتوسط، أما باقي البدائل لا تعكس أي وجه للتجارة البينية، حيث تقدر 2,5% مع بلدان المغرب العربي، ولا تتعدى هذه النسبة 2,9% مع البلدان العربية (سنة 2003)، أما مع البلدان الأفريقية فالتجارة مختزلة في 4 أو 5 دول لا غير تحتل نيجيريا المرتبة الأولى، الفرص ممكنة مع الدول الأفريقية للإستفادة من التنوع السلعي وتخصيص الموارد، ولكن يتطلب تدعيماً أكبراً للإتفاقيات التجارية الثنائية والمتعددة، علماً أن درجة الإستفادة من هذه الإتفاقيات يترجمه التنوع في الصادرات والواردات، وهي المعادلة التي ترمي بضلالها على الإقتصاد الجزائري.

الختامة

الخاتمة:

لقد أهتمت الدراسات الاقتصادية بأنظمة الاندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي في سياق التحولات الإقتصادية والسياسية التي تفرزها العولمة، وقد كان لهذا الإهتمام أثره على إتفاقات التجارة بشكل متزايد منذ 1950، إذ تعد إتفاقيات التجارة الإقليمية من أهم الترتيبات التجارية التي يتم بموجبها منح تفضيلات تجارية بين المجموعة الإقتصادية التي تضم دولا مختلفة تنتهج سياسة تقليل أو القضاء على العقبات التي تحول دون حرية انتقال السلع، والخدمات، وعناصر الإنتاج، وذلك بهدف تحقيق الإندماج الإقتصادي. ويترجم تنامي هذه الترتيبات التنوع الموجود في الموارد الطبيعية و البشرية في بلدان العالم.

إن المحاولات التي قدمها رواد الفكر الإقتصادي (فاينر، ميد، بلاسا،..... إلخ) بشأن عملية الإندماج الإقتصادي، ركزت على الجوانب المتعلقة بتحرير التجارة وكيفية إزالة العوائق التجارية وغير التجارية، إذ تؤدي حسب رأيهم إلى زيادة التبادل التجاري وتمكن أطراف التبادل من التخصص الكفاء للموارد وآثاره الإيجابية على الرفاه الإقتصادي. وعليه فإن التحليل الذي قدمته النظرية الإقتصادية في هذا الحقل، ترجمته نظرية الإتحاد الجمركي التي جاء بها " فاينر 1950" عبر النموذج الريكاردي للمقارنة الذي يقوم على مقارنة التكلفة والمنافع.

منطقة التجارة الحرة التي استهوت العديد من المفكرين (منهم ، بلاسا 1960 و روبسون 1996)، حاولت فرض نموذج من خلال إزالة جميع القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، واحتفاظ كل دولة بالقيود الخاصة بها عند التجارة مع الدول الأخرى غير الأعضاء (منطقة الناقتا مثلا)، إذ تعد اليوم الصور الأكثر شيوعا للإندماج الإقتصادي الإقليمي، حيث تمثل نحو 70% من مجموع إتفاقيات التجارة الإقليمية. الإتجاهات الحديثة للفكر الإندماجي تولى اهتمام أكبر للعناصر الديناميكية في تحليلها، إذ تؤكد أن جذب قدر أكبر من الإستثمارات، وتشجيع التجارة البينية، وخلق شروط التنافسية، من العوامل التي تدفع باتجاه تحقيق النمو في منطقة الإندماج الإقتصادي، وعليه فإن وجود مصادر النمو مجتمعة (تراكم الإستثمارات ورأسمال البشري ، التخصيص الأكفأ للموارد) في هذه المنطقة هو الذي يكون له الأثر الإيجابي في تحقيق النمو. وإذا كانت متغيرات العولمة تستوجب من البلدان النامية النظر في مسارها التنموي، فإن إستحالة تحقيق دولة ما متطلباتها التنموية بجهد منفرد ، هو الدافع الذي جعلنا نقدم هذه المحاولة، وتقديم إشكالية من خلال بحث يتناول، الإمكانيات المتاحة للإقتصاد الجزائري وقدرته على الإندماج الإقتصادي ضمن بدائل الإندماج الإقتصادي المتاحة، حيث تم معالجة الموضوع من خلال مضمون الأقسام الثلاثة إنطلاقا من الفرضيات الواردة في مضمون المقدمة العامة.

* اختبار فرضيات الدراسة :

قبل البدء في استعراض النتائج المتوصل إليها من خلال هذا البحث، نحاول فحص الفرضيات التي وردت في مقدمة البحث حيث نجد جل الفرضيات محققة، إلا أن هناك بعض الاستثناءات يجب توضيحها، خاصة الفرضية الخامسة.

- تعد الفرضية الأولى محققة، حيث تنص على ما يلي " يعتبر زيادة حجم التجارة وتدفق الإستثمارات ومزايا إقتصاديات الحجم، من العوامل المساهمة في إقامة التجمعات الإقتصادية" إذ تبين الشواهد أن إزالة القيود الجمركية وغير الجمركية قد ساعدتنا على تطور التجارة البينية بين البلدان في منطقة الإندماج الإقتصادي، خصوصا بعد إقرار المادة 24 من اتفاقية " الجات" التي تجيز توقيع ترتيبات تجارة إقليمية، وقد كان لهذا الوقع آثار إيجابية على الدول، حيث دفع بهذه الأخيرة إلى الإنخراط في التجمعات الإقتصادية واستغلال الفرص التي تتيحها هذه المناطق، منها زيادة النفاذ إلى الأسواق والتمتع باقتصاديات الحجم، وعليه فإن ثلثي حجم التجارة العالمية تسيطر عليه مناطق الإندماج الإقتصادي الإقليمي، يتصدرها تجمع "النافتا" بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وكندا، والإتحاد الأوروبي، ومنطقة الآسيان. كما عزز تحرير التجارة بين أطراف التبادل تدفق أكبر للإستثمارات داخل المناطق المندمجة إقتصاديا، حيث ساهم هذا الأخير في نقل التكنولوجيا، وإعطاء إشارات إيجابية للمستثمرين ، من خلال تحسين مناخ الإستثمار وتقليل المخاطر، وتعتبر بيئة الأعمال لمنطقة الآسيان خير دليل على ذلك، إذ تشير بيانات منظمة التجارة العالمية أنه يوجد أكثر من 2000 إتفاقية إستثمار ثنائي تربط بين الدول عبر جميع القارات، يعتبر أغلبها من نوع إتفاقيات إندماج إقليمي. وتستقطب أكبر قدر ممكن من الإستثمار الأجنبي المباشر، إذ ارتفع نصيب هذه المناطق من 506,76 مليون دولار سنة 1998 إلى 1247,66 مليون دولار سنة 2007. حسب تقرير الإستثمار العالمي لسنة 2008 للأونكتاد.

- تعد الفرضية الثانية محققة، والتي نصها " يدل التزايد المطرد للتكتلات الإقتصادية الإقليمية في ظل عولمة متزايدة على صعوبة توفير شروط التنمية بشكل منفرد" حيث من خلال الدراسة تبين لنا أن الصعوبات التي أفرزتها العولمة أمام الدول جعلت العناصر المولدة للتنمية لا يمكن التحكم فيها بشكل منفرد، حيث تأثرت العديد من إقتصاديات الدول بفعل الهزات التي تولدها الأسواق العالمية، وعليه فإن تنامي ظاهرة التكتلات الإقتصادية نابع من حرص الدول على الإستفادة من مزايا الإنتاج الكبير بعد اتساع السوق، وتمكين الدول من التنوع في الإنتاج، والتكيف مع البيئة التنافسية الجديدة التي تمنحها هذه الأسواق. وإذا كان مبرر الدول الصناعية باتجاه التكتل قائم على الإستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة التجارية، فإن مبرر الدول النامية هو تحقيق قدر من الفعالية على هياكلها الصناعية والإستفادة من إقتصاديات النطاق، وخلق مناخ أكثر ملائمة للتنمية، وهو ما جعل عدد التكتلات الإقتصادية في العالم يتزايد، ويأخذ أشكال مختلفة

يترجمه عدد الإتفاقيات التجارية التي تم إخطار منظمة التجارة العالمية بها سنة 2006 أذ 250 إتفاقية، منها أكثر من 25 إتفاقية تأخذ شكل إتحاد جمركي، والباقي يأخذ شكل مناطق تجارة حرة. إذ يوجد على مستوى العالم أكثر من 45 من أنظمة التكتل الإقتصادي من مختلف صورها، تشمل 75% من دول العالم، و80% من سكان العالم، وتسيطر على 85% من التجارة العالمية.

- تعد الفرضية الثالثة محققة، حيث تنص على ما يلي " لم تعد ميزة المقارنة ومدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج المحدد الرئيسي للتخصص، وإنما أصبح إقتصاد التنوع يتغلب على إقتصاد التخصص" تأكيدا على صدق هذه الفرضية يترجمه التطور الإقتصادي الحالي الذي أفرزته العولمة، إذ أضحت المنافسة القاعدة التي تركز على قسم هام من السوق العالمية، فالشركة العالمية تعمل على تطوير أنواع معينة من المنتجات المتقاربة ولكنها مختلفة على الأقل على المستوى التصوري بالنسبة للمنتج والمستهلك (أكد صحتها أيضا "فوضيل رابح" في أطروحته للدكتوراه)، وترجمة لذلك، الشركة العالمية Mattel التي تنتج لعب الأطفال (باربي) تمتلك ميزة تنافسية مرتبطة باقتصاديات النطاق على مستوى عالمي، إذ تميزها الإبتكارات الجديدة والتنوع المستمر، وهو ما يميز شركات عالمية أخرى مثل IBM، NIKE، الخ، وعليه إذا كانت هبات عناصر الإنتاج بإمكانها تفسير التجارة في المواد الخام، فإنه لا يمكن لها ذلك في السلع الصناعية المعقدة، والتي تتمتع بميزة تنافسية عالية، وتخضع للإبتكارات.

- الفرضية الرابعة تعتبر محققة أيضا، إذ تنص على ما يلي " الإقليمية الجديدة تطرح مزايا وتفضيلات تجارية، وفي نفس الوقت، وفي ظل سياسات التخصص وتقسيم العمل تجعل البلدان الأعضاء الأقل نموا عبارة عن سوق لتصريف منتجات الدول الصناعية" من خلال الدراسة تبين أن تركيبة الإقليمية الجديدة التي أفرزتها العولمة، والتي تجمع بين دول متقدمة وأخرى نامية، تطرح مفهوم القيادة الإقليمية التي تراعيها البلدان المتقدمة، والتي تركز على مفهوم المساندة والمساعدة، إذ يقترن هذا الإتجاه وجود شروط تفرض على الأطراف (البلدان النامية)، يطلب تنفيذها، إذ أن الفرص الممنوحة قد تمكن الأطراف(البلدان النامية) الإستفادة من إقتصاديات النطاق التي تمنحها أسواق البلدان المتقدمة (بلدان المركز) من عامل التنافسية ومزايا الإنتاج، إلا أن ضعف الهياكل القاعدية والصناعية للبلدان النامية، سوف يجعل هذه البلدان قاعدة لتصريف منتجات بلدان المركز، وذلك تبعا لقاعدة التخصص، والشواهد تبين أن القيادة الإقليمية في الإتحاد الأوروبي، تجعل ألمانيا تهتم بالقاعدة الإنتاجية الموجودة في بلدان شرق أوروبا، يترجمه حجم التجارة والرساميل الأوروبية المتجه إلى هذه البلدان، بينما تهتم فرنسا وأسبانيا بالمنطقة الجنوبية من بناء سوق لتصريف المنتجات الأوروبية.

- الفرضية الخامسة قد تتحقق ولكن بشروط تلزم البلدان النامية العمل على تحديدها، وعليه فإن نفيها أو تأكيدها يتوقف على مكونات النموذج والأطراف الفاعلة فيه، حيث تنص على ما يلي " يؤدي الإدماج الإقتصادي الإنمائي بين الدول النامية إلى تقليص الآثار الإقتصادية السلبية للعولمة" في إطار إستراتيجية الأرباح والخسائر، تبين أن الإدماج الإقتصادي القائم على خلق التجارة وتحويل التجارة، قد يكون صالحا للدول المتقدمة، من منطلق أن أسواقها متشابهة ومتماثلة وغير متجانسة، وهي الميزة التي أدت إلى نجاح الإتحاد الأوروبي، وبلدان منطقة الآسيان العالية النمو، لكن هذه الميزة لا تكون صالحة للبلدان النامية (مثل بلدان شمال أفريقيا)، كون هذه الأخيرة هياكلها الصناعية ضعيفة وليست لها القدرة على التنافسية، وعليه فإن الإدماج الإقتصادي القائم على تفعيل عناصر النمو بين البلدان النامية، يساعد على تقليص الجوانب السلبية للعولمة، نموذج قائم على خلق التنمية بدل تحويل التنمية ويمكن من تهيئة كفاءة التشغيل والإنتاج في البلدان النامية، يرتقي فيها التنافس بين المشروعات الإقتصادية في الصناعات الصغيرة والمشروعات والزراعية.

- الفرضية السادسة محققة، والتي نصها " يعتبر ضعف الأداء الإقتصادي ، وانعدام الشفافية في تسيير إدارة الحكم، وغياب التنسيق من أهم أسباب فشل الإدماج الإقتصادي في البلدان النامية" المقاييس الجديد المستعملة في قياس النمو الإقتصادي في مناطق الإدماج الإقتصادي تولى اهتمام كبير للأداء الإقتصادي وإدارة الحكم وكذلك التنسيق بين السياسات المتفق على تنفيذها في هذه المناطق، وقد أجمعت معظم الدراسات التي عملت في هذا الحقل، أن عدم أخذ هذه المعايير في الحسبان عند إقامة كتل إقتصادي، سوف يقلل من شأنه ويكون سببا في فشله، والشواهد تبين مثلا، أن الإتحاد المغربي الذي يتوفر على مجموعة الحوافز الإقتصادية والجغرافية، بقي حبيس أدراجه، والسبب هو غياب عناصر السالفة الذكر، حتى في إطار الحد الأدنى.

* نتائج الدراسة :

لقد ساهمت دراستنا لهذا الموضوع (الإقتصاد الجزائري وإشكالية الإدماج الإقتصادي الإقليمي- البحث في البدائل المتاحة-) في تحديد وإبراز مجموعة المفاهيم الجديدة المرتبطة بالإدماج الإقتصادي الإقليمي، في ظل المتغيرات التي تحكمها العولمة، وذلك من خلال تحديد العلاقة التي تربط التطور الحاصل في مجال التفضيلات التجارية وغير التجارية التي تمنحها أنظمة الإدماج الإقتصادي إقليمي، وانفتاح أسواق هذه الأخيرة على تدفقات الإستثمار الأجنبي، في إطار التسابق الذي يحكمه أداء الأطر المؤسسية، وعليه فإن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن حصرها فيما يلي:

- المفاهيم التي تناولت ظاهرة الاندماج الإقتصادي الإقليمي، شملت إزالة القيود على المعاملات التجارية، وانتقال عوامل الإنتاج، وتنسيق السياسات، وتكافؤ الفرص، وقد تبين أن نجاح الاندماج الإقتصادي يتوقف على مجموعتين من الشروط، الأولى وتتعلق بالدوافع الإقتصادية، والثانية تتعلق بالدوافع السياسية، أين يبرز دور الأطر المؤسسية البيئية والإقليمية الراحية للاندماج الإقتصادي.

- مشروع الاندماج الإقتصادي لا يُختزل في الجوانب الإقتصادية فحسب، وإنما هناك أثر بارز للجوانب السياسية، وعليه قد تجعل المكاسب الإقتصادية للاندماج الإقتصادي إتفاق التجارة التفضيلي مرغوب من الناحية السياسية إذا كانت المنافع ستعود على المجموعة المؤيدة له، هناك تعمل الحوافز الإقتصادية والسياسية معا في نفس الإتجاه، ولكن قد يحدث العكس إذا كانت منافع الاندماج ستؤول إلى المجموعة المعارضة له، إذ يصبح غير مرغوب فيه من الناحية السياسية، في هذه الحالة من المحتمل ألا يوتى مثل هذا الإتفاق ثماره.

- التقارب الجغرافي الذي يؤدي إلى زيادة التعاون التجاري البيئي على مستوى الإقليم، يساهم في زيادة عدد الدول المشاركة في التكتل الإقليمي، ويؤدي بدوره إلى وجود أسواق أوسع وفرص أكبر للتجارة واندماج أوسع للمشاريع الإنتاجية، التي تستقطب أكبر قدر من الإستثمارات.

- لقد تأثرت نظرية الاندماج الإقتصادي بنظرية التجارة الدولية، هذا التأثير عبرت عنه نظرية الميزة المطلقة لأدام سميث، ونظرية الإتحاد الجمركي من خلال مبدأ المزايا المقارنة لريكاردو، ومدى وفرة وندرة عوامل الإنتاج، نموذج HOS (هيكشر، أولين، وسامولسون).

- لم تحدد نظرية الاندماج الإقتصادي مراحل نهائية مفروضة يجب إتباعها، وإنما محاولات أفضت إلى وجود خمس مراحل (درجات) حددها "بلاسا" في: ترتيبات التجارة التفضيلية، مناطق التجارة الحرة، الإتحادات الجمركية، الأسواق المشتركة، الإتحادات النقدية والإقتصادية، إذ تأخذ جميعها شكل الاندماج عبر الأسواق، علما أن هذا الشكل فقد حيويته عند إهماله عامل السياسة الإقتصادية التي تكون نتيجة لعناصر خارج السوق، كالتنسيق الذي يمكن من إحداث تنمية متوازنة بين الأعضاء، كما أن إتفاقيات التبادل الحر لا تكون لها أي معنى إذا لم تضيف إلى تشجيع جذب (تدفق) لرؤوس أموال لمنطقة الاندماج الإقتصادي.

- التجارب المستخلصة من عملية الاندماج الإقتصادي الإقليمي والتي تجمع بين أعضاءها بلدان نامية وأخرى متقدمة، أو تجمع بين أعضاءها بلدان نامية فقط، تفضل شكل منطقة التجارة الحرة التي تزال فيها جميع القيود المفروضة على التجارة بين الدول الأعضاء، وتحتفظ كل دولة بالقيود الخاصة بها عند التجارة مع الدول غير الأعضاء، إذ تترجم هذه التجارب زيادة هذا الشكل بنحو يزيد عن 70% من مجموع إتفاقيات التجارة الإقليمية.

- إفرزات العولمة أظهرت اتجاه قوي للإقليمية وإطارا للتبادل الحر، ذلك أن الطرح الجديد للتجارة الدولية الذي يقدمه هذا الإتجاه - التجارة في نفس المنتج أو المنتج المتشابه- عجزت عن تفسيره النظرية التقليدية (المزايا المقارنة)، وعليه يمكن أن نقرّ بأنّ النموذج الذي تقدمه نظرية المزايا المقارنة لتفسير المبادلات التجارية في إطار الإقليمية الجديدة هو نموذج غير كامل.

- التوجهات الجديدة للإندماج الإقتصادي الذي تترجمه الإقليمية الجديدة في عصر العولمة أضحت تشمل الجانب الإقتصادي والسياسي معا، كما يشمل هذا الإتجاه مجموعة البلدان النامية والبلدان المتقدمة، بحيث تعطى القيادة الإقليمية للبلدان المتقدمة، باعتبارها دول مساهمة ومساندة وراعية لتحقيق النمو في البلدان النامية.

- لا تلغي الإقليمية الجديدة الإندماج عبر الأسواق أو عبر المشاريع القطاعية أو عبر المؤسسات، وإنما تعمل على إيجاد صيغ للإندماج المرن الذي ينشأ نوع من المقاصة بين التوسع الرأسي (الإندماج الذي يستهدف إقامة وحدة إقتصادية وسياسية في النهاية) والتوسع الأفقي (ويعني تعدد العضوية من خلال إختيار شركاء يجري تحرير التجارة معهم).

- تعمل الإقليمية وتعددية الأطراف في نفس الإتجاه وهو التبادل الحر، إذ تعد الأولى وسيلة للوصول إلى التحرير التجاري الشامل الذي تدفع تعددية الأطراف إلى تحقيقه، علما أن تحقيق هذا الأخير (التحرير التجاري) يتوقف على نوعية وحجم الإصلاحات التي تقوم بها أطراف التبادل.

- الإستراتيجية المزدوجة للتنمية الإقتصادية القائمة على البعد الخارجي المتمثل في إعادة تشكيل إستراتيجية التنمية في البلدان النامية التي تدفع بصادراتها نحو الأسواق العالمية تبعا للميزة النسبية والميزة التنافسية من جهة والبعد الإقليمي الذي يساهم في إنتقال النمو بين مناطق الإقليم، تمثل القوة التي يمارسها الإندماج الإقتصادي الإنمائي الذي يساهم في خلق التنمية بدل تحويل التنمية بين هذه البلدان، وهو ما حصل في منطقة آسيا عموما، وتجمع الآسيان خصوصا.

- الإقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي، إذ يعتمد على سلعة واحدة هي المحروقات والتي يتمتع فيها بميزة نسبية، فهو رهنا للواردات النفطية ويتأثر بالصدمات التي تنشأ عن التغيرات التي تطرأ على أسعار هذه الأخيرة، إذ تمثل نسبة مساهمتها في الناتج بـ 46%، وتشكل 97% من صادرات الجزائر، بينما نسبة الصادرات خارج المحروقات فهي لا تتعدى 3%، حيث لا يزال الإقتصاد الجزائري يخضع إلى نظام الدولي للإنتاج والعمل.

- الإصلاحات الإقتصادية التي باشرتها الجزائر شملت الجوانب الكلية والجزئية على حدّ السواء، أهمها تحرير المبادلات التجارية التي سمحت بتعديل نظام التعريفات الجمركية، وإلغاء العديد من الإجراءات غير التعريفية،

لكن هذه الإجراءات تبقى غير كافية ، و أن قدرة تكيف الإقتصاد الجزائري مع البيئة التجارية التي أفرزتها العولمة محدودة، ويشهد على الإقتصاد الجزائري أنه حقق مستوى إيجابي في بعض المؤشرات على مستوى الإقتصاد الكلي، لكن على مستوى الإقتصاد الجزئي ورغم الجهود المبذولة، لم تتمكن الإصلاحات من تحسين وضع المؤسسة، خصوصا الصناعية منها التي تعيش إختلالات عديدة، في ظل ظروف تتميز بالتنافسية، وعدم القدرة على منافسة السلع الأجنبية في الأسواق المحلية، والأسواق العالمية، خصوصا بعد البدء في تنفيذ إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والإنضمام المرتقب للجزائر إلى منظمة التجارة العالمية.

- تتمتع الجزائر مثل باقي الدول النامية بكافة الإمتيازات والإعفاءات التي تمنحها إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، مثل مدة تنفيذ التخفيضات الجمركية التي تتراوح بين 8 و 10 سنوات في أغلب الإتفاقيات، وإعطائها الحق في منح دعم الصادرات، والدعم المرتبط باستخدام مدخلات محلية في غضون 5 سنوات.

- قد يزداد حجم الخطر على السلع الوطنية، خصوصا الصناعية منها، عند استخدام المعايير الفنية المرتبطة بخصائص السلعة، كالقيود غير الجمركية على الصادرات الوطنية، وإذا كان هذا الإجراء قانوني يساعد على محاربة الغش، والمحافظة على الإنسان والبيئة، وحماية الأمن الوطني، إلا أن هذه المعايير قد تمثل قيودا على السلع الوطنية، نظرا لارتباطها بالتكلفة، وهو ما يعني ارتفاع سعرها، إذ تقدر نسبة السلع التي لا تنطبق عليها المواصفات بأكثر من 80%، وهو مؤشر سلبي، تبقى نتائجه مرهونة بقدرة الأعوان الإقتصاديين على التكيف مع المعطيات الجديدة التي يفرزها مناخ الأعمال المحلي والعالمي.

- هيكل الواردات السلعية الحالي، يبيّن أن الجزائر تستورد حوالي 4,1 % من المواد الأولية، ومواد الخام، وحوالي 26,4 % من السلع نصف المصنعة، وحوالي 5,62 % من السلع تامة الصنع، هذا يعني أن حجم استفادة الصناعة الوطنية جراء تخفيض الرسوم الجمركية على الواردات لا تتعدى 25% من إجمالي الواردات الحالية، على اعتبار أن السلع الأولية والسلع نصف مصنعة تعد من مستلزمات الإنتاج، النمط الإستيرادي الحالي في ظل تنفيذ بنود إتفاق الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، يساهم في ارتفاع حجم الواردات السلعية التامة الصنع، التي تقدّر بحوالي ثلاثة أرباع الواردات الحالية، وذلك نتيجة تخفيض نسب الرسوم الجمركية على هذه الأخيرة، وإلغاء القيود غير التعريفية، هذه الحالة تظهر التهديد الغير مستبعد على الأنشطة الصناعية في الجزائر في الآجال القصيرة، بينما تتوقف استمرارية التهديد في الآجال الطويلة على طبيعة النشاط الصناعي، وقدرة الصناعة الوطنية على التكيف مع مناخ بيئة الأعمال التي تفرضها العولمة، والسياسة الصناعية القادرة على الصمود.

- في ظل الحالة الصّديّة التي يعيشها الإقتصاد الجزائري، وفي ظل البدائل المتاحة، المقاربة التجارية، والإنتفاح على الإستثمار الأجنبي، والإستقرار الإقتصادي والسياسي، والمخاطر الإقتصادية، والقابلية للتحرير والإنتفاح على التجارة الخارجية، والأداء الإقتصادي للحكومة، والدعم الممنوح للقطاع الخاص، ومناخ بيئة الأعمال، بالإضافة إلى شفافية الأعمال المصرفية، وحوكمة المؤسسات، وبنية تحتية سليمة، عناصر تعزز تقوية الإندماج الإقتصادي، كان للعوامة دورا في إبرازها.

أمام هذه العوامل، مؤشرات الإقتصاد الكلي، والمجهودات المبذولة بشأن إزالة المعوقات التجارية التي تقوم بها الجزائر بدءا من سنة 2001، تدعم قدرة الإقتصاد الجزائري على الإندماج في التجمعات الإقتصادية الإقليمية، إلا أنه على مستوى المشروع، نجد المؤسسة الجزائرية مازالت تواجهها عوائق، تتمثل في صعوبات الدخول عالم التنافسية الذي يعتمد معايير الجودة، والنوعية، والمواصفات، وتدريب العمالة،... إلخ، وعليه فإذا أخذنا هذه المقاربات مجتمعة، وفي ظل التوجه نحو اقتصاديات التنوع نجد أن :

* الإقتصاد الجزائري يعمل على إستغلال الفرص التي تمنحها أنظمة الإندماج الإقتصادي ومشاريع الإقليمية التي تساعده على تنويع صادراته، وعليه فإن انخراط الجزائر في الإتحاد الأوروبي في سبتمبر 2005، وأيضا في المنطقة الحرة العربية الكبرى في جانفي 2009، وقوة إقتراح في أفريقيا والإتحاد المغربي، يؤكد توجه الجزائر نحو تعدد العضوية (التوسع الأفقي) في التجمعات الإقتصادية الإقليمية.

* مؤشر التوافق بين هياكل الصادرات والواردات الذي يعبر عن ضعف أو قوة درجة الإندماج الإقتصادي، له دلالاته في اختيار وترتيب البدائل، إذ تؤكد الشواهد أن شدة ارتباط الإقتصاد الجزائري بالإتحاد الأوروبي- بناء على هذا المؤشر- تقدّر في المتوسط بـ 56,16% (الصادرات 56,77% ، الواردات 55,55%)، بينما بلغت في المتوسط مع البلدان العربية 2%، ومع البلدان المغاربية 3%، أما على مستوى أفريقيا فهي لا تتعدى 0,3% . وإذا أخذنا حجم تدفقات الإستثمار الأجنبي كمؤشر مساهم في ترتيب البدائل، نجد المجموعة الأوروبية تحتل المرتبة الأولى سواء تعلق الأمر على مستوى الصناعات الإستخراجية أو على مستوى الصناعات التحويلية أو قطاع الخدمات، علما أن البنك الأوروبي للإستثمار خصص قروض مالية بقيمة 7,9 مليار دولار للجزائر خلال الفترة 2000- 2001، ثم تليها مجموعة دول المنطقة الحرة العربية، رغم التطور الحاصل في الحجم المتدفق من الدول العربية باتجاه الجزائر (290 مليون دولار سنة 2007)، وبعدها دول الإتحاد المغربي، وأفريقيا في الترتيب الأخير.

* المنافسة بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة العربية الكبرى من خلال المعاملات التفضيلية، وما يمنحه الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية، كان له تأثير في تشكيل السوق الجزائرية من خلال زيادة نسبة تجارة هذه الأخيرة مع الإتحاد الأوروبي، على حساب تجارتها مع البلدان العربية والمغاربية والأفريقية، وعليه فإن

قدرة الجزائر على الإستفادة من نظام التفضيلات المعمم ، يتوقف على قدرة تمكين صادراتها التوغل إلى اسواق الدول المانحة للأفضليات، وقدرتها على التفاوض.

* تلتزم الجزائر بقواعد المنشأ التي تم الإتفاق بشأنها في كلا المنطقتين المتوسطية والعربية، إلا أن التمييز الحاصل ضد السلع المستوردة من دولة عربية طرفا في إتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستورد من دولة (غير عربية) طرف في إتفاق الشراكة، سوف يؤثر على إتفاق الجزائر والمنطقة الحرة العربية في هذا المجال.

* الدعم والمساندة عوامل تدفع باتجاه الاندماج الإقتصادي، وتساعد على اختيار البديل الأفضل، إذ تؤكد البيانات في هذا المجال أن الإتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى من خلال البرامج المعدة لهذا الغرض، نذكر أن برامج الدعم والمساندة كانا لهما تأثير على العلاقات الثنائية بين الجزائر والإتحاد الأوروبي في إطار تحديث الصناعة الجزائرية، حيث أدت المساعدات المالية المقدمة إلى الجزائر عبر برنامج "ميدا1" (1996-1999) إلى تأهيل 169 مشروعا إقتصاديا من أصل 256 مشروع، وأن الإتحاد الأوروبي يساهم بنسبة 66% من إجمالي المشاريع التي تم إعادة تأهيلها وتحديثها حسب تصريح مصالح الحكومة، والوكالة الوطنية لترقية الإستثمارات (APC سابقا) لسنة 1999. كما حصلت الجزائر على دعم مالي للبرنامج الثاني " ميدا2" للفترة (2000-2006)، حيث تم تأهيل 506 مؤسسة إقتصادية متوسطة وصغيرة من قبل الإتحاد الأوروبي حسب تصريح وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2005، أما على مستوى الدول العربية والأفريقية فهي لا تتعدى مستوى العلاقات الثنائية، علما أن مشروع المنطقة العربية بالنسبة للجزائر ما زال حديث النشأة.

• محصلة النتائج تفصل في ارتباط الإقتصاد الجزائري بالإتحاد الأوروبي، إلا أن التنوع (على مستوى السلع أو على مستوى المجموعات الإقتصادية) الذي تفرضه العولمة على إقتصاديات الدول النامية، تفرض على الجزائر إستغلال جميع الفرص التي تمنحها أنظمة الإندماج الإقتصادي الإقليمي والعالمي، وعليه فإن مشاركة الجزائر في أكثر من تجمع إقتصادي إقليمي، سوف يساهم في رسم سياساتها الإقتصادية (المالية والنقدية) والمؤسسية الداعمة لإقامة صناعات تمكنها من تنمية صادراتها، ولا يتحقق هذا إلا من خلال إجراءات عملية تهدف إلى، رفع مستوى كفاءة الإنتاج وتنمية الموارد البشرية المتاحة، وتشجيع المؤسسات الصناعية على زيادة قدرتها الإنتاجية، بالإعتماد على مختصين (غير إداريين) في الفن الإستراتيجي والإستشراقي ، وأنظمة من القوانين القادرة على التكيّف مع متغيرات العولمة.

الإقتراحات والتوصيات :

- يعد مناخ بيئة الأعمال من أهم المؤشرات التي يجب على الجزائر العمل على تحسينه منها، التشريعات القانونية، تطوير الهياكل القاعدية، فسخ مجال أوسع للإستثمار المحلي والأجنبي، الشفافية ، مكافحة الفساد الإداري، حيث تشير البيانات أن هناك معوقات تعترض دخول الإستثمار الأجنبي إلى الجزائر، تشمل جوانب بيروقراطية وإدارية، إذ يتضح من خلال البيانات الخاصة بهذا المؤشر أن الجزائر تقع في مستوى ضعيف، عكس الدول المجاورة، مثل المغرب وتونس، حيث تقوم هذه الدول بترويج أكبر وتقديم تسهيلات لإستقطاب أكبر قدر ممكن من الإستثمارات، حيث كانت النتائج إيجابية في قطاعي الصناعة والخدمات، وعليه يجب على الجزائر أن لا تكتفي بإصدار قوانين للإستثمار، وإنما العمل على تهيئة مناخ يتميز بقدر من الشفافية والصرامة في تطبيق القوانين.

- تحتل الجزائر الصف الأخير من حيث مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، بالمقارنة مع دول الجوار، خصوصا تونس والمغرب، إذ تمثل نسبة المساهمة في الجزائر 4%، بينما في المغرب تمثل 15%، وفي تونس 17,1% ، هذا الفارق يعبر عن فجوة يجب على الجزائر تغطيتها، ولو في الأجل الطويلة، وعليه فإنه لا يمكن الحديث عن إستراتيجية صناعية دون الإهتمام بالصناعة التحويلية، باعتبارها مساهم فعال في ترقية الصادرات خارج المحروقات.

- في إطار دعم القطاع الصناعي قامت الجزائر بتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث تم تخصيص مبلغ سنوي يقدر بـ 10 مليار دينار لتأهيل هذه المؤسسات، علما أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بلغت 75% خارج قطاع المحروقات، بالإضافة إلى المساهمة التي يقدمها هذا القطاع في مجال التشغيل، حيث تؤكد وزارة الصناعات الصغيرة والمتوسطة إن عدد العاملين في هذا القطاع إلى غاية 2005، ارتفع إلى 800000 عامل، ورغم هذا الإهتمام فإن نسبة التفاؤل تتوقف على القدرة التنافسية لهذه الصناعات في تنمية الصادرات، وصمودها أمام السلع الأجنبية في ظل سوق مفتوحة على التجارة العالمية، وعليه يجب على الجزائر إستغلال الفرص التي تمنحها السوق الأورو-متوسطية والإستفادة من تنافسية مؤسسات دول الجوار (المغرب وتونس) وما تمنحها السوق المغاربية.

- إن التزام الجزائر بتحرير الواردات وانفتاح سوقها أما السلع الأجنبية خصوصا الأوروبية والعالمية تبعا للإتفاقيات المبرمة ما بينها والإتحاد الأوروبي، وكذا الحوار الجاري مع المنظمة العالمية للتجارة بشأن الإنضمام، تحتاج الجزائر لمجموعة من الإجراءات التنظيمية الخاصة بمكافحة الإغراء من قبل المستوردين الأجانب، ذلك أن المنتجات المستوردة الإغراقية التي تدخل السوق الجزائرية قد تلحق أضرارا بالغة بالمؤسسات الصناعية التي تنتج سلعا مماثلة للسلع المستوردة، وعليه فإن إجراء التحريات لإثبات الضرر المادي هو من صلاحيات

المؤسسات القانونية التي يجب عليها متابعة ذلك من خلال تعزيز خبراتها حتى تتمكن من رصد الأضرار وتشخيصها وإعداد إستراتيجية تجارية لمجابهتها.

* أفاق البحث :

تناولت هذه الدراسة إشكالية الإندماج الإقتصادي الإقليمي في ظل المتغيرات والأوضاع الإقتصادية الراهنة، في محاولة للوقوف على الخيارات التي تفرضها أنظمة الإندماج الإقتصادي الإقليمي في الطرف الراهن أمام البلدان النامية، وكذا الفرص والبدائل التي تمنحها التكتلات الإقتصادية القائمة، ونظرا لاتساع حجم البحث والمجالات العديدة المتصلة به، فإنه لا يسعنا المقام تناول كل الجوانب في دراسة واحدة، ولكن بالإمكان تناول أبعاد أخرى.

- توسيع التحليل، ليتناول الإندماج الإقتصادي في بعده العالمي، والبحث في معالمه.
 - توسيع البحث باستخدام أساليب كمية، تترجم نموذج الجاذبية الذي يفسر مستوى التجارة البينية، باعتبار أن إمكانية تطبيقه أثبتت نتائج إيجابية على أنواع مختلفة من الدول والأقاليم.
 - توسيع الدراسة لتشمل أثر تنسيق السياسات الإقتصادية الإقليمية على الإندماج الإقتصادي الإقليمي (منها الإتحاد المغاربي).
 - الشراكة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، تمثل آلية مساهمة في الترتيبات الإقليمية، وعامل مساعد على نقل التكنولوجيا بين البلدان الأعضاء.
- المبادرة الأفريقية "نيباد"، يمكن أن تكون مدخلا يساهم في استغلال الوفورات التي تمنحها السوق الواسعة، وكذا الإستفادة من تنوع الصادرات الصناعية والزراعية، باعتبارهما مدخلا يساهم في إقامة إندماج إقتصادي إقليمي.

قائمة المراجع

قائمة المراجع بالعربية

الكتب :

- 1- إبراهيم محمد جزار، التكامل الإقتصادي في ظل العولمة، كتاب الأهرام الإقتصادي العدد 226، جويليه 2006.
- 2- إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، 2001،
- 3- أحمد الغندور، الاندماج الإقتصادي معهد البحوث والدراسات العربية سنة 1970.
- 4- أحمد جلال وآخرون، الاندماج الإقتصادي العربي بين الأمل والواقع، المركز المصري للدراسات الإقتصادية القاهرة 2000.
- 5- أحمد بديع بليح، السوق الأوروبية المشتركة، الطبعة الثانية دار المعارف الإسكندرية.
- 6- أحمد جلال الدين موسى، العلاقات الدولية ونظريات التنمية، مكتبة الجلاء الجديد، القاهرة 1999.
- 7- أحمد جامع وصفوت عبد السلام عوض الله، دروس في العلاقات الإقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، القاهرة 1993.
- 8- أحمد صديق، إتحاد المغرب العربي في المغرب العربي- تركيب في التنمية والاندماج الإقتصادي-، مطابع إفريقيا الشرق 1990، الطبعة الأولى، الدار البيضاء، المغرب.
- 9- أحمد يوسف الشحات (المترجم للكتاب)، مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية، دار المريخ، المملكة العربية السعودية سنة 2006.
- 10- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، 1999.
- 11- أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، الدار المصرية اللبنانية، الطبعة الثانية 2001.
- 12- إسماعيل العربي، التكتل والاندماج الإقتصادي بين الدول المتطورة، ط2 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.
- 14- أكرم عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الإقتصادي العربي مكتبة مدبولي ط1، 2002.
- 15- أيمن السيد عبد الوهاب، المنظمات الإقليمية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة 2001.
- 16- أندرييف، التطور اللا رأسمالي - الاشتراكية والبلدان النامية - دار التقدم موسكو، 1977.
- 17- أسنان كاظم الموسي وآخرون، وظائف المنظمة المعاصرة، عمان مؤسسة الورق 2001.
- 18- بلا بلاسا، نظرية التكامل الإقتصادية، ترجمة راشد البراوي دار النهضة العربية، ط1، 1964.
- 19- بول باران، الإقتصاد للتنمية، ترجمة "أحمد بليغ"، بيروت، دار الحقيقة 1971.
- 20- جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربي، المبررات-المشاكل والوسائل، مركز دراسات الوحدة العربية ط 3 سنة 1986.
- 21- جودة عبد الخالق، للإقتصاد الدولي دار النهضة القاهرة 1992.

- 22- جمال الدين محمد المرسي وآخرون، التفكير الإستراتيجي والإدارة الإستراتيجية، منهج تطبيقي- الدار الجامعية- الإسكندرية. 2002.
- 23- حسن على خربوش، تنسيق النفقات العامة بين الدول العربية، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية، ط1، 1984.
- 24- سل البستاني، الفكر الإقتصادي من التناقض إلى النضوج، دار الطليعة بيروت ط1، سنة 1985.
- 25- حسن عبد القادر صالح، التوجيه الجغرافي للتنمية الوطنية والإقليمية، دراسة تطبيقية على الوطن العربي، الجامعة الأردنية، عمان 2002.
- 25- دريد محمود السمراني، الإستثمار الأجنبي، المعوقات والضمانات القانونية، مركز دراسات الوحدة العربية ط1 سنة 2006.
- 26- رفعت المحجوب، الطلب الفعلي مع الدراسة خاصة بالبلاد الأخذة في النمو، الجمعية المصرية للإقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع، القاهرة. 1963.
- 27- زينب حسين عوض الله ، للإقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الدار الجامعية للطباعة والنشر سنة 1998.
- 28- ز.ف. سوكولينسكي، نظريات التراكم في للإقتصاد السياسي البرجوازي، ترجمة عارف دليلة، دار الطليعة، بيروت، ط1، سنة 1980.
- 27- سامي عفيفي حاتم، التكتلات الإقتصادية بين التنظير والتطبيق، الطبعة الرابعة 2003.
- 28- سامي عفيفي حاتم، دراسات في للإقتصاد الدولي، الدار المصرية اللبنانية، ط5، سنة 2000.
- 29- سامي عفيفي حاتم، المجتمعات الجديدة - طريق للتنمية الإقتصادية- الدار المصرية اللبنانية، ط2، 2000.
- 30- سالمان عمر وآخرون، قضايا معاصرة في التجارة والتنمية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة. 1994.
- 31- سعيد النجار، تاريخ الفكر الإقتصادي - من التجاريين إلى التقليديين - دار النهضة - بيروت، سنة 1973.
- 32- سليمان الرياشي وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي - الواقع والآفاق - سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 12 مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1998.
- 33- سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الإقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ط1 مطبعة الإشعاع الفنية، القاهرة سنة 2001.
- 34- سوزان لي، أبجديات علم الإقتصاد، مركز الكتب الأردني، سنة 1988.
- 35- صفوت عبد السلام عوض الله ، منظمة التجارة العالمية والإستثمار الأجنبي المباشر، دار النهضة العربية، القاهرة 2004.
- 36- صبحي محمد قنوص، أزمة التنمية، دراسة تحليلية للواقع السياسي والإقتصادي لبلدان العالم الثالث الدار الدولية للإستثمارات الثقافية، ط2، القاهرة. 1999.
- 37- عبد المطلب عبد الحميد، السوق العربية المشتركة "الواقع والمستقبل في الألفية الثالث" مجموعة الشبل العربية الطبعة الأولى. 2003.

- 38- عبد الحميد براهيمى، أبعاد الإندماج الإقتصادي العربي واحتمالات المستقبل، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت، 1983.
- 39- عبد الرحمان زكي إبراهيم، مذكرات في إقتصاديات التجارة الخارجية، دار الجامعات المصرية، الإسكندرية. 1981.
- 40- عبد العليم طه، إشكالية التكامل الإقتصادي العربي، دراسة قدمت لدى معهد البحوث والدراسات العربية، سنة 1993، القاهرة.
- 41- عبد الأمير السعد، للإقتصاد العالمي، قضايا راهنة، مركز البحوث العربية والإفريقية، الطبعة الأولى، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، سنة 2007.
- 42- عبد القادر محمد عبد القادر عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003/2002، القاهرة.
- 43- عبد المنعم سعيد، الجماعة الأوروبية نحوى " تجربة التكامل والوحدة "، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت 1986.
- 44- عادل أحمد حشيش، العلاقات الإقتصادية الدولية دار النهضة العربية القاهرة.
- 45- عمرو محي الدين ، مبادئ التخطيط الإقتصادي والتخطيط التأشيرى في نظام الإقتصاد الحر، دار الفكر العربي، القاهرة. 1998.
- 46- عجمية محمد وآخرون، التنمية الإقتصادية والإجتماعية ومشكلاتها، الدار الجامعية، ط2، الإسكندرية سنة 1999.
- 47- علي خليفة الكواري، نحوى إستراتيجية بديلة للتنمية الشاملة، الملامح العامة لإستراتيجية التنمية في إطار إتحاد بلدان مجلس التعاون وتكاملها مع بقية الأقطار العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت سنة 1985.
- 48- علي الحاج، سياسات دول الإتحاد الأوروبي في المنطقة العربية بعد الحرب الباردة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت فبراير 2005.
- 49- عراقي عبد العزيز الشربيني، نبياد وإستراتيجية التنمية- عرض نقدي بعض القضايا الرئيسية- معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، مركز دراسات وبحوث الدول النامية 2003.
- 50- فؤاد أبو سنيت، التكتلات الإقتصادية في عصر العولمة -الدار المصرية اللبنانية. القاهرة
- 51- فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، مكتبة مدبولي، القاهرة سنة 2000.
- 52- كامل بكري، التكامل الإقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر -الإسكندرية 1984.
- 53- كريستيان بالوا، للإقتصاد الرأسمالي العالمي، دار ابن خلدون 1978.
- 54- محمد محمود الإمام وآخرون، منطقة التجارة العربية "التحديات وضروريات التحقيق" مركز دراسات الوحدة العربية ط1 بيروت. 2005.
- 55- محمد عبد العزيز عجمية، الإقتصاد الدولي، الجامعة المصرية. 1978.

- 56- محمد مصطفى كمال وآخرون، صنع القرار في الإتحاد الأوروبي و العلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001.
- 57- محمد حامد عبد الله ، الإقتصاد مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، السعودية سنة 1998.
- 58- محمد دويدار، مبادئ للإقتصاد السياسي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر سنة 1981.
- 59- محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الإقتصادية، مفهوما، نظرياتها، سياساتها، مؤسسة شباب الجامعة، سنة 1996، الإسكندرية.
- 60- محمد قاسم القريوتي، نظرية المنظمة والتنظيم، الطبعة الأولى، دار وائل للطباعة والنشر، الأردن. 2000.
- 61- محمد بشير علي، الفاموس الإقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1 سنة 1985 بيروت.
- 62- محمد السعيد إدريس، الإقليمية الجديدة ومستقبل النظم الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، مصر، مؤسسة الأهرام، أكتوبر 1999.
- 63- محمد لبيب شقير، العلاقات الدولية الإقتصادية، دار النهضة العربية، القاهرة. 1961.
- 64- مجدي محمود شهاب، للإقتصاد الدولي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية.
- 65- محرز محمد عباس، إقتصاديات المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003.
- 66- موريس، ووال ألن ونترز، التكامل الإقليمي والتنمية.
- 67- مشيل ب. تودارو، التنمية الإقتصادية، دار المريخ للنشر، الرياض المملكة العربية السعودية. 2006.
- 68- نبيل علي ونادية حجازي، الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة، دار عالم المعرفة - الكويت. سنة 2005.
- 69- هيل عجمي جميل، الإستثمار الأجنبي المباشر الخاص في الدول النامية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، دولة الإمارات العربية المتحدة ط1، 1999.
- أطروحات:**
- 1- الصادق بوشنافة، المنظمة العالمية للتجارة على قطاع صناعة الأدوية، حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية (غير منشورة)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2006-2007.
- 2- بدة محجوب، المنطقة العربية الحرة الكبرى – الواقع و الآفاق – أطروحة دكتوراه في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر، سنة 2007/2008.
- 3- بن زغوية محمد زايد، الآثار الإقتصادية لانضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية، أطروحة دكتوراه في للإقتصاد، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم للإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة 2006/2005.
- 4- بن عبد العزيز فطيمة، فعالية الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على إقتصاديات الدول النامية – حالة الجزائر- (دكتوراه دولة، فرع التحليل الإقتصادي)، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2004-2005.

5- جمال محمود عطية عبيد، تأثير الإستثمار الأجنبي على النمو الإقتصادي، رسالة مقدمة لنيل درجة دكتوراه الفلسفة في إقتصاديات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم للإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، سنة 2002.

6- رفعت محمد الصغير أحمد محمد، الآثار الإقتصادية المتوقعة للتكامل المالي على الأداء الإقتصادي للإتحاد الأوروبي، (دكتوراه في فلسفة الإقتصاد) كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان 2006.

7- زروني مصطفى، النمو الإقتصادي وإستراتيجية التنمية، حالة إقتصاديات دول جنوب شرق آسيا، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 1999-2000.

8- سامي رشيدة، المنظمة العالمية للتجارة والآثار المرتقبة على الدول النامية -حالة الجزائر- (أطروحة دكتوراه دولة) فرع النقود المالية كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2006/2007.

9- عادل أحمد موسى إبراهيم، الإتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، رسالة دكتوراه (غير منشورة) قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية جامعة حلوان -القاهرة- 2006.

10- عادل احمد موسى إبراهيم، الاتجاهات الحديثة نحوى التكتلات الإقليمية في ظل العولمة وآثارها على النظام التجاري العالمي متعدد الأطراف، (أطروحة دكتوراه)، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم للإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة 2006.

11- فوضيل رابح، التكامل الإقتصادي الأورو-مغاربي بين الإقليمية والعولمة (أطروحة دكتوراه) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2002.

12- محمد كمال السيد صابر، تأثير قيام السوق الأوروبية الموحدة على مستقبل ارتباطه مع مجموعة دول الإتفاقيات "دراسة تطبيقية على مصر" جامعة قناة السويس، كلية التجارة (أطروحة دكتوراه) سنة 1995.

13- مقدم عبيرات، التكامل الإقتصادي الزراعي العربي وتحديات منظمة التجارة العالمية (أطروحة دكتوراه دولة) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2002.

رسائل جامعية :

1- بلغنو سامية، ظاهرة التكتلات الإقتصادية الإقليمية وآثارها على المنظمة العالمية للتجارة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير. جامعة الجزائر 2000-2001.

2- خالد عبد الوهاب البنداري الباجوري، تأثير الإقليمية في الدول المتقدمة على تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر، حالة الإتحاد الأوروبي، ماجستير في الإقتصاد والتجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان- القاهرة سنة 2000.

3 - توات عثمان، التكامل التجاري والإقليمي، مذكرة ماجستير، تخصص تحليل إقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر سنة 2007.

- 4- توفيق صالح على الحفار، رسالة ماجستير في العلوم السياسية بعنوان تجربة التكامل الإقتصادي العربي، الإعتدال المتبادل في المنظور السياسي، أكاديمية الدراسات العليا فرع بنغازي، قسم العلوم السياسية ليبيا، 2004
- 5- شيخ فتحة، الإندماج الإقتصادي المغاربي بين الإقليمية والعولمة، ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر سنة 2006.
- 6- عدلي أحمد حسن، برنامج الإصلاح الإقتصادي وهيكلة سوق العمل في مصر، ماجستير في فلسفة الإقتصاد، قسم الإقتصاد والتجارة الخارجية، جامعة حلوان، القاهرة 2006.
- 7- عرابي فتحي، الإستثمار الأجنبي المباشر، ماجستير في العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر سنة 2001.
- 8- عمر محمد عثمان صقر، الآثار الإقتصادية لتوسع الجماعة الإقتصادية الأوروبية نحو الجنوب على أداء الإقتصاد المصري، رسالة ماجستير، مقدمة إلى كلية التجارة وإدارة الأعمال بجامعة حلوان، القاهرة، 1978.
- 9- فوضيل فارس، الإستثمار المباشر الأجنبي، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، الجزائر، 2001.
- 10- قويدر أمال، التكتلات الإقتصادية الدولية في ظل العولمة (مذكرة ماجستير) كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2001.
- 11- قندوز فاطمة الزهراء، الإستثمار في ظل الإصلاحات الإقتصادية في الجزائر - خلال التسعينيات- رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية (فرع التحليل الإقتصادي) ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2002/2001.
- 12 - كلو مهدي، الخروج من البطالة نحوى وضعيات مختلفة، رسالة ماجستير في القياس الإقتصادي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، للسنة الجامعية 2003/2002.
- 13- مدني لخضر، تطور سياسة التعريف الجمركية في ظل النظام التجاري متعدد الأطراف والتكتلات الإقتصادية، ماجستير في العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير- جامعة الجزائر 2005-2006.

مجلات ودوريات :

- 1- أحمد جلال، حوافز الإندماج الإقتصادي في الشرق الأوسط، سلسلة أوراق العمل، المركز المصري للدراسات الإقتصادية (E.C.E.S).
- 2- أوكيل محمد السعيد، العلاقات بين تكنولوجيا المعلومات والتطور الإقتصادي في البلدان النامية والعربية، مجلة علوم الإقتصاد والتسيير والتجارة، تصدر عن كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة الجزائر، سنة 2003.
- 3- إلينا كرودوسو، أزمة المكسيك : دروس مستفادة للإصلاح الإقتصادي، ترجمة سمير كريم، المركز المصري للدراسات الإقتصادي القاهرة عام 1996.
- 4- بلعزوز بن علي، إنعكاس الإصلاحات الإقتصادية على التوازن النقدي في الجزائر، المجلة العلمية "بحوث إقتصادية عربية" العدد 31، مطبعة معهد التخطيط القومي، القاهرة سنة 2003.

- 5- بالطاهر علي، سياسات التحرير والإصلاح الإقتصادي في الجزائر، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 00 السداسي. 2004.
- 6- تومي عبد الرحمن، الإستثمار الأجنبي المباشر في المنطقة التبادل الحر أورو-متوسطية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 10، مارس 2008، دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات والخدمات التعليمية.
- 7- جابر محمد الجزار، التكامل الإقتصادي العربي في ظل العولمة، كتاب الأهرام الإقتصادي، جويليه 2006، العدد 226.
- 8- حمدي عبد الرحمان حسن، العولمة وآثارها السياسية في النظام الإقليمي العربي، المستقبل العربي، العدد 257 أوت 2000.
- 9- خالد حنفي، الإقليمية الجديدة في إفريقيا - مجلة السياسة الدولية - العدد 144 أبريل 2001.
- 10- ريموند ليم، كيف يمهد صعود الصين والهند الطريق لتكامل آسيا، التمويل والتنمية، المجلد 43 العدد 2، سنة 2006.
- 11- رفعت لقوشة، الإصلاح الإقتصادي والشراكة الإجتماعية، مقاربة في التجربة المصرية مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية العدد 29 ديسمبر 1999.
- 12- زكي حنوش، دور الإتحاد الأوروبي في دعم التنمية في الوطن العربي، رؤية عربية للشراكة، مجلة آفاق إقتصادية متخصصة يصدرها مركز البحوث والتوثيق بدولة الإمارات العربية المتحدة المجلد 21، العدد 82، سنة 2000.
- 13- زعباط عبد الحميد، الشراكة الأورو- متوسطية و آثارها على الإقتصاد الجزائري، مجلة يعدها مخبر العولمة وإقتصاديات شمال إفريقيا، كلية العلوم الإنسانية و العلوم الإجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي ، الشلف - الجزائر - السداسي الثاني من سنة 2004.
- 14- زغيب شهرزاد، آفاق انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بسكرة، 2003.
- 15- سمير عبد الأمير الحسين، التكامل الإقتصادي ودوره في تحقيق التنمية الإقتصادية في الإتحاد الأفريقي، مجلة دراسات تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، طرابلس، العدد 27 سنة 2006.
- 16- سهام عبد الكريم، برامج تأهيل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية، مجلة دراسات إقتصادية، العدد 11، تصدر عن مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر أوت 2008 .
- 17- شريط عابد، تدويل إقتصاديات الدول المغاربية من خلال الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة بحوث إقتصادية عربية، العددان 30-31 سنة 2003
- 18- عمرو حمزاوي، توسع الإتحاد الأوروبي، التحديات والفرص، مجلة السياسة الدولية، العدد 157، القاهرة 2004.

- 19- عماري عمار، الإصلاحات الاقتصادية وآثارها على القطاع الصناعي في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، سنة 2001، العدد 1.
- 20- فيتو تنزي، التحول الاقتصادي والدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية جويليه 1999 العدد 2.
- آر. كيه. رامزي، دراسات عالمية حول الشراكة الأوروبية-المتوسطية : إطار برشلونة، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبو ظبي، العدد 22.
- 21- ليلي خوجة، أسواق عمل الدول النامية، مجلة مصر المعاصرة العدد 431 جانفي 1993.
- 22- منى الجرف، البدائل المؤسسية لإعادة التوازن بين دور الدولة والأسواق في مصر، ورقة عمل صادرة عن المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة أوت 2005.
- 23- محمد راتول، تحولات للإقتصاد الجزائري، برنامج التعديل الهيكلي و مدى إنعكاساته على مستوى المعاملات مع الخارج، مجلة بحوث اقتصادية عربية لسنة 2001.
- 24- مصطفى عبد الله خشيم، العالم العربي من الشرق أوسطية إلى الشراكة الأوروبية-المتوسطية، مجلة دراسات، المركز العالمي لدراسات وأبحاث، ليبيا سنة 2005، العدد 23.
- 25- ماجد شهين، منظمة التجارة العالمية ومستقبل الدول النامية، الأهرام الإقتصادي، عدد 26، جانفي 1996.
- 26- محمد الأمين ولد جدو، تنامي ظاهرة التكتلات الاقتصادية عالميا وانعكاسها على تجارب التكامل الإقليمي في العالم الثالث، مجلة دراسات، تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، العدد 23، طرابلس 2005.
- 27- مايكل لانج وآخرون، مجلة قضايا التنمية، تصدر عن مركز دراسات وبحوث الدول النامية كلية الإقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، سنة 2003، العدد 26.
- 28- نديم الحق، الأزمة الآسيوية، سلسلة أوراق عمل يصدرها المركز المصري للدراسات الاقتصادية، القاهرة جوان 1998.
- 29- ناصر حامد الآثار الاقتصادية لتوسع الإتحاد الأوروبي، مجلة السياسة الدولية، القاهرة 2004.
- 30- نيوز فلاش، اليورو عملة القرن المقبل، مركز بيروت للإعلام والدراسات، العدد 01 (خاص باليورو)، جانفي 1999.
- 31 - هناء خير الدين، إتفاقيات التجارة الإقليمية، ورقة مقدمة ضمن قضايا إقتصادية لبرنامج التعاون بين مجلس الشعب المصري وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في التشريع والرقابة في إطار إتفاقيات منظمة التجارة العالمية، المركز المصري للدراسات الاقتصادية، 2007.
- 32- يوسف عبد الحميد المراشدة، التجارة العالمية والاقتصاديات العربية (واقع وتحديات) دراسات مجلة فصلية تصدر عن المركز العالمي لدراسات وأبحاث، ليبيا العدد 1373، 2005.
- 33- مجلة أفاق أفريقية، التجمعات الإقليمية خطوات على طريق الوحدة، المجلد الثاني، العدد 07، القاهرة سنة 2001.
- 34- مجلة أفاق أفريقية، نهر النيل، بعنوان "قمة الشراكة الجديدة لتنمية أفريقية - النيباد-، المجلد الثالث، العدد 9، القاهرة 2002.

10- سميحة فوزي، الأسباب السياسية والإقتصادية وراء تباطؤ مسيرة الإندماج الإقتصادي العربي، ورقة قدمت في مؤتمر "الإندماج الإقتصادي العربي بين الطموح والواقع" نظمه المركز المصري للدراسات الإقتصادية أفريل 2002.

11- علي ساحل ديبون: مدير بوكالة ترقية الإستثمارات (حيث تسمى الآن بالوكالة الوطنية لدعم الإستثمارات)، ورقة مقدمة في ندوة حول الإستثمار بعنوان " النظام الجديد لترقية الإستثمارات "، ماي 1997.

12- عبد الكريم مدرس، "الإتفاقية العامة للتعريفات والتجارة وأثارها الإقتصادية"، دراسة قدمت في ندوة إجتماع خبراء العرب الخاص بدراسة آثار إتفاقية "الجات" على الإقتصاديات العربية، تحت إشراف غرفة التجارة العربية أيام 4-7 جويليه 1994، القاهرة.

13 - قصاب سعدي، الإقتصاد الجزائري بين التأهيل للشراكة الأوروبية و الأداء للإندماج في الإقتصاد العالمي، ورقة ضمن الملتقى العلمي الوطني حول " المؤسسة الجزائرية وتحديات المناخ الإقتصادي الجديد " جامعة ورقلة سنة 2003.

14- مسعود البريكان وآخرون، التكامل الإقتصادي العربي - تحديات وآفاق- الندوة الرابعة لصندوق النقد العربي، أبوظبي أيام 23-24 فيفري 2005.

15 - موسى بودهان، مداخلة بعنوان "مستلزمات وشروط تحقيق الإندماج الإقتصادي المغربي" الملتقى الدولي حول الإندماج الإقتصادي المغربي، من طرف الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين بالمكتبة الوطنية الجزائرية، أيام 10 و11 جوان 2000.

16- نوفل قاسم علي الشهبان، مقومات الحكم الراشد في استدامة التنمية العربية، ورقة مقدمة في الملتقى العلمي الدولي السادس حول "الحكم الراشد ودوره في التنمية المستدامة" من تنظيم الجمعية الوطنية للإقتصاديين الجزائريين أيام 09/10 ديسمبر 2006.

17- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، ندوة حول "أثر إتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي على مسارات التنمية الزراعية العربية"، الجزائر يومي 27-29 نوفمبر 1999.

18- تصريح وزير التجارة الخارجية الجزائرية في الندوة الوطنية للتليفزيون "حول انضمام الجزائر إلى منظمة التجارة العالمية"، سنة 2006.

19- مجلس الأمة، النظام التجاري متعدد الأطراف وملف إنضمام الجزائر لمنظمة التجارة العالمية، الفكر البرلماني، إصدارات مجلس الأمة، الجزائر 2003.

تقارير وبيانات:

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني 1999 ، الدورة 15.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الثاني، ماي 2000.

- الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية رقم 16 لسنة 2000.

- المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي، تقرير السداسي الأول لسنة 2003.
- الديوان الوطني للإحصاء، المجموعة الإحصائية الكاملة لسنة 2005.
- بنك الجزائر، التقرير السنوي 2007، التطور الإقتصادي والنقدي للجزائر.
- البنك الدولي، تقرير التنمية في العالم سنة 1991.
- تقرير البنك الدولي لسنة 2004.
- تقرير التنمية البشرية لسنة 2000 الصادر عن منظمة اليونسكو.
- تقرير التنمية البشرية لعام 1995 الصادر عن الأمم المتحدة.
- تقرير التنمية البشرية لسنة 1994 الصادر عن الأمم المتحدة.
- تقرير التنمية البشرية لسنة 2005 الصادر عن الأمم المتحدة.
- تقرير التنمية البشرية لسنة 2008 الصادر عن الأمم المتحدة.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد سبتمبر 2004.
- تقرير الأمم المتحدة للحالة الإقتصادية والإجتماعية في العالم لسنة 2008.
- بنك الجزائر، تعليمة رقم 03- 91 الصادرة في ماي 1991.
- تقرير التنافسية العربية لسنة 2007.
- تقرير التنافسية العربية لسنة 2008.
- التقرير العربي للتنمية الصناعية في الدول العربية، 2002.
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد، سبتمبر 2005 .
- التقرير الإقتصادي العربي الموحد لسنة 2008 .
- البنك العالمي تقرير مناخ الأعمال لسنة 2008.
- تقرير مناخ الإستثمار في الدول العربية لعام 2008
- تقرير البنك الدولي، معجزة شرق آسيا (دراسات مترجمة) مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية
سنة 2000

قوانين، مراسيم، أوامر

- قانون 10/90 المتعلق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الصادرة بتاريخ 14 أفريل 1990.
- قانون 277/05 الصادر في سنة 2005 والمتعلق بكيفية تسجيل العلامات التجارية.

- قانون 88-01 مؤرخ في 12/01/88 المتعلق بالجوانب التوجيهية للمؤسسة العمومية.
- قانون 89 -12، الصادر سنة 1989.
- المرسوم التشريعي رقم 12/93 المتعلق بترقية الإستثمار
- المرسوم التنفيذي رقم 365 المؤرخ في 21/09/2005 المتضمن القانون الأساسي للديوان الوطني لحقوق المؤلف وتنظيمه
- المرسوم التنفيذي رقم 327/96 الصادر في أول أكتوبر من سنة 1996.
- الأمر رقم 01/10 المتعلق بتطور الإستثمار في قطاع المناجم
- الأمر رقم 48/66 المؤرخ في 25/02/66 المتضمن إنضمام الجزائر إلى إتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية
- الأمر رقم 10/72 المؤرخ في 22/03/72 المتضمن الإنضمام إلى الإتفاقيات الدولية في مجال الملكية الفكرية
- الأمر رقم 102/94 المؤرخ في 05/02/94 المتضمن قمع التقليد.
- الأمر رقم 95/22 الصادر بتاريخ 26 أوت 1995، الجريدة الرسمية لسنة 1995.
- الأمر رقم 95/25 الصادر بتاريخ 25 سبتمبر 1995، الجريدة الرسمية لسنة 1995
- منشور رقم 1769 المؤرخ في 3/12/2008، و المتعلق باتفاقيات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- تعليمة رقم 03- 91 الصادرة في ماي 1991.

المواقع الإلكترونية

- 1- [http /www.islamoline.net/Arabic/Pot](http://www.islamoline.net/Arabic/Pot). Le 31-08-2008.
- 2- www.xinhuanet.com, Le 31-08-2008 تدخل رئيس مجلس الدولة الصيني في قمة الآسيان الثالثة للأعمال والإستثمار
- 3 - ar.wikipedia.org. الموسوعة الحرة
- 4 - www.weforum.org 2006.
- 5 - [www. Islamonline. net](http://www.Islamonline.net) , le 13/03/2007.
- 6 - OMC. WWW. WTO. ORG 2006.
- 7 - [http www.islamline.net](http://www.islamline.net) Arabic pot.Le 25-03-2007
- 8- [http www.islamoline.net](http://www.islamoline.net) Arabic pot. Le 31-08-2008.
- 9- www.xinhuanet.com , Le 31/08/2008 .
- 10 - www.moheet.com/show , Le 04/08/2009.
- 11- WWW.affi.fr (Agence Française Pour les investissements internationaux,Rapport du Mai 2006.
- 12- www.unctad.org موقع " للأكتناد" - Le 15/08/2009

قائمة المراجع باللغة الأجنبية

Ouvrages :

- 1- BENSAD. H, « Algérie : Restructuration et réformes économiques (1979-1997) », O.P.U,Alger1994.
- 2-BENSIDOU. L , et CHEVALLIER. A, « Economie mondial » édition la découverte, paris 2003.

- 3- B.Balassa (1973) the teorry of économie intégration George Allen and vawin, London.
- 4- BOYER. R, et autre,« Mondialisation au-delà des my thes Algérie »,casbah 1997.
- 5- BYE .Mourice, Des tanne de bernis. G, « Relations économiques internationales », edit, Dalloz paris 1987.
- 6- DOMINIQUE. GUELLEC, « Les nouvelles théorie de la croissance », édit la découvert, paris 1997.
- 7- ERBES. R, « L'Intégration économique international » PUF, paris 1966.
- 8- FRANCOIS. P. « indépendance de l'économie national et interdépendance des nations » edit, aubier Montaigne, paris 1969.
- 9- FRANCOIS .Gauthier, « relation économique internationales », 2ème édition université Laval saintefoy canada, 1992.
- 10- FRANCOIS. P, « L'économie du X X siècle », P.U.F,Paris 1964.
- 11- FRITZ. Machlup, a history of thought on économie intégration ed : économie intégration London, 1977.
- 12- GAMBIER.D, « Théorie de la Politique Economique en Situation d'incertitude », Cujas (1980).
- 13- GUECHI. Djamel-eddine, « l'union du Maghreb Arab », edit, casbah, 2001.
- 14- GUILLOCHON. B,&KAWCKI. A,« Economie internationale »edit,Dunod 2006.
- 15- GRELLET.G, « Structures et stratégies du développement économique », 1 edit, PUF, 1986.
- 16- JEAN. Saint –Geours, « La Politique Economique des Principaux Pays Industriels de l'Occident »,Sirey 2^{ème} Edit. Paris 1973.
- 17- JEAN. PINDER, « Problems of European Integration »,edit .G.Denton, London 1969 .
- 18- JEAN. WEILLER, « les objectives économiques d'une coopération durable », économie Appliquée décembre 1953.
- 19- JOHN STUART Mill, « Principles of political économie »,London 1848.
- 20- JOVANOVIC.M.,« Internationale Economic Intégration Limits and Perespects» New York,1998.
- 21- KRUGMAN .P ,« Increasing monopolistic compétition and international Trade » journal of internationale économie n°4 novembre 1979.

- 22- LAWERANCE. Robert, « régional partenersin global markets, 1997 ».
- 23- LINDER. S.B, Trade and Trade Policy for Development, London, 1967.
- 24- LOUIS.J MUSCHIELLI : « Principes d'économies internationale », edit, Economica, paris 1985.
- 25- LOUIS DUPONT, « La Planification du développement à l'épreuve des faits », édit, publisud paris, 1995.
- 26- MARIE. Annick Barthe, économie de l'union européenne, Manuel Edition, economica, 2000.
- 27- MYRDAL. G, « théorie économique et pays sous-développés », présence africaine, paris 1959.
- 28- MYRDAL. Gornard , « International Economy Problems and prospect », Aharper international student reportint, Harpper and raw weather Hill..
- 29- MYRDAL.G, « théorie économique et pays sous- développés, présence africaine ». Paris 1959.
- 30- PETER. H. Linder, Charles.P, kindelberger, « économie internationale », economica7, edit, september 1983.
- 31- RANELLI.MICHEL, « La nouvelle théorie du commerce international », edit , la découvert, paris1997.
- 32- 19-ROBSON. PETER, « Economic Integration in Africa »1986.
- 33- ROM. M, « Custons Union and third Countries in GATT », 1964.
- 34- ROBSON. PETER, « the Economics of International Intégration », George Allen and Unwin, London,1987.
- 35- ROSTOW. W, « les étapes de la croissance économique », paris 1963.
- 36- SAMIR. A, « L'accumulation à l'échelle mondial », tome 1, edit Anthropos, Paris, 1970.
- 37- SID AHMED.A, « Croissance et développement, Théorie et politique »,Tom 1, 2éme edit, O.P.U, 1981.
- 38- SID AHMED .A, « Croissance et développement »,Tome1 et 2,OPU,Alger 1981.
- 39-SEE-Sema. Schlumberger, « Etude de l'impact de l'accord d'association Algerie- Unio Européenne »,Paris 2004.
- 40- SHAFIK. Nemat (1994), Larning from. Dores : Lessons on Régional Intégration for The middle East : Prospects and challenges, held at. Cairo University, 1994.

- 41- HEDIER. Mouloud « L'Economie Algérienne a L'épreuve de L'OMC », Editions ANEP, Alger 2003
- 42- HENRIE .G. Johnson, « Money Trade and Economic Growth ».
- 43- HIRSHMAN.A,« The Strategy of Economic Développement »,New Haven, 1959.
- HOLZMAN . F, « International Trade Under Communisme », New York,1976.
- 44- HUDSON. Michael « Introduction : Arab Intégration An overview » 1999, the middle East dilemma, centre for contemporary Arab Studies Georgetown Universty.
- 45- HUGON. Philipe, « Economie politique internationale et Mondialisation », Edit, economica, Paris 1997
- 46- HUGON .P, « Economie du développement », 2dition Dalloz, Paris 1989.
- 47- VAN .Meerhaeghe , « International Economics »,Longman Group Limited, London 1972.
- 48- VINER. Jacob, « the caustoms union ussue », new York, carnegie endowment for international peace, 1950.
- 49- YADWIGA. Forrowez, économie international a l'heur des grandes transformation beau chemin, canada, 1998.

Thèse :

- 1- AHMED. Zakane, « Dépenses Publiques Productives, Croissance à long terme et Politique Economique, Essai d'analyse Econométrique Appliquée au cas de l'Algérie » (Thèse de Doctorat, Faculté des Sciences Economiques et Science de Gestion 2002-2003)

Mémoire :

- 1- AKACEM KHADIJA,Evolution Théorique et Pratique de L'investissement étranger en Algérie ,Mémoire de Magister, Faculté des Sciences Economiques et des Sciences Gestions, Année 2000-2001.

Revue :

- 1- BOUNOUA. Chaib, « La Crise Financier de L'Entreprise Publique Algérienne »,N°14,Mais 1994.
- 2- De BOISSIEUX. C, « Principes de Politique Economique » Revue Economeca (1978).

- 3- HAMID. Ait Amara, « blocage de la productivité du sol et crise agricole en Algérie » Revue de C.E.N.P, N° 3, 1985
- 4- JEAN. WEILLER, « Social Aspects of European Economic Cooperation » Internationale Labour Review, Septembre 1957.
- 5- JEAN- Pierr Tirquoi « L’Afrique se porte un peu mieux » Revue : Le monde , Bilan économique et social, 2000
- 6- KIRSHEN & MORRISSEN, « La Politique Economique » Revue Economeca (1966).
- 7- LASKAR. D, Accords Régionaux : Une approche en terme de jeux coopératifs, Revue économique N°03, Année 1996.
- 8- MOURICE. Allais, « Fendements théoriques perspectives et condition d’un marcher comment Effectives », Revue d’économie politique, Paris 1959.
- 9- SAKKAK Rachid, directeur de la dette, banque d’Algérie « cadre juridique et réglementaire » Revue, Mutation N°4, juin 1993.

Collogues et Séminaire :

- 1- ACHI LAHCEN, « Commerce en Afrique du Nord : Evaluation du Potentiel de L’intégration Régionale en Afrique du Nord ». Etude Commissionnée par le Bureau Afrique du Nord de la CEA et présentée dans le cadre de la 21ème réunion du comité intergouvernementale d’experts Rabat 2006.
- 2- ATI TAKARLI, Directeur de la Promotion des Exportations au Ministère du Commerce, « Les Exportations Hors Hydrocarbures Algériennes », Communication à l’occasion de la tenue Convention France Maghreb, Paris les 5 et 6 février 2008.
- 3- BENBITOUR. Ahmed, « L’expérience Algérienne dans la gestion des réformes » cologue international sur les réformes économiques dans le contexte de la mondialisation réalités et enjeux, 11-12 juin 2005, Organisé par L’Association Nationale des Economistes Algériens
- 4- BOUCHLAGHEM. Khaled, « Adhésion de L’Algérie a L’OMC », Répétés et perspectives, le 27/09/2002, Ministère du Commerce.
- 5- Mémoire Sur Le Régime Du Commerce Extérieur en Algérie, 11/1994
- 6- Ministère des Finances, Le Comportement des Principaux Indicateurs macroéconomiques et Financiers en 2007.
- 7- Ministère du Commerce , L’Algérie Aujourd’hui, Mai 2001

8- Ministère de la Restructuration Industrielle et de la Participation, (1994),
« Redressement de L'économie Nationale et Politique de Restructuration
Industrielle Cadre et Principal Généraux » Alger.

9- RODNEY. E. Falvey, « Comercial Policy and Intra Industry Trade », journal of
international Economics, n°4, 1981

Rapports :

1- CNES, Rapport national Sur le Développement Humain (2006).

2- OMC, Statistiques du Commerce international 2008.

3-ONS, L'Algérie en quelques chiffres,les comptes économiques de 2001-2007,N°
502.

4-ONS, Activité,Emploi & Chômage, 2008. N° 514.

5- CNES Rapport sur la conjonction de seconde semestre 1996.

6-ONS, Evolutions des Echanges Extérieurs de Marchandises
Collections Statistiques, N° 110.

7-CNIS, Statistiques du Commerce Extérieur de L'Algérie, Période 2008-2009.

8-ONS, L'activité industriel 1989- 1999, Collections Statistique, N° 95, Année 2000.

9-PROMEX (ALJEX), « Commerce Extérieur de l'Algérie » Période : 2000-2007

Décret et Règlement :

1-Reglement N° 90-02 septembre 90 fixant les conditions d'ouverture et de
fonctionnement des comptes devises des personnes morales.

2-Voir décret 88-167 relatif aux conditions de programmation des changes extérieurs
et à la mise en place des budgets devises des entreprises publique de 6/09/1988

قائمة الملاحق

ملخص عن مختلف مخططات الإدماج التي شرعت فيها بلدان شمال إفريقيا

| الجزائر | مصر | ليبيا | موريتانيا | المغرب | السودان | تونس | |
|--|-------------------------------|---|---|---|-----------------------|--|---|
| | | تجارة تفضيلية | اتفاق تجاري وجمركي (تجارة حرة) | اتفاق تجاري وجمركي 99/1989 (اتفاق تجارة حرة) | | إتفاق تجاري وجمركي 91/1981 (اتفاق تجارة حرة) | الجزائر |
| | | اتفاق تجاري وجمركي | | اتفاق تجارة حرة ثنائي | | اتفاق تجارة حرة ثنائي | مصر |
| تجارة تفضيلية | اتفاق تجاري وجمركي 91/1990 | | تجارة تفضيلية | اتفاق تجاري وجمركي 90/1990 التصديق، 1992 (اتفاق تجارة حرة) | | اتفاق تجارة حرة 20/2001 | ليبيا |
| اتفاق تجاري وجمركي (تجارة حرة) | | تجارة تفضيلية | | اتفاق تجاري وجمركي 93/1986 | | اتفاق تجاري وجمركي 1988-89/1964 (تجارة حرة) | موريتانيا |
| اتفاق تجاري وجمركي (اتفاق 99/1981) تجارة حرة) | اتفاق تجارة حرة ثنائي | اتفاق تجاري وجمركي 90/1990 التصديق، 1992 (اتفاق تجارة حرة) | اتفاق تجاري وجمركي 93/1986 | | اتفاق تجاري وجمركي | اتفاق تجارة حرة ثنائي | المغرب |
| | | | | إتفاق تجاري وجمركي | | | السودان |
| اتفاق تجارة وجمركي 91/1981 (اتفاق تجارة حرة) | اتفاق تجارة حرة ثنائي | اتفاق تجارة حرة 20/2001 | اتفاق تجاري وجمركي 1988-89/1964 (تجارة حرة) | اتفاق تجارة حرة ثنائي | | | تونس |
| عضو، 1989 | طلب ارتباط | عضو، 1989 | عضو، 1989 | عضو، 1989 | | عضو، 1989 | إتحاد المغرب العربي |
| في مرحلة التفاوض | عضو، 1997 | عضو، 1997 | | عضو، 1997 | | عضو، 1997 | منطقة التجارة الحرّة العربية الكبرى |

| | | | | | | | |
|--|---|---|-----------|---|--|--|------------------------------|
| الأردن : أغادير العراق : اتفاق تجارة حرة 2001 سوريا : اتفاق تجاري وجمركي 1979 (و1997)- الأردن : اتفاق تعاون تجاري واقتصادي وتجارة/ اتفاق تجاري وجمركي / ساري المفعول (لا يوجد تاريخ) | الأردن : أغادير العراق : اتفاق تجارة حرة 01/2001 لبنان : اتفاق تجارة حرة 2002/ ساري المفعول (لا يوجد تاريخ) سوريا : اتفاق تجارة حرة 2002/ ساري المفعول (لا يوجد تاريخ) فلسطين : اتفاق تجاري واقتصادي وتجارة/اتفاق تجاري وجمركي | تجارة حرة انفرادية مع البلدان العربية | | الأردن : أغادير لبنان : اتفاق تعاون تجاري واقتصادي وتجارة/اتفاق تجاري وجمركي/ ساري المفعول (لا يوجد تاريخ) الإمارات العربية المتحدة اتفاق تجارة حرة 30/2001 السعودية : اتفاق تجاري وجمركي 68/1966 العراق : اتفاق تجاري وجمركي 1976 (تجارة حرة) | الأردن : اتفاق تجارة حرة 2003/ ساري المفعول (لا يوجد تاريخ) | الأردن : أغادير الكويت : اتفاق تعاون تجاري واقتصادي وتجارة 88/1998 (تجارة حرة) العراق : اتفاق تجارة حرة 2001 اليمن : اتفاق تعاون تجاري واقتصادي وتجارة 83/1983 لبنان : اتفاق تجارة حرة 1998/99-1972 فلسطين : تجارة حرة 1994 سوريا : اتفاق تجاري جمركي 1977- ساري المفعول (لا يوجد تاريخ)، (تجارة حرة) | بلدان عربية أخرى |
| اتفاق تعاون، اتفاق الترابط الأوروبي- المتوسطي | اتفاق الترابط الأوروبي- المتوسطي | اتفاق شراكة مع بلدان إفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادي | | اتفاق الترابط الأوروبي- المتوسطي | | اتفاق الترابط الأوروبي- المتوسطي | الإتحاد الأوروبي |
| | اتفاق تجارة حرة (في مرحلة التفاوض) | | | اتفاق تجارة حرة، 2004 | | اتفاق تجارة حرة، 2004 | تركيا |
| اتفاق إطار للتجارة والإستثمار | اتفاق إطار للتجارة والإستثمار؛ اتفاق تجارة حرة (في مرحلة التفاوض) | | | اتفاق تجارة حرة 2004 | | اتفاق إطار للتجارة والإستثمار | الولايات المتحدة |
| مرحلة في التفاوض | عضو، 1995 | مركز مراقب | عضو، 1995 | عضو، 1995 | عضو، 1995 | عضو، 1995 | منظمة التجارة العالمية |

المصدر: منتدى التنمية في شمال أفريقيا، مراكش، المملكة المغربية، فبراير 2007.

قائمة النشاطات المستثناة من المزايا في إطار المنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر
(حسب جدول النشاطات الخاضعة للتسجيل في السجل التجاري)

الملحق الأول

| الملاحظات | التسمية | الرمز |
|------------------------------------|--|---------|
| | الصناعات التقليدية والحرف | الباب 2 |
| | كل أشكال النشاطات التقليدية الممارسة بصفة متنقلة في الأسواق أو المنازل وكذا الصناعات التقليدية والفنية في مفهوم المادة 6 من الأمر 01-96 المؤرخ في 10 يناير سنة 1996 الذي يحدد القواعد المسيرة للصناعة التقليدية والحرف | |
| كل الباب | تجارة الجملة | الباب 3 |
| كل الباب | تجارة التجزئة | الباب 4 |
| | الإستيراد كل أشكال الاستيراد | الباب 5 |
| | الخدمات | الباب 6 |
| | مخبزة وحلويات تقليدية | 407-202 |
| ماعدًا سلسلة كاملة لمطاعم مصنفة | إطعام كامل (مطعم) | 201-601 |
| ماعدًا سلسلة كاملة من المطاعم | مطاعم الوجبات السريعة | 202-601 |
| | بائع الحليب ومشتقاته والمنتجات وعصير الفواكه | 204-601 |
| | دكان شواء | 205-601 |
| | كشف المشروبات والفظائر والمنتجات | 206-601 |
| | مقهى-مطعم | 207-601 |
| | محلات استهلاك المشروبات الكحولية | 302-601 |
| | قاعة الشاي | 303-601 |
| | استغلال الموزعات الآلية للقهوة والمشروبات | 304-601 |
| | ممن الأطفعة | 402-601 |
| | تموين | 403-601 |
| | صيدلية | 101-602 |

| | | |
|--|--|---------|
| | بائع نظارات | 102-602 |
| | بائع أعشاب | 108-602 |
| | مرمم أسنان (ترميم الأسنان) | 111-602 |
| | مؤسسة التموين بالتجهيزات والمعدات والمواد الغذائية والمقاهي والمطاعم والجماعات | 107-604 |
| | نشاطات إعادة بيع محطات الخدمات على حالتها | 611-604 |
| | مدرسة تعليم السياقة | 612-604 |
| | وسيط الشحن | 614-604 |
| | وكلاء نقل البضائع | 616-604 |
| | نشاطات إعادة بيع محطات الوقود على حالتها | 618-604 |
| | نشاطات إعادة بيع المضخات والصهاريج على حالتها | 619-604 |
| | تزويد البواخر والطائرات بالوقود | 620-604 |
| | استوديو التصوير | 020-604 |
| ماعدات الخدمات الممارسة بصفة أساسية | توضيب وتغليف المنتجات والمواد الغذائية | 001-608 |
| ماعدات الخدمات الممارسة بصفة أساسية | توضيب وتغليف المواد الأولية للأنسجة | 002-608 |
| ماعدات الخدمات الممارسة بصفة أساسية | توضيب وتغليف المنتجات الكيميائية والأسمدة | 003-608 |
| ماعدات الخدمات الممارسة بصفة أساسية | توضيب المنتجات المختلفة الأخرى | 004-608 |
| | صنع الأختام وطوابع الإمضاءات | 003-609 |
| جمع وتوزيع | مؤسسة الطرود والصحف | 002-610 |
| | تسيير الصناديق البريدية | 006-610 |
| | وكالة عقارية | 004-611 |
| | مكتب الصرف | 201-612 |
| | وكيل الصرف | 202-612 |
| | سمسار تأمينات أو شركة سمسة التأمين | 203-612 |
| | وكيل عام للتأمينات | 204-612 |
| | مكتب أعمال | 205-612 |

| | | |
|--------------------|---|---------|
| | وكيل تجاري | 206-612 |
| ماعدًا سلسلة كاملة | تجهيز وتركيب لواحق | 132-613 |
| ماعدًا سلسلة كاملة | التصليح الميكانيكي للسيارات والتصليح المتخصص لأقسام وقطع ميكانيكية لكل سيارة | 204-613 |
| | تنظيف الملابس وصباغة ومغسل | 004-614 |
| | ممثلية أو وكالة تجارية للدول والجماعات الأجنبية | 001-615 |
| | ممثلية أو وكالة تجارية للمؤسسات العمومية الأجنبية | 002-615 |

قائمة السلع المستثناة من المزايا ماعدًا تلك التي تشكل عنصرا أساسيا لممارسة النشاط
الملحق الثاني

| الملاحظات | التسمية | رقم الحساب أو حساب فرعي للمخطط الوطني للمحاسبة |
|---|--|--|
| ماعدًا مواد النقل البري للبضائع والآلات حتى تلك المستعملة لحسابهم الخاص من طرف مصانع الأجر والإسمنت والمحاجر والبناء والأشغال العمومية والري والنشاطات المماثلة | مواد النقل البري للبضائع والأشخاص لحسابهم الخاص | مستخرج رقم 244 |
| ماعدًا الحساب رقم 2455 الخاص بالأجهزة الإعلامية | تجهيزات المكتب والاتصال غير المستعملة مباشرة في عملية الإنتاج | 245 |
| | تغليف مستخرج | 246 |
| باستثناء الترتيب والترتيب الخاص بالفنادق والمطاعم ذات النجوم ومؤسسات الإيواء والعيش ومساحات الأعمال والمكاتب | ترتيب وتركيب | 247 |
| | تجهيزات إجتماعية | 25 |

أعضاء المنظمة العالمية للتجارة إلى غاية جويليه 2008

Afrique du sud - Albanie - Allemagne - Angola - Antigua et Barbuda - Arabie saoudite
Argentine - Arménie - Australe - Autriche - Bahreïn - Bangladesh -
Barbade - Belgique - Belize - Bénin - Bolivie - Botswana - Brésil
Brunei Darussam - Bulgarie - Burkina Faso - Burundi - Cambodge - Cameroun
Canada - Cap-Vert - Chili - Chine - Chypre - Colombie - Communautés européennes
Congo - Corée - Costa Rica - Côte d'Ivoire - Croatie - Cuba - Danemark -
Djibouti - Dominique - Egypte - El Salvador - Emirats arabes unis - Equateur -
Espagne - Estonie - Etats-Unis D'Amérique - Ex République yougoslave - Fidji -
Finlande - France - Gabon - Gambie - Géorgie - Ghana - Grèce -
Grenade - Guatemala - Guinée - Guinée-Bissau - Guyana Haïti - Honduras -
Hong Kong, chine - Hongrie - Iles Salomon - Inde - Indonésie - Irlande -
Islande - Israël - Italie - Jamaïque - Japon - Jordanie - Kenya -
Koweït - Lesotho - Lettonie - Liechtenstein - Lituanie - Luxembourg -
Macao,Chine - Madagascar - Malaisie - Malawi - Maldives - Mali
Malte - Maroc - Maurice - Mauritanie - Mexique - Moldova
Mongolie - Mozambique - Myanmar - Namibie - Népal - Nicaragua
Niger - Nigeria - Norvège - Nouvelle- Zélande - Oman - Ouganda - Pakistan -
Panama - Papouasie Nouvelle- Guinée - Paraguay - Pays Bas - Pérou - Philippines
Pologne - Portugal - Qatar - République - bolivarienne du Venezuela - République
centrafricaine - République démocratique du Congo - République dominicaine -
République kirghize - République slovaque - République tchèque - Roumanie -
Royaume-Uni - Rwanda - Sainte-Lucie - Saint-Kitts-et-Nivis - Saint-Vincent-et-
les-Grenadines - Sénégal - Sierra leone - Singapour - Slovénie - Sri lanka -
Suède - Suisse - Suriname - Swaziland - Taipei chinois - Tanzanie - Tchad -
Thaïlande - Togo - Tongou - Trinité-et-Tobago - Tunisie - Turquie - Ukraine -
Uruguay - Viet Nam - Zambie - Zimbabwe .

- المنافسة بين الإتحاد الأوروبي والمنطقة الحرة العربية الكبرى من خلال المعاملات التفضيلية، وما يمنحه الإتحاد الأوروبي في المنطقة المتوسطية، كان له تأثير في تشكيل أسواق البلدان العربية من خلال زيادة نسبة التجارة العربية مع الإتحاد الأوروبي على حساب انخفاض التجارة العربية البينية ، وإذا تم أخذ قواعد المنشأ بعين الإعتبار، فإن إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية سوف تمارس عملية التمييز ضد السلع المستوردة من دولة عربية طرفاً في إتفاق الشراكة لمصلحة السلعة نفسها المستوردة من دولة (مثل إسرائيل) طرف في اتفاق الشراكة الأورو-متوسطي، وفي هذه الحالة إذا كانت مدخلات السلع الجزائرية من دولة عربية منضمة إلى إتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وغير منضمة للإتحاد الأوروبي، فإن هذه السلعة لا تدخل إلى السوق الأوروبية إلا تحت ضريبة جمركية جد مرتفعة، تبين هذه النتائج أن قواعد المنشأ تخفي وراءها أغراضاً سياسية، من خلال الازدواجية في المعاملات، حيث تعمل على إضعاف الروابط التجارية مع دول عربية وتقويتها مع دول غير عربية، وهي الصورة التي تكشف آثار إتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية على منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.